

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النور

الجزء السابع

محققه وعائنه عليه وأكمله بعد نقصانه

محمد نجيب المطيعي

وحقوق الطبع محفوظة له

الناشر

مكتبة الأشراف

جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مجيب الدعوات ، ومقيل العثرات ، ومحقق الأمنيات ،
شارح صدور أوليائه بالكتاب المجيد ، والفقه الرشيد ، والاجتهاد
الحميد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين وقائد الغر
المجاهدين وعلى آله الأطهار الميامين ، وأصحابه الهادين ، والتابعين
المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد) فقد كنت مهموما طيلة سنى الماضية من عجزى
عن أداء فريضة الحج ، وكان يزيدنى همما ما ألقى على عاتقى من
تحقيق كتاب المجموع ، وكنت فى صباى أتأمل فيما أخذه الإمام ابن
القيم فى كتابه زاد المعاد على الإمام ابن حزم من أخطاء فى بعض
أحكام المناسك فى كتاب له فيها ثم يلتبس العذر لابن حزم فى كونه
لم يحج مما أثار إشتاقي على حالى ، فإذا كان هؤلاء الفحول الأجلاء
قد زلت أقدامهم وكبت جيادهم ، فكيف بهذا المسكين الذى لم
يدان فى العلم حامل إبريق وضوئهم .

حتى إذا استسلمت للأقدار ، ووكلت الأمر للواحد القهار ،
وألقيت عصا الترحال فى رحاب العبودية فما هى إلا عشية أو ضحاها
حتى ألقيت البريد يحمل إلى ما يعجز اللسان ، ويهيج جيشان الجنان ،
ويلهب الشوق إلى مراتع ومرايع اختارها الله مناسك للمؤمنين ،
خطابا من الجيب الشريف ذى النسب المنيف السيد محمد بن عبد الله
باعقيل رضى الله عنه وأرضاه وأكرم مثواه يزف إلى بشرى دعوتى
إلى الحج بواسطة رجل الخير الأشوس الشيخ سالم بن عبد الله
بالعش صانه الله وحفظه فى الدنيا والآخرة ورحمه وأكرم مثواه
وأغدق على ثراه شآبيب رحماته ، وأكرم نزله ، وأدخله مدخل صدق
وأخرجه مخرج صدق وحفظ الله أخويه وولده محمدا وسعيدا
وأحمد الميامين .

ولقد كنت أكره أن يكون أول حجة لى ما كرهه إمامنا
الشافعى رضى الله عنه من مظنة المنة فى مثل هذا لولا اشتياق الفؤاد
واحتياج الوجدان .

ولقد كان من توفيق الله وسابغ آلائه ووافر نعمائه أن أنسنا
بنجالس الصالحين وحلقات الذاكرين ، ومحافل العلماء العاملين ،
فكانت لنا إجازات وإنجازات ، ومحاضرات ومساجلات .

ثم إننا بحسن اعتقاد ونقاء صورة نعد هذه الرحلة كرامة
للمجموع وصاحب المجموع (الإمام الحافظ أبى يحيى النووى رضى
الله عنه وأرضاه) فلقد دعا الله تعالى فى مقدمة هذا الكتاب أن يتمه
الله على خير حيث قال : « أسأل الله الكريم إتمامه على أحسن الوجوه
وأكملها وأتمها وأعجلها وأنفعها فى الآخرة والدنيا وأكثرها انتفاعا به
وأعمها فائدة لجميع المسلمين » ، ولما لم يتمه الله على يده ،
وشاءت إرادته تبارك وتعالى أن يوجهنا إلى إتمامه فكان من كمال
إتمامه أن ييسر لنا هذه الرحلة حتى نحسن مراجعة ما صنف ونحقق
ما ألف . فجزى الله كل من أسهم فى إنجازها خيرا ما يجزى المجاهدين
العاملين وحيأ الله الحبيب العلامة السيد حامد بن أبى بكر المحضار
كما حيا الحبيب السيد محمد بن عبد الله باعقيل .

وحيأ الله الشيخ حسين باسندوه والشيخ سراج الكعكى
والشيخ محمد با شيخ ولا تنسى حسن اللقاء والتقدير من السيد
الإمام العارف بالله أحمد مشهور الحداد وأولاده السادة حامد
وطاهر وعلى ومريديهم ومحبيهم ، والشيخ عمر باقيس وابنه حسن
وشكر الله لرابطة العالم الإسلامى وعلى رأسها الشيخ صالح قزاز
ورجال الرابطة فى المدينة المنورة الذين أتاحوا لنا التعريف بالمجموع
فى محاضرة كاملة عنه فى قاعة مدرسة طيبة الثانوية ، كما نشكر الإمام

العلامة عميد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وأمينها العام ومدير
المراسيم الملكية الشيخ الجوخدار • وأنا حين أراجع هذه الكلمة
الآن من هذه الطبعة أسجل أنى أجلس في طائرة الجامبو الذاهبة إلى
بانجكوك توطئة لإتمام الرحلة إلى دولة ماليزيا حيث أحل ضيفا على
حكومتها شهرا أتنقل فيه بين ولاياتها من كوالا لامبور إلى قدح
وكلاتان وسرواق وصباح وجهور وسنغافورة كل ذلك تكريما
للمجموع والتبرك بعلومه النافعة • جزى الله نائب رئيس الوزراء
الدكتور محاضر الداعي والأستاذ حسن العادلي سفير ماليزيا
والأستاذ الشاب النشط النابه عبد المناف حاج أحمد المستشار
الثقافي الذين كان لهم فضل في هذه الزيارة تقديرا للمجموع وتبركا
به وتعريفاً بمحققه وصاحب تكملة ، وشكرا جزيلا لأبنائي وتلاميذي
من أئمة ومدرسين في الجامعات والمعاهد وأعضاء مجلس النواب
ثم رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشيوخ اللذين أحسنا
استقبالي ونشكر السيد الأستاذ عيسى بن سميطة الذي تجول بنا
في سنغافورة وهو مفتيها بما أحطنا به علما عن أحوالها ، مشكور
كل هؤلاء وغيرهم ممن فاتنا ذكرهم ولم يفتنا عرفان جميلهم ولا
الدعاء الصالح لهم •

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه
وسلم •

الفقير إلى الله تعالى

محمد نجيب المطيعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الحج

الحج يقال - بفتح الحاء وكسر ها - لفتان ، قرىء بهما في السبع ، أكثر السبعة بالفتح ، وكذا الحجة فيها لفتان ، وأكثر المسموع الكسر والقياس . واصله القصد ، وقال الأزهري : هو من قولك حججته إذا أتته مرة بعد أخرى ، والاول هو المشهور ، وقال الليث : اصل الحج في اللفظ زيارة شيء تعظمه ، وقال كثيرون : هو إطالة الاختلاف إلى الشيء واختاره ابن جرير ، قال أهل اللفظ : يقال حج يحج - بضم الحاء - فهو حاج ، والجمع حجاج وحجيج وحج - بضم الحاء - حكاه الجوهري ، كنازل وتنزل ، وقال العلماء : ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة للنسك (وأما) العمرة ففيها قولان لأهل اللفظ حكاهما الأزهري وآخرون (أشهرهما) - ولم يذكر ابن فارس والجوهري وغيرهما غيره - أصلها الزيارة (والثاني) أصلها القصد ، قاله الزجاج وغيره ، قال الأزهري : وقيل : إنما اختص الاعتماد بقصد الكعبة لأنه قصد إلى موضع عامر ، والله أعلم .

(فرع) في طرف من فضائل الحج . قال الله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ^(١) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور » رواه البخاري ومسلم ، وعنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » رواه البخاري ومسلم ، وعنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة كفارة

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخارى ومسلم ، المبرور الذى لا معصية فيه ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « قلت : يا رسول الله ترى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لكن ^(١) أفضل من الجهاد حج مبرور » رواه البخارى . وعنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة » رواه مسلم . « وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة - أو حجة معى - » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الحج ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله [وأن محمدا رسول الله] ^(٢) وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » وفى العمرة قولان (قال) فى الجديد : هى فرض لما روت عائشة قالت : « قلت : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » (وقال) فى القديم : ليست بفرض لما روى جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أى واجب ؟ قال : لا ، وإن تعتمر خير لك » والصحيح [هو] الأول ، لأن هذا الحديث رفعه ابن الهيثم ، وهو ضعيف فيما انفرد به) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وجاء فى الصحيحين « والحج وصوم رمضان » وجاء « وصوم رمضان والحج » وكلاهما صحيح ، والواو لا تقتضى ترتيبا ، وسمعه ابن عمر مرتين ، فرواه بهما ، وإنما استدلل المصنف به ولم يستدل بقول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت) لأن مراده الاستدلال على كونه ركنا ، ولا تحصل الدلالة لهذا من الآية ، وإنما تحصل من الحديث (وأما) حديث عائشة فرواه ابن ماجه والبيهقى وغيرهما بأسانيد صحيحة ، وإسناد ابن ماجه على شرط البخارى ومسلم ، واستدل البيهقى لوجوب العمرة بحديث عمر بن الخطاب

(١) لكن اللام مفتوحة للاختصاص وضم كاف الخطاب ونون مشددة مفتوحة للنسوة .

(٢) ما بين المقولين ساقط من ش وق وقد أبتناه فى هامش ق وما هنا ادق (ط) .

رضي الله عنه في قصة السائل الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام ، وهو جبريل عليه السلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت وتعتقر ، وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء ، وتصوم رمضان ، قال : فإن قلت هذا فأنا مسلم ؟ قال : نعم ، قال : صدقت » وذكر الحديث . هكذا رواه البيهقي وقال : (رواه مسلم في الصحيح . ولم يسق متنه) هذا كلام البيهقي .

وليس هذا اللفظ على هذا الوجه في صحيح مسلم ولا العمرة والغسل من الجنابة والوضوء فيه في هذا الحديث ذكر ، لكن الإسناد به للبيهقي موجود من صحيح مسلم ، وروى الدارقطني هذا اللفظ الذي رواه البيهقي بحروفه ، ثم قال : هذا إسناد صحيح ثابت . واحتج البيهقي أيضا بما رواه بإسناده عن أبي رزين العقيلي الصحابي رضي الله عنه أنه قال : « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ، ولا الظعن ، قال : حج عن أبيك واعتمر » قال البيهقي : (قال مسلم بن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في إيجاب العمرة أجود من حديث أبي رزين هذا ولا أصح منه) هذا كلام البيهقي ، وحديث أبي رزين هذا صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح .

(وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وأن تعتمر خير لك « فرواه الترمذي في جامعه من رواية الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وأن تعتمر فهو أفضل » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، قال الترمذي : قال الشافعي : العمرة سنة لا نعلم أحدا رخص في تركها ، وليس فيها شيء ثابت بأنها واجبة ، قال الشافعي : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة ، وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان يوجبها ، هذا آخر كلام الترمذي ، وقد روى البيهقي بإسناده هذا الحديث عن

الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك » قال البيهقي : كذا رواه الحجاج بن أرطاة مرفوعا ، والمحفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع ، قال : وروى عن جابر مرفوعا بخلاف ذلك ، قال : وكلاهما ضعيف ، ثم رواه البيهقي أيضا من غير جهة الحجاج قال : (وهذا وهم ، إنما يعرف هذا المتن بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر وروى عن ابن عباس وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة تطوع » وإسنادهما ضعيف) هذا كلام البيهقي .

(وأما) قول الترمذي : إن هذا حديث حسن صحيح ، فقير مقبول ، ولا يغتر بكلام الترمذي في هذا فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ، كما سبق في كلام البيهقي ، ودليل ضعفه أن مداره على الحجاج بن أرطاة لا يعرف إلا من جهته ، والترمذي إنما رواه من جهته ، والحجاج ضعيف ومدلس باتفاق الحفاظ ، وقد قال في حديثه : عن محمد بن المنكدر . والمدلس إذا قال في روايته : عن ، لا يحتج بها بلا خلاف ، كما هو مقرر معروف في كتب أهل الحديث ، وأهل الأصول ، ولأن جمهور العلماء على تضعيف الحجاج بسبب آخر غير التدليس ، فإذا كان فيه سببان يمنع كل واحد منهما الاحتجاج به وهما الضعف والتدليس . فكيف يكون حديثه صحيحا ؟ وقد سبق في كلام الترمذي عن الشافعي أنه قال : ليس في العمرة شيء ثابت أنها واجبة . فالحاصل أن الحديث ضعيف والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : (لأن هذا الحديث رفعه ابن لهيعة وهو ضعيف فيما انفرد به) فهذا مما أنكر على المصنف ، وغلط فيه ، لأن الذي رفعه إنما هو الحجاج بن أرطاة كما سبق ، لا ابن لهيعة ، وقد ذكره أصحابنا في كتب الفقه على الصواب فقالوا : إنما رفعه الحجاج بن أرطاة ، وذكر البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث الحجاج بن أرطاة وضعفه ، ثم قال : وروى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا خلافه قال : « الحج والعمرة فريضان واجبتان » قال البيهقي : وهذا ضعيف أيضا لا يصح .

وينكر على المصنف في هذا ثلاثة أشياء (أحدها) قوله : ابن لهيعة وصوابه الحجاج بن أرطاة كما ذكرنا (والثاني) قوله : رفعه وصوابه أن يقول : إنما رفعه (والثالث) قوله : وهو ضعيف فيما انفرد به وصوابه حذف قوله : فيما انفرد به ويقتصر على قوله : ضعيف ، لأن ابن لهيعة ضعيف فيما انفرد به وفيما شارك فيه ، والله أعلم . واسم ابن لهيعة عبد الله ابن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، ويقال : الغافقي المصري أبو عبد الرحمن قاضي مصر (وقوله) وأن تعتمر هو — بفتح الهمزة — قال أصحابنا : ولو صح حديث الحجاج بن أرطاة لم يلزم منه عدم وجوب العمرة على الناس كلهم ، لاحتمال أن المراد ليست واجبة في حق السائل لعدم استطاعته ، والله أعلم . (وأما) قول المصنف : (الحج ركن وفرض) مجمع بينهما فقد سبق الكلام عليه في أول كتابي الزكاة والصوم (وأما) استدلاله على وجوب الحج بالحديث ولم يستدل بقول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) فقد سبق الجواب عنه في أول كتاب الصيام .

وأما أحكام المسألة فالحج فرض عين على كل مستطيع بإجماع المسلمين وتظاهرت على ذلك دلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة (وأما) العمرة فهل هي فرض من فروض الإسلام ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب أنها فرض وهو المنصوص في الجديد (والتقديم) أنها سنة مستحبة ليست بفرض ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : ونص عليه الشافعي في كتاب أحكام القرآن يعني من الحديث ، قال أصحابنا : فإن قلنا هي فرض ، فهي في شرط صحتها وضحة مباشرتها ووجوبها وإحرامها عن عمرة الإسلام كالحج ، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبهما جميعا ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب العمرة . قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنها فرض ، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وجابر وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري وابن سيرين والشعبي ومسروق وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري وعبد الله بن شداد

والثوري وأحمد وإسحاق وابن عبيد^(١) وداود . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور : هي سنة ليست واجبة ، وحكاها ابن المنذر وغيره عن النخعي ، ودليل الجميع سبق بيانه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما « أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألحج كل عام ؟ قال : لا ، بل حجة » وروى سراقه بن مالك قال : « قلت : يا رسول الله أعمرتنا هذه لعامنا ؟ أم للأبد ؟ قال : للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ») .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ، ورواه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم ، (إنما) هلك من قبلكم بكثرة سؤلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » رواه مسلم .

(وأما) حديث سراقه فرواه الدارقطني بإسناد صحيح عن أبي الزبير عن جابر عن سراقه قال « قلت يا رسول الله أعمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد^(٢) ؟ فقال : لا بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » قال الدارقطني : رواه كلهم ثقات . وقد رواه النسائي وابن ماجه من رواية عطاء وطاوس عن سراقه وهذه رواية منقطعة ، فإنهما ولد سنة ست وعشرين أو بعدها ، وتوفي سراقه سنة أربع وعشرين ، وقد روى البخاري ومسلم سؤال سراقه من رواية جابر ، لكن بغير هذا اللفظ ، والله أعلم .

(١) لعله ابن عبيدة (ط)

(٢) في بعض روايات جابر (بل لا بد) (ط)

(وأما) قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فقد ذكر أصحابنا وغيرهم فيه تفسيرين (أحدهما) معناه دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إذ جمع بينهما بالقرآن (والثاني) معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج ، وهذا هو الأصح وهو تفسير الشافعي وأكثر العلماء ، ونقله الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق ، قال الترمذي وغيره وسببه أن الجاهلية كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج ، ويعتقدون أن ذلك من أعظم الفجور ، فأذن الشرع في ذلك وبين جوازه وقطع الجاهلية عما كانوا عليه ، ولهذا اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عمره الأربع في أشهر الحج ، ثلاثا منها في ذي القعدة والرابعة مع حجته حجة الوداع في ذي الحجة . ويؤيد هذا ما ثبت عن ابن عباس قال « والله ما أعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع أمر أهل الشرك ، فإن هذا الحي من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون : (إذا عفا الوبر ، وبرأ الدبر ، ودخل صفر ، فقد حلت العمرة لمن اعتمر) فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة والمحرم ، هذا حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظه ورواه البخاري في صحيحه مختصرا فذكر بعضه .

(وقول) المصنف : لا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع ، احتراز بقوله : بالشرع عن النذر ، وعن أراد أن يدخل مكة لحاجة لا تتكرر إذا قلنا : يلزمه الإحرام . والحجة - بكسر الحاء - أفصح من فتحها كما سبق في أول الباب والعمرة بضم العين والميم وإسكان الميم وفتح العين وإسكان الميم - والله أعلم .

أما أحكام المسألة فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلا حجة واحدة ، وعمرة واحدة بالشرع ، ونقل أصحابنا إجماع المسلمين على هذا ، وحكي صاحب البيان وغيره عن بعض الناس أنه يجب كل سنة ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : وقال بعض الناس : يجب الحج في كل سنتين مرة ، قالوا : وهذا خلاف الإجماع ، قائله محجوج بإجماع من كان قبله ، والله أعلم .

(فرع) ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج ، بل يجزئه حجته السابقة عندنا ، وقال أبو حنيفة وآخرون : يلزمه الحج ، ومبنى الخلاف على أن الردة متى تحبط العمل ؟ فعندهم تحبطه في الحال ، سواء أسلم بعدها أم لا ، فيصير كمن لم يحج ، وعندنا لا تحبطه إلا إذا اتصلت بالموت لقوله تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم ^(١)) وقد سبقت المسألة مستوفاة بأدلتها وفروعها في أول كتاب الصلاة . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن حج واعتمر حجة الإسلام وعمرته ، ثم أراد دخول مكة لحاجة نظرت - فإن كان نقالاً ، أو دخلها خائفاً من ظالم يطلبه ، ولا يمكنه أن يظهر لأداء النسك - جاز أن يدخل بغير إحرام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بغير إحرام لأنه كان لا يأمن أن يقتل ويمنع النسك . وإن كان دخوله لتجارة أو زيارة ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجوز أن يدخل إلا لحج أو عمرة ، لما روى ابن عباس أنه قال : « لا يدخل أحدكم مكة إلا محرماً . ورخص للحطابين » (والثاني) أنه يجوز لحديث الأقرع بن حابس وسراقة بن مالك . وإن كان دخوله لحاجة تكرر كالحطابين والصيادين جاز بغير نسك ، لحديث ابن عباس ، ولأن في إيجاب الإحرام على هؤلاء مشقة ، فإن دخل لتجارة وقلنا : إنه يجب عليه الإحرام فدخل بغير إحرام لم يلزمه القضاء ، لانا لو الزمناه القضاء لزمه لدخوله للقضاء قضاء فلا ينتهي ، قال أبو العباس بن القاسم : إن دخل بغير إحرام ثم صار حطايًا أو صياداً لزمه القضاء ، لأنه لا يلزمه للقضاء قضاء) .

(الشرح) حديث دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح بغير إحرام صحيح ، فقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » هذا لفظ إحدى روايات مسلم ، وثبت في الصحيحين عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مقفر » .

وأما حكم المسألة فقال أصحابنا : إذا حج واعتمر حجة الإسلام

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو تجارة أو رسالة ، أو كان مكيًا مسافرًا فأراد دخولها عائداً من سفره ونحو ذلك ، فهل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) أنه مستحب قولاً واحداً ، حكاه القاضى أبو الطيب فى المجرى فى آخر باب مواقيت الحج ، عن أبى موسى المروزى ، وقطع به سليم الرازى فى كتابه الكفاية ، وحكاه أيضاً الرافعى وآخرون (وأصحهما) وأشهرهما فيه قولان (أحدهما) يستحب ولا يجب (والثانى) يجب ، ودليل القولين فى الكتاب ، واختلفوا فى أصحهما فصحح ابن القاص والمسمودى والبغوى وآخرون الوجوب ، وصحح الشيخ أبو حامد وأصحابه والشيخ أبو محمد الجوينى والغزالى والأكثر الاستحباب ، وصححه أيضاً الرافعى فى المحرر ، قال البندنجى : وهو نص الشافعى فى عامة كتبه ، قال المتولى : وعلى هذا يكره الدخول بغير إحرام ، هذا حكم من لا يتكرر دخوله •

(أما) من يتكرر دخوله كالخطاب والحشاش والصيد والسقا ونحوهم (فإن قلنا) فيمن لا يتكرر : لا يلزمه الإحرام فهذا أولى ، وإلا فطريقان (المذهب) أنه لا يلزمه ، وبه قطع كثيرون أو الأكثر (والثانى) فيه وجهان ، وبعضهم يحكيهما قولين (أحدهما) يلزمه (والثانى) لا يلزمه ، ومن حكى الخلاف فيه القاضى أبو الطيب فى المجرى والمتولى حكياه وجهين ، وحكاه ابن القاص فى التلخيص ، والقفال والمحاملى والبندنجى والدارمى والبغوى وآخرون قولين (فإن قلنا) يلزمه فقد أطلقه كثيرون ، ومن حكى هذا الخلاف وقيده المحاملى والبندنجى وآخرون ، بأنه فى كل سنة مرة ، قال المحاملى فى المجموع : قال الشافعى فى عامة كتبه : يدخلها الخطاب ونحوه بغير إحرام ، قال : وقال فى بعض كتبه : يحرم فى كل سنة مرة ، لثلاثين بالحرمة • وقال القاضى أبو الطيب : قال أبو على فى الإفصاح : (إن قلنا) غير الخطاب ونحوه لا يلزمه الإحرام ، فالخطاب أولى ، وإلا فقولان ، وظاهر المذهب أنه لا يلزمه ، قال : وقال أبو إسحاق : قال الشافعى فى الإملاء : يحرمون كل سنة مرة قال القاضى : وهذا غير مشهور والله أعلم •

(وأما) البريد الذي يتكرر دخوله إلى مكة للرسائل فقطع الدارمي بأنه كالخطاب ونحوه . وقال القاضي أبو الطيب وصاحبنا الشامل والبيان : من أصحابنا من جعله كالخطاب لتكرر دخوله ، ومنهم من قال : إن قلنا : لا يجب على الخطاب ففى البريد وجهان ، فالحاصل أن المذهب أنه لا يجب الإحرام لدخول مكة على من دخل لتجارة ونحوها مما لا يتكرر ، ولا على من يدخل لمكرر الخطاب ، ولا على البريد ونحوه ، قال أصحابنا : فإن قلنا : يجب فللوجوب شروط .

(أحدها) أن يجيء الداخل من خارج الحرم ، فأما أهل الحرم فلا إحرام عليهم بلا خلاف لدخوله ، كما لا يشرع تحية المسجد لمن انتقل من موضع منه إلى موضع منه .

(والثاني) ألا يدخلها لقتال ولا خائفا ، فإن دخلها لقتال بغاة أو قطاع طريق أو غيرهما من القتال الواجب أو المباح . أو خائفا من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك إلا بمشقة ومخاطرة ، لم يلزمه الإحرام بلا خلاف .

(الثالث) أن يكون حرا فإن كان عبدا فلا إحرام عليه إن لم يأذن سيده فيه بلا خلاف ، وكذا إن أذن على المذهب لأنه ليس واجبا عليه بأصل الشرع ، فلا يصير واجبا بإذن سيده ، كصلاة الجمعة وكحجة الإسلام ، وفيه وجه ضعيف أنه يجب عليه إذا أذن سيده ، لأن المنع لحقه فزال بإذنه ، والمذهب الأول ، وهو المنصوص ، وبه قطع جماهير الأصحاب والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا قلنا بوجوب الإحرام ، واجتمعت شروطه فدخل بغير إحرام فطريقان (أصحهما) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور لا قضاء ، لأن القضاء متعذر ، لأن الدخول الثانى إحرام يقتضى إحراما آخر ، فيتسلسل ، ولأن الإحرام مشروع لحرمة الحرم ، لئلا ينتهكه بالدخول بغير إحرام . فإذا دخل بغير إحرام فات بحصول الانتهاك كما قال أصحابنا ، وهذا كما إذا دخل المسجد فجلس ولم يصل التحية ، فإنها تفوت بالجلوس

ولا يشرع قضاؤها (الطريق الثاني) فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) لا قضاء (والثاني) يجب القضاء ، وحكاه المصنف والأصحاب عن ابن القاص ، فعلى هذا يلزمه أن يخرج ثم يعود محرما ، قال الرافعي : على أصحابنا عدم القضاء بعلتين (إحداهما) أن القضاء لا يمكن لأن الدخول الثاني يحتاج إلى قضاء آخر ، فصار كمن نذر صوم الدهر فأفطر ، وفرع ابن القاص في هذه العلة أنه لو لم يكن ممن يتكرر دخوله كالحطيين ، ثم صار منهم لزمه القضاء . وربما نقلوا عنه أنه يوجب عليه أن يجعل نفسه منهم . قال : (والعلة الثانية) وهي الصحيحة وبها قال العراقيون والقفال أنه تحية للبقعة ، فلا يقضى كتحية المسجد ، هذا كلام الرافعي .

قال أصحابنا : وإذا قلنا : يلزمه الإحرام فتركه وترك القضاء عصى ، ولا دم عليه ، لأن الدم يجبر الخلل الحاصل في النسك بالإحرام داخل الميقات من غير رجوع إليه ونحو ذلك ، وهذا لم يدخل في نسك ، قالوا : وإذا أوجبنا الإحرام لزمه أن يحرم من الميقات ، فلو أحرم بعد مجاوزته فعليه دم لما ذكرناه ، ومن صرح بالصورتين القاضي أبو القاسم بن كج والماوردي والدارمي وآخرون ، والله تعالى أعلم .

(هـ) (شرع) إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة . ففيه التفصيل والخلاف السابق ، وهذا الخلاف صرح به جميع الأصحاب ممن صرح به القاضي والماوردي والدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرد في باب المواقيت ، والمحاملي في المقنع وغيره ، والجرجاني في كتابيه البلغة والتحرير ، والشاشي في المستظهرى ، والرويانى في الحلية ، وخلائق لا يحصون صرحوا به ، وأشار إليه المتولى والباقون .

(وأما) قول الرافعي : هل ينزل دخول الحرم منزلة دخول مكة فيما ذكرناه ؟ قال بعض الشارحين : نعم . قال الرافعي : لا يبعد تخريجه على خلاف في نظائره كأنه أراد بنظائره إباحة الصلوات في أوقات النهى ، فإنها تباح بمكة ، وكذا في سائر الحرم على الصحيح ، فهذا الذى قاله

الرافعي عجب من وجهين (أحدهما) كونه نقل المسألة عن بعض الشروح ،
وهي مشهورة صريحة في هذه الكتب المشهورة التي ذكرها وغيرها .

(والثاني) كونه قال : يحتمل تخريجه على خلاف ، مع أنه لا خلاف
فيه ، فالصواب ما سبق أن الحرم كمكة بلا خلاف ، والله تعالى أعلم .

(فرع) ذكر المصنف وجميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة
للقتال بغير إحرام ، قالوا : وصورة ذلك أن يلتجئ إليها طائفة من الكفار
أهل الحرب والعياذ بالله ، أو طائفة من البغاة أو قطاع الطريق ونحوهم ،
وقطع الأصحاب هنا بجواز قتالهم ، وهو الصواب المشهور ، وذكر القفال
في كتاب النكاح من شرح التلخيص ، في كتاب خصائص رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، والماوردي في الأحكام السلطانية خلافا في قتالهم في
مكة وسائر الحرم ، ووجه التحريم قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله
حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي
ساعة من نهار » .

(فرع) قال المصنف والأصحاب هنا : إن النبي صلى الله عليه
وسلم دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن أن يقاتل (قد يقال :) إن هذا
مخالف لمذهب الشافعي فإن مذهب الشافعي وجميع الأصحاب أن النبي
صلى الله عليه وسلم « دخل مكة يوم الفتح صلحا ، وفتحها صلحا » وقال
أبو حنيفة وآخرون : « فتحها عنوة » وقد ذكر المصنف المسألة في كتاب
السير ، وهناك ذكرها الرافعي والأصحاب (والجواب) أن هذا لا يخالف
ذلك ، لأنه صلى الله عليه وسلم صالح أبا سفيان ، وكان لا يأمن غدر أهل
مكة ، فدخل صلحا وهو متأهب للقتال إن غدروا ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم لحاجة لا تتكرر ،
كالتجارة والزيارة وعيادة المريض ونحوها :

قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب له الإحرام ، ولا يجب ، سواء
قربت داره من الحرم أم بعدت ، وبه قال ابن عمر . وقال مالك وأحمد :

يلزمه ، وقال أبو حنيفة : إن كانت داره في الميقات أو أقرب إلى مكة جاز دخوله بلا إحرام ، وإلا فلا .

واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور في الكتاب . واحتج كثيرون بقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار » ودليلنا الأصح حديث : « ألحج كل عام ؟ قال : لا بل حجة » وهو حديث صحيح كما سبق بيانه قريبا ، ولأنه تحية لبقة فلم تجب كتحية المسجد (وأما) قول ابن عباس فيعارضه مذهب ابن عمر أنه كان لا يراه واجبا (وأما) حديث : « لا تحل لأحد بعدى » فالمراد به القتال كما سبق ، وليس في جميع طرق هذا الحديث ما يقتضى الإحرام وإنما هو صريح في القتال ، وقد سبق تأويله ، والله أعلم .

(هـ) قد ذكرنا أنه إذا قلنا : يجب الإحرام لدخول الحرم فدخل بغير إحرام عصى ، والمذهب لا يلزمه القضاء . وقال أبو حنيفة : يلزمه ، وقال ابن القاسم من أصحابنا : إذا صار خطابا ونحوه لزمه القضاء ، وبالأول قال جمهور أصحابنا ، ومأخذ الخلاف بين الجمهور وابن القاسم يقول : إنما يتمتع القضاء للخوف من التسلسل فإذا صار خطابا زال التسلسل ، فإن الخطاب لا يلزمه الإحرام للدخول ، وقال الجمهور : العلة الصحيحة في عدم وجوب القضاء أن الإحرام وجب لحرمة الدخول والبقة ، فإذا لم يأت به فات ولا يشرع قضاؤه ، كتحية المسجد إذا جلس فيه ولم يصلها فإنه لا يشرع له قضاؤها كما سبق تقريره في باب صلاة التطوع . واتفق أصحابنا هنا على أنه لا يشرع قضاؤها ، والصواب فيها ما قدمناه هنا .

قال القفال في شرح التلخيص : وكما لو سلم على إنسان ولم يرد عليه حتى مضت أيام ، ثم لقيه فأراد أن يرد عليه فإنه لا يجزىء ، لأنه مؤقت فات وقته ، قال القاضي أبو الطيب في المجرى : كما لو فر في الزحف من اثنين غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة ، فإنه لا يمكنه قضاؤه ، لأنه متى لقي اثنين ممن يجب قتالهما وجب قتالهما باللقاء لا قضاء ، قال أصحابنا : فعلى

هذا التعليل لو صار خطابا ونحوه لم يلزمه القضاء ، لعدم إمكان تدارك فوات انتهاك الحرمه (فإن قيل) إنما لم تقض تحية المسجد لكونها سنة أما الإحرام فواجب فينبغي قضاؤه ، قال الأصحاب : (فالجواب) أن التحية لم يترك قضاؤها لكونها سنة ، فإن السنة الراتبه إذا فاتت يستحب قضاؤها على الصحيح ، وإنما لم تقض لتعلقها بخمره مكان صيانة له من الانتهاك وقد حصل ، فلو صلاحها لم يرتفع ما حصل من الانتهاك ، وكذا الإحرام لدخول الحرم .

واعترض على تعليل ابن القاص ف قيل : ينبغي أن يجب القضاء ويدخل فيه إحرام الدخول ، وكما إذا دخل المسجد فصلى فريضة فيدخل فيه تحية المسجد (والجواب) ما أجاب به البغوي أن الإحرام الواحد لا يجوز أن يقع عن واجبين من جنس واحد كمن أهل بحجتين لا يعقد إحرامه بهما بل يعقد بأحدهما . وقال القفال في شرح التلخيص : قال أصحابنا : هذا التعليل الذي ذكره ابن القاص غلط ، وليس العلة في إسقاط القضاء التسلسل بل فوات الوقت . وقال الشيخ أبو محمد الجويني : اعترض بعض شيوخنا على تعليل ابن القاص فقال : إن كان القضاء واجبا فينبغي أن يجب ، سواء صار خطابا أولا ، وإلا فيبطل أن يجب بمصيره خطابا والله أعلم .

(فرغ) قال ابن القاص في التلخيص : كل عبادة واجبة إذا تركها لزمه القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإحرام لدخول مكة . وهذا الذي قاله ينتقض بأشياء (منها) إمساك يوم الشك إذا ثبت أنه من رمضان ، فإنه يجب إمساكه على المذهب الصحيح ، فلو ترك الإمساك لم يلزمه ترك الإمساك كفارة ، ولا قضاء الإمساك والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب الحج والعمرة إلا على مسلم عاقل بالغ حر مستطيع) فاما الكافر فإن كان أصليا لم يصح منه ، لأن ذلك من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر ، ولا يخاطب به في حال الكفر ، لأنه لا يصح منه ، فإن أسلم لم يخاطب بما فاتته في حال الكفر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلام يجنب

ما قبله» ولأنه لم يلتزم وجوبه ، فلم يلزمه ، كضمان حقوق الأدميين ، وإن كان مرتدا لم يصح منه لما ذكرناه ، ويجب عليه لأنه التزم وجوبه فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الأدميين) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه من رواية عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإسلام يهدم ما كان قبله » هذا لفظ رواية مسلم ، ذكره في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان ، وفي رواية غيره يجب ما قبله - بضم الجيم وبعدها باء موحدة - من الجَبِّ وهو القطع ، وزويناؤه في كتاب الزبير بن بكار يَحْت - بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة فوق - من الحت وهو الإزالة ، والألفاظ الثلاثة متفقة المعنى ، وقد ينكر على المصنف كونه استدلال بالحديث ، وهو خبر آحاد يفيد الظن لا القطع ، وترك الاستدلال بقول الله عز وجل : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سلف) فينكر استدلاله بظني مع وجود القطعي (وجوابه) أن الآية الكريمة تقتضي غفران الذنوب لا إسقاط حقوق وعبادات سبق وجوبها (وأما) الحديث فصحيح صريح في قطع النظر عما قبل الإسلام ، فكان الاستدلال بالحديث هنا هو الوجه لانطباقه على ما استدل به والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : فإن كان أصليا ، فيعنى به الاحتراز عن المرتد ، ويدخل في الأصل الذمي والحربي ، سواء الكتابي والوثني وغيرهما (وقوله) من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر فينتقض بالكفارة والعدة وأشباههما فكان ينبغي أن يقول : ركن من فروع الإيمان (وقوله :) ولا يخاطب به في حال الكفر ، معناه لا نطالبه بفعل الحج في حال الكفر (وأما) الخطاب الحقيقي فهو مخاطب بالفروع على المذهب الصحيح ، وقد سبق في أول كتاب الصيام مثل هذه العبارة وبسطنا هناك الكلام فيها (وأما) قوله فإن أسلم لم يخاطب بما فاتة في حال الكفر ، فمعناه أنه إذا كان في حال كفره واجدا للزاد والراحلة وغيرهما من شروط الاستطاعة ، ثم أسلم فلا اعتبار بتلك الاستطاعة ، ولا يستقر الحج في ذمته بها ، بل يعتبر حاله بعد الإسلام فإن استطاع لزمه الحج وإلا فلا ، ويكون إسلامه كبلوغ الصبي المسلم فيعتبر حاله بعده .

(وقوله :) لأنه لم يلتزم وجوبه فلم يلزمه كضمان حقوق الآدميين ،
 قد يقال : هذا الدليل ناقص ، وإنما يصح هذا في الكافر والحربي . (وأما)
 الذمي فإن عليه ضمان حقوق ، فكأنه لم يذكر دليلاً لعدم الوجوب على
 الذمي إذا أسلم (وجوابه) أن مراده أن الحربي والذمي لم يلتزما الحج ،
 فلم يلزمهما إذا أسلما ، كما لا يلزم حقوق الآدميين من لم يلتزمهما وهو
 الحربي ، وقد سبق مثل هذا في أول كتاب الزكاة ، وبسطت هناك بيانه
 (وأما) قوله في المرتد : يجب عليه لأنه التزم وجوبه ، فقد يقال : ينتقض
 بما إذا أئلف المرتد على مسلم شيئاً ، في حال قتال الإمام للطائفة المرتدة
 العاصية ، فانه لا يضمن على الأصح . ومراد المصنف بقوله : (يجب على
 المرتد) أنه إذا استطاع في حال الردة استقرار الوجوب في ذمته ، فإذا أسلم
 وهو معسر دام الوجوب في ذمته ، والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب : إنما يجب الحج على
 مسلم بالغ وعقل حر مستطيع ، فإن اختل أحد الشروط لم يجب بلا خلاف ،
 فالكافر الأصلي لا يطالب بفعله في الدنيا بلا خلاف ، سواء الحربي والذمي
 والكتابي والوثني والمرأة والرجل ، وهذا لا خلاف فيه ، فإذا استطاع في
 حال كفره ثم أسلم وهو معسر لم يلزمه الحج إلا أن يستطيع بعد ذلك ،
 لأن الاستطاعة في الكفر لا أثر لها ، وهذا لا خلاف فيه (وأما) المرتد
 فيجب عليه ، فإذا استطاع في رده ثم أسلم وهو معسر فالحج مستقر في
 ذمته بتلك الاستطاعة (وأما) الائتم بترك الحج فيأثم المرتد بلا خلاف ،
 لأنه مكلف به في حال رده (وأما) الكافر الأصلي فهل يأثم ؟ قال أصحابنا :
 فيه خلاف مبني على أنه مخاطب بالفروع أم لا ؟ (فإن قلنا) بالصحيح إنه
 مخاطب أثم وإلا فلا ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : الناس في الحج خمسة أقسام :

(قسم) لا يصح منه بحال ، وهو الكافر .

(والقسم الثاني) من يصح له لا بالمباشرة ، وهو الصبي الذي لا يميز

والمجنون المسلمان ، فيحرم عنهما الولي ، وفي الجنون خلاف سنذكره إن شاء الله تعالى .

(والثالث) من يصح منه بالمباشرة ، وهو المسلم المميز وإن كان صبيا وعبدًا .

(والرابع) من يصح منه بالمباشرة ، ويجزئه عن حجة الإسلام وهو المسلم المميز البالغ الحر .

(الخامس) من يجب عليه ، وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع ، قالوا : فشرط الصحة المطلقة للإسلام فقط ، ولا يشترط التكليف ، بل يصح إحرام الولي عن الصبي والمجنون ، وشرط صحة المباشرة بالنفس الإسلام ، والتمييز ، وشرط وقوعه عن حجة الإسلام البلوغ والعقل والإسلام والحرية ، فلو تكلف غير المستطيع الحج وقع عن فرض الإسلام ، ولو نوى غيره وقع عنه ، وشرط وجوبه هذه الأربعة مع الاستطاعة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما المجنون فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات ، فلم يصح حجه ، ولا يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ^(١) وعن النائم حتى يستيقظ ») .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه علي وعائشة رضي الله عنهما ، وسبق بيانه في أول كتاب الصيام ، وأجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون (وأما) صحته ففيها وجهان (جزم) المصنف وآخرون بأنه لا يصح منه (وجزم) البغوي والمتولي والرافعي وآخرون بصحته منه ، كالصبي الذي لا يميز في العبادات قالوا : وأما المعنى عليه فلا يجوز أن

(١) في نسخة المذهب المطبوعة تقديم النائم على المجنون (ط) .

يحرم عنه غيره لأنه ليس بزائل العقل ، ويرجى برؤه عن قريب ، فهو كالمرضى قال المتولى : فلو سافر الولي بالمجنون إلى مكة فلما بلغ أفاق فأحرم ، صح حجه وأجزأه عن حجة الإسلام ، قال : إلا أن ما أتفق عليه قبل إفاقته فقد رتقة البلد يكون في مال المجنون ، والزيادة في مال الولي ، لأنه ليس له المسافرة به ، هذا كلام المتولى ، وفي كلام غيره خلاف ، كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى .

(أما) من يجن ويفيق فقال أصحابنا : إن كانت مدة إفاقته يتمكن فيها من الحج ووجدت الشروط الباقية ، لزمه الحج وإلا فلا .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسعي دون ما سواها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الصبي فلا يجب عليه الحج للخبر ، ويصح منه ، لما روى عن ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من محبتها فقالت : يا رسول الله هذا حج ؟ قال : نعم ولك اجر » فإن كان مميزا فأحرم بإذن الولي صح إحرامه ، وإن أحرم بغير إذنه ففيه وجهان ، قال أبو إسحق : يصح كما يصح إحرامه بالصلاة ، وقال أكثر أصحابنا : لا يصح لأنه يقتدر في أدائه إلى المال ، فلم يصح بغير إذن الولي ، بخلاف الصلاة ، وإن كان غير مميز جاز لأمه أن تحرم عنه لحديث ابن عباس ، ويجوز لأبيه قياسا على الأم ولا يجوز للأخ والعم أن يحرم عنه ، لأنه لا ولاية لهما على الصغير ، فإن عقد له الإحرام فعل بنفسه ما يقدر عليه ، ويفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه ، لما روى جابر قال : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » وعن عمر قال : « كنا نحج بصبياننا فمن استطاع منهم رمى ، ومن لم يستطع رمى عنه » وفي نفقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان (أحدهما) يجب في مال الولي ، لأنه هو الذي أدخله فيه (الثاني) يجب في مال الصبي ، لأنه وجب لمصلحته فكان في ماله كأجرة المعلم) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه مسلم (وأما) حديث جابر فرواه الترمذي وابن ماجه بإسناد فيه أشعث بن سوار ، وقد ضعفه الأكثرون ،

ووثقه بعضهم ، وقال الترمذى : هو غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ،
 والمحفة - بكسر الميم وفتح الحاء - وهى مركب من مراكب النساء
 كالهودج إلا أنها لا تقتب بخلاف الهودج ، فإنه مركب من مراكب النساء
 يكون مقتبا وغير مقتب ، وكان سؤال المرأة المذكورة فى حديث ابن عباس
 فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ، قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بنحو ثلاثة أشهر .

اما احكام الفصل فقال الشافعى والأصحاب : لا يجب الحج على
 الصبى ويصح منه سواء فى الصورتين ، الصغير كابن يوم والمراهق ، ثم إن
 كان مميزا أحرم بنفسه بإذن وليه ، ويصح بلا خلاف ، فإن استقل وأحرم
 بنفسه بغير إذن وليه فوجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أحدهما)
 يصح ، وبه قال أبو إسحق المروزى (وأصحهما) لا يصح ، وبه قال أكثر
 أصحابنا المتقدمين كما ذكره المصنف ، وكذا نقله أيضا ابن الصباغ والبعوى
 وآخرون وصححه المصنف .

قال أصحابنا : (فإن قلنا :) يصح فلوليه تحليله إذا رآه مصلحة ،
 ولو أحرم عنه وليه (فإن قلنا :) يصح استقلال الصبى لم يصح إحرام
 الولى ، وإلا فوجهان مشهوران ، حكاهما المتولى وآخرون (أحدهما)
 عند الرافعى : يصح ، وقطع البغوى بأنه لا يصح إحرام الولى عنه أبا كان
 أو جدا ، وقطع به أيضا صاحب الشامل ، وحكى القاضى أبو الطيب فى
 تعليقه وجهها عن أبى الحسين بن القطان أنه قال : لا ينعقد إحرام الصبى
 المميز بنفسه ، لأنه ليس له قصد صحيح قال القاضى : هذا غلط ، فإن له
 قصدا صحيحا ، ولهذا تصح صلاته وصومه ، وكذا الحج .

قال القاضى : (فإن قيل :) قد قلتم : لا يتولى الصبى إخراج فطرته
 بنفسه وجوزتم هنا إحرامه بنفسه فما الفرق ؟ (قلنا :) الحج لا تدخله
 النيابة مع القدرة والفطرة تدخلها النيابة مع القدرة فافترقا ، ولأن الفطرة
 يتولاها الولى والإحرام يفتقر إلى إذن الولى ، فهما سواء . هذا كله فى
 الصبى المميز (أما) الصبى الذى لا يميز ، فقال أصحابنا : يحرم عنه وليه ،

قال أصحابنا : سواء كان الولي محرما عن نفسه أو عن غيره أو حلالا ،
وسواء كان حج عن نفسه أم لا . وهل يشترط حضور الصبي ومواجهته
بالإحرام ؟ فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي
والرافعي وآخرون ، قال الرافعي : (أصحهما) لا يشترط .

قال القاضي والدارمي : لو كان الولي ببغداد والصبي بالكوفة ،
فأراد الولي أن يعقد الإحرام للصبي وهو في موضعه ففي جوازه وجهان
(أحدهما) لا يجوز لأنه لو وقع الإحرام فلا يصح في غيبته ، ولأنه لو جاز
الإحرام عنه في غيبته ، لجاز الوقوف بعرفات عنه في غيبته عنها ، ولأنه إذا
أحرم عنه ، وهو غائب لا يعلم الإحرام ، فربما أئلف صيدا أو فعل غير ذلك
من محظورات الإحرام التي لو علم الإحرام لاجتنبها (والثاني) يجوز ،
لأن المقصود نية الولي ، وذلك يصح ، ويوجد مع غيبة الصبي ، ولكن
يكره لما ذكرناه من خوف المحظورات والله أعلم .

(فسر) وأما الولي الذي يحرم عن الصبي ، أو يأذن له فقد
اضطربت طرق أصحابنا فيه . فأقبل جملة من متفرقات كلامهم ثم اختصرها
إن شاء الله تعالى وقد اتفق أصحابنا على أن الأب يحرم عنه ويأذن له ،
واتفقوا على أن الجد كالأب في ذلك عند عدم الأب ، والمراد بالجد أبو
الأب ، فأما مع وجود الأب ، فطريقان (أصحهما) لا يصح إحرام الجد
ولا إذنه ، لأنه لا ولاية له مع وجود الأب ، وبهذا قطع الدارمي والبنغوي
والتولي وغيرهم (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يصح
كما يصير مسلما تبعا لجدته مع بقاء الأب على الكفر على خلاف المشهور ،
والمذهب الأول والله أعلم .

قال التولي : والفرق أن الجد عقد الإسلام لنفسه لا للطفل وصار
تبعا له في الإسلام بحكم البعضية ، والبعضية موجودة (وأما) الإحرام
فلا يحرم الجد عن نفسه ، وإنما يعقد للطفل فيقتضي ولاية ، ولا ولاية له
في حياة الأب ، قال الدارمي وغيره : والجد وإن علا كالأب عند عدم الأب
وعدم جد أقرب منه (وأما) غير الأب والجد فقال جمهور أصحابنا : إن

كان له ولاية بأن يكون وصيا أو قيما من جهة الحاكم صح إحرامه عن الصبي وإذنه في الإحرام للمميز ، وإن لم يكن له ولاية لم يصح على المذهب ، سواء في هذا الأم والأخ والعم وسائر العصبات وغيرهم ، وفيه وجه مشهور أن الأخ والعم وسائر العصبات يجوز لهم ذلك وإن لم يكن لهم ولاية ، ولأن لهم حقا في الحضانة والتربية ، وفي الأم طريقان قال الجمهور : وهو المذهب إن لم يكن لها ولاية على مال الصبي ، فإن كان له أب أو جد فأحرماها عنه كإحرام الأخ فلا يصح على الصحيح ، وإن كان لها ولاية بأن كانت وصية أو قيمة من جهة القاضى ، أو قلنا بقول الإصطخرى : إنها تلى المال بعد الجد صح إحرامها وإذنها فيه .

(والطريق الثانى) الإقطع بالصحة مطلقا ، وهو اختيار المصنف وطائفة لظاهر الحديث ، وهى طريقة ضعيفة ، وليس فى الحديث تصريح بأن الأم أحرمت عنه ، ولنا وجه أن الوصى والقيم لا يصح إحرامه عنه ، ولا إذنه . هذه جملة القول فى تحقيق الولى ، قال صاحب البيان : أما الولى الذى يحرم عن الصبي وبأذن المميز فقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا : يجوز ذلك للأب والجد لأنهما يليان ماله بغير تولية ، وأما غيرهما من العصبات كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم فإن لهم حقا فى الحضانة وتعليم الصبي وتأديبه ، وليس لهم التصرف فى ماله إلا بوصية أو تولية الحاكم ، فإن كان لهم التصرف فى ماله صح إحرامهم عن غير المميز وإذنه للمميز وإلا فوجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز لهم تعليمه وتأديبه والإنفاق فى ذلك من ماله (وأصحهما) ليس لهم ذلك ، لأنهم لا يملكون التصرف فى ماله فهم كالأجانب بخلاف النفقة فى التأديب والتعليم ، لأنها قليلة فسومح بها .

(أما) الأم فإن قلنا بقول الإصطخرى : إنها تلى المال بعد الجد ، فلها الإحرام والاذن ، وإن قلنا بمذهب الشافعى وهى أنها لا تلى المال بنفسها ، فهى كالإخوة وسائر العصبات قال صاحب البيان : (هذه طريقة أبى حامد وعامة أصحابنا قال : وقال صاحب المذهب : الأم تحرم عنه للحديث ، ويجوز للأب قياسا على الأم قال ابن الصباغ : ليس فى الحديث

أنها أحرمت عنه ، ويحتمل أنه أحرم عنه وليه وإنما جعل لها الأجر لجمالها
له ومعوتتها له في المناسك والإتفاق عليه) هذا كلام صاحب البيان .

وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال أبو إسحق المروزي والقاضي
أبو حامد في جامعهم : يجوز للأب والجد أبي الأب الإحرام عنه وكذلك
الأم وأم الأم لأن ولادتهما له حقيقة قال أبو الطيب : وقال الشيخ أبو حامد :
يجوز لأبيه وجده أبي أبيه ولوصيهما وفي الأخ وابنه والعم وابنه وجهان ،
والأم وإن قلنا بقول الإصطخري فكالأب ، وإلا فكالعم والأخ ، هذا كلام
أبي الطيب ، وقال المحاملي وابن الصباغ وجمهور العراقيين وصاحب العدة
ما حكاه صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وعامة أصحابنا ، ورجح
الدارمي صحة إحرام الأم وإن لم يكن لها ولاية المال ، وقال المتولي :
للأب والجد عند عدم الأب الإحرام والإذن للميز ، ولا يجوز ذلك للأم
عند عامة أصحابنا ، وجوزة الإصطخري .

وأما الإخوة والأعمام فإن لم يكن لهم التصرف في ماله بوصية أو
إذن حاكم فليس لهم الإحرام على الصحيح ، وفي وجه يجوز لأن لهم
الحضانة والقيام بالمصالح وتأديبه إذا ظهر منه ما يقتضي التأديب ، وتعليم
الطهارة والصلاة ، قال : فأما الوصي والقيم فجوز لهما الإحرام عنه
أصحابنا العراقيون كالتصرف في ماله ، وقال أصحابنا الخراسانيون :
لا يجوز لهما ذلك لأنه لا ولاية لهما على نفسه ، والإحرام عقد على نفسه
تلتزمه أحكامه فهو كالنكاح . هذا كلام المتولي ، وقال البغوي : يجوز
للأب والجد الإحرام عنه ، وفي الوصي والقيم وجهان (أحدهما) يصح
(والثاني) لا يصح ، وسبق تعليلهما في كلام المتولي ، وقال الرافعي : الولي
الذي يحرم عنه أو يأذن له هو الأب ، وكذا الجد وإن علا عند عدم الأب
ولا يجوز مع وجوده على الصحيح ، وفيه وجه أنه يجوز .

وفي الوصي والقيم طريقان ، قطع العراقيون بالجواز ، وقال آخرون :
فيه وجهان (أرجحهما) عند إمام الحرمين المنع ، وفي الأخ والعم وجهان
(أحدهما) المنع ، وفي الأم طريقان (أحدهما) القطع بالجواز (وأصحهما)

وبه قال الأكثرون إنه مبنى على ولايتها المال ، فعلى قول الإصطخرى :
تلى المال قبل الإحرام ، وعلى قول الجمهور : لا تلى المال ، فلا تلى
الإحرام ، هذا كلام الرافعي . قال الروياني : لو أذن الأب لمن يحرم عن
الصبى ففى صحته وجهان ، ولم يبين أصحهما (والأصح) صحته ، وبه
قطع الدارمى وغيره ، كما يصح أن يوكل الأب فى سائر التصرفات المتعلقة
بالأبن ، واتفقوا على أنه لو أحرم به الولى ثم أعطاه لمن يحضره الحج صح
ذلك ، هذا كلام الأصحاب فى الولى الذى يحرم عن صبى لا يميز ، ويأذن
للمميز ، وحاصله جواز ذلك للأب ، وكذا الجد عند عدم الأب لا عند
وجوده على المذهب ، وأن المذهب جوازه للوصى والقيم ، ومنعه فى الأم
والإخوة والأعمام وسائر العصابات إذا لم يكن لهم وصية ولا إذن من
الحاكم فى ولاية المال .

وإن شئت قلت : فيه أوجه (أحدها) لا يجوز إلا للأب والجد عند
عدمه (والثانى) يجوز للأب وللجد عند عدم الأب ومع وجوده (والثالث)
يجوز لهما وللأم (والرابع) لهؤلاء وللأخوة وسائر العَصَبَات (والخامس)
وهو الأصح للأب والجد عند عدمه ، وللوصى والقيم دون غيرهم ، والله
أعلم .

(فرع) قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : صفة إحرام الولى عن
الصبى أن ينوى جعله محرما ، فيصير الصبى محرما بمجرد ذلك ، قال
القاضى أبو الطيب : هو أن ينويه له ، ويقول : عقدت الإحرام ، فيصير
الصبى محرما بمجرد ذلك ، كما إذا عقد له النكاح فيصير متزوجا بمجرد
ذلك ، قال الدارمى : ينوى أنه أحرم به أو عقده له أو جعله محرما ، قال
صاحب العدة : كيفية إحرام الولى عنه أن يخطر بباله أنه قد عقد له الإحرام
وجعله محرما فينويه فى نفسه .

(فرع) البصواب فى حقيقة الصبى المميز أنه الذى يفهم الخطاب ،
ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ونحو ذلك ، ولا يضبط بسن
مخصوص ، بل يختلف باختلاف الأفهام ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : متى صار الصبي محرماً بإحرامه أو إحرام
 وليه عنه فعل بنفسه ما قدر عليه ، وفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه الصبي ،
 قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : يفعله الولي عند إرادة الإحرام ،
 ويجرده عن المخيط ، ويلبسه الإزار والرداء والنعلين إن تأتى منه المشي
 ويطيبه وينظفه ويفعل ما يفعل الرجل ، ثم يحرم أو يحرم عنه على ما سبق
 من التفصيل ، قال أصحابنا : ويجب على الولي أن يجنبه ما يجنبه الرجل ،
 فإن قدر الصبي على الطواف بنفسه علمه فطاف ، وإلا طاف به كما سنوضحه
 في مسائل الطواف في باب صفة الحج إن شاء الله تعالى ، والسعي كالطواف ،
 فإن كان غير مميز صلى الولي عنه ركعتي الطواف بلا خلاف ، صرح به
 الشيخ أبو حامد في تعليقه والدارمي والأصحاب ، ونقله أبو حامد عن
 نص الشافعي في الإماماء ، وإن كان مميزاً أمره بهما فصلها الصبي بنفسه ،
 هذا هو المذهب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والدارمي والبنديجي ،
 ويشترط إحضار الصبي عرفات بلا خلاف ، سواء المميز وغيره ، ولا يكفي
 حضور الولي عنه ، وكذا يحضر مزدلفة والمشرع الحرام ومنى وسائر
 المواقف ، لأن كل ذلك يمكن فعله من الصبي .

قال أصحابنا : ويجمع الولي في إحضاره عرفات بين الليل والنهار ،
 فإن ترك الجمع بين الليل والنهار ، أو ترك ميّت المزدلفة أو ميّت ليالي
 منى ، وقلنا : بوجوب الدم في كل ذلك ، وجب الدم في مال الولي
 بلا خلاف ، صرح به الدارمي وغيره ، لأن التفريط من الولي بخلاف
 ما سنذكره إن شاء الله تعالى في فدية ما يرتكبه الصبي من المحظورات على
 أحد القولين .

قال أصحابنا : (وأما) الطفل فإن قدر على الرمي أمره به الولي ،
 وإلا رمى عنه من ليس عليه فرض الرمي ، قال أصحابنا : ويستحب أن
 يضع الحصى في يد الطفل ، ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصى ، وإلا فيأخذها
 من يده ثم يرميها الولي ولو لم يضعها في يده بل رماها الولي ابتداءً جاز
 (أما) إذا كان على الولي رمي عن نفسه فإن رمى ونوى به نفسه أو أطلق
 وقع عن نفسه ، وإن نواه عن الصبي فوجهان حكاهما البقوي (أحدهما)

يقع عن الصبي لأنه نواه (والثاني) وبه قطع البندنجي والمتولى : يقع عن الولي لا عن الصبي ، لأن مبنى الحج على أن لا يتبرع به مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا ، قال المتولى : والفرق بينه وبين الطواف إذا حمل الولي الصبي وطاف به على أحد القولين أن صورة الطواف وهي الدوران وجدت من الصبي بخلاف الرمي ، فنظيره في الطواف أن يطوف الولي غير حامل للصبي ، وينوى عن الصبي ، فإنه لا يقع عن الصبي بلا خلاف وقد قال الروياني وغيره : لو أركبه الولي دابة وهو غير مميز فطافت به لم يصح إلا أن يكون الولي سائقا أو قائدا ، وإنما ضبطوه بغير المميز لأن المميز لو ركب دابة وطاف عليها صح بلا خلاف ، لأن الفعل منسوب إليه فأشبهه البالغ ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : ثقة الصبي في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر ، من مال الصبي ، وفي الزائد بسبب السفر خلاف ، حكاه المصنف والقاضي أبو الطيب في بعض كتبه ، وصاحبا الشامل والتهذيب والشاشي وآخرون قولين ، وحكماهما الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمتولى وآخرون وجهين ، وذكر المصنف دليلهما ، قال أبو حامد والمحاملي والمتولى وغيرهم : المنصوص في الإماء مخرج ، واتفق الأصحاب على أن الصحيح وجوبه في مال الولي (والثاني) يجب في مال الصبي ، فعلى هذا لو أحرم بغير إذنه وصحناه حله ، فإن لم يفعل أنفق عليه من مال الولي ، هكذا ذكر المسألة جميع الأصحاب ، ولم يذكر المصنف أن القولين مخصوصان بالزائد على نفقة الحضر ، ولا خلاف في ذلك ، وقد نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد وغيره وكان المصنف أهمله لظهوره ، والفرق بينه وبين عامل القراض فإنه إذا سافر ياذن المالك وقلنا : تجب نفقته في مال القراض فإنه يجب كل النفقة على قول لأن عامل القراض معطل في سفره عن بعض مكاسبه التي كانت في الحضر ، فجرت له بخلاف الصبي فإن مصلحة السفر مختصة به .

(وأما) قول المصنف في تحليل القول الثاني : إنها تجب في مال الصبي لأنها وجبت لمصلحته ، فكانت في ماله كأجرة التعليم فهذا اختيار منه

للأصح أن أجره التعليم تجب في مال الصبي مطلقاً وقد سبق في مقدمة هذا الشرح في أول كتاب الصلاة وجه أن أجره تعلمه ما ليس متعينا بعد البلوغ فيما زاد على الفاتحة والفرائض وغير ذلك في مال الولي ، فحصل أن الأصح وجوب نفقة الحج في مال الولي ، ووجوب أجره تعلم ما ليس بواجب في مال الصبي ، والفرق أن مصلحة التعلم كالضرورة وإذا لم يجعلها الولي في صغر الصبي احتاج الصبي إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج . قال الشيخ أبو حامد : ولأن مؤنة التعليم يسيرة غالباً لا تجحف بمال الصبي بخلاف الحج والله أعلم .

(فرع) قال المتولي : ليس للولي أن يسلم النفقة إلى الصبي ، ولكن إن كان معه أنفق عليه ، وإن لم يكن معه سلم المال إلى أمه لتنفق عليه ، فلو سلمه إلى الصبي - فإن كان المال من مال الولي - فلا شيء على أحد ، وإن كان من مال الصبي ضمنه الولي لتفريطه ، والله أعلم .

(فسرع) قد سبق أنه يجب على الولي منع الصبي من محظورات الإحرام فلو تطيب أو لبس ناسياً فلا فدية قطعاً ، وإن تعمد قال أصحابنا : ينبغي ذلك على القولين المشهورين في كتاب الجنائيات أن عمد الصبي عمد أم خطأ ؟ الأصح أنه عمد (فإن قلنا) خطأ فلا فدية ، وإلا وجبت ، قال إمام الحرمين : وبهذا قطع المحققون لأن عمده في العبادات كعمد البالغ ، ولهذا لو تعمد في صلاته كلاماً أو في صومه أكلاً بطلاً ، وحكى الدارمي قولاً غريباً أنه إن كان الصبي ممن يلتذ بالطيب واللباس وجبت وإلا فلا ، ولو حلق أو قلم ظفراً أو قتل صيداً عمداً ، وقلنا : عمد هذه الأفعال وسهوها سواء وهو المذهب ، وجبت الفدية ، وإلا فهي كالطيب واللباس .

ومتى وجبت الفدية ، فهل هي في مال الصبي ؟ أم في مال الولي ؟ فيه قولان مشهوران حكاهما القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والنفوي والمتولي وخلائق قولين ، وحكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون وجهين ، ودليلهما ما سبق في النفقة ، وانفقوا على أن الأصح أنها في مال الولي وهو مذهب مالك . قال أبو حامد والقاضي أبو الطيب

والبندنجي وآخرون : هذا القول هو المنصوص في الإملاء قال أبو الطيب :
والقول الثاني أنها في مال الصبي هو نصه في القديم وحكاها أبو حامد
وجها مخرجا ، وأما المجاملي في المجموع فقال : نص في الإملاء أنها في مال
الصبي وفي الأم أنها في مال الولي والله أعلم .

وهذان القولان إنما هما فيما إذا أحرم بإذن الولي فإن أحرم بغير
إذنه وصححناه فالفدية في مال الصبي بلا خلاف كما لو أتلف شيئا لأدمي ،
صرح به المتولي وغيره وحكى الدرامي والرافعي وجها في أصل المسألة
أنه إن كان الولي أبا أو جدا فالفدية في مال الصبي وإن كان غيرهما ففي
ماله قال الدارمي : هذا الوجه قاله ابن القطان في كل فدية تجب بفعل
الصبي وهذا غريب ضعيف والله أعلم .

ومتى قلنا : الفدية على الولي فهي كالفدية الواجبة على البالغ بفعل
نفسه ، فإن اقتضت صوما أو غيره فعله وأجزأه (وإذا قلنا :) إنها في مال
الصبي فإن كانت مرتبة فحكمها حكم كفارة القتل وإن كانت فدية تخيير
بين الصوم وغيره واختار أن يفدى الصبي بالصوم فهل يصح منه في حال
الصبا ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه والمتولي
وآخرون بناء على الخلاف الذي سنذكره فيها إن شاء الله تعالى في قضاء
الحج الفاسد في حال الصبا (أصحهما) يجوزته قال أبو الطيب والدارمي
وهو قول القاضي أبي حامد المروودي : لأن الصوم الصبي صحيح
(والثاني) لا ، لأنه يقع واجبا ، والصبي ليس ممن يقع عنه واجب ، قال
الدارمي : هذا الوجه قول ابن المرزبان . ولو أراد الولي في فدية التخيير
أن يفدى عنه بالمال لم يجز لأنه غير متمين فلا يجوز صرف المال فيه
هكذا قطع به جماعة وأشار المتولي إلى خلاف فيه فقال : لا يجوز على
المذهب .

(فرع) لو طيب الولي الصبي وألبسه أو حلق رأسه أو قلمه ،
فإن لم يكن لحاجة الصبي ، فالفدية في مال الولي بلا خلاف ، وكذا لو
طيبه أجنبي فالفدية في مال الأجنبي بلا خلاف ، صرح بها البغوي وآخرون ،

وهل يكون الصبي طريقاً في ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما البغوي وآخرون (فإن قلنا :) لا ، لم يتوجه في مال الصبي مطالبة ، وإلا طوب ورجع على الأجنبية أو الولي عند يساره أو إمكان الأخذ منه والأصح أنه لا يكون طريقاً . وإن فعل الولي ذلك لحاجة الصبي ومصلحته فطريقان (أحدهما) القطع بأنها في مال الولي . لأنه الفاعل (وأصحهما) وبه قطع البغوي وآخرون أنه كمباشرة الصبي ذلك فيكون فيمن يجب عليه الفدية القولان السابقان (أصحهما) الولي (والثاني) الصبي والله أعلم .

ولو أُنجاه الولي إلى التطيب فالفدية في مال الولي بلا خلاف صرح به الدارمي وغيره قال الدارمي وغيره : ولو فوته الولي الحج فالفدية في مال الولي بلا خلاف .

(فسر) قال المتولي : إذا تمتع الصبي أو قرن فحكم دم التمتع ودم القران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق لوجود المعنى الموجود هناك .

(فسر) لو جامع الصبي في إحرامه ناسياً أو عامداً ، وقلنا : عبده خطأ ففي فساد حجه القولان المشهوران في البالغ إذا جامع ناسياً (أصحهما) لا يفسد حجه (والثاني) يفسد ، وإن جامع عامداً وقلنا : عبده عبداً ، فسد بلا خلاف ، وإذا فسد فهل يجب عليه قضاؤه ؟ فيه قولان مشهوران ، وحكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وجهين والمشهور قولان (أصحهما) يجب ، اتفقوا على تصحيحه ، ممن صححه المحاملي والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون ، لأنه إجماع صحيح ، فوجب القضاء إذا أفسده ، كحج التطوع في حق البالغ (والثاني) لا يجب لأنه ليس أهلاً لأداء فرض الحج ، فإن قلنا : يجب القضاء ، فهل يصح منه في حال الصبا ؟ فيه خلاف مشهور ، حكاه المصنف في باب محظورات الإحرام ، والبغوي وطائفة قولين ، وحكاه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملي والجمهور وجهين (أصحهما) باتفاق الأصحاب أنه يجزئه ممن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب الشامل والرافعي وآخرون ، قال

الشيخ أبو حامد والبنديجي : وهو المنصوص لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبي في هذا ، صلحت لإجزائه (والثاني) لا يجزئه لأن الصبا ليس محل أداء الواجبات •

فعلى هذا قال أصحابنا : إذا بلغ ينظر في الحجة التي أفسدها ، إن كانت بحيث لو سلمت من الإفساد لأجزأته عن حجة الإسلام بأن بلغ قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الإسلام ، وإن كانت بحيث لا تجزئ ، لو سلمت من الفساد ، بأن بلغ بعد الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ بحجة الإسلام ثم يقضى ، فإن نوى القضاء أولا وقع عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما سيأتى إيضاحه بدليله إن شاء الله تعالى • هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى وسائر الأصحاب ، ولا خلاف فيه قال أبو حامد والمحاملى فى المجموع : وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت هل تقع عن حجة الإسلام ؟ فيها هذا التفصيل •

قال أصحابنا : وإذا جوزنا القضاء فى مال الصبي فشرع فيه ، وبلغ قبل الوقوف ، انصرف إلى حجة الإسلام وعليه القضاء • قال أصحابنا : وحيث فسد حج الصبح ، وقلنا : يجب القضاء ، وجبت الكفارة ، وهى بدنة وإن لم نوجب القضاء ففى البدنة وجهان (أصحابهما) الوجوب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الإسفراينى والقاضى أبو الطيب فى تعليقهما والمحاملى وصاحب الشامل وآخرون ونقل المحاملى وصاحب الشامل الاتفاق عليه ، وإذا وجبت البدنة فهل تجب فى مال الولى ؟ وإذا أوجبنا القضاء فنفقة القضاء هل تجب فى مال الولى ؟ أم الصبي ؟ فيه الخلاف كالبدنة ، صرح به الدارمى وغيره ، وقد ذكر المصنف هذا الفرع فى باب محظورات الإحرام ، وذكره الأصحاب هنا ، فرأيت ذكره هنا أولى لوجهين (موافقة) الجمهور (والمبادرة) إلى الخيرات ، والله تعالى أعلم •

(فسر) قال المتولى : لو صام الصبي فى شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه ، وقلنا : إن وطئه فى الحج عامدا يوجب القدية ، ففى

وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان (أحدهما) تلزمه كما تلزمه البدنة بإفساد الحج (والثاني) لا تلزمه •

(فرع) قال القضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي : إذا نوى الولي أن يعقد الإحرام للصبى ، فمر به على الميقات ولم يعقده ، ثم عقده بعده فوجهان (أحدهما) تجب الفدية في مال الولي خاصة لأنه لو مر بالميقات مريدا للنسك ولم يحرم ، لزمته الفدية فكذلك هنا • ولأنه لو عقد الإحرام للصبى ثم فوت الحج وجبت الفدية في مال الولي (والثاني) لا تجب الفدية لا على الولي ولا في مال الصبى (أما) الولي فلا نه غير محرم ولم يرد الإحرام (وأما) الصبى فلا نه لم يقصد الإحرام •

(فرع) قال الرافعي : حكم المجنون حكم الصبى الذي لا يميز في جميع ما سبق ، قال : ولو خرج الولي بالمجنون بعد استقرار فرض الحج عليه ، وأنفق على المجنون من ماله نظر إن لم يفق حتى فات الوقوف غرم الولي زيادة نفقة السفر ، وإن أفاق وأحرم وحج فلا غرم ، لأنه قضى ما عليه ، ويشترط إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسعى ، ولم يتعرض الأصحاب لحالة الحلق ، قال وقياس كونه نسكا اشتراط الإفاقة فيه كسائر الأركان ، وهذا كلام الرافعي ، وقال : هو قبل هذا الجنون كصبى لا يميز ، يحرم عنه وليه ، قال : وفيه وجه ضعيف أنه لا يجوز الإحرام عنه ، لأنه ليس من أهل العبادات •

وقد سبق بيان هذا الخلاف في صحة إحرام الولي عنه ، وقد ذكر إمام الحرمين والمتولى والبعوى نحو هذا الذي ذكره ، وقولهم : يشترط إفاقته عند الإحرام وسائر الأركان • معناه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام (وأما) وقوعه تطوعا ، فلا يشترط فيه شيء من ذلك ، كما قالوا في صبى لا يميز ولهذا قالوا : هو كصبى لا يميز ، وسيأتي إيضاحه مبسوطا في فصل الوقوف بعرفات إن شاء الله تعالى •

(فرع) اتفق أصحابنا العراقيون والخراسانيون وغيرهم ، أن المنعى عليه ومن غشى لا يصح إحرام وليه عنه ولا رفيقه عنه لأنه غير زائل

العقل ويرجى برؤه عن قرب ، فهو كالمريض • قال أصحابنا : لو خرج في طريق الحج فأغمى عليه عند الميقات قبل أن يحرم ، لم يصح إحرام وليه ولا رفيقه عنه ، سواء كان أذن فيه قبل الإغماء أم لا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : يصح إحرام رفيقه عنه استحسانا ، ويصير المغمى عليه محرما ، لأنه علم من قصده ذلك ، ولأنه يشق عليه تفويت الإحرام •

قال القاضي أبو الطيب : واحتج لأبي حنيفة أيضا بأن الإحرام أحد أركان الحج فدخلته النيابة للعجز كالطواف ، قالوا : وقياسا على الطفل ، قال القاضي : ودليلنا أنه بلغ فلم يصح عقد الإحرام له من غيره كالنائم (فإن قيل :) المغمى عليه إذا نبه لا ينتبه بخلاف النائم (قلنا :) هذا الفرق يبطل بإحرام غير رفيقه قال القاضي : وقياسهم على الطواف لا نسلمه ، لأن الطواف لا تدخله النيابة ، حتى ولو كان مريضا لم يجز لغيره الطواف عنه ، بل يطاف به محمولا (وأما) قياسهم على الطفل فالفرق أن الإغماء يرجى زواله عن قرب بخلاف الصبا ، ولهذا يصح أن يعقد الولي النكاح للصبي دون المغمى عليه ، والله أعلم •

(فرع) اتفق أصحابنا على أن المريض لا يجوز لغيره أن يحرم له فيصير محرما ، سواء كان مريضا مأبوسا منه أو غيره ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه والفرق بينه وبين الطفل أن نائب المريض يحتاج أن يفعل عنه كل الأفعال ، فإنها متعذرة منه بخلاف الطفل ، فإنه يتأتى منه معظم الأفعال •

(فرع) في مذاهب العلماء في حج الصبي • قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يصح حجه ، ولا يجب عليه (فأما) عدم وجوبه على الصبي فمجمع عليه ، قال ابن المنذر في الإشراف : أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبي وعن المجنون والمعتوه ، قال : وأجمعوا على أن المجنون إذا حج ثم أفاق أو الصبي إذا حج ثم بلغ أنه لا يجزئها عن حجة الإسلام ، قال : وأجمعوا على أن جنابات الصبيان لازمة لهم (وأما) صحة حج الصبي

فهو مذهبا ومذهب مالك وأحمد داود ، وجماهير العلماء من السلف والخلف وأشار ابن المنذر إلى الإجماع فيه ، وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يصح حجه ، وصححه بعض أصحابه واحتج له بحديث « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ » إلى آخره ، وهو صحيح سبق بيانه قريبا . وقياسا على النذر ، فإنه لا يصح منه ، ولأنه لا يجب عليه ، ولا يصح منه ، ولأنه لو صح منه لوجب عليه قضاؤه إذا أفسده ، ولأنه عبادة بدنية فلا يصح عقدها من الولي للصبي كالصلاة .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيا في حجة الوداع فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » رواه مسلم ، وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : حجج بني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » رواه البخاري ، وبحديث جابر : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا النساء والصبيان فليينا عن الصبيان ورمينا عنهم » رواه ابن ماجه ، وسبق بيانه في أول الفصل ، وقياسا على الطهارة والصلاة ، فإن أبا حنيفة صححهما منه ، وكذا صحح حجه عنده بلا خلاف ، ونقله خطأ منه وصحح إمامة الصبي في النافلة .

(وأما) الجواب عن حديث : « رفع القلم » فمن وجهين (أحدهما) المراد رفع الإثم لا إبطال أفعاله (الثاني) أن معناه لا يكتب عليه شيء ، وليس فيه منع الكتابة له وحصول ثوابه (والجواب) عن قياسهم على النذر من وجهين ذكرهما القاضي أبو الطيب والأصحاب (أحدهما) أنه ينكسر بالوضوء والصلاة ، فإنه لا يصح منه نذرهما ويصحان منه ، وقد سبق أن الكسر هو أن توجد معنى العلة ولا حكم ، والنقض أن توجد العلة ولا حكم ، وقد أوضحت هذا في باب صدقة الموأشى حيث ذكره المصنف (والثاني) أن النذر التزام بالقول ، وقول الصبي ساقط بخلاف الحج فإنه فعل ونية فهو كالوضوء (وأما) قولهم لا يجب عليه ولا يصح منه فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه منتقض بالوضوء (والثاني) أن عدم الوجوب للتخفيف وليس في صحته تغليظ . (وأما) قولهم : لوجب قضاؤه

إذا أفسده فنحن نقول به وهو الصحيح عندنا كما سبق بيانه (والجواب)
عن قولهم : عبادة بدنية إلى آخره أن الفرق ظاهر ، فإن الحج تدخله النيابة
بخلاف الصلاة والله أعلم •

قال إمام الحرمين في كتابه الأساليب : المعول عليه عندنا في مسألة
الأخبار الصحيحة التي لا تقبل التأويل ، وذكر بعض ما سبق من الأحاديث ،
ثم ذكر دلائل من حيث القياس والمعنى ، ثم قال : وهذا تكلف بعد الأخبار
الصحيحة قال : ولا يستقيم لهم فرق أصلا بين الصلاة والحج (فإن قالوا :)
في الحج مؤنة (قلنا :) تلك المؤن في مال الولي على الصحيح ، فلا ضرر
على الصبي (فإن قالوا :) فيه مشقة (قلنا) مشقة المواظبة على الصلاة
والطهارة وشروطهما أكثر ، والله أعلم •

وقال ابن عبد البر في التمهيد : صحح حج الصبي مالك والشافعي
وسائر فقهاء الحجاز والثوري وسائر فقهاء الكوفة ، والأوزاعي والليث
وسائر من سلك سبيلهما من أهل الشام ومصر قال : وكل من ذكرناه يستحب
الحج بالصبيان ويأمر به قال : وعلى هذا جمهور العلماء من كل قرن ،
قال : وقالت طائفة لا يحج بالصبي ، وهذا قول لا يرجح عليه ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم « حج بأغيلمة بنى عبد المطلب » وحج السلف بصبيانهم
قال : وحديث المرأة التي رفعت الصبي وقالت : « ألهذا حج ؟ قال نعم ولك
أجر » قال : فسقط كل ما خالف هذا والله أعلم • وقال القاضي عياض :
أجمعوا على أن الصبي إذا حج ثم بلغ لا يجزئه عن حجة الإسلام ، إلا فرقة
شدت لا يلتفت إليها ، قال : وأجمعوا على أنه يحج به إلا طائفة من أهل
البدع منعوا ذلك ، وهو مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 وإجماع الأمة ، والله أعلم •

(فسر) قال أصحابنا وغيرهم : يكتب للصبي ثواب ما يعمل من
الطاعات كالطهارة والصلاة والصوم والزكاة والاعتكاف والحج والقراءة ،
والوصية والتدبير إذا صححناهما ، وغير ذلك من الطاعات ، ولا يكتب
عليه معصية بالإجماع ، ودليل هذه القاعدة الأحاديث الصحيحة المشهورة

كحديث « ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » وحديث السائب بن يزيد وحديث جابر وغيرهما مما سبق هنا ، وحديث صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث تصويم الصبيان يوم عاشوراء ، وهو في الصحيحين ، وحديث « مَرُّوا أولادكم بالصلاة لسبع » وهو صحيح وسبق بيانه ، وحديث إمامة عمرو بن سلمة وهو ابن سبع سنين ، وهو في البخاري ، وأشياء ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما العبد فلا يجب عليه [الحج لأن منافعه ^(١) مستحقة لولاه وفي إيجاب الحج عليه إضرار بالمولى] ويصح منه ، لأنه من أهل العبادة ، فصح منه الحج كالحر ، فإن أحرَمَ يَأْذَنُ السيد وفعل ما يوجب الكفارة ، فإن ملكه السيد مالا ، وقلنا : إنه يملكه لزمه الهدى (وإن قلنا :) لا يملك أو لم يملكه السيد [وجب] عليه الصوم ، [ويجوز] للسيد أن يمنعه من الصوم ، لأنه لم يَأْذَنُ في سببه ، وإن أذن له في التمتع أو القران وقلنا : لا يملك المال صام ، وليس للمولى منعه من الصوم لأنه وجب بإذنه (وإن قلنا :) [إنه] يملك ففي الهدى قولان (أحدهما) يجب في مال السيد ، لأنه ^(٢) وجب بإذنه (والثاني) لا يجب عليه ، لأن إذنه رضاء بوجوبه على عبده لا في ماله ، ولأن موجب التمتع في حق العبد هو الصوم ، لأنه لا يقدر على الهدى ، فلا يجب عليه الهدى) .

(الشرح) أجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج ، لأن منافعه مستحقة لسيده ، فليس هو مستطيعا ، ويصح منه الحج بإذن سيده وبغير إذنه بلا خلاف عندنا ، قال القاضي أبو الطيب : وبه قال الفقهاء كافة ، وقال داود : لا يصح بغير إذنه . دليلنا ما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : فإن أحرَمَ يَأْذَنُ لم يكن للسيد تحليله ، سواء بقى نسكه صحيحا أو أفسده ، ولو باعه والحالة هذه لم يكن للمشتري تحليله ، وله الخيار إن جهل إحرامه ، قال أصحابنا : ويصح بيعه بلا خلاف ، ويخالف بيع العين المستأجرة على قول ، لأن يد المستأجر تمنع المشتري من التصرف بخلاف

(١) هذه القطعة ساقطة من ش وق وكذلك كل ما بين المعقوفين (ط) .

(٢) في ش وق (لأنه أذن في سببه) (ط) .

العبد ، ولو أحرم بغير إذنه فالأولى أن يأذن له في إتمام نسكه ، فإن حله
جاز على المذهب ، وبه قطع المصنف في باب القوات والإحصار وجمهور
الأصحاب .

وحكى ابن كج وجهاً أنه ليس له تحليله ، لأنه يلزم بالشروع تخريجاً
من أحد القولين في المزدوجة إذا أحرمت بحج تطوع ، وهذا شاذ منكر ،
لأن إذن السيد تبرع فجاز الرجوع فيه كالعارية ، فلو باعه والحالة هذه
فللمشتري تحليله ولا خيار له ، ذكره البندنجي والجرجاني في المعاينة
وآخرون ، ولو أذن له في الإحرام فله الرجوع في الإذن قبل الإحرام ،
فإن رجع ولم يعلم العبد فأحرم فهل له تحليله ؟ فيه وجهان مشهوران في
طريقتي العراق وخراسان ، قال أصحابنا : هما مهيان على القولين فيما
إذا عزل الموكل الوكيل ، وتصرف بعد العزل وقبل العلم (أصحابهما) له
تحليله كما أن الأصح هناك بطلان تصرفه .

وإن علم العبد رجوع السيد قبل الإحرام ثم أحرم فله تحليله وجهاً
واحداً ، لأنه أحرم بغير إذن ، ويجيء فيه الوجه السابق عن حكاية ابن كج ،
وإن رجع السيد بعد إحرام العبد لم يصح رجوعه ولم يكن له تحليله
عندنا . وقال أبو حنيفة : له ذلك كالعارية يرجع فيها متى شاء ، ودليلنا :
أنه عقد عقده بإذن سيده فلم يكن لسيده إبطاله كالنكاح ، ولأن من صح
إحرامه بإذن غيره لم يكن للغير إبطاله كالزواج (والجواب) عن العارية أن
الرجوع فيها لا يبطل ما مضى بخلاف الإحرام والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو أذن له في العمرة فأحرم بالحج فله تحليله ، ولو
كان بالعكس لم يكن له تحليله ، هكذا ذكره البغوي ، قال : لأن العمرة
دون الحج . وقال الدارمي : إن أذن له في حج فأحرم بعمرة أو في عمرة
فأحرم بحج فله تحليله ، وقيل : لا يحلله ، وذكر الرافعي كلام البغوي ،
ثم قال فيما إذا أذن في حج فأحرم بعمرة : فلي أنه لا يسلم عن خلاف ،
هذا كلام الرافعي فحصل في الصورتين ثلاثة أوجه (أصحابها) وبه قطع
البغوي له أن يحلله فيما إذا أذن في عمرة فأحرم بحج دون عكسه (والثاني)

له تحليله فيهما ، وهو اختيار الدارمي (والثالث) ليس له فيهما ، وهذا غلط في صورة الإذن في عمرة ، لأنه زيادة على المأذون فيه ، ولو أذن له في التمتع فله منعه من الحج بعد تحليله من العمرة وقبل إحرامه بالحج ، كما لو رجع في الإذن قبل الإحرام بالعمرة ويجيء فيه الوجه السابق عن ابن كعب وليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد الشروع فيهما •

ولو أذن في الحج أو التمتع فقرن ليس له تحليله بالاتفاق ، صرح به البغوي وآخرون ، لأن الإذن في التمتع إذن في الحج هذا هو المعروف ، وفي كلام الدارمي إشارة إلى خلاف فيه ، فإنه قال : لو أذن له في القران فأنفرد أو تمتع يحتفل وجهين ، وكذا إن أذن في الأفراد فقرن أو تمتع ، وكذا لو أذن في التمتع أو الأفراد فقرن ، هذا آخر كلام الدارمي •

قال الدارمي : فلو أذن في الإحرام مطلقاً فأحرم وأراد صرفه إلى نسك وأراد السيد غيره فوجهان (أحدهما) القول قول العبد (والثاني) هو كاختلاف الزوجين إذا قالت : راجعتني بعد انقضاء عدتي ، وقال : قبلها (فإن قلنا) قولان فمثله (وإن قلنا :) القول قول الزوج في الرجعة ، وقولها في انقضاء العدة فمثله (وإن قلنا) يراعى السابق بالدعوى فمثله ، قال البغوي وغيره : ولو أذن له في الإحرام في ذي القعدة فأحرم في شوال ، فله فيه تحليله قبل دخول ذي القعدة ولا يجوز بعد دخوله ، قال الدارمي : ولو أذن له في الإحرام من مكان فأحرم من غيره فله تحليله ، ومراد الدارمي إذا أحرم من أبعد منه قال الدارمي : ولو قال العبد لسيدته أذنت لي في الإحرام وقال السيد : لم آذن فالحق قول السيد ، قال : ولو نذر العبد حجا ، ففى صحته وجهان ، فإن صححنا فَعَلْكَ بعد عتقه وبعد حجة الإسلام ، وإن أذن له السيد في فعله رقيقاً ففعله ، ففى صحته الوجهان المشهوران في قضاء الصبي والعبد الحجة الفاسدة في حال الصبا والرق ، والأصح عند الأصحاب صحة نذره والله أعلم •

قال أصحابنا : وأم الولد والمدير والأمة المزوجة والمعلق عتقه بصفة ، ومن بعضه رقيق كالعبد القن في كل ما ذكرناه وما سنذكره إن شاء الله

تعالى في إحرام العبد وما يتعلق به سواء ، ولو أحرم المكاتب بغير إذن مولاه
ففي جواز تحليله لسيده طريقان (أحدهما) فيه قولان كمنعه من سفر
التجارة (والثاني) له تحليله قطعاً لأن للسيد منفعة في سفره للتجارة ،
بخلاف الحج ، وهذا الثاني أصح ، ومن صححه البندنجي . وقد ذكر
المصنف المسألة في آخر باب الفوات والإحصار ، والله أعلم .

(فسر) إذا أفسد العبد الحجة بالجماع فهل يلزمه القضاء ؟ فيه
طريقان (أحدهما) فيه وجهان كالصبي حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه
والبندنجي والمصنف في باب محظورات الإحرام وطائفة قليلة (الصحيح)
لزومه (والثاني) لا يلزمه ، وهذا الطريق غريب (والطريق الثاني) وهو
الصحيح وبه قطع جماهير الأصحاب في كل الطرق أنه يلزمه القضاء
بلا خلاف ، لأنه مكلف بخلاف الصبي على قول ، وهل يجزئه القضاء في
حال رقه ؟ فيه قولان كما سبق في الصبي (أصحهما) يجزئه فإن قلنا ^(١)
لم يلزم السيد أن يأذن له في القضاء إن كان إحرامه الأول بغير إذنه ، وكذا
إن كان يأذنه على أصح الوجهين ، لأنه لم يأذن في الإفساد ، هكذا ذكره
البندنجي والبعوي وآخرون وهو الصحيح .

وقال المصنف في باب محظورات الإحرام وآخرون : إن قلنا : القضاء
على التراخي لم يلزم السيد الإذن ، وإلا فوجهان ، قال المصنف وسائر
الأصحاب فإذا قلنا : يجزئه القضاء في حال الرق فشرع فيه فعتق قبل
الوقوف بعرفات أو حال الوقوف أجزاء عن حجة الإسلام ، وإن قضى بعد
العتق فهو كالصبي إذا قضى بعد البلوغ ، فإن كان عتقه قبل الوقوف أو
حال الوقوف أجزاء القضاء عن حجة الإسلام ، لأنه لولا فساد الأداء لأجزأه
عن حجة الإسلام ، وإن كان عتقه بعد الوقوف لم يجزئه القضاء عن حجة
الإسلام ، فعليه حجة الإسلام ، ثم حجة القضاء . وقد سبق بيان هذا واضحاً
قريباً في جماع الصبي في الإحرام ، وذكرنا هناك القاعدة المتناولة لهذه
المسألة ونظائرها ، والله أعلم .

(١) كذا بالأصل لحرر (ش) قلت ولعل العبارة هكذا : فإن قلنا يلزمه القضاء لم يلزم

السيد الخ (ط) .

(فسرع) كل دم لزم العبد المحرم بفعل محظور كاللباس والصيد أو بالفوات لم يلزم السيد بحال ، سواء أحرّم باذنه أم بغيره ؟ لأنه لم يأذن في ارتكاب المحظور ، ثم إن المذهب الصحيح الجديد أن العبد لا يملك المال بتمليك السيد وعلى القديم يملك به ، فإن ملكه وقتلنا : يملك لزمه إخراجه وعلى الجديد فرضه الصوم ، وللسيد منعه في حال الرق إن كان أحرّم بغير إذنه ، وكذا باذنه على أصح الوجهين ، لأنه لم يأذن في التزامه ، ولو قرن أو تمتع بغير إذن سيده فحكم دم القران والتمتع حكم دماء المحظورات ، وإن قرن أو تمتع باذنه فهل يجب الدم على السيد أم لا ؟ قال في الجديد : لا يجب ، وهو الأصح وفي القديم قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يجب ، بخلاف ما لو أذن له في النكاح ، فإن السيد يكون ضامنا للمهر على القول القديم قولاً واحداً لأنه لا بدل للمهر وللدم بدل وهو الصوم والعبد من أهله •

وعلى هذا لو أحرّم باذن السيد فأحصر وتحلل (فإن قيل) لا بدل لدم الاحصار صار السيد ضامنا على القديم قولاً واحداً (وإن قلنا) له بدل ففي صيرورته ضامنا له في القديم قولان وإذا لم نوجب الدم على السيد فوجب العبد الصوم وليس لسيد منعه على أصح الوجهين وبه قطع البندنجي لإذنه في سببه ولو ملكه سيده هديا وقتلنا يملكه أراقه وإلا لم تجز إراقته ، ولو أراقه السيد عنه فعلى هذين القولين ، ولو أراق عنه بعد موته أو أطعم عنه جاز قولاً واحداً لأنه حصل الإياس من تكفيره ، والتمليك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز •

وهذا الذي ذكرناه من جواز الهدى والإطعام عنه بعد موته بلا خلاف فيه ، صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي والبندنجي والبعوى والمتولى وسائر الأصحاب ، وصرحوا بأنه لا خلاف فيه ، قال أصحابنا : ولو عتق العبد قبل صومه ووجد هديا ، فعليه الهدى إن اعتبرنا في الكفارة حال الأداء ، أو الأغلظ ، وإن اعتبرنا حال الوجوب فله الصوم وهل له الهدى ؟ فيه قولان حكاهما البعوى وآخرون (أحدهما) له ذلك

كالحرم المعسر يجد الهدى (والثانى) لا ، لأنه لم يكن من أهله حال الوجوب بخلاف الحر المعسر والله أعلم .

(فرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل يصح منه فى حال رقه ؟ قال الرويانى فيه وجهان كما فى قضاء الحجة التى أفسدها .

(فرع) قال أصحابنا : حيث جوزنا للسيد تحليله أردنا أنه يأمره بالتحلل لا أنه يستقل بما يحصل به التحلل ، لأن غايته أن يستخدمه ويمنعه المضى ، ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ، ولا يرتفع الإحرام بشئ من هذا بلا خلاف . وحيث جاز للسيد تحليله ، جاز للعبد التحلل ، وطريق التحلل أن ينظر (فإن) ملكه السيد هديا - وقلنا : يملكه - ذبح ونوى التحلل ، وحلق ونوى به أيضا التحلل ، وإن لم يملكه فطريقان (أحدهما) أنه كالحرم ، فيتوقف تحليله على وجود الهدى إن قلنا : لا بدل لدم الإحصار - أو على الصوم إن قلنا له بدل ، هذا كله على أحد القولين ، وعلى أظهرهما لا يتوقف بل يكفيه نية التحلل والحلق إن قلنا هو نسك (والطريق الثانى) القطع بهذا القول الثانى . وهذا الطريق هو الأصح عند الأصحاب لعظم المشقة فى انتظار العتق ، وأن منافع لسيده ، وقد يستعمله فى محظورات الإحرام ، وقد ذكر المصنف تحليل العبد وما يتعلق به فى باب الفوات والإحصار ، والله أعلم .

(فرع) حيث جاز تحليله فأعتقه السيد قبل التحلل لم يجز له التحليل بل يلزمه إتمام الحج ، لأن التحلل إنما جاز لحق السيد ، وقد زال ، فإن فاته الوقوف فله حكم الفوات فى حق الحر الأصلى . هكذا صرح به الدارمى وغيره ، وهو ظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حج الصبى ثم بلغ ، أو حج العبد ثم أعتق ، لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، لما روى ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أيما صبى حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى » فإن بلغ الصبى أو عتق العبد فى الإحرام نظرت - فإن كان قبل الوقوف بعرفة أو فى حال الوقوف بعرفة - أجزأه عن حجة الإسلام ،

لأنه أتى بأفعال النسك في حال الكمال فأجزاه ، وإن كان ذلك بعد فوات الوقوف لم يجزئه [لأنه لم يدرك ^(١) وقت العبادة] وإن كان بعد الوقوف وقبل فوات وقته ولم يرجع إلى الموقف ، فقد قال أبو العباس : يجزئه لأن إدراك وقت العبادة في حال الكمال كفعلها في حال الكمال والدليل عليه أنه لو أحرم ثم كمل جعل كأنه بدأ بالإحرام في الكمال . وإذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت ، جعل كأنه صلى في حال البلوغ (والمذهب) أنه لا يجزئه لأنه لم يدرك الوقوف في حال الكمال ، فأشبهه إذا كمل في يوم النحر ويخالف الإحرام ، لأن هناك إدراك الكمال والإحرام قائم ، فوزانته من مسألتنا أن يدرك الكمال وهو بعرفة فيجزئه ، وههنا أدرك الكمال وقد انقضى الوقوف فلم يجزئه ، كما لو أدرك الكمال بعد التحلل عن الإحرام ، ويخالف الصلاة ، فإن الصلاة تجزئه بإدراك الكمال بعد الفراغ منها ، ولو فرغ من الحج ، ثم أدرك الكمال لم يجزئه .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البيهقي في الباب الأول من كتاب الحج بإسناد جيد ، ورواه أيضا مرفوعا ، ولا يقدر ذلك فيه ، ورواية المرفوع قوية ، ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها ، فإنه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما (وقوله) كمل هو — بفتح الميم وضمها وكسرها — ثلاث لغات ، وفي الكسر ضعف .

أما حكم المسألة فإذا أحرم الصبي بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق ، فلهما أربعة أحوال (أحدها) أن يكون البلوغ والعتق بعد فراغ الحج ، فلا يجزئهما عن حجة الإسلام ، بل تكون تطوعا ، فإن استطاعا بعد ذلك لزمهما حجة الإسلام . وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال العلماء كافة ، ونقل ابن المنذر فيه إجماع من يعتد به للحديث المذكور ، ولأن حجه وقع تطوعا فلا يجزئه عن الواجب بعده .

(الثاني) أن يكون البلوغ والعتق قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج وقت الوقوف بعرفات فلا يجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف ، لأنه لم يدرك وقت العبادة فأشبهه من أدرك الإمام بعد فوات الركوع ، فإنه لا تحسب له تلك الركعة .

(١) ما بين المتقنين ساقط من نسخة المذهب المطبوعة (ط) .

(الثالث) أن يكون قبل الوقوف بعرفات أو في حال الوقوف ، فيجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف عندنا . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجزئهما ، والخلاف يتصور مع أبي حنيفة في العبد دون الصبي ، فإنه قال : لا يصح إحرامه . دليلنا أنه وقف بعرفات كاملاً فأجزأه عن حجة الإسلام ، كما لو كمل حالة الإحرام .

(الرابع) أن يكون بعد الوقوف بعرفات ، وقبل خروج وقت الوقوف بأن وقف يوم عرفات ثم فارقه ، ثم بلغ أو عتق قبل طلوع الفجر ليلة النحر ، فإن رجع إلى عرفات فحصل فيها ووقت الوقوف باقٍ أجزأه عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما لو بلغ وهو واقف ، وإن لم يعد وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب لا يجزئه ، وهو المنصوص ، وقال ابن سريج يجزئه ، وسبق في أول كتاب الصلاة الفرق بين الحج والصلاة واضحا ، قال أصحابنا : وإذا أجزأه عن حجة الإسلام ، فإن بلغ أو عتق في حال الوقوف أو بعده ، وعاد إلى عرفات في وقته أو قبل الوقوف ، فإن كان لم يسع عقب طواف القدوم ، فلا بد من السعى ، لأنه ركن ، وإن كان سعى في حال الصبا والرق ففى وجوب إعادته وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب إعادة الإحرام ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد ، قال أبو الطيب ، وهو قول ابن سريج : (وأصحهما) يجب ، وبه قطع أبو علي الطبري في الإفصاح ، والدارمي وآخرون ، ورجحه القاضي أبو الطيب والرافعي وآخرون ، لأنه وقع في حال النقص فوجبت إعادته بخلاف الإحرام فإنه مستدام .

(وأما) السعى فانقضى بكماله في حال النقص ، فإذا وقع حجه تطوعا لم يجزئه عن حجة الإسلام ، ولا دم عليه بلا خلاف ، وإن وقع عن حجة الإسلام ففى وجوب الدم طريقان (أحصهما) على قولين (أحصهما) لا دم إذ لا إساءة ولا تقصير (والثاني) يجب لفوات الإحرام الكامل من الميقات فإن كماله أن يحرم بالغا حراً من الميقات ، ولم يوجد ذلك .

(والطريق الثاني) لا يجب قولاً واحداً ، وبه قال أبو الطيب بن سلمة ،

وأبو سعيد الاصطخرى ، وقد ذكر المصنف المسألة في باب مواقيت الحج ،
وجزم بالطريق الأول وهو المشهور ، قال أصحابنا : وهذا الخلاف إذا لم
يعد بعد البلوغ والعتق إلى الميقات ، فإن عاد إليه محرما فلا دم على
المذهب ، كما لو ترك الميقات ثم عاد إليه ، وفيه وجه أنه لا يسقط الدم
بالعودة هنا .

قال أصحابنا : والطواف في العمرة كالوقوف في الحج ، فإذا بلغ أو
عتق أجزأته عن عمرة الإسلام ، وكذا لو بلغ أو عتق فيه ، وإن كان بعده
فلا ، وحيث أجزأهما عن حجة الإسلام وعمرة ، فهل نقول وقع إحرامهما
أولا تطوعا ؟ ثم انقلب فرضا عقب البلوغ والعتق ؟ أم وقع إحرامهما
موقوفا ؟ فإن أدركا به حجة الإسلام تبينا وقوعه فرضا وإلا فنقلا ؟ فيه
وجهان حكاهما البغوى والمتولى وآخرون (أصحابنا) وقع تطوعا وانقلب
فرضا ، وبهذا قطع البنديجي والمحاملي في المجموع . قال المحاملي :
وفائدة الوجهين أنا إن قلنا : وقع نقلا وسعى عقب طواف القدوم ، ثم بلغ ،
وجبت إعادة السعى وإلا فلا .

(فسر) قد ذكرنا أن الأصحاب قالوا : إذا أفسد الصبي والعبد
حجهما وقلنا : يلزمهما القضاء ، ولا يصح في الصبا والرق ، أو قلنا : يصح
ولم يفعلاه حتى كملا بالبلوغ والعتق ، فإن كانت تلك الحجة لو سلمت
من الإفساد لأجزأت عن حجة الإسلام ، فإن بلغ أو عتق قبل فوات الوقوف
وقع القضاء عن حجة الاسلام بلا خلاف ، وإن كانت لا تجزئ عن حجة
الإسلام لو سلمت من الإفساد بأن بلغ أو عتق بعد فوات الوقوف لم يقع
القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ عن حجة الاسلام ثم يقضى ،
فإن نوى القضاء أولا ، وقع عن حجة الإسلام ، قال أصحابنا : وهذا أصل
لكل حجة فاسدة إذا قضيت ، هل يقع عن حجة الإسلام ؟ فيه هذا التفصيل ،
وقد سبق بيان هذه القاعدة واضحا في جماع الصبي .

قال الدارمى : ولو فات الصبي والعبد الحج وبلغ وعتق . فإن كان
البلوغ والعتق قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن فرض الإسلام

والقضاء ، وإن كان بعد الفوات فعليه حجتان حجة الفوات وحجة الإسلام ،
ويبدأ بالإسلام ، قال : وإن أفسد الحر البالغ حجه قبل الوقوف ثم فاته
الوقوف أجزأته حجة واحدة عن حجة الإسلام والفوات والقضاء ، وعليه
بدتتان إحداهما للإفساد والأخرى للفوات ، والله أعلم .

(فسرع) في حكم إحرام الكافر ومروره بالميقات وإسلامه في
إحرامه ، وهذا الفرع ذكره المزني في مختصره والأصحاب أجمعون ، مع
مسائل حج الصبي والعبد ، وترجموا للجميع بابا واحدا ، وقد ذكر
المصنف مسألة منه في باب مواقيت الحج ، فرأيت ذكره هنا أولى لموافقة
الجمهور ، ومبادرة إلى الخيرات قال أصحابنا : إذا أتى كافر الميقات يريد
النسك فأحرم منه ، لم ينعقد إحرامه بلا خلاف كما سبق بيانه ، فإن أسلم
قبل فوات الوقوف ولزمه الحج لتمكّنه منه ، فله أن يحج من سنته ، وله
التأخير ، لأن الحج على التراخي ، والأفضل حجه من سنته فإن حج من
سنته ، وعاد إلى الميقات فأحرم منه أو عاد منه محرما بعد إسلامه
فلا دم بالاتفاق ، وإن لم يعد بل أحرم وحج من موضعه ، لزمه الدم كالمسلم
إذا جاوزه بقصد النسك ، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب
إلا المزني ، فانه قال : لا دم لأنه مر به وليس هو من أهل النسك ، فأشبهه
غير مريد النسك والمذهب الأول .

هذا كله إذا أسلم وأمكنه من سنته فإن لم يمكن بأن أسلم بعد
الفجر من ليلته لم يجب عليه الحج في هذه السنة فإن استطاع بعد ذلك
لزمه وإلا فلا ، ولا خلاف أنه لا أثر لإحرامه في الكفر في شيء من الأحكام
فلو قتل صيدا أو وطئ أو تطيب أو لبس أو حلق شعره أو فعل غير ذلك
من محرمات الاحرام فلا شيء عليه ولا ينعقد نكاحه وكل هذا لا خلاف
فيه ولو مر كافر بالميقات مريدا للنسك وأقام بمكة ليحج قابلا منها وأسلم
قال الدارمي : فإن كان حين مر بالميقات أراد حج تلك السنة ثم حج بعدها
فلا دم بالاتفاق لأن الدم إنما يجب على تارك الميقات إذا حج من سنته وهذا
لم يحج من سنته وإن كان نوى حال مروره حج السنة الثانية التي حج فيها

ففي وجوب الدم وجهان قال : ولو كان حين مروره لا يريد إحراماً بشيء ثم أسلم وأحرم في السنة الثانية ففعله من مكة في السنة الثانية ففي وجوب الدم الوجهان كالكافر .

(فرع) في مذاهب العلماء في حج العبد والصبي سنوي ما سبق .
قد ذكرنا أن الصبي والعبد إذا أحرموا وبلغ وعق قيسل فوات الوقوف أجزاءهما عن حجة الإسلام وبه قال إسحاق بن راهويه وقال به الحسن البصري وأحمد في العبد . قال أبو حنيفة ومالك وأبو ثور : لا يجزئهما واختاره ابن المنذر (أما) إذا لم يبلغ أو لم يعتق إلا بعد الوقوف فلا يجزئهما سواء كان بعد ذهاب وقت الوقوف أو في الوقت ولم يعد إلى عرفات كما سبق ، هذا هو المشهور من مذهبنا وقال ابن سريج : يجزئهما إن كان وقت الوقوف باقياً وإن لم يرجعما والصحيح لغير ابن سريج الأول قال العبدري : وبهذا قال جمهور العلماء ولم يذكر في المسألة خلافاً .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم إلا من شذ منهم ممن لا يعتد بخلافه خلافاً أن الصبي إذا حج ثم بلغ ، والعبد إذا حج ثم عتق أن عليهما بعد ذلك حجة الإسلام إن استطاعا ، وإحرام العبد بغير إذن سيده صحيح عندنا كما سبق ، قال العبدري وبه قال جميع الفقهاء ، واختلف فيه أصحاب داود والمشهور عنه بطلانه ، ولو مر الكافر بالمقات مريداً نسكاً وجاوزه ثم أسلم ثم أحرم ولم يعد إلى المقات لزمه دم كما سبق ، وبه قال أحمد وقال مالك والمزني وداود : لا يلزمه .

(فرع) قال أصحابنا : المحجور عليه نسفه يسد^(١) في وجوب الحج ، لكن لا يجوز للولي دفع المال إليه ، بل يصحبه الولي وينفق عليه بالمعروف ، أو ينصب قيسماً ينفق عليه من مال السفية ، قال البغوي : وإذا شرع السفية في حج الفرض أو حج نذره قبل الحجر بغير إذن الولي لم يكن للولي تحليله ، بل يلزمه الإنفاق عليه من مال السفية إلى فراغه ، ولو

(١) كذا بالأصل ولا تستقيم العبارة هكذا وإنما يمكن أن يقال : لنسفه كفيه في وجوب الحج الخ : الطيبي .

شرع في حج تطوع ثم حجر عليه فكذلك ولو شرع فيه بعد الحجر فلنولي تحليله إن كان يحتاج إلى مؤنة تزيد على نفقته المعهودة ، ولم يكن له كسب ، فإن لم تزد أو كان له كسب ينفي مع قدر النفقة المعهودة بمؤنة سفره وجب إتمامه ولم يكن له تحليله •

(فروع) يصح حج الأغلف وهو الذي لم يختن • هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة (وأما) حديث أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحج الأغلف حتى يختن » فضعيف ، قال ابن المنذر في كتاب الختان من الإشراف : هذا الحديث لا يثبت وإسناده مجهول •

(فروع) إذا حج بمال حرام أو راكباً دابة مغضوبة أثم وصح حجه وأجزأه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والعبدي وبه قال أكثر الفقهاء • وقال أحمد : لا يجزئه • ودليلنا أن الحج أفعال مخصوصة والتحريم لمعنى خارج عنها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله عز وجل : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فدل على أنه لا يجب على غير المستطيع ، والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره ، والمستطيع بنفسه ينظر فيه ، فإن كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة ، فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه وزجوعه ، وواجداً لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو باجرة المثل ، وأن يكون الطريق آمناً من غير خفارة ، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والاداء (فاما) إذا كان مريضاً تلحقه مشقة غير معتادة فلا يلزمه ، لما روى أبو امامة رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا ») •

(الشرح) حديث أبي امامة رواه الدارمي في مسنده والبيهقي في سننه بإسناد ضعيف قال البيهقي : وهذا وإن كان إسناده غير قوي فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر بإسناده عنه نحوه •

والخفارة - بضم الخاء وكسرهما وفتحها ثلاث لغات - حكاها صاحب المحكم وهي المال المأخوذ في الطريق للحفظ ، وفي الطريق لغتان تذكيره وتأنيثه ، واختار المصنف هنا تذكيره بقوله : (آمنة) ولم يقل : آمنة .

• أما الأحكام فالاستطاعة شرط لوجوب الحج بإجماع المسلمين . واختلفوا في حقيقتها وشروطها . ومذهبنا أن الاستطاعة نوعان كما ذكره المصنف (استطاعة) بمباشرة بنفسه (واستطاعة) بغيره ، فالأول شروطه الخمسة التي ذكرها المصنف (أحدها) أن يكون بدنه صحيحا ، قال أصحابنا : ويشترط فيه قوة يستمسك بها على الراحلة ، والمراد أن يثبت على الراحلة ، بغير مشقة شديدة ، فإن وجد مشقة شديدة لمرض أو غيره فليس مستطيعا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يجد الزاد لم يلزمه لما روى ابن عمر قال : « قام رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ فقال : الزاد والراحلة ») فإن لم يجد الماء لم يلزمه لأن الحاجة إلى الماء أشد من الحاجة إلى الزاد فإذا لم يجب على من لم يجد الزاد ، فلأن لا يجب على من لم يجد الماء أولى ، وإن وجد الماء والزاد بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه ، لأنه لو لزم ذلك لم يأمن أن لا يباع منه ذلك إلا بما يذهب به جميع ماله ، وفي إيجاب ذلك إضرار فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه الترمذى من رواية ابن عمر كما ذكره المصنف ، وقال : إنه حديث حسن وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزى ، قال الترمذى : وقد تكلم فيه بعض من قد قل حفظه . والله أعلم .

(قلت) وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف إبراهيم الخوزى قال البيهقى : قال الشافعى : قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تدل على أنه لا يجب المشى على أحد في الحج ، وإن أطاقه ، غير أن فيها منقطعا ، ومنها ما يمنع أهل الحديث من تشيئه ثم ذكر حديث ابن عمر هذا

من رواية الخوزي قال البيهقي : هذا هو الذي عني الشافعي بقوله : يمتنع أهل الحديث من تثبيته ، قال : وإنما امتنعوا من تثبيته لأنه يعرف بالخوزي ، وقد ضعفه أهل الحديث قال : وقد روى من طريق غير الخوزي ولكنه أضعف من الخوزي قال : وروى عن قتاده عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أراه إلا موهما فالصواب عن قتادة عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

قال البيهقي : وروى في المسألة أحاديث آخر لا يصح شيء منها (وأشهرها) حديث إبراهيم الخوزي ، وينضم إليه مرسل الحسن ، وقد روى الدارقطني هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة ، وهي الأحاديث التي قال البيهقي لا يصح شيء منها ، وروى الحاكم حديث أنس وقال : هو صحيح ولكن الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات . والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بوجودها فيها ويشترط وجودها بثمن المثل فإن زاد لم يجب الحج ، لأن وجود الشيء بأكثر من ثمن مثله كعدمه ويشترط وجود أوعية الزاد والماء وما يحتاج إليه في سفره قال أصحابنا : فإن كانت سنة جذب وختل بعض المنازل التي جرت العادة بحمل الزاد منها من أهلها ، أو انقطعت المياه في بعضها ، لم يجب الحج ، قال أصحابنا : وثنى المثل المعين في الماء والزاد هو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ، فإن وجدتهما بثمن المثل ، لزمه تحصيلهما والحج ، سواء كانت الأسعار غالية أم رخيصة ، إذا وفي ماله بذلك .

قال أصحابنا : ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة ، كحمل الزاد من الكوفة إلى ^(١) وحمل الماء مرحلتين وثلاثاً ، ونحو ذلك بحسب العادة والمواضع ويشترط وجود آلات الحمل (وأما)

(١) يبايض بالأصل ولعله (من الكوفة الى مكة) كما في الروضة من مراجعات السيد

علف الدواب فيشترط وجوده في كل مرحلة لأن المؤنة تعظم في حملة لكثرتة ، هكذا ذكره البغوى والمتولى والرافعى وغيرهم ، وينبغى أن يعتبر فيه العادة كالماء ، والله أعلم . ولو ظن كون الطريق فيه مانع ، كعدم الماء أو العلف ، أو أن فيه عدوا أو نحو ذلك فترك الحج ، فبان أن لا مانع ، فقد استقر عليه وجوب الحج ، وصرح به الدارمى وغيره ، ولو لم يعلم وجود المانع ولا عدمه قال الدارمى : إن كان هناك أصل عمل عليه وإلا فيجب الحج ، وهذا في العدو ظاهر (وأما) في وجود الماء والعلف فمشكل لأن الأصل عدمهما .

(فرع) لو لم يجد ما يصرفه في الزاد والماء ، ولكنه كسوب يكتسب ما يكفيه ووجد نفقة ، فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب ؟ حكم إمام الحرمين عن أصحابنا العراقيين أنه إن كان السفر طويلا أو قصيرا ، ولا يكتسب في كل يوم إلا كفاية يومه لم يلزمه ، لأنه ينقطع عن الكسب في أيام الحج ، وإن كان السفر قصيرا ويكتسب في يوم كفاية أيام لزمه الحج قال الإمام : وفيه احتمال ، فإن القدرة على الكسب يوم العيد لا تجعل كملك الصاع في وجوب الفطرة ، وهذا ما ذكره الإمام وحكاه الرافعى وسكت عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يجد راحلة لم يلزمه ، لحديث ابن عمر ، وإن وجد راحلة لا تصلح لمثله ، بأن يكون ممن لا يمكنه الثبوت على القتب والزاملة ، لم يلزمه حتى يجد عمارية أو هودجا ، وإن بذل له رجل راحلة من غير عوض لم يلزمه قبولها ، لأن عليه في قبول ذلك مئة ، وفي تحمل المئة مشقة فلا يلزمه ، وإن وجد بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من اجرة المثل لم يلزمه لما ذكرناه في الزاد) .

(الشرح) قال أهل اللغة : الزاملة بعير يستظهر به المسافر ، يحمل عليه طعامه ومتاعه (وأما) العمارية — فبفتح العين — والصواب تخفيف ميمها وسبق بيانها واضحا في باب استقبال القبلة ، وسبق بيان الهودج قريبا عند ذكر المحفة في حج الصبى .

اما حكم المسألة فإذا كان بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج ، إلا إذا وجد راحلة تصلح لمثله بثمن المثل ، أو أجرة المثل فإن لم يجدها أو وجدها بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجرة المثل أو عجز عن ثمنها أو أجرتها لم يلزمه الحج سواء قدر على المشى وكان عادته ، أم لا ، لكن يستحب للناذر الحج ، قال أصحابنا : فإن كان يستمسك على الراحلة من غير محمل ولا يلحقه مشقة شديدة لم يشترط في حقه القدرة على المحمل ، بل يشترط قدرته على راحلة ، وإن كانت مقربة . وإن كانت زاملة — فإن لم يمكنه ذلك إلا بمشقة شديدة — فإن كان شيخا هرما أو شابا ضعيفا أو عادته الترفه ونحو ذلك — اشترط وجود المحمل ، وراحلة تصلح للمحمل .

قال صاحب الشامل وآخرون : ولو وجد مشقة شديدة في ركوب المحمل اشترط في حقه الكنيسة^(١) ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة الشديدة قال المحاملي وآخرون : ويشترط في المرأة وجود المحمل ، لأنه أستر لها ، ولم يفرقوا بين مستمسك على المقتب وغيره . قال الغزالي وغيره : العادة جارية بركوب اثنين في محمل ، فإذا وجد مؤنة محمل أو شق محمل ووجد شريكا يركب معه في الشق الآخر ، لزمه الحج ، وإن لم يجد الشريك لم يلزمه سواء وجد مؤنة المحمل أو الشق ، قال الرافعي ولا يبعد تخرجه على الزام أجرة البذرة ، قال : وفي كلام إمام الحرمين إشارة إليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد الزاد والراحلة لذهابه ، ولم يجد لرجوعه نظرت — فإن كان له أهل في بلده — لم يلزمه ، وإن لم يكن له أهل ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه لأن البلاد كلها في حقه واحدة (والثاني) لا يلزمه ، لأنه يستوحش بالانقطاع عن الوطن والمقام في الغربة فلم يلزمه) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على أنه إذا كان له في بلده أهل أو عشيرة اشترطت قدرته على الزاد والراحلة وسائر مؤن الحج في ذهابه ، ورجوعه ،

(١) الأصح أن يقال : (التكنيس) وهو دخول اليهودج أو الخيمة (ظ) .

فإن ملكه لذهابه دون رجوعه لم يلزمه بلا خلاف ، إلا ما انفرد به الخاطئ والرافعي فحكيا وجها شاذا أنه لا يشترط نفقة الرجوع ، وهذا غلط ، فإن لم يكن له أهل ولا عشيرة هل يشترط ذلك للرجوع ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران ، واتفق الأصحاب على أن أحدهما الاشتراط فلا يلزمه إذا لم يقدر على ذلك ، ودليلهما في الكتاب ، والوجهان جاريان في اشتراط الراحة بلا خلاف ، وهو صريح في كلام المصنف ، وهل يخص الوجهان بما إذا لم يكن له يبلده مسكن ؟ فيه احتمالات للإمام (أصحها) عنده التخصيص ، قال أصحابنا : وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة ، لأن الاستبدال بهم متيسر ، فيجوز فيه الوجهان فيمن ليس له عشيرة ولا أهل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد ما يشتري به الزاد والراحة ، وهو محتاج إليه لدين عليه لم يلزمه حالا كان الدين أو مؤجلا ، لأن الدين الحال على الفور ، والحج على التراخي فقدم عليه ، والمؤجل يحل عليه ، فإذا صرف ما معه في الحج لم يجد ما يقضى به الدين) .

(الشرح) هذا الذي ذكره نص عليه الشافعي في الإملاء ، وأطبق عليه الأصحاب من الطريقين ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا كان الدين مؤجلا أجلا لا ينقضى إلا بعد رجوعه من الحج لزمه ، حكاه الماوردي والمتولى وغيرهما وبه قطع الدارمي ، والصواب الأول ، وقطع به الجماهير ، ونقل كثيرون أنه لا خلاف فيه قال أصحابنا : ولو رضى صاحب الدين بتأخيره إلى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف ، قال أصحابنا : ولو كان له دين — فإن أمكن تحصيله في الحال ، بأن كان حالا على ملىء مقر ، أو عليه بينة — فهو كالحال في يده ويجب الحج ، وإن لم يمكن تحصيله بأن كان مؤجلا أو حالا على معسر أو جاحد — ولا بينة عليه — لم يجب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فقدم وجوب الاستدانة أولى ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان محتاجا إليه لنفقة من تلزمه نفقته لم يلزمه الحج ، لأن النفقة على الفور والحج على التراخي ، وإن احتاج إليه لسكن لابد له من مثله أو خادم يحتاج إلى خدمته لم يلزمه) .

(الشرح) أما إذا احتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج ، لما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : وكسوة من تلزمه كسوته وسكناء كنفقته ، وكذلك سائر المؤن (أما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم يحتاج إلى خدمته لمنصبه أو زماتته ونحوهما وليس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أصحابنا) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لا يلزمه ، وصححه الجمهور ومن قطع به مع المصنف القاضي أبو الطيب في تعليقه ، وفي المجرد ، والدارمي والمحاملي والفوراني والبعوي وآخرون ونقله المحاملي في المجموع عن أصحابنا ، ونقل تصحيحه الرافعي عن الأكثرين ، وقاسوه على الكفارة ، فإنه لا يلزمه بيع المسكن والخادم فيهما ، وعلى ثيابه وما في معناها من ضروريات حاجاته .

(والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم في ذلك ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد فيما نقله صاحب الشامل ، وقطع به أيضا البندنجي ، صححه القاضي الحسين والمتولي ، وعلى هذا يستأجر مسكنا وخادما ، وفرق القاضي حسين بينه وبين الكفارة ، بأن لها بدلا ينتقل إليه بخلاف الحج ، والمذهب أنه لا يلزمه الحج كما سبق قال المحاملي : ولم ينص الشافعي على هذه المسألة ، إلا أنه ذكر قريبا منها ، فإذا اشترطنا لوجوب الحج زيادة على المسكن والخادم فلم يوجد عندنا وعند مال يصرفه فيهما ولا يفضل شيء لم يلزمه الحج .

هذا كله إذا كانت الدار مستفرقة لحاجته ، وكانت سكنى مثله والعبد لائق بخدمة مثله ، فإن أمكن بيع الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج ، ويكفيه لسكناء باقيها ، أو كانا لا يليقان بمثله ، ولو أبدلها أوفى الزائد

بمؤنة الحج فإنه يلزمه الحج هكذا صرح به الأصحاب هنا وكذا نقل
الرافعي أن الأصحاب أطلقوه هنا ، قال : لكل في بيع الدار والعبد النفيسين
المألوفين في الكفارة وجهان ، قال : ولا بد من جريانهما هنا وهذا لم
ينقله عن غيره ، وليس جريانهما بلازم والفرق ظاهر ، فإن الكفارة لهما
بدل ولهذا اتفقوا على ترك المسكن والخادم في الكفارة واختلفوا فيهما
هنا ، والله أعلم .

(فسر) لو كان فقيها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج ؟ قال القاضي
أبو الطيب في تعليقه : إن لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة واحدة لم
يلزمه ، لأنه يحتاج إلى كل ذلك ، وإن كان له نسختان لزمه بيع إحداهما ،
فإنه لا حاجة به إليها ، هذا كلام القاضي أبي الطيب ، وقال في مجرده :
لا يلزمه بيع كتبه إلا إذا كان له نسختان من كتاب ، فيجب بيع إحداهما ،
وقال القاضي حسين في تعليقه : يلزم الفقيه بيع كتبه في الزاد والراحلة ،
وصرف ذلك في الحج ، وكذا المسكن والخادم ، وهذا الذي قاله القاضي
حسين ضعيف ، وهو تفريع منه على طريقته الضعيفة في وجوب بيع المسكن
والخادم للحج ، وقد سبق أن المذهب لا يلزمه ذلك ، فالصواب ما قاله
القاضي أبو الطيب فهو الجاري على عادة المذهب ، وعلى ما قاله الأصحاب
هنا في المسكن والخادم ، وعلى ما قالوه في باب الكفارة وباب التفليس ،
وقد سبق بيان المسكن والخادم في أول باب قسم الصدقات ، في فصل
سهم الفقير ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج إلى النكاح وهو يخاف العنت قدم النكاح ، لأن الحاجة
إلى ذلك على الفور ، والحج ليس على الفور) .

(الشرح) قال الرافعي : لو ملك فاضلا عن الأمور المذكورة ما يمكنه
به الحج ، واحتاج إلى النكاح لخوف العنت ، فصرف المال إلى النكاح
أهم من صرفه إلى الحج ، هذه عبارة الجمهور ، وعللوه بأن حاجة النكاح
ناجزة ، والحج على التراخي ، والسابق إلى الفهم من هذه العبارة أنه لا يجب

الحج والحالة هذه ، ويصرف ما معه في النكاح ، وقد صرح إمام الحرمين بهذا ، ولكن كثير من العراقيين وغيرهم قالوا : يجب الحج على من أراد التزوج لكن له أن يؤخره لوجوبه على التراخي ، ثم إن لم يخف العنت فتقديم الحج أفضل ، وإلا فالنكاح . هذا كلام الرافعي ، وقد صرح خلائق من الأصحاب بأنه يلزمه الحج ويستقر في ذمته ، ولكن له صرف هذا المال إلى النكاح وهو أفضل ، ويبقى الحج في ذمته ، ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد ، والقاضي حسين ، والدارمي ، وصاحب الشامل ، وصاحب التتمة وصاحب العدة وصاحب البيان ، وآخرون . فهذا هو المذهب الصحيح ولا تقبل دعوى الرافعي فيما قاله عن الجمهور وفهمه عنهم .

(وأما) نقله عن إمام الحرمين فصحيح ، وقد صرح الجرجاني في المعايمة به فقال : لا يصير مستطيعا ، وهذا لفظ إمام الحرمين قال : قال العراقيون : لو فضل شيء وخاف العنت لو لم يتزوج ، وكان بحيث يباح له نكاح الأمة ، لم يلزمه أن يحج ، بل له صرف المال إلى النكاح ، لأن في تأخيره ضررا به والحج على التراخي ، قال : فإذا لا استطاعة ولا وجوب قال : وهذا الذي ذكره العراقيون قاطعين به قياس طرقنا وإن لم نجده منصوصا فيها ، هذا لفظ الإمام بحروفه ، وفيه التصريح بأنه إنما صرح بأنه لا تحصل الاستطاعة اعتمادا على ما ذكره العراقيون وليس فيما ذكره العراقيون أنه لا يجب الحج ، بل قالوا يجب الحج وله تأخير وصرف المال إلى النكاح ، ويكون الحج ثابتا في الذمة كما قدمناه عنهم ، وفي حكاية الإمام عنهم إشارة إلى هذا ، فالصواب استقرار الحج كما سبق ، وعلمه صاحب الشامل وغيره بأن النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها ليحصل له ما يحتاج إليه للنفقة ففيه وجهان ، قال أبو العباس بن سريج : لا يلزمه الحج ، لأنه يحتاج إليه فهو كالمسكن والخادم (ومن) أصحابنا من قال : يلزمه لأنه واجد للزاد والراحة) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا كانت له بضاعة يتكسب بها كفايته وكفاية عياله ، أو كان له عرض تجارة يحصل من غلته كل سنة كفايته وكفاية عياله ، وليس معه ما يحج به غير ذلك ، وإذا حج به كفاه وكفى عياله ذاهبا وراجعا ، ولا يفضل شيء ، فهل يلزمه الحج ؟ فيه هذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران (أحدهما) لا يلزمه ، وهو قول ابن سريج ، وصححه القاضي أبو الطيب والرويانى والشاشى ، قال : لأن الشافعى قال فى المفلس : يترك له ما يتجر به لئلا ينقطع ويحتاج إلى الناس ، فإذا جاز أن يقطع له من حق الغرماء بضاعة فجوازه فى الحج أولى .

(والثانى) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة ، وهما الركن المهم فى وجوب الحج ، قال الشيخ أبو حامد : ولو لم تقل بالوجوب للزم أن نقول : من لا يمكنه أن يتجر بأقل من ألف دينار لا يلزمه الحج إذا ملكها . وهذا لا يقوله أحد ، قال أصحابنا : والفرق بين هذا وبين المسكن والخادم أنه محتاج إليهما فى الحال . وما نحن فيه نجده ذخيرة ، قال المحاملى والأصحاب : وأما ما ذكره الشافعى فى باب التفليس فمراده أنه يترك له ذلك برضى الغرماء ، فأما بغير رضاهم فلا يترك ، وهذا الذى صححناه من وجوب الحج هو الصحيح عند جماهير الأصحاب فمن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجى والماوردى والمحاملى والقاضى حسين فى تعليقه والمتولى وصاحب البيان والرافعى وآخرون ، قال صاحب الحاوى : هذا مذهب الشافعى وجمهور أصحابه سوى ابن سريج .

قال الشيخ أبو حامد : هذا هو المذهب ولا أعرف ما حكى عن ابن سريج عنه ولا أجده فى شيء من كتبه ، قال أبو حامد : وقول ابن سريج خلاف للإجماع وقال المحاملى : قول عامة أصحابنا أنه يلزمه الحج ، وما قاله ابن سريج غلط ، وكذا قال القاضى حسين والمتولى وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا أن عامة أصحابنا قالوا بالوجوب خلافا لابن سريج ، ونقل إمام الحرمين عن العراقيين أنهم غلطوا ابن سريج فى هذا وزيفوا قوله ، وهو كما قالوه . هذا لفظ الإمام ، وبالوجوب قال أبو حنيفة وبعده قال أحمد ، وأكرر بعضهم على الشيخ أبى حامد دعواه الإجماع على الوجوب مع

مخالفة أحمد ، وجوابه أنه أراد إجماع من قبله ، وكأنه يقول : إن أحمد وابن سريج محجوجان بالإجماع قبلهما ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لنفقته ، استحب له أن يحج ، لأنه يقدر على إسقاط الفرض بمشقة لا يكره تحملها ، فاستحب له إسقاط الفرض ، كالمسافر إذا قدر على الصوم في السفر ، وإن لم يكن له صنعة ويحتاج إلى تكفف الناس كره له أن يحج بمسالة ، لأن المسألة مكروهة ، ولأن في المسألة تحمل مشقة شديدة فكره) .

(الشرح) قوله : لا يكره تحملها احتراز عن المسألة (وقوله :) يتكفف معناه يسأل الناس شيئا في كفه ، وهذا الحكم الذي ذكره في المسألتين متفق عليه عندنا ، قال أصحابنا : ولو أمكنه أن يكرى نفسه في طريقه استحب له الحج بذلك ، ولا يجب ذلك ، ودليلهما ما بينا في القادر على الصنعة فإن أكرى نفسه فحضر موضع الحج لزمه الحج ، لأنه متسكن الآن بلا مشقة وقد قدمنا أنه لا يجب عليه استقراض مال يحج به بلا خلاف .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : يستحب لقاصد الحج أن يكون متخليا عن التجارة ونحوها في طريقه ، فإن خرج بنية الحج والتجارة فحج واتجر صح حجه وسقط عنه فرض الحج ، لكن ثوابه دون ثواب المتخلي عن التجارة ، وكل هذا لا خلاف فيه ، ودليل هذا مع ما سبق ثابت عن ابن عباس قال « كانت عكاظ ومكة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فمالوا أن يتجروا في المواسم ، فنزلت : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - في مواسم الحج » رواه البخاري ، وعن ابن عباس أيضا « أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفات وذو المجاز ومواسم الحج ، فخافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - في مواسم الحج » رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم ، وعن أبي أمامة التيمي قال : « كنت رجلا أكرى في هذا

الوجه ، وإن فاسا يقولون : ليس لك حج ، فقال ابن عمر : أليس يحرم ويلبى ويطوف بالبيت ويفضى من عرفات ويرمى الجمار ؟ قلت : بلى ، قال : فإن لك حجاً ، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما سألتني عنه فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه هذه الآية وقال : لك حج » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

وعن عطاء عن ابن عباس أن رجلاً سأله فقال : « أؤاجر نفسي من هؤلاء القوم فأنتك معهم المناسك إلى آخرها ؟ فقال ابن عباس : نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن .

(فسر) في مذاهب العلماء فيمن عادته سؤال الناس أو المشي .
مذهبنا أنه لا يلزمه الحج ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري ومجاهد وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق ، وبه قال بعض أصحاب مالك قال البغوي هو قول العلماء ، وقال مالك : يلزمه الحج في الصورتين ، وبه قال داود ، وقال عكرمة : الاستطاعة صحة البدن ، قال ابن المنذر : لا يثبت في الباب حديث مسند قال : وحديث « ما السيل ؟ قال : الزاد والراحلة » ضعيف ، وهو كما قال ، وقد سبق بيانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان الطريق غير آمن لم يلزمه ، لحديث أبي أمامة ، لأن في إيجاب الحج مع الخوف تقريراً بالنفس والمال ، وإن كان الطريق آمناً إلا أنه محتاج إلى خفارة لم يلزمه ، لأن ما يؤخذ من الخفارة بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرة المثل في الزاد والراحلة فلا يلزمه ، ولأنه رشوة على واجب فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث أبي أمامة سبق في الفصل الذي قبل هذا أنه حديث ضعيف ، وسبق في الفصل المذكور أن الخفارة - بضم الخاء وكسر ها - وفتحها - والرشوة - بكسر الراء وضمها - لغتان مشهورتان .

أما الأحكام فقال أصحابنا : يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في ثلاثة أشياء ، النفس والمال والبضع (فأما) البضع فمتعلق بحج المرأة والخشى ، وسنذكرهما بعد هذا بقليل حيث ذكرهما المصنف إن شاء الله تعالى ، قال إمام الحرمين : وليس الأمن المشترط أمنا قطعيا • قال : ولا يشترط الأمن الغالب في الحضر بل الأمن في كل مكان بحسب ما يليق به (فأما) النفس فمن خاف عليها من سبع أو عدو كافر أو مسلم أو غير ذلك لم يلزمه الحج إن لم يجد طريقا آخر آمنا • فإن وجده لزمه ، سواء كان مثل طريقه أو أبعد إذا وجد ما يقطعه به ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه لا يلزمه سلوك الأبعد ، حكاه المتولى والرافعى والصحيح الأول وبه قطع الجمهور •

(وأما) البحر فسندكر الخوف منه عقيب هذا إن شاء الله تعالى (وأما) المال فلو خاف على ماله في الطريق من عدو أو رصدى أو غيره ، لم يلزمه الحج سواء طلب الرصدى شيئا قليلا أو كثيرا إذا تعين ذلك الطريق لم يجد غيره سواء كان العدو الذى يخافه مسلما أو كفارا لكن قال أصحابنا إن كان العدو كفارا وأطاق الحاج مقاومتهم استحب لهم الخروج إلى الحج ويقاتلونهم لينالوا الحج والجهاد جميعا ، وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج ولا القتال •

قال أصحابنا : ويكره بذل المال للراصدين ، لأنهم يحرصون على التعرض للناس بسبب ذلك ، هكذا صرح به القاضى حسين والمتولى والبغوى ونقله الرافعى وغيرهم ولو وجدوا من يخفرون بأجرة وغلب على الظن أنهم فقى وجوب استنجاره ووجوب الحج وجهان ، حكاهما إمام الحرمين (وأصحهما) عنده وجوبه لأنه من جملة أهب الطريق فهو كالراحلة (والثانى) لا يجب لأن سبب الحاجة إلى ذلك خوف الطريق وخروجها عن الاعتدال ، وقد ثبت أن أمن الطريق شرط ، هكذا ذكر الوجهين إمام الحرمين وتابعه الغزالى والرافعى ، والذى ذكره المصنف وجماهير الأصحاب من العراقيين والخراسانيين أنه إذا احتاج إلى خفارة لم يجب الحج ،

فيحمل على أنهم أرادوا بالخفارة ما يأخذه الرصديون في المراسد ، وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف ولا يكونون متعرضين لمثله .

قال إمام الحرمين : يحتمل أنهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله ولكن الاحتمال الأول أصح وأظهر في الدليل ، فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج إذا وجدوا من يصحبهم الطريق بخفارة ، ودليله ما ذكره الإمام ، وقد صححه إمامان من محققى متأخرى أصحابنا أبو القاسم الرافعى وأبو عمرو بن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الأصحاب التى ذكرناها والله أعلم .

ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجرة ، قال إمام الحرمين : هو مقيس على أجرة الخفير ، وال لزوم فى المحرم أظهر لأن الداعى إلى الأجرة معنى فى المرأة ، فهو كمؤنة المحمل فى حق المحتاج إليه والله أعلم .

(فرع) قال البغوى وغيره : يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم فى الوقت الذى جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه ، فإن خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم ، وإن أخرّوا الخروج بحيث لا يبلغون مكة إلا بأن يقطعوا فى كل يوم أكثر من مرحلة لم يلزمه أيضا ، قال البغوى : لو لم يجد المال حال خروج القافلة ثم وجده بعد خروجهم بيوم لم يلزمه أن يتبعهم ، هذا كله إذا خاف فى الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ، ولا يشترط الرفقة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يكن له طريق إلا فى البحر فقد قال فى الام : لا يجب عليه ، قال فى الإملاء : إن كان أكثر معاشه فى البحر لزمه ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يجب ، لأنه طريق مسلول فاشبه البر (والثانى) لا يجب لأن فيه تغريرا بالنفس والمال فلا يجب كالطريق المخوف ، ومنهم من قال : إن كان الغالب منه السلامة لزمه ، وإن كان الغالب منه الهلاك لم يلزمه كطريق البر ومنهم من قال : إن كان له عادة بركوبه لزمه وإن لم يكن له عادة بركوبه لم يلزمه ، لأن من له عادة لا يشق عليه ، ومن لا عادة له يشق عليه) .

(الشرح) اختلفت نصوص الشافعى فى ركوب البحر فقال فى الأم والإملاء ما ذكره المصنف ، وقال فى المختصر : ولا يتبين لى أن أوجب عليه ركوب البحر ، قال أصحابنا : إن كان فى البر طريق يمكن سلوكه قريب أو بعيد لزمه الحج بلا خلاف ، وإن لم يكن ففيه طرق (أصحها) وبه قال أبو إسحاق المروزى وأبو سعيد الإصطخرى وغيرهما فيما حكاه صاحب الشامل والتتمة وغيرهما أنه إن كان الغالب منه الهلاك إما لخصوص ذلك البحر وإما لهيجان الأمواج لم يجب الحج ، وإن غلبت السلامة وجب ، وإن استويا فوجهان (أصحهما) أنه لا يجب (والطريق الثانى) يجب قولاً واحداً (الثالث) لا يجب (الرابع) فى وجوبه قولان (والخامس) إن كان عادته ركوبه وجب وإلا فلا (والسادس) حكاه إمام الحرمين أنه يفرق بين من له جرأة وبين المستشعر وهو ضعيف القلب فلا يلزم المستشعر . وفى غيره قولان (والسابع) حكاه الإمام وغيره يلزم الجرىء وفى المستشعر قولان (والثامن) يلزم الجرىء ولا يلزم المستشعر .

قال أصحابنا : وإذا قلنا لا يجب ركوب البحر ففى استحبابه وجهان (أحدهما) لا يستحب مطلقاً لما فيه من الخطر (وأصحهما) وبه قطع كثيرون يستحب إن غلبت السلامة ، فإن غلب الهلاك حرم ، نقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على تحريمه والحالة هذه ، فإن استويا ففى التحريم وجهان (أصحهما) التحريم وبه قطع الشيخ أبو محمد الجوينى (والثانى) لا يحرم ولكن يكره ، قال إمام الحرمين لا خلاف فى ثبوت الكراهية ، وإنما الخلاف فى التحريم .

قال أصحابنا : وإذا لم نوجب ركوب البحر فتوسطه فى بحارة أو غيرها ، فهل يلزمه التماضى فى ركوبه إلى الحج ؟ أم له الانصراف إلى وطنه ؟ ينظر إن كان ما بين يديه إلى مكة أكثر مما قطعه من البحر ، فله الرجوع إلى وطنه قطعاً ، وإن كان أقل لزمه التماضى قطعاً ، وإن استويا فوجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) يلزمه التماضى لاستواء الجهادين فى حقه (والثانى) لا ، قالوا : وهذان الوجهان فيما إذا كان له فى الرجوع

من مكة إلى وطنه طريق في البر ، فإن لم يكن فله الرجوع إلى وطنه قطعاً ،
لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في الرجوع من الحج ، قال أصحابنا
وهذان الوجهان كالوجهين فيمن أحصر وهو محرم وأحاط به العدو من
كل جهة ، فهل له التحلل أم لا ؟ وسنوضحهما في موضعهما إن شاء الله
تعالى .

هذا كله في الرجل (أما) المرأة فإن لم نوجب ركوب البحر على
الرجل فهي أولى وإلا ففيها خلاف (والأصح) الوجوب (والثاني) المنع
لضعفها عن احتمال الأهوال ، ولكونها عورة معرضة للاكتشاف وغيره
لضيق المكان ، قال أصحابنا : فإن لم نوجهه عليها لم يستحب على المذهب ،
وقيل في استحبابه لها حينئذ الوجهان السابقان في الرجل ، وحكى
البنديجي قولين . هذا كله حكم البحر (أما) الأنهار العظيمة كدجلة
وسيحون وجيحون وغيرها فيجب ركوبها قولاً واحداً عند الجمهور ، لأن
المقام فيها لا يطول ولا يعظم الخطر فيها وبهذا قطع المتولي والبعوث وحكى
الرافعي فيه وجهاً شاذاً ضعيفاً أنه كالبحر ، والله أعلم .

(فرع) إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما
سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة ، وكذا المندوبة
أولى ، وهل يحرم ركوبه في الذهاب إلى العدو ؟ فيه وجهان حكاهما إمام
الحرمين هـ (أحدهما) يحرم لأن الخطر المحتمل في الجهاد هو الحصول
بسبب القتل ، وليس هذا منه و (الثاني) لا يحرم لأن مقصود العدو
يناسبه ، فإذا كان المقصود وهو الجهاد مبنياً على العدو لم ينفذ احتمال
العدو في السبب والله أعلم .

(فرع) إذا كان البحر مغرقاً أو كان قد اغتلم وماج ، حرم ركوبه
لكل سفر ، لقول الله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولقوله
تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) هكذا صرح به إمام الحرمين والأصحاب .

(فرع) مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه يجب الحج في البحر

إن غلبت فيه السلامة وإلا فلا ^(١) وهذا هو الصحيح عندنا كما سبق ، ومما جاء في هذه المسألة من الأحاديث حديث ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يركبن أحد بحرا إلا غازيا أو معتمرا أو حاجا وإن تحت البحر نارا وتحت النار بحرا » رواه أبو داود والبيهقي وآخرون ، قال البيهقي وغيره : قال البخاري : هذا الحديث ليس بصحيح ، ورواه البيهقي من طرق عن ابن عمرو موقوفا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان أعمى لم يجب عليه إلا أن يكون معه قائد لأن الأعمى من غير قائد كالزمن ومع القائد البصير) .

(الشرح) قال أصحابنا : إن وجد للأعمى زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله ، وقدر على الثبوت على الراحلة بلا مشقة شديدة ، لزمه الحج ، وكذلك مقطوع اليدين والرجلين ، ولا يجوز لهما الاستئجار للحج عنهما والحالة هذه ، وإن لم يكن كذلك لم يلزمهما الحج بأنفسهما ويكونان معضوبين ، هذا هو الصحيح في مذهبنا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد . وقال أبو حنيفة في أصح القولين عنه : يجوز له الاستئجار للحج عنه في الحالين ، ولا يلزمه الحج بنفسه ، قال صاحب البيان : قال الصيمري : وبه قال بعض أصحابنا ، وحكى هذا الوجه أيضا الدارمي عن ابن القطان عن ابن أبي هريرة عن أبي علي بن خيران ، والمشهور من مذهبنا ما سبق .

واستدل أصحابنا بأنه في الصورة الأولى قادر على الثبوت على الراحلة فأشبهه البصير وقاسه الماوردي على جاهل الطريق وأفعال الحج

(١) قلت : ومثل البحر وسائل الطيران كطائرات السفر المزودة بوسائل الراحة وطائرات الحرب المزودة بوسائل القتال والدفاع وغير ذلك من أنواع الطائرات المستحثة ومعنى الآن عقد (تذكرة بركوبها الى حج بيت الله) أهدانا إياها الشيخ سالم بالعمش من أعيان جدة وبتشجيع وتحريض من العلامة الشريف السيد حامد الحضار والسيد محمد بن عبد الله ناعقيل نسأله تعالى أن يتم لنا الخير وأن يحقق ما نصبو اليه في خدمة الاسلام (آمين) كما نسأله أن يجزيهم خير الجزاء فقد كنت صرورة قبل سنة ١٣٩٢ (من هامش الطبعة الأولى للوحيدة) .

وعلى الأصم ، فانهما يلزمهما الحج بالاتفاق ، وكذلك يلزمهما الجمعة إذا وجدا القائد ، والفرق بينه وبين الجهاد أن الجهاد يحتاج إلى القتال ، والأعمى ليس من أهل القتال بخلاف الحج ، قال الرافعي والقائد في حق الأعمى كالمحرم في حق المرأة يعنى فيكون في وجوب استجاره وجهان (أصحهما) الوجوب وهو مقتضى كلام الجمهور والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كانت امرأة ، لم يلزمها إلا أن تأمن على نفسها بزواج أو محرم أو نساء ثقات ، قال في الإملاء : أو امرأة واحدة وروى الكرايسى عنه إذا كان الطريق آمناً جاز من غير نساء ، وهو الصحيح ، لما روى عدى بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حتى لتوشك الظعينة أن تخرج منها بغير جوار حتى تطوف بالكعبة . قال عدى : فلقد رأيت الظعينة تخرج من الحيرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار » ولأنها تصير مستطبعة بما ذكرناه ، ولا تصير مستطبعة بغيره) .

(الشرح) حديث عدى هذا صحيح رواه البخارى في صحيحه بمعناه في باب علامات النبوة ، وهذا لفظه عن عدى بن حاتم قال : « بينما أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتى إليه آخر فشكا قطع السبيل فقال يا عدى ، هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها ، وقد أثبتت عنها ، قال : فإن طالت بك الحياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله تعالى ، قال عدى : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله » هذا اللفظ رواية البخارى مختصرا وهو بعض من حديث طويل .

(وأما) قوله : من غير جوار - فبكسر الجيم - ومعناه بغير أمان وذمة والحيرة - بكسر الحاء المهملة - وهى مدينة عند الكوفة والظعينة المرأة ، ويوشك بكسر الشين - أى يدع^(١) ، وفى هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم .

(١) كذا فى شرح وصوابه (يدنو) وإنما هو تصحيف لم يكتبه له من صحيح النسخين (ط) .

اما حكم المسألة فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها بزواج أو محرم نسب ، أو غير نسب ، أو نسوة ثقات ، فأى هذه الثلاثة وجد لزمها الحج بلا خلاف ، وإن لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب سواء وجدت امرأة واحدة أم لا ، وقول ثالث أنه يجب أن تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوكة كما يلزمها إذا أسلمت في دار الحرب الخروج إلى دار الإسلام وحدها بلا خلاف ، وهذا القول اختيار المصنف ومطابقة ، والمذهب عند الجمهور ما سبق ، وهو المشهور من نصوص الشافعى •

(والجواب) عن حديث عدى بن حاتم أنه إخبار عما سيقع ، وذلك محمول على الجواز ، لأن الحج يجب بذلك ، والجواب عن الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام أن الخوف في دار الحرب أكثر من الخوف في الطريق ، وإذا خرجت مع نسوة ثقات فهل يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم لها ؟ أو زوج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يشترط لأن الأطماع تنقطع بجماعتهن (والثاني) يشترط ، فإن فقد لم يجب الحج ، قال القفال : لأنه قد ينبهن أمر يحتاج إلى الرجل ، وقطع المراقبون وكثير من الخراسانيين بأنه لا يشترط ، ونقله المتولى عن عامة أصحابه سوى القفال •

قال إمام الحرمين : ولم يشترط أحد من أصحابنا أن يكون مع كل واحدة منهن محرم أو زوج ، قال : ويقصد بما قاله القفال حكم الخلوة ، فإنه كما يحرم على الرجل أن يخلو بامرأة واحدة كذلك يحرم عليه أن يخلو بنسوة ، ولو خلا رجل بنسوة وهو محرم إحداهن جاز ، وكذلك إذا خلت امرأة برجال وأحدهم محرم لها جاز ، ولو خلا عشرون رجلا بعشرين امرأة وإحداهن محرم لأحدهم جاز ، قال : وقد نص الشافعى على أنه لا يجوز للرجل أن يصلى بنساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له ، هذا كلام إمام الحرمين هنا ، وحكى صاحب العدة عن القفال في الخلوة مثل ما ذكره إمام الحرمين بحروفه ، وحكى فيه نص الشافعى في تحريم خلوة بنسوة مفردا بهن ، هذا الذى ذكره الإمام وصاحب العدة ، والمشهور هو جواز

خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن لعدم الفسدة غالباً لأن النساء يستحجن من بعضهن بعضاً في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في باب صفة الأئمة .

(فرع) هل يجوز للمرأة أن تسافر لحج التطوع ؟ أو لسفر زيارة وتجارة ونحوهما مع نسوة ثقات ؟ أو امرأة ثقة ؟ فيه وجهان وحكماهما الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وآخرون من الأصحاب في باب الإحصار ، وحكماهما القاضي حسين والبقوي والرافعي وغيرهم (أحدهما) يجوز كالحج (والثاني) وهو الصحيح باتفاقهم وهو المنصوص في الأم ، وكذا نقلوه عن النص : لا يجوز ، لأنه سفر ليس بواجب ، هكذا عليه البقوي .

ويستدل للتحريم أيضاً بحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها محرم » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها ذو محرم » وعن ابن عباس قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تسافر امرأة إلا مع محرم فقال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتى تريد الحج قال : أخرج معها » رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة ليس معها ذو حرمة » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم « مسيرة يوم » وفي رواية له « مسيرة ليلة » وسأعيد هذه المسألة بأبسط من هذا مع ذكر مذاهب العلماء فيها في آخر باب الفوات والإحصار إن شاء الله تعالى .

(فرع) يجب الحج على الخنثى المشكل البالغ ، ويشترط في حقه من المحرم ما شرط في المرأة ، فإن كان معه نسوة من محارمه كأخواته جاز ، وإن كن أجنيات فلا ، لأنه يحرم عليه الخلوة بهن ، ذكره القاضي أبو الفتح وصاحب البيان وغيرهما .

(فرع) اتفق أصحابنا على أن المرأة إذا أسلمت في دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام وحدها من غير اشتراط نسوة ولا امرأة واحدة قال أصحابنا : وسواء كان طريقها مسلوكا أو غير مسلوكة لأن خوفها على نفسها ودينها بالمقام فيهم أكثر من خوف الطريق ، وإن خافت في الطريق سبعا لم يجب سلوكه ، هكذا ذكر هذه المسألة بتفصيلها هنا القاضي حسين والمتولى وغيرهما وذكرها الأصحاب في كتاب السير •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يبق من الوقت ما يتمكن فيه من السير لأداء الحج لم يلزمه لأنه إذا ضاق الوقت لم يقدر على الحج فلم يلزمه فرضه) •

(الشرح) قال أصحابنا : إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه ، فإذا وجد الزاد والراحلة وغيرهما من الشروط المعتمدة وتكاملت وبقي بعد تكاملها زمن يمكن فيه الحج وجب ، فإن أخره عن تلك السنة جاز ، لأنه على التراخي ، لكنه يستقر في ذمته فإن لم يبق بعد استكمال الشرائط زمن يمكن فيه الحج لم يجب عليه ولا يستقر عليه هكذا قاله الأصحاب ، قالوا : والمراد أن يبقى زمن يمكن فيه الحج إذا سار السير المعهود ، فإذا احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يجب الحج •

ولم يذكر الغزالي هذا الشرط ، وهو إمكان السير ، وأنكر عليه الرافعي ذلك وقال : هذا الامكان شرطه الأئمة لوجوب الحج وأهمله الغزالي ، فأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الرافعي اعتراضه هذا على الغزالي ، وجعله إمكان السير ركنا لوجوب الحج ، وإنما هو شرط استقرار الحج ليجب قضاؤه من تركته لو مات قبل الحج ، وليس شرطاً لأصل وجوب الحج ، بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حر لزمه الحج في الحال ، كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها ، ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضي زمن يتمكن من فعلها ، هذا اعتراضه ، والصواب ما قاله الرافعي ، وقد نص عليه المصنف والأصحاب

كما نقل (وأما) إنكار الشيخ ففاسد لأن الله تعالى قال : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وهذا غير مستطیع ، فلا حج عليه وكيف يكون مستطيعا وهو عاجز حسا •

(وأما) الصلاة فإنها تجب بأول الوقت ، لإمكان تميمها والله أعلم ، هذا مذهبنا ، وحكى أصحابنا عن أحمد أن إمكان السير ، وأمن الطريق ليسا بشرط في وجوب الحج دليلنا أنه لا يكون مستطيعا بدونهما والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ولم يجد راحلة نظرت - فإن كان قادرا على المشي - وجب عليه لأنه يمكنه الحج من غير مشقة شديدة وإن كان زمنا لا يقدر على المشي ويقدر على الحبو ، لم يلزمه لأن المشقة في الحبو في المسافة القريبة أكثر من المشقة في المسافة البعيدة في السير ، وإن كان من أهل مكة وقدر على المشي إلى مواضع النسك من غير خوف وجب عليه ، لأنه يصير مستطيعا بذلك) •

(الشرح) قال أصحابنا : من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فإن كان قويا على المشي لزمه الحج ، ولا يشترط وجود الراحلة لأنه ليس في المشي في هذه الحالة مشقة كثيرة ، وإن كان ضعيفا لا يقوى على المشي أو يناله به ضرر ظاهر اشترطت الراحلة لوجوب الحج عليه ، وكذا المحمل إن لم يمكنه الركوب ، ولا يلزمه الزحف والحبو ، هكذا قطع به المصنف والجماهير ، وحكى الدارمي وجهها أنه يلزمه الحبو ، حكاه عن حكاية ابن القطان وهو شاذ أو غلط ، وحكى الرافعي أن القريب من مكة كالبعيد فلا يلزمه الحج إلا بوجود الراحلة ، وهو ضعيف أو غلط ، واتفق جمهور أصحابنا على اشتراط وجود الزاد لوجوب الحج على هذا القريب ، فإن لم يمكنه فلا حج عليه ، لأن الزاد لا يستغنى عنه بخلاف الراحلة ، وحكى القاضي حسين في تعليقه وجهها أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا القريب وجود الزاد ، والصواب المشهور اشتراطه •

لكن قال الماوردي والقاضي حسين وصاحب البيان وآخرون في اعتبار زاده كلاما حسنا ، قالوا : إن عدم الزاد ، وكان له صنعة يكتسب بها كفايته وكفاية عياله ، ويفضل له مؤنة حجه ، لزمه الحج وإن لم يكن له صنعة ، أو كانت بحيث لا يفضل منها شيء عن كفايته وكفاية عياله ، وإذا اشتغل بالحج أضر بعياله لم يجب عليه الحج ، قال الماوردي : ومقامه على عياله في هذه الحالة أفضل ، والله أعلم .

واعلم أن المصنف جعل القريب الذي لا يشترط لوجوب الحج عليه الراحلة إذا أطاق المشى هو من كان دون مسافة القصر من مكة ، ولم يقل من الحرم ، وهكذا صرح باعتباره من مكة شيخه القاضي أبو الطيب في المجرد ، والدارمي والقاضي حسين وصاحب الشامل والبعثي والمتولى وصاحب العدة والبيان ، والرافعي وآخرون ، وضبطه آخرون بالحرم ، فقالوا : القريب من بيته وبين الحرم مسافة لا تقصر فيها الصلاة ممن صرح بهذا الماوردي والمحاملي والجرجاني وغيرهم وهذا الخلاف نحو الخلاف في حاضرم المسجد وهو من كان دون مسافة القصر ، وهل يعتبر من مكة أم من الحرم ؟ وسنوضحهما في موضعهما إن شاء الله لكن الأشهر هنا اعتبار مكة وهناك اعتبار الحرم وبهذا قطع المصنف والجمهور والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن قدر على الحج راكبا وماشيا ، فالأفضل ان يحج راكبا » لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأن الركوب أعون على المناسك) .

(الشرح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في الإملاء وغيره ، أن الركوب في الحج أفضل من المشى ، ونص أنه إذا نذر الحج ماشيا لزمه ، وأنه إذا أوصى بحجه ماشيا لزم أن يستأجر عنه من يحج ماشيا ، وللأصحاب طريقتان (أصحابهما) وبه قطع المصنف ومعظم العراقيين ، أن الركوب أفضل « لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأنه أعون على المناسك والدعاء وسائر عباداته في طريقه وأنشط له (والثاني) وهو مشهور في كتب الخراسانيين ، فيه قولان (أصحابهما) هذا (والثاني) المشى

لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « على قدر نصيبك » وحكى الرافعى وغيره فى باب النذر قولاً ثالثاً أنهما سواء ، وقال ابن سريج : هما قبل الإحرام ، فإذا أحرم فالمشى أفضل . وقال الغزالى : من سهل عليه المشى فهو أفضل فى حقه ، ومن ضعف وساء خلقه بالمشى فالركوب أفضل ، والصحيح أن الركوب أفضل مطلقاً ، وأجاب القائلون بهذا عن نصه فى الوصية بالحج ماشياً أن الوصية تتبع فيها ما ساء الموصى ، وإن كان غيره أفضل ، ولهذا لو أوصى أن يتصدق عنه بدرهم لا يجوز التصديق عنه بدينار ، والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى الحج ماشياً وراكباً أيهما أفضل ؟ قد ذكرنا أن الصحيح فى مذهبتنا أن الراكب أفضل ، قال العبدري : وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال داود : ماشياً أفضل . واحتج بحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ولكنها على قدر تفقتك - أو نصبك » - رواه البخارى ومسلم . وفى رواية صحيحة : « على قدر عنائك ونصبك » وروى البيهقى بإسناده عن ابن عباس قال : « ما أسى على شيء ما أسى أنى لم أحج ماشياً » وعن عبيدة وابن عمير قال ابن عباس : « ما ندمت على شيء فاتتى فى شبابى إلا أنى لم أحج ماشياً » ولقد حج الحسن بن على خمساً وعشرين حجة ماشياً ، وإن النجائب لتقاد معه ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات ، حتى كان يعطى الخف ويمسك النعل » وابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن بن على ، قال البيهقى : وقد روى فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس - وفيه ضعف - عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من حج من مكة ماشياً حتى رجع إليها كتب له بكل خطوة سبعمئة حسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة » وهو ضعيف .

ويأسناده عن مجاهد « أن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين » ومن حيث المعنى أن الأجر على قدر النصيب ، قال المتولى : ولهذا كان الصوم فى السفر أفضل من الفطر لمن أطاق الصوم ، وصيام الصيف أفضل . واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راکباً » (فإن

قيل : (حج راكبا لبيان الجواز وكان يواظب في معظم الأوقات على الصفة الكاملة ، فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه ومنه الحج ، فإنه لم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة واحدة بإجماع المسلمين ، وهي حجة الوداع ، سميت بذلك لأنه ودع الناس فيها لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عني مناسككم » ولأنه أعون له على المناسك كما سبق والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : الحج على المقتب والزاملة أفضل من المحمل لمن أطلق ذلك ، ودليل ذلك حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس قال : « حج أنس على رحل ، ولم يكن صحيحا ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج على رحل ، وكانت زاملة » رواه البخاري والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستطيع بغيره اثنان (أحدهما) من لا يقدر على الحج بنفسه لزمانة أو كبر ، وله مال يدفعه إلى من يحج عنه ، فيجب عليه فرض الحج لأنه يقدر على أداء الحج بغيره ، كما يقدر على أدائه بنفسه ، فيلزمه فرض الحج (والثاني) من لا يقدر على الحج بنفسه ، وليس له مال ، ولكن له ولد يطيعه إذا أمره بالحج فينظر فيه ، فإن كان الولد مستطيعا بالزاد والراحلة وجب على الأب الحج ، ويلزمه أن يأمر الولد بأدائه عنه ، لأنه قادر على أداء الحج بولده ، كما يقدر على أدائه بنفسه ، وإن لم يكن للولد مال ، ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه لأنه قادر على تحصيل الحج بطاعته (والثاني) لا يلزمه ، لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا راحلة ، فالمضروب أولى أن لا يلزمه . وإن كان الذي يطيعه غير الولد ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الحج بطاعته ، لأن في الولد إنما وجب عليه لأنه بضعة منه ، فنفسه كنفسه ، وماله كماله في النفقة وغيرها ، وهذا المعنى لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته (والثاني) يلزمه . وهو ظاهر النص . لأنه واجد لمن يطيعه فاشبه الولد ، وإن كان له من يجب الحج عليه بطاعته فلم يأذن له ففيه وجهان (أحدهما) أن الحاكم ينوب عنه في الإذن كما ينوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة (والثاني) لا ينوب عنه ، كما إذا كان له مال ولم يجهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه . وإن بذل له الطاعة ثم رجع البازل ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز لأنه لما لم يجر للمبذول له أن يرد ، لم يجر للبازل أن يرجع (والثاني) أنه يجوز وهو الصحيح ، لأنه متبرع بالبذل فلا يلزمه الوفاء بما بذل (وأما) إذا بذل له

مالا يدفعه إلى من يحج عنه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يلزمه قبوله كما يلزمه قبول الطاعة (والثاني) لا يلزمه وهو الصحيح لأنه إيجاب كسب لإيجاب الحج ، فلم يلزمه كالكسب بالتجارة .

(الشرح) قوله : لأنه بضعة منه وهو — بفتح الباء — لاغير ، وهي قطعة من اللحم ، وأما البضع والبضعة في العدد ففيه لغتان مشهورتان — كسر الباء وفتحها — والكسر أفصح ، وبه جاء القرآن ، وأما المعصوب — فهو بالعين المهملة والضاد المعجمة — وأصل العصب القطع ، كأنه قطع عن كمال الحركة والتصرف ، ويقال له أيضا : المعصوب — بالصاد المهملة — قال الرافعي : كأنه قطع عصبه أو ضرب عصبه .

اما الاحكام فأولها بيان حقيقة المعصوب ، قال أصحابنا : من كان به علة يرجى زوالها فليس هو بمعصوب ، ولا يجوز الاستتابة عنه في حياته بلا خلاف ، كما سنذكره واضحا بعد هذا ، حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ، وإن كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا لا يرجى زواله ، لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجى زواله . أو كان كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة إلا بمشقة شديدة ، أو كان شابا نضو⁽¹⁾ الخلق لا يثبت على الرحلة إلا بمشقة شديدة أو نحو ذلك ، فهذا معصوب فينظر فيه ، فإن لم يكن له مال ولا من يطيعه ، لم يجب عليه الحج ، وإن كان له مال — ولم يجد من يستأجره ، أو وجده وطلب أكثر من أجرة المثل — لم يجب الحج ، ولا يصير مستطيعا والحالة هذه ، فلو دام حاله هكذا حتى مات فلا حج عليه .

وإن وجد مالا ، ووجد من يستأجره بأجرة المثل لزمه الحج ، فإن استأجره وحج الأجير عنه ، وإلا فقد استقر الحج في ذمته لوجود الاستطاعة بالمال ، وهكذا إذا كان للمعصوب ولد لا يطيعه في الحج عنه ، أو يطيعه ولم يحج الولد عن نفسه لا يجب الحج على المعصوب ، وإن كان الولد يطيعه — وقد حج عن نفسه — وجب الحج على المعصوب ، ولزمه

(1) النضو بكسر النون الهزيل البدن من الانسان والحيوان (ط) .

أن يأذن للولد في أن يحج عنه . قال أصحابنا : وإنما يلزم المعضوب الاستتابة ، ويجب عليه الإحجاج عن نفسه في صورتين (إحداهما) أن يجد مالا يستأجر به من يحج وشرطه أن يكون بأجرة المثل ، وأن يكون المال فاضلا عن الحاجات المشتركة فيمن يحج بنفسه ، إلا أنه يشترط هناك أن يكون المصروف إلى الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة عياله ذهابا ورجوعا ، وهنا لا يشترط إلا كونه فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار خاصة . وفيه وجه ضعيف ذكره إمام الحرمين والبعقوي وغيرهما ، أنه يشترط أن يكون فاضلا عن ذلك مدة ذهاب الأجير ^(١) كما لو حج بنفسه .

والمذهب أنه لا يشترط ذلك كما في الفطرة والكفارة ، بخلاف من يحج بنفسه ، فإنه إذا لم يفارق ولده أمكنه تحصيل نفقاتهم ، ثم إن وفي ما يجده بأجرة راكب فقد استقر الحج عليه ، وإن لم يف إلا بأجرة ماش قفى وجوب الاستئجار وجهان (أحدهما) لا يجب ، كما لا يجب على عاجز عن الراحلة (وأصحهما) يجب إذ لا مشقة عليه في مشى الأجير ، بخلاف من يحج بنفسه ، وقد سبق أنه لو طلب الأجير أكثر من أجرة المثل لا يجب الحج ، لأن وجود الأجير بأكثر من أجرة المثل كعدمه كما في نظائر المسألة ولو رضى الأجير بأقل من أجرة المثل ، ووجد المعضوب ذلك لزمه الحج لأنه مستطيع ، وليس في ذلك كثير منة . وإذا تمكن من الاستئجار بشرطه فلم يستأجر ، فهل يستأجر عنه الحاكم لا تمتاعه أم لا ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) لا ، لأن الحج على التراخي فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج (والثاني) يستأجر عنه كما يؤدي زكاة الممتع ، هكذا علله المصنف والجمهور .

وقال المتولي : إذا لزمه الحج فلم يحج حتى صار معضوبا ، فهل يلزمه الحج على الفور ؟ أم يبقى على التراخي ؟ فيه وجهان إن قلنا : على الفور فامتنع استأجر الحاكم عنه وإلا فلا (الصورة الثانية) لوجوب

(١) هكذا بالاصول ولعله : (مدة ذهاب الأجير ومودته) والله أعلم (ط) .

الحج على المعضوب أن لا يجد المال ، لكن يجد من يحصل له الحج ،
وله أحوال .

(أحدها) أن يئذل له أجنبى مالا ليستأجر به ، ففى وجوب قبوله
الوجهان اللذان ذكرهما المصنف فى آخر الفصل (أصحابهما) عند المصنف
والأصحاب لا يلزمه ، وادعى المتولى الاتفاق عليه (والثانى) يلزمه ويستقر
به الحج على هذا فى ذمته ، ودليلهما فى الكتاب .

(الثانى) أن يئذل واحد من بنيه أو بناته أو أولادهم وإن سفلوا
الإطاعة فى الحج عنه ، فيلزمه الحج بذلك وعليه الإذن للمطيع ، هذا هو
المذهب ونص عليه الشافعى فى جميع كتبه ، واتفق عليه الأصحاب فى جميع
الطرق ، إلا السرخسى فحكى فى الأمالى وجهاً عن حكاية أبى طاهر الزياىدى
من أصحابنا ، أنه لا يلزم المطاع الحج بذلك وهذا غلط والصواب اللزوم ،
وسنوضح دليله فى فروع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا : وإنما يصير الحج واجبا على المطاع بأربعة شروط
(أحدها) أن يكون المطيع ممن يصح منه فرض حجة الإسلام ، بأن يكون
مسلماً بالغاً عاقلاً حراً (والثانى) أن يكون المطيع قد حج عن نفسه ، وليس
عليه حجة واجبة عن إسلام أو قضاء أو نذر (والثالث) أن يكون موثقاً
بوفائه بطاعته (والرابع) ألا يكون معضوباً ، هكذا ذكر هذه الشروط
الأصحاب فى الطريقتين ، واتفقوا عليها إلا الدارمى فقال : إذا كان على
المطيع حج ففى وجوب الحج على المطاع وجهان (الصحيح) لا يلزمه كما
قال الأصحاب (والثانى) يلزمه ويلزم المطيع الحج عن نفسه ، ثم عن
المطاع ، وهذا شاذ ضعيف .

قال أصحابنا : ولو شك فى طاعة الولد لم يلزمه الحج بلا خلاف ،
للك شك فى حصول الاستطاعة ، ولو توسم فيه أمر الطاعة وظنها ، فهل يلزمه
أن يأمره بالحج ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والبعوى والشاشى (الصحيح)
النصوص يلزمه لحصول الاستطاعة ، وبهذا قطع القاضى أبو الطيب
وآخرون (والثانى) لا يلزمه ما لم يصرح بالطاعة ، لأن الظن قد يخطئ

فلا يتحقق القدرة بذلك ، قال المتولي : وهذا اختيار القاضي حسين ، ولو بذل المطيع الطاعة وجب على الوالد المطاع أن يأذن له في ذلك فإن لم يأذن ألزمه الحاكم بذلك فإن أصر على الامتناع فهل ينوب الحاكم عنه ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا ، لأن الحج على التراخي : قال الدارمي : قال ابن القطان : هذا قول ابن أبي هريرة (والثاني) قول أبي إسحق المروزي •

وإذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأذن له أو رجع عن الطاعة — وصححنا رجوعه ، فإن مضى بعد وجود الشرط زمن إمكان الحج — استقر وجوب الحج في ذمة الميت وإلا فلا ، ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال موروث ولم يعلم به ، وهكذا أطلقه الشيخ أبو حامد وآخرون ، ولم يذكروا حكمه ، قال ابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة : هو كمن فقد الماء في رحله وصلى بالتيمم ، والمذهب وجوب إعادة الصلاة ، ومعنى هذا أنه يجيء هنا خلاف كذلك الخلاف فيكون الصحيح أنه يجب الحج ولا يعذر بالجهل ، لأنه مقصر (والثاني) يعذر ولا يجب عليه الحج ، وقال الشاشي في المعتمد هو شبيهة بالمال الضال في الزكاة والمذهب وجوبها فيه •

قال الرافعي : ولك أن تقول : لا يجب الحج بمال مجهول لأنه متعلق بالاستطاعة ، ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة ، قال المتولي ولو ورث المعضوب مالا ولم يعلمه حتى مات ، ففي وجوب قضاء الحج من تركته هذا الخلاف ، قال : وكذا لو كان له من يطيعه ولم يعلم به حتى مات •

ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع — فإن كان بعد إحرامه — لم يجز بلا خلاف ، وإن كان قبله فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحدهما) له ذلك ، لأنه تبرع بشيء لم يتصل به الشروع ، فإن كان رجوعه قبل حج أهل بلده تبييناً أنه لا حج على المطاع ، هكذا أطلق المصنف والأصحاب الوجهين وقال الدارمي : الوجهان إذا بذل الطاعة

وقبلها الوالد ، فأما إذا بذلها ولم يقبل الوالد ولا الحاكم — إذا قلنا : يقوم مقامه عند الامتناع — فللباذل الرجوع •

(الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها على أصح الوجهين وهو ظاهر نص الشافعي ، كما ذكره المصنف وجها واحدا ، وهذا الذي قاله ظاهر ، وكلام الأصحاب محمول على الرجوع (والثاني) لا يجب والأخ كالأجنبي مطيعا لأن استخدامه يثقل على الإنسان كاستخدام الأجنبي بخلاف الولد (وأما) ابن الأخ والعم وابن العم فكالأخ (وأما) الجد والأب فالمذهب أنهما كالأخ ، وبهذا قطع الجمهور ، وهو المنصوص في الأم والإملاء ، وقيل : هما كالولد لاستوائهما في النفقة والعتق بالملك ، ومنع الشهادة ونحوها حكاه المتولي وغيره ، والمذهب الأول بعد القبول ، والله أعلم •

قال الدارمي : ولو رجع فاختلفا فقال الأب : رجعت بعد قبول ، وقال الابن : بل قبله ، فأيهما يصدق ؟ يحتمل وجهين (واعلم) أن ما صححناه من الوجهين في أصل المسألة وهو جواز الرجوع قبل الإحرام هو الصحيح عند المصنف وجماهير الأصحاب في الطريقتين وشذ الماوردي فصحح منع الرجوع وفرق بينه وبين بذل الماء للمتيمم ثم رجع قبل قبضه بأن للماء بدلا وهو التيمم والله أعلم •

(الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال ، فهل يجب قبوله والحج ؟ فيه وجهان مشهوران ، وذكر المصنف دليلهما (أصحهما) لا يجب ، لأنه مما يُمْنَنُ به بخلاف خدمته بنفسه ، والوجهان مرتبان على بذل الأجنبي المال ، فإن أوجبنا القبول من الأجنبي فالولد أولى وإلا فوجهان (الأصح) لا يجب ، ولو بذل المال للمغضوب أبوه ، فهل هو كبذل الأجنبي ؟ أم كبذل الولد ؟ فيه احتمالان ذكرهما إمام الحرمين (أصحهما) كالولد لعدم المنة بينهما غالبا ، وهذا الذي ذكرناه في بذل الطاعة كله مفروض فيما إذا كان الباذل يحج راكبا ، فلو بذل الابن لحج ماشيا ففى لزوم القبول وجهان (أصحهما) لا يلزم ، قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره : هما مرتبان

على الوجهين في وجوب استئجار الماشي وهنا الأولى منع الوجوب ، لأنه يشق عليه مشي ولده ، وفي معناه الوالد إذا أطاع - وأوجبنا قبوله - ولا يجيء الترتيب إذا كان المطيع أجنبيا . فالحاصل أن الأصح أنه لا يجب القبول إذا كان المطيع ماشيا أبا أو ولدا ويجب إذا كان أجنبيا .

وإذا أوجبنا القبول - والمطيع ماش - فذلك إذا كان له زاد ، فإن لم يكن وعول على الكسب في طريقه ، ففي وجوب القبول وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره ، لأن الكسب قد ينقطع ، فإن لم يكن مكتسبا وعول على السؤال ، قال الإمام : فالخلاف قائم على الترتيب ، وأولى بأن لا يجب ، قال : فإن احتاج إلى ركوب مفازة ليس بها كسب ولا سؤال ينفع ، لم يجب القبول بلا خلاف ، لأنه يحرم التفرير بالنفس على الابن المطيع ، فإذا حرم ذلك عليه استحال وجوب استنابته والحالة هذه . وذكر المصنف والجمهور في اشتراط الزاد والراحلة للمطيع وجهين من غير ترتيب ، وعلى المتولى الوجوب بأن المطاع صار قادرا فلزمه الحج كمن كان معه مال ، ولا يكفيه لحج فرض ، ووجد من يحج بذلك المال ، يلزمه الاستئجار لتمكنه .

(فرع) قال أصحابنا : إذا أفسد المطيع البازل حجه انقلب إليه ، كما سيأتى في الأجير إن شاء الله تعالى .

(فرع) قال الدارمي : إذا بذل الولد الطاعة لأبويه فقبلا لزمه ، ويبدأ بأيهما شاء ، قال : وإذا قبل الوالد البذل لم يجز له الرجوع .

(فرع) قال أصحابنا : وإذا كان على المعسوب حجة نذر أو قضاء فهي كحجة الإسلام فيما سبق .

(فرع) قال أصحابنا : لا يجزئ الحج عن المعسوب بغير إذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره ، لأن الحج يفتقر إلى النية وهو أهل للإذن بخلاف الميت ، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز بغير إذنه . حكاه المتسولي عن القاضي أبي حامد المروارثوذي ، وحكاه أيضا الرافعي ، وهو شاذ

ضعيف ، واتفق أصحابنا على جواز الحج عن الميت ، ويجب عند استقراره عليه سواء أوصى به أم لا ويستوى فيه الوارث والأجنبي كالدين ، قال المتولى : ويخالف ما لو كان على الميت عتق رقبة فأعتقها أجنبي ، فإنه لا يصح على أحد الطريقين ، لأن العتق يقتضى الولاء ، والولاء يقتضى الملك ، وإثبات الملك بعد موته مستحيل .

(وأما) صحة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له قال أصحابنا : تجوز الاستئابة عن الميت إذا كان عليه حجة ، وله تركة ، وسيأتى تفصيله فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (وأما) المعضوب فتلزمه الاستئابة سواء طرأ الغضب بعد الوجوب ، أو بلغ معضوبا واجدا للمال ، ولوجوب الاستئابة صورتان سبق بيانهما ، والله أعلم .

(فرع) قال المتولى : المعضوب إذا كان من مكة ، أو بينه وبينها دون مسافة القصر ، لا يجوز أن يستنيب فى الحج لأنه لا تكثر المشقة عليه فى أداء الحج ، ولهذا لو كان قادرا لا يشترط فى وجوب الحج عليه الراحة .

(فرع) قال أصحابنا : إذا طلب الوالد المعضوب العاجز عن الاستئجار من الولد أن يحج عنه ، استحب للولد إجابته ولا تلزمه إجابته ولا الحج بلا خلاف ، قال المتولى وغيره : والفرق بينه وبين الإعفاف وهو التزويج فإنه يلزم الولد عند حاجة الأب على المذهب ، وأنه ليس على الوالد فى امتناع الولد من الحج ضرر ، لأنه حق الشرع ، فإن عجز عنه لم يأنم ، ولا يجب عليه ، بخلاف الإعفاف فإنه حق الأب واضطراره عليه فهو شبيه بالنفقة ، والله أعلم .

(فرع) قال المتولى : لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المعضوب فإن كان المطيع ولدا فالمذهب أنه يلزم المطاع الحج ، وإن كان أجنبيا ، وقلنا : يجب الحج بطاعة الأجنبي فوجهان (أحدهما) يلزمه . لأنه وجد من يطيعه ، فصار كما لو بذل الطاعة بنفسه (والثانى) لا ، لأن هذا فى الحقيقة بذل مال ، ولا يجب الحج ببذل الأجنبى المال ، وهذا

إذا قلنا بالمذهب : إن بذل الأجنبي المال لا يجب قبوله ، وقد جزم الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب الشامل وغيرهم باللزوم فيما إذا كان المطيع ولدا .

(فرع) إذا كان للمعضوب مال ، ولم يستأجر من يحج عنه لامتناعه ، فيه طريقان (أحدهما) أن فيه وجهين كالوجهين السابقين فيما إذا امتنع المطاع من الإذن للمطيع الباذل للطاعة ، وبهذا الطريق قطع الفوراني والبعوي وغيرهما من الخراسانيين (والثاني) لا يستأجر عنه وجهها واحدا قال صاحب البيان : وبه قطع المراقبون من أصحابنا ، والفرق بينه وبين الإذن للمطيع أن للمعضوب غرضا في تأخير الاستئجار بأن ينتفع بماله .

(فرع) قال أصحابنا : يشترط أن ينوى الباذل للحج عن المعضوب .

(فرع) إذا بذل الولد الطاعة ، وقبلها الأب ، ثم مات الباذل قبل الحج ، قال الدارمي : إن كان قدر على الحج فلم يحج قضى من ماله ، وإن كان لم يقدر فلا شيء عليه ، قال : وعلى قول من قال : للبازل الرجوع يقوم ورثته مقامه في اختيار الرجوع ، وهذا الذي قاله من وجوب قضائه من تركه البازل فيه نظر ، وهو محتمل .

(فرع) قال الدارمي وغيره : يلزم البازل أن يحج من الميقات فإن جاوزه لزمه دم ، وكذا كل عمل يتعلق به فدية .

(فرع) قال أصحابنا : وشروط البازل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن يكون ممن يصح منه أداء حجة الإسلام بنفسه ، بأن يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً (والثاني) كونه لا حج عليه (والثالث) أن يكون موثقاً ببذله له (والرابع) أن لا يكون معضوباً ، وقد سبق بيان هذه الشروط وقد أخذ المصنف بإيضاحها ، فأردت التنبيه عليها مفردة لتحفظ ، قال السرخسي : وذكر القفال مع هذه الشروط شرطاً آخر ، وهو

بقاء المطيع على الطاعة مدة إمكان الحج ، فلو رجع قبل الإمكان فلا وجوب ، كما إذا استجمع أسباب الاستطاعة في حق نفسه ففات بعضها قبل إمكان الحج ، فإنه يسقط الوجوب ، ولا نقول : إنه لم يجب ، والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الحج على المعصوب ، إذا وجد مالا وأجيرا بأجرة المثل ، قد ذكرنا أن مذهبنا وجوبه ، وبه قال جمهور العلماء منهم على بن أبي طالب والحسن البصري والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وابن المنذر وداود ، وقال مالك : لا يجب عليه ذلك ، ولا يجب إلا أن يقدر على الحج بنفسه • واحتج بقوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وبقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وهذا لا يستطيع ، وبأنها عبادة لا تصح فيها النيابة مع القدرة ، فكذا مع العجز كالصلاة •

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن فريضة الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا ، لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم • وذلك في حجة الوداع » رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن قال : حج عن أبيك واعتمر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح •

وعن علي رضي الله تعالى عنه « أن جارية شابة من خثعم استفتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي شيخ كبير قد أقر ، وقد أدركته فريضة الله تعالى في الحج ، فهل يجزئ عنه أن أؤدي عنه ؟ قال : نعم فأدى عن أبيك » رواه أحمد والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : « جاء رجل من خثعم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال أنت أكبر ولده ؟ قال : نعم ، قال : أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه

أكان ذلك يجزىء عنه ؟ قال : نعم ، قال : فاحجج عنه » رواه أحمد والنسائي .

والجواب عن قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أنه وجد من المعضوب السعى وهو بذل المال والاستتجار ، عن قوله تعالى : (من استطاع) أن هذا مستطيع بماله ، وعن القياس على الصلاة أنها لا يدخلها المال والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في المعضوب ، إذا لم يجد مالا يحج به غيره ، فوجد من يطيعه . قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الحج عليه . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يجب عليه ودليلنا ودليلهم يعرف مما ذكره المصنف مع ما ذكرته في الفرع قبله .

(فرع) في مذاهبهم فيما إذا أحج المعضوب عنه ثم شفى ، وقدر على الحج بنفسه . قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجزئه ، وعليه أن يحج بنفسه ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء ، وقال أحمد وإسحق : يجزئه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره أن يقدمه لقوله تعالى (فاستبقوا الخيرات) ولأنه إذا أخره عرضه للفوات بحوادث الزمان ، ويجوز أن يؤخره من سنة إلى سنة ، لأن فريضة الحج نزلت سنة ست ، وآخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج إلى سنة عشر من غير عذر ، فلو لم يجز التأخير لما أخره) .

(الشرح) قوله : من غير عذر قد ينكر ، فيقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتح مكة ولم يتمكن من الحج إلا في سنة ثمان ، وظاهر كلام المصنف أنه لم يحج من حين نزلت فريضة الحج ، وهذا اعتراض فاسد لأن مراد المصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم تمكن سنة ثمان وسنة تسع وتمكن كثيرون من أصحابه ، ولم يحج ويحجوا إلا سنة عشر ، ولم يقل المصنف إنه تمكن من سنة ست .

اما احكام الفصل ففيه مسألتان (إحداهما) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله ، لما ذكره المصنف ، ولحديث مهران بن صفوان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أراد الحج فليعجل » رواه أبو داود بإسناده عن مهران ، ومهران هذا مجهول ، قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عنه فقال : لا أعرفه إلا من هذا الحديث .

(الثانية) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب ^(١) التراخي ، على ما نص عليه الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب إلا المزنى ، فقال : هو على الفور فعلى المذهب يجوز تأخيره بعد سنة الإمكان ما لم يخش العصب ، فإن خشيه فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين ، حكاهما إمام الحرمين والبعثى والمتولى وصاحب العدة وآخرون ، وقال الرافعى (أصحهما) لا يجوز ، لأن الواجب الموسع لا يجوز تأخيره إلا بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله ، وهذا مفقود في مسألتنا (والثانى) يجوز ، لأن أصل الحج على التراخي ، فلا يتغير بأمر محتمل ، قال المتولى : ويجرى هذان الوجهان فيمن خاف أن يهلك ماله ، هل له تأخير الحج أم لا ؟ والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخي . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه على التراخي ، وبه قال الأوزاعى والثورى ومحمد ابن الحسن ، ونقله الماوردى عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس رضى الله تعالى عنهم . وقال مالك وأبو يوسف : هو على الفور ، وهو قول المزنى كما سبق ، وهو قول جمهور أصحاب أبى حنيفة ، ولا نص لأبى حنيفة في ذلك .

واحتج لهم بقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) وهذا أمر ، والأمر يقتضى الفور ، وبحديث ابن عباس السابق في هذا الفصل : « من

(١) أظنه (وجب على التراخي) ولا فان التراخي ليس واجبا ، ولو كان التراخي واجبا لحرم الفور (ط) .

أراد الحج فليعجل» وبالحديث الآخر السابق : « من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس ، أو سلطان جائر ، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا » .
ولأنها عبادة تجب الكفارة بإفسادها ، فوجب على الفور كالصوم ، ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة كالجهاد ، قالوا : ولأنه إذا لزمه الحج وأخره إما أن تقولوا يموت عاصيا ، وإما غير عاص (فإن قلتم :) ليس بعاص خرج الحج عن كونه واجبا وإن (قلتم :) عاص فإما أن تقولوا عصى بالموت أو بالتأخير ، ولا يجوز أن يعصى بالموت إذ لا صنع له فيه ، فثبت أنه بالتأخير فدل على وجوبه على الفور .

واحتج الشافعي والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة ، وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في رمضان سنة ثمان ، وانصرف عنها في شوال من سنته واستخلف عتاب بن أسيد ، فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيما بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه ، ثم غزا غزوة تبوك في سنة تسع ، وانصرف عنها قبل الحج . فبعث أبا بكر رضى الله تعالى عنه فأقام الناس الحج سنة تسع ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأزواجه وعامة أصحابه قادرين ^(١) على الحج غير مشغولين بقتال ولا غيره ، ثم حج النبي صلى الله عليه وسلم بأزواجه وأصحابه كلهم سنة عشر ، فدل على جواز تأخيره ، هذا دليل الشافعي وجمهور الأصحاب .

قال البيهقي : وهذا الذى ذكره الشافعي مأخوذ من الأخبار قال (فأما) نزول فرض الحج بعد الهجرة فكما قال . واستدل أصحابنا له بحديث كعب بن عجرة قال : « وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ، ورأسى يتهافت قملا ، فقال : يؤذيك هوامك ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال أبو داود : فقال : قد آذاك هوام رأسك ؟ قال : نعم ، قال : فاحلق رأسك قال : ففى » نزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية إلى آخره » رواه البخارى ومسلم ، قال

(١) منصوب على الحال (ط) .

أصحابنا : فثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) إلى آخرها نزلت سنة ست من الهجرة ، وهذه الآية دالة على وجوب الحج ، ونزل بعدها قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) •

وقد أجمع المسلمون على أن الحديبية كانت سنة ست من الهجرة في ذي القعدة وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حنينا بعد فتح مكة ، وقسم غنائمها واعتمر من سنته في ذي القعدة ، وكان إحرامه بالعمرة من الجعرانة ، ولم يكن بقى بينه وبين الحج إلا أيام يسيرة ، فلو كان على الفور لم يرجع من مكة حتى يحج مع أنه هو وأصحابه كانوا حينئذ موسرين ، فقد غنموا الغنائم الكثيرة ولا عذر لهم ولا قتال ولا شغل آخر ، وإنما أخره صلى الله عليه وسلم عن سنة ثمان يانا لجواز التأخير ، ولتكمال الإسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع ، ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك ، ولهذا قال في حجة الوداع « ليلبلغ الشاهد منكم الغائب ولتأخذوا عني مناسككم » ونزل فيها قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) •

قال أبو زرعة الرازي فيما روياه عنه حضر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفا كلهم رآه وسمع منه ، فهذا قول الإمام أبي زرعة الذي لم يحفظ أحد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كحفظه ، ولا ما يقاربه (فان قيل) إنما أخره إلى سنة عشر لتعذر الاستطاعة لعدم الزاد والراحلة ، أو الخوف على المدينة والاشتغال بالجهاد (فجوابه) ما سبق قريبا •

واحتج أصحابنا أيضا بحديث أنس رضي الله عنه قال : « نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل (البادية) فقال : يا محمد أتانا رسولك فرغم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ،

قال : صدق ، قال : فمن خلق السماء ؟ قال الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال ؟ وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله ، قال : فبالذى خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق . قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال صدق ، قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك ، أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال نعم ؟ قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال : صدق » رواه مسلم في صحيحه في أول كتاب الإيمان بهذه الحروف ، وروى البخارى أصله .

وفي رواية البخارى أن هذا الرجل ضمام بن ثعلبة ، وقدم ضمام ابن ثعلبة على النبی صلى الله عليه وسلم كان سنة خمس من الهجرة ، قاله محمد بن حبيب وآخرون ، وقال غيره سنة سبع ، وقال أبو عبيد : سنة تسع ، وقد صرح في هذا الحديث بوجوب الحج .

واحتج أصحابنا أيضا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ، ويجعله عمرة ، وهذا صريح في جواز تأخير الحج مع التمكن . واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا أخره من سنة إلى سنة أو أكثر ، وفعله ، يسمى مؤديا للحج لا قاضيا بإجماع المسلمين ، هكذا نقل الإجماع فيه القاضى أبو الطيب وغيره ، ونقل الاتفاق عليه أيضا القاضى حسين وآخرون ولو حرم التأخير لكان قضاء لا أداء (فإن قالوا) هذا ينتقض بالوضوء ، فانه إذا أخره حتى خرج وقت الصلاة ثم فعله كان أداء ، مع أنه يأنم بذلك (قلنا :) قد منع القاضى أبو الطيب كونه أداء في هذه الحالة . وقال : بل هو قضاء لبقاء الصلاة ، لأنه مقصود لها لا لنفسه وجواب آخر وهو أن الوضوء ليس له وقت محدود ، فلا يوصف بالقضاء بخلاف الحج ، وقد تقرر في الاصطلاح أن القضاء فعل العبادة خارج وقتها المحدود .

واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا تمكن من الحج وأخره ثم فعله لا ترد شهادته فيما بين تأخيره وفعله بالاتفاق ، ولو حرم لردت لارتكابه المنيء ، قال إمام الحرمين في الأساليب : أسلوب الكلام في المسألة أن تقول : العبادة الواجبة ثلاثة ^(١) أقسام (أحدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة ، فيجب على الفور ، لأنه المعنى من مقصود الشرع بها •

(والثاني) ما تعلق بغير مصلحة المكلف ، وتعلق بأوقات شريفة كالصلاة وصوم رمضان ، فيتعين فعلها في الأوقات المشروعة لها ، لأن المقصود فعلها في تلك الأوقات •

(والثالث) عبادة تستغرق العمر وتبسط عليه حقيقة وحكما وهو الإيمان فيجب التدارك إليه ليثبت وجوب استغراق العمر به •

(والرابع) عبادة لا تتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مستغرقة للعمر ، وكانت مرة واحدة في العمر ، وهي الحج ، فحمل أمر الشرع بها للامتنال المطلق ، والمطلوب تحصيل الحج في الجملة ، ولهذا إذا فاتت الصلاة كان قضاؤها على التراخي لعدم الوقت المختص ، وكذا القياس في صوم رمضان إذا فات لا يختص قضاؤه بزمان ، ولكن تثبت آثار اقتضت غايته بمدة السنة ، هذا كله إذا قلنا إنه يقتضى الفور ، ولنا طريق آخر ، وهو أن المختار أن الأمر — مجردا عن القرائن — لا يقتضى الفور ، وإنما المقصود منه الامتنال المجرد ، ومن زعم أنه يقتضى الفور نقلنا الكلام معه إلى أصول الفقه ، ويمكن أن يقال : الحج عبادة لا تنال إلا بشق الأنفس ولا يتأتى الإقدام عليها بعينها بل يقتضى التشاغل بأسبابها والنظر في الرفاق والطرق ، وهذا مع بعد المسافة يقتضى مهلة فسيحة لا يمكن ضبطها بوقت ، وهذا هو الحكمة في إضافة الحج إلى العمر ، ويمكن أن يجعل هذا قرينة في اقتضاء الأمر بالحج للتراخي فنقول : الأمر بالحج إما أن يكون مطلقا ، والأمر المطلق لا يقتضى الفور وإما أن يكون معه ما يقتضى التراخي كما ذكرناه ، هذا كلام إمام الحرمين رحمه الله •

(١) هكذا قال في النسخ كلها (ثلاثة) وعند التفصيل قال (والرابع) فحذر (ط) .

(وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور ، فمن وجهين (أحدهما) أكثر أصحابنا قالوا : إن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضى الفور ، بل هو على التراخي ، وقد سبق تقريره فى كلام إمام الحرمين ، وهذا الذى ذكرته من أن أكثر أصحابنا عليه هو المعروف فى كتبهم فى الأصول ، ونقله القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى هذه المسألة عن أكثر أصحابنا (والثانى) أنه يقتضى الفور ، وهنا قرينة ودليل يصرفه إلى التراخي ، وهو ما قدمناه من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر أصحابه مع ما ذكره إمام الحرمين من القرينة المذكورة فى آخر كلامه •

(وأما) الحديث : « من أراد الحج فليعجل » (فجوابه) من أوجه (أحدها) أنه ضعيف (والثانى) أنه حجة لنا ، لأنه فوض فعله إلى إرادته واختياره ولو كان على الفور لم يفوض تعجيله إلى اختياره (والثالث) أنه أمر ندب جمعا بين الأدلة (وأما) الجواب عن حديث « فليمت إن شاء يهوديا » فمن أوجه (أحدها) أنه ضعيف كما سبق (والثانى) أن الذم لمن أخره إلى الموت ، ونحن نوافق على تحريم تأخيرهِ إلى الموت ، والذى نقول بجوازه هو التأخير بحيث يفعل قبل الموت (الثالث) أنه محمول على من تركه معتقدا عدم وجوبه مع الاستطاعة ، فهذا كافر ، ويؤيد هذا التأويل أنه قال : « فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا » وظاهره أنه يموت كافرا ، ولا يكون ذلك إلا إذا اعتقد عدم وجوبه مع الاستطاعة وإلا فقد أجمعت الأمة على أن من تمكن من الحج فلم يحج ومات لا يحكم بكفره ، بل هو عاص ، فوجب تأويل الحديث لو صح والله أعلم •

(والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج •

(والجواب) عن قياسهم على الجهاد من وجهين (أحدهما) جواب القاضى أبى الطيب وغيره : لا نسلم وجوبه على الفور بل هو موكول إلى

رأى الإمام بحسب المصلحة في الفور والتراخي (والثاني) أن في تأخير الجهاد ضرراً على المسلمين بخلاف الحج •

(والجواب) عن قولهم : إذا أخره ومات هل يموت عاصياً أن الصحيح عندنا موته عاصياً ، قال أصحابنا : وإنما عصى لتفريطه بالتأخير إلى الموت ، وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما إذا ضرب ولده أو زوجته أو المعلم الصبي ، أو عزز السلطان إنساناً فمات ، فإنه يجب الضمان ، لأنه مشروط بسلامة العاقبة ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات نظرت فإن مات قبل أن يتمكن من الأداء - سقط فرضه ، ولم يجب القضاء ، وقال أبو يحيى البلخي : يجب القضاء ، وأخرج إليه أبو إسحق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه ، والدليل على أنه يسقط أنه هلك ما تعلق به الفرض قبل التمكن من الأداء فسقط الفرض ، كما لو هلك النصاب قبل أن يتمكن من إخراج الزكاة ، وإن مات بعد التمكن من الأداء لم يسقط الفرض ويجب قضاؤه من تركته ، لما روى بريدة قال : « أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قال : حجى عن أمك » ولأنه حق تدخله النسيئة لزمه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت ، كدين الأدمي ، ويجب قضاؤه عنه من الميقات ، لأن الحج يجب من الميقات ، ويجب من رأس المال لأنه دين واجب فكان من رأس المال كدين الأدمي وإن اجتمع الحج ودين الأدمي والتركه لا تتسع لهما ففيه الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في آخر الزكاة •

(الشرح) حديث بريدة رواه مسلم ، وفي الفصل مسائل :

(إحداها) إذا وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات - فإن مات قبل تمكنه من الأداء ، بأن مات قبل حج الناس من سنة الوجوب - تبيناً عدم الوجوب لتبين علامة عدم الإمكان ، هكذا نص عليه الشافعي ، وقطع به الأصحاب ، وكان أبو يحيى البلخي من أصحابنا يقول : يجب قضاؤه من تركته ، ثم رجع عن ذلك حين أخرج إليه أبو إسحق المروزي نص الشافعي كما ذكره المصنف ودليله في الكتاب • وإن مات بعد التمكن من أداء الحج بأن مات بعد حج الناس استقر الوجوب عليه ، ووجب الإحجاج عنه من تركته •

قال البغوى وغيره : ورجوع الناس ليس معتبرا إنما المعتبر إمكان فراغ أفعال الحج حتى ولو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضى إمكان السير إلى منى والرمى بها وإلى مكة والطواف بها استقر الفرض عليه ، وإن مات أو جن قبل ذلك لم يستقر عليه ، وإن هلك ماله بعد رجوع الناس أو بعد مضى إمكان الرجوع استقر عليه الحج ، وإن هلك ماله بعد حجهم وقبل الرجوع أو إمكانه فوجهان (أصحهما) أنه لا يستقر لأنه يشترط بقاؤه في الذهاب والرجوع ، وقد تبين أن ماله لا يبقى إلى الرجوع . هذا حيث نشترط أن يملك ثقة الرجوع فإن لم نشترطها استقر بلا خلاف ولو أحصروا وأمكنه الخروج معهم فتحلوا ، لم يستقر عليه الحج ، لأننا تبيننا عجزه وعدم إمكان الحج هذه السنة ، فلو سلكوا طريقا آخر وحجوا استقر عليه الحج ، وكذا لو حجوا في السنة التي بعدها إذا عاش وبقي ماله .

(الثانية) قال أصحابنا : حيث وجب عليه الحج وأمكنه الأداء فمات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركته كما سبق ، ويكون قضاؤه من الميقات ، ويكون من رأس المال لما ذكره المصنف ، هذا إذا لم يوص به . فإن أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو أطلق الوصية به من غير تقييد بالثلث ولا برأس المال ، فهل يحج عنه من الثلث ؟ أم من رأس المال ؟ فيه خلاف مشهور في كتاب الوصية ، فإن كان هناك دين آدمى وضاعت التركة عنهما ففيه الأقوال الثلاثة السابقة في كتاب الزكاة (أصحها) يقدم الحج (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يقسم بينهما .

وقد ذكر إمام الحرمين والبغوى والمتولى وآخرون من الأصحاب قولاً غريباً للشافعى ، أنه لا يحج عن الميت الحجة الواجبة إلا إذا أوصى بها ، فإذا أوصى حج عنه من الثلث ، وهذا قول غريب ضعيف جدا . وسنوضح المسألة في كتاب الوصية ^(١) إن شاء الله تعالى ، وهذا كله إذا كان للميت تركة فلو استقر عليه الحج ومات ولم يحج ولا تركة له بقى

(١) شاء الله إلا يمتد الأجل بالامام النوى ليبر بوعده وقد شاء الله أن تتولى شرح الوصية نرجو أن تكون قد قاربنا وسددنا وله الحمد والمنة سبحانه (ط) .

الحج في ذمته ولا يلزم الوارث الحج عنه لكن يستحب له ، فإن حج عنه الوارث بنفسه أو استأجر من يحج عنه سقط الفرض عن الميت ، سواء كان أوصى به أم لا لأنه خرج عن أن يكون من أهل الإذن فلم يشترط إذنه بخلاف المعضوب فإنه يشترط إذنه كما سبق لإمكان أدائه ، ولو حج عن الميت أجنبي والحالة هذه جاز ، وإن لم يأذن له الوارث ، كما يقضى دينه بغير إذن الوارث ويبرأ الميت به .

(الثالثة) إذا وجب عليه الحج وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فمات بعد ذلك ولم يحج ، فقد سبق أنه يجب قضاؤه ، وهل تقول مات عاصيا ؟ فيه أوجه مشهورة في كتب الخراسانيين (أصحابها) وبه قطع جماهير العراقيين ، ونقل القاضي أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليه أنه يموت عاصيا ، واتفق الذين ذكروا في المسألة خلافا على أن هذا هو الأصح ، قالوا : وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة (والثاني) لا يعصى لأنا حكمنا بجواز التأخير (والثالث) يعصى الشيخ دون الشاب ، لأن الشيخ يعد مقصرا لقصر حياته في العادة ، قال أصحابنا : والخلاف جار فيما لو كان صحيح البدن فلم يحج حتى صار زَمِنًا (والأصح) العصيان أيضا لأنه فوت الحج بنفسه كما لو مات ، فإذا زَمِنَ وقلنا بالعصيان فهل يجب عليه الاستتابة على الفور بخروجه بالتقصير عن استحقاق الترفيه ؟ ولأنه قد صار في معنى الميت ؟ أم له تأخير الاستتابة ؟ كما لو بلغ معضوبا فإن له تأخير الاستتابة قطعا ؟ فيه وجهان (أصحابهما) يلزمه على الفور .

وعلى هذا لو امتنع وأخر الاستتابة ، هل يجبره القاضي عليها ويستأجر عنه ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم ، كزكاة الممتنع (وأصحهما) لا ، وقد سبق الوجهان ، ونظائرهما قريبا ، فيما إذا بذل للمعضوب ولده الطاعة فلم يقبل ، هل يقبل الحاكم عنه ؟ (الأصح) لا يقبل ، قال أصحابنا : وإذا قلنا : يموت عاصيا فمن أى وقت يحكم بعصيانه ؟ فيه أوجه (أصحابها) من السنة الأخيرة من سنى الإمكان ، لأن التأخير إليها جائز ، قال القاضي أبو الطيب وغيره : وهذا قول أبي إسحق المروزي (والثاني) من السنة الأولى

لاستقرار الفرض فيها (والثالث) يموت عاصيا ، ولا يضاف العصيان إلى سنة بعينها •

قال أصحابنا : وتظهر فائدة الخلاف في أحكام الدنيا في صور (منها) أنه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات ، لم يحكم لبيان فسقه ، ولو قضى بشهادته بين السنة الأولى والأخيرة من سنى الإمكان - فإن قلنا عصيانه من الأخيرة - لم ينقض ذلك الحكم لأن فسقه لم يقارن الحكم ، بل طرأ بعده فلا يؤثر ، وإن قلنا : عصيانه من الأولى ففى نقضه القولان ، فيما إذا بان أن فسق الشهود كان مقارنا للحكم ، والله أعلم •

هذا حكم الحج ، ولو أخر الصلاة عن أول الوقت الموسع فمات في أثناءه فقد سبق أنه هل يموت عاصيا ؟ فيه وجهان (الأصح) لا يموت عاصيا (والأصح) في الحج العصيان ، قال أصحابنا : والفرق أن آخر وقت الصلاة معلوم وقريب ، فلا يعد مفرطا في التأخير إليه ، مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج ، وقد سبق في كتاب مواقيت الصلاة أن تأخير الواجب الموسع إنما يجوز لمن غلب على ظنه السلامة إلى أن يفعل ، فأما من لم يغلب على ظنه ذلك فلا يحل له التأخير بلا خلاف والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في الحج عن الميت قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تمكن من الحج فمات يجب الإحجاج من تركته ، سواء أوصى به أم لا ، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وقال أبو حنيفة ومالك : لا يحج عنه إلا إذا أوصى به ويكون تطوعا • دليلنا حديث بريدة المذكور في الكتاب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتجوز النيابة في حج الفرض في موضعين (أحدهما) في حق الميت إذا مات وعليه حج ، والدليل عليه حديث بريدة (والثاني) في حق من لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير معتادة ، كالزمن والشيخ الكبير ، والدليل عليه ما روى ابن عباس رضى الله عنهما « أن امرأة من خثعم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، قالت أينفعه ذلك ؟ قال : نعم ، كما لو كان على

أيك دين فقضيته نفعه « ولأنه آيس من الحج بنفسه فناب عنه غيره كالميت ، وفي حج التطوع قولان (أحدهما) لا يجوز لأنه غير مضطر إلى الاستنابة فيه ، فلم تجز الاستنابة فيه كالصحيح (والثاني) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في ثقلها كالصدقة ، فإن استاجر من يتطوع عنه ، وقلنا : لا يجوز ، فإن الحج للحاج ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه لا يستحق ، لأن الحج قد انقصد له فلا يستحق الأجرة كالضرورة (والثاني) يستحق ، لأنه لم يحصل له بهذا الحج منفعة ، لأنه لم يسقط به عنه فرض ولا حصل له به ثواب ، بخلاف الضرورة ، فإن هناك قد سقط عنه الفرض .

(فاما) الصحيح الذي يقدر على الثبوت على الراحة فلا تجوز النيابة عنه في الحج ، لأن الفرض عليه في بدنه فلا ينتقل الفرض إلى غيره إلا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة ، وهو إذا آيس وبقي فيما سواه على الأصل فلا تجوز النيابة عنه فيه (واما) المريض فينظر فيه ، فإن كان غير مايوس منه لم يجز أن يحج عنه غيره ، لأنه لم يأس من فعله بنفسه ، فلا تجوز النيابة عنه فيه كالصحيح فإن خالف وأحج عن نفسه ثم مات فهل يجزئه عن حجة الإسلام ؟ فيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنه لما مات تبيننا أنه كان مايوسا منه (والثاني) لا يجزئه لأنه أحج وهو غير مايوس منه في الحال فلم يجزه ، كما لو برا منه ، وإن كان مريضا مايوسا منه جازت النيابة عنه في الحج ، لأنه مايوس منه فاشبه الزمن والشيخ الكبير ، فإن أحج عن نفسه ثم برا من المرض ففيه طريقان (أحدهما) أنه كالمسألة التي قبلها ، وفيها قولان (والثاني) أنه يلزمه إعادة قول واحد ، لانا تبيننا الخطأ في الإياس ، ويخالف ما إذا كان غير مايوس منه فمات ، لانا لم نتبين الخطأ لأنه يجوز أنه لم يكن مايوسا منه ، ثم زاد المرض فصار مايوسا منه ، ولا يجوز أن يكون مايوسا منه ، ثم يصير غير مايوس منه) .

(الشرح) حديث بريدة وحديث ابن عباس صحيحان سبق بيانهما قريبا ، وحديث ابن عباس سبق في فرع مذاهب العلماء في حج المعصوب أن البخاري ومسلم رواه ، وليس فيه الزيادة التي في آخره ، وهناك سبق بيان لفظه في الصحيحين ، وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على الحج عن الحي المعصوب ، وكذلك احتج به جميع الأصحاب هنا وغيرهم من العلماء ، وترجم له ابن ماجه والبيهقي وخلائق من المحدثين (باب الحج عن الحي المعصوب أو العاجز) ونحو هذه العبارة ، واحتج به المصنف في آخر باب الأوصياء على جواز الحج عن الميت ، وكذا احتج به الغزالي

ومن تابعهما ، وقد ينكر ذلك ويمكن الجواب عنهما بأنه إذا ثبت جوازه عن الحي المعصوب بهذا الحديث ، كان جوازه عن الميت أولى ، فيكون الاستدلال به للميت من باب التثنية بالأدنى على الأعلى والله أعلم .

(وقوله) كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نفلها ، كالصدقة ، ينتقض بالصوم عن الميت فإنه تجوز النيابة فيه في الفرض على القول القديم ، وهو المختار ، كما سبق ، ولا تجوز في النفل بلا خلاف (وقوله :) كالضرورة هو - بفتح الصاد المهملة - وهو الذي لم يحج حجة الإسلام ، وقد ثبت في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ضرورة في الإسلام » قال العلماء : لا يبقى أحد في الإسلام بلا حج ولا يحل لمستطيع تركه .

(وأما) قوله ولا حصل له ثواب ، هكذا قاله المتولي وصاحب البيان وآخرون ، والمختار حصول الثواب له بوقوع الحج له (وقوله) لم يئأس هو بفتح الهمزة وكسرهما لغتان مشهورتان (وقوله) برأ بفتح الراء وفيه لغتان أخريان سيأتى^(١) متعلقة باللفظ في باب التيمم (قوله) الإياس بكسر الهمزة ويقال : بفتحها والأحسن اليأس .

أما الأحكام ففيها مسائل (إحداهما) قال الشافعي والأصحاب : تجوز النيابة في حج الفرض المستقر في الذمة في موضعين (أحدهما) المعصوب (والثاني) الميت وسبق بيان المعصوب ، ودليلهما في الكتاب .

(فأما) حج التطوع فلا تجوز الاستنابة فيه عن حي ليس بمعصوب ، ولا خلاف بين جمهور الأصحاب في عدم جوازه ، ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف ، نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وآخرون وهل يجوز عن ميت أوصى به أو حي معصوب استأجر من يحج عنه ؟ فيه قولان مشهوران منصوصان للشافعي في الأم ذكر المصنف دليلهما ، واختلف أصحابنا في أصحهما فقال الجمهور : (أصحهما) الجواز ،

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب سيأتى بيانهما في باب القسامة (ط) .

وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد ، ومن نص على تصحيحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرّد. والمصنف هنا والبعوى والرافعي وآخرون وصحح المحاملي في المجموع المنع ، والجرجاني في التحرير والشاشي ، قال ابن الصباغ وآخرون ما ذكره القائل بالمنع من أنه إنما جاز الاستئابة في الفرض للضرورة ولا يجوز في النفل فيلتبس بالتيتم فإنه جاز في الفرض للحاجة ، ويجوز أيضا في النفل ، وقد سبق في التيمم والمستحاضة وجه شاذ أنهما لا يفعلان النفل أبدا تخريجا من هذا القول والله أعلم .

(وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النيابة فيها عن الميت والمعصوب بلا خلاف عندنا ، كحجة الإسلام لكن لا يجوز عن المعصوب إلا بإذنه ويجوز عن الميت بإذنه وبغير إذنه ، ويجوز من الوارث والأجنبي سواء أذن له الوارث أم لا بلا خلاف وقد سبق بيان هذا ، ولو لم يكن للميت حج ولا لزمه حج لعدم الاستطاعة ففي جواز الإحجاج عنه طريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بالجواز لوقوعه واجبا (والثاني) أنه على القولين كالتطوع ، لأنه لا ضرورة إليه .

قال أصحابنا : فإذا قلنا : تجوز النيابة في حج التطوع عن الميت والمعصوب جاز حجتان وثلاث وأكثر ، ممن صرح به صاحب البيان ، قال أصحابنا وإذا جوزناه جاز أن يكون الأجير عبدا أو صبيا ، لأنهما من أهل التبرع بخلاف حجة الإسلام ، فإنه لا يجوز استئجارهما فيها ، وهل يجوز استئجارهما في حجة النذر ؟ قال الرافعي : إن قلنا : يسلك بالنذر مسلك جائز التبرع جاز وإلا فلا . قال أصحابنا : وإذا صححنا النيابة في حج التطوع استحق الأجير الأجرة المسماة بلا خلاف ^(١) . [وإن لم نجوز الاستئجار وقع الحج عن الأجير ولم يستحق المسمى] ، وهل يستحق أجرة المثل ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه ، هكذا أطلق المصنف والأصحاب الصورة ، والظاهر أن مرادهم إذا مات بذلك المرض فلو مات فيه بسبب عارض بأن

(١) من جريدة مراجعات السيد الحداد ومنها نقلنا ما بين المقوفين .

قتل أو لسعته حية ونحوها أو وقع عليه سقف ونحو ذلك لم يجزئه قولاً واحداً ، لأننا لم نتبين كون المرض غير مرجو الزوال .

(أما) إذا كان المرض والعلّة غير مرجو الزوال فله الاستئابة ، فإن حجج النائب واتصل بالموت أجزاءه عن حجة الإسلام ، وإن شفى فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بعدم الإجزاء ، وهو نصه في الأم (وأصحهما) فيه القولان كالصورة التي قبلها (أصحهما) لا يجزئه (فإن قلنا) في الصورتين : يجزئه استحق الأجير الأجرة المسماة (وإن قلنا) لا يجزئه فعمّن يقع الحج ؟ فيه وجهان (أصحهما) عند الجمهور يقع عن الأجير تطوعاً لأن المستأجر لا يجوز أن يحصل له تطوع وعليه فرض (وأصحهما) عند الغزالي يقع عن تطوع المستأجر ويكون هذا غرراً في وقوع النفل قبل الفرض كالرق والصبأ والمذهب الأول . وبه قطع كثيرون .

(فإن قلنا) يقع عن الأجير فهل يستحق أجرة ؟ فيه قولان مشهوران في الطريقين ، قال البغوي والرافعي : (أصحهما) لا يستحق ، لأن المستأجر لم ينتفع بها (والثاني) يستحق ، لأنه عمل له في اعتقاده ، قال أصحابنا : وهذا القولان مبنيان على أن الأجير إذا أحرم عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه لا ينصرف ، بل يبقى للمستأجر ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب يستحق لأن حجه وقع عن المستأجر فرضاً كأنه لم يصرفه (والثاني) لا يستحق شيئاً ، لأنه لم يعمل له في اعتقاده والفرق في الصورتين في الأصح حيث قلنا : الأصح في هذه الثانية المبني عليها أنه يستحق الأجرة ، والأصح في الأولى المبني لا يستحق لأن في الثانية وقع الحج فرضاً عن المستأجر كما استأجره ، وفي الأولى لم يقع عنه .

وقاس أصحابنا وجوب الأجرة على الأصح في صورة صرف الإحرام إلى نفس الأجير ، على ما إذا استأجره إنسان لينبئ له حائطاً فبناه الأجير ، معتقداً أن الحائط لنفسه فبان للمستأجر ، فإنه يستحق عليه الأجرة قولاً

واحدا ، والفرق على القول الضعيف أن الأجير في صرف الإحرام جائز مخالف ، وإن كان لا ينصرف ، بخلاف الثاني ، فإن قلنا في أصل مسألتنا : يستحق الأجرة ، فهل هي المسمى ؟ أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وغيره (أحدهما) المسماة لأن العقد لم يبطل (والثاني) أجرة المثل ، لأن العقد يتعين عما عقد عليه ، وهذا أصح (وإن قلنا :) عن المستأجر استحق الأجير الأجرة قولاً واحداً ، وهل هي أجرة المثل أم المسمى ؟ (الصحيح) أنها المسمى ، وهو ظاهر كلام البغوى والأكثرين ، وقال الشيخ أبو محمد : لا يبعد تخريجه على الوجهين •

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا كان مريضاً غير مأیوس منه لا يجوز أن يستناب ، ولو استناب ومات لا يجزئه على أصح القولين ، قال الماوردي : هذا إذا مات بعد حج الأجير ، فإن مات قبل حج الأجير أجزأه ووقع عن حجة الإسلام ، ويجزئ القولان فيما لو تفاحش ذلك المرض فصار مأیوساً منه ، صرح به صاحب الشامل والمتولى وصاحب البيان وآخرون •

(فرع) يعرف كون المريض مأیوساً منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة ذكره ^(١) وينبغي أن يجيء فيه الخلاف السابق في باب التيمم أنه هل يشترط العدد في كون المرض بهذه الصفة ؟ ويمكن أن يفرق بسهولة أمر التيمم •

(فرع) الخنوع غير مأیوس من زواله ، قال صاحب الشامل والأصحاب فإذا وجب عليه الحج ثم جن لا يستناب عنه ، فإذا مات حج عنه ، وإن استناب وحج عنه في حال حياته ثم أفاق لزمه الحج قولاً واحداً كما سبق في المريض إذا شفى ، وإن استمر جنونه حتى مات قال صاحب الشامل : فينبغي أن يكون على القولين في المريض إذا اتصل مرضه بالموت •

(١) بياض بالأصل ولعله ذكره المصنف في باب التيمم (ط) •

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن المريض غير المأبوس منه لا يصح استنابته في الحج ، وكذا المجنون لا يجوز استنابته في حج الفرض عندنا ، وبه قال أحمد وداود ، وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة جوازه في المسألتين ، قال : ويكون موقوفا ، فإن صح وجب فعله ، وإن مات أجزأه . واحتج بالقياس على المعصوب ، قلنا : المعصوب آيس من الحج بنفسه بخلاف هذا .

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح لا يصح استنابته في حج فرض ولا نفل هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وابن المنذر وداود . وجوز أبو حنيفة وأبو ثور استنابته في التطوع ، وهو رواية عن مالك . دليلنا القياس على الفرض ، قال ابن المنذر : وقد أجمعوا على أنه لا يصوم أحد عن حي ولا يصلي ولا يعتكف تطوعا .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه إن مات وعليه حج الإسلام أو قضاء أو نذر ، وجب قضاؤها من تركته ، أوصى بها أم لم يوص ، قال ابن المنذر : وبه قال عطاء وابن سيرين ، وروى عن أبي هريرة وابن عباس ، وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ، وقال النخعي وابن أبي ذؤيب : لا يحج أحد عن أحد . وقال مالك : إذا لم يوص به يتطوع عنه بغير الحج ويهدى عنه أو يتصدق أو يعتق عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال : « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : لبيك عن شبرمة ، فقال : احججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، ولا يجوز أن يعتمر عن غيره من لم يعتمر عن نفسه قياسا على الحج ، قال الشافعي رحمه الله : واكره أن يسمى من لم يحج ضرورة ، لما روى ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرورة في الإسلام » ولا يجوز أن يتنفل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ،

ولا يحج ويعتمر عن النذر وعليه فرض حجة الإسلام ، لأن النفل والنذر أضعف من حجة الإسلام ، فلا يجوز تقديمهما عليها كحج غيره على حجة ، فإن أحرم عن غيره وعليه فرضه انعقد إحرامه لنفسه ، لما روى في حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا قال : فأجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة » .

فإن أحرم بالنفل وعليه فرضه انعقد إحرامه عن الفرض ، وإن أحرم من النذر وعليه فرض الإسلام انعقد إحرامه عن فرض الإسلام قياسا على من أحرم عن غيره وعليه فرضه ، فإن أمر المعضوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الإسلام فأحرم عنه انصرف إلى حجة الإسلام ، لأنه نائب عنه ، ولو أحرم هو عن النذر انصرف إلى حجة الإسلام ، فكذلك النائب عنه ، وإن كان عليه حجة الإسلام وحجة نذر فاستأجر رجلين يحجان عنه في سنة واحدة فقد نص في الأم أنه يجوز ، وكان أولى لأنه لم يقدم النذر عن حجة الإسلام ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأنه لا يحج بنفسه حجتين في سنة وليس بشيء .

(الشرح) حديث ابن عباس : (لا ضرورة في الإسلام) رواه أبو داود بإسناد صحيح بعضه على شرط مسلم وباقيه على شرط البخاري ، والضرورة بالصاد المهملة - قد بيناه قريبا ، وأنه اسم لمن لم يحج ، سمي بذلك لأنه صر بنفسه عن إخراجها في الحج ، ويقال أيضا لمن لم يتزوج : ضرورة لأنه صر بنفسه عن إخراجها في النكاح .

(وأما) حديث ابن عباس في قصة شبرمة فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم بإسناد صحيح ولفظ أبي داود عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول : لييك عن شبرمة قال : من شبرمة ؟ قال : أخ لي أو قريب قال أحججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » هذا لفظ أبي داود وإسناده على شرط مسلم ، ورواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول : لييك عن شبرمة فقال : من شبرمة ؟ فذكر أخا له أو قرابة ، فقال : أحججت قط ؟ قال : لا ، قال فأجعل هذه عنك ثم حج عن شبرمة » قال البيهقي : هذا إسناد صحيح ، قال : وليس في هذا

الباب أصح منه ، ثم رواه من طرق كذلك مرفوعا ، قال : وروى موقوفا
عن ابن عباس ، قال : ومن رواه مرفوعا حافظ ثقة فلا يضره خلاف من
خالفه •

قال البيهقي : وأما حديث الحسن بن عمارة عن عبد الملك عن طاوس
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سمع رجلا يقول :
ليبك عن شبرمة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : من شبرمة ؟ فقال :
أخ لي ، فقال : هل حججت ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ثم احجج
عن شبرمة ، قال البيهقي : قال الداقطنى : هذا هو الصواب عن ابن عباس ،
والذى قبله وهم ، قال : إن الحسن بن عمارة كان يرويه ثم رجع عنه
فحدث به على الصواب موافقا لرواية غيره عن ابن عباس ، قال : وهو
متروك الحديث على كل حال والله أعلم (وأما) شبرمة فبشيين معجمة
مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مضمومة •

اما احكام الفصل فيه مسائل (إحداها) قال الشافعى والأصحاب :
لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره ، ولا
لمن عليه عمرة الإسلام إذا أوجبناها ، أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتمر عن
غيره بلا خلاف عندنا ، فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه لا عن الغير ، هذا
مذهبنا وبه قال ابن عباس والأوزاعى وأحمد وإسحق ، وعن أحمد رواية
أنه لا ينعقد عن نفسه ولا غيره ، ومن أصحابه من قال : ينعقد الإحرام
عن الغير ، ثم ينقلب عن نفسه ، وقال الحسن البصرى وجعفر بن محمد
وأيوب السجستاني وعطاء والنخعي وأبو حنيفة ينعقد وهل يستحق الأجرة؟
نظر إن ظنه قد حج فبان لم يحج لم يستحق أجرة لتغيره ، وإن علم أنه
لم يحج ، وقال : يجوز فى اعتقاده أن يحج عن غيره من لم يحج ، فحج
الأجير وقع عن نفسه ، وفى استحقاقه أجرة المثل قولان أو وجهان
سبق نظرهما •

(وأما ^(١)) إذا استأجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج ، فقرن الأجير ، وأحرم بالنسكين عن المستأجر أو أحرم بما استأجر له عن المستأجر وبالأجير عن نفسه ، فقولان حكاهما البغوي وآخرون (الجديد) الأصح يقعان عن الأجير لأن نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه (والثاني) أن ما استأجر له يقع عن المستأجر والآخر عن الأجير ، وقطع كثيرون بالجديد ، وصورة المسألة أن يكون المستأجر عنه حيا ، فإن كان ميتا وقع النسكان جميعا عن الميت بلا خلاف نص عليه الشافعي والأصحاب ، قالوا : لأن الميت يجوز أن يحج عنه الأجنبي ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضي دينه •

(أما ^(٢)) إذا استأجر رجلان شخصا (أحدهما) ليحج عنه (والآخر) ليعتمر عنه فقرن عتمة فعلى الجديد يقعان عن الأجير ، وعلى الثاني يقع عن كل واحد ما استأجر له •

(فرع) لو أحرم الأجير عن المستأجر ، ثم نذر حجة - نظر إن نذره بعد الوقوف - لم ينصرف حجه إليه ، بل يقع عن المستأجر ، وإن نذره قبله فوجهان حكاهما الرافعي وآخرون (أصحهما) انصرافه إلى الأجير (والثاني) لا ينصرف • ولو أحرم رجل بحج تطوع ثم نذر حجا بعد الوقوف لم ينصرف إلى النذر ، وقبله على الوجهين •

(المسألة الرابعة) نقل المصنف والأصحاب أن الشافعي رحمه الله قال : أكره أن يسمى من لم يحج صرورة ، قال القاضي وغيره : سبب الكراهة أنه من ألفاظ الجاهلية ، كما كره أن يقال للعشاء (عَتَمَة) وللمغرب (عشاء) وللطواف (شوط) قالوا : وكانت العرب تسمى من

(١) لم يذكر من المسائل سوى الأولى والرابعة ولعل الثانية هي هذه والمسألة الثالثة (أما إذا استأجر رجلان شخصا ودرقنا عليها ٢ فتأمله) (نذ) •

لم يحج ضرورة لصره النفقة وإمساكها ، وتسمى من لم يتزوج ضرورة ،
لأنه صر الماء في ظهره ، هذا كلام القاضى •

(وقوله :) يكره تسمية الطواف شوطا هكذا نص عليه الشافعى
وقد ثبت فى الصحيحين عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا ،
وهذا يقتضى أن لا كراهة فيه إلا أن يقال : إنما استعماله لبيان الجواز ،
وهذا جواب ضعيف ، وسنعيد المسألة فى مسائل الطواف إن شاء الله
تعالى •

(وأما) كراهية تسمية من لم يحج ضرورة ، واستدلالهم بهذا
الحديث ، ففيه نظر ، لأنه ليس فى الحديث تعرض للنهى عن ذلك ؟ وإنما
معناه لا ينبغى أن يكون فى الإسلام أحد يستطيع الحج ولا يحج ، والله
أعلم •

(فرع) فى مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر
قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب تقديم حجة الإسلام ، وبه قال ابن عمر وعطاء
وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، وقال ابن عباس وعكرمة والأوزاعى : يجزئه
حجة واحدة عنهما ، وقال مالك : إذا أراد بذلك وفاء نذره فهى عن النذر ،
وعليه حجة الإسلام من قابل ، والله أعلم •

فصل فى الاستئجار للحج

هذا الفصل ذكر المصنف بعضه فى كتاب الإجارة ، وبعضها منه فى كتاب الوصية وحذف بعضا منه ، وقد ذكره المزنى فى المختصر هنا ، وترجم له بابا مستقلا فى أواخر كتاب الحج ، وتابعه الأصحاب على ذكره هنا إلا المصنف . فأردت موافقة المزنى والأصحاب فأذكر إن شاء الله تعالى مقاصد ما ذكره مختصرة .

قال الشافعى والأصحاب : يجوز الاستئجار على الحج وعلى العمرة لدخول النيابة فيهما كالزكاة ويجوز بالبذل كما يجوز بالإجارة ، وهذا لا خلاف فيه ، صرح به القاضى أبو الطيب فى المجرى والأصحاب ، قالوا : وذلك بأن يقول : حج عنى وأعطيتك نفقتك ، أو كذا وكذا . وإنما يجوز الاستئجار حيث تجوز النيابة ، وإنما تجوز فى صورتين فى حق الميت وفى المعضوب كما سبق بيانه ، وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب .

(فرع) الاستئجار فى جميع الأعمال ضربان (أحدهما) استئجار عين الشخص (والثانى) إلزام ذمته العمل ، مثال الأول من الحج أن يقول المعضوب استأجرتك أن تحج [عنى أو] عن ميتى ، ولو قال : احجج بنفسك كان تأكيدا (ومثال الثانى) ألزمت ذمتك تحصيل الحج لى أو له ، ويفترق النوعان فى أمور ستراها إن شاء الله تعالى . ثم لصحة الاستئجار شروط وآثار وأحكام موضعها كتاب الإجارة ، والذي نذكر هنا ما يتعلق بخصوص الحج .

قال أصحابنا : وكل واحد من ضربى الإجارة قد يعين فيه زمن العمل وقد لا يعين ، وإذا عين فقد تعين السنة الأولى ، وقد تعين غيرها ، فأما فى إجارة العين فإن عينها السنة الأولى جاز بشرط أن يكون الخروج والحج فيما بقى منها مقدورا للأجير ، فلو كان مريضا لا يمكنه الخروج أو كان الطريق غير آمن ، أو كانت المسافة بعيدة بحيث لا تنقطع فى بقية السنة لم

يصح العقد للعجز عن المنفعة ، فإن عينا غير السنة الأولى لم يصح العقد ، كاستئجار الدار للشهر المستقبل •

قال أصحابنا : إلا أن تكون المسافة بعيدة بحيث لا يمكن قطعها في سنة فلا يضر التأخير ، ولكن يشترط السنة الأولى من سنى الإمكان ، فيعتبر فيها ما سبق (وأما) الإجارة الواردة على الذمة فلا يشترط فيها السنة الأولى بل يجوز تعيين السنة الأولى وتعين غيرها ، فإن عين الأولى أو غيرها تعينت ، وإن أطلق حمل على الأولى ولا يقدر في هذه الإجارة مرض الأجير ، ولا خوف الطريق ، لإمكان الاستئابة في هذه الإجارة ، ولا يقدر فيها أيضا ضيق الوقت ، إن عين غير السنة الأولى •

قال أصحابنا : وليس للأجير في إجارة العين أن يستتیب بحال ، وأما في إجارة الذمة فقد أطلق الجمهور أن له الاستئابة ، وقال الصيدلاني والبنغوي وآخرون : إن قال : ألزمت ذمتك تحصيل حجة لى جاز أن يستتیب ، وإن قال احجج بنفسك لم يجز أن يستتیب ، بل يلزمه أن يحجج بنفسه ، لأن الغرض يختلف باختلاف أعيان الأجراء وحكى إمام الحرمين هذا الفصل عن الصيدلاني وخطأه فيه ، وقال : الإجارة في الصورة الثانية باطلة ، لأن الدينية مع الربط بالعينية^(١) يتناقضان كمن أسلم في ثمرة بستان معين ، قال الرافعي : وهذا إشكال قوى •

(فرع) ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملى وآخرون من الأصحاب في هذا الموضع أن البيع ينقسم إلى ضربين كالإجارة (أحدهما) بيع عين ، وهو أن يبيع عينا بعين فيقول : بعتك هذا ، فإن أطلق العقد اقتضى الصحة وتسليم العين في الحال ، فإن تأخر التسليم يوما أو شهرا أو أكثر لم يبطل العقد ، سواء كان بعذر أو بلا عذر ، وإن شرط في العقد تأخير السلم ولو ساعة بطل العقد ، لأنه غرر لا يفترق العقد إليه ، وربما

(١) هكذا بالاصول بالرجوع الى ما حكاه امام الحرمين في مخطوطة دار الكتب وجدنا العبارة هكذا (لان الدينية مع الربط بالعينية يتناقضان . . الخ) وهكذا تحققنا من المصدر الذى نقل عنه الشارح رحمه الله (ط) •

تلف المعقود عليه والضوابط الثاني ، وهو بيع صفة وهو السلم ، فإن أطلق العقد اقتضى الحلول ، وإن شرط أجلا صح ، بخلاف الضرب الأول ، لأن ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا غرر .

(فرع) قال أصحابنا : أعمال الحج معروفة فإن علمها المتعاقدان عند العقد صحت الإجارة ، وإن جهلها أحدهما لم تصح بلا خلاف ، ومن صرح به إمام الحرمين والبعوى والمتولى ، وهل يشترط تعيين الميقات الذى يحرم منه الأجير ؟ نص الشافعى فى الأم ومختصر المزنى أنه يشترط ، ونص فى الإملاء أنه لا يشترط ، وللأصحاب أربع طرق (أصحابا) وبه قال أبو إسحاق المروزي والأكثر ، ووافق المصنفون على تصحيحه : فيه قولان (أصحبهما) لا يشترط ، ويحمل على ميقات تلك البلدة فى العادة الغالبة ، لأن الإجارة تقع على حج شرعى والحج الشرعى له ميقات معقود شرعا وغيرها فانصرف الإطلاق إليه .

ولأنه لا فرق بين ما يقرره المتعاقدان وما تقرر فى الشرع أو العرف ، كما لو باع بضمن مطلق فإنه يحمل على ما تقرر فى العرف ، وهو النقد الغالب ويكون كما قرراه ، ومن نص على تصحيح هذا القول الشيخ أبو حامد فى تعليقه والمحاملى والبندنجى والرافعى وآخرون (والقول الثانى) يشترط لأن الإحرام قد يكون من الميقات وفوقه ودونه ، والغرض يختلف بذلك فوجب بيانه .

(والطريق الثانى) إن كان للبلد طريقان مختلفا الميقات ، أو طريق يفضى إلى ميقتين ، كقرن وذات عرق لأهل العراق ، وكالجحفة وذى الحليفة لأهل الشام فإنهم تارة يرون بهذا وتارة يرون بهذا ، اشترط بيانه وإلا فلا . وهذا الطريق مشهور فى طريق العراق وخراسان .

(والثالث) ^(١) إن كان الاستئجار عن حى اشترط ، وإن كان عن ميت فلا ، لأن الحى قد يتعلق له به غرض بخلاف الميت ، فإن المقصود فى حقه

(١) من الطرق الأربعة فى اشتراط تعيين الميقات (ط) .

تحصيل الحج ، وهذا الطريق حكاه المصنف في كتاب الإجارة والشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر العراقيين ، وضعفه الشيخ أبو حامد وآخرون ، وقالوا : هذا والذي قبله ليس بشيء ، ونقله إمام الحرمين •

(والرابع) يشترط قولاً واحداً حكاه الدارمي ، قال أصحابنا : فإن شرطاً تعيينه فأهملاه فبذلت الإجارة ، لكن يقع الحج عن المستأجر له لوجود الإذن ويلزمه أجره المثل ، وهذا لا خلاف فيه ، قاله المتولي وغيره ، ولو عينا ميقاتا أقرب إلى مكة من ميقات بلد المستأجر ، فهو شرط فاسد ، وتفسد الإجارة ، لكن يصح الحج عن المستأجر ، وعليه أجره المثل كما سبق ، ولو عينا ميقاتا أبعد عن مكة من ميقاته صحت الإجارة ويتعين ذلك الميقات كما لو نذره ، وأما تعيين زمان الإحرام فليس بشرط بلا خلاف ، لأن للإحرام وقتاً مضبوطاً لا يجوز التقدم عليه ، فلو شرط الإحرام من أول يوم من شوال جاز ، ولزمه الوفاء به ، ذكره المتولي وغيره •

قال القاضي حسين والمتولي : وعلى هذا لو أحرم في أول شوال وأفسده لزمه في القضاء أن يحرم في أول شوال كما في ميقات المكان ، قال أصحابنا : وإن كانت الإجارة للحج والعمرة ، اشترط بلا خلاف بيان أنهما أفراد أو تمتع أو قران لاختلاف الغرض به ، وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الإجارة •

(فرع) نقل المزني أن الشافعي نص في المنشور أنه إذا قال المعضوب : من حج عني فله مائة درهم ، فحج عنه إنسان استحق المائة ، قال المزني : ينبغي أن يستحق أجره المثل ، لأن هذا إجارة فلا يصح من غير تعيين الأجر ، هذا كلام الشافعي والمزني ، وقد ذكر المصنف المسألة في أول باب الجعالة ، وللأصحاب في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وقوع الحج عن المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسماة ، وبهذا قطع المصنف والجمهور كما نص الشافعي ، قالوا : لأنه جعالة وليس بإجارة ، والجعالة تجوز على عمل مجهول ، فالمعلوم أولى •

(والثاني) وهو اختيار المزني أنه يقع عن المستأجر ويستحق الأجير
أجرة المثل لا المسمى ، حكى إمام الحرمين أن معظم الأصحاب مالوا إلى
هذا وليس كما قال ، وهذا القائل يقول : لا تجوز الجعالة على عبل معلوم ،
لأنه يمكن الاستئجار عليه •

(والثالث) أنه يفسد الإذن ويقع الحج عن الأجير ، لأن الإذن غير
متوجه إلى إنسان بعينه فهو كما لو قال : وكلت من أراد بيع دارى في بيعها
فالوكالة باطلة ولا يصح تصرف البائع اعتمادا على هذا التوكيل ، وهذا
الوجه حكاه الرافعى ، وذكر إمام الحرمين أن الشيخ والده أبا محمد أشار
إليه فقال لا يمتنع أن يحكم بفساد الإذن ، وهذا الوجه ضعيف جدا ،
بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل ، فإذا قلنا بالمذهب والمنصوص ،
فقال : من حج عنه فله مائة درهم ، فسمعه رجلان وأحرما عنه قال القاضى
حسين والأصحاب إن سبق إحرام أحدهما وقع عن المستأجر القبائل ،
ويستحق السابق المائة ، وإحرام الثانى يقع عن نفسه ، ولا يستحق
شيئا ، وإن أحرما معا أوشك في السبق والمعية ، لم يقع شيء منه عن
المستأجر ، بل يقع إحرام كل واحد منهما عن نفسه ، لأنه ليس أحدهما
أولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح أختين بعقد واحد ، ولو قال : من
حج عنى فله مائة دينار ، فأحرم عنه رجلان أحدهما بعد الآخر ، وقع إحرام
السابق بالإحرام عن المستأجر القبائل ، وله عليه المائة ، ولو أحرما معا
وقع حج كل واحد منهما عن نفسه ولا شيء لهما على القبائل ، لما ذكرناه
في الصورة السابقة ، ولأنه ليس فيها أول ، ولو كان العوض مجهولا بأن
قال : من حج عنى فله عبد أو ثوب أو دراهم ، وقع الحج عن القبائل بأجرة
المثل والله أعلم •

(فرع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة أو فسدت الإجارة
بشرط فاسد ، وحج الأجير وقع الحج عن المستأجر بأجرة المثل بلا خلاف
صرح به أصحابنا ، وتقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه لصحة الإذن •
قال الإمام وغيره : وهو كما لو وكله في البيع بشرط عوض فاسد للوكيل

فالإذن صحيح ، والعوض فاسد ، فإذا باع الوكيل صح واستحق أجر
المثل .

(فرع) قال الرافعي : مقتضى كلام إمام الحرمين والغزالي تجويز
تقديم إجارة العين على وقت خروج الناس للحج ، وأن للأجير انتظار
خروجهم ، ويخرج مع أول رفقة ، قال الرافعي : والذي ذكره جمهور
الأصحاب على اختلاف طبقاتهم ينازع فيه ، ويقتضى اشتراط وقوع العقد
في وقت خروج الناس من ذلك البلد ، حتى قال البغوي : لا تصح إجارة
العين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك البلد ، بحيث يشتغل عقب العقد
بالخروج أو بأسبابه ، مثل شراء الزاد ونحوه ، فإن كان قبله لم يصح ،
قال : وبنوا على ذلك أنه لو كان الاستئجار بمكة لم يجز إلا في أشهر الحج
لتمكن من الاشتغال بالعمل عقب العقد ، قال : وعلى ما قاله الإمام والغزالي
لو جرى العقد في وقت تراكم الثلوج والأنداد فوجهان (أحدهما) يجوز ،
وبه قطع الغزالي في الوجيز ، وصححه في الوسيط ، لأن توقع زوالها
مضبوط (والثاني) لا ، لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انتظار
خروج الرفقة فإن خروجها في الحال غير متعذر هذا كله في إجارة العين .

(أما) إجارة الذمة فيجوز تقديمها على الخروج بلا شك ، هذا آخر
كلام الرافعي ، وقد أنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا النقل
عن جمهور الأصحاب ، قال : وما ذكره عن البغوي يمكن التوفيق بينه
وبين كلام الإمام ، أو هو شذوذ من البغوي لا ينبغي أن يضاف إلى جمهور
الأصحاب ، فإن الذي رأيناه في الشامل والتنبيه والبحر وغيرها ، مقتضاه
أنه يصح العقد في وقت يمكن فيه الخروج والسير على العادة ، والاشتغال
بأسباب الخروج قال صاحب البحر : أما عقدها في أشهر الحج : فيجوز في
كل موضع لإمكان الإحرام في الحال ، هذا كلام أبي عمرو .

وقد قال القاضي حسين في تعليقه : إنما يجوز عقد إجارة العين في
وقت الخروج إلى الحج واتصال القوافل ، لأن عليه الاشتغال بعمل الحج
عقب العقد والاشتغال بشراء الزاد ، والتأهب للسفر منزل منزلة السفر ،

وليس عليه الخروج قبل الرفقة ولو استأجر أخاه من قبل زمان خروج القافلة لم تنعقد الإجارة لأن الإجارة في زمان مستقبل باطلة ، هذا كلام القاضى حسين ، وقال المصنف في أول باب الإجارة : فإن استأجر من يحج لم يجز إلا في الوقت الذى يتمكن فيه من التوجه ، فإن كان في موضع قريب لم يجز قبل أشهر الحج ، لأنه يتأخر استيفاء المعقود عليه عن حال العقد ، وإن كان في موضع بعيد لا يدرك الحج إلا أن يسير قبل أشهره لم يستأجر إلا في الوقت الذى يتوجه بعده لأنه وقت الشروع في الاستيفاء .

وقال المحاملى في المجموع في هذا الباب من كتاب الحج : لا يجوز أن يستأجره في إجارة العين إلا في الوقت الذى يتمكن من أفعال الحج أو ما يحتاج إليه في سيره إلى الحج عقب العقد ، قال : فإن كان ذلك بمكة أو غيرها من البلاد التى يمكن ابتداء الحج فيها في أشهر الحج ويدركه لم يجز أن يستأجره قبل أشهر الحج ، لأنه لا حاجة به إلى ذلك ، فيكون في معنى شرط تأخير السلم في إجارة العين ، وإن استأجره في أشهر الحج صح ، لأنه يمكنه أن يخرم بالحج ويأخذ في أفعاله عقب عقد الإجارة ، فلا يتأخر المعقود عليه عن حال العقد ، وإن كان ببلد لا يمكنه أن يحج إلا بأن يخرج منه قبل أشهر الحج ، جاز أن يستأجره في الوقت الذى يحتاج فيه إلى السير إلى الحج ، والخروج له من البلد ، ولا يجوز قبل ذلك ، ومثله في تعليق الشيخ أبى حامد وذكره البندنجى وكثيرون .

وقال القاضى أبو الطيب في المجرى : لا يجوز إجارة العين إلا في وقت يمكن العمل فيه ، أو يحتاج فيه إلى السبب ، فإن كان بمكة أو في بلاد قريبة بحيث لا يحتاج إلى تقديم السير على أشهر الحج كبلاد العراق ، لم يجز عقدها إلا في أشهر الحج ؟ وإن كان يحتاج إلى تقديم السير قبل أشهره كبلاد خراسان جاز تقديم العقد على أشهر الحج بحسب الحاجة ، فأما عقده في أشهر الحج فيجوز في كل مكان لا مكان الاشتغال به ، وقال الدارمى : إذا استأجر عنه فإن وصل العقد بالرحيل صح العقد ، وإن لم يصله - فإن كان في غير أشهر الحج - لم يجز ، وقال ابن المرزبان : يجوز ، وقيل : إن كان ببلد قريب كبغداد لم يجز ، وإن كان بعيدا جاز .

(فرع) إذا لم يشرع في الحج في السنة الأولى لعذر أو لغير عذر ، فإن كانت الإجارة على العين انفسخت بلا خلاف لفوات المعقود عليه ، وإن كانت في الذمة ينظر - إن لم يعينا سنة - فقد سبق أنه كتعين السنة الأولى وذكر البغوى أنه يجوز التأخير عن السنة الأولى والحالة هذه ، لكن يثبت للمستأجر الخيار ، وإن عينا السنة الأولى أو غيرها وأخر عنها فطريقان مشهوران (أصحهما) على قولين كما لو انقطع المسلم فيه في محله (أظهرهما) لا يفسخ العقد (والثاني) يفسخ قولاً واحداً ، وهو مقتضى كلام المصنف في باب الإجارة ، وبه قطع غيره ، فإذا قلنا : لا يفسخ - فإن كان المستأجر هو المضروب عن نفسه - فله الخيار إن شاء فسخ ، وإن شاء أخر ، ليحج الأجير في السنة الأخرى .

وإن كان الاستئجار عن ميت ، فقال المصنف وسائر أصحابنا العراقيين وجماعة من غيرهم : لا خيار للمستأجر ، قالوا : لأنه لا يجوز التصرف في الأجرة إذا فسخ العقد ، ولا بد من استئجار غيره في السنة الثانية ، فلا وجه للفسخ . وحكى إمام الحرمين هذا عن العراقيين ، ثم قال : وفيما ذكروه نظر قال : ولا يمنع أن يثبت الخيار للورثة نظراً للميت وسعيه دون بالفسخ استرداد الأجرة ، وصرفها إلى إحرام آخر أخرى بتحصيل المقصود ، هذا كلام الإمام وتابعه الغزالي على ذلك ، فعلى قول العراقيين وجزم به ، ثم قال : وفيه احتمال ، وذكر احتمال إمام الحرمين ، وقال البغوى وآخرون : يجب على المولى مراعاة المصلحة ، فإن كانت في ترك الفسخ تركه ، وإن كانت في الفسخ لخوف إفلاس الأجير أو هربه ، لزمه أن يفسخ فإن لم يفسخ ضمن .

قال الرافعى : هذا هو الأصح ، قال : فيجوز أن يحمل المنقول عن العراقيين على أحد أمرين وأثبتهما الأئمة (أحدهما) صور بعضهم المنع بما إذا كان الميت قد أوصى بأن يحج عنه فلان مثلاً ، ووجهه بأن الوصية مستحقة الصرف إليه .

(والثاني) قال أبو إسحق في الشرح : للمستأجر عن الميت أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد ، إن كانت المصلحة تقتضيه ، وأن لا يستقل به ، فإذا نزل ما ذكره على المعنى الأول ارتفع الخلاف ، وإن نزل على الثاني هان أمره ، هذا كلام الرافعي .

(أما) إذا استأجر إنسان من مال نفسه من يحج عن الميت فهو كاستئجار المعضوب لنفسه في ثبوت الخيار بالاتفاق (وأما) إذا استأجر المعضوب لنفسه من يحج عنه فمات المعضوب وآخر الأجير الحج عن السنة المعينة ، فقال الرافعي : لم أر المسألة مسطورة . قال : وظاهر كلام الغزالي أنه ليس للوارث فسخ الإجارة ، قال الرافعي : والقياس ثبوت الخيار للوارث كالرد بالغيب ونحوه ، هذا كلام الرافعي ، والصحيح المختار أنه ليس له الفسخ إذ لا ميراث في هذه الأجرة بخلاف الرد بالغيب قال أصحابنا : ولو قدم الأجير على السنة المعينة جاز بلا خلاف ، وقد زاد خيرا ، وفرقوا بينه وبين من عجل المسلم فيه قبل المحل ، فإن في وجوب قبوله خلافا وتفصيلا بأنه قد يكون له غرض في تأخير قبض المسلم فيه ، ليحفظ في الذمة ونحو ذلك ، بخلاف الحج .

(فروع) إذا انتهى الأجير إلى الميقات المتعين للإحرام ، إما بشرطه وإما بالشرع إذا لم يشترط تعيينها فلم يحرم عن المستأجر ، بل أحرم عن نفسه بعمره ، فلما فرغ منها أحرم عن المستأجر بالحج فله حالان (أحدهما) أن لا يعود إلى الميقات فيصح الحج عن المستأجر للإذن ويحط شيء من الأجرة المسماة لإخلاله بالإحرام من الميقات الملتزم ، وفي قدر المحطوط خلاف متعلق بأصل ، وهو أنه إذا سار الأجير من بلد الإجارة وحج ، فالأجرة تقع عن مقابلة أصل الحج وحدها ؟ أم موزعة على السير والأعمال ؟ فيه قولان مشهوران ينوضحهما قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا مات الأجير (أصحهما) توزع على الأعمال والسير جميعا (والثاني) على الأعمال ، وقال ابن سريج : إن قال : استأجرتك لتحج عني يقسط على الأعمال فقط ، وإن قال : لتحج عني من بلد كذا يقسط عليهما ، وحمل القولين على هذين الحالين ، فإن خصصناها بالأعمال وزعت الأجرة المسماة على حجة من

الميقات وحجة من مكة ، لأن المقابل بالأجرة على هذا هو الحج من الميقات فإذا كانت أجرة الحجة المسماة من مكة ديناران ، والمسماة من الميقات خمسة دنانير ، فالتفاوت ثلاثة أخماس ، فيحط ثلاثة أخماس المسمى .

وإن وزعنا الأجرة على السير والأعمال - وهو المذهب - فقولان (أحدهما) لا تحسب له المسافة هنا ، لأنه صرفها إلى غرض نفسه لإحرامه بالعمرة من الميقات ، فعلى هذا توزع على حجة تنشأ من بلد الإجارة ، ويقع الإحرام بها من الميقات ، وعلى حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى بنسبته ، فإذا كانت أجرة المنشأة من البلد مائة ، والمنشأة من مكة عشرة ، حط تسعة أعشار المسمى (والقول الثاني) وهو الأصح يحسب قطع المسافة إلى الميقات لجواز أنه قصد الحج منه ، إلا أنه عرض له العمرة ، فعلى هذا توزع المسماة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من البلد إحرامها من مكة فإذا كانت أجرة الأولى مائة ، والثانية تسعين ، حط عشر المسمى ، فحصل في الجملة ثلاثة أقوال (المذهب) منها هذا الأخير .

قال أصحابنا : ثم إن الأجير في مسألتنا يلزمه دم لإحرامه بالحج بعد مجاوزة الميقات ، وسنذكر إن شاء الله تعالى خلافا في غير صورة الاعتبار أن إساءة المجاوزة هل تنجبر بإخراج الدم حتى لا يحط شيء من الأجرة ؟ أم لا ؟ وذلك الخلاف يجيء هنا ، ذكره أبو الفضل بن عبدان وآخرون فإذا كان الخلاف في قدر المحطوط فرع للقول بإثبات أصل الحط قال الرافعي : ويجوز أن يفرق بين الصورتين ويقطع بعدم الانجبار هنا ، لأنه ارتفق بالمجاوزة هنا ، حيث أحرم بالعمرة لنفسه (الحال الثاني) أن يعود إلى الميقات بعد الفراغ من العمرة ، فيحرم بالحج منه ، فهل يحط شيء من الأجرة ؟ يبنى على الخلاف السابق (إن قلنا) الأجرة موزعة على الأعمال والسير لم يحسب السير لانصرافه إلى عمرة ، ووزعت الأجرة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من الميقات بغير قطع مسافة . ويحط بالنسبة من المسمى (وإن قلنا :) الأجرة في مقابلة الأعمال أو وزعناها عليه وعلى السير ، وحسبت المسافة ، فلا حط .

وتجب الأجرة كلها ، وهذا هو المذهب ولم يذكر البندنجي وكثيرون
غيره .

(فرع) قال الشافعي : الواجب على الأجير أن يحرم من الميقات
الواجب بالشرع أو الشرط ، فإن أحرم منه فقد فعل واجبا ، وإن أحرم قبله
فقد زاد خيرا هذه عبارة الشيخ أبي حامد وسائر الأصحاب ، فإن جاوز
الأجير الميقات المعتبر بالشرط أو الشرع غير محرم ، ثم أحرم بالحج
للمستأجر - فينظر إن عاد إليه وأحرم منه - فلا دم ، ولا يحط من الأجرة
شيء ، وإن أحرم من خوف مكة أو بين الميقات ومكة ولم يعد ، لزمه دم
للإساءة بالمجاوزة ، وهل ينجر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة ؟
فيه طريقان مشهوران ، حكاهما المصنف في كتاب الإجارة والأصحاب
(أصحهما) عند المصنف والأصحاب : فيه قولان (أحدهما) ينجر ويصير
كأنه لا مخالفة ، فيجب جميع الأجرة ، وهذا ظاهر نصه في الإملاء والقديم ،
لأنه قال : يجب الدم ، ولم يذكر الحط (وأصحهما) وهو نصه في الأم
والمختصر يحط .

(والطريق الثاني) القطع بالحط وتأولوا ما قاله في الإملاء والقديم
بأنه سكت عن وجوب الحط ، ولا يلزم من سكوته عنه عدم وجوبه ، مع
أنه نص على وجوب الحط في المختصر والأم (فإن قلنا) بالانجبار ، فهل
نعتبر قيمة الدم ؟ ونقابلها بالتفاوت ؟ فيه وجهان حكاهما القاضي حسين ،
وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبعوي وآخرون (أصحهما) لا ، لأن
التعويل في هذا القول على جبر الخلل ، وقد حكم الشرع بأن الدم يجبره
من غير نظر إلى اعتبار القيمة (والثاني) نعم ، فلا ينجر ما زاد على قيمة
الدم ، فعلى هذا تعتبر قيمة الدم ، فإن كان التفاوت مثلها أو أقل حصل
الانجبار ولا حط ، وإن كان أكثر وجب الزائد . هذا إذا قلنا بالانجبار ،
وإن قلنا بالمذهب وهو الحط ففي قدره وجهان ، بناء على الأصل السابق
وهو أن الأجرة في مقابلة ماذا ؟ (إن قلنا) في مقابلة الأعمال فقط ، وزعنا
المسمى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم (وإن قلنا) في مقابلة
الأعمال والسير ، وهو المذهب ، وزعنا المسمى على حجة من بلدة إحرامها

من الميقات ، وعلى حجة من بلدة إحرامها من حيث أحرم وعلى هذا يقلل المخطوط ، ثم حكى الشيخ أبو محمد وإمام الحرمين ومن تابعهما وجهين في أن النظر إلى الفراسخ وحدها أم يعتبر مع ذلك السهولة والحزونة (أصحهما) الثاني ،

(أما) إذا عدل الأجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان (أصحهما) وهو المنصوص ، وبه قطع البندنجي والجمهور ، أنه لا شيء عليه ، وحكى القاضى حسين والبغوى وغيرهما فيه وجهين (أصحهما) هذا ، لأنه قائم مقام الميقات المعتبر (والثاني) أنه كمن ترك الميقات وأحرم بعده ، لأنه بالشرط تعين المكان (أما) إذا عينا موضعا آخر فإن كان أقرب إلى مكة من الشرعى فالشرط فاسد يفسد الإجارة كما سبق إذ لا يجوز لمريد النسك مجاوزة الميقات غير محرم ، وإن كان أبعد بأن عينا الكوفة فيلزم الأجير الإحرام منها وفاء بالشرط ، فلو جاوزها وأحرم بعد مجاوزتها ، فهل يلزمه الدم ؟ فيه وجهان (الأصح) المنصوص نعم لأنه جاوز الميقات الواجب بالشرط ، فأشبهه مجاوزة الميقات الشرعى (والثاني) لا لأن الدم يجب في مجاوزة الشرعى فإن قلنا : لا يلزمه الدم وجب حط قسط من الأجرة قطعاً . وإن ألزمناه الدم ففي حصول الانجبار به الطريقان السابقان (المذهب) لا ينجبر .

وكذا لو لزمه الدم لترك مأمور به ، كالرمى والمبيت ، ففيه الطريقان ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : فإن ترك نسكاً لا دم فيه كالمبيت وطواف الوداع - إذا قلنا لا دم فيهما - لزمه رد شيء من الأجرة بقسطه بلا خلاف ، ولا ينجبر لأنه ليس هنا دم ينجبر به على القول الضعيف ، فإن لزمه بفعل محظور كاللبس والقلم لم يحط شيء من الأجرة بلا خلاف ، لأنه لم ينقص شيئاً من العمل ، اتفق أصحابنا على التصريح بهذا ، ونقل الغزالي وغيره الاتفاق عليه ، ويجب الدم في مال الأجير بلا خلاف ولو شرط الإحرام في أول شوال فأخره لزمه الدم ، وفي الانجبار الخلاف ، وكذا لو شرط أن يحج ماشياً فحج راكباً لأنه ترك مقصوداً ، هكذا حكى المسألتين عن القاضى

حسين والرافعي، ثم قال : ويشبه أن يكونا مفرعين، على أن الميقات المشروط الشرعي وإلا فلا يلزمه الدم ، كما في مسألة تعيين الكوفة ، هذا كلام الرافعي .

وقطع بغوى بأنه إذا استأجره ليحج ماشيا فحج راكبا (فإن قلنا) الحج راكبا أفضل ، فقد زاد خيرا (وإن قلنا :) الحج ماشيا أفضل فقد أساء بترك المشي ، وعليه دم ، وفي وجوب رد التفاوت بين أجرة الراكب والماشي وجهان بناء على ما سبق ، وهذا الذي قاله المتولي هو الأصح .

(فرع) قال أصحابنا : إذا استأجره للقران بين الحج والعمرة ، فتارة يمثل ، وتارة يعدل إلى جهة أخرى ، فإن امتثل فقد وجب دم القران ، وعلى من يجب ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحابهما) على المستأجر ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي ، كما لو حج بنفسه لأنه الذي شرط القران (والثاني) على الأجير لأنه المترفع ، فعلى الأول لو شرطاه على الأجير فسدت الإجارة نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، لأنه جمع بين بيع مجهول وإجارة لأن الدم مجهول الصفة ، فإن كان المستأجر معسرا فالصوم الذي هو بدل الهدى على الأجير لأن بعض الصوم وهو الأيام الثلاثة ينبغي أن يكون في الحج لقوله تعالى : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) والذي في الحج منهما هو الأجير ، كذا ذكره بغوى ، وقال المتولي : هو كالعاجز عن الهدى والصوم جميعا وعلى الوجهين يستحق الأجرة بكما لها .

(فأما) إذا عدل فينظر إن عدل إلى الأفراد فحج ثم اعتسر ، فإن كانت الإجارة على العين لزمه أن يرد من الأجرة حصة العمرة . نص عليه الشافعي في المناسك الكبير . واتفق عليه الأصحاب ، قالوا : لأنه لا يجوز تأخير العمل في هذه الإجارة عن الوقت المعين ، وإن كانت في الذمة - نظر ، فإن عاد إلى الميقات للعمرة - فلا شيء عليه ، لأنه زاد خيرا ، ولا على

المستأجر أيضا ، لأنه لم يقرن ، وإن لم يعد فعلى الأجير دم لمجاوزته الميقات للعمرة ، وهل يحط شيء من الأجرة ؟ أم تنجبر الإساءة بالدم ؟ فيه الخلاف السابق .

وإن عدل إلى التمتع فقد أشار المتولى إلى أنه إن كانت إجارة عين لم يقع الحج عن المستأجر لوقوعه في غير الوقت المعين ، وهذا هو قياس ما سبق قريبا من نص الشافعي ، وإن كانت على الذمة — نظر إن عاد إلى الميقات للحج — فلا دم عليه ، ولا على المستأجر ، وإن لم يعد فوجهان (أحدهما) لا يجعل مخالفا لتقارب الجهتين ، فيكون حكمه كما لو امتثل ، وفي كون الدم على الأجير أو المستأجر الوجهان (وأصحهما) يجعل مخالفا فيجب الدم على الأجير لإساءته ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف السابق في الأجير إذا أحرم بعد مجاوزة الميقات (قيل :) يحط قولاً واحداً ، والأصح قولان (أصحهما) يحط (والثاني) لا ، قال الرافعي : وذكر أصحاب الشيخ أبي حامد أنه يلزم الأجير دم لترك الميقات ، وعلى المستأجر دم آخر ، لأن القرآن الذي أمر به يتضمنه ، قال : واستبعده ابن الصباغ وغيره .

(فرع) إذا استأجره للتمتع فامتثل فهو كما لو استأجره للقران فامتثل ، وإن أفرد — نظر ، إن قدم العمرة وعاد لإحرام الحج إلى الميقات — فقد زاد خيرا ، وإن أخر العمرة — نظرت ، فإن كانت إجارة عين — انفسخت في العمرة لفوات وقتها المعين ، فيرد حصتها من المسمى ، وإن كانت الإجارة في الذمة وعاد إلى الميقات للعمرة لم يلزمه شيء ، وإن لم يعد فعليه دم لترك الإحرام بالعمرة من الميقات ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف السابق ، وإن قرن فقد زاد خيرا . نص عليه الشافعي ، لأنه أحرم بالنسكين من الميقات ، وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة ، ثم إن عدد الأفعال للنسكين فلا شيء عليه ، وإلا فهل يحط شيء من الأجرة لاقتصاره على الأفعال ؟ فيه وجهان ، وكذا الوجهان في أن الدم على المستأجر أم الأجير ؟

(فرع) لو استأجره لإفراد فامثل فذاك ، فلو قرن - نظر ، إن كانت الإجارة على العين - فالعمرة واقعة في غير وقتها ، فهو كما لو استأجره للحج وحده فقرن ، وقد سبق بيانه في فرع بعد المسألة الثالثة من المسائل التي قبل فصل الاستئجار ، وذكرنا فيه قولين بتفريعهما (الجديد) الأصح وقوع النسكين عن الأجير (وأما) إن كانت الإجارة في الذمة فيقعان عن المستأجر وعلى الأجير الدم ، وهل يحط شيء من الأجرة للخلل ؟ أم يجبر بالدم ؟ فيه الخلاف ، وإن تمتع - فإن كانت الإجارة على العين وقد أمره بتأخير العمرة - فقد وقعت في غير وقتها ، فيرد ما يخصها من الأجرة ، وإن أمره بتقديمها ، أو كانت الإجارة على الذمة ، وقعا عن المستأجر ، ولزم الأجير دم إن لم يعد إلى الميقات لإحرام الحج ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف .

هذا كله إذا كان المحجوج عنه حيا ، فإن كان ميتا فقرن الأجير أو تمتع وقع النسكان عن الميت بكل حال ، صرح به الشيخ أبو حامد والأصحاب ، قالوا : لأن الميت لا يفتقر إلى إذنه في وقوع الحج والعمرة عنه ، لأن الشافعي نص على أنه لو بادر أجنبي فحج عن الميت صح ووقع عن فرض الميت من غير وصية ولا إذن وارث ، ولو قال الحي للأجير : حج عني وإن تمتعت أو قرنت فقد أحسنت ، فقرن أو تمتع وقع النسكان (٣) بلا خلاف صرح به البندنجي وغيره ، ولو استأجر للحج فاعتذر ، أو للعمرة فحج ، فإن كانت الإجارة لميت وقع عن الميت لما ذكرنا ، وإن كانت عن حي وقعت عن الأجير ولا أجرة له في الحالين .

(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم قبل التحلل الأول فسد حجه ، وانقلب الحج إليه ، فيزمه الفدية في ماله ، والمضى في فاسده ، والقضاء ، هذا هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وفيه قول آخر أنه لا ينقلب ولا يفسد ولا يجب القضاء بل يبقى صحيحا واقعا عن المستأجر لأن العبادة للمستأجر فلا تفسد بفعل غيره ، وبهذا القول قال المزني أيضا ، والمذهب الأول .

(١) كذا بالأصل ولعل العبارة وقع النسكان صحيحين وحق الأجر له الطيبي

قال إمام الحرمين إنما قلنا : تنقلب الحجة الفاسدة إلى الأجير ولا تضاف بعد الفساد إلى المستأجر ، لأن الحجة المطلوبة لا تحصل بالحجة الفاسدة ، بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد وهو أجير ، لأن مثل هذه الحجة يعتد به شرعا ، فوقع الاعتداد به في حق المستأجر ، والحج لله تعالى ، وإن اختلفت الإضافات ، والحجة الفاسدة لا تبرىء الذمة .

(فإذا قلنا) بالمذهب فإن كانت إجارة عين انفسخت ، ويكون القضاء الذي يأتي به واقعا عن الأجير ، ويرد الأجرة بلا خلاف ، وإن كانت في الذمة لم تنفسخ لأنها لا تختص بزمان ، فإذا قضى في السنة الثانية فعمن يقع القضاء ؟ فيه وجهان مشهوران ، وقال جماعة : هما قولان (أحدهما) عن المستأجر لأنه قضاء الأول ، ولو سلم الأول من الإفساد لكان عن المستأجر ، فكذا قضاؤه (وأصحهما) عن الأجير وبه قطع البندنجي وآخرون . لأن الأداء الفاسد وقع عنه ، فعلى هذا يلزمه سوى القضاء حجة أخرى فيقضى عن نفسه ثم يحج عن المستأجر في سنة أخرى أو يستتيب من يحج عنه في تلك السنة أو غيرها ، وإذا لم تنفسخ الإجارة فللمستأجر خيار الفسخ لتأخر المقصود هذا إن كان معضوبا ، فإن كانت الإجارة عن ميت ففيه الوجهان السابقان فيما إذا لم يحج الأجير في السنة المعينة في إجارة الذمة ، قال الخراسانيون : يثبت الخيار ومنعه العراقيون ، وقد سبق توجيههما .

(فسر) إذا أحرم الأجير عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه ظنا منه أنه ينصرف ، وأتم الحج على هذا الظن فلا ينصرف الحج إلى الأجير بل يبقى للمستأجر بلا خلاف ، نص عليه ^(١) واتفق عليه الأصحاب ، وعللوه بأن الإحرام من العقود اللازمة ، فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره ، وفي استحقاق الأجير الأجرة قولان مشهوران في الطريقين (أحدهما) لا يستحق شيئا لإعراضه عنها ، ولأنه عمل لنفسه فيما يعتقد (وأصحهما) عند الأصحاب في الطريقين يستحق لحصول غرض المستأجر ، وكما لو

(١) بياض بالاصل فحرد ولعل العبارة : نص عليه الشافعي ، وهو في الأم . الطبعي

استأجره لينى له حائطا فبناه الأجير ، ظانا أن الحائط له ، فإنه يستحق الأجرة بلا خلاف وقد سبق هذا وسبق الفرق بينه وبين الأجير في الحج على القول الأول ، لأن الأجير في البناء لم يَجْر ولا خالف وفي الحج جار وخالف .

فإن قلنا : يستحق الأجير في الحج ، فهل يستحق المسمى أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى وغيره (أصحهما) وبه قطع الجمهور : يستحق المسمى ، لأن العقد لم يفسد فبقى المسمى (والثاني) أجرة المثل ، لأنه عين العقد بنيته وهذا ضعيف نقلا ودليلا ، قال إمام الحرمين : وهذا قولان في استحقاق الأجرة بناهما الأئمة على ما إذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه بأجرة فجحد الثوب وأصر على أخذه لنفسه ، ثم صبغه لنفسه ثم ندم ورده على مالكة ، هل يستحق الأجرة على مالك الثوب ؟ فيه قولان والله أعلم .

(فرع) إذا مات الحاج عن نفسه في أثناءه ، هل تجوز النيابة على حجه ؟ فيه قولان مشهوران (الأصح) الجديد لا يجوز كالصلاة والصوم (والقديم) يجوز لدخول النيابة فيه ، فعلى الجديد يبطل المسأني به إلا في الثواب ، ويجب الإحجاج عنه من تركته ، إن كان قد استقر الحج في ذمته ، وإن كان تطوعا أو لم يستطع إلا هذه السنة لم يجب وعلى القديم قد يموت وقد بقي وقت الإحرام وقد يموت بعد خروج وقته ، فإن بقي أحرم النائب بالحج ، ويقف بعرفة إن لم يكن الميت وقف ، ولا يقف إن كان وقف ، ويأتى بباقي الأعمال ، فلا بأس بوقوع إحرام النائب داخل أليقات ، لأنه يبنى على إحرام أنشيء منه .

وإن لم يبق وقت الإحرام فبم يحرم به النائب ؟ وجهان (أحدهما) وبه قال أبو إسحق : يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى ، فيجزئانه عن طواف الحج وسعيه ، ولا يبيت ولا يرمى ، لأنهما ليسا من العمرة ، ولكن يجبران بالدم (وأصحهما) وبه قطع الأكثرون تقريرا على القديم أنه يحرم بالحج ، ويأتى ببقية الأعمال ، وإنما يمنع إنشاء الإحرام بعد أشهر الحج إذا ابتدأه ،

وهذا ليس مبتدأ ، بل مبنى على إحرام قد وقع في أشهر الحج وعلى هذا إذا مات بين التحللين أحرم إحراما لا يحرم اللبس والقلم ، وإنما يحرم النساء كما لو بقى الميت . هذا كله إذا مات قبل التحللين فإن مات بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف ، لأنه يمكن جبر الباقي بالدم . قال الرافعي : وأوهم بعضهم إجراء الخلاف وهذا غلط .

(فروع) إذا مات الأجير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان ، وقبل فراغها ، فهل يستحق شيئا من الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف في كتاب الإجارة (أحدهما) لا يستحق شيئا لأنه لم يحصل المقصود ، فهو كما لو قال : من رد عبدى فله دينار ، فردّه إلى باب الدار ثم هرب أو مات ، فإنه لا يستحق شيئا (وأصحهما) عند المصنف والأصحاب يستحق بقدر عمله ، لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه فوجب له قسطه كمن استؤجر لبناء عشرة أذرع فبنى بعضها ثم مات ، فإنه يستحق بقسطه بخلاف الجعالة ، فإنها ليست عقدا لازما ، إنما هي التزام بشرط ، فإذا لم يوجد الشرط بكماله لا يلزمه شيء كتعليق الطلاق والعق ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : القول الأول هو نصه في القديم ، والثاني الأصح هو نصه في الأم والإملاء .

قال أصحابنا : وسواء مات بعد الوقوف بعرفات أو قبله ففيه القولان ، هذا هو المذهب (وقيل :) يستحق بعده قطعا ، حكاه الرافعي وهو شاذ ضعيف ، فإذا قلنا : يستحق فهل يقسط على الأعمال فقط أم عليها وعلى قطع المسافة جميعا ؟ فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في باب الإجارة وسبق بيانهما قريبا (فأصحهما) عند المصنف وطائفة على الأعمال فقط (وأصحهما) عند الأكثرين على الأعمال والمسافة جميعا ، ممن صححه الرافعي وآخرون وفي المسألة طريق آخر قدمناه عن ابن سريج أنه إن قال : استأجرتك لتحج عنى قسط على العمل فقط ، وإن قال : لتحج من بلد كذا قسط عليهما ، وحمل القولين على هذين الحالين والله أعلم .

ثم هل يجوز البناء على فعل الأجير ؟ ينظر إن كانت إجارة عين انفسخت ولا بناء لورثة الأجير ، كما لو لم يكن له أن يستيب ، وهل للمستأجر أن يستأجر من يبنى ؟ فيه القولان السابقان في الفرع قبله ، في جواز البناء ، وإن كانت الإجارة على الذمة (فإن قلنا) لا يجوز البناء فلورثة الأجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر ، فإن أمكنهم في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك وإن تأخر إلى السنة القابلة ثبت الخيار في فسخ الإجارة كما سبق (وإن جوزنا) البناء فلورثة الأجير أن يبنوا ، ثم القول فيما يحرم به النائب وفي حكم إحرامه بين التحليلين على ما سبق في الفرع قبله .

(الحال الثاني) أن يموت بعد الشروع في السفر وقبل الإحرام ، وفيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب الإجارة (الصحيح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في القديم والجديد ، وبه قطع الجمهور لا يستحق شيئا من الأجرة بناء على أن الأجرة لا تقابل قطع المسافة بسبب إلى الحج ، وليس بحج فلم يستحق في مقابلته أجرة كما لو استأجر رجلا ليخبز له فأحضر الآلة وأوقد النار ومات قبل أن يخبز ، فإنه لا يستحق شيئا ، هذا تعليل المصنف وعلل غيره بأنه لم يحصل شيئا من المقصود (والثاني) وهو قول أبي سعيد الإصطخري وأبي بكر الصيرفي : يستحق من الأجرة بقدر ما قطع من المسافة واقيا ، بهذا نسبة العرامطة ^(١) وحكى الرافعي وجها ثالثا عن أبي الفضل ابن عبدان أنه إن قال : استأجرتك لتحج من بلد كذا استحق بقسطه ، وهذا نحو ما سبق عن ابن سريج في الحال الأول .

(الحال الثالث) أن يموت بعد فراغ الأركان وقبل فراغ باقي الأعمال ، فينظر إن فات وقتها أو لم يفت ، ولكن (إذا) لم نجوز البناء وجب جبر الباقي بالدم من مال الأجير ، وهل يرد شيئا من الأجرة ؟ فيه الخلاف السابق فيمن أحرم بعد مجاوزة الميقات ولم يعد إليه وجبره بالدم

(١) كذا بالأصل ولعل العبارة : نسبة العرامطة للشافعي (ط) .

وهو طريقان (المذهب) وجوب الرد ، وإن جوزنا البناء وكان وقتها باقيا ، فإن كانت الإجارة على العين - انفسخت الأعمال الباقية • ووجب رد قسطها من الأجرة ، ويستأجر المستأجر من يرمى ويبيت ، ولا دم في تركة الأجير ، وإن كانت في الذمة استأجر وارث الأجير من يرمى ويبيت ، ولا حاجة إلى الإحرام لأنهما عملاان يفعلان بعد التحليلين ولا يلزم الدم ولا رد شيء من الأجرة ، ذكره المتولي وغيره •

(فرع) إذا أحصر الأجير قبل إمكان الأركان تحلل ، قال الشافعي في الأم والأصحاب : ولا قضاء عليه ، ولا على المستأجر ، كأنه أحصر وتحلل فإن كانت حجة تطوع أو كانت حجة إسلام ، وقد استقرت قبل هذه السنة ببقى الاستقرار ، وإن كان استطاعها هذه السنة سقطت الاستطاعة ، فإذا تحلل الأجير فعمن يقع ما أتى به ؟ فيه قولان (أصحابهما) عن المستأجر كما لو مات إذ لا تقصير (والثاني) عن الأجير كما لو أفسده ، فعلى هذا دم الإحصار على الأجير ، وعلى الأول هو على المستأجر ، وفي استحقاقه شيئا من الأجرة الخلاف المذكور في الموت ، وإن لم يتحلل ودام على الإحرام حتى فاته الحج انقلب الإحرام إليه كما في الإفساد ، لأنه مقصر حيث لم يتحلل بأعمال عمرة وعليه دم الفوات ، ولو حصل الفوات بنوم أو تأخر عن القافلة أو غيرهما من غير إحصار انقلب المأتي به إلى الأجير أيضا كما في الإفساد ، ولا شيء للأجير على المذهب ، وقيل : فيه الخلاف المذكور في الموت ، وقال الشيخ أبو حامد هل له من الأجرة بقدر ما عمله إلى حين انقلب الإحرام إليه ؟ فيه قولان منصوصان •

(فرع) لو استأجر المعضوب من يحج عنه فأحرم الأجير عن نفسه تطوعا فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين (أحدهما) وهو قول الشيخ أبي محمد ينصرف إلى المستأجر ، قال أبو محمد : وكذا كل من في ذمته حجة مرسلة بإجارة ، فإذا نوى التطوع بالحج انصرف إلى ما في ذمته ، كما لو نوى التطوع وعليه حجة الإسلام أو النذر أو القضاء ، فانه ينصرف إلى ما عليه دون التطوع بلا خلاف (والوجه الثاني) وهو الصحيح • وهو

قول سائر الأصحاب يقع تطوعاً للأجير ، قال إمام الحرمين : وما قاله شيخى أبو محمد انفرد به ، ولا يساعده عليه أحد من الأصحاب ، لأننا إنما نقدم واجب الحج على نقله لأمر يرجع إلى نفس الحج مع بقاء الأمة على تقديم الأولى فالأولى فى مراتب الحج .

(وأما) الاستحقاق على الأجير فليس من خاصة الحج ، ولو ألزم الأجير ذمته بالإجارة ما لا يلزم مثله ، لكان حكم الوجوب فيه حكم الوجوب فى الحج قال : والذى يوضح ذلك أن الحجة قد تكون تطوعاً من المستأجر إذا جوزنا الاستئجار فى حج التطوع وهو الأصح فلا خلاف فى أن ذلك اللزوم ليس من مقتضيات الحج ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : لو استأجر رجلان رجلاً يحج عنهما فأحرم عنهما معا انعقد إحرامه لنفسه تطوعاً ولا ينعقد لواحد منهما ، لأن الإحرام لا ينعقد عن اثنين ، وليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو أحرم عن أحدهما وعن نفسه معا انعقد إحرامه عن نفسه ، لأن الإحرام عن اثنين لا يجوز وهو أولى من غيره فانعقد ، هكذا نص عليه الشافعى فى الأم وتابعه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والأصحاب .

(فروع) إذا استأجره اثنان ليحج عنهما أو أمراه بلا إجاره ، فأحرم عن أحدهما لا بعينه ، انعقد إحرامه عن أحدهما ، وكان له صرفه إلى أيهما شاء ، قبل التلبس بشيء من أفعال الحج . هذا مذهبنا ونقله العبدى عن مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف : يقع عن نفسه . دليلنا أن مالكا يعتقد ابتداء ذلك الإحرام به مطلقاً ثم يصرفه إلى ما يشاء ، كما لو أحرم مطلقاً عن نفسه ثم صرفه إلى حج أو عمرة . واحتج أبو يوسف بأنه أحرم بإحرام معين فإذا أحرم مطلقاً لم يأت بالمأمور فيه (قلنا :) نقيض ما أسند للنبابة هذا إذا استأجره ليحج بنفسه ، فإن عقداً معا فالعقد باطل فى أحدهما ، وإن عقد أحدهما بعد الآخر فالأول صحيح والثانى باطل ، وإن عقد العقدين فى الذمة صح ، فإن تبرع بالحج عن أحدهما يثبت للآخر الخيار فى فسخ العقد لتأخير حقه .

(فرع) قال صاحب الحاوي في باب الإجارة على الحج من كتاب الحج : لو استأجره لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم تصح ، قال : وأما الجعالة على زيارة القبر فإن كانت على مجرد الوقوف عند القبر ومشاهدته لم تصح لأنه لا تدخله النيابة وإن كانت على الدعاء عند زيارة قبره صلى الله عليه وسلم صحت لأن الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجعالة بنفس الدعاء .

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستئجار للحج ، قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الإجارة للحج بشرطه السابق وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يصح عقد الإجارة عليه ، بل يعطى رزقا عليه قال أبو حنيفة : يعطيه نفقة الطريق فإن أفضل منها شيئا رده ، ويكون الحج للفاعل ، وللمستأجر ثواب نفقته ، لأنه عبادة بدنية ، فلا يجوز الاستئجار عليها كالصلاة والصوم ، لأن الحج يقع طاعة فلا يجوز أخذ العوض عليه دليلنا أنه عمل تدخله النيابة فجاز أخذ العوض عليه ، كتفرقة الصدقة وغيرها من الأعمال (فإن قيل :) لا نسلم دخول النيابة ، بل يقع الحج عن الفاعل (قلنا :) هذا منابذ للأحاديث الصحيحة السابقة في إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج عن العاجز ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق بالقضاء » « وحج عن أبيك » وغير ذلك .

(فإن قيل) ينتقض بشاهد الفرع فإنه ثابت عن شاهد الأصل ولا يجوز له أخذ الأجرة على شهادته (قلنا :) شاهد الفرع ليس ثابتا عن شاهد الأصل وإنما هو شاهد على شهادته ، ولو كان ثابتا عنه لجاز أن يشهد بأصل الحق ، لا على شهادته ، ودليل آخر هو أن الحج يجوز أخذ الرزق عليه بالإجماع ، فجاز أخذ الأجرة عليه كبناء المساجد والقناطر (فإن قيل) ينتقض بالجهاد (قلنا) الفرق أنه إذا حضر الصف تعين الجهاد ، فلا يجوز أن يجاهد عن غيره وعليه فرضه (وأما) الرزق في الجهاد فإنه يأخذه لقطع المسافة (وأما) الجواب عن قياسهم على الصوم والصلاة ، فهو أنه لا تدخلها النيابة بخلاف الحج (وعن) قولهم : الحج يقع طاعة ، فينتقض بأخذ الرزق والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقرن عنه وقع الحج والعمرة عن المحجوج عنه ، وقد زاده خيرا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة : إذا أمره أن يحج عن ميت أو يعتمر ، فقرن فهو ضامن للمال الذي أخذه ، لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه • دليلنا أنه أمره بحج وعمرة ، فأتى بهما وزاده خيرا بتقديم العمرة •

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في هذا الموضع : قال الشافعي لا بأس أن يكثرى المسلم جملا من ذمى للحج عليها لكن الذمى لا يدخل الحرم فيوجه مع جملة مسلما يقودها ويحفظها قال الشافعي : وإذا كان المسلم عنده نصراني خلفه في الحل ولا يجوز إدخاله معه الحرم •

(فرع) قال أصحابنا : إذا قال الموصى : أحجوا عنى فلانا فمات فلان ، وجب إحجاج غيره كما لو قال : اعتقوا عنى رقبة ، فاشتروا رقبة ليعتقوها ، فمات قبل الإعتاق وجب شراء أخرى ، قال القاضي أبو الطيب : ودليل المسألتين أن المقصود فيهما تحصيل العبادة ، فإذا مات من غير إيقاعها أقيم غيره مقامه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج ، والدليل عليه قوله عز وجل : (الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والمراد به وقت إحرام الحج ، لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر ، فدل على أنه أراد به وقت الإحرام ، ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج ، فكان مؤقتا ، كالوقوف والطواف • وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة ، وهو إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر ، لما روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير رضى الله عنهم أنهم قالوا : « أشهر الحج معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى الحجة » فإن أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة لأنها عبادة مؤقتة ، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها ، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعقد إحرامه بالنفل ولا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة ، فلا يمكن أداء الحجة الأخرى) •

(الشرح) (قوله :) لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة ، الأجود أن يقال لأن الحجة تستغرق الوقت . ثم في الفصل مسائل (إحداها) فيما يتعلق بالفاظه فقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) قال المفسرون وغيرهم من العلماء : معناه من أوجب على نفسه وألزمها الحج ، ومعنى الفرض في اللغة الإلزام والإيجاب (وأما) الرفث ، فقال ابن عباس والجمهور : المراد به الجماع ، وقال كثيرون : المراد به هنا التعرض للنساء بالجماع ، وذكره بحضرتهم ، فأما ذكره من غير حضور النساء فلا بأس به وهذا مروى عن ابن عباس وآخرين (وأما) فسوق فقال ابن عباس وابن عمر والجمهور : هو المعاصي كلها .

(وأما) الجدل ، فقال المفسرون وغيرهم : المراد النهي عن جدال صاحبه ومماراته حتى يفضيه ، وسميت المخاصمة مجادلة ، لأن كل واحد من الخصمين يروم أن يقتل صاحبه عن رأيه ويصرفه عنه وقال مجاهد وأبو عبيدة وغيرهما معناه هنا ولا شك في الحج أنه في ذى الحجة ، والمراد إبطال ما كانت الجاهلية عليه من تأخيرها ، وفعلهم النساء وهو النسيء والتأخير ، والأول هو قول الجمهور ، وقد ذكر المصنف تفسير ابن عباس الآية في آخر باب الإحرام . قال المفسرون وأهل المعاني وغيرهم : ظاهر الآية نهي ومعناها نهى ، أى لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا . واختلف القراء السبعة في قراءة هذه الآية فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رفث) ولا فسوق (بالرفع والتثنية) ، وقرأ باقي السبعة بالنصب بلا تنوين ، واتفقوا على نصب اللام من جدال .

(وأما) قوله تعالى : (الحج أشهر) والمراد شهران وبعض الثالث فجاز على المعروف في لغة العرب في إطلاقهم لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث ، ومنه قوله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ويكفيها طهران وبعض الطهر الأول (وأما) قول المصنف : وقت إحرام الحج فهكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه ، واتفقوا عليه ووافقهم بعض العلماء (وأما) النحويون وأصحاب المعاني ومحققوا المفسرين فذكروا في الآية قولين (أحدهما) تقديرها : أشهر الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم

المضاف إليه مقامه (والثاني) تقديرها : الحج حج أشهر معلومات ، أى لا حج إلا في هذه الأشهر فلا يجوز في غيرها ، خلاف ما كانت الجاهلية تفعله من حجهم في غيرها . فعلى هذا يكون حذف المصدر المضاف للأشهر ، قال الواحدي : ويمكن حمل الآية على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج ليكون الحج فيها ، كقولهم : ليل نائم لما كان النوم فيه جعل نائماً .

(وأما) قول المصنف : ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج وكان مؤقتاً كالوقوف والطواف فمقصوده به إلزام تغيير الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم ممن يقول : إنه يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة ولا يأتي بشيء من أفعاله قبل أشهره ، ووافقونا على أن الوقوف والطواف لا يكونان في كل السنة ، بل هما مؤقتان فقاس المصنف الإحرام عليهما (وأما) قوله : أشهره شوال وذو القعدة أو القعدة - بفتح القاف - على المشهور ، وحكى كسرهما ، وذو الحجة - بكسر الحاء - على المشهور ، وحكى فتحها (ولما) الآثار المذكورة عن ابن مسعود وغيره فسندكرها في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

(وأما) قول المصنف : لأنها عبادة مؤقتة ، فقال القلعي : احتسبز بمؤقتة عن الوضوء والغسل ، وهو ما إذا توضع للظهر مثلاً قبل الزوال ، فإنه يصح وضوءه للظهر وغيرها ، وتنعقد طهارته التي عينها بعينها ، قال : ويحتمل أنه أراد إذا كان متطهراً فتوضأ أو اغتسل بنية الحدث أو الجنابة اللذين يوجدان في المستقبل ، فإنه لا يصح له ما نواه ، ولا ينعقد وضوءه تجديداً ، ولا غسلة مستونا ، قال : ويحتمل أن يحترز من التيمم ، وهو إذا تيمم للظهر قبل الزوال فإنه لا يصح تيممه ولا يجوز أن يصلى به فريضة ولا نافلة . (فأما) الفريضة فلا تيمم لها قبل وقتها (وأما) النافلة فلا تيمم إنما يستبيحها بالتيمم تبعاً للفريضة ، فإذا لم يستبح المتبوع لم يستبح التابع .

(وأما) قوله : كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال ، فإنه ينعقد

إحرامه بالنفل ، فهكذا قاس الشافعي والأصحاب ، وكذا نقله المزني في المختصر وهذا الذي قاله من انعقاد الظهر نقلاً إذا أحرم بها قبل الزوال هو المذهب ، وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين ، وفيه قول آخر : إنها لا تتعقد ، وسبق بيان المسألة في أول صفة الصلاة ، وصورة المسألة : إذا ظن دخول الوقت فبان خلافه (فأما) إذا أحرم بها قبل الزوال عالماً بأن الوقت لم يدخل فلا تتعقد صلاته على المذهب ، وفيه خلاف ضعيف جداً سبق هناك •

(واعلم) أن قياس المصنف والشافعي والأصحاب على من صلى الظهر قبل الزوال أرادوا به ما إذا كان جاهلاً عدم دخول الوقت ، وحينئذ يقال : ليست صورة الحج مثلها إلا أن يفرض فيمن أحرم بالحج في غير أشهره ، ظاناً جواز ذلك ، عالماً بأنه لا يتعقد الحج في غير أشهره • وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين العالم والجاهل ، فينبني الإشكال ، والله أعلم •

(المسألة الثانية) لا يتعقد الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج بلا خلاف عندنا ، وأشهره شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة آخرها طلوع الفجر ليلة النحر (فأما) كون أولها أول شوال فمجمع عليه (وأما) امتدادها إلى طلوع الفجر فهو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في المختصر ، وقطع به جمهور الأصحاب في الطريقتين ، وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يصح الإحرام ليلة العشر ، بل آخر الشهر آخر يوم عرفة ، وحكى القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي والسرخسي وصاحب البيان وآخرون قول الشافعي أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله ، حكاه المحاملي وأبو الطيب وصاحب البيان عن نصه في الاملاء ، ونقله السرخسي عن نصه في القديم ، ودليل الجميع في الكتاب مع ما سنذكره إن شاء الله تعالى والله أعلم •

(الثالثة) إذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج لم يتعقد حجا بلا خلاف ، وفي انعقاده عمرة ثلاث طرق (الصحيح) أنه يتعقد عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام وهو نص الشافعي في القديم (والثاني) أنه يتحلل بأفعال

عمرة ولا يحسب عمرة ، كمن فاته الحج ، قال المتولى وأخرجه من السنة : إنه تعذر عليه الحج لعدم الوقت في المسألتين (والثالث) أنه يتعقد إحرامه بهما فإن صرفه إلى عمرة كان عمرة صحيحة ، وإلا تحلل بعمل عمرة ولا يحسب عمرة ، قال أصحابنا : ولا خلاف في انعقاد إحرامه وأنه يتحلل بأعمال عمرة ، وإنما الخلاف في أنها عمرة مجزئة عن عمرة الإسلام . (أما) إذا أحرم بنسك مطلقا قبل أشهر الحج فيتعقد إحرامه عمرة على المذهب ، وبه قطع أصحابنا في كل الطرق إلا الرافعي ، فحكى فيه طريقا آخر أنه على وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) هو محكى عن أبي عبد الله الحصرى يتعقد بهما ، فإذا دخلت أشهر الحج صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ، والصواب الأول ، لأن الوقت لا يقبل إلا العمرة فتعين إحرامه لها والله أعلم .

(الرابعة) قال المصنف والأصحاب : لا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة لأنه ما دام في أفعال الحجة لا يصلح إحرامه لحجة أخرى ، ولا يفرغ من أفعال الحج إلا في أيام التشريق ، ولا يصح الإحرام بالحج فيها ولو صح الإحرام فيها على القول السابق عن الاملاء والقديم لم يمكن حجة أخرى لتعذر الوقوف .

قال أصحابنا : ولو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداهما ولا تنعقد الأخرى ولا تثبت في ذمته عندنا لأنه لا يمكنه المضى فيهما فلم يصح الدخول فيهما قياسا على صوم النذر وصوم رمضان ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في أوائل باب الإحرام ، قال أصحابنا : ولو أحرم بحجة ثم أدخل عليها حجة أخرى أو بعمره ثم أدخل عليها عمرة أخرى فالثانية لغو والله أعلم (وإن قيل :) قلتم : لو أحرم بحجتين انعقدت إحداهما ، ولو أحرم بصلاتين لم تنعقد واحدة منهما ، فما الفرق ؟ (فالجواب) أن تعيين النية شرط في الصلاة بخلاف الحج ، ولأن الإحرام يحافظ عليه ما أمكن ولا يلغى ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انعقد عمرة والله أعلم .

(فرع) قال صاحب البيان : لو أحرم قبل أشهر الحج ، ثم شك

هل أحرم بحج ؟ أم بعمره ؟ فهي عمرة قطعاً ، وإن أحرم بالحج ثم شك ، هل كان إحرامه في أشهر الحج ؟ أم قبلها ؟ قال الصيمري : كان حجا لأنه على يقين من هذا الزمان ، وعلى شك من تقدمه .

(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدرك إلى الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج ، هذا نصه بحرفه واعترض عليه أبو بكر الطاهري فقال : قوله : إن أراد به الليالي فهو خطأ لأن الليالي عشر وإن أراد الأيام فهو خطأ في اللغة فإن الأيام مذكرة فالصواب تسعة وأجاب الأصحاب عن هذا ، بأن المواد الأيام والليالي وغلب لفظ التأنيث على عادة العرب فإن العرب تغلب لفظ التأنيث في اسم العدد يقولون : صمنا عشرا ويريدون الليالي والأيام ويقولون صمنا خمسا ويريدون الأيام ، ومن هذا قول الله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) والمراد بالليالي والأيام ومنه قوله تعالى (يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » وقد سبق بيان هذا كله واضحا في باب صوم التطوع في هذا الحديث ، قال الزمخشري : يقولون صمنا عشرا ولو قلت : صمت عشرة لم تكن متكلمًا بكلام العرب ، قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والأصحاب : إنما أفرد الشافعي ليلة النحر بالذكر وذكرها بعد التسع ، لأن الإحرام يستحب تقديمه عليها قالوا : ويحتمل أنه أفردها لأنها تنفرد عن اليوم الذي بعدها ، ويحتمل أنه أفردها لتعلق الفوات بها .

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الإحرام بالحج ، لا ينعقد الإحرام بالحج إلا في أشهره عندنا ، فإن أحرم في غيرها انعقد عمرة ، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد وأبو ثور ، ونقله الماوردي عن عمر وابن مسعود وجابر وابن عباس وأحمد . وقال الأوزاعي : يتحل بعمره . وقال ابن عباس : لا يحرم بالحج إلا في أشهره . وقال داود : لا ينعقد وقال النخعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد : يجوز قبل أشهر الحج لكن يكره ، قالوا : فأما الأعمال فلا تجوز قبل أشهر الحج بلا خلاف ، واحتج

لها بقوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج)
فأخبر سبحانه وتعالى أن الأهلة كلها مواقيت للناس والحج ، ولأنها عبادة
تدخلها النيابة ، وتجب الكفارة في إفسادها ، فلم تخص بوقت كالعمرة ،
ولأن الإحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه ، وهو
شوال فعلم أنه لا يختص بزمان .

قالوا : ولأن التوقيت ضربان توقيت مكان وزمان ، وقد ثبت أنه لو
تقدم إحرامه على ميقات المكان صح ، فكذا الزمان ، قالوا : وأجمعنا على
أنه لو أحرم بالحج قبل أشهره انعقد ، لكن اختلفنا هل ينعقد حجاً أم
عمرة ؟ فلو لم ينعقد حجاً لم انعقد . واحتج أصحابنا بقوله تعالى (الحج
أشهر معلومات) قالوا : وتقديره : وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات ،
لأنه لا يجوز حمل الآية على أن المراد أفعال الحج ، لأن الأفعال لا تكون
في أشهر وإنما تكون في أيام معدودة .

(فإن) قالوا : قد قال الزجاج : قال جمهور أهل المعاني والنحويين :
معنى الآية أشهر الحج أشهر معلومات (قلنا) قال القاضي أبو الطيب
وغيره : لو كان المراد هذا لم يكن فيه فائدة ، وفي التقدير الذي ذكرناه
فائدة ، فالحمل عليه أولى (فإن قيل :) تقدير وقت الإحرام لا يدل على
أن تقديمه لا يصح كالسعي ، فإنه مؤقت ، ويجوز تقديمه على وقته ، قال
أصحابنا : لا نسلم جواز تقديم السعي لأنه يشترط تأخير السعي على
الإحرام بالحج في أشهر الحج ، ويكره عندهم في غيرها (قلنا :) هذا
خلاف الظاهر ، وهو منتقض بيوم العيد ، فإنه عند الحنفية من أشهر
الحج ، ولا يستحب الإحرام فيه .

(فإن) قالوا : نحن لا نجيز الحج في غير أشهره وإنما نجيز الإحرام
به ، وذلك ليس عندنا من الحج ، قال أصحابنا (فالجواب) أن الإحرام
— وإن لم يكن عندهم من الحج — إلا أن المحرم يدخل به في الحج ، فإذا
أحرم به قبل أشهره دخل في الحج قبل أشهره واحتج أصحابنا أيضاً برواية
أبي الزبير قال : « سئل جابر : أهل بالحج في غير أشهر الحج ؟ قال : لا »

رواه البيهقي باسناد صحيح ، وعن ابن عباس قال : « لا يحرم بالحج إلا في أشهره ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج » رواه البيهقي باسناد صحيح ولأنها عبادة مؤقتة فكان الإحرام بها مؤقتا كالصلاة ، ولأنه آخر ^(١) أركان الحج فلا يصح تقديمه على أشهر الحج كالوقوف بعرفة .

(وأما) الجواب عما احتجوا به من قوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة) فهو أن الأشهر هنا مجملة ، فوجب حملها على المبين ، وهو قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات) والجواب عن قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) مع قول عمر وعلى من وجهين (أحدهما) أنه محمول على دويرة أهله ، بحيث يمكنه الإحرام منها في أشهر الحج (والثاني) إن سلمنا أنه مخالف لما ذكرنا فهو مخالف لما صح عن ابن عباس وجابر ، وإذا اختلفت الصحابة لم يعمل بقول بعضهم (وأما) القياس على العمرة (فجوابه) أن أفعالها غير مؤقتة ، فكذا إحرامها بخلاف الحج .

(وأما) قولهم : إن الإحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه وهو شوال ، فعلم أنه لا يختص بزمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن ما ذكروه ليس بلازم (والثاني) ينتقض بصلاة الظهر ، فإن الإحرام بها يجوز عقيب الزوال ، ولا يجوز حينئذ الركوع والسجود وهي مؤقتة (وأما) قولهم : التوقيت ضربان إلى آخره ، فهو أن مقتضى التوقيت أن يتقدم عليه خالفنا ذلك في المكان ، وليس كذلك الزمان (وأما) قولهم : ولأننا أجمعنا على صحة إحرامه (فجوابه) إنما صح إحرامه عندنا بالعمرة ، ولا يلزم من ذلك صحة إحرامه بالحج ، ونظيره إذا أحرم بالظهر قبل الزوال غلطا يصح نفلا لا ظهرا .

(فرع) في مذاهب العلماء في أشهر الحج ، قد ذكرنا أن مذهبنا أنها شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة ، وحكاه ابن المنذر عن

(١) كذا في الأصل ولعله من أركان .

ابن مسعود وابن الزبير والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة والنخعي والثوري وأبي ثور وبه قال أبو يوسف وداود ، وقال مالك : هي شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله ، قال ابن المنذر : وروى عن ابن عمر وابن عباس روايتان كالمذهبيين ، وقال أبو حنيفة وأحمد وأصحاب داود : شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ، وخالف أصحاب داود في هذا . والخلاف بيننا وبين أبي حنيفة وموافقيه في يوم النحر ، فهو عنده من أشهر الحج ، وليس هو عندنا منها ، وقد نقل المحاملي في المجموع إجماع العلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال وإنما اختلفوا في آخرها .

قال صاحب الشامل وآخرون من أصحابنا : وهذا الخلاف الذي بيننا وبين أبي حنيفة وأحمد يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة كما حكيناه عنهما في الفرع السابق ولا يجوز عندهما إيقاف الفعل إلا في أوقاتها من أشهر الحج ، فلا فرق بين أن يوافقونا في أشهر الحج أو يخالفونا ، وقال المتولي : لا فائدة في هذا الخلاف إلا في شيء واحد ، وهو أن عند مالك يكره الاعتمار في أشهر الحج ، فالعمرة عنده مكروهة في جميع ذي الحجة ، وهذا الذي استثناه المتولي لا حاجة إليه لأن العمرة لا تكره عندنا في شيء من السنة ، فلا فرق بين أن يوافقنا مالك في أشهر الحج أو يخالفنا ، وهكذا قال العبدري : إن فائدة الخلاف عند مالك إذا أخر طواف الإفاضة عن ذي الحجة لزم دم ، وهذا أيضا لا حاجة إليه لأن الدم لا يجب عندنا بتأخير الطواف ، ولو أخره سنين .

واحتج لأبي حنيفة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم قالوا : أشهر الحج شهران وعشر ليال ، قالوا : وإذا أطلقت الليالي تبعها الأيام فيكون يوم النحر منها ، ولأن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك ، فكان من أشهر الحج كيوم عرفة ، واحتج مالك بأن الأشهر جمع وأقله ثلاثة ، واحتج أصحابنا برواية نافع عن ابن عمر أنه قال : « أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة » وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله ، رواها كلها البيهقي ، وصحح الرواية عن ابن عباس ، ورواية ابن عمر صحيحة ، وأجاب أصحابنا عن قول الجنيبة : إذا

أطلقت الليالى تبعثها الأيام بأن ذلك عند إرادة المتكلم ، ولا نسلم بوجود الإرادة هنا . بل الظاهر عدمها فنحن قائلون بما قالته الصحابة .

(والجواب) عن قولهم : إن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك ، فينتقض بأيام التشريق (والجواب) عن قول مالك : إن العرب تعبر عن اثنين وبعض الثالث بلفظ الجمع ، قال الله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وأجمعنا نحن ومالك على أن الأقراء هى الأطهار ، وأنه إذا طلقها فى بقية طهر حسبت تلك البقية قراء . فاتفقنا على حمل الأقراء على قرءين وبعض ، واتفقت العرب وأهل اللغة على استعمال مثله فى التواريخ وغيرها ، يقولون : كتبت لثلاث ، وهو فى بعض الليلة الثالثة ، والله أعلم .

(فرع) فى مذاهبهم فيمن أهل بحجتين . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يعتقد إحداهما ولا يلزمه فعل الأخرى [وعند أبى حنيفة ينعقدان ويلزمه قضاء الأخرى] ^(١) ، والذي حكاه ابن المنذر عنه أنه يصير ناقضا لإحداهما حتى يتوجه إلى مكة ، قال أبو يوسف : أما أنا فأراه ناقضا لإحداهما حين يحرم بهما قبل أن يسير إلى مكة ، دليلنا ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما العمرة فإنها تجوز فى أشهر الحج وغيرها لما روت عائشة رضى الله عنها « ان النبى صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرتين فى ذى القعدة وفى شوال » وروى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة » ولا يكره فعل عمرتين وأكثر فى سنة ، لما ذكرناه من حديث عائشة رضى الله عنها) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم ، وروت أم مقل الصحابية رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى : حديث حسن ، قال : وفى الباب بغير عمرة فى رمضان عن ابن

(١) ما بين المعقوفين من جريدة السيد الحداد .

عباس وجابر وأنس بن مالك وأبى هريرة وزهوب بن خنبل قال : ويقال
هرم بن خنبل رضي الله عنهم قال الترمذي : قال إسحاق - يعني ابن
راهوية : معنى هذا الحديث مثل « قراءة قل هو الله أحد تعدل ثلث
القرآن » .

(وأما) حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مرتين
في ذي القعدة وفي شوال » فصحیح رواه أبو داود في سننه بإسناده
الصحيح ، وقد ثبت فعل العمرة في أشهر الحج في الأحاديث الصحيحة من
طرق كثيرة (منها) حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر
أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجة » رواه البخاري ومسلم ،
وعن ابن عمر قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر
إحداهن في رجب ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن
ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد ، وما اعتمر قط في رجب » رواه البخاري
ومسلم ، وعن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في ذي القعدة »
رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن ابن عباس
وغیره أحاديث كثيرة .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب جميع السنة وقت للعمرة
فيجوز الإحرام بها في كل وقت من السنة ، ولا يكره في وقت من الأوقات ،
وسواء أشهر الحج وغيرها في جوازها فيها من غير كراهة ، ولا يكره
عمرتان وثلاث وأكثر في السنة الواحدة ، ولا في اليوم الواحد ، بل يستحب
الإكثار منها بلا خلاف عندنا ، قال أصحابنا : ويستحب الاعتمار في أشهر
الحج وفي رمضان للأحاديث السابقة ، قال المتولي وغيره : والعمرة في
رمضان أفضل منها في باقي السنة للحديث السابق ، قال أصحابنا : وقد
يتمتع الإحرام بالعمرة في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت ، وذلك
كالمحرم بالحج لا يجوز له الإحرام بالعمرة بعد الشروع في التحلل من
الحج بلا خلاف وكذا لا يصح إحرامه بها قبل الشروع في التحلل على
المذهب ، كما سنوضحه قريباً إن شاء الله تعالى في إحرام القارن . قال
أصحابنا : لو تحلل من الحج التحليلين وأقام بمنى للرمل والمبيت ، فأحرم

بالعمرة لم ينعقد إحرامه بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ،
نص عليه الأصحاب لأنه عاجز عن التشاغل بها لوجوب ملازمة إتمام الحج
بالرمى والمبيت قال أصحابنا : ولا يلزمه بذلك شيء .

(فأما) إذا نفر النفر الأول وهو بعد الرمي في اليوم الثاني من أيام
التشريق فأحرم بعمرة فيما بقي من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته
صحيحة بلا خلاف قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق وآخرون
من أصحابنا : والفرق بين هاتين الصورتين أن المقيم بمنى يوم النفر وإن
كان خاليا من علائق الإحرام بالتحليلين ، إلا أنه مقيم على نسك مشغل
بإتمامه وهو الرمي والمبيت ، وهما من تمام الحج ، فلا تنعقد عمرته ما لم
يكمل حجه بخلاف من نفر فإنه فرغ من الحج وصار كغير الحاج ، قال
أبو محمد : ولا يتصور حين يحرم بالعمرة في وقت ، ولا تنعقد عمرته إلا
في هذه المسألة وقد يرد على هذا ما إذا أحرم بالعمرة في حال جماعه المرأة ،
فإنه حلال ولا ينعقد إحرامه على أصح الأوجه ، كما سيأتي بيانه إن شاء
الله تعالى في جماع المحرم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم انعقاد العمرة
هنا لعدم أهلية المحرم لا لعارض ، فهو كالكافر وغيره ، ممن لا يصح
إحرامه لعدم أهليته ، ولا شك أن الكافر ونحوه لا يرد على قول الشيخ
أبي محمد ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت العمرة . قد ذكرنا أن مذهبنا
جوازها في جميع السنة ، ولا تكره في شيء منها ، وبهذا قال مالك وأحمد
وداود ، ونقله الماوردي عن جمهور الفقهاء ، وقال أبو حنيفة ، تكره
العمرة ، واحتج أصحابنا بأن الأصل عدم الكراهة حتى يثبت النهي
الشرعي ، ولم يثبت هذا الخبر ، ولأنه يجوز القرآن في يوم عرفة بلا كراهة ،
فلا يكره أفراد العمرة فيه كما في جميع السنة ، ولأن كل وقت لا يكره فيه
استدامة العمرة لا يكره فيه إنشاؤها كباقي السنة .

(وأما) قول عائشة (فأجاب) أصحابنا عنه بأجوبة أجودها أنه باطل
لا يعرف عنها ، ولم يذكره عنها أحد ممن يعتمد ، ولو صح لكان قول

صحابي لم يشتهر ، فلا حجة فيه على الصحيح ، ولو صح واشتهر لكان محمولا على من كان متلبسا بالحج (وأما) قولهم : إنها أيام الحج فكبرت فيها العمرة ، فدعوى باطلة لا شبهة لها .

(فرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة . مذهبنا أنه لا يكره ذلك بل يستحب ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ، ومن حكاه عن الجمهور الماوردي والسرخسي والعبدي ، وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وغيرهم رضي الله عنهم ، وقال الحسن البصري وابن سيرين ومالك : تكره العمرة في السنة أكثر من مرة ، لأنها عبادة تشتمل على الطواف والسعي فلا تفعل في السنة إلا مرة كالحج ، واحتج الشافعي والأصحاب وابن المنذر وخلائق بما ثبت في الحديث الصحيح « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بعمره عام حجة الوداع ، فحاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بحج ففعلت ، وصارت قارئة ووقفت المواقف ، فلما طهرت طافت وسعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك ، فطلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها عمرة أخرى ، فأذن لها فاعتمرت من التعميم عمرة أخرى » رواه البخاري ومسلم مطولا ، ونقلته مختصرا .

قال الشافعي : وكانت عمرتها في ذي الحجة ، ثم أعمرها العمرة الأخرى في ذي الحجة فكان لها عمرتان في ذي الحجة . وعن عائشة أيضا « أنها اعتمرت في سنة مرتين أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية ثلاث عمر ، وعن ابن عمر أنه اعتمر أعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ، ذكر هذه الآثار كلها الشافعي ، ثم البيهقي بأسانيدهما .

(وأما) الحديث الذي ذكره المصنف فليس فيه دلالة ظاهرة ، لأنها لم تقل : اعتمر في ذي القعدة وشوال من سنة واحدة واحتج أصحابنا أيضا في المسألة بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » رواه البخاري ومسلم ، وسبق ذكره في أول

كتاب الحج ، ولكن ليست دلالاته ظاهرة ، وإن كان البيهقي وغيره قد احتجوا به ، وصدر به البيهقي الباب ، فقال بعض أصحابنا : وجه دلالاته أنه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين كون العمرتين في سنة أو سنتين ، وهذا تعليق ضعيف . واحتج أيضا بالقياس على الصلاة فقالوا : عبادة غير مؤقتة ، فلم يكره تكرارها في السنة كالصلاة ، قال الشافعي في المختصر : من قال : لا يعتمر في السنة إلا مرة مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني حديث عائشة السابق .

(فإن قيل) قد ثبت في حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « ارفضى عمرتك وامتشطى وأهلى بالحج » ففعلت ثم اعتمرت ، وهذا ظاهره أنه لم يحصل لها إلا عمرة واحدة (فالجواب) أنها لم ترفضها ، يعني الخروج منها والإعراض عنها ، لأن العمرة والحج لا يخرج منهما بنية الخروج بلا خلاف وإنما رفضها رفض أعمالها مستقلة ، لأنها أحرمت بعدها بالحج فصارت قارنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ارفضيها » أى اتركي أعمالها المستقلة لاندراجها في أفعال الحج (وأما) امتشاطها فلا دلالة فيه . قال القاضي أبو الطيب وغيره لأن المحرم يجوز له عندنا الامتشاط (وأما) الجواب عن احتجاج مالك بالقياس على الحج فهو أن الحج مؤقت لا يتصور تكراره في السنة والعمرة غير مؤقتة ، فتصور تكرارها كالصلاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز إفراد الحج عن العمرة والتمتع بالعمرة إلى الحج والقرآن بينهما ، لما روت عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمننا من أهل بالحج : ومننا من أهل بالعمرة ، ومننا من أهل بالحج والعمرة » والإفراد والتمتع أفضل من القرآن ، وقال المزني القرآن أفضل ، والدليل على ما قلناه أن المفرد والتمتع يأتى بكل واحد من النسيكين بكمال أفعاله ، والقارن يقتصر على عمل الحج وحده ، فكان الإفراد والتمتع أفضل ، وفي التمتع والإفراد قولان (أحدهما) أن التمتع أفضل ، لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج » (والثاني) أن الإفراد أفضل لما روى جابر قال : « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج ليس معه عمرة » ولأن التمتع يتعلق به

وجوب دم فكان الأفراد أفضل منه كالقران (وأما) حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإنه يحتمل أنه أراد أمر بالتمتع كما روى أنه رجم ماعزا وأراد أنه أمر برجمه ، والدليل عليه أن ابن عمر هو الراوى ، وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد بالحج » .

(الشرح) حديث عائشة وحديث ابن عمر وحديث جابر رواها كلها البخارى ومسلم بلفظها ، إلا حديث جابر فلفظها فيه : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » (وأما) قوله ليس معه عمرة فليست في روايتها ورواها البيهقى بإسناد ضعيف .

أما الأحكام فقد اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع ، الأفراد ، والتمتع ، والقران ، والاطلاق ، وهو أن يحرم بنسك مطلقا ثم يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو كليهما ، والتعليق وهو أن يحرم بأحرام كاحرام ⁽¹⁾ فهذه الأنواع الخمسة جائزة بلا خلاف ، وذكر المصنف هنا الثلاثة الأولى (وأما) النوعان الآخران فذكرهما في باب الإحرام وسنوضحهما هناك إن شاء الله تعالى .

(وأما) الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة الأولى فيه طرق وأقوال منتشرة (الصحيح) منها الأفراد ، ثم التمتع ، ثم القران ، هذا هو المنصوص للشافعى رحمه الله تعالى في عامة كتبه ، والمشهور من مذهبه (والقول الثانى) أن أفضلها التمتع ، ثم الأفراد ، وهذا القول فى الكتاب ، وهذا الثانى نصه فى كتاب اختلاف الحديث ، حكاه عنه القاضى أبو الطيب والأصحاب (والثالث) أفضلها الأفراد ، ثم القران ، ثم التمتع ، حكاه صاحب الفروع ، والسرخسنى وصاحب البيان ، وآخرون ، قالوا نص عليه فى أحكام القران ، ومن اختاره من أصحابنا المزنى وابن المنذر وأبو إسحق المروزى والقاضى حسين فى تعليقه . قال أصحابنا : وشرط تقديم الأفراد أن يحج ثم يعتنر فى سنة ، فإن أخر العمرة عن سنة فكل واحد من التمتع والقران أفضل منه بلا خلاف ، لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه .

(1) لعله كاحرام زيد مثلا (ط) .

هكذا قاله جماهير الأصحاب ، ممن صرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب في تعليقه . وصاحب الشامل والبيان والرافعي وآخرون ، وقال القاضي حسين والمتولي : الأفراد أفضل من التمتع والقرآن ، سواء اعتمر في سنته أم في سنة أخرى ، وهذا شاذ ضعيف ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الأفراد والتمتع والقرآن . قد ذكرنا أن مذهبنا جواز الثلاثة ، وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما أنهما كانا ينهيان عن التمتع ، وقد ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه وآخرون من أصحابنا ومن غيرهم من العلماء في نهى عمر وعثمان تأويلين (أحدهما) أنهما نهيا عنه تنزيها ، وحملنا للناس على ما هو الأفضل عندهما وهو الأفراد ، لا أنهما يعتقدان بطلان التمتع هذا مع علمهما بقول الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) (والثاني) أنهما كانا ينهيان عن التمتع الذي فعلته الصحابة في حجة الوداع ، وهو فسخ الحج إلى العمرة ، لأن ذلك كان خاصا لهم كما سنذكره واضحا إن شاء الله تعالى ، وهذا التأويل ضعيف وإن كان مشهورا وسياق الأحاديث الصحيحة يقتضي خلافه . ومن العلماء من أصحابنا وغيرهم من يقتضي كلامه أن مذهب عمر بطلان التمتع وهو ضعيف ولا ينبغي أن يحمل كلامه عليه ، بل المختار في مذهبه ما قدمته والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة . قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الأفراد أفضل ، وبه قال عمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة ومالك والأوزاعي وأبو ثور وداد ، وقال أبو خنيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهوية والمزني وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي والقرآن أفضل . وقال أحمد التمتع أفضل . وحكى أبو يوسف أن التمتع والقرآن أفضل من الأفراد . وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة لا أفضلية لبعضها على بعض ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف وما سأذكره إن شاء الله تعالى بعد هذا ، والله أعلم .

(فسر) قال المزني في المختصر : قال الشافعي في اختلاف الحديث : ليس شيء من الاختلاف أيسر من هذا ، وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح ، لأن الكتاب ثم السنة ثم ما لا علم فيه خلاف يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقرآن واسع كله ، قال الشافعي : وثبت أنه صلى الله عليه وسلم « خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج — ولم يكن معه هدى — أن يجعلها عمرة وقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة » .

قال الشافعي : (فإن) قال قائل : فمن أين أثبتت حديث عائشة وجابر وابن عمر يعني روايتهم للإفراد دون حديث من قال قرن ؟ (قيل :) لتقدم صحبة جابر للنبي صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره لرواية عائشة ، وفضل حفظها عنه ، وقرب ابن عمر منه ، هذا نصه في مختصر المزني . قال الماوردي : يعني قول الشافعي ليس شيء من الخلاف أيسر من هذا لأنه مباح ليس فيه تغيير حكم ، لأن الأفراد والتمتع كلها جائزة ، قال : وقول الشافعي وإن كان الغلط فيه قبيحا يحتمل أمرين (أحدهما) أنه أراد الإنكار على الرواة حيث لم يتفقوا على نقلها ، وهي حجة واحدة (والثاني) أنه أراد الإنكار على من لا معرفة له بالأحاديث وترتيب مختلفها ، والجمع بينها ، وأنها غير متضادة ، بل يجمع بينها ، هذا كلام الماوردي .

وقال القاضي حسين : وإنما استيسر الخلاف فيه لأن الأنواع الثلاثة منصوص عليها في القرآن ، وكلها منقولة عنه صلى الله عليه وسلم صحيحة عنه ، وكلها جائزة بالاجماع (أما) الأفراد فيبين في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) (وأما) التمتع ففي قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) وأما القرآن ففي قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) هذا كلام القاضي حسين ، وفي الاستدلال بهذه الأخيرة للقرآن نظر ، وقد استدلل بها أصحاب أبي حنيفة لمذهبهم في ترجيح القرآن ، وأنكر ذلك أصحابنا وقالوا : لا دلالة في الآية

للقرآن ، لأنه ليس في الآية أكثر من جمع الحج والعمرة في الذكر ، ولا يلزم من ذلك جمعهما في الفعل ، نظيره قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في شرح كلام الشافعي هذا وقوله : وإن كان الغلط فيه قبيحا ، يعني اختلافهم فيها قبيح ، قال : ثم عذرهم في ذلك فإنه قد كان ثبت عندهم أن الأفراد والتمتع والقرآن كلها جائزة لم يهتموا بما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يعلمونه علما قطعيا ، ويتفقون عليه ، بل اقتصر كل واحد على ما غلب على ظنه كما رواه وسمعه منه ، مع أمور فوق ظنه في روايته ، والله أعلم •

(فرع) أذكر فيه إن شاء الله تعالى جملة من الأحاديث الصحيحة في الأفراد والتمتع والقرآن (فأما) جوازها كلها فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بحج ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « منا من أهل بالحج مفردا ، ومنا من قرن ، ومنا من تمتع » (وأما) ترجيح الأفراد فثبت في الصحيح من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة •

(فأما) حديث عائشة فقد سبق الآن في قولها : « وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » وفي رواية له أيضا عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفردا » وفي رواية البخاري ومسلم قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذكر لنا الحج ، فلما جئنا سرف طمشت — وذكرت تمام الحديث إلى قولها — ثم رجعوا مهلين بالحج — يعني إلى منى — » •

(وأما) حديث ابن عمر فعن بكر بن عبد الله المزني عن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا ، قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده ، فلقيت أنسا

فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبياناً ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجاً « رواه البخاري ومسلم ، وعن زيد بن أسلم « أن رجلاً أتى ابن عمر فقال : بم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : بالحج ، ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال : ألم تأتني عام أول ؟ قال : بلى ، ولكن أنسا يزعم أنه قرن ، قال ابن عمر : إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤوس ، وإني كنت تحت نافذة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أسمع يلبى بالحج « رواه البيهقي بإسناد صحيح ، وفي رواية لمسلم أيضاً عن ابن عمر قال : « أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج منفرداً » .

(وأما) حديث جابر فعن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم أيضاً عن جابر قال : « أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً وحده ، فقدمنا صبح رابعة من ذي الحجة فأمرنا أن نحل » وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر في حديث طويل قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لمناسك الحج - وذكر الحديث إلى أن قال - حتى إذا كان آخر طواف على المروة قال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدي فليتحلل وليجعلها عمرة » (قوله) آخر طواف على المروة يعني السعي .

(وأما) حديث ابن عباس ففيه قال : « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقدم لأربع مضي من ذي الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم أيضاً عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم وقلدها نعلين ، ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج » وروى البيهقي بإسناداه عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لابنه :

« يا بنى أفرد الحج فإنه أفضل » وبإسناده عن ابن مسعود أنه أمر بأفراد الحج .

(وأما) ترجيح التمتع فعن ابن عمر قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حتى يقضى حجته ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومثى أربعة أطواف ، ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فأنصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى ، وساق الهدى من الناس » رواه البخارى ومسلم .

وعن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه ، قال الزهري : مثل الذى أخبرنى سالم عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم ، قال البيهقى : قد روين عن ابن عمر وعائشة فيما سبق فى أفراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا ، قال : وكونه قال فى هذه الرواية : لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه دليل ظاهر على أنه لم يكن متمتعا . وعن غنيم بن قيس - بضم الغين المعجمة - قال : « سألت سعد بن أبى وقاص عن المتعة فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعنى بيوت مكة - » رواه مسلم (وقوله) العرش هو - بضم العين

والراء - وهى بيوت مكة (وقوله) وهذا كافر يعنى معاوية ، وفي رواية غير مسلم : « فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعنى معاوية - » .

وعن محمد بن عبد الله بن الحارث أنه « سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ، وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال سعد : بش ما قلت يا بن أخى ، قال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه » رواه الترمذى ، وقال : حديث صحيح ، وفي بعض النسخ حسن صحيح ورواه النسائى وآخرون أيضا ، وعن أبى موسى الأشعرى قال « بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم إلى قومى باليمن فجئت وهو منيخ بالبطحاء فقال : بم أهلت ؟ فقلت أهلت كإهلال النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : هل معك من هدى ؟ قلت : لا ، فأمرنى فظفت بالبيت والصفاء والمروة ، ثم أمرنى فأحللت فأتيت امرأة من قومى فمشطتني - أو غسلت رأسي - » رواه البخارى ومسلم .

وعن سالم بن عبد الله « أنه سمع رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر : هى حلال ، قال الشامى : إن أباك قد نهى عنها قال ابن عمر : أرايت إن كان أبى نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى بإسناد صحيح ، وقال : حديث حسن ، وهو من رواية ليث بن أبى سليم وهو ضعيف ، ولهذا لم يقع فى بعض نسخ الترمذى قوله : حديث حسن . وعن عمران بن الحصين قال : « تمتع النبى صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه » رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخارى بمعناه قال : « تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزل القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء » وعن أبى جمزة - بالجيم - قال « تمتعت فنهانى ناس عن ذلك فسألت ابن عباس فأمرنى بها . فرأيت فى المنام كأن رجلا

يقول لى : حج مبرور وعمرة متقبلة ، فأخبرت ابن عباس فقال : سنة النبى صلى الله عليه وسلم « زواه البخارى ومسلم » .

(وأما) القرآن فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث سعيد بن المسيب قال : « اختلف على وعثمان وهما يعسفان فكان عثمان نهى عن المتعة أو العمرة فقال على ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إني لا أستطيع أن أدعك ، فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعا « رواه البخارى ومسلم (ومنها) حديث أنس فعن بكر بن عبد الله المزنى عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا . قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال لى بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثه بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجا « وروى البيهقى بإسناده عن سليمان بن الحارث وهو شيخ البخارى قال : « سمع هذه الرواية أبو قلابة من أنس وأبو قلابة فقيه « قال : وقد روى حميد ويحيى بن أبى إسحق عن أنس قال : « سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يلبي بعمرة وحج » قال سليمان : ولم يحفظا إنما الصحيح ما قال أبو قلابة « أن النبى صلى الله عليه وسلم أفرد للحج ، وقد جمع بعض أصحابه بين الحج والعمرة « فأما سمع أنس فعن أولئك الذين جمعوا بين الحج والعمرة ، قال البيهقى : فلاشتباه وقع لأنس لا لمن دونه قال : ويحتمل أن يكون سمع النبى صلى الله عليه وسلم يعلم رجلا كيف صورة القرآن ، لا أنه قرن عن نفسه وعن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما لبيك عمرة وحجا « رواه مسلم ، وعن عمران بن الحصين قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه « رواه مسلم » .

وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بواذى العقيق أتانى الليلة آت من ربى ، فقال : صل فى هذا الوادى المبارك ، وقال : عمرة فى حجة « رواه البخارى هكذا فى بعض الروايات ، وقال عمرة فى حجة ، وفى بعضها وقل : عمرة فى حجة ، قال

البیهقی : ویكون ذلك إذا في إدخال العمرة على الحج ، لأنه أمره في نفسه ، وعن الصبئي بن معبد قال : « كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فأهللت بالحج والعمرة فلما أتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان ، وأنا أهل بهما جميعا فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من يعيره قال : فكأنما ألقى على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب فقلت له : يا أمير المؤمنين إني كنت رجلا أعرايا نصرانيا ، وإني أسلمت وأنا حريص على الجهاد ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فأتيت رجلا من قومي فقال لي اجمعهما واذبح ما استيسر من الهدى ، وإني أهللت بهما جميعا ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ، قال الدارقطني في كتاب العلل : هو حديث صحيح .

قال البیهقی : ومقتضى هذا جواز القران لا تفضيله وقد أمر عمر بالإفراد (قلت) وهذا أود^(١) ما قلته منه في تأويل نهى عمر رضى الله تعالى عنه عن التمتع ، وأنه إنما نهى عنه لتفضيله أمر الإفراد لا لبطان التمتع ، وعن أبي قتادة قال : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها » رواه الدارقطني ، وعن حفصة قالت : « قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك ؟ قال : إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج » رواه البخاري قال البیهقی : قال الشافعي : قولها من عمرتك أى من إحرامك ، قال : إني قلدت هديي ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أنحر ، أى حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أنه من كان معه هدى جعل إحرامه حجا .

(وإعلم) أن البیهقی ذكر بابا في جواز الإفراد والتمتع والقران ، ثم بابا في تفضيل الإفراد ، ثم باب من زعم أن القران أفضل ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا ، وذكر في كل نحو ما ذكرته من الأحاديث ثم قال باب كراهة من كره التمتع والقران ، وبيان أن جميع ذلك جائز ، وإن كنا

(١) كذا بالأصل ولعله (وهذا ما يؤيد ما نقلته الخ أو نحوه فراجع ط) .

اخبرنا الأفراد فذكر في هذا الباب باسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج » رواه أبو داود فى سننه ، وقد اختلفوا فى سماع سعيد بن المسيب من عمر ، لكنه لم يروها عن عمر ، بل عن صحابى غير مسمى ، والصحابة كلهم عدول .

وعن معاوية « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة » رواه البيهقى باسناد حسن ، وروى البيهقى حديث عمران بن الحصين قال « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن فليقل رجل برأيه ما شاء » رواه البخارى ومسلم ، وحديث أبى موسى السابق فى القرآن وأن أبا موسى قال : « قلت أفتى الناس بالذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من التمتع فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن أبى بكر وصدر خلافة عمر » رواه البخارى ومسلم ، وفيه أن عمر كان ينهى عنها ، وفى رواية « أن أبا موسى سأل عمر عن نهيه فقال عمر : قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن فى الأراك ، ثم يروحون فى الحج تقطر رءوسهم » رواه مسلم إلا قوله : « وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن تحت الأراك ثم يروحون » (والإعراس) كناية عن وطء النساء .

وروى البيهقى عن الزهرى عن عروة عن عائشة « أنها أخبرته فى تمتع النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه بمثل الذى أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الزهرى : فقلت لسالم فلم ينهى عن التمتع ، وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله الناس معه ؟ قال سالم : أخبرنى ابن عمر أن الأتم للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج : (للحج أشهر معلومات) شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فأخلصوا فيهن الحج واعتمروا فيما سواهن من الشهور ، قال : وإن أعمر بذلك لزمه إتمام العمرة لقول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة) وذلك أن العمرة إنما يتمتع بها إلى

الحج ، والتمتع لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا ، والغمرة في غير أشهر الحج تتم بلا هدى ولا صيام ، فأراد عمر بترك التمتع تمام العمرة كما أمر الله تعالى باتمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة في كل سنة مرتين . فكره التمتع لئلا يقتصروا على زيارة مرة فتردد الأئمة في التمتع حتى ظن الناس أن الأئمة يرون ذلك حراما ، قال : ولعمري لم ير الأئمة ذلك حراما ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر رضي الله عنه إحسانا للخير » وبإسناده الصحيح عن سالم قال : « سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقليل إنك تخالف أباك فقال : إن أبي لم يقل الذي يقولون ، إنما قال أفردوا الحج من الغمرة ، أى إن العمرة لا تتم في أشهر الحج فجعلتموها أتم حراما وعاقبتم الناس عليها ، وقد أحلها الله عز وجل ، وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإذا أكثروا عليه قال : فكتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ؟ » .

وعن سالم قال : « كان ابن عمر يفتى بالذى أنزل الله تعالى من الرخصة في التمتع ، وبين فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ناس لابن عمر : كيف أباك وقد نهى عن ذلك ؟ فيقول لهم ابن عمر : ألا تتقون الله ؟ أرايتم إن كان عمر نهى عن ذلك يبغي فيه الخير ويلتمس فيه تمام العمرة ، فلم كرهتموها وقد أحلها الله تعالى ؟ وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا ؟ أم عمر ؟ إن عمر لم يقل ذلك ، إن العمرة في أشهر الحج حرام ، ولكنه قال : إن إتمام العمرة أن تفردوها من أشهر الحج » ثم روى البيهقي بإسناده الصحيح عن عبيد بن عمير قال : « قال على بن أبي طالب لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : أنهيت عن المتعة ؟ قال : لا ولكنى أردت كثرة زيارة البيت ، فقال على : من أفرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله تعالى وسنة نبيه » .

عن أبي نصره قال : « قلت لجابر بن عبد الله إن ابن الزبير ينهى عن المتعة ، وإن ابن عباس يأمر بها ، فقال جابر : على يدى دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل

لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منازل له فأتوا بالحج والعمرة لله كما أمركم الله وابتغوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة » رواه مسلم ، وفي رواية : « فإنه أتم بحجكم وأتم بعمرتكم » قال البيهقي : وفي هذه الزيادة دلالة على أن عمر نهى عن المتعة على الوجه الذي سبق بيانه في الحديث قبله .

وعن عبد الله بن شقيق « كان عثمان ينهى عن المتعة » وكان على يأمر بها ، فقال عثمان لعلى كلمة ثم قال على : لقد علمت أنا قد تمتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أجل ، ولكننا كنا خائفين » رواه مسلم وأراد بكنا خائفين عمرة القضاء وكانت سنة سبع من الهجرة قبل الفتح ، وعن أبي ذر قال : « كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم . قال البيهقي : إنما أراد فسخهم الحج إلى العمرة هو أن بعض الصحابة أهل بالحج ، ولم يكن معه هدى فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعلوه عمرة لينقض بذلك عادتهم في تحريم العمرة في أشهر الحج وهذا لا يجوز اليوم وقد جاء في رواية ابن عباس وغيره ما دل على ذلك .

وعن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر رضى الله عنه كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة ولم يكن ذلك إلا الركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ، ولكنه ضعيف لأن محمد بن إسحق صاحب المغازي هذا مدلس وقد قال (عن) وقد اتفق العلماء على أن المدلس إذا قال (عن) لا يحتج بروايته . وعن ابن مسعود قال « الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة » قال البيهقي . وكراهة من كره ذلك أظنها على الوجه الذي ذكرناه عن ابن عمر عن عمر . وقد روى عن الأسود عن ابن مسعود قال : « أحب أن يكون لكل واحد منهما ^(١) قال البيهقي فثبت بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز التمتع والقران والإفراد وثبت بمضى النبي

(١) كذا بالأصل فحرر ولعل السقط (سنة ماضية) المطبوع .

صلى الله عليه وسلم في حج مفرد ثم باختلاف الصدر الأول في كراهة التمتع والقران دون الإفراد كون إفراد الحج عن العمرة أفضل وأنه أسلم .

(فرع) في طريق الجمع بين هذه الأحاديث الصحيحة على الوجه الذى تقتضيه طرقها . قد سبق في هذه الأحاديث الصحيحة أن من الصحابة من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجة انوداع مفردا (ومنهم) من روى أنه كان قارنا (ومنهم) من روى أنه كان متمتعا ، وكله في الصحيح وهى قصة واحدة ، فيجب تأويل جميعها ببعضها ، والجمع بينها ، وصنف ابن حزم الظاهري كتابا فيها حاصله أنه اختار القران وتأول باقى الأحاديث وتأويل بعضها ليس بظاهر فيما قاله (والصواب) الذى نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا بالحج مفردا ، ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنا ، وإدخال العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا ، وعلى الأصح لا يجوز لنا ، وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم تلك السنة للحاجة ، وأمر به فى قوله « لبيك عمرة فى حجة » كما سبق .

فاذا عرفت ما قلناه سهل الجمع بين الأحاديث (فمن روى أنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا وهم الأكثرون كما سبق أراد أنه اعتمر أول الإحرام (ومن) روى أنه كان قارنا أراد أنه اعتمر آخره ، وما بعد أحرام (ومن) روى أنه كان متمتعا أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ ، وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ، ولم يحتج إلى إفراد كل واحد بعمل ، ويؤيد هذا الذى ذكرته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر تلك السنة عمرة مفردة ، لا قبل الحج ولا بعده ، وقد قدمنا أن القران أفضل من إفراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ، ولو جعلت حجة صلى الله عليه وسلم مفردة لزم منه أن لا يكون اعتمر تلك السنة ، ولم يقل أحد : إن الحج وحده أفضل من القران ، وعلى هذا الجمع الذى ذكرته ينتظم الأحاديث كلها فى حجة صلى الله عليه وسلم فى نفسه .

(وأما) الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام (قسم) أحرموا بحج وعمرة ، أو بحج ومعهم هدى فبقوا عليه حتى تحللوا منه يوم النحر (وقسم) بعمرة

فبقوا في عمرتهم حتى تحللوا قبل يوم عرفة ثم أحرموا بالحج من مكة (وقسم) بحج وليس معه هدى فيها ولا أمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوا حجهم عرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة ، وعلى هذا تنتظم الروايات في إحرام الصحابة (فمن) روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الطائفة الذين علم منهم وظن أن الباقيين مثلهم ، فهذا الذي ذكرته من الجمع والتأويل هو المعتمد وحاصله ترجيح الأفراد لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره أولا ، وإنما أدخل عليه العمرة لتلك المصلحة السابقة وهي بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج وكانت العرب تعتقد أن ذلك من أفجر الفجور ، فأراد بيانه في تلك السنة التي جمعت من الخلق ما لم يجتمع قبلها مثلها ، ليظهر فيهم ذلك ويشتهر جوازه وصحته عند جمعهم ، وإن كان صلى الله عليه وسلم قد اعتسر قبل ذلك مرات في أشهر الحج ، إلا أنها لم تشتهر اشتها هذه^(١) في حجة الوداع ولا قريبا منها ، وكل هذا لا يخرج الأفراد عن كونه الأفضل . وتأول جماعة من أصحابنا الأحاديث التي جاءت أنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعا أو قارنا أنه أمر بذلك ، كما قالوا : رجم ماعزا أي أمر برجمه ، وهذا ضعيف يرده صريح الروايات الصحيحة السابقة ، بل الصواب ما قدمته قريبا ، والله أعلم .

(فرع) قال الإمام أبو سليمان الخطابي : طعن جماعة من الجهال وكفرة من الملحدين في الأحاديث والرواة ، حيث اختلفوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، هل كان مفردا أو متمتعا أو قارنا ؟ وهي حجة واحدة مختلفة الأفعال ، ولو يسروا للتوفيق واغتنوا بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ، ولم يدفعوه ، قال : وقد أنعم الشافعي رحمه الله تعالى ببيان هذا في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه ، وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل ، ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال أن معلوما في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر به ، لجواز إضافته إلى الفاعل ، كقولك : بنى فلان دارا إذا أمر ببنائها ، وضرب الأمير فلانا إذا أمر بضربه ، ورجم

(١) بياض بالأصل ولعلها العمرة .

النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا وقطع سارق رداء صفوان ، وإنما أمر بذلك .

ومثله كثير في الكلام ، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم القارن والمفرد والمتمتع ، وكل منهم يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه ، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها وأذن فيها . قال : ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول : لبيك بحجة ، فحكى أنه أفرد وخفى عليه قوله : وعمره ، فلم يحك إلا ما سمع ، وسمع أنس وغيره الزيادة ، وهى لبيك بحجة وعمره ، ولا ينكر قبول الزيادة ، وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافيا لقول صاحبه ، فأما إذا كان مثبتا له وزائدا عليه فليس فيه تناقض . قال : ويحتمل أن يكون الراوى سمعه يقول ذلك لغيره على وجه التعليم ، فيقول له لبيك بحجة وعمره على سبيل التلقين .

فهذه الروايات المختلفة في الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا ، وقد روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أحرم من ذى الحليفة إحراما موقوفا وخرج ينتظر القضاء فتزل عليه الوحي وهو على الصفا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحجج » هذا كلام الخطابي .

وقال القاضى عياض : (قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث من علماء وغيرهم ، فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ، ومن دخيل مكروه ، ومن مقتصر مختصر ، وأوسعهم نفسا فى ذلك أبو جعفر الطبرى الحنفى) وإن كان تكلف فى ذلك فى زيادة على ألف ورقة ، وتكلم معه فى ذلك أيضا أبو جعفر الطبرى . ثم أبو عبد الله بن أبى صفرة بن المهلب ، والقاضى أبو عبد الله بن المرباط ، والقاضى أبو الحسين بن القصار البغدادى ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم .

قال القاضى عياض : وأولى ما يقال فى هذا على ما لخصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بساق الأحاديث

أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس من فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها إذ لو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزىء ، فأضيف الجميع إليه ، وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ، ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إما لأمره به ، وإما لتأويله عليه .

(وأما) إحرامه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفرداً بالحج ، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة ، وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارناً فإخبار عن حالته الثانية لا عن ابتداء إحرامه بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم ، وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدى ، فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه في الهدى في آخر إحرامهم قارنين ، بمعنى أنهم أوردوا الحج بالعمرة ، وفعل ذلك مواساة لأصحابه ، وتأنيسا لهم في فعلها في أشهر الحج ، لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ، ولم يمكنه التحلل معهم لسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار صلى الله عليه وسلم قارناً في آخر أمره .

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة ، وشذ بعض الناس فمنعه وقال : لا يدخل إحرام على إحرام كما لا يدخل صلاة على صلاة ، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج ، فجوزه أصحاب الرأي ، وهو قول الشافعى لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم لضرورة الاعتبار حينئذ في أشهر الحج ، قال : وكذلك يتأول قول من كان متمتعاً أى تمتع بفعله العمرة في أشهر الحج ، وفعلها مع الحج لأن لفظ المتعة يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفتت . قال : ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً . فيكون الأفراد إخباراً عن فعلهم أولاً ، والقران إخباراً عن إحرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانياً ، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ، ثم اهلالهم بالحج بعد التحلل منها كما فعله كل من لم يكن معه هدى .

قال القاضي : وقد قال بعض علمائنا : إنه أحرم إحراما مطلقا منتظرا ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران ثم أمر بالحج ، ثم أمر بالعمرة في وادي العقيق بقوله : « أهل في هذا الوادي ، وقل عمرة في حجة » قال القاضي : والذي سبق أيين وأحسن في التأويل . هذا كلام القاضي عياض ثم قال القاضي في وضع آخر بعده : لا يصح قول من قال : أحرم النبي صلى الله عليه وسلم إحراما مطلقا منهما ، لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة ترده ، وهي مصرحة بخلافه .

(فرع) قد ذكرنا ما جاء من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقران والإطلاق ، واختلاف العلماء في الأفضل منها ، وفي كيفية الجمع بينها ، وفي الجواب عن اعتراض الملحددين عليها ، وذكرنا أن جميع الأنواع جائزة ، وأوضحنا الجواب عما ثقل من كراهة عمر وغيره رضى الله عنهم من التمتع أو القران ، وذكرنا أن الأصح تفضيل الأفراد ، ورجحه الشافعي والأصحاب وغيرهم بأشياء ، منها أنه الأكثر في الروايات الصحيحة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أن رواه أخص بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحجة . فإن منهم جابرا ، وهو أحسنهم سياقا لحجة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ذكرها من أول خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى فراغه ، وذلك مشهور في صحيح مسلم وغيره ، وهذا يدل على ضبطه لها واعتناؤه بها .

(ومنها) ابن عمر ، وقد قال : « كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يمسني لعابها أسمعه يلبي بالحج » وقد سبق بيان هذا عنه (ومنها) عائشة وقربها من النبي صلى الله عليه وسلم معروف ، وإطلاعها على باطن أمره وفعله في خلوته وعلايته مع فقهاء وعظم فطنتها (ومنها) ابن عباس ، وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب ، مع كثرة بحثه وحفظه أحوال النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يخفها ، وأخذها إياها من كبار الصحابة .

(ومنها) أن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم بعد النبي صلى الله

عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه ، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان :
واختلف فعل على رضي الله عنهم أجمعين ، وقد حج عمر بالناس عشر
حجج مدة خلافته كلها مفرداً ولو لم يكن هذا هو الأفضل عندهم ، وعلموا
أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفرداً ، لم يواظبوا على الأفراد ، مع
أنهم الأئمة الأعلام وقادة الإسلام ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم ، وكيف
يظن بهم المواظبة على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو أنهم خفي
عليهم جميعهم فعله صلى الله عليه وسلم ؟ (وأما) الخلاف عن علي وغيره ،
فإنما فعلوه لبيان الجواز ، وقد قدمنا عنهم ما يوضح هذا .

(ومنها) أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع ، وذلك لكماله .
ويجب الدم في التمتع والقِران . وذلك الدم دم جبران لسقوط الميقات
وبعض الأعمال ، ولأن ما لا خلل فيه ولا محتاج إلى جبر أفضل (ومنها)
أن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة ، وكره عمر وعثمان
وغيرهما ممن ذكرناه قبل هذا التمتع ، وبعضهم التمتع والقِران ، وإن
كانوا يجوزونه على ما سبق تأويله ، فكان ما أجمعوا على أنه لا كراهة
فيه أفضل .

واحتج القائلون بترجيح القِران بالأحاديث السابقة فيه ، وبقوله
تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ومشهور عن عمر وعلى أنهما قالَا :
« إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك » وبحديث الصبئي بن معبد
السابق ، وقول عمر له : « هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم » وبحديث
وادي العقيق « وقل : لبيك عمرة في حجة » قالوا : ولأن المفرد لا دم عليه ،
وعلى القارن دم وليس هو دم جبران ، لأنه لم يفعل حراماً ، بل دم عبادة
والعبادة المتعلقة بالبدن والمال أفضل من المختصة بالبدن ، قال المزني :
ولأن القارن مسارع إلى العبادة فهو أفضل من تأخيرها ، قالوا : ولأن في
القِران تحصيل العمرة في زمن الحج وهو أشرف .

(وأجاب) أصحابنا عن الأحاديث الواردة في القِران بجوابين
(أحدهما) أن أحاديث الأفراد أكثر وأرجح ، وذلك من وجوه كما سبق
(والثاني) أن أحاديث القِران مؤولة كما سبق ، ولا بد من التأويل للجمع

بين الأحاديث ، وقد سبق إيضاح الجمع والتأويل (والجواب) عن الآية الكريمة أنه ليس فيها إلا الأمر بإتمامهما ، ولا يلزم من ذلك قرنهما في الفعل ، كما في قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وأما) ما روى عن عمر وعلى فمعناه الإحرام بكل واحد منهما من ديرة أهله ، يدل على أنه صح عن عمر كراهته للتمتع وأمره بالإفراد .

(والجواب) عن حديث الصبئي بن معبد أن عمر أخبره بأن القرآن سنة ، أي جائز قد أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل : إنه أفضل من الأفراد بل المعروف عن عمر ترجيح الأفراد كما سبق (والجواب) عن حديث وادي العقيق من وجهين سبق أخذهما عند ذكره (والثاني) أنه إخبار عن القرآن في أثناء الحول لا في أول الإحرام ، وقد سبق إيضاح هذا (والجواب) عن قولهم : إن القارن عليه دم ، وهو دم نسك ، قال أصحابنا : بل هو عندنا دم جيران على الصحيح ، بدليل أن الصيام يقوم مقامه عند العجز ، ولو كان دم نسك لم يتم مقامه كالأضحية .

(وأما) قولهم : إن القارن لم يفعل حراما فليس شرط وجوب دم الجيران أن يكون في ارتكاب حرام ، بل قد يكون في مأذون كمن حلق رأسه للأذى أو لبس للمرض أو لحر أو برد ، أو أكل صيدا لمجاعته أو احتاج إلى التداوى بطيب ، فإنه يجب الدم ولم يفعل حراما (والجواب) عما قال المزني : إن من العبادات ما تأخيرها أفضل لمعنى ، كمن عدم الماء في السفر وعلم وجوده في أواخر الوقت ، فتأخير الصلاة أفضل ، وتأخير صلاة عيد الفطر وتأخير صلاة الضحى إلى امتداد النهار وأشبه ذلك والله أعلم . قال الماوردي : ولأن الأفراد فعل كل عبادة وحدها وأفرادها بوقت فكان أفضل من جمعهما كالجمع بين الصلاتين (وأما) قولهم : لأن في القرآن تحصل العمرة في زمن الحج وهو أشرف ، فقال أصحابنا ، ليس هو أشرف بالنسبة إلى العمرة ، بل رخصة في فعلها فيه ، وإنما شرفه بالنسبة إلى الحج والله أعلم .

واحتج القائلون بترجيح التمتع بالأحاديث السابقة ، ويقولون صلى

الله عليه وسلم : « ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة » فتأسف على فوات العمرة والتمتع فدل على رجحانه . ودلينا عليهم ما سبق من الأحاديث ومن الدلائل على ترجيح الأفراد (وأما) تأسفه صلى الله عليه وسلم فسيبه أن من لم يكن معهم هدى أمروا بجعلها عمرة ، فحصل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدى ، ويوافقون النبي صلى الله عليه وسلم في البقاء على الإحرام ، فتأسف صلى الله عليه وسلم حينئذ على فوات موافقتهم تطيباً لنفوسهم ، ورغبة فيما يكون في موافقتهم . لا أن التمتع دائماً أفضل . قال القاضي حسين : ولأن ظاهر هذا الحديث غير مراد بالإجماع ، لأن ظاهره أن سوق الهدى يمنع انعقاد العمرة ، وقد انعقد الإجماع على خلافه ، والله أعلم .

(فرع) ذكر القاضي حسين في هذا الباب من تعليقه والقاضي أبو الطيب في آخر باب صوم المتمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعى نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج مطلقاً . وكان ينتظر القضاء ، وهو نزول جبريل ببيان ما يصرف إحرامه المطلق إليه فنزل جبريل عليه السلام وأمره بصرفه إلى الحج المفرد . وذكر البيهقى في السنن الكبير في هذا باباً قال : باب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر القضاء ، ثم أمر بإفراد الحج ومضى فيه واستدل له البيهقى بأحاديث لا دلالة فيها أصلاً إلا في حديث مرسل ، وهو ما رواه الشافعى والبيهقى باسنادهما الصحيح عن طاووس قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجاً ولا عمرة ، ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى » .

وذكر في الباب أيضاً حديث جابر الطويل بكماله ، قال فيه : « فأهل

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد : لييك اللهم لييك ، لا شريك لك لييك . إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذى يهلون به فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته قال جابر : لسنا تنوى إلا الحج لسنا نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، وذكر الطواف والسعى . قال : فلما كان آخر طوافه على المروة ، قال : لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة » رواه مسلم بهذه الحروف .

(قلت) طاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحرم إحراما مطلقا ، بل معينا ، وقد قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا : المشهور فى الأحاديث خلاف ما قاله الشافعى فى هذا ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم هو وأصحابه بالحج ، فلما دخل مكة فسخه إلى العمرة لمن لم يكن معه هدى ، والله أعلم .

(فروع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة ، وإذا أحرم بالعمرة لا يجوز له فسخها حجا لا لعذر ولا لغيره . وسواء ساق الهدى أم لا ، هذا مذهبنا ، قال ^(١) ابن الصباغ والعبدري وآخرون وبه قال عامة الفقهاء ، وقال أحمد يجوز فسخ الحج إلى العمرة لمن لم يسق الهدى . وقال القاضى عياض فى شرح صحيح مسلم : جمهور الفقهاء على أن فسخ الحج إلى العمرة ، كان خاصا للصحابة ، قال : وقال بعض أهل الظاهر : هو جائز الآن . واحتج لأحمد بحديث جابر المذكور فى الفرع الذى قبل هذا وأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « وليجعلها عمرة » وهو صحيح كما سبق ، وعن ابن عباس ، قال : كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر

(١). كذا فى شرح ولعل العبارة (قاله ابن الصباغ والعبدري .. الخ) .

الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفرا ، ويقولون : إذا برأ الدَّيْبَرُ وعفى الأثر ، وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر . فقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاضم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أي الحل ؟ قال : « حل كله » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية مسلم : « الحل كله » وفي رواية عنه قال : « قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة إلا من كان معه هدى » رواه البخاري ومسلم ، وهذا لفظ البخاري .

وعن جابر قال : أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وكان على قدم من اليمن ومعه هدى ، فقال : أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلوا ، إلا من كان معه الهدى ، فقالوا : تنطلق إلى منى ، وذكر أحدنا يقطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدى لأحللت وأن سراقا ابن مالك لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : « بل للأبد » رواه البخاري ومسلم .

وعن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف فطمشت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى قالت : فكان الهدى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وذوي اليسارة . ثم أهلوا حين راحوا إلى منى » رواه البخاري ومسلم ، ولفظه لمسلم ، وعن أبي سعيد قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرخ بالحج صراخا ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى فلما

كان يوم التروية ورحنا إلى منى أهللنا بالحج « رواه مسلم ، قوله : رحنا أى أردنا الرواح وعن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وأهللنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى » رواه البخارى ، فقال : وقال أبو كامل : قال أبو معشر : قال عثمان بن عتاب عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو مسعود الدمشقى في الأطراف : هذا حديث غريب ، ولم أره عند أحد إلا عند مسلم بن الحجاج ، قال : ولم يذكر مسلم في صحيحه من أخذ عن عكرمة ، وعندى أن البخارى أخذه عن مسلم قلت : يحتمل ما قاله أبو منيعود ، ويحتمل أن البخارى أخذه من أبى كامل بلا واسطة .

قال العلماء : والبخارى يستعمل هذه العبارة فيما أخذه عرضا ومناولة لا سماعا ، والعرض والمناولة صحيحان يجب العمل بهما كما هو مقرر في علوم الحديث . واحتج أصحابنا بأن هذا الفسخ كان خاضا بالصحابة ، وإنما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالفسخ ليحرموا بالعمرة في أشهر الحج ، ويخالفوا ما كانت الجاهلية عليه من تحريم العمرة في أشهر الحج ، وقولهم : إنها أفجر الفجور .

واحتج أصحابنا وموافقوهم للتخصيص بحديث الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال : « قلت : يارسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل لكم خاصة » رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم ، وإسناده صحيح إلا الحرث بن بلال ، ولم أر في الحرث جرحا ولا تعديلا ، وقد رواه أبو داود ولم يضعفه وقد ذكرنا مرات أن ما لم يضعفه أبو داود فهو حديث حسن عنده ، إلا أن يوجد فيه ما يقتضى ضعفه ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : هذا الحديث لا يثبت عندي ولا أقول به ، قال : وقد روى الفسخ أحد عشر صحابيا أين يقع الحرث بن بلال منهم ؟ قلت : لا معارضة بينكم وبينه حتى

يقدموا عليه لأنهم أثبتوا الفسخ للصحابة ، ولم يذكروا حكم غيرهم ، وقد وافقهم الحرث بن بلال في إثبات الفسخ للصحابة لكنه زاد زيادة لا يخالفهم وهي اختصاص الفسخ بهم .

واحتج أصحابنا بحديث أبي ذر رضى الله عنه قال : « كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم موقوفا على أبي ذر ، قال البيهقي وغيره من الأئمة : أراد بالمتعة فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان لمصلحة ، وهي : جواز الأعمار في أشهر الحج ، وقد زالت فلا يجوز ذلك اليوم لأحد . واحتج أبو داود في سننه والبيهقي وغيرهما في ذلك برواية محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده هذا لا يحتج به لأن محمد بن إسحاق مدلس ، وقد قال (عن) واتفقوا على أن المدلس إذا قال : عن لا يحتج به .

(وأجاب) أصحابنا عن قوله صلى الله عليه وسلم لسراقة : « بل للأبد » أن المراد جواز العمرة في أشهر الحج لا فسخ الحج إلى العمرة ، أو أن المراد دخول أفعالها في أفعال الحج وهو القران ، وحمله من يقول : إن العمرة ليست واجبة على أن العمرة اندرجت في الحج ، فلا تجب ، وإنما تجب على المكلف حجة الإسلام دون العمرة .

(فرع) مذهبننا أن المكى لا يكره له التمتع والقران ، وإن تمتع لم يلزمه دم ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : يكره له التمتع والقران ، وإن تمتع أو قرن فعليه دم . واحتج له بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن ، تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) فأباح التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد

الحرام خاصة ، لأن المتمتع شرع له أن لا يلم بأهله ، والمكى ملم بأهله ، فلم يكن له ذلك ، قالوا : ولأن الغريب إذا تمتع لزمه دم ، وقتلتم : إذا تمتع مكى فلا دم ، وهذا يدل على أن نسكه ناقص عن نسك الغريب فكره له فعله .

واحتج أصحابنا بأن ما كان من النسك قرينة وطاعة في حق غير المكى ، كان قرينة وطاعة في حق المكى كالأفراد (والجواب) عن الآية أن معناها فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضرى المسجد ، فإن كان فلا دم ، فهذا ظاهر الآية فلا يعدل عنه (فإن قيل) فقوله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله) ولم يقل على من لم يكن أهله (قلنا :) اللام بمعنى على كما في قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأفئسكم وإن أسأتم فلها) أى فعلها ، وقوله تعالى : (أولئك لهم اللعنة) أى عليهم ، قال القاضى أبو الطيب ، وجواب آخر وهو أن قوله تعالى (فمن تمتع) شرط ، وقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) جزاء الشرط ، وقوله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد) بمنزلة الاستثناء ، وهو عائد إلى الجزاء دون الشرط ، كما لو قال : من دخل الدار فله درهم إلا بنى تميم ، أو قال : ذلك لمن لم يكن من بنى تميم ، فإن الاستثناء يعود إلى الجزاء دون الشرط الذى هو دخول الدار كذا ههنا .

(وأما) قولهم : المتمتع شرع له أن لا يلم بأهله ، فقال أصحابنا : لا نسلم ذلك ولا تأثير للمام بأهله في التمتع ، ولهذا لو تمتع غريب عن أهله فألم بأهله يصح تمتعه ، وكذا لو تمتع من غير المام بأهله فتمتعه عندهم مكروه (وأما) قوله : إن نسكه ناقص لوجوب الدم على الغريب ، فقال أصحابنا : إنما لزم الغريب الدم لأنه ترفه بالتمتع ، فيلزمه الدم ، والمكى أحرم بحجة وعمره من ميقاته الأصى فلم يلزمه دم لعدم الترفه ، والله أعلم .

(فرع) أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج ، سواء حج في سنته أم لا ، وكذا الحج قبل العمرة واحتجوا له بحديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج » رواه البخاري وبالأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر قبل حجته ، وكان أصحابه في حجة الوداع أقساما ، منهم من اعتمر قبل الحج ، ومنهم من حج قبل العمرة » كما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والإفراد أن يحج ثم يعتمر ، والتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من عامه ، والقران أن يحرم بهما جميعا ، فإن أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف جاز ويصير قارنا ، لما روى « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بالعمرة فحاضت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تبكي ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج واصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلى » وإن أدخل عليها الحج بعد الطواف لم يجز ، واختلف أصحابنا في علته (فمنهم) من قال : لا يجوز لأنه قد أخذ في التحلل (ومنهم) من قال : لا يجوز لأنه قد أتى بمقصود العمرة ، وإن أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة ففيه قولان (أحدهما) يجوز لأنه أحد النسكين فجاز إدخاله على الآخر كالحج (والثاني) لا يجوز ، لأن أفعال العمرة استحقت بإحرام الحج ، فلا يعد إحرام العمرة شيئا . (فإن قلنا) إنه يجوز ، فهل يجوز بعد الوقوف ؟ يبني على العلتين في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف (فإن قلنا) لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، لأنه أخذ في التحلل جاز ههنا بعد الوقوف . لأنه لم يأخذ في التحلل (وإن قلنا) لا يجوز لأنه أتى بالمقصود لم يجز ههنا ، لأنه قد أتى بمعظم المقصود ، وهو الوقوف ، وإن أحرم بالعمرة وأفسدها ثم أدخل عليها الحج ففيه وجهان (أحدهما) ينقذ الحج ، ويكون فاسدا لأنه إدخال حج على عمرة ، فاشبه إذا كان صحيحا (والثاني) لا ينقذ لأنه لا يجوز أن يصح لأنه إدخال حج على إحرام فاسد ، ولا يجوز أن يفسد لأن إحرامه لم يصادفه الوطء فلا يجوز إفساده .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم إلا قوله : « ولا تصلى »

فإنها لفظة غريبة ليست معروفة .

أما حكم المسألة فقال أصحابنا : لكل واحدة من الأنواع الثلاثة صور مختلف في بعضها (أما) الأفراد فصورته الأصلية أن يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة ، وسيأتي باقي صورته في شروط التمتع الموجب للدم إن شاء الله تعالى (وأما) التمتع فصورته الأصلية أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، ويدخل مكة ويفرغ من أفعال العمرة ، ثم ينشئ الحج من مكة ، ويسمى متمتعاً لاستمتاعه بمحظورات الإحرام بينهما ، فإنه يحل له جميع المحظورات إذا تحلل من العمرة ، سواء كان ساق الهدى أم لا ، ويجب عليه دم ، ولوجوبه شروط تأتي إن شاء الله تعالى .

(وأما) القرآن فصورته الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، فتدرج أعمال العمرة في أعمال الحج ، ويتحد الميقات والفعل فيكفي لهما طواف واحد ، وسعى واحد وحلق واحد وإحرام واحد فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أي أحرم به نظر إن أدخل في غير أشهر الحج لغا إدخاله ولم يتغير إحرامه بالعمرة وإن أدخله في أشهره نظر إن كان أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ففي صحة إدخاله وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبي على السنجي بكسر السين المهملة وبالجيم وحكاية عن عامة الأصحاب أنه لا يصح الإدخال ، لأنه يؤدي إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره (وأصحهما) يصح وهو اختيار القفال ، وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان وآخرون ، لأنه أحرم بكل واحد منهما في وقته ، ولأنه إنما يصير محرماً بالحج في حال إدخاله ، وهو وقت صالح للحج ، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فإن لم يكن شرع في شيء من طوافها صح ، وصار قارناً بلا خلاف .

وإن كان قد شرع فيه وخطأ منه خطوة لم يصح إحرامه بالحج بلا خلاف وإن وقف عند الحجر الأسود للشروع في الطواف ، ولم يمسه ثم أحرم بالحج صح وصار قارناً ، لأنه لم يتلبس بشيء من الطواف ، وإن

استلم الحجر ولم يمش ثم أحرم قبل شروعه في المشى فإن كان استلامه ليس بنية الاستلام للطواف صح إحرامه بالحج بلا خلاف ، كذا صرح به الماوردي ، وإن كان استلامه بنية أن يطوف ففي صحة إحرامه بالحج بعده وجهان حكاهما الصيمري وصاحبه الماوردي وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) يصح لأنه مقدمة للطواف (والثاني) لا يصح لأنه أحد أبعاض الطواف ، وينبغي أن يكون الأول أصح ، ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده ؟ قال الماوردي : قال أصحابنا : صح إحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع ، فصار كمن أحرم وتزوج ، ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أم بعده ، قال الشافعي : أجزأه وصح تزوجه ، هذا كلام الماوردي .

قال أصحابنا : وإذا شرع المحرم بالعمرة في الطواف ثم أحرم بالحج فقد قلت : إنه لا يصح بلا خلاف ، وفي علة بطلانه أربعة أوجه مشهورة حكى المصنف منها اثنين (أحد الأربعة) أنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (والثاني) لأنه شرع في فرض من فروضها (والثالث) لأنه أتى بمعظم أفعالها (والرابع) لأنه شرع في سبب التحلل وهذا الرابع هو الأصح وهو نص الشافعي نقله أبو بكر الفارسي في عيون المسائل وصحح البنديجي الثالث ، وتظهر فائدة هذا الخلاف فيما لو أحرم بحج ثم أدخل عليه العمرة ، وجوزناه كما سنذكره الآن إن شاء الله تعالى .

هذا كله إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج صحيحة ، فإن كانت فاسدة بأن أفسدها بجماع ثم أدخل عليها حجا ففي صحة إدخاله ومصيره محرما بالحج وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) عند الأكثرين يصير محرما ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد (والثاني) لا يصير وصححه صاحب البيان ، وإن قلنا : يصير فهل يكون حجه صحيحا

مجزئاً ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم لأن المفسد متقدم (وأصحهما) لا ،
لأنه تابع لعمره فاسدة فعلى هذا هل ينعقد فاسداً من أصله ؟ أم صحيحاً
ثم يفسد ؟ فيه وجهان (أحدهما) ينعقد صحيحاً ثم يفسد ، كما لو أحرم
فجامع فإنه ينعقد صحيحاً ثم يفسد على أحد الأوجه ، كما سنذكره في
موضعه إن شاء الله تعالى (وأصحهما) ينعقد فاسداً ، إذ لو انعقد صحيحاً
لم يفسد إذا لم يوجد بعد انعقاده مفسد .

(فإن قلنا) ينعقد فاسداً أو صحيحاً ثم يفسد لزمه المضى في النسكين ،
ولزمه قضاؤهما (وإن قلنا :) ينعقد صحيحاً ولا يفسد قضى العمرة دون
الحج وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ، ولا يجب عليه بالإفساد إلا
بدنة واحدة . كذا قاله الشيخ أبو على السنجى ، وحكى إمام الحرمين
وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسداً (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى
لفساد الحج (والثاني) يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج كما لو جامع ثم
جامع ، وهذان الوجهان ضعيفان ، والصحيح ما ذكره أبو على والله
أعلم .

هذا كله في الإحرام للحج بعد الإحرام بالعمرة (أما) إذا أحرم بالحج
ثم أدخل عليه العمرة فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم)
صحته ويصير قارناً (والجديد) لا يصح وهو الأصح (فإن قلنا) بالقديم ،
فإلى متى يجوز الإدخال ؟ فيه أربعة أوجه مفرعة على الأوجه الأربعة
السابقة فيمن أحرم بالعمرة ثم بالحج (أحدها) يجوز ما لم يشرع في
طواف القدوم أو غيره من أعمال الحج ، قال البغوى : هذا أصحها (والثاني)
يجوز بعد طواف القدوم ما لم يشرع في السعى أو غيره من فروض الحج .
قاله الخضرى (والثالث) يجوز ، وإن فعل فرضاً ما لم يقف بعرفات ، فعلى
هذا لو كان قد سعى لزمه إعادة السعى ليقع عن النسكين جميعاً . كذا
قاله الشيخ أبو على السنجى وغيره (والرابع) يجوز ؟ وإن وقف ما لم

يشتغل بشيء من أسباب التحلل من الرمي وغيره ، وعلى هذا لو كان قد سعى فقياس ما ذكره أبو علي وجوب إعادته ، وحكى إمام الحرمين فيه وجهين وقال : المذهب أنه لا يجب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على المتمتع دم لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ولا يجب عليه إلا بخمسة شروط (أحدها) أن يعتمر في أشهر الحج ، فإن اعتمر في غير أشهر الحج لم يلزمه دم لأنه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج ، فلم يلزمه دم كالفرد ، فإن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج واتى بأفعالها في أشهر الحج ففيه قولان (قال) في القديم والإملاء : يجب عليه دم ، لأن استدامة الإحرام بمنزلة الابتداء ، ولو ابتداء الإحرام بالعمرة في أشهر الحج لزمه الدم فكذلك إذا استدامه (وقال) في الأم : لا يجب عليه الدم لأن الإحرام نسك لا تتم العمرة إلا به ، وقد أتى به في غير أشهر الحج فلم يلزمه دم التمتع كالطواف . (والثاني) أن يحج من سنته فاما إذا حج في سنة أخرى لم يلزمه دم ، لما روى سعيد بن المسيب قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ، فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا ، ولأن الدم إنما يجب لترك الإحرام بالحج من الميقات ، وهذا لم يترك الإحرام بالحج من الميقات ، فإنه إن أقام بمكة صارت مكة ميقاته ، وإن رجع إلى بلده وعاد فقد أحرم من الميقات . (والثالث) أن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات ، فاما إذا رجع لإحرام الحج إلى الميقات وأحرم فلا يلزمه دم ، لأن الدم وجب بترك الميقات ، وهذا لم يترك الميقات ، فإن أحرم بالحج من جوف مكة ثم رجع إلى الميقات قبل أن يقف ففيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه ، لأنه حصل محرما من الميقات قبل التلبس بنسك فاشبه من جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد إلى الميقات (والثاني) يلزمه لأنه وجب عليه الدم بالإحرام من مكة فلا يسقط بالعود إلى الميقات ، كما لو ترك الميقات وأحرم دونه ثم عاد بعد التلبس بنسك (والرابع) أن يكون غير حاضري المسجد الحرام (فاما) إذا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لقول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وحاضروا المسجد الحرام أهل الحرم ، ومن بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، لأن الحاضر في اللغة هو القريب ولا يكون قريبا إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وفي الخامس وجهان وهو نية التمتع

(أحدهما) انه لا يحتاج إليها لان الدم يتعلق بترك الإحرام بالحج من الميقات ، وذلك يوجد من غير نية (والثاني) انه يحتاج إلى نية التمتع لانه جمع بين العبادتين في وقت إحداهما ، فافتقر إلى نية الجمع كالجمع بين الصلاتين (فإذا قلنا) بهذا ففي وقت النية وجهان (أحدهما) انه يحتاج إلى أن ينوى عند الإحرام بالعمرة (والثاني) يجوز أن ينوى ما لم يفرغ من العمرة ، بناء على القولين في وقت نية الجمع بين الصلاتين ، فإن في ذلك قولين (أحدهما) ينوى في ابتداء الأولى منهما (والثاني) ينوى ما لم يفرغ من الأولى) .

(الشرح) هذا الأمر المذكور عن سعيد بن المسيب حسن رواه البيهقي بإسناد حسن ، قال أصحابنا : يجب على المتمتع الدم لقوله تعالى : (ومن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) قال أصحابنا : ولوجوب هذا الدم شروط (أحدها) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ، وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم ، وقيل من بينه وبين نفس مكة دون مسافة القصر ، حكاه المتولي والبعوي وآخرون من الخراسانيين ، وحكى ابن المنذر عن الشافعي قولاً قديماً أنه من أهله دون الميقات ، وهذا غريب ، والصحيح الأول ، وبه قطع الجمهور فإن كان على مسافة القصر فليس بحاضر بالاتفاق ، فإن كان له مسكنان أحدهما في حد القرب والآخر بعيد ، فإن كان مقامه بأحدهما فالحكم له ، فإن استوى مقامه بهما وكان أهله وماله في أحدهما دائماً أو أكثر فالحكم له ، فإن استويا في ذلك وكان عزمه الرجوع إلى أحدهما فالحكم له ، فإن لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه ، هكذا ذكر أصحابنا هذا التفصيل واففقوا عليه ونص الشافعي عليه في الإماء ، قال المحاملي : إلا المسألة الأخيرة فلم ينص عليها ، ولكن ذكرها أصحابنا واففقوا عليها .

قال الشافعي رحمه الله : ويستحب أن يريق دمياً بكل جال ، ولو استوطن غريب مكة فهو حاضر بلا خلاف ، وإن استوطن مكى العراق أو

غيره فليس بحاضر بالاتفاق ، ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعا ناويا الإقامة بها بعد فراغه من النسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعدما اعتمر فليس بحاضر ، فلا يسقط عنه الدم ، ولو خرج المسكى إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، لم يلزمه دم عندنا بلا خلاف ، وقال طاوس : يلزمه والله أعلم •

قال الرافعى : ذكر الغزالي مسألة ، وهى من مواضع التوقف ، قال : ولم أجدها لغيره بعد البحث ، قال الرافعى : إذا جاوز الميقات غير مريد نسكا فاعتمر عقب دخوله مكة ثم حج لم يكن متمتعا إذا صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة ، قال الرافعى : وهذه المسألة تتعلق بالخلاف السابق فى أن قصد مكة هل يوجب الإحرام بحج أو عمرة أم لا ؟ ثم قال ما ذكره من اعتبار اشتراط الإقامة ينازعه فيه كلام الأصحاب وتقلهم عن نصه فى الإملاء والقديم ، فإنه ظاهر فى اعتبار الإقامة ، بل فى اعتبار الاستيطان • وفى الوسيط حكاية وجهين فى صورة تدانى هذه ، وهو أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد نسكا ولا دخول الحرم ، ثم بدا له بقرب مكة أن يعتمر فاعتمر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه الدم ؟ (أحد الوجهين) لا يلزمه لأنه حين بدا له كان فى مسافة الحاضر (وأصحهما) لا يلزمه لوجود صورة التمتع ، وهو غير معدود من الحاضرين ، هذا كلام الرافعى ، والمختار فى الصورة الأولى التى ذكرها الغزالي أنه متمتع ليس بحاضر ، بل يلزمه الدم والله أعلم •

قال أصحابنا : ولا يجب على حاضرى^(١) المسجد الحرام دم القران ، كما لا يجب عليه دم التمتع ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى الحناطى والرافعى وجها أنه يلزمه ، قال الرافعى : ويشبه أن يكون هذا الخلاف على وجهين حكاهما صاحب العدة أن دم القران دم جبر أم دم

(١) الجميع هنا على تقدير (أهله)

نسك؟ والمذهب المعروف أنه دم جبر (قلت) الذي قطع به جماهير
الأصحاب أن دم التمتع ودم القران دم جبر ، وإنما القائل بأنهما دم نسك
أبو حنيفة ، وقد سبق بيانه بدليله في مسألة تفضيل الأفراد على التمتع
والقران .

(فرع) هل يجب على المكي إذا قرن إنشاء الإحرام من أدنى
الحل ، كما لو أفرد العمرة ؟ أم يجوز أن يحرم من جوف مكة إدراجا
 للعمرة تحت الحج في الميقات ؟ كما أدرجت أفعالها في أفعاله ؟ فيه وجهان
حكاهما^(١) وآخرون (أصحابهما) الثاني وبه قطع الأكثرون قالوا : ويجرى
الوجهان في الآفاق إذا كان بمكة وأراد القران .

(الشرط الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، فلو أحرم بها
وفرغ منها قبل أشهر الحج ثم حج في سنته لم يلزمه دم بلا خلاف عندنا ،
وبه قال جمهور العلماء ، وقال طاوس : يلزمه ، دليلنا ما ذكره المصنف .
ولو أحرم بها قبل أشهر الحج وأتى بجميع أفعالها في أشهره فقولان
مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) نصه في الأم : لا دم
(والثاني) نصه في القديم والإملاء : يجب الدم ، وقال ابن سريج : ليست
على قولين بل على حالين إن أقام بالميقات محرما بالعمرة حتى دخلت أشهر
الحج أو عاد إليه في أشهره محرما بها وجب الدم ، وإن جاوزه قبل الأشهر
ولم يعد إليه فلا دم ولو وجد الإحرام بالعمرة وبعض أعمالها قبل أشهره
(فإن قلنا) لا دم إذا لم يتقدم الإحرام فهي أولى ، وإلا فوجهان مشهوران
في كتب الخراسانيين (أصحابهما) عندهم لا يجب وبه قطع العراقيون ، قال
الخراسانيون : وإذا لم نوجب دم التمتع في هذه الصور ففي وجوب دم
الإساءة وجهان (أحدهما) يجب لأنه أحرم بالحج من مكة (وأصحابهما)

(١) بياض بالأصل فحرر ولعل السقط (المصنف) راجع التن .

لا . لأن المسىء من ينتهى إلى الميقات قاصدا للنسك ويجاوزه غير محرم ، وهذا جاوزه محرما .

(الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة ، فلو اعتمر ثم حج في السنة القابلة فلا دم ، سواء أقام بمكة إلى أن حج أم رجع وعاد ، وهل يشترط كون العمرة والحج جميعا في شهر واحد ؟ فيه وجهان مشهوران في الطريقتين (أصحهما) باتفاق المصنفين وقطع به كثيرون منهم ، وهو قول عامة أصحابنا المتقدمين لا يشترط (والثاني) يشترط انفرد به أبو على بن خيران .

(الشرط الرابع) أن لا يعود إلى الميقات بأن أحرم بالحج من نفس مكة واستمر ، فلو عاد إلى الميقات الذى أحرم بالعمرة منه وإلى مسافة مثله وأحرم بالحج فلا دم بالاتفاق ، ولو أحرم به من مكة ثم ذهب إلى الميقات محرما ففى سقوطه الخلاف الذى سنذكره إن شاء الله تعالى فيمن جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما ، ولو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه ، بأن كان ميقات عمرته الجحفة فعاد إلى ذات عرق فهل هو كالعود إلى ميقات عمرته ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، وعليه دم لأنه دونه (وأصحهما) نعم لأنه أحرم من موضع ليس ساكنوه من حاضرى المسجد الحرام قال الرافعى : وهذا اختيار القفال والمعتبرين ، وقطع الفورانى بأنه لو سافر بعد عمرته من مكة سفرا تقصر فيه الصلاة ثم حج من سنته لا دم عليه .

(فرع) لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات فالذهب أنه لا دم نص عليه فى الإملاء ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون وصححه الحناطى وآخرون ، وقال إمام الحرمين : (إن قلنا) المتمتع إذا أحرم بالحج ثم عاد إليه لا يسقط عنه الدم فهنا أولى ، وإلا فوجهان ، والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود بخلاف التمتع ، ولو أحرم بالعمرة

من الميقات ودخل مكة ثم رجع إلى الميقات قبل طوافه فأحرم بالحج فهو قارن ، قال الدارمي في آخر باب الفوات : (إن قلنا) إذا أحرم بهما جميعا ثم رجع سقط الدم فهنا أولى وإلا فوجهان .

(الشرط الخامس) مختلف فيه ، وهو أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد ؟ فيه وجهان مشهوران ، قال الخضري : يشترط ، وقال الجمهور : لا يشترط ، وهو المذهب قال أصحابنا : ويتصور فوات هذا الشرط في صور (أحدها) أن يستأجره شخص لحج وآخر لعمره (الثانية) أن يكون أجيرا في عمرة فيفرغ منها ثم يحج لنفسه (الثالثة) أن يكون أجيرا لحج فيعتمر لنفسه ، ثم يحج للمستأجر (فإن قلنا) بقول الجمهور ، قال أصحابنا : وجب نصف دم التمتع على من يقع له الحج ، ونصفه على من تقع له العمرة ، قال الرافعي : وليس هذا الإطلاق على ظاهره ، بل هو محمول على تفصيل ذكره البغوي (أما) في الصورة الأولى فقال : إن أذن المستأجران في التمتع فالدم عليهما نصفان ، وإلا فعلى الأجير ، وعلى قياسه أنه إن أذن أحدهما فقط ، فالنصف على الأذن والنصف على الأجير .

(وأما) في الصورتين الأخيرتين فقال : إن أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليهما نصفان ، وإلا فالجميع على الأجير ، قال الرافعي : واعلم بعد هذا أمورا (أحدها) أن إيجاب الدم على المستأجرين أو أحدهما مفرغ على الأصح ، وهو أن دم التمتع والقران على المستأجر ، وإلا فهو على الأجير بكل حال (الثاني) إذا لم يأذن المستأجران أو أحدهما في الصورة الأولى ، والمستأجر في الثالثة ، وكان ميقات البدعينا في الإجارة أو نزلنا الإطلاق عليه ، لزمه مع دم التمتع دم الإساءة لمجاوزة ميقات نسكه (الثالث) إذا أوجبنا الدم على المستأجرين وكانا معشرين لزم كل واحد منهما صوم خمسة أيام ، لكن صوم التمتع بعضه في الحج وبعضه بعد الرجوع ، وهما لم يباشرا حجا ، وقد سبق في فروع الإجارة فيمن استؤجر

ليقرن فقرن أو ليتمتع فتمتع ، وكان المستأجر معسرا وقلنا الدم^(١) خلافا بين
البغوى والمتولى فعلى قياس البغوى الصوم على الأجير ، وعلى قياس
المتولى هو كما لو عجز المتمتع عن الهدى والصوم جميعا ، قال الرافعى :
ويجوز أن يكون الحكم كما سيأتى فى المتمتع إذا لم يصم فى الحج كيف
يقضى ؟ فإذا أوجبنا التفريق فتفريق الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة ببعض
القسمين ، فيكملان ويصوم كل واحد منهما ستة أيام ، وقس على هذا
ما إذا أوجبنا الدم فى الصورتين الأخيرتين على الأجير والمستأجر .

(وأما) إذا قلنا بقول الخضرى : فإذا اعتمر عن المستأجر ثم حج عن
نفسه ففى كونه مسينا الخلاف السابق فيمن اعتمر قبل أشهر الحج ، ثم
حج من مكة ، لكن الأصح هنا أنه مسمى لإمكان الإحرام بالحج حين حضر
الميقات ، قال الإمام : فإن لم يلزم الدم ففوات هذا الشرط لا يؤثر إلا فى
فوات فضيلة التمتع فى قولنا إنه أفضل من الأفراد وإن ألزمناه الدم فله
أثران (أحدهما) هذا (والثانى) أن المتمتع لا يلزمه العود إلى الميقات ،
وإذا عاد وأحرم منه سقط عنه الدم بلا خلاف ، والمسىء يلزمه العود ، وإذا
عاد ففى سقوط الدم عنه خلاف ، وأيضا فالدمان يختلف بدلتهما ، والله
أعلم .

(. الشرط السادس) مختلف فيه أيضا ، وهو نية التمتع ، وفى
اشتراطها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يشترط
كما لا يشترط فيه القران ، فإن شرطناها ففى وقتها ثلاثة أوجه حكاهما
الدارمى وآخرون (أحدها) حالة الإحرام بالعمرة (والثانى) وهو الأصح
ما لم يفرغ من العمرة وهذان الوجهان فى الكتاب (والثالث) ما لم يشرع
فى الحج ، وقد سبق مثل هذه الأوجه فى الجمع بين الصلاتين .

(١) بيان بالأصل فحرر ، ولعل تقديره (فقد رأينا) أو (فقد حكينا) .

(الشرط السابع) أن يحرم بالعمرة من الميقات ، فلو جاوز مريدا للنسك ثم أحرم بها فقد نص الشافعي أنه ليس عليه دم التمتع ، بل يلزمه دم الإساءة ، فقال جماعة من الأصحاب بظاهر النص ، وقال الأكثرون : هذا إذا كان الباقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فإن بقيت مسافة القصر فعليه الدمان معا ، وما يؤيد هذا أن صاحبى البيان والشامل ذكرا عن الشيخ أبى حامد أنه حكى عن نص الشافعي في القديم أنه إذا مر بالميقات فلم يحرم حتى بقى بينه وبين مكة دون مسافة القصر ثم أحرم بالعمرة ، فعليه دم الإساءة بترك الميقات ، وليس عليه دم التمتع ، لأنه صار من حاضرى المسجد الحرام .

(فرع) قال أصحابنا : هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم وفقا وخلافا ، وهل يعتبر في تسميته متمتعاً فيه وجهان مشهوران حكاهما صاحب العدة والبيان وآخرون (أحدهما) يعتبر ، فلو فاته شرط كان مفردا (والثاني) لا يعتبر ، بل يسمى متمتعاً متى أحرم بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه ، واختلفوا في الأرجح منهما فقال صاحب العدة والبيان : قال الشيخ أبو حامد : لا يعتبر ، وقال القفال : يعتبر وذكر أنه نص الشافعي ، وبه قطع الدارمي ، وقال الرافعي : الأشهر أنه لا يعتبر ، قال : ولهذا قال الأصحاب : يصح التمتع والقران من المكي خلافا لأبى حنيفة (قلت) : الأصح لا يعتبر لما ذكره الرافعي .

(فرع) إذا اعتمر المتمتع ولم يرد العود إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة ، وهى في حقه كهى في حق المكي ، وأما الموضع الذى هو أفضل للأحرام ، وإحرامه من خارج مكة أو خارج الحرم ، من غير عود إلى الميقات ، ولا إلى مسافته فحكمه كله كما سنذكره في باب مواقيت الحج ، في المكي إذا فعل ذلك إن شاء الله تعالى ، وإذا اقتضى الحال وجوب دم الإساءة وجب أيضا مع دم التمتع ، حتى لو خرج بعد تحلله من العمرة

إلى الحل وأحرم من طرفه بالحج ، فإن عاد إلى مكة محرماً قبل وقوفه بعرفات
لزمه دم التمتع دون الإساءة ، وإن ذهب إلى عرفات ولم يعد إلى مكة قبل
الوقوف فالصحيح الذى عليه الأصحاب أنه يلزمه دمان ، دم التمتع ودم
الإساءة ، وحكى ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم قال : وفيه نظر .

وينبغى أن يلزمه دم واحد للتمتع لأن دم التمتع وجب لترك الإحرام
بالحج من ميقات بلده ، ولا فرق بين أن يترك منه مسافة قليلة أو كثيرة ،
وإن أحرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد إلى مكة ، فهل هو كمن
أحرم من مكة ؟ أم كمن أحرم من الحل ؟ قال صاحب الشامل والبيان : فيه
وجهان : وقيل قولان (أحدهما) كمكة لأنهما سواء فى الإحرام ، وتحريم
الصيد وغيره (والثانى) كالحل لأن مكة صارت ميقاته فهو كمن لزمه
الإحرام من قريته التى بين مكة والميقات فجاوزها وأحرم ، وهذا الثانى
أصح .

(فرع) قال صاحب البيان : قال الشافعى فى القديم : إذا حج زجل
لنفسه من ميقات فى أشهر الحج ، فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من
أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن لنفسه من الميقات ، ثم اعتمر عن نفسه من
أدنى الحل ، لم يلزمه عن العمرة المتأخرة دم ، وكذا لو أفرد عن غيره فحج
ثم اعتمر عنه من أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن عن زيد ثم أحرم عنه بالعمرة
من أدنى الحل ، لم يجب عليه إلا دم القران والتمتع ، قال : فأما إذا اعتمر
عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة ، أو حج عن نفسه من الميقات
ثم اعتمر عن غيره من أدنى الحل ، فعليه الدم خلافاً لأبى حنيفة . دليلنا
أن الإحرامين إذا كانا عن شخصين وجب فعلهما من الميقات ، فإذا ترك
الميقات فى أحدهما لزم الدم كمن مر بالميقات مريداً للنسك .

وإن أحرم بعد مجاوزته قال صاحب البيان : وعلى قياس هذا إذا
أحرم الأجير بالعمرة من الميقات عن المستأجر ، وتحلل منها ، ثم أقام يعتمر

عن نفسه من أدنى الحل ، ثم أحرم بالحج من مكة عن المستأجر لزمه الدم
للعمره التي أحرم بها عن نفسه من أدنى الحل ، ولا يلزم الدم لما بعدها
من العمر لأن الواجب عليه أن يحرم عن نفسه من الميقات بنسك واحد .
هذا آخر كلام صاحب البيان .

(فرع) إذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار حلالا ، وحل له
الطيب واللباس والنساء وكل معمرات الاحرام ، سواء كان ساق الهدى
أم لا ، هذا مذهبا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة
وأحمد : إن لم يكن معه هدى تحلل كما قلنا ، فإن كان معه هدى لم يجز
أن يتحلل ، بل يقيم على إحرامه حتى يحرم بالحج ويتحلل منهما جميعا ،
لحديث حفصة رضى الله عنها أنها قالت لرسول الله : « ما شأن الناس حلوا
لعمره ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسى وقلدت هدى فلا
أحل حتى أنحر » رواه البخارى ومسلم .

واحتج أصحابنا بأنه متمتع أكمل أفعال عمرته فتحلل ، كمن لم يكن
معه هدى (وأما) حديث حفصة فلا حجة لهم فيه لأن النبى صلى الله عليه
وسلم كان مفردا أو قارنا كما سبق إيضاحه . ولهذا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى
ولجعلتها عمرة » وقد سبق بيانه ، (فإن قيل :) فقد ثبت فى صحيح مسلم
عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع
فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة ، حتى قدمنا مكة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : من أحرم بعمره ولم يهد فليحلل ، ومن أحرم
بعمره وأهدى فلا يتحلل ، حتى ينحر هديه ، ومن أهل بحجة فليتم حجه »
فالجواب أن هذه الرواية مختصرة من روايتين ذكرهما مسلم قبل هذه
الرواية وبعدها ، قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
حجة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

كان معه هدى فليهلل بالحج من العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا »
فهذه الرواية مفسرة للأولى ، ويتعين هذا التأويل ، لأن القصة واحدة
فصحت الروايات •

(فرع) إذا تحلل المتمتع من العمرة استحب له أن لا يحرم بالحج
إلا يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، هذا إن كان واجدا للهدى ،
وإن كان عادمه استحب له تقديم الإحرام بالحج قبل اليوم السادس ، لأن
فرضه الصوم ، ولا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج ، وواجه ثلاثة أيام في
الحج وسبعة إذا رجع ، ويستحب أن لا يصوم يوم عرفة فيتعين ثلاثة أيام
قبله • وهى السادس والسابع والثامن ، هذا مذهبنا وثبت ذلك في
الصحيحين عن ابن عمر من فعله ، وبه قال بعض المالكية وآخرون ، منهم
عطاء بن أبى رباح وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق وابن المنذر وآخرون
وقال مالك وآخرون : الأفضل أن يحرم من أول ذى الحجة ، سواء كان
واجدا للهدى أم لا ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وأبى ثور
ونقله القاضى عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف فى الاستحباب ، فكلأهما
جائز بالإجماع •

دليلنا ما ثبت عن جابر رضى الله عنه أنه قال : « حججنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه — يعنى حجة الوداع — وقد
أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحلوا من إحرامكم
فطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالا ، حتى إذا كان
يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التى قدمتم بها متمتع » وفى رواية قال :
« تحللنا فواقعنا النساء وتطيننا ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع
ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعنى بالحج » وفى رواية : « فلما كان يوم
التروية أهللنا بالحج » وفى رواية : « حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا
مكة نظهر أهللنا بالحج » وفى رواية : « أمرنا النبى صلى الله عليه وسلم
لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى » •

هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وبعضها في البخاري أيضا .
 وثبت في الصحيحين عن ابن عمر « أنه كان إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم
 التروية فقال له عبيد^(١) بن جريج في ذلك فقال : إني لم أر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يهل حتى تتبعته به راحلته » قال العلماء : أجابه ابن عمر
 بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على المسألة بعينها ، فاستدل بما في معناه ووجه قياسه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب
 إليه فأخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج والذهاب وتوجهه إليه
 وهو يوم التروية لأنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم
 بالعمرة في غير أشهر الحج وفعل أفعالها في أشهره فقد ذكرنا أن الأصح
 عندنا أنه ليس عليه دم التمتع ، وبه قال جابر بن عبد الله وقتادة وأحمد
 وإسحق ودواد والجمهور ، وقال الحسن والحكم وابن شبرمة يلزمه (ومنها)
 إذا عاد المتمتع لإحرام الحج إلى الميقات سقط عنه دم التمتع عندنا . وقال
 أبو حنيفة : لا يسقط (ومنها) حاضر المسجد الحرام عندنا من كان في
 المسجد الحرام ، أو بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وقال ابن عباس
 وطاوس ومجاهد والثوري : هو من كان بالحرم خاصة ، وقال مالك : هم
 أهل مكة وذو طوى وقال مكحول : هم من كان أهله دون الميقات ، وحكاه
 ابن المنذر عن نص الشافعي في القديم .

وقال محمد بن الحسن : هو من كان من أهل الميقات أو دونه (ومنها)
 قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن
 يدخل عليها الحج ، ما لم يفتح الطواف بالبيت ، قال : واختلفوا في إدخاله
 عليها بعد افتتاح الطواف فجوزه مالك ومنعه عطاء والشافعي وأبو ثور ،

(١) تابعي من الطبقة الثالثة (ط)

وقال : واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فقال أصحابنا : يجوز وبصير قارنا ، وعليه دم القران . وهو قول قديم للشافعي ومنعه الشافعي في مصر ، ونقل منعه عن أكثر من لقيه . قال ابن المنذر ويقول مالك أقول (ومنها) وقال : ابن المنذر أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمرة في أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع ، يعني وعليه الدم (ومنها) إذا خرج المكي إلى بعض الآفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمرة منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه عندنا ، وقال طاوس : يجب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب دم التمتع بالإحرام بالحج لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) ولأن شرائط الدم إنما توجد بوجود الإحرام بالحج ، فوجب أن يتعلق الوجوب به ، وفي وقت جوازه فلولان (أحدهما) لا يجوز قبل أن يحرم بالحج ، لأن الذبح قرية تتعلق بالبدن فلا يجوز قبل وجوبها كالصوم والصلاة (والثاني) يجوز بعد الفراغ من العمرة ، لأنه حق مال يجب بسببين ، فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة بعد ملك النصاب) .

(الشرح) قوله : يتعلق بالبدن احتراز من الزكاة (وقوله) حق مال احتراز من الصلاة والصوم (وقوله) يجب بسببين احتراز من حق مال يجب بسبب واحد ككفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها مما قدمنا بيانه في آخر باب تعجيل الزكاة .

أما حكم المسألة فقد سبق أن دم التمتع واجب بإجماع المسلمين ، ووقت وجوبه عندنا الإحرام بالحج بلا خلاف (وأما) وقت جوازه فقال أصحابنا : لا يجوز قبل الشروع في العمرة بلا خلاف ، لأنه لم يوجد له سبب ، ويجوز بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ولا يتوقف بوقت كسائر دماء الجبران ، لأن الأفضل ذبحه يوم النحر ، وهل تجوز إراقته بعد التحلل من

العمرة وقبل الإحرام بالحج ؟ فيه قولان مشهوران ، وحكماهما جماعة وجهين ، والمشهور قولان ، وذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) الجواز فعلى هذا هل يجوز قبل التحلل من العمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا يجوز قطعا ، وهو مقتضى كلام المصنف وكثيرين ، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين ، ونقل الماوردي اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز (والثاني) يجوز لوجود بعض السبب ، حكاه أصحابنا الخراسانيون وصاحب البيان ، فالحاصل في وقت جوازه ثلاثة أوجه أحدها بعد الإحرام بالعمرة (وأصحها) بعد فراغها (والثالث) بعد الإحرام بالحج .

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع . ذكرنا أن مذهبنا وجوبه بالإحرام بالحج ، وبه قال أبو حنيفة وداود ، وقال عطاء : لا يجب حتى يقف بعرفات وقال مالك : لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة (وأما) جوازه فذكرنا أنه يجوز عندنا بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ، وفيما قبله خلاف . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز قبل يوم النحر ، واستدل أصحابنا بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ومعناه فعليه ما استيسر ، وبمجرد الإحرام يسمى متمتعاً فوجب الدم حينئذ ، ولأن ما جعل غاية تعلق الحكم بأوله كقوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) ولأن شروط التمتع وجدت فوجب الدم والله أعلم .

قال العلماء : قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة) أى بسبب العمرة ، لأنه إنما يتمتع بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة ، بسبب العمرة قالوا : والتمتع هنا التلذذ والاتقاع ، يقال : تمتع به أى أصاب منه وتلذذ به ، والمتاع كل شئ ينتفع به والله أعلم . واحتج به مالك وأبو حنيفة في أن دم التمتع لا يجوز قبل يوم النحر بالقياس على الأضحية . واحتج أصحابنا عليهما بالآية الكريمة ، ولأنهما وافقا على جواز صوم التمتع قبل

يوم النحر ، أغنى صوم الأيام الثلاثة ، فالهدي أولى ، ولأنه دم جبران فجاز بعد وجوبه وقبل يوم النحر ، كدم فدية الطيب واللباس وغيرهما ، ويخالف الأضحية لأنه منصوص على وقتها والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : دم التمتع شاة صفتها صفة الأضحية ، قال أصحابنا ؛ ويقوم مقامها سبُع بدنة أو سبُع بقرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يكن واجدا للهدي في موضعه انتقل إلى الصوم ، وهو صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، لقوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتُمْ تلك عشرة كاملة) فاما صوم ثلاثة أيام (في الحج) فلا يجوز قبل الإحرام بالحج ، لأنه صوم واجب . فلا يجوز قبل وجوبه كصوم رمضان ، ويجوز بعد الإحرام بالحج إلى يوم النحر ، والمستحب أن يفرغ منه قبل يوم عرفة فإنه يكره للحاج صوم يوم عرفة ، وهل يجوز صيامها في أيام التشريق ؟ فيه قولان ، وقد ذكرناهما في كتاب الصيام (واما) صوم السبعة ففيه قولان ، قال في حرمله : لا يجوز حتى يرجع إلى اهله ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان معه هدي فليهد ، ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى اهله » وقال في الإملاء : يصوم إذا أخذ في السير خارجا من مكة لقوله تعالى : (وسبعة إذا رجعتُمْ) وابتداء الرجوع إذا ابتدا بالسير من مكة ، فإذا قلنا بهذا ففي الأفضل قولان (أحدهما) الأفضل أن يصوم بعد الابتداء بالسير لأن تقديم العبادة في أول وقتها أفضل (والثاني) الأفضل أن يؤخر إلى أن يرجع إلى الوطن ليخرج من الخلاف فإن لم يصم الثلاثة حتى يرجع إلى اهله لزمه صوم عشرة أيام . وهل يشترط التفريق بينهما ؟ وجهان (أحدهما) ليس بشرط لأن التفريق وجب بحكم الوقت ، وقد فات فسقط ، كالتفريق بين الصلوات (والثاني) أنه يشترط وهو المذهب ، لأن ترتيب أحدهما على الآخر لا يتعلق بوقت فلم يسقط بالقوات كترتيب أفعال الصلاة (فإن قلنا) بالوجه الأول صام عشرة أيام كيف شاء (وإن قلنا) بالمذهب فرق بينهما بمقدار ما وجب التفريق بينهما في الإداء) .

(الشرح) أما حديث جابر فرواه البيهقي من رواية جابر بإسناد جيد ،
ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
بنقظه هذا .

واما احكام الفصل فقال أصحابنا : إذا وجد المتمتع الهدى في موضعه
لم يجز له العدول إلى الصوم لقوله تعالى : (فمن لم يجد) وهذا مجمع
عليه ، فإن عدم الهدى في موضعه لزم صوم عشرة أيام ، سواء كان له مال
غائب في بلده أو غيره ، أم لم يكن ، بخلاف الكفارة فإنه يشترط في الانتقال
إلى الصوم فيها العدم مطلقا ، والفرق أن بدل الدم مؤقت بكونه في الصح
ولا توقيت في الكفارة ولأن الهدى يختص ذبحه بالحرم بخلاف الكفارة ،
قال أصحابنا : فإن وجد الهدى وثنه لكنه لا يباع إلا بأكثر من ثمن المثل
فهو كالمعدوم ، فله الانتقال إلى الصوم ولو وجد الثمن وعدم الهدى في
الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم هل يجوز الانتقال إلى الصوم ؟
فيه قولان حكاهما البغوي (أصحابهما) الجواز وهو مقتضى كلام الجمهور ،
وسبق مثل هذا الخلاف في التيمم .

قال البغوي : ولو كان يرجو الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم ، وهل
يستحب انتظار الهدى ؟ فيه قولان كالتييمم ، قال : فإن لم يجد هديا لم
يجز تأخير الصوم لأنه مضيق ، كمن عدم الماء يصلى بالتيمم ، ولا يجوز
التأخير بخلاف جزاء الصيد ، فإنه يجوز تأخيره إذا غاب ماله ، لأنه يقبل
التأخير ككفارة القتل والجماع والله أعلم . ثم الصوم الواجب يقسم ثلاثة
وسبعة ، فالثلاثة يصومها في الصح ، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالصح ،
ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر ، وفي أيام التشريق قولان سبقا في
كتاب الصيام . ويستحب صوم جميع الثلاثة قبل يوم عرفة ، لأنه يستحب
للحاج فطر يوم عرفة (وأما) قول المصنف : يكره صومه فخلاف عبارة
الجمهور كما سبق في بابه ، وإنما يمكنه هذا إذا تقدم إحرامه بالصح على
اليوم السادس من ذي الحجة .

وقال أصحابنا : يستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس . وحكى الحناطى وجها أنه إذا لم يتوقع هديا وجب تقديم الإحرام بالحج على السابع ، ليكنه صوم الثلاثة قبل يوم النحر (والمذهب) أنه مستحب لا واجب (وأما) واجد الهدى فيستحب أن يحرم بالحج يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، وقد سبق بيانه قريبا ولا يجوز تأخير الثلاثة ولا شيء منها عن يوم عرفة ، نص عليه الشافعى في المختصر ، وتابعه الأصحاب . ودليله قوله تعالى : (ثلاثة أيام في الحج) .

قال أصحابنا : وإذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ، ولا دم عليه ، وخرج ابن سريج وأبو إسحاق المروزي قولا أنه يسقط الصوم ويستقر الهدى في ذمته ، حكاه الشيخ أبو حامد والماوردي وآخرون عن أبي إسحق ، وحكاه المحاملى وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج ، وحكاه صاحب البيان وآخرون عنهما . والمذهب الأول ، قال أصحابنا : ويحصل فواتها بفوات يوم عرفة إن قلنا : لا يجوز صوم أيام التشريق ، وإن جوزناه حصل الفوات بخروج أيام التشريق ، ولا خلاف أنها تفوت بخروج أيام التشريق حتى لو تأخر طواف الزيارة عن أيام التشريق كان يعد في الحج ، وكان صوم الثلاثة بعد التشريق قضاء وإن بقى الطواف ، لأن تأخيره بعيد في العادة فلا يحمل على قول الله تعالى (ثلاثة في الحج) هكذا ذكره إمام الحرمين وآخرون ، وحكى البغوى فيه وجها آخر ، قال أصحابنا : (فإن قلنا :) أيام التشريق يجوز له صومها فصامها كان صومها أداء والله أعلم .

(وأما) السبعة فوقتها إذا رجع ، وفي المراد بالرجوع قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند الأصحاب الرجوع إلى أهله ووطنه ، نص عليه الشافعى في المختصر وحرملة (والثانى) أنه الفراغ من الحج ، وهو نصه في الإملاء (فاذا قلنا) بالوطن فالمراد به كل

ما يقصد استيطانه بعد فراغه من الحج ، سواء كان بلده الأول أم غيره .
قال أصحابنا : فلو أراد أن يتوطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها ، وإن
لم يتوطنها لم يصح صومه بها ، وهل يجوز في الطريق وهو متوجه إلى
وطنه ؟ فيه طريقان (أصحهما) القطع بأنه لا يجوز ، وبه قطع العراقيون
(والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز ، لأنه قبل وقته (والثاني)
يجوز ، لأنه يسمى راجعا . حكاه الخراسانيون .

(وإن قلنا :) المراد بالرجوع الفراغ فأخره حتى رجع إلى وطنه
جاز ، وهل هو أفضل أم التقديم ؟ فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف
بدليلهما (أصحهما) التأخير أفضل ، ولا يجوز صوم شيء من السبع
في أيام التشريق ، وإن جوزنا صيامها لغيره فهذا لا خلاف فيه ، لأنه
لا يسمى راجعا ، ولأنه يعد في الحج وإن تحلل . وحكى الخراسانيون قولاً
أن المراد بالرجوع الرجوع إلى مكة من منى ، وجعل إمام الحرمين والغزالي
هذا قولاً غير قول الفراغ من الحج ، قال الرافعي : ومقتضى كلام كثير من
الأصحاب أنهما شيء واحد ، قال : وهو الأشبه ، قال : وعلى تقدير كونه
قولاً آخر يتفرع عليه أنه لو رجع من منى إلى مكة صح صومه ، وإن تأخر
طواف الوداع ، وهذا الذي قاله الرافعي عجب ، فإن الرجوع إلى مكة غير
الفراغ فقد يفرغ ويتأخر عن مكة يوماً أو أياماً بعد التشريق .

وذكر الماوردي خلافاً في معنى نصه في الإملاء قال : قال أصحابنا
البصريون : مذهبه في الإملاء أنه يصومها بعد شروعه من مكة إلى وطنه ،
ولا يجوز صومها في مكة قبل خروجه ، قال : وقال أصحابنا البغداديون :
مذهبه في الإملاء أنه يصومها إذا رجع إلى مكة من منى بعد فراغ مناسكه ،
سواء أقام بمكة أو خرج منها ، وهذا الخلاف الذي حكاه الماوردي
حكاه أيضاً صاحب الشامل وآخرون فحصل في المراد بالرجوع أربعة
أقوال (أصحها) إذا رجع إلى أهله (والثاني) إذا توجه من مكة راجعاً

إلى أهله (والثالث) إذا رجع من منى إلى مكة (والرابع) إذا فرغ من أفعال الحج وإن لم يرجع إلى مكة والله أعلم •

(وأما) من بقى عليه طواف الإفاضة فلا يجوز صيامه ، سواء قلنا : الرجوع إلى أهله أم الفراغ ، سواء كان بمكة أو في غيرها ، وحكى الدارمى فيه وجها ضعيفا أنه يجوز إذا قلنا الرجوع الفراغ • قال أصحابنا : وإذا لم يصم الثلاثة في الحج ورجع ، لزمه صوم العشرة ، فالثلاثة قضاء والسبعة أداء ، وفي الثلاثة القول المخرج السابق أنه لا يصومها ، بل تستقر الهدى في ذمته ، فعلى المذهب هل يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة ؟ فيه قولان ، وقيل وجهان ، وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند المصنف والجمهور : يجب ، قال صاحب الشامل : وبهذا الوجه قال أكثر أصحابنا ، ممن صرح بتصحيحه المصنف والماوردى (وأصحهما) عند إمام الحرمين لا يجب فعلى الأول هل يجب التفريق بقدر ما يكون تفريق الأداء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا ، بل يكفى التفريق بيوم ، نص عليه الشافعى في الإملاء وبه قال أبو سعيد الإصطخرى (وأصحهما) يجب ، وفي قدره أربعة أقوال تتولد من أصلين سبقا ، وهما صوم المتمتع أيام التشريق ، وأن الرجوع من ماذا ؟ •

(فإن قلنا) بالأصح إن المتمتع ليس له صوم أيام التشريق ، وأن الرجوع رجوعه إلى الوطن فالتفريق بأربعة أيام ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة ، وبهذا جزم المصنف وغيره (وإن قلنا) له صومها ، والرجوع هو الرجوع إلى الوطن ، فالتفريق بمدة إمكان السير فقط . (وإن قلنا) له صومها والرجوع الفراغ فوجهان (أصحهما) لا يجب التفريق ، لأنه ليس في الأداء تفريق ، وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان (والثانى) يجب التفريق بيوم ، لأن التفريق كله على وجوب التفريق •

فإن أردت اختصار الأقوال التى تجيء فيمن لم يصم الثلاثة في الحج

كانت ستة (إحداهما) لا صوم بل ينتقل إلى الهدى (والثاني) عليه صوم
عشرة أيام متفرقة أو متتابعة (والثالث) عشرة ويفرق بيوم فصاعدا (والرابع)
يفرق بأربعة فقط (والخامس) يفرق بمدة إمكان السير (والسادس)
بأربعة ومدة إمكان السير ، وهذا أصحها فلو صام عشرة متوالية وقتلنا
بالمذهب : وهو وجوب قضاء الثلاثة أجزاء إن لم نشترط التفريق ، فإن
شرطناه واكتفينا بالتفريق بيوم لم يعتد باليوم الرابع ، ويستحب ما بعده ،
فيصوم يوما آخر ، هذا هو الصحيح المشهور ، وفي وجه لا يعتد بشيء سوى
الثلاثة حكاه الفوراني وآخرون ، وفي وجه الإصطخري لا يعتد بالثلاثة
أيضا إذا نوى السابع ، وهما شاذان ضعيفان ، ومن حكى هذا الأخير
الدارمي والماوردي والرافعي وآخرون .

قال الماوردي : هذا الذي قاله الإصطخري غلط فاحش ، لأن
تفريق الصوم ومتابعته يتعلق بالفعل لا بالنية ، ولأن فساد بعض الأيام
لا يلزم منه فساد غيره فلا يجوز إفساد الثلاثة لفساد السبعة ، قال أصحابنا :
وإن شرطنا التفريق بأكثر من يوم لم يعتد بذلك القدر . هكذا ذكر الأصحاب
هذا التفصيل وقال صاحب البيان بعد أن نقل هذا عن الأصحاب : ينبغي
أن يقال في القول الأخير يفرق بقدر مدة السير وثلاثة أيام لا أربعة ، وفي
القول الخامس بقدر مدة السير إلا يوما ، واستدل له بما لا دلالة فيه .

قال صاحب الشامل والأصحاب : قال الشافعي في الإملاء : أقل
ما يفرق بينهما بيوم ، قالوا : واختلف أصحابنا في معناه فقال أبو إسحق :
هذا تفريع على جواز صيام أيام التشريق عن كل صوم له سبب ، لأنه كان
يمكنه أن يفرغ من الثلاثة يوم عرفة ويفطر يوم النحر ، ثم يصوم التشريق
عن سبعة . قال صاحب الشامل : وهذا الوجه خطأ فاحش من قائله ، لأن
صوم السبعة لا يجوز في أيام التشريق بالإجماع ، لأنه إنما يجوز بعد
فراغ الحج أو بعد الرجوع إلى أهله ، ومن أصحابنا من قال : هذا قول

للشافعي مستقل ليس مبنيًا على شيء ، لأن الله تعالى أمر بالتفريق بينهما ،
والتفريق يحصل بيوم ، والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة لا يجب
التتابع فيه ، لكن يستحب ، هكذا صرح به صاحب الشامل والجمهور ،
وقال الدارمي : في وجوب التتابع في كل واحد منهما وجهان ، وحكى
الماوردي والرافعي وغيرهما في وجوب التتابع قولاً مخرجاً من كفارة
اليمين ، وهو شاذ ضعيف والمذهب ما سبق •

(فرع) ينوي بهذا الصوم الصوم التمتع ، وإن كان قارناً نوى
صوم القران ، وإذا صام الثلاثة في الحج والسبعة بعد الرجوع لم يلزمه
نية التفرقة • هذا هو المذهب ، وحكى الدارمي فيه طريقين (أحدهما)
هذا (والثاني) في وجوبه وجهان حكاه عن حكاية ابن القطان ، والله
أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدي ولا يلزمه ،
وقال المزني : يلزمه كالتيميم إذا رأى الماء ، وإن وجد الهدى بعد الإحرام
بالحج وقبل الدخول في الصوم ، فهو مبني على الأقوال الثلاثة في الكفارات
(أحدهما) أن الاعتبار بحال الوجوب ففرضه الصوم (والثاني) الاعتبار بحال
الاداء ففرضه الهدى (والثالث) الاعتبار باغلب الحالين ففرضه الهدى) •

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : إذا شرع في صوم التمتع الثلاثة
أو السبعة ثم وجد الهدى لم يلزمه ، لكن يستحب أن يهدي ، وبمذهبنا
قال مالك وأحمد ودأود ، وقال المزني : يلزمه ، وقال أبو حنيفة : يلزمه
إن وجدته في الثلاثة ولا يلزمه في السبعة ، والخلاف شبيه بالخلاف بين
الشافعي وبينهما في رؤية المسافر الماء في أثناء صلاته بالتييم ، وسبق
بيانه بدلائله ، وإن أحرم بالحج ولا هدى ثم وجدته قبل شروعه في الصوم

قال المصنف والأصحاب : ينبغي على أن الاعتبار في الكفارة بماذا ؟ وفيها الأقوال التي ذكرها المصنف (وأصحها) الاعتبار بوقت الأداء فيلزمه الهدى ، وهو نص الشافعي في هذه المسألة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على القارن دم لآته روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ، ولأنه إذا وجب على المتمتع لآته جمع بين النسيكين في وقت أحدهما فلا ن يجب على القارن وقد جمع بينهما في الإحرام أولى ، وإن لم يجد الهدى فعليه صوم المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع على ما بيناه) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : يلزم القارن دم بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فإن لم يجد الهدى فعليه صوم المتمتع كما سبق تفصيله وتفريعه وهذا الدم شاة كدم المتمتع كما سبق . هكذا ذكره الشافعي والأصحاب في جميع الطرق إلا الحنطى والرافعي ، فحكيا قولاً قديماً أنه بدنة ، وهو مذهب الشافعي . وقال طاوس وحكاه العبدري عن الحسن ابن علي وابن سريج وهو مذهب داود وابنه أبي بكر محمد بن داود : لا دم عليه ، وبالشاة قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء ، قال العبدري : هو قول العلماء كافة سوى من ذكرنا .

وقال الشافعي في المختصر : القارن أخف حالا من المتمتع ، قال أصحابنا : يحتمل أنه أراد بهذا الرد على الشعبي لأن القارن أحرم بالنسيكين من الميقات بخلاف المتمتع فإذا كفى المتمتع شاة فالقارن أولى ، قالوا : ويحتمل أنه رد على طاوس لأن القارن أقل فعلاً من المتمتع ، فإذا لزم المتمتع الدم فالقارن أولى ، وهذان التأويلان مشهوران ذكرهما القاضي أبو الطيب في كتابيه ، والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر شراح المختصر ، قال الماوردي : التأويل الأول هو نصه في القديم والثاني هو نصه في الجديد .

(فروع) قال الشافعى فى المختصر : فإن مات المتمتع قبل أن يصوم تصدق عما فاته صومه عن كل يوم بمد من حنطة ، هذا نصه ، وقال فى الأم إذا أحرم المتمتع بالحج لزمه الهدى ، فإن لم يجد فعليه الصيام ، فإن مات من ساعته فيه قولان (أحدهما) يهدى عنه (والثانى) لا هدى ولا إطعام . هذا نصه فى الأم ، قال أصحابنا فى شرح هذه المسألة : إذا مات المتمتع بعد فراغه من الحج - وهو واجد للهدى ، ولم يكن أخرجه - وجب إخراجه من تركته بلا خلاف كسائر الديون المستقرة ، وإن مات فى أثناء الحج فقولان مشهوران (أصحهما) لا يسقط الدم لأنه وجب بالإحرام بالحج فلا يسقط ، فيجب إخراجه من تركته ، كما لو مات وعليه دم الوطء فى الإحرام أو دم اللباس وغيره (والثانى) يسقط لأنه إنما يجب بالتمتع لتحصيل الحج ، ولم يحصل الحج بتمامه . هكذا أطلق الجمهور صورة القولين فيما إذا مات قبل فراغ الحج وهو موسر ، وذكرهما الماوردى فيمن مات قبل فراغ أركان الحج إشارة إلى أنه لو مات بعد فراغ الأركان وقد بقى الرمى والمبيت لزم الدم قولاً واحداً ، وهذا هو الصواب ، وكلام الأصحاب محمول عليه ، لأن الحج قد حصل .

هذا كله فيمن مات وهو واجد الهدى ، فإن مات معسراً فقد مات وفرضه الصوم قال أصحابنا : فإن مات قبل تمكنه منه فقولان (أصحهما) يسقط لعدم التمكن كصوم رمضان (والثانى) يهدى عنه ، قال أصحابنا : وهذا القول يتصور فيما إذا لم يجد الهدى فى موضعه ، وله فى بلده مال أو وجده بأكثر من ثمن مثله ، فأما إذا لم يكن له مال أصلاً ولم يتمكن من الصوم فيسقط عنه قطعاً ، وإن تمكن من الصوم فلم يصم حتى مات ، فهل هو كصوم رمضان ؟ فيه طريقتان (أصحهما) نعم فيصوم عنه وليه على القول القديم ، وفى الجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مد ، فإن كان تمكن من الأيام العشرة وجب عشرة أمداد ، وإلا فبالقسط ، وهل يتعين صرفه إلى فقراء الحرم ومساكينه ؟ فيه قولان حكاهما الماوردى وآخرون

(أحدهما) يتعينون ، فإن فرقت على غيرهم لم يجز ، لأنه مال وجب بالإحرام فتعين لأهل الحرم كالدم (وأصحهما) لا يتعينون ، بل يستحب صرفه إليهم فإن صرف إلى غيرهم جاز ، لأن هذا الإطعام بدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم فكذا بدله .

(والطريق الثاني) لا يكون كصوم رمضان ، فعلى هذا فيه قولان (أصحهما) الرجوع إلى الدم لأنه أقرب إلى هذا الصوم من الأمداد ، فيجب في ثلاثة أيام إلى العشرة شاة ، وفي يوم ثلث شاة ، وفي يومين ثلثاها ، وأشار أبو إسحق المروزي إلى أن اليوم واليومين كإتلاف المحرم شعرة أو شعرتين وفي الشعرة ثلاثة أقوال مشهورة (أحدها) مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة ، وغنط أصحابنا أبا إسحق في هذا ، ونقل تغليظه عن الأصحاب صاحب الشامل وغيرهم (والقول الثاني) لا يجب شيء أصلاً ، وأما المتمكن المذكور فصوم الثلاثة يتمكن منه بأن يحرم بالحج في زمن يسع صومها قبل الفراغ . ولا يكون عارض من مرض وغيره وذكر إمام الحرمين أنه لا يجب شيء في تركته ما لم ينته إلى الوطن ، لأن دوام السفر كدوام المرض ولا يزيد تأكيد الثلاثة على صوم رمضان .

وهذا الذي قاله ضعيف ، لأن صوم الثلاثة يجب إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافراً فليس السفر عذراً فيه بخلاف رمضان (وأما) السبعة (فإن قلنا) الرجوع إلى الوطن فلا يمكن قبله (وإن قلنا) الفراغ من الحج فلا يمكن قبله ثم دوام السفر عذر ، هكذا قاله الإمام ، وقال القاضي حسين : إذا استحبينا التأخير إلى وصوله الوطن تفريراً على قول الفراغ فهل يهدى عنه إذا مات ؟ فيه وجهان .

(فرع) في مذاهب العلماء في تمتع لم يجد الهدى فانتقل إلى الصوم قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز أن يصوم إلا بعد إحرامه بالحج ، وبه قال مالك وروى عن ابن عمر وعائشة وإسحق وابن المنذر (وقال)

أبو حنيفة يجوز في حال العمرة وعن أحمد روايتان كالمذهبين • دليلنا
ما ذكره المصنف •

(فرع) لو فاته صوم الأيام الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم
عليه هذا مذهبنا المشهور وبه قال مالك • وقال أبو حنيفة : عليه دمان
أحدهما للتمتع والثاني لتأخير الصوم • وعن أحمد ثلاث روايات (أصحها)
كأبي حنيفة (والثانية) دم واحد (والثالثة) يفرق بين المعذور وغيره •
دليلنا أنه صوم واجب مؤقت ، فإذا فات وجب قضاؤه كرمضان لا غير
(وأما) صوم السبعة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يصومها إذا رجع
إلى أهله وبه قال ابن عمر وعطاء ومجاهد وقتادة وابن المنذر (والثاني)
يصومها إذا تحلل من حجه • وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد والله
أعلم • قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من وجد الهدى لا يحرم عليه
الصوم ، والله أعلم •

باب المواقيت

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وميقات أهل الشام الجحفة ، وميقات أهل نجد قرن ، وميقات أهل اليمن يللم ، لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن ») قال ابن عمر رضي الله عنهما : « وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يهل أهل اليمن من يللم وأهل الشام من الجحفة » (وأما) أهل العراق فميقاتهم ذات عرق ، وهل هو منصوص عليه ؟ أو مجتهد فيه ؟ قال الشافعي رحمه الله في الأم : هو غير منصوص عليه ووجهه ما روى عن ابن عمر قال : « لما فتح المصران أتوا عمر رضي الله عنه قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا ، وإنا إذا أردنا أن نأتي قرنا شق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم قال : فحد لهم ذات عرق » ومن اصحابنا من قال : هو منصوص عليه ومذهبه ما ثبتت به السنة والدليل عليه ما روى جابر بن عبد الله قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يهل أهل المشرق من ذات عرق » وروى عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » قال الشافعي رحمه الله : ولو أهل أهل المشرق من العقيق كان أحب إلي لأنه روى عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق » ولأنه أبعد من ذات عرق فكان أفضل .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول رواه البخاري ومسلم من طرق هكذا ، ورواه من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يللم ، وقال : هن لهم ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أشأ حتى أهل مكة من مكة » هذا لفظ رواية البخاري ومسلم وفي رواية لهما :

« فمن كان دونهن فمهلكته من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها » (وأما) حديث ابن عمر الثاني : « لما فتح المصران » إلخ فرواه البخارى فى صحيحه .

(وأما) حديث جابر فى ذات عرق فضيف ، رواه مسلم فى صحيحه ، لكنه قال فى روايته عن أبى الزبير « أنه سمع جابرا يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال : ومهل أهل العراق من ذات عرق » فهذا إسناد صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا ، ورواه ابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد الجوزى ^(١) - بضم الجيم المعجمة - بإسناده عن جابر مرفوعا بغير شك لكن الجوزى ضعيف لا يحتج بروايته ، ورواه الإمام أحمد فى مسنده عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم بلا شك أيضا ، لكنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود والنسائى والدارقطنى وغيرهم بإسناد صحيح ، لكن نقل ابن عدى أن أحمد بن حنبل أنكر على أفلح بن حميد روايته هذه ، وانقراده به أنه ثقة وعن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث

(١) هكذا ضبطه الإمام النووى بالجيم وهو خطأ لأنه منسوب إلى الخوز بالخاء المعجمة وهو شعب بمكة وليس منسوباً إلى خوزستان قال فى الميزان : إبراهيم بن يزيد الخوزى المكي من طائوس وعطاء وعدة ومنه وكيع وزيد بن الحباب وجماعة ، قال أحمد والنسائى : متروك وقال ابن معين : ليس بثقة وقال البخارى سكنوا عنه أ هـ . ومثل هذا قال ابن حجر فى التقریب والتهذيب وقال فى اللسان : إبراهيم بن يزيد غير منسوب روى ابن عدى : حدثنا إبراهيم بن عبد السلام المكي عن إبراهيم بن يزيد عن سليمان عن طائوس عن ابن عباس رفعه « للسائل حق وإن جاء على فارس » قال ابن عدى : إبراهيم هذا مجهول ولمعه سرقة منه إبراهيم بن عبد السلام والظاهر أنه إبراهيم بن يزيد الخوزى إلى أن قال : قال ابن القطان : إن كان إبراهيم بن يزيد هو الخوزى والا فهو مجهول قلت : هو الخوزى لا ريب فيه مما يظهر لى والله يعلم أ هـ (المطبوع) .

حسن ، وليس كما قال ، فانه من رواية يزيد بن زياد وهو ضعيف باتفاق
المحدثين . وعن الحارث بن عمرو السهمي الصحابي رضى الله عنه « أن
النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود
عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق »
رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن . وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه
وسلم مرسلا ، وعطاء من كبار التابعين ، وقد قدمنا في مقدمة هذا الشرح
أن مذهب الشافعي الاحتجاج بمرسل كبار التابعين إذا اعتضد بأحد أربعة
أمور (منها) أن يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء ، وهذا قد اتفق
على العمل به الصحابة ومن بعدهم ، قال البيهقي : هذا هو الصحيح من
رواية عطاء أنه رواه مرسلا ، قال : قد رواه الحجاج بن أرطاة عن عطاء
وغيره متصلا ، والحجاج ظاهر الضعف ، فهذا ما يتعلق بأحاديث الباب .

(وأما) ألقاب الفصل وألفاظه (فقولها) ذو الحليفة هو - بضم
الحاء المهملة وبالفاء - وهو موضع معروف بقرب المدينة ^(١) بينه وبينها
نحو ستة أميال ، وقيل غير ذلك ، وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل فهو
أبعد المواقيت من مكة (وأما) الجحفة فجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة
- ويقال لها : مهبة - بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما - وهى
قرية كبيرة بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة سميت جحفة ،
لأن السيل جحفها في الزمن الماضي .

(وأما) يلملم - بفتح الياء المثناة تحت ، واللامين - وقيل له :
ألملم - بفتح الهمزة - وحكى صرفه وترك صرفه وهو على مرحلتين من
مكة (وأما) قرن - بفتح القاف وإسكان الراء - بلا خلاف بين أهل
الحديث واللغة والتواريخ وغيرهم ، وهو جبل بينه وبين مكة مرحلتان ،
ويقال له : قرن المبارك ^(٢) (وأما) قول الجوهرى : إنه بفتح الراء وأن

(١) هذا المكان يعرف الآن عند العامة باسم (آبار على) (ط) .

(٢) جميع مبرك مكان برك المطايا (ط) .

أويسا القرنى منسوب إليه فغلط باتفاق العلماء ، فقد اتفقوا على أنه غلط فيه في شيئين فتح رائه ونسبة أويس إليه وإنما هو منسوب رضى الله عنه إلى قرن قبيلة من مراد بلا خلاف بين أهل المعرفة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أويس بن عامر من مراد ثم من قرن » (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « يهل » معناه يحرم برفع الصوت .

(وأما) ذات عرق - فبكسر العين المهملة - وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وقد خربت (وأما) العقيق فقال الإمام أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة : يقال لكل مسيل ماء شقه السيل فأنهره ووسعه عقيق ، قال : وفى بلاد العرب أربعة أعقة وهى أودية عادية (منها) عقيق يدفق مأوه فى غور تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : لو أهلوا من العقيق كان أحب إلى (وقوله :) لما فتح المصران - يعنى البصرة والكوفة - ومعنى فتحا نشأ أو أنشأ ، فإنهما أنشأا فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهما مدينتان إسلاميتان ، وقد أوضحتهما فى تهذيب اللغات .

أما الأحكام فقد قال ابن المنذر وغيره : أجمع العلماء على هذه المواقيت . قال أصحابنا : ميقات الحج والعمرة زمانى ومكانى (أما) الزمانى فسبق بيانه واضحا فى الباب الذى قبل هذا (وأما) المكانى فالناس فيه ضربان (أحدهما) المقيم بمكة مكيا كان أو غيره ، وفى ميقات الحج فى حقه وجهان ، وغيره قولان (أصحابهما) نفس مكة ، وهو ما كان داخلا منها (والثانى) مكة وسائر الحرم ، وقال البندنجى : دليل الأصح حديث ابن عباس السابق لأن مكة والحرم فى الحرمة سواء على الصحيح ، فعلى الأول لو فارق بنيان مكة وأحرم فى الحرم فهو مسىء يلزمه الدم إن لم يعد ، كمجاوزة سائر المواقيت ، وعلى الثانى حيث أحرم فى الحرم لا إساءة .

(أما) إذا أحرم خارج الحرم فمسيء بلا خلاف ، فيأثم ويلزمه الدم إلا أن يعود قبل الوقوف بعرفات إلى مكة على الأصح أو إلى الحرم على الثاني . قال أصحابنا : ويجوز الإحرام من كل موضع من مكة بلا خلاف ، لعموم حديث ابن عباس ، وفي الأفضل قولان ، وقيل : وجهان (أحدهما) أن يتهيأ للإحرام ويحرم من المسجد قريبا من الكعبة ، إما تحت الميزاب وإما في غيره (وأصحهما) أن الأفضل أن يحرم من باب داره ، ويأتي المسجد محرما ، وبه قطع البغوي وغيره لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » (وأما) الميقات الزماني للمكي فهو كغيره ، لكن يستحب له الإحرام بالحج يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وقد سبق بيانه واضحا في الباب قبل .

(الضرب الثاني) غير المكي وهو صنفان (أحدهما) من مسكنه بين الميقات ومكة ، فميقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوي ، فإن أحرم بعد مجاوزتها إلى مكة فمسيء بلا خلاف ، ودليله حديث ابن عباس (الصنف الثاني) من مسكنه فوق الميقات الشرعي ، ويسمى هذا الأفقى ^(١) بضم الهمزة وفتحها - فيجب عليه الإحرام من ميقات بلده ، والمواقيت الشرعية خمسة (أحدها) ذو الحليفة وهو ميقات من توجه من المديشة (والثاني) الجحفة ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب ، هكذا قاله الأصحاب ، وأهمل المصنف ذكر مصر والمغرب مع أنه ذكر مصر في التنبيه (الثالث) يللم ميقات المتوجهين من اليمن (الرابع) قرن ميقات المتوجهين من نجد اليمن ونجد الحجاز ، هكذا قاله الشافعي في المختصر والأصحاب ،

(١) في لسان العرب : قال ثعلب : ورجل أفقى واقفى منسوب إلى الاتفاق أو إلى الاتفاق الأخيرة من شاذ النسب وفي التهذيب : رجل أفقى بفتح الهمزة والفاء إذا كان من أفقى الأرض أي نواحيها ، وبعضهم يقول : أفقى بضمهما وهو القياس قال الكمي :

الفاقون الرائقون الأفقون على المعاصر .

ويقال تافق إذا جاءنا من أفقى وهم حديث لقمان بن عاد حين وصف أخاه قال : صفاق

ولم ينه المصنف على إيضاحه (الخامس) ذات عرق ميقات المتوجهين من العراق وخراسان •

قال أصحابنا : والمراد بقولنا : ميقات اليمن يللم ، أى ميقات تهامة اليمن لا كل اليمن ، فإن اليمن تشمل نجدا وتهامة ، قال أصحابنا وغيرهم : والأربعة الأولى من هذه الخمسة نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ، وهذا مجمع عليه للأحاديث ، وفي ذات عرق وجهان ذكرهما المصنف وسائر الأصحاب (أحدهما) وهو نص الشافعى فى الأم كما ذكره المصنف وغيره ، أنه مجتهد فيه ، اجتهد فيه عمر رضى الله عنه لحديث ابن عمر السابق : « لما فتح المصران » (والثانى) وهو الصحيح عند جمهور أصحابنا أنه منصوص عليه من النبى صلى الله عليه وسلم ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والمحاملى فى كتابيه المجموع والتجريد ، وصاحب الحاوى ، واختاره القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما ، قال الرافعى : وإليه ميل الأكثرين •

ورجح جماعة كونه مجتهدا فيه ، منهم القاضى حسين وإمام الحرمين وغيرهما ، وقطع به الغزالى فى الوسيط ، قال إمام الحرمين : الصحيح أن عمر وقتنه قياسا على قرن ويللم ، قال : والذى عليه التعويل أنه باجتهاد عمر ، وذكر القاضى أبو الطيب فى تعليقه أن قول الشافعى قد اختلف فى ذات عرق ، فقال فى موضع : هو منصوص عليه ، وفى موضع ليس منصوصا عليه ، ومن قال : إنه مجتهد فيه من السلف طاوس وابن سيرين وأبو الشعثاء جابر بن زيد • وحكاه البيهقى وغيره عنهم ، ومن قال من السلف : إنه منصوص عليه ، عطاء بن أبى رباح وغيره • وحكاه ابن الصباغ عن أحمد وأصحاب أبى حنيفة •

(واحتج) من قال : إنه مجتهد فيه بحديث ابن عمر : « لما فتح المصران » (واحتج) القائلون بأنه منصوص عليه بالأحاديث السابقة فيه

عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة ،
فمجموعها يقوى بعضه بعضا ، ويصير الحديث حسنا ، ويحتج به ، ويحمل
تحديد عمر رضى الله عنه بأجتهاده على أنه لم يبلغه تحديد النبي صلى الله
عليه وسلم فحدده بأجتهاده فوافق النص ، وكذا قال الشافعى فى أحد نصيه
السابقين : إنه مجتهد فيه ، لعدم ثبوت الحديث عنده ، وقد اجتمعت طرقه
عند غيره فقوى وصار حسنا ، والله أعلم .

قال الشافعى فى المختصر والمصنف وسائر الأصحاب : لو أحرم أهل
المشرق من العقيق كان أفضل ، وهو واد وراء ذات عرق مما يلى المشرق ،
وقال أصحابنا : والاعتماد فى ذلك على ما فى العقيق من الاحتياط ، قيل :
وفيه سلامة من التباس وقع فى ذات عرق لأن ذات عرق قرية خربت وحول
بناؤها إلى جهة مكة ، فالاحتياط للإحرام قبل موضع بنائها الآن ، قالوا :
ويجب على من أتى من جهة العراق أن يتحرى ويطلب آثار القرية العتيقة .
ويحرم حين ينتهى إليها ، قال الشافعى : ومن علاماتها المقابر القديمة ، فإذا
انتهى إليها أحرم ، واستأنس المصنف والأصحاب فى ذلك مع ما ذكرناه من
الاحتياط بحديث توقيت العقيق السابق ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : أعيان هذه المواقيت لا تشترط ، بل الواجب
عينها أو حذوها ، قالوا : ويستحب أن يحرم من أول الميقات ، وهو الطرف
الأبعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسعى ميقاتا غير محرم ، قال أصحابنا :
ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز بلا خلاف لحصول الاسم .

(فرع) قال أصحابنا : الاعتبار فى هذه المواقيت الخمسة بتلك
المواضع لا باسم القرية والبناء ، فلو خرب بعضها ونقلت عمارته إلى موضع
آخر قريب منه وسمى باسم الأول لم يتغير الحكم ، بل الاعتبار بموضع
الأول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهذه المواقيت لأهلها ولكل من مر بها من غير أهلها ، لما روى ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلملم ، وقال : هذه المواقيت لأهلها ولكل من أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ، ومن كان داره دون ذلك فمن حيث ينشئ » ، ثم كذلك أهل مكة يهلون من مكة ») .

(الشرح) حديث ابن عباس هذا رواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه ولفظه فى أول الباب ، وهذا الحكم الذى ذكره المصنف متفق عليه ، فإذا مر شامى من طريق العراق أو المدينة ، أو عراقى من طريق اليمن ، فميقاته ميقات الإقليم الذى مر به ، وهكذا عادة حجيج الشام فى هذه الأزمان أنهم يمرون بالمدينة فيكون ميقاتهم ذا الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى الجحفة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن سلك طريقا لا ميقات فيه من بر أو بحر فميقاته إذا حاذى أقرب المواقيت إليه لأن عمر رضى الله عنه لما اجتهد فى ميقات أهل العراق اعتبر ما ذكرناه) .

(الشرح) هذا الذى ذكره المصنف نص عليه الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : ويجتهد فيحرم من الموضع الذى يغلب على ظنه أنه حذو أقرب المواقيت إليه ، قالوا : ويستحب أن يستظهر حتى يتيقن أنه قد حاذى الميقات أو فوقه ، وأشار القاضى أبو الطيب فى تعليقه إلى وجوب هذا الاستظهار ، والمذهب استحبابه ، والله أعلم . (وأما) إذا أتى من ناحية ولم يمر بميقات ولا حاذاه ، فقال أصحابنا : لزمه أن يحرم على مرحلتين من مكة اعتبارا بفعل عمر رضى الله عنه فى توقيته ذات عرق .

(فرع) قال أصحابنا : إن سلك طريقا لا ميقات فيه لكن حاذى ميقاتين طريقه بينهما - فإن تساويا فى المسافة إلى مكة - فميقاته

ما يحاذيهما ، وإن تفاوتتا فيهما وتساويا في المسافة إلى طريقه فوجهان (أحدهما) يتخير إن شاء أحرم من المحاذي لأبعد الميقاتين ، وإن شاء لأقربهما (وأصحهما) يتعين محاذاة أبعدهما ، وقد يتصور في هذا القسم محاذاة ميقاتين دفعة واحدة ، وذلك بانحراف أحد الطريقين والتوائه ، أو لوعورة وغيرها ، فيحرم من المحاذاة ، وهل هو منسوب إلى أبعد الطريقين أو أقربهما ؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره ، قال : وفائدتهما أنه لو جاوز موضع المحاذاة بغير إحرام وانتهى إلى موضع يقضى إليه طريقا الميقاتين ، وأراد العود لرفع الإساءة ، ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى هذا الميقات ؟ أم إلى ذاك ؟ ولو تفاوت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه ؟ أم إلى مكة ؟ فيه وجهان (أصحهما) إليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كانت داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات ، وله أن يحرم من فوق الميقات ، لما روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما انهما قالا : « إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة اهلك » وفي الأفضل قولان (أحدهما) أن الأفضل أن يحرم من الميقات ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من ذى الحليفة ، ولم يحرم من المدينة ، ولأنه إذا أحرم من بلده لم يأمن أن يرتكب محظورات الإحرام ، وإذا أحرم من الميقات أمن ذلك . فكان الإحرام من الميقات أفضل (والثاني) أن الأفضل أن يحرم من داره ، لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجب له الجنة ») .

(الشرح) حديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة صحيح مشهور مستفيض رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من رواية جماعة من الصحابة (وأما) حديث أم سلمة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وآخرون ، وإسناده ليس بالقوى (وأما) الأثر عن عمر وعلى

رضى الله عنهما فرواه الشافعى وغيره بإسناد^(١) (واعلم) أنه وقع في المذهب في حديث أم سلمة « وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة » بالواو ، وكذا وقع في أكثر كتب الفقه والصواب « أو وجبت » بأو وهو شك من عبد الله بن عبد الرحمن بن يحسن أحد رواة ، هكذا هو بأو في كتب الحديث ، وصرحوا بأن ابن يحسن هو الذى شك فيه ، ويحسن - بمثناة من تحت مضمومة ثم حاء مهملة مفتوحة ثم نون مكسورة ومفتوحة ثم سين مهملة .

اما احكام الفصل فأجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه ، وحكى العبدري وغيره عن داود أنه قال : لا يجوز الإحرام مما فوق الميقات وأنه لو أحرم مما قبله لم يصح إحرامه ويلزمه أن يرجع ويحرم من الميقات ، وهذا الذى قاله مردود عليه بإجماع من قبله (وأما) الأفضل ففيه قولان للشافعى مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) الإحرام من الميقات أفضل (والثانى) مما فوقه أفضل وهذان القولان مشهوران في طريقتى العراق وخراسان ، وفي المسألة طريق آخر : وهو أن الإحرام أفضل من دويرة أهله قولاً واحداً ، وهى قول القفال ، وهى مشهورة في كتب الخراسانيين ، وهى ضعيفة غريبة ، والصحيح المشهور أن المسألة على القولين ثم إن هذين القولين منصوبان في الجديد نقلهما الأصحاب عن الجديد (أحدهما) الأفضل أن يحرم من دويرة أهله نص عليه في الإملاء (والثانى) الأفضل الإحرام من الميقات نص عليه البويطى والجامع الكبير للمزنى .

(وأما) الغزالى فقال في الوسيط : لو أحرم قبل الميقات فهو أفضل ، قطع به في القديم ، وقال في الجديد : هو مكروه ، وهو متأول ، ومعناه أن

(١) كذا بالأصل والسقط كلمة : قوى . وذلك لان الحديث أخرجه الشافعى في الأم عن عمر والحاكم في المستدرک عن على واسنادهما قوى . (ط) .

يتوقى المحيط والطيب من غير إحرام ، وكذا نقل الفوراني في الإبانة أنه كره في الجديد الإحرام قبل الميقات ، وكان الغزالي تابع الفوراني في هذا النقل ، وهو نقل ضعيف غريب لا يعرف لغيرهما ، ونسبه صاحب البحر إلى بعض أصحابنا بخراسان ، والظاهر أنه أراد الفوراني ، ثم قال صاحب البحر : هذا النقل غلط ظاهر ، وهذا الذي قاله صاحب البحر من التعليل هو الصواب ، فإن الذي كرهه الشافعي في الجديد أنه هو التجرد عن المحيط لا الإحرام قبل الميقات ، بل نص في الجديد على الإنكار على من كره الإحرام قبل الميقات .

واختلف أصحابنا في الأصح من هذين القولين فصحت طائفة الإحرام من دويرة أهله ، ممن صرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والرويانى في البحر والغزالي والرافعى في كتابيه وصحح الأكثرون والمحققون تفضيل الإحرام من الميقات ممن صححه المصنف في التنبيه وآخرون ، وقطع به كثيرون من أصحاب المختصرات ، منهم أبو الفتح بسيم الرازى في الكفاية ، والماوردى في الإقناع ، والمحاملى في المقنع ، وأبو الفتح نصر المقدسى في الكافي ، وغيرهم ، وهو الصحيح المختار ، وقال الراقعى : في المسألة ثلاث طرق (أصحابها) على قولين (والثانى) القطع باستحبابه من دويرة أهله (والثالث) إن من [خشى] على نفسه من ارتكاب محظورات الإحرام فدويرة أهله أفضل ، وإلا فالميقات .

(والأصح) على الجملة أن الإحرام من الميقات أفضل ، للأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته من الميقات » وهذا مجمع عليه ، وأجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد وجوب الحج ولا بعد الهجرة غيرها « وأحرم صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحليفة » رواه البخارى في صحيحه في كتاب المغازى ، وكذلك أحرم معه صلى الله عليه وسلم بالحجة المذكورة والعمرة المذكورة أصحابه من الميقات ، وهكذا فعل بعده صلى

الله عليه وسلم أصحابه والتابعون وجماهير العلماء ، وأهل الفضل ، فترك
النبي صلى الله عليه وسلم الإحرام من مسجده الذي صلاة فيه أفضل من
ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وأحرم من الميقات
فلا يبقى بعد هذا شك في أن الإحرام من الميقات أفضل .

(فان قيل :) إنما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم من الميقات لبيّن
جوازه (فالجواب) من أوجه (أحدهما) أنه صلى الله عليه وسلم قد بين
الجواز بقوله صلى الله عليه وسلم : « مهل أهل المدينة من ذى الحليفة » .
(الثانى) أن بيان الجواز إنما يكون فيما يتكرر فعله ، ففعله صلى الله عليه
وسلم مرة أو مرات يسيرة على أقل ما يجزىء بيانا للجواز ، ويدوم في
عموم الأحوال على أكمل الهيئات ، كما توضأ مرة مرة في بعض الأحوال ،
وداوم على الثلاث ، ونظائر هذا كثيرة ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم
أحرم من المدينة ، وإنما أحرم بالحج وعمره الحديبية من ذى الحليفة
(الثالث) أن بيان الجواز إنما يكون في شيء اشتهر أكمل أحواله بحيث
يخاف أن يظن وجوبه ، ولم يوجد ذلك هنا .

وهذا كله إنما يحتاج إليه على تقدير دليل صريح صحيح في مقابله
ولم يوجد ذلك ، فإن حديث أم سلمة قد سبق أن إسناده ليس بقوى ،
فيجاب عنه بأربعة أجوبة (أحدها) أن إسناده ليس بقوى (الثانى) أن
فيه بيان فضيلة الإحرام من فوق الميقات ، وليس فيه أنه أفضل من الميقات ،
ولا خلاف أن الإحرام من فوق الميقات فيه فضيلة ، وإنما الخلاف أيهما
أفضل ؟ (فإن قيل) هذا الجواب يبطل فائدة تخصيص المسجد الأقصى
(فالجواب) أن فيه فائدة ، وهى تبين قدر الفضيلة فيه (الجواب الثالث)
أن هذا معارض لفعله صلى الله عليه وسلم المتكرر في حجته وعمرته ، فكان
فعله المتكرر أفضل (الرابع) أن هذه الفضيلة جاءت في المسجد الأقصى
لأن له مزايا عديدة معروفة ، ولا يوجد ذلك في غيره فلا يلحق به ، والله
أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة • قد ذكرنا أن الأصح أن يحرم من الميقات ، وبه قال عطاء والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحق ، وروى عن عمر بن الخطاب حكاه ابن المنذر عنهم كلهم ، ورجح آخرون دوية أهله وهو المشهور عن عمر وعلى وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه ابن المنذر عن علقمة والأسود وعبد الرحمن وأبي إسحاق - يعني السبيعي - ودليل الجميع سبق بيانه ، قال ابن المنذر : وثبت أن ابن عمر أهل من إيليا وهو بيت المقدس •

(فرع) إن قيل : ما الفرق بين ميقات الزمان والمكان ؟ حيث جاز تقديم الإحرام على ميقات المكان دون الزمان ؟ فالجواب ما أجاب به الجرجاني في المعايمة أن ميقات المكان يختلف باختلاف البلاد ، بخلاف ميقات الزمان ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كان داره دون الميقات فميقاته موضعه • ومن جاوز الميقات فاصدا إلى موضع قبل مكة ثم أراد النسك أحرم من موضعه ، كما إذا دخل مكة لحاجة ثم أراد الإحرام كان ميقاته من مكة) •

(الشرح) من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه بلا خلاف ، لحديث ابن عباس السابق في أول الباب ، وقد سبقت هذه المسألة قال أصحابنا : فإذا كان في قرية بين مكة والميقات فالأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها إلى مكة فإن أحرم من الطرف الأدنى إلى مكة جاز ولا دم عليه بلا خلاف كما سبق في المواقيت الخمسة • فإن خرج من قريته وفارق العمران إلى جهة مكة ثم أحرم كان آثما وعليه الدم للإساءة فإن عاد إليها سقط الدم ، وإن كان من أهل خيام استحب أن يحرم من أبعد أطراف الخيام إلى مكة ، ويجوز من الطرف الأدنى إلى مكة ، ولا يجوز أن يفارقها إلى جهة مكة غير محرم •

وإن كان في واد استحب أن يقطع طرفيه محرما ، فإن أحرم من
الطرف الأقرب إلى مكة جاز ، فإن كان في بركة ساكنا منفردا بين مكة
والميقات أحرم من منزله ، لا يفارقه غير محرم ، هكذا ذكر هذا التفصيل
كله أصحابنا في الطريقتين ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : لو كان
مسكنه بين مكة والميقات فتركه وقصد الميقات فأحرم منه ، جاز ولا دم
عليه ، كالمكي إذا لم يحرم من مكة ، بل خرج إلى ميقات فأحرم منه جاز
ولا دم عليه .

(المسألة الثانية) إذا مر الآفاقي بالميقات غير مريد نسكا — فإن لم
يكن قاصدا نحو الحرم . ثم عن له قصد النسك بعد مجاوزة الميقات —
فميقاته حيث عن له هذا القصد ، وإن كان قاصدا الحرم لحاجة فعن له
النسك بعد المجاوزة (فإن قلنا :) من أراد الحرم لحاجة يلزمه الإحرام ،
فهذا يأتهم بمجاوزته غير محرم ، وهو كمن قصد النسك وجاوزه غير محرم ،
وسنذكره إن شاء الله تعالى . وإن قلنا بالأصح : إنه لا يلزمه فهو كمن
جاوزه غير قاصد دخول الحرم .

(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة : قد ذكرنا أن مذهبنا
أن من مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه ، وبه قال طاوس ومالك
وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور والجمهور . وقال مجاهد : يحرم من مكة .
ودليلنا حديث ابن عباس السابق (أما) إذا جاوز الميقات غير مريد نسكا
ثم أراده فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يحرم من موضعه ، وبه قال ابن عمر
وعطاء ومالك والثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر . وقال
أحمد وإسحاق : يلزمه العود إلى الميقات .

(فرع) حكى الشافعي وابن المنذر عن ابن عمر أنه أحرم من
الفرع — بضم الفاء وإسكان الراء — وهو بلاد بين مكة والمدينة ، بين
ذى الحليفة وبين مكة ، فتكون دون ميقات المدنى ، وابن عمر مدنى وهذا

ثابت عن ابن عمر ، رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح ، وتأوله الشافعي وأصحابنا تأويلين (أحدهما) أن يكون خرج من المدينة إلى الفرع لحاجة ولم يقصد مكة ، ثم أراد النسك فإن ميقاته مكانه (والثاني) أنه كان بمكة فرجع قاصدا إلى المدينة فلما بلغ الفرع بدا له أن يرجع إلى مكة فميقاته مكانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كان من اهل مكة وأراد الحج فميقاته من مكة ، وإن أراد العمرة فميقاته من أدنى الحل ، والأفضل أنه من الجعرانة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ، فإن أخطأها فمن التنعيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عائشة من التنعيم) .

(الشرح) أما إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة فصحيح متفق عليه ، رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من رواية أنس بن مالك رضى الله عنه ، ورواه الإمام الشافعي وأبو داود الترمذي والنسائي وغيرهم أيضا من رواية مجرش الكعبي الخزاعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الترمذي : هذا حديث حسن ، قال : ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، وهو محرش - بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة وبعدها شين معجمة - هذا أشهر الأقوال في ضبطه ، ولا يذكر ابن ماكولا وجماعة إلا هذا (والثاني) محرش - بكسر الميم وإسكان المهملة (والثالث) بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة - ممن حكى هذه الأقوال الثلاثة فيه أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ، والله أعلم .

(وأما) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عائشة من التنعيم فرواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وأما الجعرانة - فكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء - وكذا الحديثية بتخفيف الياء هذا قول الشافعي فيهما ، وبه قال أهل اللغة والأدب وبعض المحدثين ، وقال ابن

وهب صاحب مالك : هما بالتشديد ، وهو قول أكثر المحدثين ، والصحيح تخفيفهما ، والتنعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة ، والتنعيم - بفتح التاء - وهو بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من مكة وقيل : أربعة قيل : سمي بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له : نعيم ، وعن شماله جبل يقال له ناعم ، والوادي نيمان .

أما الأحكام ففيه مسألتان (إحداهما) ميقات المكي بالحج نفس مكة ، وفيه وجه ضعيف أنه مكة وسائر الحرم ، وقد سبقت المسألة في أول الباب واضحة بفروعها والمراد بالمكي من كان بمكة عند إرادة الإحرام بالحج سواء كان مستوطنها أو غابر سبيل (المسألة الثانية) إذا كان بمكة مستوطنا أو غابر سبيل وأراد العمرة فميقاته أدنى الحل ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : يكفيه الحصول في الحل ولو بخطوة واحدة من أى الجهات كان جهات الحل ، هذا هو الميقات الواجب .

(وأما) المستحب فقال الشافعي في المختصر : أحب أن يعتمر من الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فإن أخطأ منها فمن التنعيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعمر عائشة منها وهى أقرب الحل إلى البيت ، فإن أخطأ ذلك فمن الحديبية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأفضلها من الجعرانة وبعدها في الفضيلة التنعيم ثم الحديبية كما نص عليه ، واتفق الأصحاب على التصريح بهذا في كل الطرق ولا خلاف في شيء منه إلا أن الشيخ أبا حامد قال : الذى يقتضيه المذهب أن الاعتماد من الحديبية بعد الجعرانة أفضل من التنعيم ، فقدم الحديبية على التنعيم .

(وأما) قول المصنف في التنبيه : الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فغلط ومنكر لا يعد من المذهب إلا أن يتأول على أنه إذا أراد أفضل أدنى الحل التنعيم ، فإنه قال أولا : خرج إلى أدنى الحل ، والأفضل أن يحرم من التنعيم ، فالاعتذار عنه بهذا وما أشبهه أحسن من تخطئته ، وليست

المسألة خفية أو غريبة ليعذر في الغلط فيها ، واستدل الشافعى للإحرام من الحديية بعد التتعيم بأن النبى صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها ، وهذا صحيح معروف فى الصحيحين وغيرهما ، وكذلك استدل محققوا الأصحاب ، وهذا الاستدلال هو الصواب •

(وأما) قول الغزالى فى البسيط ، وقول غيره إنه صلى الله عليه وسلم هم بالإحرام بالعمرة من الحديية فغلط صريح ، بل ثبت فى صحيح البخارى فى كتاب المغازى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالعمرة عام الحديية من ذى الحليفة والله أعلم •

(فإن قيل) قال الشافعى والأصحاب : إن الإحرام بالعمرة من الجعرانة أفضل من التتعيم ، فكيف أكرم النبى صلى الله عليه وسلم عائشة من التتعيم ؟ (فالجواب) أنه صلى الله عليه وسلم إنما أكرمها منه لضيق الوقت عن الخروج إلى أبعد منه ، وقد كان خروجها إلى التتعيم عند رحيل الحاج وانصرافهم ، وواعدها النبى صلى الله عليه وسلم إلى موضع فى الطريق ، هكذا ثبت فى الصحيحين ، ويحتمل أيضا بيان الجواز من أدنى الحل ، والله أعلم •

(فرع) يستحب لمن أراد الإحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة ، ولا يقدم الإحرام قبله إلا أن يكون متمتعاً لم يجد الهدى ، فيحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة حتى يمكنه صوم ثلاثة أيام فى الحج ، وقد سبقت المسألة مبسوطه فى أواخر الباب السابق فى أحكام التمتع فى فرع مستقل ، وذكرنا فيه مذاهب العلماء ودليل المسألة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن بلغ الميقات مزبدا للنسك لم يجز أن يجاوزه حتى يحرم ، لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما فإن جاوزه وأحرم دونه نظرت

— فان كان له عذر بان يخشى ان يفوته الحج ، او الطريق مخوف — لم يعد وعليه دم ، وإن لم يخش شيئا لزمه ان يعود لانه نسك واجب مقدور عليه ، فلزمه الإتيان به فان لم يرجع لزمه الدم ، وإن رجع نظرت — فان كان قبل ان يتلبس بنسك — سقط عنه الدم ، لانه قطع المسافة بالإحرام وزاد عليه ، فلم يلزمه دم ، وإن عاد بعدما وقف او بعدما طاف لم يسقط عنه الدم . لانه عاد بعد فوات الوقت فلم يسقط عنه الدم ، كما لو دفع من الموقف قبل الغروب ثم عاد في غير وقته) .

(الشرح) قال الشافعى والأصحاب : إذا انتهى الآفاقي إلى الميقات وهو يريد الحج أو العمرة أو القران حرم عليه مجاوزته غير محرم بالإجماع ، فإن جاوزه فهو مسيء سواء كان من أهل تلك الناحية أم من غيرها ، كالشامي يمر بميقات المدينة . قال أصحابنا : ومتى جاوز موضعا يجب الإحرام منه غير محرم أثم وعليه العود إليه والإحرام منه إن لم يكن له عذر ، فإن كان عذر كخوف الطريق أو انقطاع عن رفقته أو ضيق الوقت ، أو مرض شاق أحرم من موضعه ومضى وعليه دم إذا لم يعد فقد أثم بالمجازة ، ولا يَأثم بترك الرجوع ، فإن عاد فله حالان (أحدهما) يعود قبل الإحرام فيحرم منه فالذهب الذي قطع به المصنف والجماهير لا دم عليه ، سواء كان دخل مكة أم لا .

وقال إمام الحرمين والغزالي : إن عاد قبل أن يبعد عن الميقات بمسافة القصر سقط الدم ، وإن عاد بعد دخول مكة وجب ولم يسقط بالعود ، وإن عاد بعد مسافة القصر وقبل دخول مكة فوجهان (أحدهما) يسقط ، وهذا التفصيل شاذ منكر .

(الحال الثانى) أن يحرم بعد مجاوزة الميقات محرما فطريقان (أحدهما) فى سقوط الدم وجهان وقيل قولان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وآخرون . قال القاضى أبو الطيب : هما قولان وكان الشيخ أبو حامد يقول وجهان . قال : والصحيح قولان ، وسواء عند هؤلاء رجع من مسافة قريبة أو بعيدة ،

لكنهم شرطوا رجوعه قبل تلبسه بنسك (والطريق الثاني) وهو الصحيح ،
وبه قطع المصنف والجمهور أنه يفصل ، فإن عاد قبل التلبس بنسك سقط
الدم ، وإن عاد بعده لم يسقط سواء كان النسك ركنا كالوقوف والسعى
أو سنة كطواف القدوم وفيه وجه ضعيف أنه لا أثر للتلبس بالسنة
فيسقط بالعود بعد . حكاه البغوي والمتولى وآخرون ، كما لو كان محرما
بالعمرة مما دون الميقات وعاد إليه بعد طوافها ، فإنه لا يسقط الدم بالعود
بلا خلاف والمذهب الأول . ويخالف المعتز ، فإنه عاد بعد فعله معظم
أفعال النسك . والحاج لم يأت بشيء من أعمال النسك الواجبة فسقط
عنه الدم .

واعلم أن جمهور الأصحاب لم يتعرضوا لزوال الإساءة بالعود ، وقد
قال صاحب البيان : وهل يكون مسيئا بالمجازة إذا عاد إلى الميقات حيث
سقط الدم ؟ فيه وجهان حكاهما في الفروع . الظاهر أنه لا يكون مسيئا
لأنه حصل فيه محرما (والثاني) يضير مسيئا لأن الإساءة حصلت بنفس
المجازة فلا يسقط . قال أصحابنا : ولا فرق في لزوم الدم في كل هذا بين
المجاوز للميقات عامدا عالما أو جاهلا أو ناسيا لكن يفرقون في الإثم ،
فلا إثم على الناسي والجاهل ، قال القاضي أبو الطيب والمتولى وغيرهما :
ويخالف ما لو تطيب ناسيا لا دم عليه ، لأن الطيب من المحظورات ،
والنسيان عذر عندنا في المحرمات كالأكل والصوم والكلام في الصلاة
(وأما) الإحرام من الميقات فمأمور به والجهل والنسيان في الأمور به
لا يجعل عذرا والله أعلم .

(وأما) إذا مر بالميقات وأحرم بأحد النسكين ثم بعد مجاوزته أدخل
النسك الآخر عليه بأن أدخل الحج على العمرة أو عكسه - وجوزناه - ففي
وجوبه عليه وجهان حكاهما المتولى والبغوي وآخرون (أحدهما) يلزمه
لأنه جاوز الميقات مریدا للنسك وأحرم بعده (والثاني) لا يلزمه لأنه جاوز

المیقات محرماً فصار كما لو أحرم بالمیقات إحراماً مبهماً ، فلما جاوز صرفه إلى الحج ، والله أعلم •

(فرع) فی مذاہب العلماء فی هذه المسألة :

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا جاوز المیقات مریداً للنسك فأحرم دونه أثم فإن عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، سواء عاد مليباً أم غير ملب • هذا مذهبنا وبه قال الثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور • وقال مالك وابن المبارك وزفر وأحمد : لا يسقط عنه الدم بالعود • وقال أبو حنيفة : إن عاد مليباً سقط الدم وإلا فلا وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز مطلقاً ، قال : وهو أحد قولی عطاء • وقال ابن الزبير : يقضى حجته ثم يعود إلى المیقات فيحرم بعمره • وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبیر أنه لا حج له ، والله أعلم •

(فرع) قال صاحب البيان : سمعت الشريف الثماني من أصحابنا يقول : إذا جاوز المدني ذا الحليفة غير محرم وهو مرید للنسك ، فبلغ مكة غير محرم ، ثم خرج منها إلى میقات بلد آخر كذات عرق أو يللمم وأحرم منه • فلا دم عليه بسبب مجاوزة ذي الحليفة ، لأنه لا حكم لإرادته النسك لما بلغ مكة غير محرم « فصار كمن دخل مكة غير محرم ، وقلنا : يجب الإحرام لدخولها لا دم عليه ، هذا نقل صاحب البيان ، وهو محتمل وفيه نظر •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر الإحرام من موضع فوق المیقات لزمه الإحرام منه ، فإن جاوزه وأحرم دونه كان كمن جاوز المیقات وأحرم دونه في وجوب العود والدم ، لأنه وجب الإحرام منه كما وجب [الإحرام] من المیقات ، فكان حكمه حكم المیقات ، وإن مر كافر بالمیقات مریداً للحج فأسلم دونه وأحرم ولم يعد إلى المیقات لزمه الدم ، وقال المزني : لا يلزمه لأنه مر بالمیقات ، وليس هو من أهل النسك فاشبهه إذا مر به غير مرید للنسك ثم أسلم دونه وأحرم ،

وهذا لا يصح لأنه ترك الإحرام من الميقات وهو مريد للنسك فلزمه الدم كالسليم . وإن من بالميقات صبي وهو محرم ، أو عبد وهو محرم ، فبلغ الصبي أو عتق العبد ففيه قولان (أحدهما) أنه يجب عليه دم لأنه ترك الإحرام بحجة الإسلام من الميقات (والثاني) لا يلزمه ، لأنه جاوز الميقات وهو محرم ، فلم يلزمه دم كالحر البالغ) .

(الشرح) (أما) مسألة النذر فهي كما قالها المصنف (وأما) مسألة الكافر ومسألة الصبي والعبد فقد سبقتا واضحتين بفروعهما في أوائل كتاب الحج عند إحرام الصبي وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كان من أهل مكة فخرج لإحرام الحج إلى أدنى الحل وأحرم ، فإن رجع إلى مكة قبل أن يقف بعرفة لم يلزمه دم ، وإن لم يرجع حتى وقف وجب عليه دم ، لأنه ترك الإحرام من الميقات فاشبهه غير المكي إذا أحرم من دون الميقات ، وإن خرج من مكة إلى خارج البلد وأحرم في موضع من الحرم ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الدم ، لأن مكة والحرم في الحرمة سواء (والثاني) يلزمه وهو الصحيح ، لأن الميقات هو البلد ، وقد تركه فلزمه الدم ، وإن أراد العمرة فأحرم من جوف مكة نظرت ، فإن خرج إلى أدنى الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم ، لأنه دخل الحرم محرماً فاشبهه إذا أحرم أولاً من الحل ، وإن طاف وسمى ولم يخرج إلى الحل ففيه قولان (أحدهما) لا يعتد بالطواف والسمى عن العمرة لأنه لم يقصد الحرم بإحرام ، فلم يعتد بالطواف والسمى (والثاني) أنه يعتد به (بالطواف) وعليه دم لتركه الميقات كغير المكي إذا جاوز ميقات بلده غير محرم ثم أحرم ودخل مكة وطاف وسمى) .

(الشرح) إما إحرام المكي بالحج فقد سبق حكمه في أول الباب مستوفى وأما إحرامه بالعمرة ، فقد قدمنا أن ميقاته الواجب فيها أدنى الحل ولو بخطوة والمستحب إحرامه من الجمرات فإن فاتته فالتنعيم ثم الحديبية ، فإن خالف فأحرم بالعمرة في الحرم انعقد إحرامه بلا خلاف ، ثم له حالان (أحدهما) أن لا يخرج إلى الحل بل يطوف ويسمى ويحلق فهل يجزئه

ذلك وتصح عمرته ؟ فيه قولان مشهوران نص عليهما في الأم وذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يجزئه ويلزمه دم لتركه الإحرام هن الميقات الواجب (والثاني) لا يجزئه ، بل يشترط أن يجمع في عمرته بين الحل والحرم كما يجمع الحاج في حجه بين الحل والحرم فإنه يشترط وقوفه بمرفات وهي من الحل والطواف والسمى وهما في الحرم . فعلى القول الأول لو وطئ بعد الحلق لا شيء عليه ، لأنه بعد التحلل ، وعلى الثاني يكون الوطء واقعا قبل التحلل ، لكنه يعتقد أنه متحلل فيكون كجماع الناس ، وفي كونه مفسدا القولان المشهوران ، فإن جعلناه مفسدا لزمه المضى في فاسده بأن يخرج إلى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويحلق ويلزمه القضاء وكفارة الجماع ودم الحلق لوقوعه قبل التحلل .

(وإن قلنا) بالأصح : إن جماع الناس لا يفسد ، فعمرته على حالها ، فلزمه أن يخرج إلى الحل ويرجع فيطوف ويحلق وقد تمت عمرته ، وليس عليه دم الجماع ، وأما دم الحلق ففيه القولان المشهوران في حلق الناس (أصحهما) يجب (الحال الثاني) أن يخرج إلى الحل ثم يدخل مكة فيطوف ويسعى ويحلق ، فيعتد بذلك وتتم عمرته بلا خلاف ، وفي سقوط دم الإساءة عنه طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور سقوطه (والثاني) على طريقين (أصحهما) القطع بسقوطه (والثاني) أنه على الخلاف السابق فيمن جاوز الميقات غير محرم (فإذا قلنا) بالمذاهب فالواجب خروجه إلى الحل قبل الأعمال إما في ابتداء الإحرام وإما بعده (وإن قلنا) لا يسقط فالواجب هو الخروج قبل الإحرام ، والله أعلم .

(فسرع) قال الشيخ أبو حامد في آخر كتاب الحج من تعليقه : قال الشافعي : أحب لمن أحرم في بلده أن يخرج متوجها في طريق حجه عقب إحرامه ، ولا يقيم بعد إحرامه ، قال الشافعي : وكذا لو كان إحرامه من جوف مكة . قال أبو حامد : هذا الذي قاله الشافعي صحيح ، فيستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يخرج عقب إحرامه ، وينبغي أن يكون إحرام المكي عند إرادته التوجه إلى منى وقد سبق قريبا بيان هذا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الاحرام وما يحرم فيه

(إذا أراد أن يحرم فالمستحب أن يفتسل ، لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه » وإن كانت امرأة حائضا أو نفساء اغتسلت للإحرام ، لما روى القاسم بن محمد « أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتغتسل ثم لتهل » ولأنه غسل يراد به النسك فاستوى فيه الحائض والظاهر ، ومن لم يجد الماء تیمم لأنه غسل مشروع فانتقل فيه إلى التيمم عند عدم الماء كفصل الجنابة ، قال في الام : ويغتسل لسبعة مواطن للإحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بالمزدلفة ولرمي الجمرات الثلاث ، لأن هذه المواضع تجتمع لها الناس فاستحب لها الاغتسال ، ولا يفتسل لرمي جمرة العقبة لأن وقته من نصف الليل إلى آخر النهار ، فلا يجتمع له الناس في وقت واحد ، وأضاف إليها في القديم الغسل لطواف الزيارة وطواف الوداع لأن الناس يجتمعون لهما ولم يستحب في الجديد ، لأن وقتها متسع فلا يتفق اجتماع الناس فيهما) .

(الشرح) حديث زيد بن ثابت رواه الدارمي والترمذي وغيرهما ، قال الترمذي : حديث حسن وفي معناه حديث القاسم في قصة أسماء وهو صحيح كما سنوضحه إن شاء الله تعالى (وأما) حديث القاسم فصحيح رواه مالك في الموطأ هكذا مرسل ، كما رواه المصنف عن القاسم « أن أسماء ولدت » فذكره بكماله ، وهذا اللفظ يقتضي إرسال الحديث ، فإن القاسم تابعي وهو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ورواه ابن ماجه كذلك في رواية له ، ورواه مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة أن أسماء ولدت فذكره بلفظه هكذا متصلا بذكر عائشة ، وكذلك رواه أبو داود في سننه والدارمي وابن ماجه في روايته الأخرى وغيرهم فالحديث متصل صحيح وكفى به صحة رواية مسلم له في صحيحه ووصله

ثابت في صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة وناهيك بهذا صحة ، وثبت هذا الحديث في صحيح مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، وأسماء هذه هي امرأة أبي بكر الصديق رضى الله عنهما ، وأبوها عميس — بضم العين المهملة وفتح الميم — وسبق بيانه في أول كتاب الطهارة ، والبيداء — بفتح الباء والمد — والمراد به هنا مكان بذى الحليفة ، وقد جاء في كثير من الروايات في صحيح مسلم وغيره : ولدت أسماء بذى الحليفة فذكره إلى آخره .

وقوله صلى الله عليه وسلم « مروها أن تغتسل ثم لتهل » يجوز في — لام لتهل — الكسر والإسكان والفتح ، وهو غريب ، ووقع في كثير من نسخ المذهب « مرها » وفي بعضها « مروها » بزيادة واو وذكر الإمام محمود بن خلياشي^(١) بن عبد الله الخليلي أنه رآه هكذا بخط المصنف .

(وأما) قول المصنف : باب الإحرام وما يحرم فيه ، فكذا قاله في التنبيه ، وهو — بفتح الياء وضم الراء — من يحرم وليس هو بضم الياء وكسر الراء ، لأنه صدر الباب بمقدمات الإحرام من الاغتسال والتنظف والتطيب والصلاة ، ثم ذكر الإحرام نفسه وهو النية ، فكل هذا داخل في ترجمة الإحرام ، ثم ذكر بعد هذا كله ما يحرم بسبب الإحرام ، ولو كان بضم الياء على إرادة ما يلبسه المحرم لكافى الترجمة قاصرة ، لأنه يكون مدخلا في الباب ما لم يترجم له وهو محرمات الإحرام وهي معظم الباب فتعين ما قلناه ، والحمد لله وهو أعلم (وقوله) لأنه غسل يراد للنسك احتراز من غسل الجنابة والحيض والجمعة وأراد بالنسك ما يختص بالحج أو العمرة (وقوله) غسل مشروع ذكر القلعي أنه احتراز من الغسل للدخول على السلطان ، ولبس الثوب ونحوهما ، وهذا محتمل ويحتمل أنه أراد تقريب الفرع من الأصل دون الاحتراز .

(١) لم نجد له ذكرا في طبقات الشافعية لابن السبكي ولا في وفيات الأعيان .

أما الأحكام ففيها مسائل (إحداهما) اتفق العلماء على أنه يستحب
 الغسل عند إرادة الإحرام بحج أو عمرة أو بهما ، سواء كان إحرامه من
 الميقات الشرعي أو غيره ، ولا يجب هذا الغسل وإنما هو سنة مؤكدة يكره
 تركها ، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب كما سيذكره
 قريبا إن شاء الله تعالى قال ابن المنذر في الإشراف : أجمع عوام أهل العلم
 على أن الإحرام بغير غسل جائز ، قال : وأجمعوا على أن الغسل للإحرام
 ليس بواجب إلا ما روى عن الحسن البصري أنه قال : إذا نسي الغسل
 يغتسل إذا ذكره ، قال أصحابنا : والدليل على عدم وجوبه أنه غسل لأمر
 مستقبل ، فلم يكن واجبا كغسل الجمعة والعيد ، والله أعلم .

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : (أستحب الغسل عند الإحرام
 للرجل والصبي والمرأة والحائض والنفساء ، وكل من أراد الإحرام ^(١)
 قال : وأكره ترك الغسل له وما تركت الغسل للإحرام ، ولقد كنت أغتسل
 له مريضا في السفر وأنى أخاف ضرر الماء ، وما صحبت أحدا أقندي
 به رأيت تركه ، وما رأيت أحدا منهم عدا به أن رآه اختيارا ، قال : وإذا
 أتت الحائض والنفساء الميقات وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهرهما
 وأدركهما الحج بلا علة أحببت استنخارهما ليطهرا فيحرما طاهرتين ، وإن
 أهلتا غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية) قال : (وكل ما عملته الحائض
 عمله الرجل الجنب والمحدث والاختيار له أن لا يعمل كله إلا طاهرا ،
 قال : وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف
 بالبيت وركعتيه) هذا آخر نصه في الأم بحروفه ^(٢) واتفق أصحابنا في

(١) في نسختنا من الأم (وكل من أراد الإحلال اتباعا للسنة . ومعقول انه يجب إذا دخل
 الحرم في نسك لم يكن له فيه أن يدخله إلا بأكمل الطهارة وإن يتنظف له لامتناعه من أحداث
 الطيب في الإحرام ، وإذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة وهي نفساء لا يطهرها
 الغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل مثناه
 أو أكثر منه الخ (ط) .

(٢) قلت : مع بعض التصرف في الحذف والاختصار (ط) .

جميع الطرق على جميع هذا إلا قولاً شاذاً ضعيفاً حكاه الرافعى أن الحائض والنفساء لا يسن لهما الغسل (والصواب) استحبابه لهما للحديث السابق ، قال أصحابنا : ويغتسلان بنية غسل الإحرام كما ينوى غيرهما ، ولإمام الحرمين في نيتهما احتمال •

(الثانية) إذا عجز المحرم عن الغسل تيمم ، هكذا نص عليه الشافعى في الأم ، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق إلا أن الرافعى قال : يتيمم العاجز • قال : وقد ذكرنا في غسل الجمعة احتمالاً لإمام الحرمين أنه لا يتيمم ، قال : وذلك لاحتمال جاري هنا ، والمذهب ما سبق ، وهذا الذى ذكرته من أنه يتيمم إذا عجز عن الغسل أحسن وأعم من عبارة المصنف ومن وافقه في قولهم : إن لم يجد الماء يتيمم لأن العجز يعم عدم الماء والخوف من استعماله وغير ذلك ، والحكم في الجميع واحد •

(وأما) إذا وجد من الماء ما لا يكفيه للغسل فقد قال المحاملى في كنه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع ، والبعوى والرافعى : يتوضأ به ، وهذا الذى قالوه إن أرادوا به أنه يتوضأ مع التيمم فحسن ، وإن أرادوا أنه يقتصر على الوضوء فليس بمعول ، ولا يوافقون عليه ، لأن التيمم يقوم مقام الغسل عند العجز عن الماء ، ولا يقوم الوضوء مقام الغسل ، ولا يرد هذا على الجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع فإنه يستحب له الوضوء ولا يستحب له التيمم ، لأن الجنب الذى فيه الكلام واجد لما يكفيه لغسله ، ولا يفيد التيمم شيئاً ، ولا يصح للقدرة على الماء ويفيده الوضوء رفع الحدث عن أعضائه فاستحب له ، وفي مسألة المحرم هو عادم لما يكفيه لغسله فنظيره من الجنب أن يكون عادماً لما يكفيه من الماء ، فإنه يتيمم مع الوضوء أو يتيمم من غير وضوء ، على القولين المعروفين في باب التيمم •

(الثالثة) قال المصنف : قال الشافعى رحمه الله في الأم : يغتسل

المحرم لسبعة مواطن : للإحرام ، ودخول مكة ، والوقوف بمزدلفة ، ولرمي
الجمرات الثلاث ، لأن هذه المواضع يجتمع لها الناس ويستحب لها
الاغتسال ، وهذا النص الذي نقله عن الأم كذا هو في الأم ، وكذا نقله
أصحابنا عن الأم ، ونقله بعضهم عن نصوصه قديما وجديدا ، وليس هذا
التعليل في الأم - أعنى قوله : لأن هذه المواطن يجتمع لها الناس - بل
هو من عند المصنف والأصحاب ، وإنما استدلل الشافعي رحمه الله في الأم
في ذلك بآثار ذكرها ، قال في الأم عقب ذكره هذه المواضع : وأستحب
الغسل بين هذه المواضع عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن ، قال :
فذلك أحبه للحائض ، قال : وليس واحد من هذا واجبا والله أعلم .

وقوله : (للوقوف بمزدلفة) يعنى الوقوف على المشعر الحرام وهو
قرح ، وذلك الوقوف يكون بعد صلاة الصبح يوم النحر كما سيأتى بيانه
في باب إن شاء الله تعالى ، وهكذا قال جماهير الأصحاب في هذا الغسل :
إنه للوقوف بالمزدلفة ونقله عن الأم ، وكذا رأيت في الأم صريحا وخالفهم
المحاملى في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع وأبو الفتح سليم
الرازي في الكفاية ، والشيخ نصر المقدسى في الكافي ، فقالوا : الغسل
للمبيت بالمزدلفة ، ولم يذكروا الغسل للوقوف بالمزدلفة ، بل جعلوا الغسل
السابع هو الغسل للمبيت بها ، والصواب الأول ، لأن المبيت بها ليس فيه
اجتماع فلا يحتاج إلى غسل ، بخلاف الوقوف ، فالصواب أن الغسل
السابع للوقوف بالمزدلفة ، وأنه لا يشرع للمبيت بها ، وقولهم (لرمي
الجمرات الثلاث) يفتنون الجمرات في أيام التشريق يغتسل في كل يوم من
الأيام الثلاثة غسلا واحدا لرمي الجمرات ولا يغتسل لكل جمرة في
انفرادها ، هذا الذي ذكرناه من الأغسال المستحبة في الحج سبعة فقط هو
نصه في الجديد ، وأضاف إليها في القديم استحبابه لطواف الزيارة وطواف
الوداع ، هكذا نقله الأصحاب عن القديم .

ولم يذكر المصنف والشيخ أبو حامد وجمهور الأصحاب في الطريقتين عن القديم أنه أضاف إلى هذين الغسلين ، وزاد القاضي أبو الطيب في تعليقه والرافعي عن القديم غسلا ثالثا ، وهو الغسل للحلق ، واتفقت نصوصه وطرق الأصحاب على أنه لا يستحب الغسل لرمى جمرة العقبة يوم النحر ، وقد ذكر المصنف دليله والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يتجرد عن الخيط في إزار ورداء أبيضين ونعلين ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين ») والمستحب أن يكون ذلك بياضا ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم ، وكفتموها فيها موتاكم ») والمستحب أن يتطيب في بدنه ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا يطيب ثوبه لأنه ربما نزع للفعل فيطرحه على بدنه ، فتجب به الفدية ، والمستحب أن يصلى ركعتين لما روى ابن عباس وجابر رضي الله عنهما » أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم « وفي الأفضل قولان (قال) في القديم : الأفضل أن يحرم عقب الركعتين ، لما روى ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة » (وقال) في الام : الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته إن كان راكبا ، وإذا ابتدا السير إن كان راكبا ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج » ولأنه إذا لبى مع السير وافق قوله فعله ، وإذا لبى في مصلاه لم يوافق قوله فعله ، فكان ما قلناه أولى) .

(الشرح) حديث ابن عمر : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » حديث غريب ، ويفنى عنه ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعدما ترجل وادّهنَ ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من الأزر والأردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، حتى أصبح بذي الحليفة ركب راحلته ، حتى

استوى على البيداء أهل هو وأصحابه » ثم ذكر تمام الحديث ، رواه البخارى فى صحيحه وقوله (تردع الجلد) أى تلتطخه إذا لبست ، وهو بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الراء ثم دال مفتوحة ثم عين مهملة قال أهل اللغة : الردع بالعين المهملة أثر من الطيب كالزعفران ، والردع بالمعجمة الطين ، وقال أبو بكر ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين » قال : وكان سفيان الثورى ومالك والشافعى وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى ومن تبهم يقولون : يلبس الذى يريد الإحرام إزارا ورداء ، هذا كلام ابن المنذر ، وثبت فى الصحيحين من حديث ابن عميرة وغيره أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فىمن لم يجد النعلين : « فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » وثبت فىهما عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين » ومثله فى صحيح مسلم من رواية جابر ، والله أعلم .

(وأما) حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم ، وكفوا فيها موتاكم » فحديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح رواه أبو داود فى كتاب اللباس والترمذى وابن ماجه فى الجنائز ، وسبق ذكره وبيانه فى المذهب فى باب هيئة الجمعة وغيره (وأما) حديث عائشة : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » فرواه البخارى ومسلم فى صحيحهما من طرق كثيرة ، وهو حديث مستفيض مشهور جدا ، وروى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن عائشة أيضا من طرق قالت : « كأننا أنظر إلى ويص الطيب فى مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » وفى بعض الروايات مفارق « وفى بعضها » « ويص المسك »

والمفارق جمع مفروق — بكسر الراء — هو وسط الرأس حيث ينفرق الشعر
يميناً وشمالاً ، والويص — بالصاد المهملة — وهو البريق واللمعان •

(وأما) قوله : إن ابن عباس وجابراً روى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بذي الحليفة ، فحديث جابر صحيح رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث جابر الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث عظيم الفوائد ، فيه مناسك ، ومعظمها ذكر فيه كل ما فعله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه إلى فراغه ، رواه مسلم وأبو داود وغيرهما بطوله ، ولم يروه البخاري بطوله (وأما) حديث ابن عباس في صلاة الركعتين فرواه أبو داود وغيره وإسناده ليس بقوى ، وفي حديث جابر كفاية عنه ، وثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر « أنه كان يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ركعتين ثم يركب فإذا استوت به راحلته قائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

(وأما) حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة : فرواه أبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم قال البيهقي : هو ضعيف الإسناد لأن في إسناده خصيب ^(١) الجزري ، قال : وهو غير قوى ، وكذا قاله غيره وقال الترمذي : هو حديث حسن (وأما) قول البيهقي : إن خصيباً غير قوى فقد خالفه فيه كثيرون من الحفاظ والأئمة المتقدمين في البيان فوثقه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، ووثقه أيضاً محمد بن سعد • وقال النسائي فيه : هو صالح ، وقول الترمذي : إنه حسن لعله اعتضد عنده فصار بصفة الحسن التي سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح •

(١) كذا في شوق بالباء الموحدة التحتية وصوابه بالقاء الموحدة (خصيف) بن عبد الرحمن بكر الخاء المعجمة الأولى الأموي مولاهم الحراني الحوري روى عن مجاهد وعكرمة وأبي عبيدة ابن عبد الله وعنه ابن إسحاق والسفيانان وخلق ضعفه أحمد ووثقه ابن معين وأبو زرعة وقال ابن حبان : إذا حدث عنه ثقة فلا بأس به (٢) •

(وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج » فصحيح رواه مسلم في صحيحه بسننه ، وثبت في صحيح البخاري عن جابر « أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة حين استوت راحلته » وثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال : « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته » وفي الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذى الحليفة » الغرز - بفتح العين المعجمة وإسكان الراء وبمعناها زاي - ركاب ، وكان كور البعير إذا كان من جلد أو خشب ، فان كان من حديد فهو ركاب ، وقيل يسمى غرزا من أى شيء كان .

وثبت في الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به راحلته قائمة » وثبت في صحيح البخاري عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذى الحليفة فلما أصبح واستوت راحلته أهل » وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم ركب راحلته فلما استوت به على اليباء أهل بالحج » رواه مسلم ، فهذه أحاديث صحيحة قاطعة بترجح الإحرام عند ابتداء السير والله أعلم .

ومن قال بترجح الإحرام عقب الصلاة احتج بحديث ابن عباس السابق ، وقد أشار ابن عباس في رواية له رواها البيهقي بإسناده عن محمد بن إسحق عن خفيف^(١) عن سعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس :

(١) من فوضى التحقيق والتصحيح أن كتاب التقريب للحافظ ابن حجر ضبطه مصححه الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بالباء الموحدة في حين أنه ورد في ميزان الاعتدال الترجمة ٢٥١١ بالفاء والتصغير وضبط خاءه وفتح صاده في جميع المواضع الأستاذ محمد البجاوي ولكن الصواب - والله أعلم - هو ما حققناه وأما الجزري التي وردت أننا فلعل صوابها الحوري بفتح الحاء المهملة نسبة إلى قرية بالرقبة باسمها حوري راجع لسان الميزان الترجمة ١٦٣٠ (ط) .

عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنها إنما كانت حجة واحدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجبه في مجلسه أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه ، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام ، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا : إنما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا : أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين علا شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلاه ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا شرف البيداء » قال البيهقي : خصيب غير قوى وقد سبق قريبا ذكر الاختلاف فيه ، والله أعلم .

أما احكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) السنة أن يحرم في إزار ورداء ونعلين ، هذا مجمع على استحبابه كما سبق في كلام ابن المنذر ، وفي أى شيء أحرم جاز إلا الخف ونحوه والمخيطة كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : ويستحب كون الإزار والرداء أبيضين ، لما ذكره المصنف ، قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وصاحب البيان وآخرون من الطريقتين : الثوب الجديد في هذا أفضل من المفصول ، قالوا : فإن لم يكن جديد فمفصول (وأما) قول المصنف جديدين ونظيفين ، فقد يوهم أنهما سواء في الفضيلة ، ولكن يحمل كلامه على موافقة الأصحاب وتقدير كلامه جديدين وإلا نظيفين قال أصحابنا : ويكره له الثوب المصبوغ وقد ذكره المصنف في آخر هذا الباب ، وهناك ينسب الكلام فيه بأدلتى إن شاء الله تعالى .

(الثانية) يستحب أن يتطيب في بدنه عند إرادة الإحرام سواء الطيب الذي يبقى له جرم بعد الإحرام والذي لا يبقى ، وسواء الرجل والمرأة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع جماهير الأصحاب في جميع الطرق ، وحكى الرافعي وجها أن التطيب مباح لا مستحب ، وحكى القاضي أبو الطيب وآخرون قولاً أنه لا يستحب للنساء التطيب بحال وحكى القاضي أبو الطيب وآخرون وجها أنه يحرم عليهن التطيب بما يبقى عنه ، وحكى صاحب البيان وغيره وجها في تحريم ما يبقى عنه على الرجل والمرأة وليس بشيء ، والصواب استحبابه مطلقاً . قال القاضي أبو الطيب : هذا هو المنصوص للشافعي في كتبه ، قال : وبه قطع عامة الأصحاب . وسنيسط أدلته في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا : وسواء في استحبابه المرأة الشابة والعجوز ، وقالوا : والفرق بينه وبين الجمعة أنه يكره للنساء الخروج إليها متطيبات لأن مكان الجمعة يضيق ، وكذلك وقتها فلا يمكنها اجتناب الرجال بخلاف النسك . قال أصحابنا : فإذا تطيب فله استدামته بعد الإحرام بخلاف المرأة إذا تطيبت ثم لزمها عدة فانه يلزمها إزالة الطيب في أحد الوجهين ، لأن العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر . ولو أخذ طيباً من موضعه بعد الإحرام وردد إليه أو إلى موضع آخر لزمته الفدية على المذهب ، وبه قطع الأكثرون ، وقيل : فيه قولان ، ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بالعرق فوجهان (أصحابهما) لا شيء عليه لأنه تولد من مباح (والثاني) عليه الفدية إن تركه لخروجه عن محل الإذن ، لأنه حصل بغير اختياره فصار كالناسي ، ولأن حصوله هناك تولد من فعله ، فهذا الوجه ضعيف عن الأصحاب . ولو مسه بيده عمداً فعليه الفدية ، ويكون مستعملاً للطيب ابتداءً .

(الثالثة) اتفق أصحابنا على أنه لا يستحب تطيب ثوب المحرم عند إرادة الإحرام ، وفي جواز تطيبه طريقان (أصحابهما) وبه قطع المصنف والعراقيون جوازه ، فإذا طيبه ولبسه ثم أحرم واستدام لبسه جاز ولا فدية ،

فإن نزعہ ثم لبسہ لزمہ الفدية لأنه لبس ثوبا مطيبا بعد إحرامه (والطريق الثاني) طريقة الخراسانيين فيه ثلاثة أوجه (أصحابها) الجواز كما سبق قياسا على البدن (والثاني) التحريم ، لأنه يبقى على الثوب ولا يستهلك ويلبسه أيضا بعد نزعہ ، فيكون مستأنفا للطيب في الإحرام (والثالث) يجوز بما لا يبقى له جرم ولا يجوز بغيره • قالوا : فإن قلنا : يجوز فنزعہ ثم لبسہ ففی وجوب الفدية وجهان (أصحابهما) عند بغوى وغيره الوجوب ، كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه (والثاني) لا فدية لأن العادة في الثوب النزع واللبس فصار مغفوا عنه • وحكى المتولى في طيب الثياب قولين (أحدهما) يستحب كما يستحب في البدن (والثاني) أنه محرم ، وهذا الذى ذكره من الاستحباب غريب جدا ، هذا كله في تطيب ثياب الإحرام (أما) إذا طيب البدن فتعطر ثوبه فلا خلاف أنه ليس بحرام ، وأنه لا فدية عليه ، والله أعلم •

(فرع) قال الشافعى فى الأم والمختصر : أحب للمرأة أن تختضب للإحرام واتفق الأصحاب على استحباب الخضاب لها ، قال أصحابنا : وسواء كان لها زوج أم لا لأن هذا مستحب بسبب الإحرام فلا فرق بينهما (فأما) إذا كانت تريد الإحرام — فإن كان لها زوج — استحباب لها الخضاب فى كل وقت لأنه زينة وجمال ، وهى مندوبة إلى الزينة والتجمل لزوجها كل وقت ، وإن كانت غير ذات زوج ولم ترد الإحرام كره لها

الخضاب من غير عذر ، لأنه يخاف به الفتنة عليها وعلى غيرها بها ، وهذا كله متفق عليه عند أصحابنا ، وسواء فى استحباب الخضاب عند الإحرام العجوز والشابة كما سبق فى التطيب • قال أصحابنا : وحيث اختضبت تخضب يديها إلى الكوعين ولا تزيد عليه لأن ذلك القدر هو الذى يظهر منها قال أصحابنا : وتخضب الكفين تعميما ، ولا تطرف الأصابع ولا تنقش ولا تسود وقد سبق بيان هذا فى باب طهارة البدن واتفق أصحابنا على أن الرجل منهى عن الخضاب ، قالوا : وكذلك الخنثى المشكل والله أعلم •

قال أصحابنا : ويستحب للمرأة عند الإحرام أن تمسح وجهها أيضا بشيء من الحناء قال : والحكمة في ذلك وفي خضاب كفه أن يستتر لون البشرة ، لأنها تؤمر بكشف الوجه وقد ينكشف البكفان أيضا • قال أصحابنا : ولأن الحناء من زينة النساء فاستحب عند الإحرام كالطيب وترجيل الشعر ، وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة قالت : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج » وروى أبو داود في سننه بإسناده عن عائشة قالت : « كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سألت على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا » هذا حديث حسن رواه أبو داود بإسناد حسن •

قال أصحابنا : ويكره للمرأة الخضاب بعد الإحرام ، لأنه من الزينة وهي مكروهة للمحرم ، لأنه أشعث أغبر • قال أصحابنا : فإذا اختضبت في الإحرام فلا فدية ، لأن الحناء ليس بطيب عندنا ، فإن اختضبت ولقت على يديها الخرق قال الشافعي في الأم : رأيت أن تقتدي ، وقال في الإملاء : لا يبين لي أن عليها الفدية قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والأصحاب هذا الاختلاف من قول الشافعي مع تحريم القفازين من هذين الكتابين ، يدل على أن قوله مختلف في سبب تحريم القفازين فالموضع الذي أوجب فيه الفدية في الخرق الملقوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما كان لأمر إحرام المرأة يتعلق بوجهها وكفيها ، وإنما جوز لها ستر كفيها بكميها للحاجة إلى ذلك ، ولأنه لا يمكن الاحتراز من ذلك ودليل ذلك أن الكفين ليسنا عورة فوجب كشفهما منها كالوجه •

قالوا : والموضع الذي لم يوجب فيه الفدية في الخرق يدل على أنه إنما حرم القفازين لأنهما معمولان على قدر الكفين ، كما يحرم على الرجل الخفان • ودليل هذا أنه لما تعلق إحرامها ببعضو تعلق تحريم المخيط بغيره

كالرجل، ولا يرد على هذا سائر بدنها لأنه عورة، هذا نقل القاضي أبي الطيب وصاحب الشامل والأكثرين ، ولم يحك الشيخ أبو حامد نصه في الاملاء ، وإنما حكى نصه في الأم ، قال : إن لم يشد الخرق فلا فدية وإلا فقولان كالقفازين ، وقطع آخرون بأن لف الخرق على يديها مع الحناء أو دونه لا فدية فيه . والحاصل ثلاث طرق (المذهب) أن لف الخرق مع الحناء وغيره على يدي المرأة لا فدية فيه (والثاني) في وجوبها قولان (والثالث) إن لم تشدها لا فدية وإلا فقولان ، وسنعيد المسألة في فصل تحريم اللباس من هذا الباب إن شاء الله تعالى .

(الرابعة) قال أصحابنا : يستحب أن يتأهب للإحرام مع ما سبق بحلق العانة وتنف الإبط ، وقص الشارب ، وقلم الأظفار ، وغسل الرأس بسدر أو خطمي ونحوهما ، وعجب كون المصنف أهمل هذا في المذهب ، مع أنه ذكره في التنبيه ، ومع أنه مشهور في كتب المذهب ويستحب أن يلبد رأسه بصمغ أو خطمي أو غسل ونحوها ، والتلبيد أن يجعل في رأسه شيئاً من صمغ ونحوه ليتلبد شعره فلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة الإحرام .

ودليل استحبابه الأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك (منها) حديث ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل ملبداً » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بغيره ميتاً : « اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ، ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً » رواه البخاري ومسلم هكذا « ملبداً » فأما البخاري فرواه هكذا في رواية له في كتاب الجنائز ورواه مسلم في كتاب الحج هكذا من طرق ، ورويناه من أكثر الطرق « مليباً » ولا مخالفة ، وكلاهما صحيح ، وعن حفصة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أزواجه أن يحلن عام حجة

الوداع ، قالت : فقلت : ما يمنعك أن تخل فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أحر هديي » رواه البخاري ومسلم .

(الخامسة) يستحب أن يصلى ركعتين عند إرادة الإحرام ، وهذه الصلاة مجمع على استحبابها ، قال القاضي حسين والبعثي والمتولي والرافعي وآخرون : لو كان في وقت فريضة فصلها كفى عن ركعتي الإحرام كتحة المسجد تدرج في الفريضة وفيما قالوه نظر ، لأنها سنة مقصودة ، فينبغي أن لا تدرج كسنة الصبح وغيرها ، قال أصحابنا : فإن كان في الميقات مسجد استحب أن يصليهما فيه ، ويستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة في الأولى : (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية : (قل هو الله أحد) فان كان إحرامه في وقت من الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالأولى انتظار زوال وقت الكراهة ثم يصليها ، فان لم يمكنه الانتظار فوجهان (المشهور) الذي قطع به الجمهور : تكره الصلاة ، ولا يكون الإحرام سببا لأنه متأخر وقد لا يقع فكرهت الصلاة كصلاة الاستخارة والاستسقاء (والثاني) لا يكره حكاة البغوى وغيره ، وقطع به البنديجي لأن سببها إرادة الإحرام ، وقد وجدت ، وقد سبق بيان المسألة في باب الساعات التي نهى عن الإحرام فيها ، والله أعلم .

(السادسة) هل الأفضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس ؟ أم إذا اتبعت به راحلته متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير ؟ فيه قولان وهما مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) عقب الصلاة (والأصح) نصه في الأم أن الأفضل حين تنبث به دابته إلى جهة مكة إن كان راكبا ، أو حين يتوجه إلى الطريق إن كان ماشيا ، قال أصحابنا : وعلى القولين يستحب استقبال الكعبة عند الإحرام لحديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره المصرح بذلك ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الطيب عند إرادة الإحرام . قد

ذكرنا أن مذهبنا استحبابه ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء ، منهم سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وغيرهم . وقال عطاء والزهرى ومالك ومحمد بن الحسن : يكره ، قال القاضى عياض : حكى أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين ، واحتج لهم بحديث يعلى بن أمية قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل وهو بالجعرانة وعليه جبة ، وعليه أثر الخلق فقال : يا رسول الله كيف تأمرنى أن أصنع فى عمرتى ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلق ، واصنع فى عمرتك كما تصنع فى حجك » رواه البخارى ومسلم ، قالوا : ولأنه فى معنى المتطيب بعد إحرامه يمنع منه •

واحتج أصحابنا بحديثى عائشة رضى الله عنها السابقين ، وهما صحيحان رواهما البخارى ومسلم كما سبق ، ولأن الطيب معنى يزداد للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدامته كالنكاح •

(والجواب) عن حديث يعلى من أوجه (أحدها) أن هذا الخلق كان فى الجبة لا فى البدن ، والرجل منهى عن التزغفر فى كل الأحوال ، قال أصحابنا : ويستوى فى النهى عن المزغفر الرجل الحلال والمحرم ، وقد سبق بيانه واضحا فى باب ما يكره لبسه •

(الجواب الثانى) أن خبرهم متقدم وخبرنا متأخر فكان العمل على المتأخر ، وإنما قلنا ذلك لأن خبرهم بالجعرانة كان عقب فتح مكة سنة ثمان من الهجرة ، وخبرنا كان عام حجة الوداع بلا شك ، وحجة الوداع كانت سنة عشر من الهجرة ، وإنما قلنا : إنه كان عام حجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجرة غيرها بالإجماع (فان قيل :) فلعل عائشة أرادت بقولها : « أطيبه لإحرامه » أى إحرامه للعمرة (قلنا) : هذا غلط

وغيابة ظاهرة ، وجهالة بيئة ، لأنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا خلاف أن الطيب يحرم على المقيم قبل الطواف وبعده حتى تفرغ عمرته ، وإنما يباح الطيب قبل طواف الزيارة في الحج فتعين ما قلناه .

(الجواب الثالث) أنه يحتمل أنه استعمل الطيب بعد إحرامه فأمر بإزالته ، وفي هذا الجواب جمع بين الأحاديث فتعين المصير إليه (وأما) قولهم : هو في معنى المتطيب بعد إحرامه فيبطل بعد إحرامه فيبطل عليهم بالنكاح والله أعلم .

واعلم أن القاضي عياضا وغيره ممن يقول بسكراهة الطيب تأولوا حديث عائشة على أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام قالوا : ويزيد هذا قولها في الرواية الأخرى : « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما » هكذا ثبت في رواية لمسلم فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه ، ثم زال بالغسل بعده . لا سيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى ولا يبقى مع ذلك طيب ويكون قولها : « ثم أصبح ينضح ^(١) طيبا » كما ثبت في رواية لمسلم أي أصبح ينضح طيبا قبل غسله ، وقد ثبت في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذريعة ، وهي مما يذهب الغسل ، قالوا : وقولها : « كأنني أنظر إلى ويبس الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » المراد أثره لا جرمه هذا اعتراضهم ، والصواب ما قاله الجمهور من استحباب الطيب للإحرام لقولها : « طيبته لإحرامه » وهذا ظاهر في أن التطيب للإحرام لا للنساء ، ويعضده قولها : « كأنني أنظر إلى ويبس الطيب » وتأويلهم المذكور غير مقبول لمخالفته الظاهر بغير دليل يحملنا عليه والله أعلم .

(١) النضح بالمجعة قريب من النضج ، وقد اختلفت فيهما أيهما أكثر ، والأكثر أنه بالمجعة أقل من المملة وأقل هو بالمجعة الأثر يبقى في الثوب والجسد وبالمملة الغسل نفسه وتيل في العيد بالمجعة وفي الكتاب المبرور (فيهما ميثاق نضاختان) الخ .

(فروع) في مذاهبيهم في الوقت المستحب للإحرام . قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب إحرامه عند ابتداء السير وانبعث الراحة ، وبه قال مالك والجمهور من السلف والخلف ، وقال أبو حنيفة وأحمد وداود : إذا قرغ من الصلاة . وقد سبقت الأحاديث الدالة للمذهبين واضحة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وينوى الإحرام ولا يصح الإحرام إلا بالنية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات [ولكل امرئ ما نوى] » ولأنه عبادة محضة ، فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة ، ويلبى لنقل الخلف عن السلف ، فإن اقتصر على النية ولم يلب أجزاء ، وقال [أبو إسحاق و] أبو عبد الله الزبيرى : لا ينقذ إلا بالنية والتلبية ، كما لا تنقذ الصلاة إلا بالنية والتكبير ، والمذهب الأول لأنها عبادة لا يجب النطق في آخرها ، فلم يجب [النطق] في أولها كالصوم) .

(الشرح) حديث : « إنما الأعمال بالنيات » رواه البخارى ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا في أول باب نية الوضوء (وقوله) : عبادة محضة احتراز من الأذان والعدة ونحوهما ، والسلف الصدر الأول والخلف من بعدهم ، وسبق بيانه في باب صفة الصلاة ، وأبو عبد الله الزبيرى من أصحابنا المتقدمين سبق بيان حاله في باب الحيض (وقوله :) لا يجب النطق في آخرها احتراز من الصلاة .

أما الأحكام فقال أصحابنا : ينبغى لمريد الإحرام أن ينويه بقلبه ، ويلفظ بذلك بلسانه ، ويلبى فيقول بقلبه ولسانه : نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ، ليك اللهم لييك إلى آخر التلبية ، فهذا أكمل ما ينبغى له ، فالإحرام هو النية بالقلب ، وهى قصد الدخول في الحج أو العمرة أو كليهما هكذا صرح به البنديجى والأصحاب (وأما) اللفظ بذلك فمسحوب لتوكيد ما في القلب كما سبق في نية الصلاة ونية الوضوء ، فإن اقتصر على

اللفظ دون القلب لم يصح إحرامه ، وإن اقتصر على القلب دون لفظ
اللسان صح إحرامه كما سبق هناك (أما) إذا لبى ولم ينبو فنص الشافعى
فى رواية الربيع أنه يلزمه ما لبى به ، وقال الشافعى فى مختصر المزنى : وإن
لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشىء ، وللأصحاب طريقتان (المذهب) القطع
بأنه لا ينعقد إحرامه ، وتأولوا رواية الربيع على من أحرم مطلقا ، ثم تلفظ
بنسك معين ولم ينبوه فيجعل لفظه تعيينا للإحرام المطلق ، وبهذا الطريق
قطع الجمهور •

(والطريق الثانى)حكام إمام الحرمين ومتابعوه أن المسألة على
قولين (أصحابهما) لا ينعقد إحرامه (والثانى) ينعقد ويلزمه ما سمي لأنه
الترمه بالتسمية ، قالوا : وعلى هذا لو أطلق التلبية انعقد الاحرام مطلقا
يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، وهذا القول ضعيف جدا
بل غلط ، قال إمام الحرمين : لا أعرف له وجها ، قال : فإن تكلف له
متكلف وقال : من ضرورة تجريد القصد إلى التلبية مع انتفاء سائر المقاصد
سوى الإحرام أن يجزىء فى الضمير قصد الإحرام (قلنا :) هذا ليس
بشىء لأنه إذا فرض هذا فهو إحرام بنية ، ولا خلاف فى انعقاد الاحرام
بالنية (قلت) والتأويل المذكور أولا ضعيف جدا لأننا سنذكر قريبا إن
شاء الله تعالى أن الإحرام المطلق لا يصح صرفه إلا بنية (واعلم) أن نصه
فى مختصر المزنى محتاج إلى قيد آخر ، ومعناه لم يرد حجا ولا عمرة ، ولا
أصل الإحرام والله أعلم •

هذا كله إذا لبى ولم ينبو فلو نوى ولم يلب فيه أربعة أوجه أو أقوال
(الصحيح) المشهور من نصوص الشافعى ، وبه قطع جمهور أصحابنا
المتقدمين والمتأخرين ينعقد إحرامه (والثانى) لا ينعقد ، وهو قول أبى
عبد الله الزبيرى وأبى على بن خيران وأبى على ابن أبى هريرة وأبى العباس
ابن القاص ، وحكاه إمام الحرمين وغيره قولاً قديماً (والثالث) حكاه
الشيخ أبو محمد الجوينى وغيره قولاً للشافعى أنه لا ينعقد إلا بالتلبية

أو سوق الهدى وتقليده والتوجه معه (والرابع) حكاة الحناطى وغيره
 قولاً للشافعى أن التلبية واجبة وليست بشرط للانعقاد ، فإن نوى ولم يلب
 انعقد وأثم ولزمه دم ، والمذهب الأول ، فعلى المذهب قال الشافعى
 والأصحاب : الاعتبار بالنية ، فلو لبى بحج ونوى عمرة فهو معتمر ، وإن
 لبى بعمرة ونوى حجا فهو حاج ، وإن لبى بأحدهما ونوى القران فقارن ،
 ولو لبى بهما ونوى أحدهما انعقد ما نوى فقط ، وقد سبق هذا مع نظائره
 فى نية الوضوء .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الإحرام ينعقد بالنية دون
 التلبية ، ولا ينعقد بالتلبية بلا نية ، وقال داود وجماعة من أهل الظاهر :
 ينعقد بمجرد التلبية قال داود : ولا تكفى النية بل لابد من التلبية ورفع
 الصوت بها . وقال أبو حنيفة : لا ينعقد الإحرام إلا بالنية مع التلبية أو
 مع سوق الهدى واحتج لهم بأن النبى صلى الله عليه وسلم لبى وقال صلى
 الله عليه وسلم : « لتأخذوا عنى مناسككم » . واحتج داود لوجوب رفع
 الصوت بالتلبية بحديث خلاد بن السائب الأنصارى عن أبيه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى ومن
 معى أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال - أو قال بالتلبية - » رواه أحمد بن
 حنبل وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة ،
 قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ، وهذا لفظ أبى داود ، ولفظ
 النسائى : « جاءنى جبريل فقال لى : يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا
 أصواتهم بالتلبية » واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف ، وحملوا أحاديث
 التلبية على الاستحباب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وله ان يعين ما يحرم به من الحج او العمرة ، لان النبى صلى الله
 عليه وسلم اهل بالحج ، فان اهل (1) بنسك ونوى غيره انعقد ما نواه ، لان

(1) فى بعض النسخ (فان لبى بنسك) (ط) .

النية بالقلب وله أن يحرم إحراماً مبهماً ، لما روى أبو موسى الأشعري رضى الله عنه قال : « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف اهملت ؟ قال : قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت » وفي الأفضل قولان (قال في الأم) التعيين أفضل لأنه إذا عين عرف ما دخل فيه (والثاني) أن الإبهام أفضل لأنه أحوط ، فإنه ربما عرض مرض أو إحصار فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه . وإن عين انعقد ما عينه والأفضل أن لا يذكر ما أحرم به في تليته على المنصوص ، لما روى نافع قال : سئل ابن عمر ايسمى احدا حجاً او عمرة ؟ فقال : اتبتون الله بما في قلوبكم إنما هي نية احديكم ، ومن اصحابنا من قال : الأفضل أن ينطق به ، لما روى أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لبيك بحجة وعمرة » ولأنه إذا نطق به كان أبعد من السهو ، فإن إبهام الإحرام جاز أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه يصلح لهما فصرفه إلى ما شاء منهما .

(الشرح) حديث أبي موسى رواه البخاري ومسلم ، والأثر المذكور عن ابن عمر صحيح رواه البيهقي بإسناد صحيح (وأما) حديث أنس وحديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم بحج فصحيحان سبق بيانهما في مسألة الأفراد والتمتع والقرآن ، وذكر الجمع بينهما (وقد) ينكر على المصنف احتجاجه بحديث أبي موسى لجواز إطلاق الإحرام ، فإنه ليس فيه إطلاق وإبهام ، وإنما فيه تعليق إحرامه بإحرام غيره ، وهي المسألة التي ذكرها المصنف بعد هذه (ويجاب) عنه بأنه يحصل به الدلالة لأنه إذا دل بجواز التعليق مع ما فيه من الغرر ، ومخالفة القواعد فالإطلاق أولى والله أعلم .

أما الأحكام ففيه مسائل (إحداها) للإحرام حالان (أحدهما) أن يعتقد معينا بأن ينوي الحج أو العمرة أو كليهما ، فينعقد ما ينوي لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » فلو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداهما فقط ، ولم تلزمه الأخرى ، وقد سبقت المسألة وذكرنا مذهب أبي حنيفة فيها في الباب الأول (الثاني) أن ينعقد مطلقاً ويسمى المطلق مبهماً كما نوى ، ثم ينظر فإن أحرم في أشهر الحج فله صرفه إلى

ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، ويكون الصرف بالنية لا باللفظ ، ولا يجزئه العمل قبل النية ، فلو طاف أو سعى لم يعتد به قبل النية ، وإن أحرم قبل الأشهر فإن صرفه إلى العمرة جاز . وإن صرفه إلى الحج بعد دخول الأشهر فوجهان (الصحيح) لا يجوز ، بل انعقد إحرامه عمرة (والثاني) يجوز صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قران ، وعلى هذا يكون إحرامه قد وقع مطلقا (أما) إذا صرفه إلى الحج قبل الأشهر فهو كمن أحرم بالحج قبل الأشهر وقد سبق بيانه .

(المسألة الثانية) هل الأفضل إطلاق الإحرام أو تعيينه ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) نصه في الأم أن التعيين أفضل (والثاني) نصه في الإملاء أن الإطلاق أفضل . فعلى الأول هل يستحب التلفظ في تلبيته بما عينه بأن يقول : لبيك اللهم بحج أو لبيك اللهم بعمرة أو بحج وعمرة ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) لا يستحب ، بل يقتصر على النية والتلبية ، وهذا هو المنصوص كما ذكره المصنف وصححه الأصحاب ، هكذا أطلق الجمهور المسألة ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : هذا الخلاف فيما سوى التلبية الأولى التي عند ابتداء الإحرام فيستحب أن يسمى فيها ما أحرم به من حج أو عمرة وجها واحدا ، قال : ولا يجهر بهذه التلبية بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعدها ، فإنه يجهر .

(المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا ولبي بعمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه ، وقد سبقت المسألة قريبا بفروعها واضحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن قال : إهلالا كإهلال فلان انعقد إحرامه بما عقد به فلان إحرامه ، فإن مات الرجل الذي علق إهلاله بإهلاله أو جن ولم يعلم ما أهل به ، يلزمه أن يقرن ليسقط ما لزمه بيقين ، فإن بان أن فلانا لم يحرم انعقد إحراما مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه عقد الإحرام ، وإنما علق عين

النسك على إحرام فلان فانما سقط إحرام فلان بقي إحرامه مطلقا فيصرفه
إلى ما شاء من حج أو عمرة .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز
بلا خلاف ، لحديث أبي موسى الأشعري السابق ثم لزيد أحوال أربعة
(أحدها) أن يكون محرما ويمكن معرفة ما أحرم به ، فينقصد لعمرو مثل
إحرامه إن كان حجا فحج ، وإن كان عمرة فعمرة ، وإن كان قرانا فقران ،
وإن كان زيد أحرم بعمرة بنية التمتع كان عمرو محرما بعمرة ، ولا يلزمه
التمتع ، وإن كان إحرام زيد مطلقا ، انعقد إحرام عمرو مطلقا ، ويتخير كما
يتخير زيد ، ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد ، هذا هو المذهب
وبه قطع الجمهور وحكى الرافعي وجها أنه تلزمه موافقته في الصرف ،
والصواب الأول قال البغوي : إلا إذا أراد إحراما كإحرام زيد بعد تعيينه
فيلزمه (أما) إذا كان إحرام زيد فاسدا فوجهان (أحدهما) لا ينقصد إحرام
عمرو لأن الفاسد لاغ (وأصحهما) انعقاده ، قال القاضي أبو الطيب :
وهذان الوجهان كالوجهين فيمن نذر صلاة فاسدة ، هل ينقصد نذره بصلاة
صحيحة ؟ أم لا ينقصد ؟ والصحيح لا ينقصد نذره .

(أما) إذا كان زيد أحرم مطلقا ثم عينه قبل إحرام عمرو فوجهان
(أحصهما) ينقصد إحرام عمرو مطلقا (والثاني) معينا ، وبه قال ابن القفال ،
ويجوز الوجهان فيما لو أحرم زيد بعمرة ثم أدخل عليها الحج فعلى الأول
يكون عمرو معتمرا وعلى الثاني قارنا (والوجهان) فيما إذا لم يخطر
التشبيه بإحرام زيد في الحال ولا في أوله فإن خطر التشبيه لإحرام زيد في
الحال فالاعتبار بما خطر بلا خلاف . ولو أخبره زيد بما أحرم به ووقع في
نفسه خلافة فهل يعمل بخبره ؟ أم بما وقع في نفسه ؟ فيه وجهان حكاهما
الدارمي (أقيسهما) بخبره .

ولو قال له : أحرمت بالعمرة فعمل بقوله فبان أنه كان محرما بالخج ،

فقد بان أن إحرام عمرو كان منعقدا بحج ، فإن فات الوقت تحلل وأراق
دما ، وهل الدم في ماله أم في مال زيد ؟ فيه وجهان (الأصح) في ماله .
ممن حكى الوجهين الدارمي والرافعي (والحال الثاني) أن لا يكون زيد
محرم أصلا - فينظر إن كان عمرو جاهلا به - انعقد إحرامه مطلقا ، لأنه
جزم بالاحرام ، وإن كان عمرو عالما بأنه غير محرم بأن علم موته فطريقان
(المذهب) والمنصوص الذي قطع به الجمهور انعقاد إحرام عمرو مطلقا
(والثاني) على وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا ينعقد أصلا حكاه
الدارمي عن ابن القفال وحكاه آخرون ، كما لو قال : إن كان زيد محرما
فقد أحرمت فلم يكن محرما (والصواب) الأول . ويخالف قوله : إن كان
زيد محرما فإنه تعليق لأصل الإحرام فلهذا يقول : إن كان زيد محرما ،
فهذا المعلق وإلا فلا (وأما) هنا فأصل الإحرام مجزوم به .

قال الرافعي : واحجوا للمذهب بصورتين نص عليهما في الأم
(إحداهما) لو استأجره رجلان ليحج عنهما ، فأحرم عنهما لم ينعقد عن
واحد منهما ، وانعقد عن الأجير ، لأن الجمع بينهما متعذر فلغت الإضافة ،
وسواء كانت الإجارة في الذمة أم على العين ، لأنه - وإن كان إحدى
إجارتى العين فاسدة - إلا أن الإحرام عن غيره لا يتوقف على صحة
الإجارة (الصورة الثانية) لو استأجر رجلا ليحج عنه فأحرم عن نفسه
وعن المستأجر لغت الإضافتان ، وبقي الإحرام للأجير ، فلما لغت الإضافة
في صورتين وبقي أصل الإحرام جاز أن يلغوها التشبيه ، ويبقى أصل
الإحرام .

(الحال الثالث) أن يكون زيد محرما ، وتتعدد مراجعته لجنون أو
موت أو غيبة ، ولهذه المسألة مقدمة وهي إن أحرم بأحد النسكين ثم نسيه
(قال) في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه وقال في
الجديد : هو قارن ، وللاصحاب فيه طريقان (أحدهما) القطع بجواز
التحرى ، وتأويل الجديد على ما إذا شك هل أحرم بأحد النسكين ؟ أم

قرن ؟ (وأصحهما) وبه قطع الجمهور أن المسألة على (قولين) القديم جواز التحرى ، ويفعل بظنه ، والجديد لا يجوز التحرى ، بل يتعين أن يصيّر نفسه قارنا كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . فإذا تعذر معرفة إحرام زيد فطريقان (أحدهما) يكون عمرو كمن نسي ما أحرم به ، وفيه الطريقان ، وبهذا الطريق قطع الدارمي (والطريق الثاني) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم ، لا يتحرى بحال ، بل يلزمه القرآن ، وحكوه عن نصه في القديم ، وليس في الجديد ما يخالفه ، والفرق أن الشك في مسألة النسيان وقع عن فعله ، فلا سبيل إلى التحرى بخلاف إحرام زيد .

(فسر) هذا الذي ذكرناه من الأحوال الثلاثة لزيد هو فيما إذا أحرم عمرو في الحال بإحرام كإحرام زيد ، أما إذا علق إحرامه فقال : إذا أحرم زيد فأنا محرم فلا يصح إحرامه ، كما لو قال : إذا جاء رأس الشهر فأنا محرم ، هكذا نقله البغوي وآخرون ، وذكره ابن القطان والدارمي والشاشي في المعتمد في صحة الإحرام المعلق بطلوع الشمس ونحوه وجهين ، قال ابن القطان والدارمي : (أصحهما) لا ينعقد قال الرافعي : وقياس تجويز تعليق أصل الإحرام بإحرام الغير تجويز هذا ، لأن التعليق موجود في الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل ، وذاك تعليق بحاضر ، وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا والله أعلم .

قال الروياني في البحر : لو قال : أحرمت كإحرام زيد وعمرو فإن كانا محرمين بنسك متفق كان كأحدهما ، وإن كان أحدهما بعمره والآخر بحج كان هذا المعلق قارنا . وكذا إن كان أحدهما قارنا ، قال : فلو قال كإحرام زيد الكافر ، وكان الكافر قد أتى بصورة إحرام ، فهل ينعقد له ما أحرم به الكافر ؟ أم ينعقد مطلقا ؟ فيه وجهان ، وهذا الذي حكاه ضعيف أو غلط ، بل الصواب انعقاده مطلقا ، قال الروياني : قال أصحابنا : لو قال :

أُحرمت يوما أو يومين انعقد مطلقا كالطلاق • ولو قال : أحرمت بنصف نكاحك انعقد بنسك كالطلاق ، وفيما نقله نظر ، وينبغي أن لا ينعقد لأنه من باب العبادات والنية الجارية الكاملة شرط فيها بخلاف الطلاق ، فإنه مبني على الغلبة والسراية ، ويقبل الإخطار ويدخله التعليق ، والله أعلم •

(فرع) إذا أحرم عمرو كإحرام زيد فأحصر زيد وتحلل ، لم يجز لعمرو أن يتحلل بمجرد ذلك ، بل إن وجد عمرو في إحصار أو غيره مما يبيح له التحلل تحلل ، وإلا فلا ، ولو ارتكب زيد محظورا في إحرامه فلا شيء على عمرو بذلك •

(فرع) إذا أحرم بحج أو عمرة وقال في نيته : إن شاء الله ، قال الدارمي : قال القاضي أبو حامد : ينعقد إحرامه ، هذا نقل الدارمي ، والصواب أن الحكم فيه كما سبق في كتاب الصوم فيمن نوى الصوم وقال : إن شاء الله ، وقد ذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه المسألة هنا فقال : لو قال : أنا محرم إن شاء الله قال القاضي أبو حامد : ينعقد إحرامه في الحال ، ولا يؤثر فيه الاستثناء ، قال : فقليل له : أليس لو قال لعبده : أنت حر إن شاء الله صح استثناءه فيه ؟ فقال : الفرق أن الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات ، والعق ينعقد بالنطق ، ولذلك أثر الاستثناء فيه ، والإحرام ينعقد بالنية فلم يؤثر الاستثناء فيه ، فقليل له : أليس لو قال لزوجته : أنت خلية إن شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه ؟ فقال : الفرق أن الكلية مع النية في الطلاق كالصريح ، فلهذا صح الاستثناء فيه ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ون أحرم بحجتين أو عمرتين لم ينعقد الإحرام بهما ، لأنه لا يمكن المضي فيهما وتنعقد إحداهما لأنه يمكنه المضي في إحداهما ، قال في الأم : ولو استأجره رجلان ليحج عنهما فأحرم عنهما انعقد إحرامه عن نفسه ، لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، ولا تقديم أحدهما على الآخر فتعارضوا وسقطا ،

وبقى إحرام مطلق فأنعقد له ، ولو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عنه وعن نفسه انعقد الإحرام عن نفسه ، لأنه تعارض التعيينان فسقطا وبقي إحرام مطلق (١) فأنعقد له .

(الشرح) هذه المسائل صحيحة ذكرها الشافعي والأصحاب كما ذكرها المصنف ، وقد سبق بيان مسألة الإحرام بحجتين أو عمرتين في الباب الأول في مسألة لا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهره ، وذكرنا بعدها تغليل مذاهب العلماء فيها (وأما) مسألتنا الأجير فسبقتا قريبا في الحال الثانية من الأحوال الثلاث التي في تعليق الإحرام بإحرام زيد ، وسبقتا أيضا في فصل الاستئجار للحج والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن أحرم بنسك معين ثم نسيه قبل أن يأتى بنسك ففيه قولان (قال) في الام : يلزمه أن يقرن لأنه شك لحقه بعد الدخول في العبادة ، فيبنى فيه على اليقين كما لو شك في عدد ركعات الصلاة (وقال) في القديم : يتحرى لأنه يمكن أن يدرك بالتحرى فيتحرى فيه كالقبلة (فإذا قلنا) يقرن لزمه أن ينوى القران ، فإذا قرن أجزاء ذلك عن الحج ، وهمل يجزئه عن العمرة ؟ (إن قلنا) يجوز إدخال العمرة على الحج أجزاء عن العمرة أيضا (وإن قلنا :) لا يجوز ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه ، لأنه يجوز أن يكون أحرم بالحج وادخل عليه العمرة فلم يصح ، وإذا شك لم يسقط الغرض (والثاني) أنه يجزئه لأن العمرة إنما لا يجوز إدخالها على الحج من غير حاجة ، وههنا به حاجة إلى إدخال العمرة على الحج والمذهب الأول .

(فإن قلنا) أنه يجزئه عن العمرة لزمه الدم ، لأنه قارن (وإن قلنا) لا يجزئه عن العمرة فهل يلزمه دم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه ، وهو المذهب لأننا لم نحكم له بالقران فلا يلزمه دم (والثاني) يلزمه دم لجواز أن يكون قارنا فوجب عليه الدم احتياطا ، وإن نسي بعد الوقوف وقبل طواف القدوم ، فإن نوى القران وعاد قبل طواف القدوم أجزاء الحج ، لأنه إن كان حاجا أو قارنا فقد انعقد إحرامه بالحج ، وإن كان معتمرا فقد أدخل الحج

(١) في بعض النسخ (وبقي مطلق الإحرام) (ط) .

على العمرة قبل طواف العمرة ، فصح حجه ولا يجزئه عن العمرة ، لأن إدخال العمرة على الحج لا يصح في أحد القولين ، ويصح في الآخر ما لم يقف بعرفة ، فإذا وقف بعرفة لم يصح فلم يجزئه وإن نسي بعد طواف القدوم وقبل الوقوف (فإن قلنا) إن إدخال العمرة على الحج لا يجوز لم يصح له الحج ولا العمرة لأنه يحتمل أنه كان معتمرا فلا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، فلم يسقط فرض الحج مع الشك ، ولا تصح العمرة لأنه يحتمل أن لا يكون أحرم بها أو أحرم بها بعد الحج ^(١) فلا يصح ، وإن قلنا : إنه يجوز إدخال العمرة على الحج لم يصح له الحج ، لجواز أن يكون أحرم بالعمرة وظاف لها ، فلا يجوز أن يدخل الحج عليها ، وتصح له العمرة لأنه ادخلها على الحج قبل الوقوف فإن أراد أن يجزئه الحج طاف وسمى لعمرة ويحلق ، ثم يحرم بالحج ويجزئه ، لأنه إن كان معتمرا فقد حل من العمرة وأحرم بالحج ، وإن كان حاجا أو قارنا فلا يضره تجديد الإحرام بالحج ، ويجب عليه دم واحد ، لأنه إن كان معتمرا فقد حلق في وقته وصار متمما ، فعليه دم التمتع دون دم الطق ، وإن كان حاجا فقد حلق في غير وقته ، فعليه دم الطق دون دم التمتع وإن كان قارنا فعليه دم الطق ودم القران ، فلا يجب عليه دمان بالشك ، ومن أصحابنا من قال : يجب عليه دمان احتياطا وليس بشيء .

(الشرح) إذا أحرم بنسك ، ثم نسيه وشك هل هو حج أم عمرة أم حج وعمرة ؟ فقد قال الشافعي في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه . وقال في كتبه الجديدة : هو قارن . وفي المسألة طريقان حكاهما الرافعي (أحدهما) القطع بجواز التحرى ، وتأويل الجديد على ما إذا شك هل أحرم بأحد النسكين أم قرن ؟ (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور وهو الذي اقتصر عليه المصنف والجمهور أن المسألة على قولين (أحدهما) قوله القديم : يجوز التحرى ويعمل بظنه (وأصحهما) وهو نصه في كتبه الجديدة لا يجوز التحرى بل يقرن ، وهذا نص الشافعي في الأم والإملاء ، قال المحاملي : هو نصه في كتبه الجديدة والإملاء والمختصر .

(١) في بعض النسخ (إذا أحرم بها على حج) .

قال أصحابنا : فإذا قلنا بالقديم تحرى ، فإن غلب على ظنه أحدهما بأمانة عمل بمقتضى ذلك ، سواء كان الذى ظنه حجا أو عمرة ، قالوا : ولا يحتاج إلى نية ، بل يعمل على ما أدى إليه اجتهاده ، قال أصحابنا : وعلى هذا القديم يستحب أن لا يتحرى ، بل ينوى القران ، هكذا صرح به أصحابنا فى الطريقتين ، ونص عليه الشافعى فى القديم ، فإنه قال فى القديم : إذا أحرم بنسك ثم نسيه ، فأحب أن يقرن لأن القران يشتمل على ما فعله ، قال : فإن تحرى رجوت أن يجزئه إن شاء الله تعالى ، هذا نصه ، وكذا نقله المحاملى فى كتابيه والبعوى وآخرون عن القديم ، قال الشافعى والأصحاب : فإذا قلنا بالقديم فتحرى فأدى اجتهاده إلى شيء عمل بمقتضاه وأجزأه ذلك النسك ، هذا هو الصواب تفريعا على القديم ، وحكى جماعة منهم الرافعى وجها أنه لا يجزئه النسك ، بل فائدة التحرى التخلص من الإحرام وهذا إسناد ضعيف جدا .

أما إذا قلنا بالجديد فللشك حالان (أحدهما) أن يعرض قبل عمل شيء من أفعال الحج ، فلفظ الشافعى أنه قارن ، قال الأصحاب : معناه أنه ينوى القران ويصيّر نفسه قارنا ، ولا بد من نية ، هذا هو الصواب ، وبه قطع المصنف والجماهير ، وفيه قول أنه يصير قارنا بلا نية ، وهو ظاهر نص الشافعى الذى ذكرناه ، وكذا نقله المزنى عن الشافعى فى المختصر فقال : إذا لبى بأحدهما ثم نسيه فهو قارن ، وكذا لفظ المصنف فى التنبية فإنه قال : يصير قارنا ، وتأول الجمهور نقل المزنى على أنه يصيّر نفسه قارنا بأن ينوى القران ، وكذا يتأول كلام المصنف فى التنبية .

قال أصحابنا : ثم إذا نوى القران ، وأتى بالأعمال تحلل من إحرامه ، وبرئت ذمته من الحج بيقين وأجزأه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره تجديد نية العمرة بعده ، سواء قلنا : يصح إدخالها عليه أم لا ، وإن كان محرما بالعمرة ، فإدخال الحج عليها قبل الشروع فى أعمالها

جائز فثبت له الحج بلا خلاف (وأما) العمرة فإن جوزنا إدخالها على الحج
أجزأته أيضا عن عمرة الإسلام وإلا فوجهان (أحدهما) تجزئته ، والثاني
لا تجزئته ، قال أبو إسحق المروزي وقد ذكر المصنف دليلهما وزيف الأصحاب
قول أبي إسحق المروزي هذا ، وبالفوا في إبطاله ولم يذكره المتولى والبغوي
وآخرون (فإن قلنا :) يجزئته العمل لزمه دم القران ، فإن لم يجده لزمه
صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (وإن قلنا) لا يجزئته الدم
فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا يلزمه (والثاني)
يلزمه ، ووجهه مع شدة ضعفه أن نية القران وجدت ، وهى موجبة للدم
إلا أنا لم نعتد بالعمرة احتياطا للعبادة والاحتياط في الدم وجوبه ، وهذا
الاستدلال أحسن من استدلال المصنف .

(وإعلم) أن قول الأصحاب : يجعل نفسه قارنا . وقول المصنف :
يلزمه أن ينوى القران ليس المراد بجميعه تحتم وجوب القران ، فإنه
لا يجب بلا خلاف ، وإنما الواجب نية الحج ، قال إمام الحرمين لم يذكر
الشافعي رحمه الله القران على معنى أنه لا بد منه ، بل ذكره ليستفيد به
الشاك التحلل مع براءة الذمة من النسكين ، قال : فلو اقتصر بعد النسيان
على الإحرام بالحج وأتى بأفعاله حصل التحلل قطعا ، وتبرأ ذمته من الحج ،
ولا تبرأ من العمرة لاحتمال أنه أحرم ابتداء بالحج ، وكذا قال المتولى :
لو لم ينو القران ، ولكن قال : صرفت إحرامى إلى الحج حسب له الحج
لأنه إن كان محرما بالحج فقد حدد إحراما به فلا يضره ، وإن كان محرما
بالعمرة فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف ، قال : ويستحب له أن يريق
دما لاحتمال أن إحرامه كان بعمرة فيكون قارنا .

قال : ولو قال : صرفت إحرامى إلى عمرة لم ينصرف إليها ، وإذا أتى
بأعمالها لا تحسب له العمرة ولا يتحلل ، لاحتمال أنه محرم بحج أو قران ،
إما إذا اقتصر على الإحرام بالعمرة وأتى بأعمال القران فيحصل له التحلل

بلا شك ، وتبرأ ذمته من العمرة إن قلنا بجواز إدخالها على الحج ، وإلا فلا تبرأ منها ، ولا يبرأ من الحج على كل قول لاحتمال أنه أحرم أولاً بعمرة والله أعلم . ولو لم يجدد إحراما بعد النسيان ، بل اقتصر على عمل الحج حصل التحلل ولا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة لشكه فيما أتى به ولو اقتصر على عمل عمرة لم يحصل التحلل لاحتمال أنه أحرم بالحج ولم يتم أعماله والله أعلم .

(الحال الثاني) أن يعرض الشك بعد فعل شيء من أعمال النسك ، وهو ثلاثة أضرب .

(الضرب الأول) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف ، فيجزئه الحج لأنه إن كان محرماً به فذاك ، وإن كان محرماً بالعمرة فقد أدخله عليها قبل الطواف ، وذلك جائز ولا تجزئه العمرة إذا قلنا بالمذهب : إنه لا يجوز إدخالها على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل فأما إن قلنا بجواز إدخال العمرة على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل ، فيحصل له العمرة صرح به أصحابنا ، وكان ينبغي للمصنف أن يذكره لأن تقسيمه يقتضيه وقد ذكر هو فيما سبق الخلاف في جواز إدخال العمرة بعد الوقوف ، فإذا قلنا بجوازه وحصلت العمرة وجب دم القران ، وإلا ففى وجوب الدم الوجهان السابقان في الكتاب وقد شرحناهما قريباً في الحال الأول (أصحهما) لا دم (والثاني) يجب والله أعلم .

واعلم أن هذا الضرب مفروض فيما إذا كان وقت الوقوف باقياً عند مصيره قارناً ثم وقف مرة ثانية وإلا فيحتمل أنه إن كان محرماً بالعمرة فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج ، وهذا الذي ذكرته من تصوير المسألة فيما إذا كان وقت الوقوف باقياً لأبد منه ، وقد نبه عليه صاحب البيان في كتابيه البيان ومشكلات المذهب ، ونبه عليه أيضاً الرافعي وآخرون ، وينكر على المصنف والمحاكمي في المجموع والبعوى وغيرهم إطلاقهم المسألة من

غير تنبيه على ما ذكرناه ، وكأنهم استغنوا عن ذكره بوضوحه ومعرفته من سياق المسألة والله أعلم .

(الضرب الثاني) أن يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف ، فإذا نوى القران وأتى بأعمال القارن لم يجزئه الحج لاحتمال أنه كان محرما بالعمرة فيمتنع إدخال الحج عليها بعد الطواف (وأما) العمرة فإن قلنا بجواز إدخالها على الحج بعد الطواف أجزأته وإلا فلا وهو المذهب ، ثم ذكر أبو بكر بن الحداد حيلة لتحصيل الحج في هذه الصورة ، فقال : ينبغي له أن يتم أعمال العمرة بأن يصلى ركعتي الطواف ، ثم يسعى ، ثم يحلق أو يقصر ، ثم يحرم بالحج ، ويأتى بأفعاله ، فإذا فعل هذا صح حجه وأجزأه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره الإحرام به ثانيا . وإن كان محرما بعمرة فقد تحلل منها وأحرم بعدها بالحج وصار متمتعا فأجزأه الحج ، ولا تصح عمرته ، لاحتمال أنه كان محرما بالحج ولم يدخل العمرة عليه ، إذ لم ينو القران ، هذا كلام ابن الحداد ، واتفق الأصحاب على أنه إذا فعل ما ذكره ابن الحداد فالحكم كما قال ابن الحداد ، قالوا : وكذا إن كان فقيها وفعل ما ذكره ابن الحداد باجتهاده ، فالحكم ما سبق ، وأما إذا استفتانا فهل نفتيه بذلك ؟ فيه وجهان مشهوران .

(قال) الشيخ أبو زيد المروزي : لا نفتيه بجواز الحلق لاحتمال أنه محرم بالحج أو قارن ، فلا يجوز له الحلق قبل وقته ، هذا كلام أبي زيد وبه قال صاحب التقريب والقفال والمروزي ونقله الرافعي عن الأكثرين ، ونقله صاحب التهذيب عن أصحابنا مطلقا ، قالوا : وهذا كما لو ابتلعت دجاجة إنسان جوهره لغيره لا يفتى صاحب الجوهره بذبحها وأخذ الجوهره ، ولكن لو ذبحها لم يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مذبوحة وحية ، قالوا : وكذا لو تقابلت دابستان لشخصين على شاقق وتعذر مرورهما لا يفتى أحدهما بإملاك دابة الآخر ، لكن لو فعل وخلص دابته لزمه قيمة دابة صاحبه . (والوجه الثاني) نفتيه بما قاله ابن الحداد .

ويجوز له الحلق لأنه يستباح في الحال الذي يكون حراما محققا
للحاجة فاستباحه هنا . ولا يتحقق أنه محرم أولا ، فانه محتاج إليه أيضا
ليحسب له فعله وإلا فتلفوه ، ومن قال بهذا الوجه ابن الحداد ، والقاضي
أبو الطيب الطبري وصاحب الشامل وآخرون ، ورجحه الغزالي وغيره وهو
الأصح المختار ، والله أعلم .

(واعلم) أن المصنف رحمه الله قال : طاف وسعى وحلق فذكر إعادة
الطواف ، وهو خلاف ما قال الأصحاب وخلاف الدليل ، فانهم لم يذكروا
الطواف ، بل قالوا : يسعى ويحلق فقط ، فهذا هو الصواب ولا حاجة إلى
إعادة الطواف ، فانه قد أتى به أولا ، وقد ذكر صاحب البيان في كتابه
البيان ومشكلات المذهب ما ذكره المصنف ، ثم قال : وهذا الطواف لا معنى
له ، فانه قد طاف ، والله أعلم .

قال أصحابنا : وسواء أفتيناه بما قاله ابن الحداد وموافقوه أم لم
نفقه به ففعله ، لزمه دم لأنه إن كان محرما بحج فقد حلق في غير وقته ،
وإن كان بعمره فقد تمتع ، فيريق دما عن الواجب عليه ، ولا يعين الجهة ،
كما يكفر ، فان كان معسرا لا يجد دما ولا طعاما صام عشرة أيام كصوم
التمتع فان كان الواجب دم التمتع فذاك ، وإن كان دم الحلق أجزاء ثلاثة
أيام ويقع الباقي تطوعا ، ولا يعين الجهة في صوم الثلاثة ، ويجوز تعيين
التمتع في صوم السبعة ، ولو اقتصر على صوم ثلاثة هل تبرأ ذمته ؟ قال
الرافعي : مقتضى كلام الشيخ أبي على أنه لا تبرأ ، وقال إمام الحرمين :
يحتمل أن تبرأ ، وعبر الغزالي في الوسيط عن هذين بوجهين ، ويجزئه
الصوم مع وجود الإطعام ، لأنه لا مدخل للطعام في التمتع وفدية الحلق
على التخيير ، ولو أطعم هل تبرأ ذمته ؟ فيه كلاما الشيخ أبي على والإمام ،
وهذا كله إذا استجمع الرجل شروط وجوب دم التمتع ، فان لم يستجمعها
كالملكى لم يجب الدم لأن دم التمتع مقصود والأصل عدم وجوب دم الحلق ،

وإذا جوز أن يكون إحرامه أولاً بالقران فهل يلزمه دم آخر مع الدم الذي وصفناه ؟ فيه الوجهان السابقان (الصحيح) لا يلزمه •

(الضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف فإن أتى ببقية أعمال الحج لم يحصل له حج ولا عمرة (أما) الحج فلجواز أنه كان محرماً بعمرة فلا ينفعه الوقوف (وأما) العمرة فلجواز أنه كان محرماً بحج ، ولم يصح دخول العمرة عليه ، فإن نوى القران وأتى بأعمال القارن فيجزأ العمرة مبنى على أنه هل يصح إدخالها على الحج بعد الوقوف ؟ قال الرافعي : وقياس المذكور في الضرب السابق أنه لو أتم أعمال العمرة وأحرم بالحج وأتى بأعماله مع الوقوف أجزأه الحج ، وعليه دم كما سبق ، ولو أتم أعمال الحج ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها أجزأته العمرة ، والله أعلم •

(فسر) لو تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف للحج طواف الإفاضة ثم بان أنه كان محدثاً في طواف العمرة لم يصح طوافه ذلك ولا سعيه بعده وبان أن حلقه في غير وقته ويصير بإحرامه بالحج مدخلاً للحج إلى العمرة قبل الطواف ، فيصير قارناً ويجزئه طوافه وسعيه في الحج عن الحج والعمرة ، وعليه دمان دم للقران ودم للحلق ، وإن بان أنه كان محدثاً في طواف الحج تَوْضُحاً وأعاد الطواف والسعى ، وليس عليه إلا دم التمتع إذا اجتمعت شروطه ، ولو شك في أي الطوافين كان حدثه لزمه إعادة الطواف والسعى ، فإذا أعادهما صح حجه وعمرته وعليه دم ، لأنه قارن أو متمتع وينوى بإراقتِهِ الواجب عليه ولا يعين الجهة ، وكذا لو لم يجد الدم فصام •

والاحتياط أن يريق دماً آخر لاحتمال أنه حائق قبل الوقت ، فلو لم يحلق في العمرة وقلنا : الحلق استباحة محظورة فلا حاجة إليه ، وكذا لا يلزمه عند تبين الحدث في أطواف العمرة إلا دم واحد • ولو كانت المسألة بحالها لكن جامع بعد العمرة ثم أحرم بالحج ، فهذه المسألة تفرع

على أصليين (أحدهما) جماع الناسي ، هل يفسد النسك ويوجب الفدية كالعبد ؟ فيه قولان (الأصل الثاني) إذا أفسد العمرة بجماع ثم أدخل الحج عليها هل يدخل ويصير محرما بالحج ؟ فيه وجهان سبق بيانهما في فصل القران (أصحهما) عند الأكثرين يصير محرما بالحج ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد ، فعلى هذا هل يكون الحج صحيحا مجزئا ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم (وأصحهما) لا وعلى هذا هل ينقصد صحيحا ؟ أم يفسد ؟ أم ينقصد فاسدا ؟ فيه وجهان (أصحهما) ينقصد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد ، إذ لم يوجد بعد انعقاده مفسد ، وقد سبقت المسألة في القران مبسوطه .

(فإن قلنا :) ينقصد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد ، مضى في النسكين وقضاهما (وإن قلنا :) ينقصد صحيحا مجزئا ولا يفسد ، قضى العمرة دون الحج ، وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ، ولا يجب للإفساد إلا بدنة واحدة ، كذا قال الشيخ أبو علي ، وحكى إمام الحرمين وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثاني) يلزمه البدنة للعمرة وشاة للحج ، كما لو جامع ثم جامع ثانيا .

إذا عرفت هذين الأصلين فإن قال : كان الحدث في طواف العمرة بالطواف والسعي فاسدان ، والجماع واقع قبل التحلل ، ولكن لا يعلم كونه قبل التحلل ، فهل يكون كالناسي ؟ فيه طريقان (أحدهما) نعم ، وبه قطع الشيخ أبو علي (والثاني) لا : فانه لم تفسد العمرة ، وبه صار قارنا ، وعليه دم للقران ودم للحلق قبل وقته إن كان حلق كما سبق ، وإن أفسدنا العمرة فعليه للإفساد بدنة وللحلق شاة ، وإذا أحرم بالحج فقد أدخله على عمرة فاسدة ، فإن لم ندخله فهو في عمرته كما كان فيتحلل منها ويقضيها ، وإن أدخلناه وقلنا بفساد الحج فعليه بدنة للإفساد ودم للحلق قبل وقته ودم للقران ويمضي في فاسدهما ، ثم يقضيها ، وإن قال : كان الحدث في

طواف الحج فعليه إعادة الطواف والسعى ، وقد صح نسكاه وليس عليه إلا دم التمتع ، فإن قال : لا أدري في أي الطوافين كان ، أخذ في كل حكم باليقين ولا يتحلل ما لم يعد الطواف والسعى ، لاحتمال أن حدثه كان في طواف الحج ولا يخرج عن عهدة الحج والعمرة إن كانا واجبين عليه ، لاحتمال كونه محدثا في طواف العمرة ، وتأثير الجماع في إفساد النسيكين ولا تبرأ ذمته بالشك ، وإن كان متطوعا فلا قضاء عليه لاحتمال أن لا فساد ، وعليه دم إما للتمتع إن كان الحدث في طواف الحج ، وإما للحلق إن كان في طواف العمرة ، ولا يلزمه البدنة لاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، لكن الاحتياط ذبح بدنة وشاة إذا جوزنا إدخال الحج على العمرة الفاسدة لاحتمال أنه صار قارنا بذلك ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يكثر من التلبية ، ويلبى عند اجتماع الرفاق ، وفي كل صعود وهبوط ، وفي أدبار الصلوات وإقبال الليل والنهار ، لما روى جابر رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي إذا رأى ركبا أو صعد أكمة أو هبط واديا ، وفي أدبار المكتوبة وآخر الليل » ولأن في هذه المواضع ترتفع الأصوات ويكثر الضجيج ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الحج الحج والترح » ويستحب في مسجد مكة ومنى وعرفات ، وفيما عندها من المساجد قولان (قال) في القديم : لا يلبي (وقال) في الجديد : يلبي لأنه مسجد بني للصلاة فاستحب فيه التلبية كالمساجد الثلاثة . وفي حال الطواف قولان (قال) في القديم : يلبي ويخفض صوته (وقال) في الجديد : لا يلبي لأن للطواف ذكرا يختص به ، فكان الاشتغال به أولى ، ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « جاءني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فإنها من شعائر الحاج » وإن كانت امرأة لم ترفع الصوت بالتلبية لأنه يخاف عليها الافتتان .

(١) كبدا في شوقي واللى في سنن ابن ماجه (فانها من شعار الحج) وفي بعض نسخ

المهذب (من شعار الحاج) (ط) .

والتلبية ان يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد
والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان تلبية
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ،
إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » قال الشافعي رحمه الله : فإن زاد
على هذا فلا بأس ، لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يزيد فيها :
« لبيك وسعديك ، والخير كله بيدك ، والرغبة إليك والعمل » وإذا رآي
شيئا يعجبه قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة . لما روى « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه
فقال : لبيك إن العيش عيش الآخرة » والمستحب إذا فرغ من التلبية ان
يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه موضع شرع فيه ذكر الله سبحانه
وتعالى ، فشرع فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالإذان ثم يسأل
الله تعالى رضوانه والجنة ، ويستعيذ برحمته من النار ، لما روى خزيمة
ابن ثابت رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ
من تلبيته في حج أو عمرة سأل الله تعالى رضوانه والجنة ، واستعاذ برحمته
من النار ، ثم يدعو بما أحب » .

(الشرح) حديث ابن عمر في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم ، وكذلك الزيادة التي زادها ابن عمر من كلامه ،
وهذا لفظ الجميع عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد
والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد ^(١)
فيها : لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغبة إليك والعمل » رواه
البخاري ومسلم بهذا اللفظ .

(وأما) حديث زيد بن خالد الجهني فرواه ابن ماجه وأبو حاتم
البستي والبيهقي وغيرهم ، وذكره الترمذي في جامعه فقال : روى بعضهم

(١) قال الترمذي : قال الشافعي : وإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس إن
شاء الله وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا الحديث عن خلاد^(١) ابن السائب عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال الترمذى : ولا يصح هذا قال : والصحيح عن خلاد بن السائب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا رواه مالك والشافعى وأبو داود والنسائى وغيرهم عن خلاد بن السائب عن أبيه ، وسبق بيانه قريبا فى مذاهب العلماء فى انعقاد الإحرام بالنية دون التلبية والله أعلم .

(وأما) حديث : « أفضل الحج العج والشج » فرواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم من رواية أبى بكر الصديق رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو من رواية محمد بن اسماعيل بن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال الترمذى فى جامعه : محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع ، ورواه البيهقى بهذا الإسناد الذى قدمته ، ثم رواه من طريق آخر عن ضرار بن صرد عن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال البيهقى : وكذلك رواه محمد بن عمرو السواق عن أبى فديك ، قال البيهقى : قال الترمذى : سألت البخارى عن هذا الحديث فقال : هو عندى مرسل ، محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع (قلت) فمن ذكر فيه سعيدا قال : هو خطأ ليس فيه سعيد (قلت) ضرار بن صرد وغيره روى عن ابن أبى فديك هذا الحديث ، وقالوا : عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : ليس بشئ ، قال البيهقى : وكذا قال أحمد بن حنبل فيما بلغنا عنه ، هذا آخر كلام البيهقى ، والله أعلم .

(٢) ثبت فى ش و ق خلاد بالنحية جلاد فى المواضع كلها والصواب خلاد بالفوقية كما

ابتنائه (ط) .

(وأما) الحديث الذي روى عن أبي حريز — بالحاء المهملة والزاي في آخره — واسمه سهل مولى المغيرة بن أبي العيث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما بلغنا الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية » فرواه البيهقي وضعفه ، قال : أبو حريز هذا ضعيف . قال : ورواه عمر بن صهبان وهو أيضا ضعيف عن أبي الزناد عن أنس بن مالك (وأما) حديث : « لييك إن العيش عيش الآخرة » فرواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية : « لييك اللهم لييك — فذكر التلبية ، قال : حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فزاد فيها — لييك إن العيش عيش الآخرة » قال ابن جريج : وحسبت أن ذلك يوم عرفة . هكذا روياه مرسلًا .

(وأما) حديث خزيمة بن ثابت فرواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بأسانيدهم عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلييته سأل الله تعالى مغفرته ورضوانه ، واستعاذ برحمته من النار » قال صالح : سمعت القاسم بن محمد يقول : وكان يستحب للرجل إذا فرغ من تلييته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وصالح بن عمر هذا ضعيف صرح بضعفه الجمهور ، وقال أحمد : لا أرى به بأسا والله أعلم .

(وأما) ألفاظ الفصل فالرفاق — بكسر الراء — جمع رفقه — بضم الراء وكسرها — لغتان مشهورتان قال الأزهرى : الرفاق جمع رفقة — بضم الراء وكسرها — وهى الجماعة يترافقون فينزلون معا ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض ، تقول : رافقته ورافقنا وهو رفيق ومرافق وجمع رفيق رفقاء . (وأما) قوله فى كل صعود وهبوط فالصعود والهبوط —

بفتح أولهما - اسم للمكان الذي يصعد فيه ويهبط منه وبضمهما ويصح أن يقرأ هنا بالوجهين (وأما) الأكمة - فبفتح الهمزة والكاف - وهى دون الراية (وأما) العج فرفع الصوت ، والشج إراقة الدماء (وقوله) فى كلام ابن عمر « والرغبة إليك » كذا وقع فى المذهب « والرغبة » والذى فى الصحيحين وغيرهما : « والرغباء » وفيها لغتان الرغباء - بفتح الراء والمد - والرغبى - بضم الراء والقصر ومعناها الرغبة (وقوله :) العيش عيش الآخرة معناه أن الحياة الهنية المطلوبة الدائمة هى حياة الدار الآخرة (وأما) لفظ التلبية ، فقال القاضى عياض : التلبية مثناة للتكثير والمبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة ، ولزوما لطاعتك فثنى للتوكيد لا تشية حقيقية ، بل هو بمنزلة قوله تعالى : (بل يدها مبسوطتان) أى نعمتاه ، على تأويل اليد بالنعمة هنا ونعم الله تعالى لا تحصى .

وقال يونس بن حبيب البصرى : لييك اسم مفرد لا مثنى ، قال : وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير ، كلدى وعلى ، ومذهب سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر وأكثر الناس على ما قاله سيويه . قال ابن الأنبارى : ثنوا لييك كما ثنوا حنانيك أى تحننا بعد تحنن وأصل لييك لييك ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باء آت فأبدلوا من الثلاثة ياء كما قالوا من الظن تظنيت والأصل تظننت . واختلفوا فى معنى لييك واشتقاقها (فقيل :) معناها اتجأهى وقصدى إليك مأخوذ من قولهم : دارى تلب دارك أى تواجها (وقيل :) معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة إذا كانت محبة ولدها عاطفة عليه (وقيل) معناها إخلاصى لك مأخوذ من قولهم : حب لباب إذا كان خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه (وقيل) معناها أنا مقيم على طاعتك وإجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان وألب إذا أقام فيه ولزمه ، وقال ابن الأنبارى : وبهذا قال الخليل ابن أحمد .

قال القاضي : قيل هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم صلى الله عليه وسلم (وأذن في الناس بالحج) قال إبراهيم الحربي في معنى لبيك : أى قرباً منك وطاعة والإلباب القرب وقال أبو نصر : معناه أنا ملب بين يديك أى خاضع . هذا آخر كلام القاضي (قوله) لبيك إن الحمد والنعمة لك يروى - بكسر الهمزة - من إن وفتحها - وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة . قال الجمهور : والكسر أجود قال الخطابي : الفتح رواية العامة قال ثعلب : الاختيار الكسر وهو أجود في المعنى من الفتح لأن من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتح قال : لبيك لهذا السبب .

(وقوله) : والنعمة لك المشهور فيه نصب النعمة قال القاضي عياض : ويجوز رفعها مع الابتداء ، ويكون الخبر محذوفاً قال ابن الأباري : وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً تقديره : إن الحمد لك ، والنعمة مستقرة لك وقوله : وسعديك ، قال القاضي : إعرابها وتثنيها ما سبق في لبيك ، ومعناها مساعدة لطاعتك بعد مساعدة وقوله والخير بيدك (أى) الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله وقوله : (الرغبة إليك والعمل) معناه الطلب والمسألة إلى من بيده الخير ، وهو المقصود بالعمل ، المستحق للعبادة ، وهو الله تعالى والله أعلم .

أما الأحكام فاتفق العلماء على استحباب التلبية ، ويستحب الإكثار منها في دوام الإحرام ويستحب قائماً وقاعداً ، وراكباً وماشياً ، وجنباً وحائضاً ويتأكد استحبابها في كل صعود وهبوط وحدث أمر من ركوب أو نزول ، أو اجتماع رفقة ، أو فراغ من صلاة ، وعند إقبال الليل والنهار ، ووقت السحر ، وغير ذلك من تغاير الأحوال نص على هذا كله الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب ، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحبابها في المسجد ، ومسجد الخيف بنى ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بغرفات

لأنها مواضع نسيك ، وفي سائر المساجد قولان (الأصح) الجديد يستحب التلبية (والقديم) لا يلبى لئلا يهوش على المصلين والمتعبدين ، ثم قال الجمهور : والقولان في أصل التلبية فإن استحبابها استحباب رفع الصوت بها وإلا فلا وجعلهما إمام الحرمين في استحباب رفع الصوت ثم قال : لم يستحب رفعه في سائر المساجد ، ففي الرفع في المساجد الثلاثة وجهان (والمذهب) الأول •

وهل يستحب التلبية في طواف القدوم ؟ والسعي بعده ؟ فيه قولان ، وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما الأصح الجديد : لا يلبى ، والقديم يلبى ، ولا يجهر ولا يلبى في طواف الإفاضة والوداع بلا خلاف ، لخروج وقت التلبية • ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث لا يضر نفسه ، ولا تجهر بها المرأة ، بل تقتصر على سماع نفسها قال الروياني : فإن رفعت صوتها لم يحرم ، لأنه ليس بعورة على الصحيح • هذا كلام الروياني ، وكذا قال غيره : لا يحرم لكن يكره ، صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب والبندنجي ، ويخفض الخنثى صوته كالمرأة ، ذكره صاحب البيان وهو ظاهر ويستحب أن يكون صوت الرجل في صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب التلبية دون صوته بها •

قال الشافعي والمصنف والأصحاب : ويستحب أن لا يزداد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكررها وهي : « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » • قال أصحابنا فإن زاد لم يكره ، لما سبق عن ابن عمر ، قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو حامد ذكر أهل العراق عن الشافعي أنه كره الزيادة على ذلك ، قال أبو حامد : وغلطوا ، بل لا تكره الزيادة ولا تستحب والله أعلم • ويستحب إذا رأى شيئاً يعجبه أن يقول : لبيك إن العيش عيش الآخرة • ويستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأن يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعين به من النار ، ثم يدعو بما
أحب .

ويستحب أن لا يتكلم في أثناء تليته بأمر أو نهى أو غيرها لكن لو
سلم عليه رد ، نص عليه الشافعى في الإملاء ، وتابعه الأصحاب ، ويكره
التسليم عليه في حال تليته . ومن لا يحسن التلية بالعربية يلبي بلسانه ،
كتكبيرة الإحرام وغيرها ، وإن أحسن العربية أتى بها نص عليه الشافعى .
قال المتولى : إذا لم يحسن التلية أمر بالتعليم ، وفي مدة التعليم يلبي بلسان
قومه ، وهل يجوز بلغة أخرى مع القدرة على التلية ؟ حكمه حكم
التسيحات في الصلاة لأنه ذكر مستون قال القاضى أبو الطيب في تعليقه :
تكره التلية في مواضع النجاسات .

(فرع) قال صاحب الحاوى : قال الشافعى في الأم : وإذا لبي
فأستحب أن يلبي ثلاثا . قال : واختلف أصحابنا في تأويله على ثلاثة أوجه
(أحدها) أن يكرر قوله : لبيك ثلاث مرات (والثانى) يكرر قوله : لبيك
اللهم لبيك ثلاث مرات (والثالث) يكرر جميع التلية ثلاث مرات . هذا
كلامه وهذا الثالث هو الصحيح أو الصواب ، والأولان فاسدان لأن فيهما
تغيرا للفظ التلية المشروعة .

(فرع) قد ذكرنا أن التلية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة هذا
هو الصواب المشهور من نصوص الشافعى والأصحاب . وقال صاحب
الحاوى : حكى عن أبى على بن خيران وأبى على ابن أبى هريرة من
أصحابنا أن التلية في أثناء الحج والعمرة واجبة ، قال : وزعما أنهما وجدا
للشافعى نصا دل عليه قال : وليس يعرف للشافعى في كتبه نص يدل عليه ،
هذا كلام صاحب الحاوى وقال الدارمى قال الطبرى - يعنى أبا على
الطبرى : للشافعى ما يدل على أنها واجبة قال : وبه قال ابن خيران والمذهب
ما قدمناه .

(فرع) مذهبنا استحباب التلبية في كل مكان وفي الأمصار والبراري
قال العبدري : إظهار التلبية في الأمصار ومساجدها لا يكره وليس لها
موضع تختص به قال : وبه قال أكثر الفقهاء قال : وقال أحمد : هو مسنون
في الصحارى قال ولا يعجبني أن يلبي في المصر والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس لقوله تعالى : (ولا تحلقوا
رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) ويحرم حلق شعر سائر البدن لأنه (حلق)
يتنظف به ويترفه به ، فلم يجز كحلق الرأس ، وتجب به الفدية لقوله تعالى
(فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو
نسك) ولما روى كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « لعلك أذاك هوام رأسك ؟ قلت : نعم يا رسول الله قال : احلق
رأسك وصم ثلاثة أيام ، أو اطعم ستة مساكين ، أو انسك شاة » ويجوز له
أن يحلق شعر الحلال لأن نفعه يعود إلى الحلال فلم يمنع منه كما لو أراد أن
يعمه أو يطيبه ، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره ، لأنه جزء ينمى وفي قطعه ترفيه
وتنظيف ، فمنع الإحرام منه كحلق الشعر ، وتجب به الفدية قياسا على
الحلق) .

(الشرح) حديث كعب بن عجرة رواه البخاري ومسلم وهوام
الرأس بتشديد الميم — الفعل وقوله : حلق يتنظف به احتراز من الشعر
النابت في عينه وقال القلمي : هو احتراز من قلمه شعر الحلال وقوله : جزء
ينمى ، قال القلمي : هو احتراز من قطع الأصبع المتأكلة وجلدة الختان ،
قال : وقوله : في قطعه ترفيه وتنظيف احتراز من قطع الشجر أو الحشيش
في غير الحرم ، هذا كلامه والأظهر أنه احتراز به عن قطع اليد الصحيحة ،
فإنه قطع جزء ينمى ولا شيء فيه ، لأنه ليس فيه ترفيه ولا تنظيف ، قال :
وجمعه بين الترفيه والتنظيف للتأكيد لا للاحتراز ، بل لو اقتصر على أحدهما
كفاه وقوله : جزء ينمى هو بفتح أوله ، ويقال : ينمو لغتان الأولى أفصح
وأشهر .

أما الأحكام فأجمع المسلمون على تحريم حلق شعر الرأس نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره ، وسواء في تحريمه الرجل والمرأة ، وكذلك يجب على ولي الصبي المحرم أن يمنعه من إزالة شعره ، ويحرم عليه تمكين الصبي وغيره من إزالته قال أصحابنا : ولا يختص التحريم بالحلق ولا بالرأس ، بل تحرم إزالة الشعر قبل وقت التحلل ، وتجب به الفدية سواء شعر الرأس واللحية والشارب والإبط والعانة وسائر البدن ، وسواء الإزالة بالحلق والتقصير والإبانة بالنتف أو الإحراق وغيرهما ، ولا خلاف في هذا كله عندنا ، قال أصحابنا وإزالة الظفر كإزالة الشعر سواء قلعه أو كسره أو قطعه ، وكل ذلك حرام موجب للفدية سواء كل الظفر وبعضه .

قال أصحابنا : ولو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها شعر وظفر فلا فدية بلا خلاف ، لأنها تابعان غير مقصودين وشبه أصحابنا هذا بما لو كانت له امرأة صغيرة فأرضعتها أمه انفسخ النكاح ولزم الأم مهرها ، ولو قتلتها لم يلزمها المهر لاندراج البضع في القتل قال الشافعي وأصحابنا : ولو كشط المحرم جلدة الرأس فلا فدية والشعر تابع ، ولو اقتدى كان أفضل قال الشافعي : ولو مشط لحيته فنتف شعرات لزمه الفدية ، فلو شبك هل كان متقلما أم انتف بالمشط ؟ فوجهان ، وقيل قولان (أصحابنا) لا فدية للاحتمال مع أصل البراءة (والثاني) تجب الفدية للظاهر . هذا كله في الحلق والقلم بلا عذر فإن حلق لعذر أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها فسيأتى بيانه حيث ذكره المصنف في أواخر الباب إن شاء الله تعالى ، ولو حلق المحرم رأس الحلال جاز ولا فدية ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالحلق والقلم

قد ذكرنا أن مذهبنا يحرم حلق جميع شعور البدن والرأس ، وبه قال الأكثرون وقال أهل الظاهر : لا فدية في شعر غير الرأس ، وعن مالك روايتان كالمذهبين . دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) لو حلق المحرم رأس

الحلال جاز ولا فدية ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود (وقال)
أبو حنيفة لا يجوز فإن فعل قال فعلى الحالق صدقة • دليلاً ما ذكره
المصنف (ومنها) يحرم على المحرم قلم أظفاره ويجرى مجرى حلق الرأس
هذا مذهبنا وبه قال أحمد •

وقال أبو حنيفة : إن قلم أظفار يد أو رجل بكما لها لزمه فدية كاملة ،
وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار أو دونه لزمه صدقة ، وقال مالك :
حكم الأظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يميظ الأذى ، وقال داود : يجوز
للمحرم قلم أظفاره كلها ولا فدية عليه • هكذا نقل العبدري عنه ، وقد
نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم قلم الظفر في الإحرام
فلعلمهم لم يعتدوا بـداود ، وفي الاعتداد به في الإجماع خلاف سبق مرات
(وأما) حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافاً في إباحته ، بل هو جائز وقد حكى
ابن المنذر جوازه عن ابن عمر وجابر وسعيد بن جبير والثوري
وأصحاب (١) •

وأحمد وإسحق وبه قال ابن المنذر ولم يذكر فيه خلافاً ، لكن قالوا :
برفق لئلا ينتف شعر والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يستر رأسه ، كما روى ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره : « لا تخمروا
رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً » وتجب به الفدية لأنه فعل محرم في
الإحرام فتعلقت به الفدية كالطلق ، ويجوز أن يحمل على رأسه مكتلاً لأنه
لا يقصد به الستر فلم يمنع منه • كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في
عيبة المتاع حين لم يقصد حمل المصحف ، ويجوز أن يترك يده على رأسه
لأنه يحتاج إلى وضع اليد على الرأس في المسح فمضى عنه ، ويحرم عليه
لبس القميص كما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه

(١) بيّاني بالأصل ولعله (أصحاب الرأي وهو ظاهر مذهبهم) الطيبي •

وسلم قال في المحرم : « لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف ، إلا ألا يجد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين » ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران ، وتجب به الفدية لأنه فعل محظور في الإحرام فتعلقت به الفدية كالحلق ، ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق أو الجلود أو اللبود أو الورق ، ولا فرق بين أن يكون مخيطا بالإبرة أو ملصقا بعضه إلى بعض لأنه في معنى المخيط ، والعباءة والدرعة كالقميص فيما ذكرناه ، لأنه في معنى القميص .

ويحرم عليه لبس السراويل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وتجب به الفدية لما ذكرناه من المعنى والتبائن (١) والران كالسراويل فيما ذكرناه ، لأنه في معنى السراويل وإن شق الإزار وجعل له ذيلين وشدهما على ساقيه لم يجز ، لانهما كالسراويل ، وما على الساقين كالبابكين ، ويجوز أن يعقد عليه إزاره لأن فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ، ولا يعقد الرداء عليه ، لأنه لا حاجة به إليه ، وله أن يفرز طرفيه في إزاره ، وإن جعل لإزاره حجرة ، وادخل فيها التكة واتزر به جاز ، وإن اتزر وشده فوقه تكة جاز ، قال في الإملاء : وإن زره أو خاطه أو شوكة لم يجز ، لأنه يصير كالمخيط ، وإن لم يجد إزارا جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد إزارا فليلبس السراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فإن لم يجد رداء لم يلبس القميص ، لأنه يمكنه أن يرتدى به ولا يمكنه أن يتزر بالسراويل ، فإن لبس السراويل ثم وجد الإزار لزمه خله .

ويحرم عليه لبس الخفين للخبر ، وتجب به الفدية لما ذكرناه من القياس على الحلق ، فإن لم يجد نعلين لبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين للخبر ، فإن لبس الخف مقطوعا من أسفل الكعب مع وجود النعل لم يجز على المنصوص ، وتجب عليه الفدية ، ومن أصحابنا من قال : يجوز ولا فدية عليه ، لأنه قد صار كالنعل بدليل أنه لا يجوز المسح عليه . وهذا خلاف المنصوص وخلاف السنة ، وما ذكره من المسح لا يصح لأنه وإن لم يجز المسح إلا أنه يترفع به في دفع الحر والبرد والأذى ، ولأنه يبطل بالخف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه ثم يمنع من لبسه ويحرم عليه لبس القفازين ، وتجب به الفدية لأنه ملبوس على قدر المصو فاشبه الخف ،

(١) سراويل من الجلد صغيرة فوق الركبة غالبا . (الطيبي)

ولا يحرم عليه ستر الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي خر من بصره :
« ولا تخمروا راسه » فخص الرأس بالنهي .

ويحرم على المرأة ستر الوجه لما روى ابن عمر رضى الله عنهما « ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والثياب وما
مسه الورس والزعفران من الثياب » ويلبسن بعد ذلك ما اختير من ألوان
الثياب من معصر أو خز أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف ، وتجب به
الفدية قياسا على الحلق ، ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن ستر
الرأس إلا بستره لأنه لا يمكن ستر الرأس إلا بستره فعفى عن ستره ، فإن
أرادت ستر وجهها عن الناس سدت على وجهها شيئا لا يباشر الوجه ، لما
روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذونا سدت إحدانا جلبابها
من راسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفنا » ولأن الوجه من المرأة كالرأس
من الرجل ، ثم يجوز للرجل ستر الرأس من الشمس بما لا يقع عليه ، فكذلك
المرأة في الوجه ، ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل والخف ، لحديث
ابن عمر رضى الله عنهما ، ولأن جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين ، فجاز
لها ستره لما ذكرناه ، وهل يجوز لها لبس القفازين ؟ فيه قولان (أحدهما)
أنه يجوز لأنه عضو يجوز لها ستره بغير المخطط ، فجاز لها ستره بالمخطط
كالرجل (والثاني) لا يجوز للخبر ، ولأنه عضو ليس بعورة منها فتعلق به
حرمة الإحرام في اللبس كالوجه) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم (وأما) حديث
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يلبس المحرم القميص ولا
السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف ، إلا أن لا يجد نعلين فليلبس
الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب
ما مسه ورس أو زعفران » فرواه البخارى ومسلم هكذا ، وزاد البيهقى
وغيره فيه « ولا يلبس القباء » قال البيهقى : هذه الزيادة صحيحه محفوظة .
وأما حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم
يجد إزارا فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فرواه
البيهقى ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضى الله

عنهما (وأما) حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن الققازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب ، وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حرير أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف » فرواه أبو داود بإسناد حسن ، وهو من رواية محمد بن إسحق صاحب المغازي إلا أنه قال حدثني نافع عن ابن عمر وأكثر ما أنكر على ابن إسحق التدليس ، وإذا قال المدلس (حدثني) احتج به على المذهب الصحيح المشهور .

(وأما) حديث عائشة قالت : « كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه » . فرواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وإسناده ضعيف (وأما) لغات الفصل وألفاظه ، فتخميم الرأس تغطيته ، وقوله : لأنه فعل محرم في الإحرام فتعلقت به الفدية ، احترزنا بالإحرام عن الغيبة في الصيام ونحوها ، وكان ينبغي أن يقول محرم الإحرام ليحترز عن شرب الخمر ونحوه ، فانه محرم في الإحرام ولا فدية فيه (وأما) المكثل — فكسر الميم وفتح المثناة فوق — وهو الزنبيل ، ويقال فيه أيضا الزنبيل — بفتح الزاي والقفة والعرق والعرق — بفتح الراء وإسكانها — والسفيفة وقد سبق بيان هذا كله في كتاب الصيام في كفارة الجماع وقوله لا يمنع المحدث من حمل المصحف في عيبة المتاع — هي بفتح العين المهملة وهي وعاء يجعل فيه الثياب وجمعها عيب — بكسر العين وفتح الياء — كبذرة وبذر وعياب وعيبات ذكرهن الجوهري .

(وأما) البرنس — فبضم الباء والنون — قال الأزهرى وصاحب المحكم وغيرهما : البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به دراعة كانت أوجبة أو ممطرا ، والممطر — بكسر الميم الأولى وفتح الطاء — ما يلبس في المطر يتوقى به (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وقوله) مخطا

بالإبر - بكسر الهمزة وفتح الباء - جمع إبرة (وأما) القباء فممدود وجمعه أقبية ويقال : تقييت القباء قال الجواليقي : قيل : هو فارسي معرب : وقيل : عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع ، وأما الدراعة فمثل القميص لكنها ضيقة الكمين ، وهي لفظة غريبة وأما التبان - فبضم المثناة فوق بعدها باء موحدة مشددة - وهو سراويل قصيرة ، وسبق بيانه في باب الكفن (وأما) الران فكالخف لكن لا قدم له ، وهو أطول من الخف .

(وقوله) وإن جعل لإزاره حزة وأدخل فيها التكة واتزر به جاز ، التكة - بكسر التاء - معروفة (وقوله :) حزة كذا وقع في المذهب وهو صحيح ، يقال : حزة السراويل وحزة السراويل بحذف الجيم وإثباتها لغتان مشهورتان ، ذكرهما صاحب المجلد والصحاح وآخرون ، وهي التي يجعل فيها التكة (وقوله :) إن زره أو خاطه أو شوكة لم يجوز ، لأنه يصير كالمخيط فشوكه - بتشديد الواو - معناه خلة بشوك أو بمسلة ونحوها (وأما) القفازان فبقاف مضمومة ثم فاء مشددة وبالزاي - وهي شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ، ويكون له أزرار تزر على الكفين والساعدين من البرد وغيره ، والله أعلم .

أما الأحكام فالحرام على الرجل من اللباس في الإحرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بباقي البدن (وأما) الضرب الأول فلا يجوز للرجل ستر رأسه لا بمخيط كالقنسوة ولا بغيره كالعمامة والإزار والخرق ، وكل ما يعد ساترا ، فإن ستر لزمه الفدية ، ولو توسد وسادة أو وضع يده على رأسه أو انغمس في ماء أو استظل بمحمل وهودج ، جاز ولا فدية ، سواء مس المحمل رأسه أم لا ، وقال المتولي : إذا مس المحمل رأسه وجبت الفدية ، وهذا ضعيف جدا أو باطل . قال الرافعي : لم أره هنا لغيره والصواب أنه جائز ولا فدية فيه . لأنه لا يعد ساترا ، ولو وضع

على رأسه زنبيلًا أو حملاً فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون يجوز ولا فدية لأنه لا يقصد به الستر كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في متاع (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) يحرم وتجب به الفدية ، ومن ذكر الطريقتين جميعا البغوى ، ومن قطع بتحريمه أبو الفتح سليم الرازى فى الكفاية والمذهب الجواز .

وقال صاحب الشامل : حكى الشافعى فى الأم عن عطاء أنه لا بأس بجعل المكتل على رأسه ، ولم ينكر ذلك الشافعى ولا اعترض عليه ، قال : وحكى ابن المنذر فى الإشراف عن الشافعى أنه قال : عليه الفدية . قال صاحب الشامل : قال أصحابنا : هذا لا نعرفه فى شيء من كتب الشافعى . وحكى أبو حامد فى تعليقه أن الشافعى نص فى بعض كتبه على وجوب الفدية فيه وحكى البندنجى وجوب الفدية عن نصه فى الإملاء والله أعلم . أما إذا طلى رأسه بطين أو حناء أو مرهم أو نحوها فإن كان رقيقاً لا يستر فلا فدية ، وإن كان ثخيناً ساتراً فوجهان (الأصح) وجوب الفدية ، وبه قطع البندنجى لأنه ستر ، ولهذا لو ستر عورته بذلك صحت صلاته (والثاني) لا ، لأنه لا يعد ساتراً والله أعلم .

قال أصحابنا : ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس ، كما لا يشترط فى وجوب فدية الحلق الاستيعاب ، بل تجب الفدية بستر قدر يقصد ستره لغرض كشد عصا به وإصاق لصق لشجة ونحوها ، هكذا ضبطه إمام الحرمين والغزالي ، واتفق الأصحاب على أنه لو شد خيطاً على رأسه لم يضره ولا فدية . قال الرافعى : وهذا ينقض ما ضبط به الإمام والغزالي ، فإن ستر المقدار الذى يحويه الخيط قد يقصد لمنع الشعر من الانتشار وغيره ، فالوجه الضبط بتسميته سائر كل الرأس أو بعضه . هذا كلام الرافعى والصواب ما قاله الإمام والغزالي ولا ينتقض ما قاله بما قاله الرافعى ، لأنهما قالوا : قد يقصد ستره والخيط ليس بساتر .

وفرق أصحابنا بين الخيط حيث جاز شد الرأس به والعصابة العريضة حيث لم يجز بأنه لا يعد ساترا بخلاف العصابة ، قال أصحابنا : وسواء في التحريم ما يعتاد الستر به وما لا يعتاد كقلنسوة مقورة ، وتجب الفدية بتغطيته البياض الذي وراء الآذان ، ذكره الروياني وغيره وهو ظاهر ولو غطى رأسه بكف غيره فلا فدية كما لو غطاء بكف نفسه هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وذكر صاحبنا الحاوي والبحر فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) وجوب الفدية لجواز السجود على كف غيره بخلاف كفه والله أعلم .

(الضرب الثاني) في غير الرأس ، قال أصحابنا : يجوز للرجل المحرم ستر ما عدا الرأس من بدنه في الجملة ، وسنوضح تفصيله إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : وإنما يحرم عليه لبس المخيط وما هو في معناه مما هو على قدر عضو من البدن ، فيحرم كل مخيط بالبدن أو بعضو منه ، سواء كان مخيطا بخياطة أو غيرها كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : فيحرم عليه لبس القميص والسراويل والتبان والدراعة والخف والران ونحوها ، فإن لبس شيئا من ذلك مختارا عامدا أثم ولزمه المبادرة إلى إزالته ولزمته الفدية سواء قصر الزمان أم طال ، ولا خلاف في هذا .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على منع المحرم من لبس القميص والعمامة والقلنسوة والسراويل والبرنس والخف ، ولو لبس القباء لزمه الفدية ، سواء أخرج يديه من كميه أم لا سواء في ذلك جميع الأقبية وفيه

وجه ضعيف في الحاوي وغيره أنه إن كان من أقبية خراسان ضيق الأكمام قصير الذيل وجبت الفدية ، وإن لم يدخل يده في كمه ، وإن كان من أقبية العراق واسع الكم طويل الذيل لم تجب حتى يدخل يديه في كميه ، وهذا الوجه غريب ضعيف وقال الدارمي : إذا طرح القباء على كتفيه وأدخلهما لزمته الفدية ، وقال ابن القطان : فيه قولان وهذا أيضا غريب ضعيف ،

والمذهب وجوب الفدية مطلقا • ولو ألقى على بدنه قباء أو فرجية وهو مضطجع قال إمام الحرمين إن صار على بدنه بحيث لو قام عد لابسه لزمته الفدية ، وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر فلا فدية •

قال أصحابنا واللبس الحرام الموجب للفدية محمول على ما يعتاد في كل ملبوس ، فلو التحف بقميص أو قباء أو ارتدى بهما أو اتزر بسر اويل فلا فدية ، لأنه ليس لبسا له في العادة ، فهو كمن لفق إزارا من خرق وطبقها وخاطها فلا فدية عليه بلا خلاف ، وكذا لو التحف بقميص أو بعباءة أو إزار ونحوها ولفها عليه طاقا أو طاقين أو أكثر فلا فدية ، وسواء فعل ذلك في النوم أو اليقظة ، قال أصحابنا : وله أن يتقلد المصحف وحمايل السيف ، وأن يشد الهميان والمنطقة في وسطه ويلبس الخاتم ولا خلاف في جواز هذا كله ، وهذا الذي ذكرناه في المنطقة والهميان مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة إلا ابن عمر في أصح الروايتين عنه ، فكرهما وبه قال نافع موله ، قال أصحابنا : ولا يتوقف التحريم والفدية على المخطط ، بل سواء المخطط وما في معناه ، وضابطه أنه يحرم كل ملبوس معمول على قدر البدن ، أو قدر عضو منه بحيث يحيط به بخياطة أو غيرها ، فيدخل فيه درع الزرد والجوشن والجورب والبلد والملزق بعضه ببعض سواء المتخذ من جلد أو قطن أو كتان أو غير ذلك ، ولا خلاف في هذا كله •

(فسر) اتفقت نصوص الشافعي والمصنف والأصحاب على أنه يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا ، وأن يجعل له مثل الحجرة ، ويدخل فيها التكة ونحو ذلك ، لأن ذلك من مصلحة الإزار فإنه لا يستمسك إلا بنحو ذلك • هكذا صرح به المصنف والأصحاب في جميع طرقهم ، وكذا نص عليه الشافعي في الأم ، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه أن الشافعي نص على أنه لا يجوز له أن يجعل للإزار حجرة ويدخل فيها التكة ، لأنه يصير

كالسراويل ، وهذا نقل غريب ضعيف ، ونقل ابن المنذر في الإشراف عن الشافعي أنه قال : لا يعقد على إزاره ، وهذا نقل غريب ضعيف ، مخالف للمعروف من نصوص الشافعي وطرق الأصحاب . قال الشافعي في الأم : ويعقد المحرم عليه إزاره لأنه من صلاح الإزار ، قال : والإزار ما كان معقودا . هذا نصه بحروفه .

ويمكن أن يتأول ما نقله ابن المنذر على أن المراد بالعقد العقد بالخياطة ، فهذا حرام كما ذكره المصنف في الكتاب والأصحاب . قال أصحابنا : وله غرز ردائه في طرف إزاره ، وهذا لا خلاف فيه ، لأنه يحتاج إليه للاستمسك .

(و أ ما) عقد الرداء فحرام وكذلك خله بخلال أو بمسلة ونحوها ، وكذلك ربط طرفه إلى طرفه الآخر بخيط ونحوه وكله حرام موجب للفدية . هذا هو المذهب وقد نص الشافعي في الأم على تحريم عقد الرداء ، وتابعه عليه المصنف وجماهير الأصحاب ، وفرق المصنف والأصحاب بين الرداء والإزار حيث جاز عقد الإزار دون الرداء ، بأن الإزار يحتاج فيه إلى العقد دون الرداء ، فعلى هذا إذا عقده أو رده أو خله بخلال أو مسلة أو جعل له شرجا وعري وربط الشرج بالعري لزمته الفدية . هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والجمهور ، وهو مقتضى النص السابق في تحريم عقد الرداء ، وقالت طائفة من أصحابنا لا يحرم عقد الرداء كما لا يحرم عقد الإزار ، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى وغيرهم ، إلا أن المتولى قال : يكره عقده فإن عقده فلا فدية ، ودليل هذا أنه لا يعد مخطئا ، ودليل المذهب أنه في معنى المخطط من حيث إنه مستمسك بنفسه ، وقد أنكر أبو عمرو بن الصلاح على إمام الحرمين تجويزه عقد الرداء ، قال : ولعله لم يبلغه نص الشافعي والأصحاب في المنع من ذلك ، وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبي نصر صاحب المعتمد من العراقيين أنه قال : لا فدية

في عقد الرداء ، والمشهور في المذهب تحريم عقده ووجوب الفدية فيه والله أعلم .

(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعل له ذيلين ، ولف على كل ساق نصفاً وشده ، فوجهان (الصحيح) المنصوص في الأم نصاً صريحاً وجوب الفدية ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ، ونقلوه أيضاً عن نصه في الأم وتابعوه عليه ، وأطبق العراقيون على التصريح به ، وقطع به البغوي وآخرون من الخراسانيين ، قالوا : فإن فعل ذلك أثم ولزمته الفدية ، وهكذا نقله الغزالي في السيط عن العراقيين ، قال : وفيه احتمال أنه لا فدية ، قاله إمام الحرمين قال الرافعي : الذي نقله الأصحاب وجوب الفدية لأنه كالسراويل ، قال : وقال إمام الحرمين : لا فدية بمجرد اللف وعقده وإنما يجب إن كانت خياطة أو شرجا وعرى وقطع المتولى بأنه يكره ولا يحرم ولا فدية فيه ، لأن الإحاطة على سبيل اللف ليست محرمة كما لو التحف بإزار وقميص وعباءة ، ووجه المذهب أنه شابه السراويل في الصورة والله أعلم .

قال المصنف : قال الشافعي في الإماء : وإن زر الإزار أو شوكه أو خاطه لم يحز ، وهذا الذي قاله متفق عليه ، قال أصحابنا : فإن خالف لزمته الفدية لما سبق من الدليل .

(فرع) يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف ، وفي المرأة خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولو اتخذ الرجل لساعده أو لعضو آخر شيئاً مخيطاً أو للحية خريطة يعلقها بها إذا خضبها فالمذهب تحريمه ووجوب الفدية ، وبهذا قطع ابن المزيان والأكثر لأن في معنى القفاز ، وتردد الشيخ أبو محمد الجويني في تحريمه لأن المقصود تحريم الملابس المعتادة ، وهذا ليس معتاداً .

(فسر) قد ذكرنا أن لبس الخف حرام على الرجل المحرم ، وهذا مجمع عليه سواء كان الخف صحيحا أو مخرقا لعموم الحديث الصحيح السابق (وأما) لبس المداس والحمحم والخف المقطوع أسفل من الكعبين فهل يجوز مع وجود النعلين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (الصحيح) باتفاقهم تحريمه ، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون ، وهو مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح السابق : « فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » والله أعلم .

(فسر) قال صاحب البيان : قال الصيمري : إذا أدخل رجله إلى ساقى خفيه أو أدخل إحدى رجله إلى قرار الخف دون الأخرى فلا فدية ، لأنه ليس لابس خفين هذا كلامه (فأما) المسألة الثانية وهى إدخال إحدى الرجلين إلى قرار الخف فغلط صريح ، بل الصواب وجوب الفدية بلا خلاف هذا هو المفهوم من كلام الأصحاب ، وصرح به جماعة منهم المتولى لو لبس الخف في إحدى رجله لزمته الفدية لوجود مخالفة أمر الشارع وحصول الستر . هذا كلام المتولى وكلام غيره بمعناه ، قال أصحابنا : لأنه لا فرق في الحرام الموجب للفدية بين ما يستوعب العضو أو بعضه ، كما لو ستر بعض رأسه أو لبس القميص إلى سترته ونحو ذلك ، فإنه تجب الفدية بلا خلاف (وأما) المسألة الأولى فينبغى أن يجيء فيها الخلاف السابق في باب مسح الخفين ، فيما إذا أدخل رجله إلى ساق الخف ، ثم أحدث قبل استقرارها في القدم ، هل يجوز المسح أم لا ؟ (الأصح) لا يجوز ، فلا يكون لبسا ، فلا فدية (والثاني) يجوز المسح فيكون لبسا فتجب الفدية ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة ، فإن كانت في غير الرأس فلا فدية ، وإن كانت في الرأس لزمه الفدية لأنه يمنع في الرأس المخيط وغيره ، لكن لا إثم عليه للعذر .

(فرع) قال الدارمي وغيره : لو لف وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم قميص منفصل عنه فلا فدية له .

(فرع) قال أصحابنا سواء في كل ما ذكرناه اللبس في زمن طويل وقصير ، وسواء الرجل والصبي ، لكن الصبي لا يأثم ويجب الفدية ، وهل تجب في ماله أم مال الولي ؟ فيه الخلاف السابق في الباب الأول .

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن للرجل عذر في اللبس ، فإن كان عذر ففيه مسائل (إحداهما) إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط لعذر كحر أو برد أو مداواة أو احتاجت المرأة إلى ستر الوجه جاز الستر ووجبت الفدية لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) الآية .

(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص ، بل يرتدى به ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل نظر إن لم يتأت منه إزار لصغره ، أو لعدم آلة الخياطة أو لخوف التخلف عن القافلة ، ونحو ذلك ، فله لبسه ولا فدية لحديث ابن عباس السابق في أول الفصل . وإن تأتى منه إزار وأمكنه ذلك بلا ضرر فهل يجوز لبس السراويل على حاله ؟ فيه طريقتان (المذهب) جوازه ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين (والثاني) حكاه البغوي وآخرون من الخراسانيين فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يجوز ، بل يتعين جعله إزاراً ، فإن لبسه سراويل لزمه الفدية ، وبهذا الوجه قطع الفوراني ، ووجهه أنه غير مضطر إلى السراويل والصواب الأول لعموم الحديث ، ولأن في تكليف قطعه مشقة وتضييع مال . هذا كله إذا لم يمكنه أن يتزر بالسراويل على هيئته ، فإن أمكنه لم يجز لبسه على صفته ، فإن لبسه لزمته الفدية . صرح به المتولي وغيره وهو ظاهر ، وقياساً على ما لو فقد الرداء ووجد القميص ، فإنه لا يجوز لبسه ، بل يرتدى به كما سبق .

وحيث جوزنا لبس السراويل لعدم الإزار فلبسه فلا فدية وإن طال زمانه . فلو وجد الإزار لزمه نزعها في الحال ، فإن أخر أثم ولزمته الفدية إن كان عالماً ، صرح به الأصحاب واتفقوا عليه . وإذا وجد السراويل ووجد إزاراً يباع ولا ثمن معه ، أو كان يباع بأكثر من ثمن المثل جاز لبس السراويل ، قال الدارمي وغيره : ولو وهب له الإزار لم يلزمه قبوله ، بل له لبس السراويل لمثقة المنة في قبوله ، وكذا لو وهب له ثمنه ، فإن كان الواهب ولده ففى وجوب قبوله وجهان ، حكاهما الدارمي والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، وهما كالوجهين في وجوب الحج لبذل الولد المال للمعضوب . وسبق في بذل ثمن الماء في التيمم مثله .

قال الدارمي والقاضي أبو الطيب وآخرون : لو أغير إزاراً لم يجز لبس السراويل ، هكذا قطع به الدارمي ، وقد سبق في وجوب قبوله عارية الثوب لمن يصلى فيه وجهان (الصحيح) وجوبه ، وهنا أولى بجريان الخلاف كطول زمان لبسه هنا في العادة ، ولو كان معه سراويل قيمته قيمة إزار فقد أطلق الدارمي أنه يلزمه أن يستبدل به إزاراً إذا أمكنه والصواب التفصيل ذكره القاضي أبو الطيب في تعليقه قال : إن أمكنه ذلك من غير مضى زمان تظهر فيه عورته لزمه وإلا فلا ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا لم يجد نعلين جاز لبس المداس وهو المكعب ، ولبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين ولا فدية لحديث ابن عباس ، ولو لبس الخفين المقطوعين لفقد النعلين ثم وجد النعلين وجب نزعها في الحال . فإن أخر وجبت الفدية . هذا هو المذهب والمنصوص به قطع الجمهور كما قلنا في لبس السراويل بعد وجود الإزار (والثاني) يجوز وبه قال أبو حنيفة وهو الوجه السابق في جواز لبس المداس والخفين المقطوعين مع وجود النعلين ، لأنهما في معنى النعلين ، ولهذا لا يجوز المسح عليهما وهذا ضعيف ، لأن ظاهر الحديث تخصيص الإباحة لمن لم يجد نعلين ، وما ذكره

من المسح ينتقض بالحف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه مع تحريم لبسه
ووجوب الفدية فيه قال أصحابنا : وإذا جاز لبس الخفين المقطوعين لم
يضر استتار طهر القدمين بياقيه . قال أصحابنا : والمراد بعقد الإزار والخف
أن لا يقدر على تحصيله لعقده أو لعدم بذل مالكة أو عجز عن ثمنه وأجرته ،
ولو بيع بغير أو نسيئة أو وهب له لم يلزمه قبوله ، والله أعلم .

(فرع) هذا الذي سبق كله في أحكام الرجل (أما) المرأة فالوجه
في حقها كراش الرجل ، فيحرم ستره بكل سائر كما سبق في رأس الرجل ،
ويجوز لها ستر رأسها وسائر بدننها بالمخيط وغيره كالقميص والخف
والسراويل ، وتستتر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس ، لأن ستر
الرأس واجب لكونه عورة ، ولا يمكن استيعاب ستره إلا بذلك ، قال
أصحابنا : والمحافظة على ستر الرأس بكماله لكونه عورة أولى من المحافظة
على كشف ذلك الجزء من الوجه قال أصحابنا : ولها أن تسدل على وجهها
ثوبا متجافيا عنه بخشبة ونحوها ، سواء فعلته لحاجة كحر أو برد أو خوف
فتنة ونحوها ، أم لغير حاجة . فإن وقعت الخشبة فأصابت الثوب بغير
اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية ، وإن كان عمدا أو استدامته ، لزمتهما
الفدية .

وهل يحرم عليها لبس القفازين ؟ فيه قولان مشهوران (أصحابهما)
عند الجمهور تحريمه ، وهو نص في الأم والإملاء ويجب به الفدية (والثاني)
لا يحرم ولا فدية ، ولو اختضبت ولقت على يدها خرقة فوق الخضاب
أو لقتها بلا خضاب فالمذهب لا فدية وقيل : قولان كالقفازين . وقال الشيخ
أبو حامد : إن لم تشد الخرقة فلا فدية ، وإلا فالقولان ، وقد سبقت هذه
المسألة واضحة في أوائل هذا الباب عند استحباب الحناء للمرأة عند
الإحرام .

(فرع) هذا الذي ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها هو المشهور من

نصوص الشافعى والأصحاب ، ولم يفرقوا بين الحرة والأمة • وقال
القاضى أبو الطيب فى تعليقه : هذا المذكور هو حكم الحرة (فأما) الأمة
ففى عورتها وجهان (أحدهما) أنها كالرجل ، فعورتها ما بين سرتها وركبتها
(والثانى) جميع بدنها عورة إلا رأسها ويديها وساقها • قال : فعلى هذا
الثانى فهما وجهان قال القاضى أبو حامد : هى كالحرة فى الإحرام فيثبت
لها حكم الحرة فى كل ما ذكرنا ، قال : ومن أصحابنا من قال : وفى ساقها
ورأسها وجهان كالقفازين للحرة • قال : وإن قلنا هى كالرجل فوجهان
(أحدهما) أنها كالرجل فى حكم الإحرام (والثانى) كالمرأة • قال : وإن
كان نصفها حرا ونصفها رقيقا ، فهل هى كالأمة أو كالحرة ؟ فيه وجهان
هذا آخر كلام القاضى أبى الطيب وهو شاذ ، والمذهب ما سبق •

(فرع) (أما) الخنثى المشكل فقال أصحابنا : إن ستر وجهه
فلا فدية فيه ، لاحتمال أنه رجل ، وإن ستر رأسه فلا فدية لاحتمال أنه
امرأة ، وإن سترهما وجبت لتيقن ستر ما ليس له ستره • قال القاضى
أبو الفتوح : فإن قال : أكشف رأسى ووجهى قلنا : فيه ترك للواجب ،
قال : ولو قيل يؤمر بكشف الوجه كان صحيحا لأنه إن كان رجلا فكشف
وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه ، وإن كان امرأة فهو الواجب قال صاحب
البيان : وعلى قياس قول أبى الفتوح إذا لبس الخنثى قميصا أو سراويل
أو خفا فلا فدية لجواز كونه امرأة ، ويستحب أن لا يستر بالقميص والخف
والسراويل لجواز كونه رجلا ويمكنه ستر ذلك بغير المخيط • هكذا ذكر
حكم الخنثى جمهور الأصحاب ، وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه :
لا خلاف أنا نأمره بالستر ولبس المخيط كما نأمره فى صلاته أن يستر
كالمرأة ، قال : وهل تلزمه الفدية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، لأن الأصل
براءته (والثانى) يلزمه احتياطا كما يلزمه الستر فى صلاته احتياطا للعبادة ،
والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد نعلين

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز له لبس خفين بشرط قطعهما أسفل من الكعنين ، ولا يجوز من غير قطعهما ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعروة والنخعي وقال أحمد : يجوز لبسهما من غير قطع ، وروى ذلك عن عطاء وسعيد بن سالم القداح . واحتج أحمد بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات يقول : السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعني المحرم » رواه البخاري ومسلم ، وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل » رواه مسلم .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فذكر الحديث السابق في أول الفصل إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعنين » رواه البخاري ومسلم وأجاب الشافعي والأصحاب عن حديثي ابن عباس وجابر بأن حديث ابن عمر فيه زيادة ، فالأخذ به أولى ، ولأنه مفسر ، وخبر ابن عباس مجمل ، فوجب ترجيح حديث ابن عمر قال الشافعي : وابن عمر وابن عباس حافظان عدلان لا مخالفة بينهما ، لكن زاد أحدهما زيادة فوجب قبولها ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا لم يجد إزارا جاز له لبس السراويل ولا فدية وبه قال أحمد وداود وجمهور العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لبسه ، وإن عدم الإزار فإن لبسه لزمه الفدية . وقال الرازي من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية . ودليلنا حديث ابن عمر وابن عباس المذكورين في الفرع ، والقياس على من عدم النعلين فإنه ليس له لبس

الخفين المقطوعين ولا فدية عليه بالاتفاق ، والفرق بينه وبين ما قاسوا عليه من تحريم لبس القميص إذا لم يجد الرداء لا يجب عليه لبسه فلا ضرورة إليه ، بخلاف الإزار فإنه يجب لبسه لستر العورة فإذا لم يجد عدل إلى السراويل ولأن السراويل لا يمكنه أن يتزر به ويمكنه أن يرتدى بالقميص وإذا قلنا لو أمكنه أن يتزر بالسراويل لم يجز لبسه كما سبق إيضاحه .

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء ، سواء أخرج يديه من كفيه أم لا ، فإن لبسه لزمه الفدية ، وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر بمعناه عن الأوزاعي . وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو ثور والخرقي من أصحاب أحمد : يجوز لبسه إذا لم يدخل يديه في كفيه ، دليلنا على تحريمه حديث ابن عمر « أن رجلا أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القباء ولا ثوبا يمسسه ورس أو زعفران » رواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط الصحيح ، قال البيهقي : وهذه الزيادة وهي ذكر القباء صحيحة محفوظة وعن ابن عمر أيضا قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والأقبية والسراويل والخفين إلا أن لا يجد نعلين » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، ولأنه مخيط فكان محرما موجبا للفدية كالجبة (وأما) تشبيههم إياه بمن التحف بقميص فلا يصح ، لأن ذلك لا يسمى لبسا في القميص ، ويسمى لبسا في القباء ، ولأنه غير معتاد في القميص ومعتاد في القباء ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في المحمل بما شاء . راكبا وتازلا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك وأحمد : لا يجوز فإن فعل فعله الفدية « وعن أحمد رواية أخرى أنه لا فدية ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز ، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيرا في المحمل فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده ، ووافقونا أنه لا فدية .

وقد يحتج بحديث^(١) عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال : « صحبت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فما رأيته مضطربا فمضطاطا حتى رجع » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن ، وعن ابن عمر « أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال : أضح لمن أحرمت له » رواه البيهقي بإسناد صحيح •

وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » رواه البيهقي وضعفه • ودليلنا حديث أم الحصين رضي الله عنها قالت : حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » رواه مسلم في صحيحه ، ولأنه لا يسمى لبسا (وأما) حديث جابر المذكور فقد ذكرنا أنه ضعيف مع أنه ليس فيه نهى وكذا فعل عمر ، وقول ابن عمر ليس فيه نهى ، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه ، والله أعلم •

(فرع) مذهبنا أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه ، وبه قال جمهور العلماء • وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز كراسه • واحتج لهما بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره : « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » رواه مسلم وعن ابن عمر أنه كان يقول : « ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم » رواه مالك والبيهقي وهو صحيح عنه •

واحتج أصحابنا برواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه « أن عثمان بن عفان وزيد ثابت ومروان بن الحكم

(١) عبد الله هو ابن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث لقة من الطبقة الرابعة من التابعين (المطبوع : ١٥)

كانوا يخمرون وجوههم وهم حرم » وهذا إسناد صحيح وكذلك رواه البيهقي ، ولكن القاسم لم يدرك عثمان وأدرك مروان . واختلفوا في إمكان إدراكه زيدا وروى مالك والبيهقي بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان » (والجواب) عن حديث ابن عباس أنه إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه ، لا لقصد كشف وجهه ، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه ولا بد من تأويله ، لأن مالكا وأبا حنيفة يقولان : لا يمتنع من ستر رأس الميت ووجهه والشافعي وموافقه يقولون : يباح ستر الوجه دون الرأس ، فتعين تأويل الحديث (وأما) قول ابن عمر فمعارض بفعل عثمان وموافقيه ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريم لبس القفازين على المرأة ، وبه قال عمر وعلي وعائشة رضي الله عنهم . وقال الثوري وأبو حنيفة : يجوز وحكى ذلك عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز أن يتقلد السيف ، وبه قال الأكثرون ، ونقل القاضي أبو الطيب عن الحسن البصري كراهته ، وعن مالك أنه لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه وبدنه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران » ويجب به الفدية قياسا على الحلق ، ولا يلبس ثوبا مبخرا بالطيب ، ولا ثوبا مصبوغا بالطيب وتجب به الفدية قياسا على ما مسه الورس والزعفران ، وإن علق بخفه طيب وجبت به الفدية لأنه ملبوس فهو كالثوب ويحرم عليه استعمال الطيب في بدنه ولا يجوز أن يأكله ولا أن يكتحل به ولا أن يستعط به ولا يحتقن به فإن استعمله في شيء من ذلك لزمته الفدية لأنه إذا وجب ذلك فيما يستعمله في الثياب فلا بد أن يجب فيما يستعمله في بدنه

أولى ، وإن كان الطيب في طعام - نظرت فإن ظهر في طعمه أو رائحته - لم يجز أكله وتجب به الفدية ، وإن ظهر ذلك في لونه وصبغ به اللسان من غير طعم ولا رائحة ، فقد قال في المختصر والأوسط من الحجج : لا يجوز ، وقال في الام والإملاء : يجوز ، قال أبو إسحق : يجوز قولاً واحداً ، وتناول قوله في الأوسط على ما إذا كانت له رائحة ، ومنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) لا يجوز لأن اللون إحدى صفات الطيب فمنع من استعماله كالطعم والرائحة (والثاني) يجوز وهو الصحيح لأن الطيب بالطعم والرائحة) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم (وقوله) ، قياساً على الحلق إنما قاس عليه لأنه منصوص عليه في القرآن ، وفي حديث كعب ابن عجرة السابق وقوله : وإن علق بخفه طيب ، قال الفارقي : « وفرض هذا في النعل أولى لأن النعل يجوز له لبسه والخف يحرم لبسه ، قال : ويمكن تصويره بأن يكون قد لبسه ولزمته الفدية » وعلق به الطيب فيلزمه فدية ، هذا كلامه وهو متصور في النعل وفي الخف كما ذكره ، وفيما لو لبس خفا مقطوعاً للعجز عن النعلين ، وفيما لو لبس الخفين جاهلاً بتحريمهما وعلق به طيب وهو يعلم تحريمه .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب ، وهذا مجمع عليه لحديث ابن عمر . قال أصحابنا : واستعمال الطيب هو أن يلصق الطيب بيده أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، فلو طيب جزءاً من بدنه بغالية أو مسك مسحوق أو ماء ورد لزمته الفدية ، سواء الإلصاق بظاهر البدن أو باطنه ، بأن أكله أو احتقن به أو استعطى أو اكتحل أو لطح به رأسه أو وجهه أو غير ذلك من بدنه أثم ولزمته الفدية ، ولا خلاف في شيء من ذلك إلا الحقنة والسعوط ، ففيهما وجه أنه لا فدية فيهما . حكاه الرافعي وهو ضعيف (والمشهور) وجوب الفدية ، وبه قطع المصنف والجمهور ، ولو لبس ثوباً مبخراً بالطيب ، أو ثوباً مصبوغاً بالطيب أو علق بنعله طيب لزمته الفدية ، لما ذكره المصنف .

ولو عبت رائحة الطيب دون عينه بأن جلس في دكان عطار أو عند الكعبة وهي تبخر ، أو في بيت يبخر ساكنوه فلا فدية بلا خلاف ، ثم إن لم يقصد الموضع لاشتتام الرائحة لم يكره ، وإن قصد لاشتتاما ففي كراهته قولان للشافعي (أحصهما) يكره ، وبه قطع القاضي أبو الطيب وآخرون ، وهو نصه في الإملاء (والثاني) لا يكره وقطع القاضي حسين بالكراهة ، وقال : إنما القولان في وجوب الفدية (والمذهب) الأول وبه قطع الأكثرون ، وقطع البنديجي أنه لا يكره القرب من الكعبة لشم الطيب . قال : وإنما القولان في غيرها ، وليس كما قال ، بل المذهب طرد الخلاف في الجميع ، ولو احتوى على مجرة فتبخر بالعود بدنه أو ثيابه لزمته الفدية بلا خلاف لأنه يعد استعمالا ولو مس طيبا يابساً كالمسك والكافور والذرية ، فإن علق بيده لونه وريحه وجبت الفدية بلا خلاف لأن استعماله هكذا يكون ، وإن لم يعلق بيده شيء من عينه لكن عبت به الرائحة ففي وجوب الفدية قولان (الأصح) عند الأكثرين ، وهو نصه في الأوسط لا تجب لأنها عن مجاورة فأشبهه من قعد عند الكعبة وهي تبخر (والثاني) تجب ، وصححه القاضي أبو الطيب وهو نصه في الأم والإملاء والقديم لأنها عن مباشرة .

وإن كان الطيب رطبا — فإن علم أنه رطب وقصد مسه فعلق بيده — لزمته الفدية وإن ظن أنه يابس فمسه فعلق بيده فقولان (أحدهما) تجب الفدية لأنه مسه قاصدا ، فصار كمن علم أنه رطب (والثاني) لا . لأنه علق به بغير اختياره ، فصار كمن رش عليه ماء ورد بغير اختياره وذكر الدارمي أن هذا القول الثاني نصه في الجديد ، والأول هو القديم ، ولذلك ذكره صاحب التقریب . قال الرافعي : رجح إمام الحرمين وغيره الوجوب ، ورجحت طائفة عدم الوجوب ، قلت : هذا أصح لأنه نصه في الجديد ، ولأنه غير قاصد وقد ذكر المصنف المسألة في أواخر الباب في استعمال الطيب ناسيا والله أعلم .

ولو شد مسكا أو كافورا أو عنبرا في طرف ثوبه أو جيبته ، أو لبسته المرأة حشوا بشيء منها وجبت الفدية قطعا ، لأنه استعماله ، ولو شد العود فلا فدية ، لأنه لا يعد تطيبا بخلاف شد المسك ، ولو شم الورد فقد تطيب ، ولو شم ماء الورد فلا ، بل استعماله أن يصبه على بدنه أو ثوبه ، ولو حمل مسكا أو طيبا في كيس أو خرقة مشدودا ، أو قارورة مصمتة الرأس أو حمل الورد في وعاء فلا فدية ، نص عليه في الأم ، وقطع به الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه إن كان يشم قصدا لزمته الفدية ، ولو حمل مسكا في قارورة غير مشقوقة فلا فدية في أصح الوجهين ، وبه قطع القاضي أبو الطيب ونقله عن الأصحاب ، ولو كانت القارورة مشقوقة أو مفتوحة الرأس قال الأصحاب وجبت الفدية ، قال الرافعي : وفيه نظر لأنه لا يعد طيبا ولو جلس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو نام عليها مفضيا إليها يبدنه أو ملبوسه لزمته الفدية ولو فرش فوقه ثوبا ثم جلس عليه أو نام لم تجب الفدية نص عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، لكن إن كان الثوب رقيقا كره وإلا فلا ولو داس ببعله طيبا لزمته الفدية .

(فرع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره — فإن كانت بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته — حرم استعماله ، وإن بقي اللون لم يحرم على أصح الوجهين . ولو انغمر شيء من الطيب في غيره ، كماء ورد انمحق في ماء كثير ، لم تجب الفدية باستعماله على أصح الوجهين ، فلو انغمرت الرائحة وبقي اللون أو الطعم ففيه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في الطعام المطيب (أما) إذا أكل طعاما فيه زعفران أو طيب آخر أو استعمل مخلوطا بالطيب لا لجهة الأكل — فينظر إن استهلك الطيب فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون — فلا فدية بلا خلاف . وإن ظهرت هذه الأوصاف وجبت الفدية بلا خلاف وإن بقيت الرائحة فقط وجبت الفدية لأنه يعد طيبا ، وإن بقي اللون وحده فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب ، ودليلهما في الكتاب (أصحهما)

على قولين (أصحهما) لا فدية وهو نصه في الأم والإملاء والقديم (والثاني) يجب وهو نصه في الأوسط (والطريق الثاني) لا فدية قطعا .

وإن بقي الطعم فقط ، فثلاث طرق ذكرها صاحب الشامل والبيان وغيرهما (أصحهما) وجوب الفدية قطعا ، وبه قطع المصنف والجمهور ، ونقل القاضى أبو الطيب في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه كالرائحة (والثاني) فيه طريقان (والثالث) لا فدية وهذا ضعيف أو غلط . وحكى البنديجى طريقا رابعا لا فدية قطعا ، ولو أكل الحليحتين المربى في الورد نظر في استهلاك الورد فيه وعدمه ، قال الرافعى : ويجىء فيه هذا التفصيل ، أطلق الدارمى أنه إن كان فيه ورد ظاهر وجبت الفدية قال المساوردى والرويانى : لو أكل العود لا فدية عليه لأنه لا يعد تطيبا إلا بالتبخير به بخلاف المسك ، والله أعلم .

(فرع) لو كان المحرم أخشم لا يجد رائحة فاستعمل الطيب لزمته الفدية بلا خلاف ، لأنه وجد استعمال الطيب مع العلم بتحريمه ، فوجبت الفدية ، وإن لم ينتفع به كما لو تنف شمر لحيته أو غيرها من شعوره التى لا ينفعه تنفها ومن صرح بالمسألة المتولى وصاحبها العدة والبيان .

(فرع) قال القاضى أبو الطيب في تعليقه : قال الشافعى في الأم : وإن لبس إزارا مطيبا لزمته فدية واحدة للطيب ، ولا شىء عليه في اللبس ، لأن لبس الإزار مباح قال : وإن جعل على رأسه الغالية لزمه فديتان إحداهما للطيب والثانية لتغطيته رأسه ، وهما جنسان فلا يتداخلان ، هذا نقل القاضى وكذا نقله غيره ، قال الدارمى : لو لبس إزارا غير مطيب ولبس فوقه إزارا آخر مطيبا قال ابن القطان فيه وجهان يعنى هل تجب فيه فدية أم فديتان ؟ الأصح فدية ، لأن جنس الإزار مباح ، ولو طبق أزرا كثيرة بعضها فوق بعض جاز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والطيب كل ما يتطيب به ويتخذ منه الطيب ، كالسك والكافور والعنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران ، وفي الريحان الفارسي والمرزنجوش واللينوفر والترجس قولان (أحدهما) يجوز شمه لما روى عثمان رضي الله عنه « أنه سئل عن المحرم يدخل البستان ؟ فقال : نعم ويشم الريحان » ولأن هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة (والثاني) لا يجوز لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران (وأما) البنفسج فقد قال الشافعي : ليس هو بطيب ، فمن أصحابنا من قال : هو طيب قولاً واحداً لأنه تشم رائحته ويتخذ منه الدهن ، فهو كالورد ، وتناول قول الشافعي على المريب بالسكر ، ومنهم من قال : ليس هو بطيب قولاً واحداً لأنه يراد للتداوي ولا يتخذ من يابسه طيب ، ومنهم من قال : هو كالترجس والريحان ، وفيه قولان لأنه يشم رطبه ولا يتخذ من يابسه طيب .

(وأما) الأترج فليس بطيب [لأنه يراد للأكل فهو كالفتح والسفرجل ^(١) وأما العصفر فليس بطيب] لقوله صلى الله عليه وسلم : « وليبسن ما أحبين من العصفر » لأنه يراد للون فهو كاللون ^(٢) والحناء ليس بطيب ، لما روى « أن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يختصن بالحناء وهن محرمات » ولأنه يراد للون فهو كالعصفر . ولا يجوز أن يستعمل الأدهان الطبية كدهن الورد والزنبق ودهن البان المنشوش وتجب بها الفدية ، لأنه يراد للرائحة (وأما) غير الطيب كالزيت والشيرج والبان غير المنشوش فإنه يجوز استعمالها في غير الرأس واللحية ، لأنه ليس فيه طيب ولا تزيين ولا ^(٣) يحرم استعمالها في شعر الرأس واللحية ، لأنه يراد لرجل الشعر ويزينه وتجب به الفدية ، فإن استعمله في رأسه وهو أصلع جاز ، لأنه ليس فيه تزيين ، وإن استعمله في رأسه وهو مملوق لم يجز ، لأنه يحسن الشعر إذا نبت ويجوز أن يجلس عند المطار ، وفي موضع يبخر لأن في المنع من ذلك مشقة ، ولأن ذلك ليس بتطيب مقصود ، والمستحب أن يتوقى ذلك إلا أن

(١) ما بين المقولين ساقط من شرح وق (ط) .

(٢) في بعض نسخ المذهب فهو كالليل .

(٣) كذا في شرح الوق والواضع من كلام الشارح وبعض نسخ المذهب حذف (٧) لثبوت الحرمة (ط) .

يكون في موضع قرية كالجلوس عند الكعبة وهي تجمر ، فلا يكره ذلك لأن الجلوس عندها قرية ، فلا يستحب تركها لأمر مباح ، وله أن يحمل الطيب في خرقه أو قارورة ، والمسك في نافحة ولا فدية عليه ، لأن دونه حائلا . وإن مس طيبا فمبقت به رائحته ففيه قولان (أحدهما) لا فدية عليه ، لأنه رائحة من مجاورة فلم يكن لها حكم كالماء إذا تغيرت رائحته بجيفة بقربه (والثاني) يجب لأن المقصود من الطيب هو الرائحة ، وقد حصل ذلك وإن كان عليه طيب فاراد غسله فالمستحب أن يولى غيره غسله حتى لا يباشره بيده فإن غسله بنفسه جاز ، لأن غسله ترك له فلا يتعلق به تحریم كما لو دخل دار غيره بغير إذنه فاراد أن يخرج . وإن حصل عليه طيب ولا يقدر على إزالته بغير الماء ، وهو محدث ، ومعه من الماء ما لا يكفي الطيب والوضوء غسل به الطيب ، لأن الوضوء له بدل ، وغسل الطيب لا بدل له ، وإن كان عليه نجاسة استعمل الماء في إزالة النجاسة لأن النجاسة تمنع صحة الصلاة ، والطيب لا يمنع صحة الحج) .

(الشرح) أما حديث « وليلبس ما أحببت » فسبق بيانه قريبا في فصل تحریم اللباس (وأما) الأثر المذكور عن عثمان فغريب ، وصح عن ابن عباس معناه ، فذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس معناه تعليقا بغير إسناد أنه قال : « يشم المحرم الريحان ويتداوى بأكل الزيت والسمن » وروى البيهقي بإسناده الصحيح المتصل عن ابن عباس أيضا أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الريحان . وروى البيهقي عكسه عن ابن عمر وجابر فروى بإسنادين صحيحين (أحدهما) عن ابن عمر أنه كان يكره شم الريحان للمحرم (والثاني) عن أبي الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن الريحان أيشمه المحرم والطيب والدهن ؟ فقال : لا (وأما) قوله : إن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم « كن يختصن بالحناء وهن محرمات » فغريب ، وقد حكاه ابن المنذر في الإشراف بغير إسناد ، وإنما روى البيهقي في هذه المسألة حديث عائشة أنها سئلت عن الحناء والخضاب فقالت : « كان خليلي صلى الله عليه وسلم لا يحب ريحه » قال البيهقي : فيه كالدلالة على أن الحناء ليس بطيب فقد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ولا يحب ريح الحناء » .

(أما الفاظ الفصل) فالياسمين والياسمون إن شئت أعربته بالياء والواو ، وإن شئت جعلت الإعراب في النون ، لفتان (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وأما) الريحان الفارسي فهو الضمران (وأما) المرزنجوش — فميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم نون ساكنة ثم جيم مضمومة ثم واو ثم شين معجمة — وهو معروف وهو نوع من الطيب يشبه الغسلة — بكسر الغين — والعوام يصحفونه (وأما) اللينوفر فهكذا هو في المذهب — بلامين — وذكر أبو حفص بن مكي الصقلي الإمام في كتابه (تثقيف اللسان) أنه إنما يقال نيلوفر — بفتح النون واللام ونيوفر بنونين مفتوحتين ولا يقال نينوفر — بكسر النون — وجعله من لحن العوام ، قوله : ولأن هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة ، يعنى فلا يكون طيبا لأن الطيب هو ما قصد به الطيب رطبا ويابسا ، وهذه الأشياء ليست كذلك ، فإن رائحتها تختص بحال الرطوبة •

(قوله :) ويشم الريحان — هو بفتح الياء والشين — قوله : الأترج هو — بضم الهمزة والراء وإسكان التاء بينهما وتشديد الجيم — ويقال ترنج حكاة الجوهرى وآخرون ، والأول أفصح وأشهر ، وأما الحناء فممدود وهو اسم جنس والواحدة حناء كقضاء وقضاء ، قوله : كذهن الورد والزنبق هو — بفتح الزاي ثم نون ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم قاف — وهو دهن الياسمين الأبيض ، وقال الجوهرى في صحاحه : هو دهن الياسمين فلم يخصه بالأبيض وهو لفظ عربى ، قوله : دهن البان المنشوس هو — بالنون والشين المعجمة المكررة ومعناه المغلى بالنار ، وهو يفلى بالمسك قوله : الكعبة وهى تجم — بالجيم المفتوحة وتشديد الميم — أى تبخر ، قوله : المسك فى نافجة هى بالنون والفاء والجيم — وهى وعاءه الأصلى الذى تلقيه الطيبة ، قوله : عبت رائحته هو — بكسر الباء — أى فاحت ، والله أعلم •

أما الأحكام فقال أصحابنا رحمهم الله : يشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب ، واتخاذ الطيب منه ، أو يظهر فيه هذا الغرض ، هذا ضابطه ثم فصلوه فقالوا : الأصل في الطيب المسك والعنبر والكافور والعود والصندل والدريرة ونحو ذلك ، وهذا كله لا خلاف فيه ، والكافور صمغ شجر معروف ، وأما النبات الذي له رائحة فأشكال منها ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه كالورد والياسمين والخيري والزعفران والورس ونحوها فكل هذا طيب ، وحكى الرافعي وجها شاذا في الورد والياسمين والخيري أنها ليست طيبا والمذهب الأول .

قال أصحابنا : نص النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح السابق على الزعفران والورس ، ونهنا بهما على ما في معناهما وما فوقهما كالمسك (ومنها) ما يطلب للأكل أو للتداوي غالبا كالقرنفل والدارصيني والقلفل والمصطكي والسنبل وسائر الفواكه ، كل هذا وشبهه ليس بطيب ، فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به . ولا فدية فيه ، سواء قليله وكثيره ، ولا خلاف في شيء من هذا إلا القرنفل ، فإن صاحب البيان حكى فيه وجهين (أحدهما) وهو قول الصيدلاني أنه ليس بطيب (والثاني) قول الصيمري أنه طيب . قال : وهو الأصح ، وليس كما قال ، بل الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه ليس بطيب والله أعلم .

(ومنها) ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب كنور أشجار الفواكه كالتفاح والشمش والكمثرى والسفرجل ، وكالشيخ والقيصوم وشقائق النعمان والإذخر والخزامى وسائر أزهار البراري ، فكل هذا ليس بطيب ، فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به ، ولا فدية فيه بلا خلاف (ومنها) ما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب كالنرجس والمرزنجوش والريحان الفارسي والآس وسائر الرياحين ، ففيها طريقتان حكاهما البندنجي (أصحابهما) عنده أنها طيب قولاً واحداً (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف

بدليلهما (الصحيح) الجديد أنها طيب موجهة للفدية (والقديم) ليست بطيب ولا فدية . ومن ذكر كل الرياحين في هذا النوع وحكى فيها القولين المحاملى والبنديجى وصاحب البيان .

(وأما) اللينوفر ففيه طريقان (المشهور) أنه كالترجس فيكون فيه القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته . وبهذا الطريق قطع المصنف والأكثرون (والثانى) أنه طيب قولاً واحداً حكاه الرافعى وقطع به البنديجى ، وقطع المصنف فى التنبيه بأنه ليس ^(١) بطيب وهو شاذ ضعيف (وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة ذكرها المصنف (أصحها) أنه طيب (والثانى) أنه ليس بطيب وبه قطع المصنف فى التنبيه (والثالث) فيه قولان ، فإذا قلنا بالمذهب : إنه طيب فقد ذكر الماوردى وغيره لنص الشافعى الذى حكاه المصنف تأويلين (أحدهما) محمول على المربى بالسكر الذى ذهب رائحته ، وهذا هو التأويل الذى ذكره المصنف وهو المشهور (والثانى) أنه محمول على البنفسج البرى ، وحكى الرافعى وجهاً أنه يعتبر عادة كل بلد فيما يتخذ طيباً ، قال : وهو غلط نبهنا عليه والصواب ما سبق .

(فسر) الحناء والعصفر ليسا بطيب بلا خلاف عندنا ، ولا فدية فيهما كيف استعملهما . وقال صاحب الإبانة : قال الشافعى : لو اختضبت المرأة بالحناء ولقت على يدها خرقة فعليها ^(٢) قال فمنهم من قال : فيه قولان ومنهم من قال ليس بطيب قولاً واحداً وإنما القولان فى لف الخرقة

(١) قال المصنف فى التنبيه : ومحرم عليه الطيب فى ثيابه وبدنه ويحرم عليه شم الأدهان الطبية وأكل ما فيه طيب ظاهر وشم الرياحين كالورد والياسمين والورس والزعفران ويجوز له شم النبلوفر والبنفسج وفى الرياحان الفارسية قولان أما ما قالت ترى أنه لم يذكر الترجس ولعله سقط من النسخة المطبوعة الآن فى الأسواق وهذه إحدى روايات طبع الكتب بغير تحقيق من أهل هذا الفن (ط) .

(٢) كذا بالأصل فليحذر وترى أن المسقط : الكفارة لأنه أشبه القنار قال وأما - والقول هنا لصاحب الإبانة - الحناء فينتهي الخ (ط) .

كالتولين في القفازين هذا كلامه ، وكذا قال شارح الإبانة هو وصاحب
المدة : الحناء هل هو طيب أم لا ؟ قيل : فيه قولان وقيل : ليس بطيب
قطعا ، وهذا الخلاف الذي حكياء غلط ، والمشهور والمعروف في المذهب
أنه ليس بطيب قولاً واحداً وإنما القولان في الخرق الملقوفة ، وقد سبق
بيانه واضحا والله أعلم •

(فرع) في أنواع من النبات غريبة ذكرها بعض الأصحاب (منها)
الكاذى — بالذال المعجمة — نقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الشافعي
أنه طيب قولاً واحداً كالمسك ، قال الشافعي : وهو نبات يشبه السوسن ،
وممن قطع بأنه طيب الماوردي وصاحب البيان (ومنها) اللفاح ذكر
المحاملي والقاضي أبو الطيب والبندنجي والبغوي والمتولي وصاحب العدة
أنه على القولين كالنرجس • قال القاضي أبو الطيب • وكذلك القولان في
النمام — بفتح النون وتشديد الميم — وهو نبات معروف طيب الرائحة •
قال : ويجريان في السوسن والبرم ، وقال الدارمي : النمام يحتمل أنه على
القولين كالنرجس ، ويحتمل أنه ليس بطيب قطعا كالبقول • قال الدارمي :
الأترج والنارنج ليسا بطيب ، قال : وأما قشورهما فقال أبو إسحق
المروزي : ليست بطيب ، وقال أبو علي ابن أبي هريرة : فيه قولان
كالريحان • هذا كلامه وهو غريب ، والصواب القطع بأنها ليست طيبا •

(فرع) حب المحلب قال الدارمي : ليس هو بطيب ، ولم يذكر فيه
خلافاً ، وفيما قاله احتمال •

(فرع) الأدهان ضربان (أحدهما) دهن ليس بطيب ولا فيه طيب
كالزيت والشيرج والسمن والزبد ودهن الجوز واللوز ونحوها فهذا
لا يحرم استعماله في جميع البدن إلا في الرأس واللحية ، فيحرم استعماله
فيهما بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فلو كان أصلع لا تنبت رأسه شعرا
فدهن رأسه أو أمرد فدهن ذقنه فلا فدية ، بلا خلاف وإن كان محلول

الرأس فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجوب الفدية لما ذكره المصنف (والثاني) لا فدية لأنه لا يزال به شعث وهذا اختيار المزني والفوراني . واتفق أصحابنا على جواز استعمال هذا الدهن في جميع بدنه غير الرأس واللحية ، سواء شعره وبشره وعلى جواز أكله . ولو كان على رأسه شجة فجعل هذا الدهن في داخلها من غير أن يمس شعرا فلا فدية بلا خلاف ، صرح به الدارمي والبندنجي والماوردي وصاحب الشامل وآخرون . قال الماوردي : ولو طلى شعر رأسه ولحيته بلبن جاز ولا فدية ، وإن استخرج منه السمن لأنه ليس بدهن ، ولا يحصل به ترجيل الشعر . قال : وأما الشحم والشمع إذا أذيا فهما كالدهن يحرم على المحرم ترجيل شعره بهما والله أعلم .

(الضرب الثاني) دهن هو طيب (فمنه) دهن الورد ، والمذهب وجوب الفدية فيه ، وبه قطع المصنف والجمهور (وقيل :) فيه وجهان حكاه الرافعي وأشار إليه إمام الحرمين (ومنه) دهن البنفسج ، فإن لم توجب الفدية في نفس البنفسج فدهنه أولى ، وإلا فكدهن الورد . قال الرافعي : ثم اتفق الأصحاب على أن ما طرح فيه الورد والبنفسج فهو دهنهما ، ولو طرحا على السمس فأخذ رائحته ثم استخرج منه الدهن ، قال الجمهور : لا فدية فيه ، وخالفهم الشيخ أبو محمد الجويني فأوجبها .

(ومنه) البان ودهنه ، قال الرافعي : أطلق الجمهور أن كل واحد منهما طيب ، ونقل إمام الحرمين عن نص الشافعي أنهما ليسا بطيب ، وتابعه الغزالي قال الرافعي : ويشبه أن لا يكون خلافا محققا ، بل هما محمولان على تفصيل حكاه صاحب المذهب والتهذيب ، وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، هذا كلام الرافعي وهو كما قال . وقد قال : بالتفصيل الذي ذكره صاحب المذهب والتهذيب جماعات غيرهما منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب البيان

وآخرون • ونقله المحاملى عن نص الشافعى (ومنه) دهن الزنبق والخيرى
والكاذى ، وهذا كله طيب بلا خلاف لما ذكره المصنف والله أعلم •

(وأما) دهن الأرنج ففيه وجهان حكاهما الماوردى والرويانى
(أحدهما) أنه طيب ، وبه قطع الدارمى لأن قشره يربى به الدهن كالورد
(والثانى) ليس بطيب لأن الأرنج ليس بطيب ، وإنما هو مأكول مباح
للمحرم •

(فسر) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أنه يجوز أن
يجلس المحرم عند عطار ، وهو فى موضع يخر ، والأولى اجتنابه لما ذكره
المصنف ، وقد سبق بيان هذا فى الفصل الذى قبل هذا ، وسبق فيه أيضا
حكم حمل الطيب فى قارورة وخرقة ، وحمل نافجة المسك ، وسبق فيه
أيضا بيان القولين فيمن مس طيبا فعلق به رائحته وأن الأصح أنه لا فدية •
والله أعلم •

(فسر) متى لصق الطيب بيدنه أو ثوبه على وجه لا يوجب الفدية
بأن كان ناسيا أو ألقته ريح عليه لزمه المبادرة بإزالته بأن ينحيه أو يفسله
أو يعالجه بما يقطع ريحه قال الدارمى وغيره لوحته حتى ذهب أثره كفاه
قال المصنف والأصحاب : الأولى يأمر غيره بإزالته ولا يباشره بنفسه ، فإن
باشره بنفسه جاز بلا خلاف لما ذكره المصنف ، فإن أخر إزالته مع الإمكان
لزمته الفدية فإن كان زمنا لا يقدر على إزالته فلا فدية كمن أكره على
التطيب ذكره البغوى • ولو لصق به طيب يوجب الفدية لزمه أيضا المبادرة
إلى إزالته فإن أخره عصى ولا تتكرر به الفدية • قال المصنف والأصحاب :
ولو كان معه ما يكفيه لوضوئه أو إزالة الطيب ولا يكفيه لهما وهو محلت
ولم يمكنه إزالة الطيب بغير الماء غسل الطيب ، لأنه لا بدل له ويتيمم •
هكذا أطلق المصنف وكثيرون المسألة ، وقال المحققون : هذا إذا لم يمكن
أن يتوضأ به ويجمعه ثم يغسل به الطيب ، فإن أمكن ذلك وجب فعله جمعا

بين العبادتين ، وقد سبقت المسألة واضحة في باب التيمم في مسألة من وجد بعض ما يكرهه . ولو كان عليه نجاسة وطيب ولم يمكنه إلا غسل أحدهما غسل النجاسة لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم شرى الطيب ، كما لا يكره شرى المخيط والجارية .

(فرع) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب ، فإن احتاج إليه جاز ، وعليه الفدية ، وله الاكتحال بما لا طيب فيه فقد ذكر المصنف في أواخر هذا الباب أنه يكره لأنه زينة . واتفق أصحابنا على أنه لا يحرم (وأما) الكراهة فنقل المزننى عن الشافعى أنه لا بأس به ، ونص في الإملاء على كراهته فقل قولان (والأصح) أنه على حالين ، فإن لم يكن فيه زينة كالتوتية الأبيض لم يكره ، وإن كان فيه زينة كالأئمد كره إلا للحاجة كرمد .

(فرع) قد ذكرنا أن الطيب حرام على المحرم . وهذا مجمع عليه ومذهبنا أنه لا فرق بين أن يتبخر أو يجعله في بدنه أو ثوبه وسواء كان الثوب مما ينفض الطيب لم يكن ، قال العبدري : وبه قال أكثر العلماء ، وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أن يتبخر بالعود والند ولا يجوز أن يجعل شيئاً من الطيب في بدنه ، ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه ، فإن جعله في باطنه — وكان الثوب لا ينفض — فلا شيء عليه وإن كان ينفض لزمته الفدية . دليلنا حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس ثوباً مسه ورس أو زعفران » رواه البخارى ومسلم ، وهو عام يتناول ما ينفض وغيره .

(فرع) الحناء ليس بطيب عندنا كما سبق ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : طيب يوجب الفدية .

(فرع) إذا لبس ثوبا معصفا فلا فدية ، والمصفر ليس بطيب هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبد الله ابن جعفر وعقيل بن أبي طالب وعائشة وأسماء وعطاء ، قال : وكرهه عمر ابن الخطاب ، ومن تبعه الثوري ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : إن نفص على البدن وجبت الفدية ، وإلا وجبت صدقة . دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف .

(فرع) إذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب — فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة — فلا فدية في أكله وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله عندنا كما سبق ، وقال أبو حنيفة : لا فدية . ودليلنا أن مقصود الطيب وهو الترفه باق .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه ، ويحرم عليه في شعر رأسه ولحيته . وقال الحسن بن صالح : يجوز استعمال ذلك في بدنه وشعر رأسه ولحيته وقال مالك : لا يجوز أن يدهن بها أعضاء الظاهرة ، كالوجه واليدين والرجلين ، ويجوز دهن الباطنة وهي ما يوارى باللباس . وقال أبو حنيفة كقولنا في السمن والزبد ، وخالفنا في الزيت والشيرج ، فقال : يحرم استعماله في الرأس والبدن ، وقال أحمد : إن ادهن بزيت أو شيرج فلا فدية في أصح الروايتين ، سواء يديه ورأسه وقال داود : يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه يدهن غير مطيب .

واحتج أصحابنا بحديث فرقد السنجي الزاهد رحمه الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ادهن بزيت غير مقنت وهو محرم » رواه الترمذي والبيهقي وهو ضعيف ، وفرقد غير قوى عند المحدثين قال الترمذي : هو ضعيف غريب لا يعرف إلا من حديث فرقد ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد وقوله : غير

مقتت أى غير مطيب وإذا لم يثبت الحديث تعين المصير إلى حديث آخر ، وهو أن الذى جاء الشرع به استعمال الطيب ، وهذا ليس منه فلا يثبت تحريمه . هذا دليل على من حرمه فى جميع البدن (أما) من أباحه فى الرأس واللحية فالدليل عليه ما ذكره المصنف .

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا أن فى تحريم الرياحين قولين (الأصح) تحريمه ووجوب الفدية ، وبه قال ابن عمر وجابر والثورى ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة إلا أن مالكا وأبا حنيفة يقولان : يحرم ولا فدية قال ابن المنذر : واختلف فى الفدية عن عطاء وأحمد ، ومن جوزها - وقال : هو حلال لا فدية فيه - عثمان وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد وإسحق ، قال العبدري : وهو قول أكثر الفقهاء .

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العطار ، ولا فدية فيه ، وبه قال ابن المنذر ، قال : وأوجب عطاء فيه الفدية ، وكره ذلك مالك .

(فسرع) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال : وأجمع عوام أهل العلم على أنه له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال : وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعمال الطيب فى جميع بدنه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يتزوج وأن يزوج غيره بالوكالة وبالولاية الخاصة ، فإن تزوج أو زوج فالتكاح باطل ، لما روى عثمان رضى الله عنه انه النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَنْكح المحرم ولا يَنْكح ولا يخطب » ولأنه عبادة تحرم الطيب فحرمت النكاح كالعمدة ، وهل يجوز للإمام أو الحاكم أن يزوج بولاية الحكم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يزوج بالولاية الخاصة (والثانى) يجوز ، لأن الولاية العامة أكد والدليل عليه أنه يملك بالولاية العامة أن يزوج المسلمة والكافرة ، ولا يملك ذلك بالولاية

الخاصة . ويجوز أن يشهد في النكاح ، وقال ابو سعيد الإصطخري : لا يجوز لانه ركن في العقد ، فلم يجز أن يكون محرما كالولي (والمذهب) أنه يجوز ، لان العقد [هو] الإيجاب والقبول ، والشاهد لا صنع له في ذلك . وتكره له الخطبة لان النكاح لا يجوز فكرهت الخطبة له ، ويجوز له أن يراجع الزوجة في الإحرام ، لان الرجعة كاستدامة النكاح بدليل أنها تصح من غير ولي ولا شهود ، وتصح من المبد الرجعة بغير إذن الولي ، فلم يمنع الإحرام منه كالبقاء على العقد) .

(الشرح) حديث عثمان رواه مسلم ، واللفظ الأول : لا ينكح — بفتح أوله — أى لا يتزوج (والثاني) بضم أوله ، أى لا يُتَزَوَّج غيره ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يخطب » معناه لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها . هذا هو الصواب الذى قاله العلماء كافة (وأما) قول أبى على الفارقى في كتابه (فوائد المذهب) المراد به الخطبة التى بين يدي العقد ، وهى (الحمد لله الخ) فغلط صريح وخطأ فاحش ولا أدري ما حمله على هذا الذى تعسفه وتجرس عليه ، لولا خوفى من اعتراض بعض المتفقيين به ، لما استجرت حكايته والله أعلم .

اما احكام الفصل فيحرم على المحرم أن يتزوج ، ويحرم عليه أن يزوج موليته بالولاية الخاصة وهى العصوية والولاء ، ويحرم على المحرم أن يتزوج ، فإن كان الزوج أو الزوجة أو الولي أو وكيل الزوج أو وكيل الولي محرما فالنكاح باطل بلا خلاف ، لأنه منهى عنه لهذا الحديث الصحيح ، والنهى يقتضى الفساد ، وهل يجوز للإمام والقاضى أن يزوج بالولاية العامة ؟ وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يجوز ، وذكر الماوردى وجهها ثالثا أنه يجوز للإمام دون القاضى ، وحكاها أيضا القاضى أبو الطيب والدارمى وآخرون .

وهل يجوز كون المحرم شاهدا في العقد ؟ وينعقد بحضوره ؟ فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق المصنفين يجوز ،

ويعتقد به ، وهذا هو المنصوص في الأم ، وقول عامة أصحابنا المتقدمين (والثاني) لا يجوز ، ولا يعتد قاله أبو سعيد الإصطخري برواية جاءت : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد » وبالقياص على الولي . وأجاب الأصحاب عن الرواية بأنها ليست ثابتة ، وعن القياص بالفرق من وجهين (أحدهما) أن الولي متعين كالزوج بخلاف الشاهد (والثاني) أن الولي له فعل في العقد بخلاف الشاهد ، والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره للحديث فإن قيل : كيف قلتم : يحرم التزوج والتزويج وتكره الخطبة وقد قرن بين الجميع في الحديث ؟ قلنا : لا يمتنع مثل ذلك كقوله تعالى : (كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآتوا حقه يوم حصاده) والأكل مباح والإيتاء واجب قال الماوردي وغيره : ويكره أيضا للحلال خطبة محرمة ليتزوجها بعد إحلالها ولا تحرم بخلاف خطبة المعتدة وفرق الماوردي والقاضي أبو الطيب وغيرهما أن المحرمة متمكنة من تعجيل تحللها في وقته والمعتدة لا يمكنها تعجيل ، فربما غلبتها الشهوة فأخبرت بانقضاء عدتها قبل وقتها ، والله أعلم .

قال البندنجي وغيره : ويكره للمحرم أن يخطب لغيره ، قال هو وغيره : ويجوز أن تزف إليه امرأة عقد عليها قبل الإحرام ، وتزف المحرمة قال الشافعي والأصحاب : ويجوز أن يراجع المحرم المحرمة والمحلة ، سواء أطلقها في الإحرام أو قبله ، ذكره المصنف . هذا هو الصواب وهو نص الشافعي في كتبه وبه قطع المصنف والعراقيون ، وذكر الخراسانيون وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه لا تصح الرجعة بناء على اشتراط الشهادة على أحد القولين ، والصواب الأول والله أعلم .

قال أصحابنا : وفي تأثير الإحرام وجهان (أحدهما) سلب الولاية ونقلها إلى الأبعد كما لو جن (وأصحهما) مجرد الامتناع دون زوال

الولاية لبقاء الرشد والنظر ، فعلى هذا يزوجها السلطان والقاضى كما لو غاب الولى قال أصحابنا : ويستوى فى هذا كله الإحرام بالحج أو العمرة ، والإحرام الصحيح والفاقد نص عليه الشافعى فى الأم واتفق عليه العراقيون وجماعات من غيرهم وذكر جماعة من الخراسانيين أن الفاسد لا يمنع .

(فرع) من فاته الحج ، هل يصح نكاحه قبل التحلل بعمل غيره ؟
فيه وجهان حكاهما الحناطى (أصحابهما) المنع لأنه محرم .

(فرع) إذا وكل حلال حلالا فى التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففى انزال الوكيل وجهان (أصحابهما) لا ينزل ، فيتزوج بعد التحلل بالوكالة السابقة وهذا هو المنصوص فى الأم وقرئ الماوردى والقاضى أبو الطيب والأصحاب بينه وبين الصبى إذا وكل فى تزويجه ، ثم بلغ فزوجه الوكيل لا يصح لأن المحرم له عبادة وإذن صحيح بخلاف الصبى وليس للوكيل الحلال أن يزوج قبل تحليل الموكل هذا هو الصواب المعروف فى المذهب ، ونقل الغزالى فى الوجيز فيه وجها أنه يجوز ، وهو غلط قال الرافعى : وهذا الوجه لم أره لغيره ، ولا له فى الوسيط (أما) إذا وكله فى حال إحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر إن وكله ليعقد فى الإحرام لم يصح بلا خلاف ، لأنه إنما أذن له فيما لا يصح منه وإن قال : أتزوج بعد التحلل أو أطلق صح ، لأن الإحرام يمنع انعقاد النكاح دون الإذن .

قال الرافعى : ومن ألحق الإحرام بالجنون لم يصححه ولو قال : إذا حصل التحلل فقد وكلتك ، فهذا تعليق الوكالة وفيها خلاف مشهور إن صححناه صح وإلا فلا قال أصحابنا : وإذن المرأة فى حال إحرامها على هذا التفصيل المذكور فى الوكيل ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا بالتزويج ففى صحته وجهان الأصح الصحة وبه قطع الفورانى وغيره ، لأنه سفير محض ليس إليه من العقد شيء قال أصحابنا ويصح تزويج وكيل المصلى

بخلاف وكيل المحرم لأن عبارة المحرم غير صحيحة ، وعبارة المصلي صحيحة ،
ولهذا لو زوجها في صلاته ناسيا صح النكاح والصلاة ، والله أعلم •

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : لو أحرم رجل ثم أذن
لعبدته في التزويج ، قال أبو الحسن بن المرزبان • قال ابن القطان : الإذن
باطل ولا يصح نكاح العبد لأنه لا يصح نكاحه إلا بإذن سيده وسيده
لا يصح تزوجه ولا تزويجه في حال إحرامه ، فلم يصح إذنه قيل لابن
القطان : فلو أذنت محرمة لعبدتها في النكاح ؟ فقال : لا يجوز وهي كالرجل •
قال ابن المرزبان : وعندي في المسألتين نظر هذا آخر نقل القاضي أبي الطيب
وحكى الدارمي كلام ابن القطان ثم قال : ويحتمل عندى الجواز في
المسألتين •

(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمن وأحرم ،
فله أن يختار في إحرامه أربعاً منهن ، لأنه ليس نكاحاً هذا هو المتخصص
للشافعي ، وهو المذهب وبه قال جمهور الأصحاب ، وقيل : فيه قولان ،
وقد ذكر المصنف المسألة في باب نكاح المشرک وأوضح الخلاف فيها •

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال ابن القطان : قال
منصور^(١) بن اسماعيل الفقيه من أصحابنا في كتابه (المستعمل) : إذا
وكل المحرم رجلاً ليزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك وصح تزوجه بعد
إحلاله • ولو وكل رجلاً ليزوجه إذا طلق إحدى زوجاته الأربع أو إذا طلق

(١) أبو الحسن التيمي الفقيه الشاعر الضرير المصري أخذ الفقه من أصحاب الشافعي
ومن أصحاب أصحابه وله غير المستعمل (الواجب) (والمسافر) (والهداية) وهو صاحب
البيتين :

عاب التفقه يوم لا يقول لهم وما عليه إذا عابروه من غزير

يا ضرر شمس الضحى والشمس طالعة الا يرى غروبها من ليس ذا بصر

توفي سنة ٢٠٦ (ط)

فلان زوجته أن يزوجها له لم يصح ، قال : والفرق بينه وبين وكيل المحرم أن وكيل المحرم ليس بينه وبين العقد مانع سوى الإحرام ، ومدته معلومة . وغايته معروفة ، وفي المسألتين الأخيرتين بينه وبين العقد مدة ليس لها غاية معروفة ، قال ابن القطان : ولا فرق بين المسائل الثلاث عندي ، فيصح التوكيل في الجميع أو لا يصح في الجميع . هذا ما نقله القاضي أبو الطيب (فأما) مسألة الإحرام فقد سبق أن الصحيح فيها الصحة ، وبها قطع الجمهور ، وأما المسألتان الأخيرتان ففيهما وجهان سنوضحهما في كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى (أصحابهما) بطلان الوكالة والإذن ، ولا يصح التزويج .

(هــرـع) إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم ، ثم اختلف الزوجان ، هل كان النكاح في حال الإحرام ؟ أم قبله ؟ فإن كانت بينة عمل بها فإن لم تكن فادعى الزوج أنه وقع العقد قبل الإحرام ، وادعت وقوعه في الإحرام فالقول قول الرجل يمينه ، لأن الظاهر معه ، وهو ظاهر قوى فوجب تقديمه ، وإن ادعت وقوعه قبل الإحرام وادعى الرجل وقوعه في الإحرام ، فالقول قولها يمينها في وجوب المهر وسائر مؤن النكاح ، ويحكم بانفساخ النكاح لإقرار الزوج بتحريمها ، فإن كان قبل الدخول وجب نصف المهر وإلا فجميعه ، وهذا كله مشهور في كتب الأصحاب ، صرح به الدارمي والبندنجي والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وصاحب الشامل وخلائق .

قال صاحب الشامل والبيان وآخرون : فلو لم يدع الزوجان شيئا ، وشكنا هل وقع العقد في الإحرام أم قبله ؟ قال الشافعي رحمه الله : النكاح صحيح في الظاهر ، فلهما البقاء عليه لأن الظاهر صحته قال : والورع أن يفارقها بطلقة لاحتمال وقوعه في الإحرام ، وإنما قال الشافعي : يطلقها بطلقة لتحل لغيره بيقين ، وحكى الدارمي هذا عن نص الشافعي كما ذكره

الأصحاب ، ثم قال : وخرج أصحابنا قولاً أن النكاح باطل بناء على مسألة من قَدَّ ملفوفاً ، وفيها قولان في كتاب الجنایات ، قال الدارمی : ولو قال الرجل : وقع العقد في الإحرام فقالت : لا أدري حكم بطلانه لإقراره ، ولا مهر لها ، لأنها لا تدعيه والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المحرم . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه ، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشر والزهري ومالك وأحمد وإسحق وداود وغيرهم وقال الحكم والثوري وأبو حنيفة : يجوز أن يتزوج ويزوج ، واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « تزوج ميمونة وهو محرم » رواه البخاري ومسلم وبالقياص على استدامة النكاح على الخلع والرجعة ، والشهادة على النكاح ، وشراء الجارية ، وتزويج السلطان في إحرامه واحتج أصحابنا بحديث عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » رواه مسلم .

فإن قيل : المراد بالنكاح الوطء (فالجواب) من أوجه ذكرها القاضي والأصحاب (أحدها) أن اللفظ إذا اجتمع فيه عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع ، لأنه طارئ ، وعرف الشرع أن النكاح العقد لقوله تعالى : (فانكحوهن بإذن أهلهن) (ولا تعضلوهن أن ينكحن) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وفي الحديث الصحيح : « ولا تنكح المرأة على عمتها » وفي الصحيح : « انكح أسامة » والمراد بالنكاح في هذه المواضع وشبهها العقد دون الوطء (وأما) قوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وقوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية) فانما حملناه على الوطء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تذوقى عسيلته » .

(الجواب الثاني) أنه يصح حمل قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا ينكح » على الوطء ، فإن قالوا : المراد لا يوطأ ولا يمكن غيره من الوطء قلنا : أجمعنا على أن المحرم يجوز له أن يمكن غيره من الوطء ، وهو إذا زوج بنته حلالاً ثم أحرم فانه يلزمه أن يمكن الزوج من الوطء بتسليمها إليه .

(الجواب الثالث) أن في هذا الحديث « لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب » والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح ، قالوا : يحمل « ولا يخطب » على أنه لا يخطب الوطء بالطلب والاستدعاء (والجواب) أن الخطبة المقرنة بالعقد لا يفهم منها إلا الخطبة المشهورة ، وهي طلب التزويج .

(الجواب الرابع) أنه ثبت عن قتيبة بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة شيبة بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان ، فأنكر ذلك عليه أبان وقال : سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم في صحيحه ، وهذا السبب والاستدلال منهم وسكوتهم عليه يدل على سقوط هذا التأويل وعن أبي غطفان بن طريف المري « أن أبا طريفا تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر بن الخطاب نكاحه » رواه مالك في الموطأ ، وروى البيهقي بإسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلاً تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما » ولأنه نكاح لا يعقبه استباحة الوطء ولا القبلة ، فلم يصح كنكاح المعتدة ، ولأنه عقد يمنع الإحرام من مقصوده فمنع أصله كشاء الصيد .

(وأما) الجواب عن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة فمن أوجه (أحدها) أن الروايات اختلفت في نكاح ميمونة ، فروى يزيد بن الأصم عن ميمونة وهو ابن أختها « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال » رواه مسلم وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما » رواه الترمذى وقال : حديث حسن . قال أصحابنا : وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح ، فرجعنا رواية الأكثرين أنه تزوجها حلالا (الوجه الثانى) أن الروايات تعارضت فتعين الجمع ، وطريق الجمع تأويل حديث ابن عباس أن قوله (محرما) أى فى الحرم فتزوجها فى الحرم وهو حلال أو تزوجها فى الشهر الحرام ، وهذا شائع فى اللغة والعرف ، ويتعين التأويل للجمع بين الروايات (الثالث) الترجيح من وجه آخر وهو أن رواية تزوجها حلالا من جهة ميمونة ، وهى صاحبة القصة ، وأبى رافع وكان السفير بينهما ، فهما أعرف فاعتماد روايتهما أولى (الرابع) أنه لو ثبت أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم محرما لم يكن لهم فيه دليل ، لأن الأصح عند أصحابنا أن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج فى حال الإحرام وهو قول أبى الطيب بن سلمة وغيره من أصحابنا والمسألة مشهورة فى الخصائص من أول كتاب النكاح .

(وأما) الجواب عن أقيستهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحا وإنما ورد الشرع بالنهاى عن النكاح وعن قياسهم على الإمام أن الأصح عندنا ألا يصح تزويجه لعموم الحديث ، وقد سبق بيان هذا (وإن قلنا) بالضعيف : إنه يجوز ، فالفرق بقوة ولايته ، والله أعلم .

(فرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل عندنا وعند الجمهور ، ويفرق بينهما تفرقة الأبدان بغير طلاق . وقال مالك وأحمد : يجب تطليقها لتحل لغيره يقيين ، لشبهة الخلاف فى صحة النكاح دليلنا أن العقد الفاسد غير منعقد ، فلا يحتاج فى إزالته إلى فسخ كالبيع الفاسد وغيره ، وفى هذا جواب عن دليلهم .

(فرع) قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا صحة رجعة المحرم ، وبه

قال مالك والعلماء إلا أحمد في أشهر الروايتين عنه دليلنا أنها ليست
بنكاح ، وإنما نهى الشرع عن النكاح ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الوطء في الفرج لقوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس : الرث الجماع ،
وتجب به الكفارة ، لما روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أنهم أوجبوا فيه الكفارة ، ولأنه
إذا وجبت الكفارة في الحلق فلأن تجب في الجماع أولى) •

(الشرح) هذه الآية الكريمة سبق تفسيرها في مسألة الإحرام بالحج
في أشهر الحج ، وأجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام سواء كان
الإحرام صحيحا أم فاسدا ، وتجب به الكفارة والقضاء إذا كان قبل
التحللين ، وسيأتى في الباب الآتى إن شاء الله تعالى إيضاح ذلك بفروعه ،
حيث ذكره المصنف ، وسواء الوطء في القبل والدبر من الرجل والمرأة
والصبي ، وسواء وطء الزوجة والزنا (وأما) إتيان البهيمة فالمذهب أنه
كوطء المرأة ، ولا يفسد به الحج تفريعا على وجوب التعزير فيه (وأما)
الخنثى المشكل فيحرم عليه الإيلاج والإيلاج فيه ، فإن أولج غيره في دبره
فهو كغيره يفسد حجه ، ويجب المضي في فاسده والقضاء والكفارة ، وإن
أولج غيره في قبله أو أولج هو في غيره لم يفسد ، ولا كفارة لاحتمال أنه
عضو زائد • فإن أولج في دبر رجل وأولج ذلك الرجل في قبله ففسد
حجها ، ولزمهما القضاء والكفارة ، ودليله ظاهر • ولو لف الرجل على
ذكره خرقة وأولجه ففساد الحج به ثلاثة أوجه كما في وجوب الغسل ،
وقد سبق بيانها في باب الفسل (الأصح) فساد الحج ووجوب الغسل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه المباشرة فيما دون الفرج ، لأنه إذا حرم عليه النكاح
فلأن تحرم المباشرة وهي ادعى إلى الوطء أولى ، وتجب به الكفارة ، لما

روى عن علي رضي الله عنه انه قال : « من قبل امرأة وهو محرم فليهرق دما »
ولانه فعل محرم في الإحرام فوجب به الكفارة كالجماع) .

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يحرم على
المحرم المباشرة بشهوة كالمفاخدة والقبلة واللمس باليد بشهوة
قبل التحليلين ، وفيما بين التحليلين خلاف سنذكره حيث ذكره
المصنف فيما يحل بالتحلل الأول إن شاء الله تعالى . ومتى ثبت
التحريم فبأثر عمدا بشهوة لزمته الفدية ، وهي شاة أو بدلها من الإطعام
أو الصيام ، ولا يلزمه البدنة بلا خلاف ، سواء أنزل أم لا . وإنما تجب
البدنة في الجماع ، ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سواء
أنزل أم لا . هذا كله إذا باشر عالما بالإحرام ، فان كان ناسيا فلا فدية
بلا خلاف ، لأنه استمتاع محض فلا تجب فيه الفدية مع النسيان كالطيب
واللباس بخلاف جماع الناسي على قول ضعيف ، لأنه في معنى الاستهلاك .
ولو باشر دون الفرج ثم جامع هل تدرج الشاة أم يجبان معا ؟ فيه
وجهان .

(وأما) اللبس بغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف وينكر على
المصنف كونه لم ينب عليه كما نبه عليه الأصحاب ، وكما نبه عليه هو
في التنبيه . (وأما) قول الغزالي في الوسيط والوجيز : تحرم كل مباشرة
تنقض الوضوء فغلطوه فيه ، واتفقوا على أنه سهو وليس وجها ، وسبب
التغليط أنه قال : مباشرة تنقض الوضوء فتدخل فيه المباشرة بغير شهوة ،
وليست محرمة بلا خلاف والله أعلم .

(وأما) الاستمنا باليد فحرام بلا خلاف لأنه حرام في غير الإحرام
ففي الإحرام أولى . فإن استمنى المحرم فأنزل فهل تلزمه الفدية ؟ فيه
وجهان (الصحيح) المشهور لزومها ، وبه قطع الماوردي وقطع به المصنف
في الباب الذي بعدها ، وقطع به أيضا المصنف في التنبيه وآخرون ، لأنه
مباشرة محرمة فأشبه مباشرة المرأة (والثاني) لا فدية حكاه إمام الحرمين
عن حكاية العراقيين وحكاها أيضا الفوراني والقاضي حسين والمتولي

والبغوى وآخرون ، لأنه استمتع بفرد به فأشبهه الإزال بالنظر فإنه لا فدية فيه ، قال البغوى : ويجرى الوجهان فى تقبيل الغلام بالشهوة (الأصح) وجوب الفدية (والثانى) لا قلت : والصواب فى الغلام القطع بالوجوب لأنها مباشرة لغيره ، وهى حرام ، فأشبهت مباشرة المرأة بخلاف الاستمنا ، فإنه ليس فيه مباشرة لغيره ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الصيد المأكول من الوحش والطيور ، فلا يجوز له أخذه لقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرمًا) . فإن أخذه لم يملكه بالأخذ . لأن ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالأخذ من غير إذنه ، كما لو غصب مال غيره فإن كان الصيد لادى وجب رده إلى مالكه ، وإن كان من المباح وجب إرساله فى موضع يمتنع على من يأخذه ، لأن ما حرم أخذه لحق الغير إذا أخذه وجب رده إلى مالكه كالمغصوب ، وإن هلك عنده وجب عليه الجزاء ، لأنه مال حرام أخذه لحق الغير فضمنه بالبذل كمال الادى ، فإن خلص صيدا من فم سبع فداواه فمات فى يده لم يضمنه لأنه قصد الصلاح قال الشافعى رحمه الله ولو قيل : يضمن لأنه تلف فى يده كان محتملا ، ويحرم عليه قتله ، فإن قتله عمدا وجب عليه الجزاء لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) وإن قتله خطأ وجب عليه الجزاء لأن ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه كمال الادى ولأنه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ككفارة القتل .

وإن كان الصيد مملوكا لادى وجب عليه الجزاء والقيمة ، وقال المزنى : لا يجب الجزاء فى الصيد المملوك ، لأنه يؤدى إلى إيجاب بدلين عن متلف واحد ، والدليل على أنه يجب أنه كفارة تجب بالقتل فوجب بقتل المملوك ككفارة القتل ، ويحرم عليه جرحه لأن ما منع من إتلافه لحق الغير منع من إتلاف أجزائه كالادى . فإن أتلف جزءا منه ضمنه بالجزاء لأن ما ضمن جميعه بالبذل ضمن أجزاؤه كالادى ويحرم عليه تنغير الصيد لقوله صلى الله عليه وسلم فى مكة : « لا يَنْتَرِ صيدها » وإذا حرم ذلك فى صيد الحرم وجب أن يحرم فى الإحرام ، فإن نفره فوقع فى بئر فهلك ، أو نهشته حية ، أو أكله سبع ، وجب عليه الضمان ، لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه دخل دار الندوة فعلق رداءه فوقع عليه طائر فخاف أن ينجمه

فطيره ، فنهشته حية فقال : طير طردته حتى نهشته الحية ، فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة » ولأنه هلك بسبب من جهته فاشبه إذا حفر له بئرا أو نصب له أحبولة فهلك بها .

ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إعاقة آله ، لأن ما حرم قتله حرمت الإعاقة على قتله كالآدمي . وإن أعان على قتله بدلالة أو إعاقة آله فقتل لم يجب عليه الجزاء ، لأن ما لا يلزمه حفظه ، لا يضمنه بالدلالة على إتلافه كمال الغير) .

(الشرح) أما قوله صلى الله عليه وسلم في مكة « ولا ينفر صيدها » فرواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس (وأما) الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه فرواه الشافعى والبيهقى . وفى إسناده رجل مستور ، والرجلان اللذان حكما على عمر هما عثمان ونافع بن عبد الحارث الضعابى ، قوله : ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالأخذ من غير إذنه ، قال القلى : قوله لحق الغير احتراز ممن رأى صيدا فى لجة البحر أو فى مهلكة أخرى ، بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان عالج أخذه لهلك دونه ، فإنه ممنوع من أخذه ، فلو خاطر بنفسه وأخذه ملكه ، قال : ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن سبق إلى معدن ظاهر ، أو إلى شئ من المباحات ، فإنه أحق به فلا يجوز لغيره مزاحمته فيه قبل قضاء وطره ، فإن زاحمه فيه غيره وأخذه ملكه بالأخذ مع كونه ممنوعا من أخذه لحق الغير .

(قوله :) لأن ما حرم أخذه لحق الغير إذا أخذه وجب رده كالمغصوب قال القلى : قوله : لحق الغير يحترز ممن غصب خيرا من مسلم على قصد شربها فإنه يجب عليه أخذها لحق الله تعالى لا لحق الآدمي ، ثم لا يجب ردها على المغصوب منه ، بل تجب إراقتها ، قوله : لأنه مال حرام أخذه لحق الغير فضمنه بالبدل كمال الآدمي ، احتراز ممن خاطر بنفسه فى أخذ صيد من مهلكة يغلب على ظنه الهلاك إذا عالج أخذه بأن كان فى مسبعة أو لجة ونحو ذلك فإنه يحرم أخذه لحق نفسه لا لحق غيره فإذا أخذه ملكه

ولا يضمنه ومع هذا فهذه العلة منتقضة بالحربى إذا أتلّف مال مسلم وبالعبد إذا أخذ مال سيده فأتلّفه ، فانه ما حرم أخذه لحق الغير ولا يضمنه بالبدل فكان ينبغي أن يقول : والأخذ من أهل الضمان فى حقه ليحترز من الحربى والعبد كما قال المصنف مثل هذا فى أول باب الغصب • قوله : (لأن ما ضمن عمدته بالمال ضمن خطؤه) احترز بالمال من ضمان القصاص ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن قتل من تترس به المشركون من النساء والصبيان ، فانه يضمنه بالكفارة إن قتله عمداً ، ولا يضمن إن قتله خطأ •

(قوله :) لأنه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ، احترز بقوله : بالقتل من الطيب واللباس ، فان الكفارة تجب فى العمد ، ومع هذا فهو منتقض بمن تترس به المشركون كما ذكرناه فى الاحتراز الذى قبله ، قوله : لأن ما ضمن جميعه بالبدل ضمنّت أجزاؤه ، احترز بالبدل عن الكفارة فانها تجب بقتل النفس دون قطع الطرف ، ومع هذا فهذا منتقض بالعارية فانه يضمن جميعها بالبدل ولا يضمن أجزائها الناقصة بالاستعمال ، فكان ينبغي أن يقول : وما ضمن جميعه بالبدل ولم يؤذن فى إتلاف أجزائه ضمنّت أجزاؤه قوله : وإذا حرم ذلك فى صيد الحرم وجب أن يحرم فى الإحرام ، يعنى لاشتراكهما فى تحريم الاصطياد والإحرام أولى ، لأن حرمة أكد ، ولهذا يحرم فيه الطيب واللباس والنكاح وغيرها بخلاف الحرم •

قوله : دخل دار الندوة) هى - بفتح النون وإسكان الدال المهملة وفتح الواو - وهى دار معروفة بمكة ، كانت منزل قصى بن كلاب جد جد أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب ، ثم صارت قرش تجتمع فيها للمشاورة ونحوها ، إذا عرض لهم أمر مهم ، قال الأزرقى فى تاريخ مكة : سميت بذلك لاجتماع الندى فيها يتشاورون ، ويرمون أمرهم والندى

.. بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - الجماعة يتدون - أى يتحدثون - قال الأزرقى والحازمى وغيرهما : وقد صارت دار الندوة فى المسجد الحرام وهى فى جانبه الشمال ، قال الماوردى فى الأحكام السلطانية : أول دار بنيت بمكة دار الندوة والله أعلم •

قوله : نصب أحبولة هى - بضم الهمزة والباء - وهى المصيدة - بكسر الميم - والمشهور فى اللغة فيها حباله بكسر الحاء ، وقوله : بدلالة هى - بكسر الدال وفتحها - ويقال : دلولة - بضمها - ثلاث لغات سبق بيانها ، قوله : لأن ما لا يلزمه حفظه لا يضمنه بالدلالة على إتلافه ، احتراز من الودعة عنده ، فإنه لو دل عليها ضمنها ، والله أعلم •

أما الأحكام فأجمعت الأمة على تحريم الصيد فى الإحرام ، وإن اختلفوا فى فروع منه ، ودلائله نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال أصحابنا : يحرم عليه كل صيد برى مأكول أو فى أصله مأكول ، وحشياً كان أو فى أصله وحشياً ، هذا ضابطه ، فأما ما ليس بصيد كالبقر والغنم والإبل والخيول وغيرها من الحيوان الإنسى فليس بحرام بالإجماع لأنه ليس بصيد ، وإنما حرم الشرع الصيد ، قال القاضى أبو الطيب والأصحاب : قال الشافعى يحرم على المحرم الدجاجة الحبشية ، لأنها وحشية تمتنع بالطيران ، وإن كانت ربما ألفت البيوت قال القاضى : وهى شبيهة بالدجاج ، قال : ونسمى بالعراق سنديّة ، فإن أتلفها لزمه الجزاء والله أعلم •

(وأما) ما ليس بمأكول ولا هو متولد من مأكول وغير مأكول فليس بحرام بلا خلاف عندنا ، وقد ذكره المصنف فى الفصل الذى بعد هذا ، وهناك نوضحه بدلائله وفروعه إن شاء الله تعالى (وأما) صيد البحر فحلال للحلال والمحرم بالنص والإجماع ، قال الله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) قال أصحابنا : والمراد بصيد البحر الذى هو حلال للمحرم ما لا يعيش إلا فى

البحر ، سواء الصغير والكبير (أما) ما يعيش في البر والبحر فحرام كالبري
تغليبا لجهة التحريم كما قلنا في المتولد من مأكول وغيره (وأما) الطيور
المائية التي تغوص في الماء وتخرج منه فبرية محرمة على المحرم •

(وأما) الجراد فبري على المشهور ، وفيه قول واه سنوضحه حيث
ذكره المصنف إن شاء الله تعالى أنه بحري غير مضمون • قال الماوردي
وغيره : قال الشافعي . كلما كان أكثر عيشه في الماء فكان في بحر أو نهر
أو بئر أو واد أو ماء مستنقع أو غيره فسواء ، وهو مباح صيده للمحرم
في الحل والحرم ، قال : فأما طائره ، فانما يأوى إلى أرض فهو صيد بر حرام
على المحرم ، هذا نصه وتابعوه عليه •

(وأما) المتولد من مأكول وغير مأكول أو من وحشي وإنسي كمتولد
بين ظبي وشاة ، أو بين يعفور ودجاجة ، فيحرمان على المحرم ، ويجب
فيهما الجزاء كما سنوضحه إن شاء الله تعالى بعدها ، حيث ذكره المصنف
في الفصل الآتي (وأما) الصيد المحرم الذي سبق ضبطه فيحرم جميع
أنواعه ، صغيره وكبيره ، وحشه وطيئه ، وسواء المستأنس منه وغيره
والمملوك وغيره • وقال المزني لا جزاء في المملوك وذكر المصنف الدليل •

قال الشافعي والأصحاب : يضمن المحرم الصيد المملوك بالجزاء
والقيمة ، فيجب الجزاء لله تعالى يصرف إلى مساكين الحرم ، والقيمة
لمالكه • قال أصحابنا : فإن أئلفه بغير ذبح فعليه للآدمي كمال القيمة ،
وعليه لله تعالى الجزاء وإن ذبحه (فإن قلنا :) ذبيحة المحرم ميتة لا تحل
لأحد ، فعليه أيضا القيمة بكمالها (وإن قلنا :) تحل ذبيحته لزمه مع الجزاء
لمالكه ما بين قيمته مذبوحا وحيا ، إذا رده إليه مذبوحا ، وإذا أئلفه أو
ذبحه وقلنا : هو ميتة فجلده لمالكه لا للمحرم ، صرح به الماوردي
وغيره •

قال أصحابنا : ولو توحش حيوان إنسي كشاة وبعير ودجاجة ونحوها
لم يحرم ، ولا جزاء فيه بلا خلاف ، لأنه ليس بصيد •

قال أصحابنا : ويحرم قتل الصيد وأخذه وجرحه وإتلاف شيء من أجزائه وتنفيره والتسبب في ذلك كله أو في شيء منه ، فإن أخذه لم يملكه لما ذكره المصنف ، فإن كان مملوكا لآدمي لزمه رده إلى صاحبه ، وإن كان مباحا وجب إرساله في موضع يمتنع على من يقصده ، فإن أتلفه أو تلف عنده ضمنه بالجزاء وإن كان مملوكا لآدمي ضمنه بالجزاء أو القيمة كما سبق ، ودليل هذا كله في الكتاب . ~~ولو خلس المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذه ليدأويه ثم يرسله ، أو رآه مجروحا فأخذه ليدأويه ، ثم يرسله فمات في يده ، ففي ضمانه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ، واتفقوا على أن الأصح أنه لا يضمن لأنه قصد الصلاح .~~ وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب السلسلة في المسألة طريقتين (أحدهما) على القولين (والثاني) لا يضمن قولاً واحداً ، قال أبو محمد : وفرع أصحابنا على هذا أنه لو انتزع إنسان العين المفضوبة من غاصبها ليردها إلى مالكها فتلفت في يده بلا تعريض ، هل يضمن فيه الطريقان كالصيد ؟

(فرع) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم بأن كان راكب دابة أو سائقها أو قائدها ، قتلف صيد بعضها ، أو رفسها ، أو بالت في الطريق فزلق به صيد ، فهلك به ، ضمنه لأنها منسوبة إليه فضمن ما أتلفته أو تلف بسببها ، كما لو أتلفت آدميا ومالا (أما) إذا انقلبت دابة المحرم فأتلفت صيدا فلا شيء عليه ، نص الشافعي رحمه الله على هذا الفرع كله ، واتفق الأصحاب عليه . قال الدارمي : ولو كان مع الدابة ثلاثة سائق وقائد وراكب ، فأتلفت صيدا فوجهان (أحدهما) يجب الجزاء على الثلاثة (والثاني) على الراكب وحده .

(فرع) قال أصحابنا : جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة واليد والتسبب (فأما) المباشرة فمعروفة (وأما) اليد فيحرم على المحرم وضع يده على الصيد . ولا يملكه بذلك ، ويضمنه إن تلف ، وقد

سبق هذا قريبا واضحا ومن هذا ما إذا حصل التلف بسبب دابة في يده
كما سبق بيانه قريبا (وأما) إذا سبقت اليد على الإحرام أو كانت يدا
قهرية كالإرث ، أو يد معاودة كسواء أو وصية أو هبة ونحوها ، فقد ذكره
المصنف بعد هذا ، وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى •

(وأما) التسبب ففيه مسائل •

(إحداها) لو نصب الحلال شبكة أو فضا أو حباله ونحو ذلك في
الحرم ، أو نصبها المحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك ، لزمه ضمانه ،
سواء نصبها في ملكه أو موات أو غيرها (فأما) إذا نصبها وهو حلال
ثم أحرم ، فوقع بها صيد فلا يضمنه بلا خلاف • نص عليه وصرح به القفال
والبنديجي والأصحاب •

(الثانية) قال الشافعي والأصحاب : يكره للمحرم استصحاب البازي
وكل صائد من كلب وغيره ، فإن حله فأرسله على صيد فلم يقتله ولم يؤذه
فلا جزاء عليه ، لكن يأثم كما لو رماه بسهم فأخطأه ، فإنه يأثم بالرمي
لتقصده الحرام ، ولا ضمان لعدم الإتلاف • ولو اتلفت بنفسه فقتله فلا
ضمان ، نص عليه الشافعي في المناسك الكبير ، واتفق الأصحاب عليه ،
سواء فيه الكلب والبازي وغيرهما قال الماوردي : وسواء فرط في حفظه
أم لا ، لأن للكلب اختيارا (وأما) إذا أرسل المحرم الكلب على الصيد أو
حلّ رباطه • وهناك صيد ولم يرسله فأثلفه ، ضمنه لأنه متسبب ، ولو
كان هناك صيد وانحل رباط الكلب لتقصير المحرم فالمذهب أنه يضمنه ،
وفيه خلاف ضعيف حكاه الرافعي ، فلو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب
أو حل رباطه فظهر صيد ضمنه أيضا على الأصح ، لأنه منسوب إليه •

قال الماوردي : (فإن قيل :) قلتم هنا : إنه لو أرسل الكلب على
الصيد ضمنه • ولو أرسله على آدمي فقتله لا ضمان ، فالفرق أن الكلب
معلم للاصطياد فاذا صاد بارساله كان كصيده بنفسه فضمنه ، وليس هو

معلما قتل الآدمي ، فإذا أغراه على آدمي فقتله لم يكن القتل منسوبا إلى المغري ، بل إلى اختيار الكلب فلم يضمنه . قال : ومثاله في الصيد أن يرسل كلبا غير معلم على صيد فيقتله فلا ضمان ، لأن غير المعلم لا ينسب فعله إلى المرسل ، بل إلى اختياره ، ولهذا لا يؤكل ما اصطاده بعد الإرسال ، كما لا يؤكل ما صاده المسترسل بنفسه ، هذا كلام الماوردي ، وهذا الذي قاله في غير المعلم فيه نظر ، وينبغي أن يضمن بإرساله لأنه سبب ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا نفر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعشار ، أو أخذه في مغارة سبع ، أو انصدم بشجرة أو جبل أو غير ذلك ، لزمه الضمان ، سواء قصد تنفيره أم لا ، قال أصحابنا : ولا يزال المنفر في عهدة ضمان التنفير حتى يعود الطير إلى عادته في السكون ، فإن عاد ثم هلك بعد ذلك فلا ضمان بلا خلاف ، ولو هلك في حال هربه ونفاره قبل سكونه بأقفة سميوية فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون قالوا : أصحهما لا ضمان لأنه لم يتلف في يده ولا بسببه والثاني يضمنه لاستدامة أثر النفار .

(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه ، أو صاح حلال على صيد في الحرم فمات به (فوجهان) حكاهما البيهقي (أخذهما) يضمنه كما لو صاح على صبي فمات ، تجب ديته (والثاني) لا يضمنه لأن الغالب أن الصيد لا يسوت بالصياح . فهو كما لو صاح على بالغ عاقل متيقظ فمات لا ضمان ، ولم يرجح واحدا من الوجهين ، والظاهر الضمان لأنه بسببه .

(الخامسة) إذا حفر المحرم بئرا في محل عدوان أو حفرها حلال في الحرم في محل عدوان فهلك فيها صيد لزمهما الضمان بلا خلاف ، فإن حفرها في ملكه أو موات فأربعة أوجه (أصحها) يضمن في الحرم دون الإحرام (والثاني) يضمن (والثالث) لا يضمن فيهما (والرابع) إن حفرها

لصيد ضمن وإلا فلا . وجزم الماوردي بأنه إن قصد الاصطياد لا يضمن
وإلا فوجهان .

(السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب
صيدا آخر فقتلها لزمه جزاؤهما ، لأن أحدهما عمد والآخر خطأ أو
بسببه ، وكل ذلك مضمن ، وقد نص الشافعي على هذا ، واتفقوا على أنه
لو أصاب صيدا فوقع الصيد على صيد آخر أو على فراخه ويضه ضمن
ذلك كله ، لأنه بسببه .

(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد ثم أحرم ثم أصابه ففى وجوب
ضمانه وجهان ، حكاهما المتولى والرويانى وغيرهما (الأصح) يضمن ،
ورجح أبو على البندنجي عدم الضمان ، وصحح القاضي حسين فى تعليقه
والرافعى الضمان ، قال المتولى : هما كالوجهين فيمن رمى إلى حربى أو
مرتد فأسلم ، ثم أصابه فقتله ، قال : لكن الأصح هناك لا ضمان ، لأن
الرمى إلى الحربى يحتاج إليه للقتال ، فلو أوجبنا الضمان لامتنع من رميه
خوفا من إسلامه (وأما) المحرم فيمكنه تأخير الإحرام إلى ما بعد
الإصابة . ولو رمى سهما إلى صيد وقد بقى عليه من أسباب التحلل الحلق
ققصر شعره بعد الرمى ، ثم أصابه السهم بعد فراغ التقصير - وهو
حلال - فوجهان ، حكاهما المتولى والرويانى وآخرون (أحدهما)
لا ضمان ، لأن الإصابة فى حال لا يضمن فيها ، فأشبهه من رمى إلى مسلم
فارتد أو ذمى فنقض العهد ثم أصابه لا ضمان (والثانى) يجب لأن الرمى
جناية وجدت فى الإحرام ، ويخالف المرتد والذمى ، فإنهما مقصران بما
أحدثا من إهدارهما .

(الثامنة) إذا دل الحلال محرما على صيد فقتله وجب الجزاء على
المحرم ، ولا ضمان على الحلال ، سواء كان الصيد فى يده أم لا ، لكنه

يأثم ، ولو دل المحرم خللا على صيد فقتله - فإن كان الصيد في يد المحرم ، لزمه الجزاء ، لأنه ترك حفظه وهو واجب عليه فصار كالمودع إذا دل السارق على الوديعة ، فإنه يضمنها وإن لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما ، لكن يأثم المحرم بدلالته ، وإنما لم يضمن لما ذكره المصنف وهو أنه لم يلتزم حفظه . ولو دل المحرم محرما فقتله ، أو دل الحلال خللا أو محرما على صيد في الحرم فقتله ، فلا جزاء على الدال ، ويجب على القاتل ، ولو أعان المحرم خللا أو محرما في قتل صيد بإعارة آلتة أو أمره بإتلافه أو نحو ذلك فأتلفه فلا ضمان على المعين ، لما ذكرناه ، لكن يأثم سواء كان في الحل أو الحرم .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : العائد والمخطئ وهو الناسي والجاهل في ضمان الصيد سواء فيضمنه كل واحد منهم بالجزاء ، ولكن يأثم العائد دون الناسي والجاهل هذا هو المذهب ، وبه تظاهرت نصوص الشافعي وطرق الأصحاب ، وقيل : في وجوب الجزاء على الناسي قولان ، حكاه المصنف بعد هذا الفصل ، وحكاه الأصحاب ، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى . ولو أحرم به ثم جن أو أغمى عليه فقتل صيدا ففي وجوب الجزاء قولان نص عليهما (أقيسهما) الوجوب ، لأنه من باب الغرامات ، والمجنون كغيره في ذلك (والأصح) أنه لا يجب ، لأن المنع من الصيد تعبد يتعلق بالمكلفين ، وقد ذكر المصنف المسألة بعد هذا الفصل بقليل . ولو أكره المحرم على قتل صيد أو أكره حلال على قتل صيد في الحرم فوجهان ، حكاهما بغوى وغيره (أحدهما) يجب الجزاء على الأمر (والثاني) يجب على المأمور ثم يرجع إلى الأمر ، كما لو حلق الحلال شعر المحرم مكرها ، وهذا الثاني أصح وقال الدارمي : هو كما لو أكره على قتل آدمي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أكل ما صيد له ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم »
ويحرم عليه أكل ما أعان على قتله بدلالة أو إغارة ، لما روى عبد الله بن أبي
قتادة قال : « كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو حلال ، فابصر حمار وحش
فاختلس من بعضهم سوطا فضربه به حتى صرعه ، ثم ذبحه وأكله هو
وأصحابه ، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل أشار إليه
أحد منكم ؟ قالوا : لا ، قال : فلم ير بأكله بأسا » فإن أكل ما صيده أو
أعان على قتله ، فهل يجب عليه الجزاء ؟ أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) يجب
لأنه فعل محرم بحكم الإحرام ، فوجب فيه الكفارة كقتل الصيد (والثاني)
لا يجب لأنه ليس بنام . ولا يتول إلى النماء فلا يضمن بالجزاء كالشجر
اليابس والبيض المنذر .

(الشرح) أما حديث جابر فرواه أبو داود والترمذي والنسائي من
رواية عمرو بن أبي عمرو ، والمدني مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ،
عن مولاة المطلب عن جابر ، وإسناده إلى عمرو بن أبي عمرو صحيح (وأما)
عمرو بن أبي عمرو فقال النسائي : ليس هو بقوى ، وإن كان قد روى عنه
مالك وكذا قال يحيى بن معين هو ضعيف ليس بقوى ، وليس بحجة .
وقد أشار الترمذي إلى تضعيف الحديث من وجه آخر فقال : لا يعرف
للمطلب سماع من جابر فأما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فغير ثابت ، لأن
البخاري ومسلما روايا له في صحيحيهما واحتجابه ، وهما القدوة في هذا
الباب ، وقد احتج به مالك وروى عنه وهو القدو ، وقد عرف من عاداته
أنه لا يروى في كتابه إلا عن ثقة . وقال أحمد بن حنبل فيه : ليس به
بأس ، وقال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال ابن
عدي : لا بأس به لأن مالكا روى عنه ولا يروى مالك إلا عن صدون
ثقة .

(قلت :) وقد عرف أن الجرح لا يثبت إلا مفسرا ولم يفسره ابن
معين ، والنسائي يثبت تضعيفه (وأما) إدراك المطلب لجابر ، فقال ابن
أبي حاتم : وروى عن جابر ، قال : ويشبه أن يكون أدركه . هذا كلام

ابن أبي حاتم ، فحصل شك في إدراكه ، ومذهب مسلم بن الحجاج الذي ادعى في مقدمة صحيحه الإجماع فيه أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء ، بل يكفي إمكانه ، والإمكان حاصل قطعا ، ومذهب علي بن المديني والبخاري والأكثرين اشتراط ثبوت اللقاء ، فعلى مذهب مسلم الحديث متصل ، وعلى مذهب الأكثرين يكون مرسلا لبعض كبار التابعين ، وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير يحتج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة ، أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة رضي الله عنهم من سنذكره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

(وأما) حديث عبد الله بن أبي قتادة الذي ذكره المصنف فرواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، وينكر على المصنف كونه جعله مرسلا ، فقال : عن عبد الله بن أبي قتادة قال : كان أبو قتادة ، فلم يذكر أنه سمعه من أبيه ، مع أن الحديث في الصحيحين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه متصل بغيره المصنف (وقوله) في حديث جابر : « ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » هكذا الرواية فيه يصاد بالألف ، وهو جائز على لغة ، ومنه قوله تعالى : (إنه من يتقى ويصبر) على قراءة من قرأ بالياء ومنه قول الشاعر :

الم ياتيك والانباء تنمى (١)

وقد غير المصنف ألفاظا في حديث أبي قتادة فلفظه في البخاري ومسلم : « عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فصر أصحابنا بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحملت عليه الفرس فطعنته فأنبته ، فاستغنتهم فلم يعينوني فأكلنا منه ، ثم لحقت

(١) من بيت لامرئ القيس وبقيته : بنا لانت لبون بنى زياد (ط) .

برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون » وفي رواية « فرأيت أصحابي يتراءون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش ، فوقع السوط ، فقالوا : لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذته ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأتيت به أصحابي ، فقال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو أمامنا فسألته ، فقال : كلوه حلال » وفي رواية : « هو حلال فكلوه » .

وفي رواية في الصحيحين فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه ؟ » وفي رواية « أنه سأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا فسألهم رمحه فأبوا ، فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال : إنما هي طعمة أطعمكموها الله عز وجل ، وفي رواية البخاري قال : « كنت جالسا مع رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق مكة والقوم محرمون ، وأنا غير محرم ، فأبصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذوني به وأحبوا لو أنني أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فقلت إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد مات ، فوقعوا عليه يأكلونه ، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا وخباب^(١) العصد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه

(١) الخباب شريعة اللحم فكانه كان معه شريعة من الفخذ الامامية . المطيعي .

عن ذلك فقال : هل معكم من شيء ، فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها ^(١) وهو محرم » .

وفي رواية لمسلم فقال : « هل معكم شيء ؟ فناولته العضد فأكلها ثم تعرقها وهو محرم » وفي رواية لمسلم فقال : « هل معكم منه شيء ؟ فقالوا : معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها » هذه ألفاظ الحديث في الصحيح . وإنما أخذ صلى الله عليه وسلم ما أخذه وأكله تطيبا لقلوبهم في إباحته ، ومبالغة في إزالة الشبهة عنهم والشك فيه ، لحصول الاختلاف فيه بينهم قبل ذلك ، والله أعلم .

(أما) قول المصنف : لأنه فعل محرم بحكم الإحرام فوجبت فيه الكفارة فقال القلمي : احترز بفعل عن عقد النكاح (وبقوله :) محرم من الأفعال المباحة في الإحرام (وبقوله :) في الإحرام عن ذبح شاة غيره (وقوله :) ليس بنام احتراز من قتل الصيد وقطع شجر الحرم (وقوله :) ولا يؤول إلى النماء احتراز من كسر بيض الصيد (وقوله :) البيض المذر هو — بالذال المعجمة — أي الفاسد ، والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على المحرم أكل صيد صاده هو ، أو أعان على اصطياده ، أو أعان على قتله بدلالة أو إغارة آلة ، سواء دل عليه دلالة ظاهرة أو خفية ، وسواء إغاره ما يستغنى عنه القاتل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه ، قال الشافعي والأصحاب : ويحرم عليه لحم ما صاده الحلال المحرم ، سواء علم به المحرم وأمره بذلك أم لا ، وهذا لا خلاف فيه أيضا (وأما) إذا صاد الحلال شيئا ولم يقصد اصطياده للمحرم ، ولا كان من المحرم فيه إغارة ولا دلالة ، فيحل للمحرم أكله بلا خلاف ، ولاجزاء عليه في ذلك بلا خلاف فإن أكل المحرم مما صاده الحلال

(٢) يقال : عرقت العظم وتعرقته وأهرقته إذا أخذت اللحم منه نهشا بأسنائك وعظم معروق إذا ألقى منه لحمه (ط) .

له أو بإغاته أو دلالاته ففي وجوب الجزاء عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا جزاء (والقديم) وجوب الجزاء ، وهو القيمة بقدر ما أكل . هكذا قال الأكثرون تفريعا على القديم .

وقال الماوردي : في كيفية الضمان على القديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله لحما من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم (والثاني) يضمن مثله من النعم ، فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم فإن أكل عشر لحمه لزمه عشر مثله (والثالث) يضمن قيمة ما أكل ، دراهم ، فإن شاء تصدق بها دراهم وإن شاء اشترى بها طعاما ، وتصدق به هذا نقل الماوردي وعلى مقتضى الثالث أنه إن شاء صام عن كل مد يوما . (أما) إذا أكل المحرم ما ذبحه بنفسه فقد ذكر المصنف بعد هذا وسائر الأصحاب أنه لا يلزمه بأكله بعد الذبح شيء آخر بلا خلاف عندنا ، كما لا يلزمه في صيد الحرم بعد الذبح شيء آخر ، وإنما يلزمه في الموضعين جزاء قتله فقط ، هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : يلزمه في صيد الإحرام جزاء آخر ، ووافقنا في صيد الحرم ، فلهذا قاس الأصحاب عليه وقاسوه أيضا على من ذبح شاة لأدمى ثم أكلها ، فانه تلزمه قيمة واحدة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن ذبح المحرم صيدا حرم عليه أكله ، لانه إذا حرم عليه ما صيد له أو دل عليه ، فلان يحرم ما ذبحه أولى ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه قولان) قال (في الجديد : يحرم ، لأن ما حرم على الذابح أكله حرم على غيره كذبيحة المجوسي) وقال (في القديم : لا يحرم لأن ما حل بذكاته غير الصيد حل بذكاته الصيد كالحلل ، فإن أكل ما ذبحه لم يضمن بالاكل لأن ما ضمنه بالقتل لم يضمنه بالاكل كشاة الفير) .

(الشرح) إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه بلا خلاف ، وفي تحريمه على غيره القولان اللذان ذكرهما المصنف (الجديد) تحريمه وهو الأصح عند الجمهور . وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : صحح كثيرون من

أصحابنا هذا القديم . وقال القاضى أيضا فى كتابه المجرى : وقال أصحابنا :
 القديم ^(١) هنا هذا كلامه ، والصحيح عند الجمهور هو الجديد ، ودليل
 الجميع فى الكتاب (وإن قلنا) بالجديد فأكله غير المحرم لم يلزمه الجزاء
 بلا خلاف ، لأنه لم يتلف صيدا فهو كمن أكل ميتة أخرى . صرح به
 الماوردى وغيره ، فعلى الجديد ذبيحة المحرم ميتة ، وعلى القديم ليست
 ميتة . هذا فى حق غيره ، ولا خلاف فى تحريمها عليه فى الإحرام .

فلو تحلل واللحم باق هل يجوز له ؟ (إن قلنا) يحرم على غيره فعليه
 أولى ، وإلا فطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع
 بتحريمه ، لأننا لو أبخناه له بعد التحلل جعل ذلك ذريعة إلى ادخاره ، قال
 إمام الحرمين : وبهذا الطريق قطع المرازقة (والطريق الثانى) فيه وجهان
 (أحدهما) تحريمه لما ذكرناه (والثانى) إباحته لأن المنع للإحرام وقد
 زال ، وبهذا الطريق قطع المتولى والبغوى وآخرون ، ونقله إمام الحرمين
 عن العراقيين إلا أنه قال : زيفوا وجه الإباحة والله أعلم . هذا حكم ذبيحة
 المحرم (فأما) إذا ذبح الحلال صيدا حرما فيه طريقان مشهوران وقد
 ذكرهما المصنف فى أواخر الباب الذى بعد هذا (أحدهما) أنه كذبيحة
 المحرم « فيحرم عليه بلا خلاف ، وفى تحريمه على غيره القولان (الأصح)
 تحريمه (والثانى) إباحته (والطريق الثانى) وصححه البندنجى يحرم
 على غيره قولاً واحداً ، كما يحرم عليه والفرق بينه وبين ذبيحة المحرم من
 وجهين (أحدهما) أن صيد الحرم محرم على جميع الناس (والثانى) أنه
 محرم فى جميع الأزمان بخلاف صيد الإحرام والله أعلم .

وإذا أكل ما ذبحه بنفسه فى الحرم أو الإحرام لا يلزمه بالأكل جزاء ،
 إنما يلزمه جزاء واحد بسبب الذبح . وقد سبقت المسألة قريبا واضحة والله

(١) هكذا بالنسخة التى بين أيدينا ولعل العبارة وقال أصحابنا القديم هنا لا يحرم هذا
 كلامه .

أعلم (أما) إذا كسر المحرم بيض صيد وقلاه فيحرم عليه بلا خلاف وفي
 تحريمه على غيره طريقان (أشهرهما) وهى التى اختارها المصنف فى الفصل
 الذى بعد هذا وكثيرون وبها قطع الشيخ أبو حامد ونقلها صاحب البحر
 عن الأصحاب مطلقا أنه على القولين كاللحم (الجديد) تحريمه (والقديم)
 إباحته (والطريق الثانية) القطع بإباحته واختارها القاضى أبو الطيب
 وصححها الماوردى والمتولى والرويانى فى البحر وغيرهم ، وقطع بها
 القاضى حسين فى تعليقه والبعوى وآخرون .

قال الماوردى : وجهل بعض المتأخرين فحكى فى تحريمه قولين .
 قال : وهذا جهل قبيح ، والصواب إباحته لأنه لا يحتاج إلى ذكاة وفرق
 هؤلاء بين اللحم والبيض ، بأن الحيوان لا يستباح إلا بذكاة ، والمحرم
 ليس من أهلها بخلاف البيض فإنه يباح بكل حال ويباح من غير قلى ، ولو
 كسره مجوسى أو قلاه حل بخلاف الحيوان قال المتولى : فعلى هذا ينزل
 البيض منزلة ذبيحة حلال^(١) ، فمن حل له أكل صيد ذبحه له حلال حل له
 هذا البيض . قال المتولى : ولو حلب لبن صيد أو قتل جرادة فهو ككسره
 البيض لأن الجرادة تحل بالموت ، ولهذا لو قتلها مجوسى حلت ، وقطع
 الماوردى وغيره بأن الجراد إذا قتله محرم حل للحلال .

قال المتولى : ولو أخذ إنسان بيض صيد الحرم فكسره أو قلاه
 فطريقان (أحدهما) أنه كلحم صيد الحرم (وأصحهما) أنا إن قلنا : صيد
 الحرم ليس بميتة فالبيض حلال ، وإن قلنا : ميتة ففى البيض وجهان
 (أحدهما) لا يحل ، لأننا جعلنا صيد الحرم كحيوان لا يحل لكونه محرما
 على العموم ، وييض ما لا يؤكل لا يحل (والثانى) يحل ، لأن أخذ البيض
 وقلبه ليس سبب الإباحة بخلاف ذبح الصيد . قال : وحكم ابن صيد الحرم
 وحكم جراده حكم البيض فيما ذكرنا وقطع الماوردى بأن بيض صيد

(١) مضاف ومضاف إليه أى ذبيحة انسان غير محرم (ط) .

الحرم حرام على كاسره ، وعلى جميع الناس قولاً واحداً ، لأن حرمة الحرم لم تزل عنه بكسره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يشتري الصيد أو يتهبه ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش فردده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : « إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم ») ولأنه سبب يملك به الصيد فلم يملك به مع الإحرام كالاصطياد . وإن مات من يرثه وله صيد ففيه وجهان (أحدهما) لا يرثه ، لأنه سبب للملك فلا يملك به الصيد ، كالبيع والهبة (والثاني) أنه يرثه لأنه يدخل في ملكه بغير قصده ويملك به الصبي والمجنون فجاز أن يملك به المحرم الصيد . وإن كان في ملكه صيد فاحرم ففيه قولان (أحدهما) لا يزول ملكه عنه ، لأنه ملك فلا يزول بالإحرام كملك البضع (والثاني) يزول ملكه عنه ، لأنه معنى لا يراد للبقاء يحرم [على المحرم] ابتداءً فحرمت استدامته ، كلبس الخيط .

(فإن قلنا :) لا يزول ملكه جاز له بيعه وهبته ، ولا يجوز له قتله ، فإن قتله وجب عليه الجزاء ، لأن الجزاء كفارة تجب لله تعالى ، فجاز أن تجب على ماله كفارة القتل (وإن قلنا :) يزول ملكه وجب عليه إرساله ، فإن لم يرسله حتى مات ضمنه بالجزاء ، وإن لم يرسله حتى تحلل ففيه وجهان (أحدهما) يعود إلى ملكه ويسقط عنه فرض الإرسال ، لأن علة زوال الملك هو الإحرام ، وقد زال فعاد الملك كالعصير إذا صار خمراً ثم صار خلا (والثاني) أنه لا يعود إلى ملكه ويلزمه إرساله ، لأن يده متعدي فوجب أن يرسلها) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم من طرق (منها) ما ذكره المصنف بلفظه ، وفي رواية لمسلم : « أن الصعب بن جثامة أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش » وفي رواية له « من لحم حمار وحش » وفي رواية « رجل حمار وحش » وفي رواية : « عجز حمار وحش يقطر دماً » وفي رواية : « شق حمار وحش » وفي رواية : « عضو من لحم صيد » هذه الروايات كلها في صحيح مسلم ، وترجم البخاري :

باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل • ثم رواه بإسناده وقال في روايته : حمارا وحشيا فأشار البخاري إلى أن هذا الحمار كان حيا • وحكى هذا أيضا عن مالك وغيره ، وهو الظاهر من استدلال المصنف وغيره من أصحابنا • وهذا تأويل باطل مردود بهذه الروايات الصحيحة الصريحة التي ذكرها مسلم •

(فالصواب) أنه إنما أهدى بعض لحم صيد لأكله ، ويكون قوله : حمارا وحشيا وحمار وحش مجازا أى بعض حمار ، ويكون رد النبي صلى الله عليه وسلم له عليه لأنه علم منه أو من حاله أنه اصطاده للنبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقصد الاصطياد له لقبه منه ، فإن لحم الصيد الذي صاده الحلال إنما يحرم على المحرم إذا صيد له أو أعان عليه كما سبق بيانه قريبا (فإن قيل :) فإنما علل النبي صلى الله عليه وسلم رده عليه بأنهم حرم (قلنا :) لا تمنع هذه العبارة كونه صيداً له ، لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط كونه محرماً ، فبين الشرط الذي يحرم به ، وسأبسط الكلام في إيضاح هذا الحديث ، وبيان طرقه وما يوافقه ، وكلام العلماء عليه في فرع مذاهب العلماء في المسألة الثالثة منه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم •

(وأما) قوله : الصعب بن جثامة فالصعب — بفتح الصاد وإسكان العين وجثامة — بجيم مفتوحة ثم ثاء مثلثة مشددة — (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « لم زده عليك » هو — برفع الدال — على الصواب المعروف لأهل العربية ، وغلب على السنة المحدثين والفقهاء فتحها وهو ضعيف ، وقد أوضحت في التهذيب وشرح مسلم (وقوله :) لأنه سبب يملك به الصيد • إنما قال : يملك ، ولم يقل يملك ليحترز عن الإرث ، فانه يملك به على أحد الوجهين لأنه سبب يملك به الصيد • ولا يقال في الإرث : يملك إنما يقال لأنه ملك قهرى (قوله :) لأنه معنى لا يراد للبقاء يحرم ابتداءه فحرمت استدامته كلبس المخيط احترز بقوله : لا يراد للبقاء من

النكاح ، وبقوله : يحرم ابتداءؤه من لبس ما سوى المخطط ، وهذه العلة منتقضة بالطيب ، فإنه لا يحرم استدامته ، والله أعلم .

اما الاحكام ففيها مسائل (إحداها) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته وهديته والوصية له به ، فإن اشتراه أو قبل الهبة أو الهدية أو الوصية فهل يملكه ؟ فيه طريقتان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يملكه لما ذكره المصنف (والثاني) طريقة القفال ومعظم الخراسانيين أنه يبنى على أنه إذا كان في ملكه صيد فأجرم (فإن قلنا :) يزول ملكه عنه لم يملك الصيد بالشراء والهبة والهدية والوصية ، وإلا فقولان كشراء الكافر عبدا مسلما (أصحهما) لا يملك .

قال أصحابنا : (فإن قلنا) بالمذهب : إنه لا يملك فليس له القبض فإن قبض قال الشافعي رحمه الله : لزمه إرساله واختلف أصحابنا في مراده بقوله : لزمه إرساله ، على وجهين مشهورين ، فمن قال : إنه يملكه تعلق بهذه اللفظة من كلام الشافعي ، وقال : لولا أنه ملكه ما أمره بإرساله ، ومن قال : لا يملكه اختلفوا في المراد فقال الشيخ أبو حامد والمحاملي وطائفة . المراد بإرساله رده إلى صاحبه ، وليس المراد إرساله في البرية ، قالوا : لأنه لم يملكه ، فلا يجوز له تضييعه ، ولم يزل ملك البائع والواهب عنه فلا يجوز تفويته عليه . وقال صاحب الشامل وآخرون : يلزمه إرساله في البرية . ويحمل كلام الشافعي على ظاهره ، فيجب إرساله بحيث يتوحش ويصير ممتنعا في البرية ويدفع إلى مالكه القيمة .

قالوا : ويجوز تفويت حق المالك من عين وإن كان باقيا على ملكه ، لأنه هو المتسبب في حصوله في يد المحرم حتى وجب إرساله فاتتقل حقه إلى البذل جميعا بين الحقين . قال المتولي : ويصير المحرم كمن اضطر إلى أكل طعام غيره فيأكله ويعرم بدله ، ويكون الاضطرار عذرا في إتلاف مال

الغير بغير إذنه فكذا هنا • هذا مختصر كلام الأصحاب في تفسير قول الشافعي : (لزمه إرساله) والله أعلم •

قال أصحابنا : فإن هلك في يد المحرم قبل إرساله ورده إلى مالكه لزمه الجزاء لحق الله تعالى يدفع إلى المساكين ، ويلزمه لمالكه قيمته إن كان قبضه بالشراء ، لأن المقبوض بالشراء الفاسد مضمون ، وفي وقت اعتبار القيمة الخلاف المعروف فيمن تلف عنده المقبوض بشراء فاسد ، وإن كان قبضه بالهبة ونحوها لزمه الجزاء لحق الله تعالى ، وهل يلزمه القيمة لمالكه الواهب ؟ فيه وجهان مشهوران في كل ما قبض بهبة فاسدة هل يكون مضمونا ، أم لا ؟ (أصحابهما) لا يكون مضمونا ، لأن حكم العقود الفاسدة حكم الصحيحة في الضمان ، فما ضمن صحيحه ضمن فاسده وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده • وهذه قاعدة مشهورة سنوضحها في كتاب الرهن والشركة والهبة إن شاء الله تعالى •

ومما ذكر الوجهين فيها هنا الماوردي وغيره ، وقطع القاضي أبو الطيب والمحاملي وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع والقاضي حسين وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون هنا بالأصح ، وهو أنه لا ضمان وأشار جماعة من الخراسانيين إلى القطع بال ضمان وقد اغتر الرافعي بهذا فوافق إشارتهم فقطع هنا بال ضمان مع أنه ذكر الخلاف في كتاب الهبة ، وأن الأصح أنه لا ضمان ، فكأنه لم يتذكره في هذا الموطن • فالحاصل أن الصحيح أنه لا ضمان • هذا كله إذا تلف في يد المحرم (أما) إذا أتلفه فقد صرح القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما بأنه كما لو تلف في جميع ما ذكرناه (أما) إذا رده إلى مالكه فتسقط عنه القيمة التي هي حق الآدمي سواء كان قبضه بالشراء أو الهبة ونحوها ، ولكن لا يسقط عنه الجزاء لحق الله تعالى إلا بإرساله •

وإن تلف في يد مالكه بعد ذلك لزم المحرم الجزاء ، وإن أرسله

مالكه سقط عن المحرم الجزاء هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وقطع
 البنديجي بأنه إذا رد ما قبضه بالبيع إلى بائعه زال عنه الضمان ، ولو
 قبضه بالهبة فردّه إلى واهبه لم يزل عنه الضمان ، وفرق بأن المتبّع كان
 يمكنه إرساله ولا يكون ضامنا لو اهبه بخلاف المشتري ، وهذا الحكم
 والفرق ضعيفان ، قال الغزالي : فإن صححنا الشراء فبإعائه المحرم حرم
 البيع ، ولكن نعتقد ويجب على المشتري إرساله فإذا أرسله فهل يكون من
 ضمان البائع ؟ فيه الخلاف فيمن باع عبدا مرتدا فقتل في يد المشتري .

هذا كلام الغزالي ، وكأنه أراد ما ذكره شيخه إمام الحرمين ، فإن
 إمام الحرمين قال : قال الأئمة : إذا باع المحرم صيدا أمرناه بإطلاقه ،
 ووجب على المشتري إرساله . قال : فإن استبعد الفقيه ذلك فهو كتصحيحنا
 من المشتري شراءه مع أمرنا إياه بإرساله ، ثم إذا أرسله المشتري بعد قبضه
 اتصل هذا بالتفريع فيمن اشتراه مرتدا فقتل في يده بالردة فمن ضمان من
 هو ؟ وفيه خلاف قال : ولعل الوجه القطع هنا بإرساله من ضمان البائع
 وجها واحدا ، لأننا قد نقول : المرتد قد يقتل لردة حالكة ، والخطرات تتجدد ،
 والسبب الذي علق به وجوب الإرسال دائم لا تجدد فيه . قال : ثم قال
 الأصحاب : لو تلف الصيد في يد المشتري أو في يد من اشتري منه ، وهكذا
 كل شيء كيف تناسخت الأيدي ؟ فالضمان على المحرم لأنه المتسبب إلى
 إثبات هذه الأيدي ، وللسبب في المضمونات حكم المباشرة هذا آخر كلام
 إمام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزاء والله
 أعلم .

(المسألة الثانية) إذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟ فيه
 طريقتان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وجهان (أحدهما)
 يرثه (والثاني) لا ، ودليلهما في الكتاب (والطريق الثاني) وبه قطع القفال

(١) لعل واو العطف هنا زائدة لتكون وجب جواب إذا الشرطية والا فاین جواب اذا (ط) ،

والشيخ أبو محمد الجويني ، وأبو بكر الصيدلاني ، وآخرون من أئمة أصحابنا الخراسانيين : يرثه وجها واحدا لأنه ملك قهرى . قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه ، وإنما يتصور القول بتوريثه على قولنا إن الإحرام لا يزول الملك عن الصيد (فأما) إذا قلنا بالقول الآخر : إنه يزيله فلا يدخل فى ملكه بالإرث ، هذا كلام القاضى وذكر إمام الحرمين عكسه فقال : قال العراقيون إذا قلنا : الإحرام يقطع دوام الملك ففى الإرث وجهان (أحدهما) لا يفيد الملك لأنه مشبه باستمرار الملك على الدوام ، فإذا كان الإحرام ينافى دوام الملك فكذلك ينافى الملك المتجدد المشبه بالدوام (والثانى) يحصل الملك بالإرث ويزيله ، فإننا نضطر إلى الجرى على قياس التوريث فلنجر ذلك الحكم ثم نحكم بعده بالزوال .

هذا كلام إمام الحرمين ، وهو مخالف لما ذكره القاضى أبو الطيب ولم يتعرض جمهور الأصحاب لما قاله وهذا النقل الذى أضافه الإمام إلى العراقيين غريب فى كتبهم (وأما) المتولى فقال : إن قلنا : يزول ملكه فى الصيد لم يرثه وإلا فيرثه . قال الرافعى : فإن قلنا : يرث قال إمام الحرمين والغزالي يزول ملكه عقب ثبوته بناء على أن الملك يزول عن الصيد بالإحرام ، قال : وفى التهذيب وغيره خلافه ، لأنهم قالوا : إذا ورثه لزمه إرساله ، فإن باعه صح بيعه ، ولا يسقط عنه ضمان الجزاء حتى لو مات فى يد المشتري وجب الجزاء على البائع ، وإنما يسقط عنه إذا أرسله المشتري ، هذا كلام الرافعى ، وهذا الذى أضافه إلى التهذيب وغيره هو الصحيح المشهور الذى قطع به المحاملى وآخرون .

قال المحاملى فى المجموع : إذا قلنا : إنه يملكه بالإرث كان ملكا له يملك التصرف فيه كيف شاء إلا القتل والإتلاف والله أعلم (وأما) إذا قلنا لا يرث ففى حكمه وجهان (أحدهما) وبه قطع المتولى يكون ملك الصيد لباقي الورثة ، ويكون إحرامه بالنسبة إلى الصيد مانعا من موانع الإرث (والوجه الثانى) وهو الصحيح بل إصواب المشهور الذى قطع به الجمهور

أنه يكون باقيا على ملك المشتري الميت حتى يتحلل المحرم من إحرامه ،
فإن تحلل دخل في ملكه . ومن صرح بهذا الشيخ أبو حامد في تعليقه
والدارمي وأبو علي البنديجي في كتابه الجامع والحاملي في كتابيه المجموع
والتجريد ، والقاضي أبو الطيب في المجرى ، وصاحب الحاوي والقاضي
حسين في تعليقه وأبو القاسم الكرخي شيخ المصنف وصاحب العدة والبيان
وغيرهم . قال الدارمي : فإن مات الوارث قبل تحلله قام وارثه مقامه والله
أعلم .

(المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه
قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما نص الشافعي عليهما في الأم ،
ومنهم من يقول : إنما نص في الإملاء على أنه لا يزول : ممن حكى هذا
الشيخ أبو حامد والماوردي (والأصح) من القولين أنه يزول ممن
صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي المجرى والعبدي والرافعي
وغيرهم ، وخالفهم الجرجاني فقال في كتابه التحرير : الأصح لا يزول ملكه ،
والمشهور تصحيح زوال ملكه قال الرافعي : هل يلزمه إرساله ؟ فيه قولان
(الأظهر) يلزمه إرساله (وقيل) : لا يلزمه إرساله قولاً واحداً ، بل
يستحب .

قال أصحابنا : فإن لم نوجب الإرسال فهو باق على ملكه له يبعه وهبته ،
لكن لا يجوز له قتله ، فإن قتله لزمه الجزاء كما لو قتل عبده يلزمه الكفارة ،
ولو أرسله غيره أو قتله لزمه قيمته للمالك ولا شيء على المالك . وإن
أوجبنا إرساله فهل يزول ملكه عنه ؟ فيه قولان (أصحهما) يزول ، فعلى
هذا لو أرسله غيره أو قتله فلا شيء عليه ، ولو أرسله المحرم فأخذه غيره
ملكه لأنه صار مباحا كما كان قبل اصطيداده أولاً . ولو لم يرسله حتى
تحلل فهل يلزمه إرساله ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما
(أصحهما) يلزمه وهو المنصوص واتفقوا على تصحيحه (والثاني) لا يلزمه ،
وهو قول أبي إسحق المروزي وحكى إمام الحرمين على هذا القول وجهين

في أنه يزول ملكه بنفس الإحرام أم الإحرام يوجب عليه الإرسال فإذا أرسل زال حينئذ (والأول) منهما أصح وهو مقتضى كلام جمهور الأصحاب وصرح به جماعة منهم .

(وإن قلنا :) لا يزول ملكه فليس لغيره أخذه ، فلو أخذه لم يملكه ، ولو قتله ضمنه . وعلى القولين لو مات في يده بعد إمكان الإرسال لزمه الجزاء لأنهما فرعان على وجوب الإرسال ، وهو مقصر بالإمساك ، ولو مات الصيد قبل إمكان الإرسال وجب الجزاء على أصح الوجهين ، ولا يجب في الثاني ، وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي وصاحب البيان ، ومن صحح الأول إمام الحرمين والرافعي . وإذا لم يرسله حتى حل من إحرامه وقلنا بالصحيح : المنصوص أنه يلزمه الإرسال بعد التحلل فقتله فوجهان ، حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب (أحدهما) لا ضمان لأنه قتله وهو حلال (وأصحهما) وجوب الجزاء لأنه ضمنه باليد في الإحرام فلا يزول الضمان إلا بالإرسال ، واتفق الأصحاب على أنه لا يجب تقديم الإرسال على الإحرام ومن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين ، والله أعلم .

(فرع) قال الأصحاب : متى أمر بإرسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان ، وصار الصيد مباحا ، فمن أخذه من الناس بعد ذلك وهو حلال ملكه ، وكذا لو أخذه المحرم بعد تحلله ملكه ، كغيره من الناس ، وكغيره من الصيود .

(فرع) لو اشترى صيدا فوجده معيبا وقد أحرم البائع ، فإن قلنا للمحرم : أن يملك الصيد بالإرث رده عليه وإلا فوجهان مشهوران ، ذكرهما ابن الصباغ والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) لا يرد ، لأن المحرم لا يدخل الصيد في ملكه (والثاني) يرد ، لأن منع الرد إضرار بالمشتري . قال المتولى : (فإن قلنا :) لا يرد فحكمه حكم من اشترى شيئا فرهنه ، ثم علم به عيبا وهو مرهون . وقال صاحب البيان إذا قلنا :

لا رد فماذا يصنع ؟ فيه وجهان ، قال القاضي أبو الطيب : يرد عليه البائع الثمن ، ويوقف الصيد حتى يتحلل فيرده عليه ، لأن المتعذر هو رد الصيد دون رد الثمن ، وقال ابن الصباغ يكون المشتري بالخيار بين أن يوقف حتى يتحلل البائع ، ويرد عليه وبين أن يرجع بالأرث لتعذر الرد في الحال ، لأنه لو ملك المشتري لزال ملكه عن الصيد إلى البائع ولوجب رده عليه لئلا يجتمع العوضان للمشتري ، (قلت :) هذا الذي حكاه عن القاضي أبي الطيب إنما هو احتمال ذكره في تعليقه ، ولم يجزم به ، والصحيح ما ذكره ابن الصباغ ، والله أعلم .

(فسر) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالثمن والبائع محرم ، فهل له الرجوع في الصيد ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر العراقيين والقاضي حسين وغيره من الخراسانيين : ليس له ذلك ، وبهذا قطع المصنف في كتاب التفليس ، ونقله المحاملي هنا في المجموع عن أصحابنا مطلقا ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب العدة اتفاق الأصحاب عليه (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاه المتولي وآخرون كالرد بالعيب ، ووجه الجواز رفع الضرر عن البائع ، والمذهب الأول ، لأن هنا يملك الصيد بالاختيار ، فلم يجزىء مع الإحرام كالمشتري بخلاف الإرث فإنه مجزىء ، وبخلاف الرد بالعيب على وجه ، فإنه بغير اختياره فإذا قلنا : لا يرجع ، قال الماوردي وغيره : له الرجوع بطل التحلل من إحرامه .

(فسر) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى ، والقيمة للمعير ، وليس له التعرض له ، فإن تلف في يده لزمه الجزاء والقيمة ، فإن أرسله عصى ولزمه القيمة للمالك وسقط عنه الجزاء ، وإن رده إلى المالك برىء من حق المالك ولا يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك . هكذا ذكر هذا الفرع أصحابنا في الطريقتين ، واتفقوا على

تحريم إعاره الصيد للمحرم وقد ذكر المصنف تحريم الإعارة في أول كتاب العارية (وأما) إذا أودع الصيد عند المحرم فوجهان (أحدهما) وبه قطع القاضي حسين والبغوي والرافعي هنا أنه يكون مضمونا عليه بالجزاء ، كما لو استعاره ، لأنه ممنوع من وضع اليد عليه فصار كما لو استودع مالا مغصوبا •

فعلى هذا إن تلف في يده لزمه الجزاء ولا تلزمه القيمة للمالك إلا أن يفرط ، لأن الوديعة لا تضمن إلا بالتفريط ، وقال القاضي حسين في تعليقه : يضمنه ، وهذا ضعيف • وإن أرسله عصي ولزمه القيمة للمالك ، وإن رده إليه لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك (والثاني) لا جزاء عليه وإن تلف في يده ، وبه قطع الشيخ أبو حامد ، وحكاه عنه صاحب البيان في أول كتاب العارية ، لأنه لم يمسكه لنفسه • وهذه العلة تنتقض بالمغصوب إذا أودع عنده والله أعلم • قال الماوردي هنا : فأما إذا استعار الحلال صيدا من محرم فتلف في يد المستعير ، فإن قلنا : يزول ملك المحرم عن الصيد بالإحرام وجب الجزاء على المحرم المعير ، لأنه كان مضمونا عليه باليد ولا شيء على المستعير ، لا جزاء ولا قيمة (أما) الجزاء فلأنه حلال (وأما) القيمة فلأن المعير لا يملكه ، وإن قلنا : لا يزول ملك المحرم فلا جزاء على المحرم ، لأنه على هذا القول لا يضمنه إلا بالجنسية • وتجب القيمة على المستعير للمالك لأنها عارية مملوكة ، فوجب ضمانها بالتلف والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء — فإن تلف في يده — لزمه الجزاء ، فإن قتله حلال في يده فالجزاء على المحرم ، وإن قتله محرم آخر فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والماوردي والبغوي وآخرون (أحدهما) الجزاء عليهما نصفين ، كما لو اشتركا في قتل صيد (وأصحهما) يجب على القاتل ، ويكون الذي كان في يده طريقا في الضمان •

(فرع) قال إمام الحرمين : لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما ، وقتلنا : يلزم المحرم إرسال الصيد الذي كان في ملكه قبل الإحرام ، فالإرسال هنا غير ممكن ، فأقصى ما يمكن أن يرفع يد نفسه عنه ، قال : ولم يوجب الأصحاب عليه السعى في تحصيل الملك في نصيب شريكه ليطلقه ، ولكن ترددوا في أنه لو تلف هل يلزمه ضمان حصته ؟ من جهة أنه لم يتأت منه إطلاقه على ما ينبغي والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان الصيد غير مأكول نظرت ، فإن كان متولدا بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل كالسمع المتولد بين الذئب والضبع ، والحمار المتولد بين حمار الوحش وحمار الأهل فحكمه حكم ما يؤكل في تحريم صيده ووجوب الجزاء ، لأنه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم ، فغلب التحريم كما غلبت جهة التحريم في أكله وإن كان حيوانا لا يؤكل ، ولا هو متولد مما يؤكل ، فالحلال والحرام فيه واحد ، لقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) فحرم من الصيد ما يحرم بالإجماع ، وهذا لا يكون إلا فيما يؤكل ، وهل يكره قتله أو لا يكره ؟ ينظر فيه ، فإن كان مما يضر ولا ينفع كالذئب والأسد والحية والعقرب والفأرة والحدأة والغراب والكلب العقور والبق والبرغوث والقمل والقرقش والزنبور فالمستحب أن يقتله ، لأنه يدفع ضرره عن نفسه وعن غيره ، وإن كان مما ينتفع به ويستضر به كالفهد والبازي فلا يستحب قتله لما فيه من المنفعة ، ولا يكره لما فيه من المضرّة ، وإن كان مما لا يضر ولا ينفع كالخنافس والجملان وبنات وردان فإن يكره قتله ولا يحرم) .

(الشرح) السمع — بكسر السين — والضبع اسم للأثني (وأما) الذكر فيقال له ضبعان — بكسر الضاد وإسكان الباء — والفأرة مهموزة ، ويجوز تخفيفها بترك الهمزة ، والحدأة — بكسر الحاء — وبعد الدال همزة وجمعها حدأ كعنية وعنب ، والبرغوث — بضم الباء — والقرقش — بقافين مكسورتين — قال الجوهري : هو البعوض الصغير ، قال : ويقال : الجرجس — بهيمين مكسورتين — وقيل : إنه نوع من البق (وأما) البازي ففيه ثلاث لغات — تخفيف الباء وتشديد الباء — والثالثة باز بغير ياء ،

أنصحهم البازي بالياء المخففة ، ولمة التشديد غريبة ، ومن حكاه ابن مكي وأنكرها الأكثرون ، وقد أوضحت ذلك مع ما يتعلق به من جمع ^(١) الكلمة . وتصريفها في تهذيب اللغات .

اما الأحكام فتمهد قبلها بحديث عائشة رضی الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب كلهن فاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لهما : « فيقتلن في الحل والحرام » وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ، الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « في الحرم والإحرام » وفي رواية لمسلم : « خمس من قتلن وهو محرم فلا جناح عليه » وفي رواية عن زيد ابن جبير قال : « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ قال : حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والغراب والحية » قال : وفي الصلاة أيضا ، والله أعلم .

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم قال : « الحية والعقرب والفويسقة ، ويرمى الغراب ولا يقتله ، والكلب العقور ، والحدأة والسبع العادي » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ، وهو من رواية يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف جدا وقد قال الترمذي : إنه حديث حسن فإن صح حمل قوله : ويرمى الغراب ولا يقتله على أنه لا يتأكد ندب قتله كتأكده في الحية والفأرة والكلب العقور والله أعلم . وعن عائشة رضی الله عنها أن رسول الله صلى

(١) قال رضي الله عنه : قال أبو حامد السجستاني في كتابه (المذكر والمؤنت) البلز مذكر لا اختلاف فيه يقال : البازي قال في الثنية بازبان والجمع براة يقال البراة والشواهي ١ هـ التهذيب الجزء الأول من القسم الثاني .

الله عليه وسلم قال : « الوزغ فويسق - ولم أسمع أمر بقتله » رواه البخارى ومسلم ، وعن أم شريك رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر بقتل الأوزاغ » رواه البخارى ومسلم ، وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : « أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ وسماه فويسقا » رواه مسلم وعن طارق بن شهاب « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر المحرم بقتل الزنبور » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح . وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن الجبير أنه رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بعيرا له فى طين بالسقيا وهو محرم » رواه مالك فى الموطأ والشافعى والبيهقى بإسناد صحيح ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ما ليس مأكولا من الدواب والطيور ضربان (أحدهما) ما ليس فى أصله مأكولا (والثانى) ما أحد أصليه مأكولا ، فالأول لا يحرم التعرض له بالإحرام ، فيجوز للمحرم قتله ولا جزاء عليه ، وكذلك يجوز قتله للحلال ، والمحرم فى الحرم ولا جزاء عليه ، للأحاديث السابقة قال أصحابنا : وهذا الضرب ثلاثة أقسام (أحدها) ما يستحب قتله للمحرم وغيره وهى المؤذيات كالحية والفأرة والعقرب والخنزير والكلب العقور والغراب والحداأة والذئب والأسد والنمر والذب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقراد واللكة والقرقش وأشباهاها .

(القسم الثانى) ما فيه نفع ومضرة ، كالنحل والعقارب والبابازى والصقر ونحوها ، فلا يستحب قتلها ولا يكره لما ذكره المصنف ، قال القاضى : نفع هذا الضرب أنه يعلم للاصطياد ، وضرره أنه يعدو على الناس والبهائم .

(الثالث) ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالخنافس والدود والجعلان والسرطان والبعانة والرخمة والعضاء واللكاء والذباب وأشباهاها ، فيكره قتلها ولا يحرم ، هكذا قطع به المصنف والجمهور . وحكى إمام الحرمين

وجها شاذاً أنه يحرم قتل الطيور دون الحشرات ، ودليل الكراهة أنه عث بلا حاجة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن شداد بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا » إلى آخره . وليس من الإحسان قتلها عثاً . وروى البيهقي عن فطبة بن مالك الصحابي رضي الله عنه قال : « كان يكره أن يقتل الرجل ما لا يضره » قال أصحابنا : ولا يجوز قتل النحل والنمل وانخفاف والصفدع ، وفي وجوب الجزاء بقتل الهدهد والصرذ خلاف مبنى على الخلاف في جواز أكلهما إن جاز وجب إلا فلا .

واستدل البيهقي وغيره في المسألة بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرذ » رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن نملة قرصت نبياً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله تعالى إليه أفي أن قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح ^(١) » رواه البخاري ومسلم والله أعلم .

(وأما) الكلب الذي ليس بعقور ، فإن كان فيه منفعة مباحة فقتله حرام بلا خلاف ، وإن لم يكن فيه منفعة مباحة فالأصح أنه يحرم قتله ، وفيل : يكره والأمر بقتل الكلاب منسوخ ، وقد سبقت المسألة مستوفدة في باب إزالة النجاسة وسنعيدها واضحة إن شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف مادتها في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز (أما) القمل فقتله مستحب في غير الإحرام بلا شك ، لأنه في معنى المنصوص عليه في الأحاديث السابقة

(١) وعلى منهج الإمام النووي في أنه يكفي بذكر الصحيحين إذا كان الحديث فيهما ولا يذكر غيرهما مع وروده والا فهذا الحديث أخرجه أبو داود في الأدب والنسائي في الصيد ولم يرد ذكر البخاري ومسلم في الفهرس الذي صنعه المستشرقون فسنك ورفاته فكم في ذلك المهرست من أخطاء .

(وأما) في حال الإحرام فإن ظهر على ثياب المحرم أو بدنه فلا يكره له تنحيته ولا يحرم عليه قتله ، فإن قتله فلا شيء فيه لأنه ليس مأكولا ، قال الشافعي والأصحاب : ويكره أن يلقى رأسه ولحيته فإن فعل وأخرج منها قملة وقتلها قال الشافعي : تصدق ولو بلقمة ، قال جمهور الأصحاب : هذا التصديق مستحب .

وحكى القاضي حسين في تعليقه وإمام الحرمين وآخرون وجها شاذا ضعيفا أنه واجب لما فيه من إزالة الأذى عن الرأس . قال القاضي حسين : ولو جعل الزيت في رأسه فمات القمل والصئبان ففي وجوب الجزاء هذان الوجهان . هذا إذا جعله في شعر رأسه أو لحيته بعد الإحرام ، قال الشافعي والأصحاب : قالوا جميعا : فإن جعله قبل الإحرام فلا فدية قطعا لا واجبة ولا مستحبة قال الشافعي : وللصئبان حكم القمل وهو ينض القمل ، لكن فديته أقل من فدية القمل لكونه أصغر منه ، قال أصحابنا : وحقيقته الفدية ليست للقمل بل للترفة بإزالة الأذى عن الرأس فأشبهه خلق شعر الرأس (الضرب الثاني) ما في أصله مأكول كالمتولد بين ذئب وضبع ، أو حمار وحش وإنس ، فيحرم التعرض له ويجب الجزاء لما ذكره المصنف ، ويلحق بهذا الضرب ما تولد من صيد وحيوان أهلى كمتولد بين ضبع وشاة ودجاجة ويعفور ونحو ذلك ، فيحرم على المحرم التعرض له ويضمنه بالجزاء لما ذكرناه في المتولد بين مأكول وغيره ، وهذا كله لا خلاف فيه ، والله أعلم .

(فرع) قال الشافعي : فإن أئلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا ؟ أو شك هل خالطه وحشى مأكول أم لا ؟ لم يجب الجزاء لأن الأصل براءته ، ولكن يستحب احتياطا ، واتفق الأصحاب على هذا وكذلك البيض كالحيوان عند الشك ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما حرم على المحرم من الصيد حرم عليه بيضه ، وإذا كسره وجب عليه الجزاء وقال المزني رحمه الله لا جزاء عليه لأنه لا روح فيه . والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه » ولأنه خارج من الصيد يخلق منه مثله فضمن بالجزاء كالفرخ فإن كسر بيضا لم يحل له أكله ، وهل يحل لغيره ؟ فيه قولان كالصيد . وقال شيخنا القاضي أبو الطيب رحمه الله : في تحريمه على غيره نظر لأنه لا روح فيه فلا يحتاج إلى ذكاة ، وإن كسر بيضا منذرا لم يضمنه من غير النعامة ، لأنه لا قيمة له ، ويضمنه من النعامة لأن لقشر بيض النعامة قيمة) .

(الشرح) أما حديث أبي هريرة فرواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية أبي المهزم يزيد بن أبي سفيان عن أبي هريرة ، وأبو المهزم هذا ضعيف باتفاق المحققين ، وبالغوا في تضعيفه حتى قال شعبة : ولو أعطوه فلسا لحدثهم سبعين حديثا . وذكر البيهقي في الباب أحاديث كثيرة وآثارا ، وقوله : لأنه خارج من الصيد ، احتراز من بيض الدجاج ، وقوله : يخلق منه مثله احتراز من البيض المذر .

[[أما الأحكام]] فقال الشافعي والأصحاب : كل صيد حرم على المحرم حرم عليه بيضه ، وإذا كسره لزمه قيمته ، هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة إلا المزني وداود فقالا : هو حلال ولا جزاء فيه ، واتفق أصحابنا على أن البيض المذر لا يحرم ، ولا جزاء في إتلافه إلا أن يكون بيض نعام ، فعليه قيمته لأن قشرها ينتفع به متقوم ، وهذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والأصحاب في جميع الطرق إلا إمام الحرمين فإنه قال : لو كسر بيضة للنعامة مذرة فلا شيء عليه قال : وإن قدرت قيمته فهي للقشر وليس هو مضمونا كبا لا يضمن الريش المنفصل من الطائر هذا كلامه وهو شاذ ضعيف أو غلط والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه

فيتها ، لأنها تلفت بسببه ، ولو أخذ بيض دجاجة فأحضنه صيدا فلم يقعد
انصيد على بيض نفسه ففسد ، أو قعد على بيضه وبيض الدجاجة ففسد
بيضه ، وجب عليه ضمانه ، لأن الظاهر أن فسادَه بسبب ضم بيض الدجاجة
إليه وامتناعه من القعود عليه بسببه . ولو أخذ بيض صيد وأحضنه دجاجة
فهو في ضمانه حتى يخرج الفرخ ويسعى ويستقل ، فإن خرج ومات قبل
الامتناع لزمه مثله من النعم إلا بقيته . وإن تلف البيض تحت الدجاجة
لزمه قيمته ، ولو كسر بيضة صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شيء
عليه ، وإن مات فعليه مثله من النعم ، ولو نزا ديك على يعفورة أو يعفور
على دجاجة فباضت ، فالبيض حرام على المحرم كما سبق في المتولد من
الدجاجة واليعفور إذا صار فرخا ، فإن أتلفه لزمه قيمته .

قال أصحابنا : ويبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء لأنه صيد
(وأما) بيض السمك فباح للمحرم كالسك ولا جزاء فيهما . قال
المأوردى : ولو رأى المحرم على فراشه بيض السمك فأزاله عنه ففسد ،
فقد عتق الشافعي القول فيه قال : أخرجه أصحابنا عن قولين (أحدهما)
عليه ضمانه ، لأنه فسد بفعله (والثاني) لا ضمان عليه ، والله أعلم .

(فرع) إذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه حرم عليه أكله بلا
خلاف . وفي تحريمه على الحلال طريقان (أحدهما) فيه قولان كلحم
الصيد (والطريق الثاني) لا يحرم على الحلال قولا واحدا ، وهذا الطريق
أصح ، وقد سبق بيان الطريقين والقائلين بهما ، وبيان الترجيح وما يتفرع
عليهما ، ويبيض صيد الحرم ولبنه ويبيض الجراد أو ضحناه قريبا في مسألة
لحم صيد ذبحه المحرم ، والله أعلم .

(فرع) إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه . هذا هو المذهب وبه
قطع أبو العلاء البندنجي في كتابه الجامع وصاحب الشامل وصاحب
البيان والجمهور وقال الروياني . لا يضمه . وقال أبو حنيفة إن نقص

الصيد بذلك ضمنه وإلا فلا ، ودليل المذهب القياس على البيض والريش ،
هكذا استدلال صاحب الشامل وغيره .

(فرع) يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف . صرح به القاضى
حسين والأصحاب ، قال القاضى : والفرق بينه وبين أوراق أشجار الحرم
فانه لا يضمن أن جز الشعر يضرب الحيوان وبقائه ينفعه بخلاف الورق .

(فرع) إذ رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصاة
في الجمرة ، قال الدارمى : قال ابن المرزبان : يلزمه الجزاء ، لأنه رماه قبل
التحلل ، فإنه لا يحصل التحلل إلا بوقوع الحصاة في الجمرة ، قال
الدارمى : وعندى أنه لا فائدة في هذه المسألة ، لأن موضع الرمى متوسط
في الحرم لا يمكن أحدا أن يرمى منه إلى صيد في الحل ، فسواء رمى
الصيد قبل رمى الحصاة أو بعده ، يلزمه الجزاء ، لأنه رمى صيدا في
الحرم . هذا كلام الدارمى وهذا عجب منه ، والصواب قول ابن المرزبان ،
والصورة مقصورة فيما إذا رمى إلى صيد مملوك فانه يلزمه الجزاء ويلزمه
القيمة للمالك ، ولو كان رمية لهذا الصيد بعد وقوع الحصاة في الجمرة
لم يلزمه الجزاء ، لأنه صيد مملوك ، والحلال إذا قتل في الحرم صيدا
مملوكا لم يلزمه الجزاء بلا خلاف عندنا ، وستأتى المسألة مبسطة إن شاء
الله تعالى في أواخر باب محظورات الإحرام .

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالصيد في حق الحرم
(إحداها) إذا قتل الحرم الصيد عمدا أو خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه
الجزاء عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . قال العبدري :
هو قول الفقهاء كافة . وقال مجاهد : إن قتله خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه
الجزاء ، وإن قتله عمدا ذاكرا لإحرامه فلا جزاء قال ابن المنذر : أجمع
العناء على أن الحرم إذا قتل الصيد عمدا ذاكرا لإحرامه فعليه الجزاء إلا
مجاهدا فقال : إن تعمد ذاكرا فلا جزاء ، وإن نسي وأخطأ فعليه الجزاء .

قال ابن المنذر : ولا نعلم أحدا وافق مجاهدا على هذا القول وهو خلاف الآية الكريمة ، قال : واختلفوا فيمن قتله خطأ فقال ابن عباس وطاوس وسعيد بن جبير وأبو ثور : لا شيء عليه قال ابن المنذر : وبه أقول . قال : وقال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي : عليه الجزاء واحتج مجاهد بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا) قال : والمراد متعمدا لقتله ناسيا لإحرامه بدليل قوله تعالى في آخر الآية : (ومن عاد فينتقم الله منه) فعلق الانتقام بالعود ، فدل على أنه لا يآثم بالأول ولو كان عامدا ذاكرا لإحرامه لأثم . واحتج عليه أصحابنا بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء على العائد ، ولم يفرق بين عامد القتل ذاكرا للإحرام وعامد القتل ناسيا للإحرام فكانت الآية متساوية عموم الأحوال ، ولأن الكفارة تتغلظ بحسب الإثم ، فاذا وجبت في الخطأ فالعمد أولى .

(والجواب) عن الآية أن المفسرين قالوا : معنى قوله تعالى : (ومن عاد) أى عاد إلى قتل الصيد بعد نزول الآية : لأن ما قبل نزولها معفو عنه قال أصحابنا ولأننا نحمل الآية على الأمرين ، ونوجب الجزاء في العمد والخطأ . واحتج القائلون بأن العائد يضمن دون المخطئ والناسي بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فعلقه بالعمد وبحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهو حديث سبق بيانه مرات ، ولأنه محظور في الإحرام ، فوجب في العمد دون النسيان والخطأ كالطيب واللباس .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فاحتمل أن يكون المراد متعمدا لقتله ، ناسيا لإحرامه ، واحتمل أن يكون متعمدا لقتله ذاكرا لإحرامه فوجب حمله على الأمرين ، لأن ظواهر العموم يتناولهما ، وبما روى مالك في الموطأ عن محمد بن سيرين « أن رجلا جاء

إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إني أجريت أنا وصاحبي فرسين لنا نستبق إلى ثغرة فأصبنا ظبياً ونحن محرمان فقال عمر لرجل إلى جنبه : نعال حتى أحكم أنا وأنت ، فحكم عليه بعنز » وذكر باقى الحديث والرجل الذى دعاه عمر هو عبد الرحمن بن عوف وهذا الأمر وإن كان مرسلاً فقد قال به بعض الصحابة وأكثر الفقهاء كما سبق . واحتج أصحابنا أيضاً بالقياس على قتل الآدمى فإن الكفارة تجب فى قتله عمداً وخطأً .

(والجواب) عن الآية أن أصحابنا قالوا : ذكر الله تعالى فيها التعمد تنبيهاً على وجوب الكفارة بقتل الآدمى عمداً ، ولما ذكر سبحانه وتعالى الكفارة فى قتل الآدمى خطأً فقال تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة) نبه بذلك على وجوبها بقتل الصيد الخطأ ففى كل واحدة من الآيتين تنبيه على حكم ما لم يذكر فى الأخرى (وأما) الجواب عن الحديث فهو حملة هنا على رفع الإثم لأن هذا من باب الغرامات ويستوى فيها العمد والناسى وإنما يفترقان فيها فى الإثم (والجواب) عن قياسهم على الطيب واللباس أنه استمتاع فافترق عمده وسهوه . وقتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه فى الغرامة كإتلاف مال الآدمى ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيداً ولزمه جزاؤه ثم قتل صيداً آخر لزمه للثانى جزاء آخر ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وإسحق وابن المنذر وجمهور العلماء . قال العبدري : هو قول الفقهاء كافة إلا من سذكروه . وقال ابن المنذر : قال ابن عباس وشريح والحسن وسعيد ابن جبير ومجاهد والنخعى وقتادة : يجب الجزاء بالصيد الأول دون ما بعده وحكاه أصحابنا عن داود قال الماوردى قال داود : لو قتل مائة صيد إنما يلزمه الجزاء بالأول فقط . وعن أحمد روايتان كالمذهبين . واحتج هؤلاء بقوله تعالى : (ومن قتل منكم متعمداً فجزاء) فعلى وجوب الجزاء على لفظ (من) قالوا وما علق على لفظ من لا يقتضى تكراراً كما لو قال : من دخل الدار فله درهم ، أو من دخلت الدار فهى طالق ، فإذا

تكرر دخوله لم يستحق إلا درهما بالدخول الأول . وإذا تكرر دخولها
لا يقع إلا طبقه بالدخول الأول قالوا : ولأن الله تعالى قال : (ومن عاد
فينتقم الله منه) ولم يرتب على العود غير الانتقام .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن
قتله منكم متعمدا فجزاء) قال الماوردي . وفي هذه الآية لنا دالتان
(إحداها) أن لفظ الصيد إشارة إلى الجنس لأن الألف واللام يدخلان
للجنس أو العهد وليس في معهود فتعين الجنس وأن الجنس يتناول الجملة
والأفراد فقوله تعالى « ومن قتله منكم » يعود إلى جملة الجنس وآحاده
« والدلالة الثانية » أن الله تعالى قال « ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل
ما قتل من النعم » وحقيقة المماثلة أن يفدى الواحد بواحد ، والاثنين
بأثنين ، والمائة بمائة ، ولا يكون الواحد من النعم مثلاً لجماعة صيود ،
ولأنها نفس تضمن بالكفارة فتكررت بتكرر القتل كقتل الآدميين ، ولأنها
غرامة متلف فتكررت بتكرر الإتلاف كإتلاف أموال الآدمي . قال القاضي
أبو الطيب : ولأننا أجمعنا على أنه لو قتل صيدين دفعة واحدة أزمه جزاءان
فاذا تكرر بقتلهما معا وجب تكرره بقتلهما مرتباً كالعيدين وسائر
الأموال .

(والجواب) عن استدلالهم بأن لفظ « من » لا يقتضى تكراراً ، قل
أصحابنا إنما يصح هذا إذا كان الفعل الثاني واقعا في محل الأول (فأما)
إذا وقع الثاني في غير محل الأول ، فإن تكراره يوجب تكرار الحكم ،
كقوله : من دخل دارى فله درهم ، فإذا دخل دارا له ثم دارا له استحق
درهمين ، فكذلك الصيد لما كان الثاني غير الأول وجب أن يتعلق به
ما يتعلق بالأول (والجواب) عن استدلالهم بقوله تعالى : « ومن عاد »
أن المراد ومن عاد في الإسلام فقتل صيدا لأن قوله تعالى : « عفا الله عما
سلف » أى قبل نزول الآية والله أعلم .

(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة بإعارة آلة أو غيرها ، فلعنه حرام على هذا المحرم ، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ، ثم أهدى منه للمحرم أو باعه أو وهبه ، فهو حلال للمحرم أيضا هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه ، وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب ، وقال : كان عمر بن الخطاب وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير يقولون : للمحرم كل ما صاده الحلال قال وروى ذلك عن الزبير بن العوام وبه قال أصحاب الرأي . قال : وقال عطاء ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور : يأكله إلا ما صيد من أجله قال وروى بمعناه عن عثمان بن عفان . قال : ثم اختلف مالك والشافعي فيمن أكل ما صيد له فقال مالك : عليه الجزاء .

وقال الشافعي : لا جزاء عليه ، قال : وفيه مذهب ثالث أنه يحرم مطلقا فكان على بن أبي طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد وكره ذلك طاوس وجابر بن زيد والثوري . قال : وروينا عن ابن عباس وعطاء قولاً رابعا قالوا : ما ذبح وأنت محرم فهو حرام عليك واحتج من حرمه مطلقا بقوله تعالى : « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » قالوا : والمراد بالصيد المصيد وبحديث الصعب بن جثامة السابق « أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا فردده عليه ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وبيان طرقه وأنه ثبت في صحيح مسلم من طرق أنه أهدى لحم حمار .

واحتج أصحابنا عليهم بحديث أبي قتادة السابق أنه « لما صاد الحمار الوحشي وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال صلى الله عليه وسلم للمحرمين : كلوا ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو محرم » كما سبق بيانه رواه البخاري ومسلم وبحديث جابر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وسبق بيانه فى رواية فى حديث أبى قتادة أنه قال حين اصطاد الخمار الوحشى : « فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرت أنى لم أكن أحرم وإنما اصطدته لك ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حتى أخبرته أنى اصطدته له » رواه الدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح . قال الدارقطنى : قال أبو بكر النيسابورى (قوله) إنما اصطدته لك (وقوله) لم يأكل منه لا أعلم أحدا ذكره فى هذا الحديث غير معمر ، قال البيهقى : هذه الزيادة غريبة. والذي فى الصحيحين أن النبى صلى الله عليه وسلم أكل منه ، قال : وإن كان الإسنادان صحيحين . هذا كلام البيهقى (قلت) ويحتمل أنه جرى لأبى قتادة فى تلك السفرة قضيتان للجمع بين الروایتين والله أعلم .

قال أصحابنا : يجب الجمع بين هذه الأحاديث ، فحديث جابر هذا صريح فى الفرق وهو ظاهر فى الدلالة للشافعى وموافقيه ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين ، ويحمل حديث أبى قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده ، وحديث الصعب على أنه قصدهم باصطياده ويحمل قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) على الاصطياد ، وعلى لحم ما صيد للمحرم للأحاديث المبينة للمراد من الآية (فإن قيل) فقد علل النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث الصعب حين رده بأنه محرم ، ولم يقل لأنك صدته لنا (فالجواب) أنه ليس فى هذه العبارة ما يمنع أنه صاده له صلى الله عليه وسلم لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم فبين الشرط الذى يحرم به . ودليلنا على أبى حنيفة وموافقيه حديث أبى قتادة وقول النبى صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه » رواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه فى الفصل السابق فى أكل المحرم لحم ما صيد له ، وحديث الصعب بن جثامة .

(وأما) حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمى قال : « كنا مع طلحة

ابن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طير وطلحة راقد ، فمننا من أكل ومننا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم وعن عمير بن سلمة الضمري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم ، فمر بالمرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز ^(١) فقال لرسول الله : هذه رميتي فشأنكم بها فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق » رواه مالك وأحمد والنسائي والبيهقي وإسناده صحيح ، وما رواه البيهقي بإسناده عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال (إنما نهيت أن يصاد وأن ابن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقال : كان عمر يأكله) وفي موطأ مالك بإسناده الصحيح عن أبي هريرة أنه مر به قوم محرمون فاستفتوه في لحم صيد وجده ناس محلون أيأكلونه فأفتاهم يأكله ، قال : ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال : بم أفتيتهم ؟ قلت أفتيتهم يأكله قال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك » وبإسناده الصحيح في الموطأ أن الزبير بن العوام « كان يتزود لحم الظباء ^(٢) في الإحرام » فهذا كله محمول على ما لم يصد للمحرم ، ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأدلة السابقة وهذا والله أعلم .

وقد روى مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بن عفان رضى الله عنه بالمرج في يوم صائف وهو محرم ، وقد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كلوا ، قالوا : ألا تأكل أنت ؟ قال : إني لست كهيتكم إنما صيد من أجلى ، والله أعلم .

(١) ذكر الباجي أن البهزي البهم في هذه الروايات هو زيد بن كعب السلمي . حكاه السيوطي في شرح الموطأ . (الطبعي) .

(٢) رواية الموطأ : كان يتزود صغيف الظباء قال مالك : والصغيف القديد (الطبعي) .

(فرع) في بيان أمر مهم وهو حديث الصعب بن جثامة . قد ثبت في الصحيحين « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو محرم فرده عليه ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » . وذكره قبل هذا حيث ذكره المصنف بيان ألفاظ روايات كثيرة جاءت في صحيح مسلم أنه « أهدى لحم حمار » أو « شق حمار » وذكرنا هناك أنه يتناول قوله حمارا أى بعض لحم حمار ، أو شق حمار ، أو عجز حمار يقطر دما ، ونحو ذلك من الألفاظ المصرخة بأنه أهدى لحم حمار ، وذكرنا هناك أن البخاري والمصنف وسائر أصحابنا احتجوا به في هدية الصيد الحى ، وجعلوه حمارا حيا .

وكذا ترجم له البيهقي فقال : باب لا يقبل المحرم ما يهدى له من الصيد حيا ثم ذكره في الباب عن مالك عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا » . وكذا رواه شعيب عن الزهري حمار وحش ، وكذلك رواه الليث وصالح بن كيسان ومعر بن راشد وابن أبي ذئب ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمر بن علقمة وغيرهم ، عن الزهري حمارا وحشيا قال البيهقي : وخالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري بإسناده فقال : لحم حمار وحش ، وكذلك رواه عبد الرحيم بن منب عن سفيان قال : رواه الحميدي عن سفيان على الصحة ، كما رواه سائر الناس عن الزهري ، ثم ذكر بإسناده وقال ، حمار وحش ، ثم روى البيهقي بإسناده عن الحميدي قال : كان سفيان يقول في لحم حمار وحش ، وربما قال سفيان يقطر دما ، وربما لم يقل ، قال : وكان سفيان فيما خلا وربما قال حمار وحش ثم صار إلى لحم حتى مات ، رواه البيهقي من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى الصعب ابن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فرده عليه ، وقال :

لولا أنا محرمون لقبنا منك » رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي
كريب كلاهما عن أبي معاوية بإسناده •

قال البيهقي : هكذا رواه الأعمش عن حبيب ، وخالفه شعبة فرواه
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى للنبي صلى الله
عليه وسلم شق حمار وحش وهو محرم فرده » رواه مسلم عن عبيد الله
ابن معاذ عن أبيه عن شعبة قال : وخالفه أبو داود الطيالسي فرواه عن شعبة
عن حبيب ، كما رواه الأعمش عن حبيب عن سعيد عن ابن عباس « أن
الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش
وهو محرم فرده » ثم رواه البيهقي عن أبي داود الطيالسي أيضا عن شعبة
ابن الحكم عن سعيد عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم عجز حمار فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقطر دما » رواه مسلم ، قال البيهقي : ولعل هذا هو
الصحيح حديث شعبة عن الحكم عجز حمار ، وحديثه عن حبيب حمار
وحش كما رواه أبو داود ، فقد رواه العباس بن الفضل عن أبي الوليد
سليمان بن حرب قالوا : حدثنا شعبة عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم قال أحدهما : عجز حمار وقال الآخر حمار وحش فرده » •

ثم رواه البيهقي عن العباس بن الفضل بإسناده كذلك قال البيهقي :
وإذا كانت الرواية هكذا وافقت رواية شعبة عن حبيب رواية الأعمش عن
حبيب ووافقت رواية شعبة عن الحكم رواية منصور عن الحكم ، فيكون
الحكم منفردا بذكر اللحم أو ما في معناه • ثم روى البيهقي بإسناده عن
المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس
قال : « أهدى الصعب بن جثامة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل
حمار وحش فرده » رواه مسلم عن يحيى عن المعتمر ورواه^(١) البيهقي عن

(١) لعله وروى البيهقي عن الشافعي فليحذر •

الشافعي قال : فإن كان الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحمار حيا فليس لمحرّم ذبح حمار وحش حي ، وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أنه علم أنه صيد له فردّه عليه ، وإيضاحه في حديث جابر ابن عبد الله يعني : « صيد البر حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم » قال الشافعي : وحديث مالك أن الصعب أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا أثبت من حديث من حدث أنه أهدى لحم حمار .

قال البيهقي : وقد روى في حديث الصعب أنه أكل منه ، ثم رواه البيهقي بإسناده عن عمرو بن أمية الضمري « أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم » قال البيهقي هذا إسناد صحيح ، قال : فإن كان محفوظا فكأنه رد الحمار وقيل اللحم . ثم روى البيهقي عن طاوس قال : « قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس : تتذكر كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ فقال : أهدى له عضو من لحم صيد فردّه ، فقال : إنا لا نأكله إنا حرم » رواه مسلم في صحيحه . ثم روى البيهقي « أن عبد الله بن الحارث صنع لعثمان بن عفان طعاما وصنع فيه من الحجل واليعافير ولحوم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب فجاءه فقالوا له : كل فقال أطعموه قوما حلالا إنا حرم ، ثم قال علي : أنشد الله من كان ههنا من أشجع أعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرّم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » قال البيهقي . وتأويل هذين الحديثين ما ذكره الشافعي في تأويل حديث من روى في قصة الصعب ابن جثامة لحم حمار .

قال البيهقي : وأما علي وابن عباس فقالا يحرم على المحرم أكله مطلقا . وخالفهما عمر وعثمان وطلحة والزبير وغيرهم . ومنعهم حديث أبي قتادة وجابر ثم روى بإسناده عن عبد الله بن شماس قال : « سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الخلال للمحرّم فقالت : اختلف فيه أصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأساً ، ولا بأس به « والله أعلم •

(المسألة الرابعة) إذا ذبح المحرم صيدا في الحل لم يحل له أكله بالإجماع ، وفي تحريمه على غيره عندنا قولان سبقا (الأصح) التحريم ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ويكون ميتة وحكى ابن المنذر هذا عن الحسن البصري والقاسم وسالم بن عبد الله ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قال : وقال الحكم وسفيان الثوري وأبو ثور : لا بأس بأكله ، وقال الحسن البصري في رواية عنه وعمرو بن دينار وأيوب السخيتاني : يأكله الحلال • قال ابن المنذر : وهو مذكى كذبيحة السارق ، وسبق دليل المذهبين في الكتاب •

(المسألة الخامسة) إذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ، ولا يلزمه بالأكل شيء فيه ، هذا مذهبنا ، وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر ، وقال عطاء : عليه جزاءان ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء بالذبح وعليه قيمة ما أكل • ووافقنا في صيد الحرم أنه إذا قتله المحرم وأكله لا يلزمه إلا جزاء واحد • دليلنا القياس على صيد الحرم ، ولأنه أكل ميتة فأشبهه سائر الميتات •

(السادسة) إذا دل المحرم حلالا على صيد في الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما ، ولو دل محرم محرما فقتله فالجزاء على القاتل دون الدال ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وداود • وقال الشعبي والحرب^(١) العكلى وأبو حنيفة : إذا دل محرم محرما فقتله فعلى كل منهما جزاء ، قال ابن المنذر : وقال سعيد بن جبير : على كل واحد من القاتل والآمر والدال والمشتري جزاء ، قال : وروى عن علي وابن عباس قالا : « إذا دل المحرم حلالا فقتله لزم المحرم الجزاء » وبه قال عطاء وبكر بن

(١) هذا بالأصل والصحيح أنه الحارث بن يزيد العكلى كوفي ثقة (الطبعي) •

عبد الله وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي . قال : وغندي لا شيء عليه .
دليلنا أن الله تعالى قال : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فأوجب الجزاء
على القاتل فلا يجب على غيره ، ولا يحق به غيره ، لأنه ليس في معناه .

(السابعة) إذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى ، وقيمته
للمالك ، هذا مذهبنا ، قال العبدري : وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأكثر
أصحاب داود ، وقال : وهو مذهب مالك ليس له قول غيره قال : وحكم
عنه خلاف هذا وهو غلط ، وقال المزني : عليه القيمة لمالكه ولا جزاء ،
وبه قال بعض أصحاب داود لأنه مملوك فأشبهه الأنعام . دليلنا عموم قول
الله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) ولأنه تعلق به حقان ، حق لله
تعالى وحق للآدمي ، فوجب بدله كما لو أكره امرأة على الزنا لزمه الحد
والمهر ، وكما لو وطئ زوجة أبيه بشبهة لزمه مهران مهر لها ومهر لأبيه ،
لأنه أفسد نكاحه وفوت عليه البضع ، ويخالف الأنعام لأنها ليست صيدا ،
وإنما ورد الشرع بالجزاء في الصيد والله أعلم .

(الثامنة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد ، كما لو تطيب أو
لبس ، لزمه فدية واحدة ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وابن المنذر
وأحمد في أصح الروايتين عنه . وقال أبو حنيفة : عليه جزاءان ، لأنه
أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل الصيد ، فوجب جزاءان . كما لو قتل
المفرد في حجه وفي عمرته ، دليلنا أن المقتول واحد ، فوجب جزاء واحد ،
كما لو قتل المحرم صيدا في الحرم ، فإنه وافقنا أنه يجب عليه جزاء واحد
مع أنه اجتمع فيه حرمتان (وأما) ما قاس عليه فالمقتول هناك اثنان .

(التاسعة) يجب الجزاء على المحرم بإتلاف الجراد عندنا ، وبه قال
عمر وعثمان وابن عباس وعطاء ، قال العبدري : وهو قول أهل العلم كافة
إلا أبا سعيد الاصطخري فقال : لا جزاء فيه ، وحكاه ابن المنذر عن كعب
الأحبار وعروة بن الزبير قالوا : هو من صيد البحر فلا جزاء فيه ، واحتج
لهم بحديث أبي المهزم عن أبي هريرة قال : « اصبنا سربا من جراد فكان

رجل يضرب بسوطه وهو محرم ، فقليل له إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما هو من صيد البحر » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما . واتفقوا على تضعيفه لضعف أبي المهزم وهو — بضم الميم وكسر الزاي وفتح الهاء — بينهما ، واسمه يزيد بن سفيان متفق على ضعفه وسبق بيانه قريبا عند ذكر البيض . وفي رواية لأبي داود عن ميمون ابن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجراد من صيد البحر » قال أبو داود : وأبو المهزم ضعيف ، والروايتان جميعا وهم .

قال البيهقي وغيره : ميمون بن جابان غير معروف ^(١) واحتج الشافعي وأصحاب والبيهقي بما رواه الشافعي بإسناده الصحيح أو الحسن ، والبيهقي عن عبد الله بن أبي عمار أنه قال : « أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كنا ببعض الطريق ، وكعب على نار يصطلي ، فمرت به رجل من جراد ، فأخذ جرادتين قتلهما ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما ، فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم ، فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضى الله عنه قال : ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال درهمين ، قال : بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك » وبإسناد الشافعي والبيهقي الصحيح عن القاسم بن محمد قال « كنت جالسا عند ابن عباس فسأته رجل عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام ، ولتأخذن بقبضة من جرادات ولكن ولو » .

قال الشافعي قوله : ولتأخذن بقبضة جرادات أى إنما فيها القيمة ، وقوله : ولو ، يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بمد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك .

(١) ميمون بن جابان بالجمع البصري أبو الحكم وثقه حماد بن سلمة وحماد بن زيد .

وبإسنادهما الصحيح عن عطاء قال : « سئل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال : لا ، نهى عنه ، قال فإما ^(١) قلت له وإما رجل من القوم : فإن قومك يأخذونه وهم مختبئون في المسجد ، فقال : لا يعنمون ، وفي رواية منحنون » قال الشافعي : هذا أصوب كذا رواه الحفاظ منحنون - بنوين بينهما الحاء المهملة - (والجواب) عن حديث أبي هريرة في الجراد أنه من صيد البحر أنه حديث ضعيف كما سبق ، ودعوى أنه بحري لا تقبل بغير دليل ، وقد دلت الأحاديث الصحيحة والإجماع أنه مأكول ، فوجب جزاؤه كغيره والله أعلم .

(العاشرة) كل طائر وصيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه ، فإن أتلفه ضمنه بقيمته . هذا مذهبنا وبه قال أحمد وآخرون ممن بسذكروه إن شاء الله تعالى وقال المزني وبعض أصحاب داود : لا جزاء في البيض ، وقال مالك : يضمنه بعشر ثمن أصله ، قال ابن المنذر : اختلفوا في بيض الحمام فقال عبي وعطاء في كل بيضتين درهم ، وقال الزهري والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور : فيه قيمته ، وقال مالك : يجب فيه عشر ما يجب في أمه ، قال : واختلفوا في بيض النعام فقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : يجب فيه القيمة ، وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري : يجب فيه صيام يوم أو إطعام مسكين ، وقال الحسن : فيه جنين من الإبل ، وقال مالك : فيه عشر ثمن البدنة كما في جنين الحرة غرة عبد أو أمة ، قيمته عشر دية الأم . قال : وروينا عن عطاء فيه خمسة أقوال (أحدها) كقول الحسن (والثاني) فيها كبش (والثالث) درهم ^(٢) دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل

(١) القائل هنا عطاء يتردد خاطرة بين أن يكون هو القائل وإما رجل من القوم ومقول القول : إن قومك يأخذونه الخ . (الطبعي) .

(٢) كذا بالأصل وانظر ابن الرابع والخامس ؟ فنقول لعلهما هكذا . (الرابع) فيه صيام يوم (والخامس) فيه إطعام مسكين . وهو قول أبي عبيدة وأبي موسى الأشعري . (الطبعي)

له من النعم ، فوجبت قيمته كسائر المتلفات التي لا مثل لها وذكر البيهقي فيه بابا فيه أحاديث وآثار ، وليس فيها ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(الحادية عشرة) إذا أحرم وفي ملكه صيد فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يلزمه إرساله ويؤول ملكه عنه . وقال العبدري : وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يؤول ملكه ، ولكن يجب إزالة يده الظاهرة عنه ، فلا يكون ممسكا له في يده ، ويجوز أن يتركه في بيته وقفصه وقال ابن الزبير : قال مجاهد وعبد الله بن الحرث ومالك وأحمد وأصحاب الرأي : ليس عليه إرسال ما كان في منزله ، قال : وقال مالك والأوزاعي وأحمد وأصحاب الرأي : إن كان في يده صيد لزمه إرساله وقال أبو ثور . ليس عليه إرسال ما في يده ، قال ابن المنذر وهذا صحيح .

(الثانية عشرة) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطيداه وأكله ويبيعه وشراؤه ، قال : واختلفوا في قوله تعالى : (وطعامه متاعا لكم وللسيارة) فقال ابن عباس وابن عمر : هو ما لفظه البحر وقال ابن المسيب : صيده ما اصطدت وطعامه ما تزودت مملوحا (قلت :) وأما طير الماء فقال الأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعوام أهل العلم : هو من صيد البر ، فإذا قتله المحرم لزمه الجزاء والله أعلم .

(الثالثة عشرة) قال العبدري : الحيوان ضربان أهلي ووحشي ، فالأهلي يجوز للمحرم قتله إجماعا ، والوحشي يحرم عليه إتلافه إن كان مأكولا أو متولدا من مأكول وغيره ، وإن كان مما لا يؤكل وليس متولدا من مأكول وغيره فلا ، هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء إلا في الذئب وقال ابن المنذر ، ثبت أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال « خمس لا جناح على من قتلهن في الإحرام الغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور والحدأة » قال : فأخذ بظاهر هذا الحديث الثوري والشافعي وأحمد وإسحق غير أن أحمد لم يذكر الفأرة . قال : وكان مالك يقول : الكلب العقور ما عقر الناس وعدا عليهم كالأسد والنمر والفهد والذئب ، قال : فأما ما لا يعدو من السباع ففيه الفدية ، قال : وقال أصحاب الرأي : إن ابتدأه السبع فلا شيء عليه ، وإن ابتدأ المحرم السبع فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم ، إلا الكلب والذئب فلا شيء عليه وإن ابتدأهما ، قال : وأجمعوا على أنه لا شيء عليه في قتل الحية ، قال : وأباح أكثرهم قتل الغراب في الإحرام ، منهم أبو عمر ^١ ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب الحديث : إنما يباح الغراب الأبقع دون سائر الغرابان .

(وأما) الفأرة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها ولا خلاف فيها بين العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن النخعي أنه منع المحرم من قتلها ، قال : وهذا لا معنى فيه لأنه خلاف السنة وقول العلماء . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن السبع إذا بدر المحرم فقتله فلا شيء عليه ، قال واختلفوا فيمن بدأ السبع فقال مجاهد والنخعي والشعبي والثوري وأحمد وإسحق : لا يقتله ، وقال عطاء وعمر بن دينار والشافعي وأبو ثور لا بأس بقتله في الإحرام عدا عليه أم لم يعد ، قال ابن المنذر : وبه أقول . قال ابن المنذر : قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا شيء على المحرم في قتل البعوض والبراغيث والبق ، وكذا قال عطاء في البعوض والذباب .

وقال مالك في الذباب والذر والقمل إذا قتلن : أرى أن يتصدق بشيء من الطعام ، وكان الشافعي يكره قتل النملة ، ولا يرى على المحرم

(١) كذا بالأصل ولعله ابن عمر . (الطيمي) .

في قتلها شيئا ، قال فأما الزبور فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بقتله ، وقال عطاء وأحمد : لا جزاء فيه ، وقال مالك : يطعم شيئا قال ابن المنذر . وأما القملة إذا قتلها المحرم فقال ابن عمر : يتصدق بحفنة من طعام ، وفي رواية عنه أنه قال : « أهون مقتول . أى لا شيء فيها » . وقال عطاء : قبضة من طعام ، ومثله عن قتادة . وقال مالك . حفنة من طعام . وقال أحمد يطعم شيئا . وقال إسحق : ثمرة فما فوقها ، وقال أصحاب الرأي : ما تصدق به فهو خير منها . وقال الثوري : يقتلها ويكفر إذا كره وقال ^(١) طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأبو ثور يقولون لا شيء فيها ، وقال الشافعي : إن قتلها من رأسه افتدى بلقمة وإن كانت ظاهرة في جسده فقتلها فلا فدية . قال ابن المنذر : لا شيء فيها وليس لمن أوجب فيها شيئا حجة .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب قتل التراد في الإحرام وغيره قال العبدري : يجوز عندنا للمحرم أن يقرء بغيره ، وبه قال عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء . وقال مالك : لا يقرءه ، قال ابن المنذر ومن أباح تقرئ بغيره عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي ، وكرهه ابن عمر ومالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال في المحرم يقتل قرادا يتصدق بثمرة أو تمرتين قال ابن المنذر : وبالأول أقول . ودليلنا في جميع هذه المسائل الأحاديث السابقة قريبا حيث ذكرها المصنف قبل ما لا يؤكل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو احتاج إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الرأس للاذى أو شد رأسه بعصابة لجراحة عليه أو إلى ذبح الصيد للمجاعة لم يحرم عليه وتجب عليه الكفارة لقوله تعالى : (فمن كان

(١) لعل الصواب : وكان طاوس وعطاء الخ العبارة فليتأمل . (الطبعي) .

منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك)
ولحديث كعب بن عجرة . فثبت الحلق بالنص ، وقسنا عليه ما سواه ، لأنه
في معناه وإن ثبت في عينه شعرة فقلعها أو نزل شعر الرأس على عينه
[ففطماها] فقطع ما غطي العين أو انكسر شيء من ظفره فقطع ما انكسر منه ،
أو صال عليه صيد فقتله دفعاً عن نفسه جاز ولا كفارة عليه ، لأن الذي تعلق
به المنع الجاه إلى إتلافه ويخالف إذا آذاه القمل في رأسه فحلق الشعر ، لأن
الأذى لم يكن من جهة الشعر الذي تعلق به المنع ، وإنما كان من غيره . وإن
افترش الجراد في طريقه فقتله ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء ،
لأنه قتله لمنفعة نفسه فاشبه إذا قتله للمجاعة (والثاني) لا يجب لأن الجراد
الجاه إلى قتله فاشبه إذا صال عليه الصيد فقتله للدفع . وإن باض صيد
على فراشه فقتله ولم يحضنه الصيد ، فقد حكى الشافعي رحمه الله عن
عطاء رحمه الله أنه لا يلزمه ضمانه ، لأنه مضطر إلى ذلك قال : ويحتمل عندي
أن يضمن لأنه أتلفه باختياره فحصل فيه قولان كالجراد . وإن كشط من (١)
يده جلداً وعليه شعر أو قطع كف وفيه إظفار لم تلزمه فدية ، لأنه تابع لحله
فسقط حكمه تبعاً لحله كالأطراف مع النفس في قتل آدمي) .

(الشرح) قوله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه
ففدية) فيه محذوف دل عليه سياق الكلام وتقديره (فحلقه) فعليه فدية
والمجاعة - بفتح الميم - شدة الجوع وحديث كعب بن عجرة رواه
البخاري ومسلم وسبق بيانه (قوله) : افترش الجراد هو برفع الجراد وهو
فاعل افترش ، قال أهل اللغة : افترش الشيء إذا انبسط ، قالوا : ومنه
قولهم : أكمة مفترشة أي دكاء وإنما ذكرت أنه مرفوع وأوضحته لأنني
رأيت بعض الكبار يغلط فيه (قوله :) ولم يحضنه هو - بفتح الياء وضم
الضاد - قال أهل اللغة : يقال حضن الطائر بيضه يحضنه إذا ضمه إلى
نفسه تحت جناحه (قوله :) أو قطع كف وفيه إظفار هكذا في النسخ وفيه :
وكان ينبغي أن يقول : وفيها ، لأن الكف مؤنثة (ويجاب) عنه بأنه حمل
الكلام على المعنى ، فعاد الضمير إلى معنى الكف ، وهو العضو .

(١) ما بين المعقوفين ليست في ش و ق وفي بعض نسخ المذهب (وإن كشط من بدنه

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) إذا احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمى وغيره أو إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الشعر من رأسه أو غيره لأذى في رأسه من قمل أو وسخ أو حاجة أخرى فيه أو في غيره من البدن ، أو إلى شد عصاة على رأسه لجراحة أو وجع ونحوه أو إلى ذبح صيد للمجاعة أو إلى قطع ظفر للأذى أو ما في معنى هذا كله جاز له فعله وعليه الفدية لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه عندنا .

(الثانية) إذا نبت في عينه شعرة أو شعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز قلعها بلا خلاف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور وحكاه إمام الحرمين في النهاية عن الأئمة ، ثم قال : وحكى الشيخ أبو على في شرح التلخيص فيه طريقين (أصحهما) هذا (والثاني) تخريج وجوب الفدية على وجهين بناء على القولين في الجراد إذا افترش في الطريق ، قال الإمام : وهذا وإن كان قريبا في المعنى فهو بعيد في النقل وذكر الجرجاني في كتابيه التحرير والمعايضة في المسألة قولين (أصحهما) لا ضمان (والثاني) يضمن والمذهب لا ضمان قطعا . ولو طال شعر حاجبه أو رأسه فغطى عينه فله قطع المغطى بلا خلاف ، ولا فدية على المذهب ، وفيه الطريقان اللذان ذكرهما الإمام وسلك القاضي حسين في تعليقه طريقة عجيبة ، فقطع بأنه إذا ثبت الشعر في عينه لزمه الفدية بقلعة . قال : ولو انعطف هذبه إلى عينه فأذاه فنتفه أو قطعه فلا فدية وفرق بأن هذا كالصائل بخلاف شعر العين ، لأنه في موضعه والمذهب أنه لا فدية في الجميع كما سبق .

ولو انكسر بعض ظفر فتأذى به قطع المنكسر وحده جاز ولا فدية على المذهب ، وحكى الإمام عن الشيخ أبي على أنه حكى فيه الطريقين كشعر العين (أما) إذا قطع المكسور وشيئا من الصحيح فعليه ضمانه بما يضمن به الظفر بكماله ، نص عليه الشافعى والأصحاب وكذا كل من أخذ

بعض ظفر أو بعض شعر فهو كالظفر الكامل والشعرة الكاملة وفيه وجه
ضعيف إن أخذ أعلا الظفر - ولكنه دون المعتاد - وجب ما يجب في جميع
الظفر ، كما لو قطع بعض الشعرة الواحدة ، وإن أخذ من جانب دون جانب
وجب بقسطه . والمذهب الأول ، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها
المصنف في أول الباب الآتي إن شاء الله تعالى .

(الثالثة) لو صال عليه صيد وهو محرم أو في الحرم ولم يمكن
دفعه إلا بقتله فقتله للدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف عندنا . ولو ركب إنسان
صيда وصال على المحرم أو الحلال في الحرم ولم يمكنه دفعه إلا بقتله
فقتله للدفع فطريقان (المذهب) وجوب الجزاء ، وبه قطع المتولى والبغوى
وصاحب العدة والأكثر ، لأن الأذى ليس من الصيد (والطريق الثانى)
حكاه القفال وإمام الحرمين والرافعى وغيرهم فيه وجهان (أحدهما) يجب
الضمان على الراكب ولا يطالب به المحرم (والثانى) يطالب المحرم ، ويرجع
به على الراكب ، وجعل إمام الحرمين الخلاف قولين ، قال : وكذا نقل
القفال القولين أيضا فيمن ركب دابة معضوبة وقصد إنسانا فقتل المقصود
الدابة في ضرورة الدفع (أحدهما) الغرامة على الراكب ولا مطالبة على
الدافع (والثانى) يطالب كل واحد منهما ، والقرار على الراكب لأنه
غاصب .

(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عنه
معدلا ، ولم يمكنه المشى إلا عليه فقتله في مروره ففيه طريقان (أحدهما)
وهو المشهور ، وبه قطع المصنف والجمهور في وجوب ضمانه قولان ،
وحكاهما جماعة وجهين ذكر المصنف دليلهما (والثانى) القطع بأن لا ضمان
حكاه الرافعى (والأصح) من القولين عند الأكثرين : لا ضمان ، ومن
صححه الجرجاني في التحرير والفارقى في الفوائد والرافعى وغيرهم ،
وقطع به المحاملى في المقنع ، وصحح الشيخ أبو حامد إيجاب الضمان ،

والمذهب الأول • قال البنديجي وغيره : وسواء في جريان هذا الخلاف
جراد الحرم والإحرام ، والله أعلم •

(الخامسة) إذا باض صيد على فراشه فنقله عنه فلم يحضنه الصيد
حتى فسد أو تقلب عليه في نومه فقتله ولم يعلم به ففي وجوب الجزاء فيه
القولان ، كالجراد المفترش ، هكذا قاله المصنف والأصحاب ، قال
البنديجي وغيره : ولو وضع الصيد الفرخ على فراش المحرم فنقله فتلف
أو تقلب عليه جاهلا فتلف ، ففيه القولان •

(السادسة) إذا قطع المحرم يده وعليها شعر ، أو كشط جلدة منها
عليها شعر ، أو قطع يده وعليها أظفار ، لم يلزمه فدية بخلاف ، لما ذكره
المصنف ، ومن نقل اتفاق الأصحاب على المسألة إمام الحرمين ، قال هو
وغيره : وكذا لو كشط جلدة الرأس التي عليها شعر فلا فدية بالاتفاق ،
ونقل أبو علي البنديجي هذا عن نص الشافعي ، وجزم به ، قال الشافعي :
ولو افتدى كان أحب إلى •

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا قتل صيدا صال عليه
فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة : يلزمه الضمان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بالتحريم أو ناسيا
للإحرام لم يلزمه الفدية ، لما روى يعلى بن أمية رضي الله عنه قال : « أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل بالجمراة ، وعليه جبه ، وهو مصفر
رأسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بعمره وأنا كما ترى ، فقال :
اغسل عنك الصفرة وانزع عنك العجبة ، وما كنت صانعا في حجك فاصنع
في عمرتك » ولم يأمره بالفدية فدل على أن الجاهل لا فدية عليه ، وإذا ثبت
هذا في الجاهل ثبت في الناسي ، لأن الناسي يفعل وهو يجهل تحريمه عليه ،
فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا نزع اللباس وأزال الطيب ،
لحديث يعلى بن أمية ، فإن لم يقدر على إزالة الطيب لم تلزمه الفدية ، لأنه

مضطر إلى تركه فلم تلزمه فدية ، كما لو أكره على التطيب ، وإن قدر على إزالته واستدام لزمته الفدية لأنه تطيب من غير عذر ، فأشبهه إذا ابتدا به وهو عالم بالتحريم .

وإن مس طيبا وهو يظن أنه يابس فكان رطباً ، ففيه قولان (أحدهما) تلزمه الفدية ، لأنه قصد مس الطيب (والثاني) لا تلزمه لأنه جهل تحريمه ، فأشبهه إذا جهل تحريم الطيب في الإحرام . وإن حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو جاهلا بالتحريم فالنصوص أنه تجب عليه الفدية ، لأنه إتلاف ، فاستوى في ضمانه العمد والسهو « كإتلاف مال آدمي » وفيه قول آخر مخرج أنه لا تجب . لأنه ترفه وزينة ، فاختلف في فديته السهو والعمد كالطيب . وإن قتل صيدا ناسيا أو جاهلا بالتحريم وجب عليه الجزاء ، لأن ضمانه ضمان المال فاستوى فيه السهو والعمد ، والعلم والجهل ، كضمان مال الأدميين ، وإن أحرمت ثم جن وقتل صيدا ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء لما ذكرناه (والثاني) لا يجب لأن المنع من قتل الصيد تعبد ، والمجنون ليس من أهل التعبد فلا يلزمه ضمان . ومن أصحابنا من نقل هذين القولين إلى الناسي ، وليس بشيء . وإن جامع ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففيه قولان (قال) في الجديد : لا يفسد حجه ، ولا يلزمه شيء ، لأنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فاختلف في الوطء فيها العمد والسهو كالصوم (وقال) في القديم : يفسد حجه وتلزمه الكفارة ، لأنه معنى يتعلق به قضاء الحج ، فاستوى فيه العمد والسهو كالقوات) .

(الشرح) حديث يعلى صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما وسبق بيان الجعرة في باب المواقيت . قوله : (وفيه قول مخرج) أي مخرج من الطيب ، قوله : (لأنه ترفه وزينة) احتراز من إتلاف مال آدمي ، ومن إتلاف الصيد ، قوله : (لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة) احتراز من الصلاة والطهارة . قوله : (يتعلق به قضاء الحج احتراز من الطيب واللباس . قوله : (لأن ضمانه ضمان المال) يعني أنه يضمن بالمثل أو القيمة وفيه احتراز من قتل آدمي .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداهما) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بتحريم ذلك ، أو ناسيا للإحرام فلا فدية عليه ، نص عليه

الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب إلا المزني فأوجبها • دليل المذهب ما ذكره المصنف ، فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا ، لزمه المبادرة بإزالة الطيب واللباس ، وله نزع الثوب من قبل رأسه ، ولا يكلف شقه • هذا مذهبا ومذهب الجمهور ، وخالف فيه بعض السلف ، قال أصحابنا : فإن شرع في الإزالة وطال زمانها من غير تفريط فلا فدية عليه لأنه معذور ، وإن أخر الإزالة مع إمكانها لزمه الفدية ، سواء طال الزمان أم لا ، لأنه متطيب في ذلك الزمان بلا عذر ، وإن تعذرت عليه إزالة الطيب أو اللباس بأن كان أقطع أو بيده علة أو غير ذلك ، أو عجز عما يزيل به الطيب فلا فدية ما دام العجز ، لما ذكره المصنف ، ومتى تمكن ولو بأجرة المثل ، لزمه المبادرة بالإزالة •

قال أصحابنا : ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية ، وجبت الفدية لأنه مقصر ، وهو كمن زنى أو شرب أو سرق عالما بتحريم ذلك ، جاهلا وجوب الحد ، فيجب الحد بالاتفاق ، وكذا لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص وجب القصاص ، ولو علم تحريم الطيب وجهل كون المسوس طيبا فلا فدية على المذهب ، وقيل في وجوبها وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره (والصحيح) الأول وبه قطع الجمهور •

قال المتولي : ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب أنه ليس بحرام ، فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره (أما) إذا مس طيبا يظنه يابس فكان رطبا ، ففي وجوب الفدية قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الجديد) لا فدية (والقديم) وجوبها وسبق بيانهما واختلاف الأصحاب في الأصح منهما في فصل تحريم استعمال الطيب (أما) إذا أكره على التطيب فلا فدية بالاتفاق صرح به المصنف في قياسه المذكور ، واتفق الأصحاب عليه •

(المسألة الثانية) إذا حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية (والثاني) مخرج أنه لا فدية ، وذكر المصنف دليلهما وهو مخرج من الطيب واللباس . وقال كثيرون مخرج من المغنى عليه إذا حلق ، فإن الشافعى نص فى المغنى عليه إذا حلق أو قلم فى حال الإحرام على قولين ، وكذلك إذا قتل المغنى عليه الصيد نص فيه على قولين . قال أصحابنا : والمغنى عليه والمجنون والصبي الذى لا يميز إذا أزالوا فى إحرامهم شعرا أو ظفرا ، هل تجب الفدية ؟ فيه قولان (الأصح) لا فدية بخلاف العاقل الناسى والجاهل فإن المذهب وجوب الفدية ، فإنه ينسب إلى تقصير بخلاف المجنون والمغنى عليه .

(الثالثة) إذا قتل الصيد ناسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه ففيه طريقان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب الفدية ، وهو الأصح عند المصنف وآخرين (والثاني) هل الخلاف فى الحلق والقلم ، وعلى الجملة المذهب وجوب الفدية (وأما) المجنون والمغنى عليه والصبي الذى لا يميز فقد ذكرنا حكم قتلهم الصيد فى المسألة التى قبل هذه ، وذكرناه أيضا قبل هذا فى أوائل فصل تحريم الصيد .

(الرابعة) إذا جامع المحرم قبل التحلل من العمرة أو قبل التحلل الأول من الحج ناسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه ، ففيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة (والقديم) فساده ووجوب الكفارة ولو رمى جمرة العقبة فى الليل وهو يعتقد أنه بعد نصف الليل وحلق ، ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل وأن التحلل لم يحصل فطريقان حكاهما الدارمى (أصحابهما) كالناسى فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد حجه قولاً واحداً لتقصيره . ولو أكرهت المحرمة على الوطء ففيه وجهان بناء على القولين فى الناسى ولو

أكره الرجل ففيه طريقان بناء على الخلاف في تصور إكراهه على الوطء في الزنا وغيره (أحدهما) أن إكراهه لا يتصور ، فيكون مختارا فيفسد نسكه وتلزمه الكفارة (والثاني) أنه متصور فيكون فيه وجهان بناء على الناسي كما قلنا في المرأة (والأصح) لا يفسد ، لأن الأصح تصور إكراهه • ولو أحرَم عاقلا ثم جن أو أغمى عليه فجاء في جنونه أو إغمائه ففيه القولان كالناسي والله أعلم •

(فسر) قال إمام الحرمين والبنغوي وآخرون في ضابط هذه المسائل : إذا فعل المحرم محظورا من محظورات الإحرام ناسيا أو جاهلا ، فإن كان إتلافا قتل الصيد والحلق والقلم ، فالمذهب وجوب الفدية ، وفيه خلاف ضعيف سبق بيانه ، وإن كان استمناعا محضنا كالطيب واللباس ودهن الرأس واللحية والقبلة واللمس وسائر المباشرات بالشهوة ما عدا الجماع فلا فدية ، وإن كان جماعا فلا فدية في الأصح ، والله أعلم •

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا لبس أو تطيب ناسيا لإحرامه أو جاهلا تحريمه فلا فدية ، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود • وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه : عليه الفدية وقاسوه على قتل الصيد ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، والفرق أن قتل الصيد إتلاف (وأما) إذا وطئ ناسيا أو جاهلا ، فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا يفسد نسكه ولا كفارة • وقال مالك وأبو حنيفة : يفسد ويلزمه القضاء والكفارة ووافقنا داود في الناسي والمكروه ، وقد ذكر المصنف دليل المذهبين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حلق رجل رأسه فإن كان بإذنه وجبت عليه الفدية لأنه أزال شعره بسبب لا عذر له فيه فأنشبه إذا حلقه بنفسه ، وإن حلقه وهو نائم أو مكروه وجبت الفدية ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (أحدهما) تجب على الحالق لأنه أمانة عنده ، فإذا أتلفه غيره وجب الضمان على من أتلفه كالوديعة

إذا أتلّفها غاصب (والثاني) تجب على المخلوق لأنه هو الذى ترفه بالخلق فكانت الفدية عليه (فإن قلنا) تجب الفدية على الخالق فللمخلوق مطالبته بإخراجها ، لأنها تجب بسببه ، فإن مات الخالق أو أعسر بالفدية لم تجب على المخلوق الفدية (وإن قلنا :) تجب على المخلوق أخذها من الخالق إخراجها وإن افتدى المخلوق نظرت - فإن افتدى بالمال - رجع بأقل الأمرين من الشاة ، أو ثلاثة أصع ، وإن أداها بالصوم لم يرجع عليه ، لأنه لا يمكن الرجوع به : ومن أصحابنا من قال : يرجع بثلاثة أمداد ، لأن صوم كل يوم مقدر بعد وإن خلق رأسه وهو ساكت ففيه طريقان (أحدهما) أنه كالنائم والمكره ، لأن السكوت لا يجرى مجرى الإذن ، والدليل عليه أنه لو أتلّف رجل ماله فسكت لم يكن سكوته إذنا في إتلافه (والثاني) أنه بمنزلة ما لو أذن فيه لأنه يلزمه حفظه والمنع من خلقه ، فإذا لم يفعل جعل سكوته كالإذن فيه كالودع إذا سكت عن إتلاف الوديعة) .

(الشرح) قوله (أقل الأمرين من الشاة أو ثلاثة أصع) هكذا استعمل المصنف والأصحاب هذه العبارة ، والأجود حذف الألف ، فيقال : أقل الأمرين من الشاة وثلاثة أصع ، وهذا ظاهر لمن تأمل ، وقد أوضحته في تهذيب اللغات وفي ألفاظ التنبيه وقوله : يجرى مجرى هو - بفتح الميم - وقوله : سكت عن إتلاف الوديعة ، يقال : سكت عنه وعليه .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : للخالق والمخلوق أربعة أحوال (أحدها) أن يكونا حلالين فلا شيء عليهما (الثاني) أن يكون الخالق محرما والمخلوق حلالا فلا منع منه ، ولا شيء عليهما (الثالث) أن يكونا مجرمين (الرابع) أن يكون المخلوق محرما دون الخالق ، وفي هذين الحالتين يأثم الخالق ثم إن كان الخلق يأذن المخلوق أثم أيضا ، ووجبت الفدية على المخلوق ولا شيء على الخالق بلا خلاف عندنا ، وقال أبو حنيفة : إن كان الخالق محرما فعليه صدقة دليلنا أنه آلة للمخلوق فوجبت إضافة الخلق إلى المخلوق دونه أما إذا خلق الحلال أو المحرم شعر محرم بغير إذنه فإن كان نائما أو مكرها أو مجنونا أو مغمى عليه فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والمساوردي والحاملي والقاضي أبو الطيب والشاشي وآخرون (أحدهما)

طريقة أبي العباس بن سريج (الثاني) أبي إسحق المروزي أن في المسألة قولين (أحدهما) أن الفدية على الحالق نص عليه الشافعي في القديم والإملاء (والثاني) يجب على المخلوق ثم يرجع بها على الحالق ، نص عليه في البويطي في مختصر الحج الأوسط وقاله ابن الصباغ وغيره في المختصر الكبير .

(والطريق الثاني) طريقة أبي على ابن أبي هريرة أن المسألة على قول واحد وهو أن الفدية تجب على الحالق ابتداء قولاً واحداً ، فما دام موسراً حاضراً فلا شيء على المخلوق قولاً واحداً وإنما القولان إذا غاب الحالق أو أعسر ، فهل يلزم المخلوق إخراج الفدية ؟ ثم يرجع بها بعد ذلك على الحالق إذا حضر وأيسر ؟ فيه القولان ، واختلف الأصحاب في الراجح من هذين الطريقين ، فقال الماوردي في الحلوى : الصحيح طريقة أبي على ابن أبي هريرة قال : وبها قال أكثر أصحابنا . هذا كلام الماوردي ، وخالفه الجمهور ، فصحبوا طريقة ابن سريج وأبي إسحق ممن صححها القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان وآخرون ، ونقلها صاحب البيان عن عامة أصحابنا .

قال الشيخ أبو حامد وأبو على البنديجي والمحاملي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والقاضي حسين والبغوي والشاشي وسائر الأصحاب : هذا الخلاف مبنى على أن الشعر على رأس المحرم هل هو عنده بمنزلة الوديعة ؟ أم بمنزلة العارية ؟ وفيه قولان للشافعي (فإن) قلنا : عارية وجبت الفدية على المخلوق ، ثم يرجع بها على الحالق ، كما لو تلفت العارية في يده (وإن قلنا :) وديعة وجبت على الحالق ولا شيء على المخلوق ، كما لو تلفت الوديعة عنده بلا تفريط . ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب أنهم قالوا : فيه قولان ، قال : وقيل وجهان (أحدهما) أنه عارية (والثاني) وديعة وممن نقل الخلاف في أن الخلاف

فولان أو وجهان صاحب الشامل والشاشي قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشاملي وغيرهم : (الأصح) أنه كالوديعة ، قال القاضي : لأن القصد بالعارية انتفاع المستعير بها والمحرم لا ينتفع يكون الشعر على رأسه ، وإنما منفعة في إزالته لأنه لو تمعط بالمرض لم يضمنه بلا خلاف ، فدل على أنه كالوديعة ، ولو كان كالعارية لضمنه كالعارية النالفة بأفة سمانوية .

قال القاضي : (فإن قيل :) إنما لم يضمن إذا تمعط بالمرض ، لأن صاحب العارية هو الذي آتلفه وهو الله تعالى (فالجواب) أنه يلزم مثل ذلك إذا حلقه بنفسه ، لأن الله تعالى هو الفاعل الحقيقي في الحلق ولا محدث للأفعال سواء قال : ويمكن أن يفرق بأن الحلق اكتسبه العبد فضمنه ، والتمعط بالمرض ليس بكسب فلم يضمنه . هذا كلام القاضي أبي الطيب ونقل ابن الصباغ في الشامل أن القاضي أبا الطيب قال : ذكر الخلاف في ذلك خطأ والصواب أنه وديعة وهذا يخالف قول القاضي في تعليقه ، فإنه ذكر الخلاف ولم يقل إنه خطأ والله أعلم . واتفق الأصحاب في أن الأصح من القولين أن الفدية تجب على الحالق ، ولا يطالب المخلوق أبداً ، وممن صرح بتصحيحه أبو إسحق المروزي في شرحه والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمحاملي في المصروع وصاحب الحاوي والجرجاني في التحرير والبعثي والشاشي وصاحب البيان والفرق والرافعي وآخرون ، لأن المخلوق معذور ولا تقصير من جهته بخلاف الناسي (وأما قول القائل الآخر) ، إنه ترفه بالحلق ، فقالوا : هذا ينتقض بمن عنده شراب وديعة فجاء إنسان فأوجره في حلق المودع بغير اختياره فإن الضمان يجب على المؤجر دون المودع وإن كان قد حصل في جوفه لأنه لا صنع له فيه ، والله أعلم .

قال أصحابنا : (فإن قلنا :) الفدية على الحالق فامتنع من أدائها مع

قدرته فللمحلق مطالبته بإخراجها هكذا قطع به المصنف وجماهير
الأصحاب ، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ، قال : وهو مشكل
في المعنى ، وإنما التعميل على النقل وحكى ابن الصباغ هذا عن الأصحاب
ثم استشكله وأنكره على الأصحاب كما استشكله إمام الحرمين ونقل
المتولى عن الأصحاب كلهم أنهم قالوا : للمحلق مطالبة الحالق بإخراج
الفدية ، وله مطالبة الإمام بالاستيفاء ، ثم قال : والصحيح أنه ليس له
مطالبته ، لأن الحق ليس له وليس عليه في ترك الإخراج ضرر ، لأن الحالق
هو المأمور بالإخراج بخلاف السرقة لأن في القطع غرضاً وهو الزجر
لصيانة ملكه . هذا كلام المتولى ، وذكر الرافعى في المسألة وجهين
(الصحيح) وهو قول الأكثرين له مطالبته (والثاني) لا ، واحتج الأصحاب
لنمشهور بما احتج به المصنف ، قال الفارقي : ولأن حج المحلق يتم
بإخراج الفدية فكان له المطالبة بإخراجها والله أعلم .

قال المصنف والأصحاب : وإذا قلنا : يجب على الحالق فمات أو أعسر
فلا شيء على المحلق ولو أخرج المحلق الفدية إن كان يأذن الحالق جاز
بلا خلاف ، كما لو أدى زكاته وكفارته بإذنه ، وإن كان بغير إذنه فوجهان
حكماهما الرافعى (الأصح) لا يجوز . كما لو أخرجها أجنبى بغير إذنه ،
فإنه لا يجوز . وجه واحد وبهذا الوجه قطع الدارمى وأبو على البندنجى
والمتولى وغيرهم ، والفرق بين هذا وبين قضاء الدين عن الإنسان فإنه
يجوز بغير إذنه بلا خلاف لأن الفدية شبيهة بالكفارة ، ولأنها قرينة وجبت
بسبب العبادة والله أعلم .

(أما) إذا قلنا تجب الفدية على المحلق فقال المصنف وجبهور
الأصحاب : إن كان الحالق حاضراً وهو موسر فللمحلق أن يأخذها من
الحالق ويخرجها لأنه لا معنى لإلزام المحلق بإخراجها ثم الرجوع على
الحالق مع إمكان الأخذ من الحالق هكذا قطع به المصنف وسائر العراقيين

وجماعة من غيرهم وقال المتولى والبغوى والرافعى : هل له أن يأخذ من
الحالق قبل الإخراج ؟ فيه وجهان (أصحهما) عندهم ليس له ذلك والله
أعلم .

وقال أصحابنا : فإن أراد إخراجها والحالة هذه كان عليه أن يفدى
بالبهدي أو الإطعام دون الصيام هكذا قاله الشيخ أبو حامد والأصحاب
لأنه متحمل لهذه الفدية عن غيره والصوم لا يصح فيه التحمل . وإن غاب
الحالق أو أعسر لزم المخلوق أن يفدى ليخلص نفسه من الفرض ، قال
الأصحاب : وله هنا أن يفدى بالبهدي والأطعام والصوم ، أطلق البغوى
وغيره أن له أن يفدى بالإطعام والهدى والصيام ، ولم يفرقوا بين وجود
الحالق وعدمه ، وقطع الماوردي بأنه لا يجوز الصيام مطلقا لأنه متحمل .
وإذا فدى المخلوق على هذا القول نظرت فإن فدى بالطعام أو الهدى رجع
بأقلهما قيمة لأنه متبرع بالزيادة ، لأنه مخير بينهما فعدوله إلى أكثرهما تبرع
فلا يرجع به ، ويرجع بالأقل هكذا قطع به المصنف والجماهير .

وذكر الماوردي في المسألة وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه
إذا فدى بأكثرهما لا يرجع على الحالق بشيء لأنه غارم عن غيره ، فلزمه
أن يسقط الغرم بأقل ما يقدر عليه ، فإذا عدل إلى الأكثر كان متطوعا
بذلك غير مأذون له فيه ، والمذهب الأول ، وإن فدى بالصيام ففدية أربعة
أوجه (أصحها) عند المصنف والأصحاب وبه قطع جماعة : لا يرجع بشيء
لما ذكره المصنف (والثاني) يرجع لكل يوم بمسا ذكره المصنف
(والثالث) يرجع لكل يوم بصاع ، ذكره المتولى لأن الشرع عادل بين
صوم ثلاثة أيام وثلاثة أصع (والرابع) حكاه الدارمي والقاضي أبو الطيب
في تعليقه عن ابن القطان وحكاه الرافعى يرجع بما يرجع به لو فدى بالبهدي
أو الإطعام .

ولو أراد الحالق على هذا القول أن يفدى ، قال أصحابنا : إن كان

بالصوم لم يجز وإن كان بالهدى أو الإطعام — فإن كان بإذن المخلوق —
جاز وإلا (فوجهان) حكاهما المتولى والبغوى وغيرهما (أصحهما) لا يجوز ،
وبه قطع القاضى حسين والرافعى ، قال القاضى حسين : والفرق بين هذا
وبين من أكره إنسانا على إتلاف مال ، وقلنا : إن المكروه المأمور بضمن
ثم يرجع به على الأمر فأداه الأمر بغير إذن المأمور ، يبرأ المأمور ، لأن
الفدية فيها معنى القرية ، فلا بد من قصدها ممن لاقاه الوجوب ، والله
أعلم .

(فرع) إذا حلق إنسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكروه ،
لكنه ساكت فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) أنه
كما لو حلق بإذنه فتكون الفدية على المخلوق قولاً واحداً ولا مطالبة على
الحالق بشيء لأن الشعر عنده وديعة أو عارية وعلى التقديرين إذا أتلفت
العارية أو الوديعة وهو ساكت متمكن من المنع يكون ضامناً في الطريق
الثانى ، كما أنه لو حلق نائماً أو مكروها فيكون على الخلاف .

(فرع) لو أمر حلال حلالاً بحلق رأس محرم نائم فالفدية على
الآمر إن لم يعرف الحالق الحال ، فإن عرفه فوجهان (الأصح) أنها عليه ،
قال الدارمى ولو أكره إنساناً محرماً على حلق رأس نفسه ففيه القولان ،
كما لو حلقه مكروها ولو أكره رجلاً على حلق المحرم فالفدية على الأمر .

(فرع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير
صنع آدمى فلا فدية بلا خلاف ولو طارت إليه نار فأحرقته ، فقد قال
المتولى والرويانى فى البحر : إن لم يمكنه إطفائها فلا فدية بلا خلاف ،
كما لو سقط بالمرض ، وإن أمكنه فهو كمن حلق رأسه وهو ساكت ، ففيه
الطريقان السابقان وأطلق الدارمى والماوردى وآخرون من العراقيين
أنه لو أحرق بالنار لا فدية ، وقال القاضى حسين فى تعليقه : قال العراقيون :
لا فدية ، واختار القاضى أنه إن قلنا : إن الشعر كالعارية ضمنه ، وإن قلنا

ودیعة فلا ، والصواب ما قدمناه عن المتولى والرويانى . ويتعين حمل كلام العراقيين على من لم يمكنه الإطفاء ، وكلامهم يقتضيه ، فإنهم جعلوه حجة لسقوط الفدية عن المخلوق النائم والمكره ، وبه يحصل الاحتجاج .

(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرها وجبت الفدية على الحائق فى الأصح ، وفى الثانى تجب على المخلوق ، ويرجع بها على الحائق . قال إمام الحرمين : لم تختلف الأئمة فى إيجاب الفدية ، قال : وأقرب مسلك فيه أن الشعر فى حق الحلال كصيد الحرم وشجره .

(فرع) فى مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة لا يجوز ، فإن فعل فعلى الحائق صدقة كما لو حلق رأس محرم . دليلنا أنه حلق شعرا لا حرمة له بخلاف شعر المحرم ، ولو حلق حلال شعر محرم نائم أو مكره فقد ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفدية على الحائق ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة : تجب على المخلوق ولا يرجع بها على الحائق ، وقال عطاء : من أخذ من شارب المحرم فعليهما الفدية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره للمحرم أن يحك شعره بأظفاره حتى لا ينتثر شعره ، فإن انتثر منه شعره لزمته الفدية ويكره أن يطفى رأسه ولحيته ، فإن فلى وقتل قملة استحب له أن يقدحها ، قال الشافعى رحمه الله : وأى شيء فداها به فهو خير منها ، فإن ظهر القمل على بدنه أو ثيابه لم يكره أن ينحيه لأنه الجاه . ويكره أن يكتحل بما لا طيب فيه ، لأنه زينة ، والحاج اشعث أغبر ، فإن احتاج إليه لم يكره ، لأنه إذا لم يكره ما يحرم من الحلق والطيب للحاجة ، فلان لا يكره ما يحرم أولى . ويجوز أن يدخل الحمام ويفتسل بالماء ، لما روى أبو أيوب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتسل وهو محرم » . ويجوز أن يفسل شعره بالماء والسدر لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فى المحرم الذى خر من بعيره : أغسلوه بماء وسدر » . ويجوز أن يحتجم ما لم يقطع شعرا لما

روى ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم » ويجوز أن يفتصد أيضا كما يجوز أن يحتجم ، ويجوز أن يستظل سائرا ونازلا ، لما روى جابر رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقبة من شعر أن تضرب له بنمرة » وإذا ثبت جواز ذلك بالحر نازلا وجب أن يجوز سائرا قياسا عليه ، ويكره أن يلبس الثياب المصبغة لما روى أن عمر رضى الله عنه رأى على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام ، فقال : أيها الرهط انتم أئمة يقتدى بكم ، ولو أن جاهلا رأى عليك ثوبيك لقال : قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة ، وهو محرم ، فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئا » .

ويكره أن يحمل بازا أو كلبا معلما لأنه ينفر به الصيد ، وربما انفلت فقتل صيدا ، وينبى أن ينزّه إحرامه من الخصومة والشتيم والكلام القبيح ، لقوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس : الفسوق المنابذة بالالقاب ، وتقول لأخيك : يا ظالم يا فاسق ، والجدال أن تمارى صاحبك حتى تفقسه ، وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه » وبالله التوفيق .

(الشرح) حديث أبى أيوب رواه البخارى ومسلم ولفظ روايتهما قال أبو أيوب : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتسل وهو محرم » وحديث ابن عباس في المحرم الذى خر من بعيره وحديثه في الحجامة رواهما البخارى ومسلم (وأما) حديث جابر في القبة فرواه مسلم وأبوداود في جملة حديث جابر الطويل ، الذى استوعب فيه صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه كما ذكره المصنف وعن أم الحصين الصحابية رضى الله عنها قالت : « حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » رواه مسلم في صحيحه . (وأما) حديث عمر وقوله لطلحة في الثوب المصبوغ فصحيح رواه مالك في الموطأ بإسناد على شرط البخارى ومسلم

(وأما) حديث أبي هريرة فرواه البخارى ومسلم (وأما) تفسير قوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فسبق بيانه في الباب الأول من كتاب الحج في وقت الإحرام بالحج قوله : يكره أن يلقى رأسه هو - بفتح الياء وإسكان الفاء وتخفيف اللام -

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل (إحداها) يكره حك الشعر في الإحرام بالأظفار لثلاث تنف شعرا ، ولا يكره يبطون الأنامل ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : يكره أن يحك شعره بأظفاره فأشار إلى أنه لا يكره بأنامله ويكره مشط رأسه ولحيته ، لأنه أقرب إلى تنف الشعر ، فإن حك أو مشط فتتف بذلك شعرة أو شعرات لزمه فدية فإن سقط شعر وشك هل تنفه بفعله ؟ أم كان يغتسل ^(١) بنفسه ؟ فوجهان وقيل : قولان ، وممن حكاهما قولين الشيخ أبو محمد الجويني وإمام الحرمين عن حكايته (أصحهما) وبه قطع جماعة منهم البندنجي وصاحب البيان : لا فدية ، لأنه محتمل الأمرين والأصل براءته فلا تلزمه الفدية بالشك (والثاني) تلزمه إحالة على السبب الظاهر ، قال الإمام : وهو نظير من ضرب بدن امرأة فأجهضت جنينا يجب الضمان ، وإن كان يحتمل الإجهاض بسبب آخر ، هذا كله في حك الشعر (وأما) حك الجسد فلا كراهة فيه بلا خلاف ، وفي الموطأ عن عائشة « أنها سألت أيحك المحرم جسده ؟ قالت : نعم فيحككه وليشدد » .

قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم ذلك البدن وإزالة الوسخ عنه ، وقال مالك ، لا يفعله ، فإن فعله فعليه صدقة . دليلنا أنه لم يثبت في ذلك نهى شرعى ، فلا يمنع فهذا هو المعتمد في الدلالة (وأما) ما يحتج به أصحابنا من رواية الشافعى والبيهقى بإسنادهما عن ابن عباس « أنه دخل حماما

(١) اتسل الشعر واليافىف نسولا : سقط (ط) .

وهو بالجحفة وهو محرم وقال : ما يعبأ الله بأوساخنا شيئاً « فهذا ضعيف ،
لأنه من رواية ابن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين •

(المسألة الثانية) يكره أن يلقى رأسه ولحيته ، فإن فلى وقتل قملة
تصدق ولو بقلعة ، نص عليه الشافعي وفي نص آخر قال : أى شئ فداها
به فهو خير منها كما حكاه عنه المصنف وهو بمعنى الأول وهذا التصديق
مستحب وليس بواجب هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب لأنها
ليست مأكولة فأشبهت قتل الحشرات والسباع التى لا تؤكل ، وفيه وجه
أن التصديق واجب لأنه يتضمن إزالة الأذى عن الرأس ، وقد سبق بيانه
في فصل قتل ما لا يؤكل من السباع والحشرات ، حكاه القاضى حسين
وإمام الحرمين وآخرون قال المصنف والأصحاب : ولو ظهر القمل في بدنه
وثيابه فله إزالته ولا فدية بلا خلاف لا واجبة ولا مستحبة ، بخلاف قمل
الرأس لأنه يتضمن إزالة الأذى من الرأس وقد ورد فيه النص والله أعلم
وسبق هناك أن الصبيان لها حكم القمل والله أعلم •

(الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب كما سبق في فصل الطيب ،
فإن احتاج إليه لدواء جاز وعليه الفدية (وأما) الاكتحال بما لا طيب فيه
فقد سبق في آخر فصل تحريم الطيب أنه لا يحرم ؟ وللشافعي في كراهته
نصان فليل قولان ، وقيل على حالين وهو الأصح ، فإن كان فيه زينة
كالإثمد ونحوه كره إلا لحاجة كرمد ونحوه ، وإن لم يكن فيه زينة كالتوتيا
لم يكره ، وبهذا التفصيل قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضى
أبو الطيب والجمهور ، وعليه يحمل كلام المصنف ، قال أبو على البندنجي :
إن كان مما لا يحسن العين كالتوتيا فلا كراهة وإن كان يحسنها كالإثمد
فقد نقل المزي أنه لا بأس به ، ونص في الإملاء أنه يكره وهو ظاهر نصه
في الأم ، قال : فإن صح نقل المزي فالمسألة على قولين ، وإلا فالمعروف
في كتبه أنه مكروه فالمذهب التفصيل •

قال أبو الطيب وآخرون : ويكره للمحرمة الاكتحال بالإثمد أشد من كراهته للرجال ، لأن ما يحصل من الزينة أكثر من الرجل ، فإن اكتحل به رجل أو امرأة فلا فدية بلا خلاف ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم : « يعنى يشتكى عينيه قال : يضمدها بالصبر » وروى البيهقي عن شميصة قالت « اشتكت عيني وأنا محرمة فسألت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن الكحل ، فقالت : اكتحلي بأى كحل شئت غير الإثمد ، أو قالت : غير كل كحل أسود ، أما أنه ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن نكرهه ، وقالت إن شئت كحلتك بصير فأبيت » .

(فرع) اتفق العلماء على جواز تضييد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ولا فدية في ذلك . وأجمعوا على أنه إذا احتاج إلى ما فيه طيب جاز فعله . وعليه الفدية ، وأجمعوا على أن له أن يكتحل بما لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية ، وأما الاكتحال للزينة فمكروه عندنا على الصحيح كما سبق ، وبه قال جماعة من العلماء . قال ابن المنذر : ثبت أن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه ، قال : ورخص في الكحل له الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي غير أن إسحق وأحمد قالا : لا يعجبنا ذلك للزينة ، وكرهه مجاهد ، وكره الإثمد للمحرم الثوري وأحمد وإسحق ، قال ابن المنذر : لا يكره .

(المسألة الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره ، وينغمس في الماء لما ذكره المصنف ، وله إزالة الوسخ عن نفسه ، ولا كراهة في ذلك على المذهب ، وبه قطع الجمهور « قال الرافعي : وقيل : يكره على القديم ، وله غسل رأسه بالسدر والخطمي ، لكن يستحب أن لا يفعل خوفا من انتناف الشعر ، ولأنه ترفه ونوع زينة ولم يذكر الجمهور كراهته بل اقتصروا على أنه خلاف الأولى وصرح

البندنجي بكراهته ، قال الرافعي : وذكر الخاطي كراهته عن القديم .
 قال أصحابنا : وإذا غسله فينبغي أن يرفق لئلا ينتف شعره . هذا تفصيل
 مذهبنا ، قال الماوردي : أما اغتسال المحرم بالماء والانغماس فيه
 فجائز ، لا يعرف بين العلماء خلاف فيه ، لحديث أبي أيوب السابق (فأما)
 دخول الحمام وإزالة الوسخ عن نفسه فجائز أيضا عندنا . وبه قال الجمهور .
 وقال مالك : تجب الفدية بإزالة الوسخ وقال أبو حنيفة : إن غسل رأسه
 بخطمي لزمته الفدية . دليلنا حديث ابن عباس في المحرم الذي خر عن
 بعيره ، قال ابن المنذر : وكره جابر بن عبد الله ومالك غسل المحرم رأسه
 بالخطمي . قال مالك : وعليه الفدية ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو ^(١)
 يعقوب ومحمد : عليه صدقه ، قال ابن المنذر : هو مباح لحديث
 ابن عباس .

(الخامسة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يحتجم ويفتصد
 ويقطع العرق ما لم يقطع شعرا ولا فدية عليه هذا مذهبنا لا خلاف فيه
 عندنا ، وبه قال جمهور العلماء منهم مسروق وعطاء وعبيد بن عمير والثوري
 وأحمد وإسحق وابن المنذر ، وقال ابن عمر ومالك : ليس له الحجامة إلا
 من ضرورة وقال الحسن البصري : إن فعله ^(٢) دليلنا حديث ابن عباس
 الذي ذكره المصنف . قال أصحابنا : فإن احتاج إلى الحجامة ونحوها ولم
 يمكن إلا بقطع شعر قطعه لزمه الفدية .

(السادسة) قال الشافعي والأصحاب : له أن يستظل سائرا ونازلا
 للحديث الذي ذكره المصنف ، ولحديث أم الحصين الذي ذكرناه معه .
 هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ، ونقله ابن المنذر عن ربيعة والثوري وابن
 عيينة قال : وروى ذلك عن عثمان بن عفان وعطاء والأسود بن يزيد ، قال :

(١) لعله أبو يوسف .

(٢) هكذا بالأصل والنسخت هو (ففعله الفدية) . الطبع .

وكره ذلك مالك وأحمد . وقال عبد الرحمن بن مهدي : لا أستظل ، قال :
ورويانا عن ابن عمر قال : أضح لمن أحرمت له « قال ابن المنذر : ولا بأس
به عندي لأني لا أعلم خبرا ثابتا يمنع منه ، وما كان للحلال فعله كان
للمحرم فعله إلا ما نهى عنه المحرم . قال : كل ما نهى عنه المحرم يستوى
فيه الراكب ومن على الأرض ، كالطيب واللباس السابقين في حديث ضرب
القبة بسمرة ، وحديث أم الحصين . هذا كلام ابن المنذر ، ونقل أصحابنا
عن مالك وأحمد أنهما قالوا : يجوز الاستظل للنازل ، ولا يجوز للسائر ،
فإن استظل لزمه الفدية وعن أحمد رواية أنه لا فدية . قال البندري
ووافقنا : إنه لو كان زمن استظلاله يسيرا فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده
ونحوها ، دليلنا الحديثان السابقان (وأما) ما رواه البيهقي وغيره بالإسناد
الصحيح عن نافع قال : « أبصر ابن عمر رجلا على بعيره وهو محرم قد
استظل بينه وبين الشمس فقال له : أضح لمن أحرمت له » فمحمول على
الاستحباب (وقوله) أضح أي ابرز إلى الشمس (وأما) حديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب
إلا غربت بذنوبه ، حتى يعود كما ولدته أمه » فرواه البيهقي وقال : هو
إسناد ضعيف ولو صح لم يكن فيه دليل للمنع من الاستظل ، ولا كراهة
فيه ، ولا فيه فرق بين سائر ونازل . قال أبو علي البندرجي وغيره من
أصحابنا : الاستظل وإن كان جائزا فالبروز للشمس أفضل منه للرجل ،
ما لم يخف ضررا والستر للمرأة أفضل .

(السابعة) قال المصنف والأصحاب : يكره للمحرم لبس الثياب
المصبغة كراهة تنزيه . فإن لبسها فلا فدية سواء في هذا المصبوغ بالليل
والمغرة وغيرهما مما ليس بطيب .

(الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بازيا أو كلبا معلما أو
غيرهما من جوارح السباع والطيور لما ذكره المصنف ، وهذا متفق عليه

نص عليه الشافعى وتابعه الأصحاب ، وسبقت المسألة بفروعها فى فصل
الصيد .

(التاسعة) قال المصنف والأصحاب : ينبغى أن ينزه إحرامه من
الشتم والكلام القبيح والخصومة والمراء والجدال ، ومخاطبة النساء بما
يتعلق بالجماع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع ، وكذا ذكره بحضرة
المرأة . ويستحب أن يكون كلامه وكلام الحلال بذكر الله تعالى ، وما فى
معناه من الكلام المندوب ، كتعليم وتعلم وغير ذلك ، لحديثى [أبى شريح ^(١)
الخزاعى] وأبى هريرة رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت »

ولا بأس عليهما بالكلام المباح من شعر وغيره لحديث أبى بن كعب رضى الله
عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن من الشعر لحكمة » رواه
البخارى ، وعن هشام بن عروة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« الشعر كلام حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيحه » رواه الشافعى
والبيهقى هكذا مرسل عن عروة وروى البيهقى « أن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه غنى وهو محرم » والله أعلم .

(العاشرة) قال أصحابنا : لا بأس بنظر المحرم فى المرأة : ولا كراهة
فى ذلك سواء كان رجلا أو امرأة هذا هو الصحيح المشهور فى المذهب وبه
قطع القاضى أبو الطيب والماوردى وآخرون ، وقال أبو على البنديجى
فى كتابه الجامع : لا بأس بنظر المحرم والمحرمة إلى وجهه فى المرأة قال :
وقال الشافعى فى سنن حرمة : يكره لهما ذلك هذا كلام البنديجى . وقال
صاحب العدة : قال الشافعى فى الأم لا بأس به ، وقال فى سنن حرمة :
يكره ذلك لأنه زينة . وقال صاحب البيان : قال صاحب المعتمد لا يكره

(١) فى شى وق (ابن شريح عن الخزاعى) وهو خطأ واضح . وأبو شريح الخزاعى اسمه
خويلد بن عمرو أسلم عام الفتح له عشرون حديثا اتفق الشيخان على حديثه مات سنة ٦٨

قال : ونقل صاحب الفروع عن الشافعي أنه نص في الإملاء أنه يكره فحصل للشافعي في المسألة قولان (الأصح) لا يكره ، وبه قطع الأكثرون ، ونقل ابن المنذر عدم الكراهة عن ابن عباس وأبي هريرة وطاوس والشافعي وأحمد وإسحق . قال : وبه أقول ، وكره ذلك عطاء الخراساني ، وقال مالك . لا يفعل ذلك إلا عن ضرورة . قال : وعن عطاء في المسألة قولان (أحدهما) يكره (والثاني) لا بأس به واحتج البيهقي بحديث نافع « أن ابن عمر نظر في المرأة » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وعن ابن عباس أنه كره أن ينظر المحرم في المرأة إلا من وجع ، قال البيهقي : وعطاء الخراساني ^(١) ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح .

(الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه في هذا الفصل وغيره إلى أنه يستحب كون الحاج أشعث ، وكذا صرح به الأصحاب . ودليله قوله تعالى : (ثم ليقتضوا تفهم) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم : انظروا إلى عبادي جاءوني شعثا غبرا » رواه البيهقي بإسناد صحيح .

(فرع) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر : المرأة كالرجل في ذلك إلا ما أمرت به من الستر ، فاستتر لها أن تخفض صوتها بالتلبية ، ولها

(١) كذا في شوقي وفي العيارة نظر ، لأن الجبال هنا هو في سوق فولين لعطاء الفقيه وليس في تقدير عطاء الزاوية ، ولعل الضعف إنما يلحق قوله الأول بالكراهة ، ويكون قوله الثاني موافقا للأصح من قول الشافعي . وعطاء هذا هو ابن أبي مسلم الخراساني قائد جيوش العباسية ومؤسس دولتهم ، وهو من كبار العلماء ، وهو من أهل سمرقند ، وقيل من أهل بلخ ، وولاه للمذهب بن أبي صفرة ، ورحل وطوف وسكن الشام ، ودواياته عن ابن عباس وابن عمر فمرسلة وهو كثير الإرسال وممن روى عنهم أنس وسعيد بن المسيب وعكرمة وعروة وعنه ابنه عثمان والأوزاعي ومعمر وشعبة وسفيان ويحيى بن حمزة وإسماعيل بن عياش قال يحيى بن معين : عطاء قالوا ابن أبي مسلم وقالوا ابن أبي مبصرة وقال مالك عطاء ابن عبد الله هـ . وقال البخاري عطاء بن عبد الله هو ابن أبي مسلم سألت عبد الله بن عثمان عن عطاء فقال : نحن من أهل بلخ هـ . وقد فرق مسلم والنسائي بينهما فجعلاهما اثنتين وقال ابن مسافر : وهما جماعة واحدة هـ . من الميزان ملخصا (ط) .

أن تلبس القميص والقباء ، إلى آخر كلامه ، وشرح الأصحاب هذا الكلام فأحسنهم شرحا صاحب الحلوى قال : (أما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة في شيء منها ، وإنما يختلفان في هيئات الإحرام ، فهي نخالفة في خمسة أشياء (أحدها) أنها مأمورة بلبس المخطط كالقميص والقباء والسرراويل والخفين ، وما هو أستر لها ، لأن عليها ستر جميع بدنها غير وجهها وكفيها ، والرجل منهي عن المخطط وتلزمه به الفدية (الثاني) أنها مأمورة بخفض صوتها بالتلبية ، والرجل مأمور برفعه لأن صوتها يفتن (الثالث) أن إحرامها في وجهها فلا تغطيه ، فإن سترته لزمها الفدية ، وللرجل ستره ولا فدية عليه (الرابع) ليس للرجل لبس القفازين بلا خلاف وفي المرأة قولان مشهوران (الخامس) يستحب لها أن تختضب لإحرامها بحناء ، وللرجل منهي عن ذلك .

(قلت :) وتخالفه في شيء سادس من هيئات الإحرام ، وهو أن كراهة الاكتحال في حقها أشد من الرجل ، وقد سبق بيانه قريبا ، وفي سابع وهو أنه يستحب لها مس وجهها عند إرادة الإحرام بشيء من الحناء لتستر بشرته عن الأعين ، وقد سبق بيان هذا واضحا في أوائل هذا الباب قال الأصحاب : وفي أشياء من هيئات الطواف (أحدها والثاني) الرمل والاضطباع يشرعان للرجل دونها ، قال الماوردي : هي منهيّة عنها ، بل تمشي على هيئتها ، وتستر جميع بدنها غير الوجهين والكفين (الثالث) يستحب لها أن تطوف ليلا لأنه أستر لها ، والرجل يطوف ليلا ونهارا ، قال الماوردي وغيره : ويستحب لها أن لا تدنو من الكعبة في الطواف إن كان هناك رجال ^(١) وإنما تطوف في حاشية الناس ، والرجل بخلافها ، قال السرخسي وهكذا يستحب لها في الطريق أن لا تخالط الناس وتسير على

(١) من الصور التي شاهدناها النسوة الأفريقيات النكرويات وهن حاسرات الأذرع والصدور يراحمن الرجال ويداعقنهم ليصلن إلى استلام الحجر الأسود فإذن حاشية الناس من هذا الالتصاق الذي تتممه أحدهن في طوافها وشقها الزحام بلا مبالاة ولا خجل (ط) .

٣٨١
الصفحة ٣٨١
المجلد ١٥
العدد ١٥

حاشيتهم تحرزا عنهم . قال أصحابنا : وتخالفه في أشياء من هيئات السعى (أحدها) أنها تمشى جميع المسافة بين الصفا والمروة ، لا تسعى في شيء منها بخلاف الرجل (والثاني) ذكره الماوردي أنها تمتنع من السعى راكبة ، والرجل لا يمنع منه (والثالث) ذكره الماوردي أيضا أنها تمتنع من صعود الصفا والمروة والرجل يؤمر به .

قال الماوردي : وتخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعرفات (أحدها) يستحب لها أن تقف فazole لا راكبة ، لأنه أصون لها وأستر ، والرجل يستحب أن يكون راكبا على الأصح (والثاني) يستحب لها أن تكون جالسة والرجل قائما (والثالث) أنه يستحب لها أن تكون في حاشية الموقف وأطراف عرفات ، والرجل يستحب كونه عند الصخرات السوداء بوسط عرفات . قال الماوردي : وتخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات باقى المناسك (أحدها) يستحب للرجل رفع يده في رمي الجمار ، ولا يستحب للمرأة (والثاني) يستحب له أن يذبح نسكه ، ولا يستحب ذلك للمرأة (والثالث) الحلق في حق الرجل أفضل من التقصير ، وتقصيرها هي أفضل من حلقها ، بل حلقها مكروه ، قال : وما سوى المذكور فالمرأة والرجل فيه سواء والله أعلم .

بَاب مَا يَجِبُ فِي مُحْظُورَاتِ الْأَحْرَامِ

من كفارة وغيرها

(إذا حلق المحرم رأسه فكفارته أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين ثلاثة أصع ، لكل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام ، وهو مخير بين الثلاثة لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولحديث كعب بن عجرة . وإن حلق ثلاث شعرات كانت كفارته ما ذكرناه في حلق الرأس ، لأنه يقع عليه اسم الجمع المطلق ، فصار كمن حلق جميع رأسه ، وإن حلق شعر رأسه وشعر بدنه لزمه ما ذكرناه وقال أبو القاسم الأنماطي : يلزمه فديتان لأن شعر الرأس مخالف لشعر البدن إلا ترى أنه يتعلق بالنسك بحلق الرأس ولا يتعلق بشعر البدن ؟ والمذهب الأول ، لأنهما وإن اختلفا في النسك إلا أن الجميع جنس واحد فاجزاه لهما فدية واحدة ، كما لو غطي رأسه ولبس القميص والسراويل ، وإن حلق شعرة أو شعرتين ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) يجب لكل شعرة ثلث دم لأنه إذا وجب في ثلاث شعرات دم وجب في كل شعرة ثلثه (والثاني) يجب لكل شعرة درهم ، لأن إخراج ثلث دم يشق ، فعُدل إلى قيمته ، وكانت قيمة الشاة ثلاثة دراهم فوجب ثلثه (والثالث) مد لأن الله تعالى عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الطعام فيجب أن يكون هنا مثله ، وأقل ما يجب من الطعام مد فوجب ذلك . وإن قلم أظفاره أو ثلاثة أظفار وجب عليه ما يجب في الحلق ، وإن قلم ظفرا أو ظفرين وجب فيهما ما يجب في الشعرة والشعرتين لأنه في معناهما .

(الشرح) قال أصحابنا : دم الحلق والقلم دم تخيير وتقدير ومعنى التخيير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه . ومعنى التقدير أن الشرع جعل البديل المعدول إليه مقدرًا بقدر لا يزيد عليه ولا ينقص منه ، فإذا حلق رأسه أو قلم أظفاره لزمه الفدية ، وهي ذبح شاة أو إطعام ثلاثة أصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع ، أو صوم ثلاثة أيام وهو مخير بين الثلاثة للكية وحديث كعب بن عجرة . وإذا تصدق بالأصع وجب أن يعطى كل مسكين نصف صاع . هذا هو الصحيح وبه قطع

المصنف والأصحاب ، :وحكى الرافعى وجها عن حكاية صاحب العدة أنه لا يقدر نصيب كل مسكين ، بل تجوز المفاضلة وهذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق . ولو حلق ثلاث شعرات فهو كحلق كل رأسه . فيتخير بين الأمور الثلاثة ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وهكذا الحكم لو قلم ثلاثة أظفار سواء كانت من أظفار اليد أو الرجل أو منهما . هذا إذا أزالها دفعة واحدة في مكان ، فإن فراق زمانا أو مكانا فسيأتى حكمه قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا حلق أو قلم أو تطيب مرة بعد أخرى .

(أما) إذا حلق شجرة واحدة أو شعرتين ففيه أربعة أقوال ذكر المصنف الثلاثة الأول منها بدلائلها (أصحابها) وهو نصه في أكثر كتبه . يجب في شعرة مد وفي شعرتين مدان (والثاني) يجب في شعرة درهم ، وفي شعرتين درهما (والثالث) في شعرة ثلث دم . وفي شعرتين ثلثاه (والرابع) في الشعرة الواحدة دم كامل ، حكاه إمام الحرمين عن حكاية صاحب التقريب . قال الإمام : وهذا القول ، وإن كان ينقدح توجيهه فلست أعده من المذهب ، وهذا الذى ذكره من أن الأصح أن في شعرة مدا ، وفي شعرتين مدين هو الصحيح عند الجمهور ممن صرح بتصحيحه صاحب الحاوى ، والقاضى أبو الطيب فى تعليقه ، والقاضى حسين فى تعليقه والعبدى والبغوى وصاحب الانتصار والرافعى وآخرون وهو نص الشافعى فى مختصر المزنى وفى الأم والإملاء .

قال صاحب الحاوى : هذا القول هو الصحيح الذى نص عليه فى المختصر وفى أكثر كتبه ، قال : وعليه يعول أصحابنا ، والقول الذى يقول : يجب فى الشعرة ثلث دم ، وفى الشعرتين ثلثان هو رواية أبى بكر الحميدى شيخ البخارى ، وصاحب الشافعى عن الشافعى ، شذ الجرجانى فى التحرير فصحه والمشهور تصحيح المد كما سبق . واتفق أصحابنا على أن الظفر كالشعرة ، والظفرين كالشعرتين ، ففيه الأقوال الأربعة (الأصح) فى الظفر

مد ، وفي الظفرين مدان (أما) إذا حلق شعر رأسه وبدنه فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين : تجب فدية واحدة (والثاني) وهو قول الأنماطي فديتان ، قال أصحابنا وهو غلط •

(فرع) قال أصحابنا : تجب الفدية بإزالة ثلاث شعرات متواليات ، سواء شعر الرأس والبدن ، وسواء النتف والإحراق والحلق والتقصير والإزالة بالنورة وغيرها ، فتقصير الشعر في وجوب الفدية كحلقه من أصله هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب في الطريقين إلا الماوردي فقال : لو قطع نصف الشعرة من رأسه أو جسده فوجهان (أحدهما) يلزمه ما يلزمه في الشعرة الواحدة إذا قلعها من أصلها ، وفيه الأقوال الأربعة (الأصح) مد لأن التقصير كالحلق من أصله في حصول التحلل ، فكذا في الفدية (والوجه الثاني) قال : وهو الأصح يجب بقسط ما أخذ من الشعرة ، فيكون نصف مد على أصح الأقوال الأربعة ، وحاصله نصف ما في الشعرة • والصحيح ما قدمناه عن الأصحاب والله أعلم •

ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن استوعب جميع أعلاه فهو كقطع بعض شعرة ، فيجب فيه ما يجب في الشعرة بكاملها على المذهب ، وفيه وجه الماوردي ولو أخذ من بعض جوانب الظفر ولم يستوعب جوانبه (فإن قلنا) في الظفر الواحد دم أو درهم وجب هنا بقسطه • وإن قلنا : مد وجب هنا أيضا مد ، ولم يبعث ، هكذا ذكره المتولي وغيره ، ونقله المتولي عن الأصحاب مطلقا قال : قالوا : وإنما أوجبنا المد في بعضه لأنه لا يتبعض ، والفدية في الحج مبنية على التغليب •

(فرع) هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الشعرة واشعرتين والظفر والظفرين تجري أيضا في ترك حصاة من الجمرات ، وفي ترك ميت ليلة من ليالي منى ، وقد ذكرها المصنف في مواضعها ، قال

إمام الحرمين : القول بدرهم في الشعرة لا أرى له وجهًا إلا تحسين الاعتقاد في عطاء فانه قاله ، ولا يقوله إلا عن ثبت . هذا كلام الإمام . وقد ذكر القاضي حسين أن من أصحابنا من قال : إن هذا القول ليس مذهبنا للشافعي وإنما هو مذهب عطاء قال القاضي : والأصح أنه قول للشافعي (وأما) احتجاج المصنف وغيره لهذا القول بأن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم ، فإنما هو مجرد دعوى لا أصل لها ، فإن أرادوا أنها كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تساوي ثلاثة دراهم فهو مردود لأن النبي صلى الله عليه وسلم عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة . فجعل الجبران شاتين أو عشرين درهماً ، وإن أراد أنها كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن آخر لم يكن فيه حجة ولا يلزم اعتماد هذا في جميع الأزمان وأنكر صاحب التتمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : هذا باطل لأوجه :

(أحدها) أن الموضع الذي يصار فيه إلى التقويم في نذية الحج لا تخرج الدراهم ، بل يصرف الطعام ، وهو جزاء الصيد ، فكان ينبغي أن يصرف في الطعام .

(والثاني) أن الاعتبار في القيمة بالوقت لا بما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في جزاء الصيد ، فإنه يقوم ما لا مثل له من النعم بقيمة الوقت ، فكان ينبغي أن يجب ثلث قيمة شاة .

(الثالث) أن الشرع خير بين الشاة والطعام ، والطعام يحتمل التبعض كما ذكرنا . قال صاحب التتمة : وأما توجيه القول بأن في الشعرة مداً بأن الشرع عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره ، وأقل ما يجب في الشرع للفقير في الكفارات مداً ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، فأوجبنا في مقابلتها أقل ما يوجب فدية في الشرع ، فهذا التوجيه فيه ضعف ، لأنه إذا لم يكن بد من الرجوع إلى الطعام فقد قابل الشرع الشاة

في فدية الحلق بثلاثة أصع ، والأصع مما يحتمل التقسيط ، فكان ينبغي أن يجب في مقابلة الشعرة صاع ، قال : ومن قال يجب في الشعرة ثلث درهم فهو أقرب إلى القياس . قال : وعلى مقتضى هذا ينبغي أن يتخير بين ثلث شاة وبين أن يتصدق بصاع وبين أن يصوم يوما ، كما يتخير في ثلاث شعرات بين ثاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع ، قال : ولكن هذا القول فيه إشكال من جهة المذهب ، لأنه ينتقض فيما لو جرح ظبية فنقص عشر قيمتها أن عليه عشر ثمن شاة وما أوجبته عشر شاة ، قال : فالقياس يلزم صاع أو صوم يوم . هذا كلام صاحب التتمة ، وقال إمام الحرمين في توجيه إيجاب مد في الشعرة : هذا القول مشهور معتضد بآثار السلف ، وهو مرجوع إليه في مواضع من الشريعة فإن اليوم الواحد من صوم رمضان يقابل بمد كما سبق في بابه ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا حلق ثلاث شعرات فصاعدا نؤمنا الفدية بكما لها . وقال أبو حنيفة : إن حلق ربع رأسه لزمه الدم ، وإن حلق دونه فلا شيء ، وفي رواية فعليه صدقة ، والصدقة عنده صاع من أى طعام شاء إلا البر ، فيكفيه منه نصف صاع . وقال أبو يوسف : إن حلق النصف وجب عليه الدم ، وقال مالك : إن حلق من رأسه ما أماط به عنه الأذى وجب اندم من غير اعتبار ثلاث شعرات . وعن أحمد روايتان (إحداهما) كقولنا (والثانية) يجب بأربع شعرات . واحتج مالك بأن ثلاث شعرات لا يحصل بها إمامة الأذى . واحتج أبو حنيفة بأن الربع يقوم مقام الجميع كما يقول : رأيت زيدا وإنما رأى بعضه . واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (ولا تحلقوا رءوسكم) أى شعر رءوسكم ، والشعر اسم جنس ، أقل ما يقع على ثلاث .

(والجواب) عن دليل مالك أن إمطة الأذى ليست شرطا لوجوب الفدية (والجواب) عن قول أبي حنيفة أنها دعوى ليست مقبولة (أما)

إذا حلق شعرة أو شعرتين فعليه الضمان ، هذا مذهبنا ، قال العبدري :
وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال مجاهد : لا شيء في شعرة وشعرتين ، وبه قال
داود ، وهو إحدى الراويتين عن عطاء ، وقال أحمد : في الشعرة والشعرتين
يجب قبضة من طعام ، وذكرنا قوله في ثلاث شعرات ، وقال داود : للمحرم
أن يأتي في إحرامه كل ما يجوز للحلال فعله ، إلا ما نص على تحريمه ، فله
الاجتماع ودهن لحيته وجسده إذا لم يكن الدهن مطيبا ، وله قلم أظفاره ،
وحلق عاتته ونقف إبطه إلا أن يعزم على الأضحية فلا يأخذ من أظفاره ،
ولا من شعره في العشر حتى يضحى قال : والمرأة الاختضاب وللرجل
المحرم شم الريحان وأكل ما فيه زعفران ، فإن فعل ما نهى عنه من لباس
وطيب لم تجب الفدية عليه عند فعله ، لعدم الدليل على إيجاب ذلك ، هكذا
حكاه عنه العبدري .

(أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه فقد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الفدية
كحلق شعر الرأس ، وعن مالك روايتان (إحداهما) عليه الفدية (والثانية)
لا فدية ، وبه قال داود ، ولا تجب الفدية إلا بشعر رأسه ، دليلنا أنه محرم
ترفه بأخذه شعرة من غير إلقاء ، فلزمه القضاء كشعر رأسه ، وفيه احتراز
من شعر نبت في العين .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن فدية الحلق على التخيير بين شاة
وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع .
وسواء حلقه لأذى أو غيره وقال أبو حنيفة : إن حلقه لعذر فهو مخير كما
قلنا وإن حلقه لغير عذر تعينت الفدية بالدم ، دليلنا أن كل كفارة لا يثبت
فيها التخيير إذا كان سببها مباحا ثبت ، وإن كان حراما ككفارة اليمين
والقتل وجزاء الصيد واحتجوا بقوله تعالى : (أو به أذى من رأسه ففدية
من صيام أو صدقة أو نسك) فأثبت التخيير عند العذر من الأذى ، فدل
على أنه لا تخيير مع عدمه (وأجاب) أصحابنا بأن هذا تمسك بدليل

الخطاب ، وهم لا يقولون به ، ونحن نقول به ، إلا أن السببية مقدمة عليه (أما) الأظفار فلها حكم الشعر في كل ما ذكرنا فيحرم على المحرم إزالتها وتجب الفدية بها وثلاثة أظفار كثلاث شعرات ، وظفر كشعرة وبه قال أحمد •

وقال أبو حنيفة : إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها لزمه الفدية الكاملة ، وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار فما دونها لزمته صدقة • وقال محمد بن الحسن : إن قلم خمسة أظفار لزمه الدم ، سواء من يد أو يدين • وقال مالك : حكم الأظفار حكم الشعر ، يتعلق الدم بما يميظ الأذى وقال داود : يجوز للمحرم إزالة الأظفار كلها ولا فدية عليه ، وقد سبق بيان مذهبه قريبا دليلنا أنه كالشعر في الترفه ، فكان له حكمه والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن تطيب أو لبس الخيط في شيء من بدنه أو غطى رأسه أو شيئا منه أو دهن رأسه أو لحيته وجب عليه ما يجب في حلق الشعر لأنه ترفه وزينة فهو كالحلق وإن تطيب ولبس وجبت لكل واحد منهما كفارة • لأنهما جنسان مختلفان وإن لبس^(١) ومس طيبا وجب كفارة واحدة ، لأن الطيب تابع للثوب فدخل في ضمانه ، وإن لبس ، ثم لبس أو تطيب ثم تطيب ، في أوقات متفرقة ، ففيه قولان (أحدهما) تتداخل لأنها جنس واحد ، فاشبهه إذا كانت في وقت واحد (والثاني) لا تتداخل لأنها في أوقات مختلفة فكان لكل وقت من ذلك حكم نفسه وإن حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات فهي على القولين ، إن قلنا : تتداخل لزمه دم وإن قلنا لا تتداخل وجب لكل شعرة دم وإن حلق تسع شعرات في ثلاثة أوقات فعلى القولين إن قلنا : لا تتداخل لزمه ثلاثة دماء ، وإن قلنا : تتداخل لزمه دم واحد) •

(الشرح) فيه مسائل (إحداها) إذا تطيب في بدنه أو ثوبه أو لبس الخيط في بدنه ، أو غطى رأسه أو شيئا منه ، أو دهن رأسه أو لحيته ، أو باشر فيما دون الفرج بشهوة ، لزمه الفدية بلا خلاف عندنا ، سواء طيب

(١) في بعض نسخ المذهب (وإن لبس ثوبا مطيبا وجبت كفارة واحدة) (ط) •

عضوا كاملا أو بعضه ، وسواء استدام اللبس يوما أو ساعة أو لحظة ،
وسواء ستر الرأس ساعة أو لحظة ، فتجب الفدية في كل ذلك بلا خلاف
عندنا ، وفي هذه الفدية ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والأكثر
أنها كفدية الحلق فيتخير بين شاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع كما
سبق (والثاني) ذكره أبو علي الطبري في الإيضاح وآخرون من العراقيين ،
فيه قولان (أحدهما) أنه كالمتمتع فيلزمه الهدى ، فإن لم يجده لزمه صوم
عشرة أيام كما سبق (والثاني) يلزمه الهدى ، فإن لم يجده قومه دراهم
والدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما (والطريق الثالث) فيه أربعة
أوجه (أصحها) أنه كالحلق لاشتراكهما في الترفه (والثاني) أنه مخير
بين شاة وبين تقويمها ، ويخرج قيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما
(الثالث) تجب شاة فإن عجز عنها لزمه الطعام بقيمتها (والرابع) كالمتمتع
كما سبق .

(المسألة الثانية) إذا تطيب ولبس في مجلس قبل أن يكفر عن الأول
منهما أو فعلهما معا ، ففيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين وغيرهم
(أصحها) باتفاق الأصحاب تجب فديتان لما ذكره المصنف ، قال القاضي
أبو الطيب : هذا قول أكثر أصحابنا ، قال الماوردي : هو مذهب الشافعي
ومنصوصه (والثاني) تجب فدية واحدة ، وهو قول أبي علي ابن أبي
هريرة لأنهما استمتع فتداخلا كما لو لبس قميصا وعمامة (والثالث) وهو
قول أبي سعيد الإصطخري إن اتحد سببهما بأن أصابته شجة واحتاج في
مداواتها إلى طيب وسترها لزمه فدية واحدة ، وإن لم يتحد السبب
ففديتان ، والمذهب الأول . قال أصحابنا وما قال أبو علي وأبو سعيد غلط ،
ومتنقض بالحلق والقلم .

(الثالثة) إذا لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه بطيب ثخين بحيث يغنى
بعضه بعضا ففريقان (المذهب) وجوب فدية واحدة وبه قطع المصنف

والجمهور ونص عليه الشافعي (والثاني) ثقله صاحب البيان (إن قلنا)
بقول ابن أبي هريرة السابق في المسألة الثانية أن الطيب واللباس جنس لزمه
فدية (وإن قلنا) بالمذهب إنهما جنسان فوجهان (أصحهما) فدية لأنه تابع
(والثاني) فديتان •

(الرابعة) إذا لبس ثم لبس ، أو تطيب ثم تطيب ، أو قبل امرأة ثم
قبلها فإن كان في مجلس واحد ولم يكفر عن الأول بأن لبس قميصا ثم
سراويل ثم عمامة أو كرر واحدا منها في المجلس مرات أو تطيب بمسك
ثم زعفران ثم كافور أو كرر إحداها في المجلس مرات ، أو قبل امرأة ثم
أخرى ثم أخرى ، أو كرر قبلة امرأة واحدة ، وفعل هذا كله في مجلس قبل
أن يكفر ، لزمه كفارة واحدة ، سواء طال زمنه في معالجة لبس القميص
والسراويل ، ولف العمامة واستعمال الطيب • ومحاولة المرأة في القبلة ،
ونحو ذلك أو قصر فيكفر كفارة واحدة مطلقا بشرط أن يكون الفعل
متواليا لأنه كالفعل الواحد (أما) إذا كفر عن الأول قبل فعل الثاني فيلزمه
للثاني كفارة أخرى بلا خوف ، لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، كما لو
زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانيا ، وإن فعل ذلك في مجالس أو في مجلسين
وتدخل زمان طويل من غير توالي الأفعال نظرت - فإن فعل الثاني بعد
التكفير عن الأول - لزمه الثاني كفارة أخرى بلا خلاف ، لأن الأول استقر
حكمه بالتكفير ، وإن فعل الثاني قبل التكفير عن الأول فان كان السبب
واحدا بأن لبس في المرتين أو المرات للبرد أو للحر أو تطيب لمرض واحد
مرات ، فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد :
لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية (والقديم) تتداخل ويكفى فدية عن
الجميع ، ولو كان مائة مرة •

وإن تكرر الفعل بسببين أو أسباب مختلفة ، بأن لبس بكرة للبرد ،
وعشية للحر ، ونحو ذلك فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب

(أحدهما) تجب فديتان قطعا ، ويجعل اختلاف السبب كاختلاف الجنس (وإثاني) وهو المذهب وبه قطع كثيرون ، فيه قولان ، كما لو اتحد السبب ، لأن الشافعي رحمه الله لم يعتبر اختلاف السبب وإنما اعتبر اختلاف الجنس . قال أصحابنا الخراسانيون ومن تابعهم : حيث قلنا : يكفيهِ لجميع فدية واحدة فارتكب منظرورا أو أخرج الفدية ونوى بإخراجها التكفير عما فعله وما سيفعله من جنسه ، ففيه خلاف مبني على جواز تقديم التكفير على الحنث المحذور ، إن متعناه فلا أثر لهذه البتة ، فيقع التكفير عن الأول فقط ويجب التكفير ثانيا عن الثاني وإن جوزناه فوجهان (أحدهما) أن الفدية كال كفارة في جواز التقديم فلا يلزمه للثاني شيء (والثاني) لا يجزئه عن الثاني مطلقا ، لأنه لم يوجد سبب الثاني ولا شيء منه بخلاف كفارة اليمين وهي أحد السببين .

(الخامسة) إذا حلق شعر رأسه كله — فإن كان في وقت واحد — لزمه فدية واحدة ، وإن طال الزمان في فعله كما قلنا في اللبس ، وكما لو حلف لا يأكل في اليوم إلا مرة واحدة ، فوضع الطعام وجعل يأكل لقمة لقمة من بكرة إلى العصر ، فانه لا يحث .

وإن كان ذلك في أمكنة أو في مكان واحد في أوقات متفرقة فطريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون : تتعدد الفدية ، فيفرد كل مرة بحكم ، فإن كانت كل مرة ثلاث شعرات فصاعدا وجب لكل مرة فدية ، وهي شاة ، أو صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام ثلاثة أصع ستة مساكين ، وإن كانت شعرة أو شعرتين ففيها الأقوال السابقة (الأصح) في كل شعرة مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث دم (والرابع) دم كامل (والطريق الثاني) وبه قطع المصنف وشيخه أبو الطيب ومن وافقهما أنه على القولين السابقين في المسألة الرابعة ، فيمن كرر لبسا أو تطيبا (إن قلنا) بالقول

القديم وهو التداخل لزمه دم ويصير كأنه فعل الجميع في مجلس متواليا
(وإن قلنا :) لا تداخل لزمه ثلاثة دماء •

(أما) إذا حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة ، أو ثلاثة أزمنة متفرقة ،
ففيه الطريقتان (أصحهما) طريق أبي حامد وموافقيه أنه يفرد كل شعرة
بحكمها ، وفيها الأقوال السابقة (أصحها) في كل شعرة مد فيجب ثلاثة
أمداد (والثاني) درهم ، فيجب ثلاثة دراهم (والثالث) ثلث دم ، فيجب
دم كامل ، وعلى القول الرابع الذي حكاه صاحب التقريب أنه يجب في
الشعرة دم كامل : يجب هنا ثلاثة دماء (والطريق الثاني) طريق المصنف
وشيخه (إن قلنا) بالتداخل وجب دم ، وإلا ففيه الأقوال الأربعة ، واقتصر
المصنف منها على الأصح ، وهو وجوب ثلاثة أمداد ، ولا بد من جريان باقى
الأحوال ، وقد صرح به الأصحاب والله أعلم •

(أما) إذا أخذ ثلاث شعرات في وقت واحد من ثلاثة مواضع من
بدنه فطريقتان (الصحيح) الذى قطع به الأصحاب في معظم الطرق أنه كما
لو أخذها من موضع واحد فيلزمه دم ، وهو مخير بين شاة وصوم ثلاثة
أيام ، وثلاثة أصع (والطريق الثانى) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثانى)
أنه كما لو أزالها في ثلاثة أوقات ، فيكون على الخلاف السابق ، وهذا
الطريق حكاه النوراني في الإبانة ، ونقله عنه إمام الحرمين وصاحب العمدة
وصاحب البيان ، واتفقوا على تضعيف الوجه الثانى ، والله أعلم • قال
أصحابنا : وأخذ الأطفال في مجالس كأخذ الشعرات في مجلس ، فيجىء فيه
ما سبق ، والله أعلم •

(فرع) فيما إذا فعل المحرم محظورين فأكثر ، هل تتداخل الفدية ؟
وقد ذكرنا الآن معظمه فنعیده مع ما بقى مختصرا ، فينضبط إن شاء الله
نعالي • قال أصحابنا : المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق والقلم
والصيد ، وإلى استمتاع وترفه ، كالطيب واللباس ومقدمات الجماع ، فإذا

فعل محظورين فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون أحدهما استهلاكاً ،
والآخر استمتاعاً ، فينظر إن لم يستند إلى سبب واحد كالحلق ولبس
القميص تعددت الفدية ، كالأحذود المختلفة ، وإن استند إلى سبب كمن
أصاب رأسه شجة واحتاج إلى حاق جوائبها وسترها بضماد . وفيه طيب
ففي تعدد الفدية وجهان سبقا (الصحيح) التعدد .

(الحال الثاني) أن يكون استهلاكاً ، وهذه ثلاثة أضرب (أحدها)
أن يكون مما يقابل بمثله وهو الصيود ، فتعدد الفدية بلا خلاف عندنا ،
سواء فدى عن الأول أم لا ، وسواء اتحد الزمان والمكان أم اختلف ،
كضمان المتلفات (الضرب الثاني) أن يكون أحدهما مما يقابل بمثله دون
الآخر ، كالصيد والحلق ، فتعدد بلا خلاف (الضرب الثالث) أن لا يقابل
واحد منهما ، فينظر إن اختلف نوعهما كحلق وقلم ، أو طيب ولباس أو
حلق ، تعددت الفدية ، سواء فرق أو والى ، في مكان أو مكانين ، بفعلين
أو بفعل واحد ، إلا إذا لبس ثوبا مطيباً ، فقد سبق فيه وجهان (الصحيح)
المنصوص فدية واحدة (والثاني) فديتان وإن اتحد النوع بأن حلق فقط ،
فقد سبق تفصيله قريباً .

(الحال الثالث) أن يكون استمتاعاً ، فإن اتحد النوع بأن تطيب
بأنواع من الطيب ، أو لبس أنواعاً من الثياب ، كعمامة وقميص وسراويل
وخف ، أو نوعاً واحداً مرات ، فإن فعل ذلك مثالياً من غير تخلل تكفير
كفاه فدية واحدة ، وإن تخلله تكفير وجبت الفدية للثاني أيضاً ، وإن فعل
ذلك في مكانين أو في مكان وتخلل زمان ، فإن تخلل التكفير وجب للثاني
فدية ، وإلا فقولان (الأصح) الجديد تتعدد الفدية (والقديم) تتداخل ،
وإن اختلف النوع بأن لبس وتطيب فثلاثة أوجه سبق بيانها قريباً (الأصح)
التعدد (والثاني) لا (والثالث) إن اختلف السبب تعدد ، وإن اتحد فلا .
هذا كله في غير الجماع ، فإن تكرر الجماع ففيه خلاف سنوضحه قريباً
إن شاء الله تعالى .

واتفق أصحابنا على أن الكفارة لتعدد جهة التحريم إذا اتحد الفعل كما سبق بيانه في معرم قتل صيدا حرميا وأكله ، فهذه ثلاثة أسباب للتحريم ، وهى الحرم والإحرام والأكل ، وإنما يلزمه جزاء واحد ، ولو باشر امرأته مباشرة توجب شاة لو انفردت ثم جامعها ، فثلاثة أوجه (أصحابها) تكفيه البدنة عنهما ، كما لو كانت أجنبية فإنه يكفيه الحد ، ولا يعزر للمباشرة (والثانى) تجب بدنة وشاة ، ولا يدخل أحدهما فى الآخر لاختلافهما واختلاف واجبهما (والثالث) إن قصد بالمباشرة الشروع فى الجماع فبدنة وإلا فشاة وبدنة (والرابع) إن طال الفصل فشاة وبدنة وإلا فبدنة ، والله أعلم •

(فسرع) فى مذاهب العلماء • قد ذكرنا أن مذهبا أن المحرم إذا لبس مخيطا أو تطيب نزمته الفدية • سواء لبس يوما أو لحظة ، وسواء طيب عضوا كاملا أو بعضه ، وبه قال أحمد • ووافقنا أيضا مالك إلا أنه يشترط الارتفاع باللبس ، قال حتى لو خلعه فى الحال ولم ينتفع بلبسه فلا فدية وقال أبو حنيفة : إن لبس يوما كاملا أو ليلة كاملة لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن غطى ربع رأسه لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن طيب عضوا كاملا لزمه الفدية ، وإن طيب بعضه لزمه صدقة ، والصدقة عنده إطعام مسكين صاعا من أى طعام إلا البر ، فيكفيه منه نصف صاع ، وإن كان زيبا فعنه روايتان (أحدهما) صاع (والثانية) نصف صاع • وعن أبى يوسف اليوم وأكثر الليلة ، وعن محمد بن الحسن نحوه ، والله أعلم • قال أبو حنيفة وأبو يوسف : ولو حلق رأسه فى مجلس لزمه فدية ، وإن حلقه فى مجالس لزمه لكل مرة فدية سواء فدى عن الأول أم لا ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وطئ فى العمرة أو فى الحج قبل التحلل الأول فقد فسد نسكه)

ويجب عليه أن يمضى في فاسده ثم يقضى لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبى هريرة رضى الله عنهم « أنهم أوجبوا ذلك » وهل يجب القضاء على الفور ؟ أم لا ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه على الفور وهو ظاهر النص لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبى هريرة أنهم قالوا « يقضى من قابل » (والثاني) أنه على التراخي لأن الأداء على التراخي فكذلك القضاء وهذا لا يصح لأن القضاء بدل عما أفسده [من الأداء] ، والأداء وجب على الفور فوجب أن يكون القضاء مثله ويجب الإحرام في القضاء من حيث أحرم في الأداء ، لأنه قد تعين ذلك بالدخول فيه ، فإذا أفسده وجب قضاؤه كحج التطوع ، فإن سلك طريقا آخر لزمه أن يحرم من مقدار مسافة الإحرام في الأداء ، وإن كان قارنا فقضاءه بالأفراد جاز ، لأن الأفراد أفضل من القرآن . ولا يسقط عنه دم القرآن ، لأن ذلك دم وجب عليه فلا يسقط عنه بالإشهاد كدم الطيب .

وفي نفقة المرأة في القضاء وجهان (أحدهما) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج ، لأنها غرامة تتعلق بالوطء ، فكانت على الزوج كالتكفارة ، وفي ثمن المء الذى تفتسل به وجهان (أحدهما) يجب على الزوج لما ذكرناه (والثاني) يجب عليها لأن الفصل يجب للصلاة ، فكان ثمن المء عليها ، وهل يجب عليهما أن يفترقا في موضع الوطء ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب ، لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رضى الله عنهم أنهم قالوا : « يفترقان » ولأن اجتماعهما في ذلك المكان يدعو إلى الوطء فمنع منه (والثاني) لا يجب وهو ظاهر النص كما لا يجب في سائر الطرق ، ويجب عليه بدنة ، لما روى عن على رضى الله عنه أنه قال : « على كل واحد منهما بدنة . فإن لم يجد فطليه بقرة ، لأن البقرة كالبدنة لأنها تجزئ في الأصحية عن سبعة فإن لم يجد لزمه سبع من الغنم فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاما وتصدق به فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما » وقال أبو إسحق : فيه قول آخر أنه يتخير بين هذه الأشياء الثلاثة قياسا على فدية الأذى .

(الشرح) الوجه أن أقدم الآثار الواردة في الفصل عن يزيد بن نعيم الأسلمى التابعى أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما : « اقضيا نسككما وأهديا

هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى ، فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا » رواه البيهقي ، وقال : هذا منقطع وفي الموطأ قال مالك : « إنه بلغني أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبا هريرة رضى الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجهها حتى يقضيا حجهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى ، وقال على : فإذا أهلا بالحج من قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما » وهذا أيضا منقطع وعن عطاء أن عمر بن الخطاب قال في محرم أصاب امرأته يعنى وهى محرمة فقال : « يقضيان حجهما وعنيهما الحج من قابل » رواه البيهقي وهو أيضا منقطع ، فإن عطاء لم يدرك عمر ، وإنما ولد عطاء في آخر خلافة عثمان .

وعن ابن عباس « أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهى بمنى قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنه » رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح ، وعن ابن عباس أيضا في رجل وقع على امرأته وهو محرم قال اقضيا نسككما وارجعما إلى بلدكما ، فإذا كان عام قابل فاخرجا حاجين ، فإذا أحرمتما فتفرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما وأهديا هديا » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، وفي رواية . « ثم أهلا من حيث أهلتما أول مرة » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو وأنا معه يسأله عن محرم وقع بامرأته فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فسله ، قال شعيب : فلم يعزم الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع ؟ قال : اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابل فحج وأهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله فقال له كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولى مثل ما قالوا »

رواه البيهقي بإسناد صحيح . ثم قال البيهقي هذا إسناد صحيح ، قال :
وفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
من جده عبد الله بن عمرو .

وعن عكرمة « أن رجلا قال لابن عباس : أصبت أهلي ، فقال
ابن عباس : أما حبكما هذا فقد بطل فحجا عاما قابلا ، ثم أهلا من حيث
أهلتما ، وحيث وقعت عليها ففارقها فلا تراك ولا تراها حتى ترمي الجيرة
وأهد ناقة ولتهد ناقة » رواه البيهقي . وعن ابن عباس : إذا جامع فعلى
كل واحد منهما بدنة » رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح ، وعنه :
« يجزىء عنهما جزور » رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح وعنه
قال : « إن كانت أعنتك فعلى كل واحد منكما بدنة حسناء جملاء ، وإن
كانت لم تعنتك فعليك ناقة حسناء جملاء » رواه ابن خزيمة بإسناد صحيح .

(وأما) ألفاظ الفصل فقوله : غرامة تتعلق بالوطء ، احتراز من
نفقتها في حجة الأداء ، والمراد بقوله : إن نفقة الأداء في مال المرأة الزائد
على نفقة الحضر هذا إذا سافرت معه كما سنوضحه قريبا إن شاء الله
تعالى .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا وطئ المحرم
بالحج في الفرج عامدا عالما بتحريمه ، وبالإحرام قبل التحلل الأول ففسد
حجه ، سواء كان قبل الوقوف بعرفات أو بعده وتفسد العمرة أيضا بالجماع
قبل التحلل منها وليس لها إلا تحلل واحد بخلاف الحج فإن له تحللين
كما هو مقرر في باب صفة الحج (فإن قلنا :) الحلق نسك فهو مما يقف
التحلل عليه وإلا فلا . قال الشافعي والأصحاب : ويلزم من أفسد حجا أو
عمرة أن يضي في فاسدهما وهو أن يتم ما كان يعمل له لولا الإفساد . ونقل
أصحابنا اتفاق العلماء على هذا ، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري
فإنه قال : يخرج منه بالإفساد .

واستدل أصحابنا بقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ولم يفرق بين صحيح وفاسد ، وبالأثار السابقة قال أصحابنا ، وهذا الذي ذكرناه من وجوب المضى في فاسد الحج والعمرة وأنه لا يخرج منهما بالإفساد مختص بهما دون سائر العبادات (وأما) باقى العبادات فيخرج منها بالإفساد ولا يبقى لها حرمة بعده إلا الصوم فإنه يخرج منه بالفساد لكنه يبقى له حرمة فيجب إمسالك بقية النهار لحرمة الزمان وقد سبق بيان هذه القاعدة في أوائل كتاب الصوم في مسألة صوم الشك إذا ثبت في أثناء النهار كونه من رمضان •

(فرع) يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف ، وفي مفسد العمرة طريقتان (أصحابهما) وبه قطع المصنف والجمهور يجب عليه بدنة كمفسد الحج (والثاني) فيه وجهان (أصحابهما) بدنة (والثاني) شاة ممن حكاه الرافعى •

(فرع) يجب على مفسد الحج أو العمرة القضاء بلا خلاف ، سواء كان الحج أو العمرة فرضا أو نفلا لأن النفل منهما يصير فرضا بالشروع فيه ، بخلاف باقى العبادات ، ويقع القضاء عن المفسد ، فإن كان فرضا وقع عنه ، وإن كان نفلا فعنه ، ولو أحرم بالقضاء فأفسده بالجماع لزمه الكفارة ، ولزمه قضاء واحد حتى لو أحرم بالقضاء مائة مرة ففسد كل مرة منهن ، يلزمه قضاء واحد ويقع عن الأول قال أصحابنا : ويتصور القضاء في عام الإفساد ، بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليه المضى في الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيحرم بالقضاء ويفعله ويجزئه في سنته ، قالوا : ولا يتصور القضاء في سنة الإفساد إلا في هذه الصورة (أما) وقت وجوب القضاء ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند المصنف والأصحاب : يجب على الفور وهو ظاهر النص (والثاني) على التراخي (فإن قلنا) على الفور ، وجب في السنة المستقبلية ،

ولا يجوز تأخيرها عنها ، فإن أخرها عنها بلا عذر أثم ولم يسقط عنه القضاء بل تجب المبادرة في السنة التي تليها ، وهكذا أبدا .

قال أصحابنا : فإن أحصر بعد الإفساد وتحلل قبل فوات الوقوف وأمكنه الإحرام بالقضاء ، وإدراك الحج في سنته ، لزمه ذلك إذا قلنا : إن القضاء على الفور ، لأنه أقرب من السنة المستقبلية قال أصحابنا يجب عليه في القضاء أن يحرم من أبعد الموضعين ، وهما الميقات الشرعى . والموضع الذى أحرم منه في الأداء هذه عبارة الأصحاب وشرحوها فقالوا : إن كان أحرم في الأداء من الميقات الشرعى أحرم منه في القضاء ، وإن كان أحرم قبل الميقات من ديرة أهله أو غيرها لزمه أن يحرم في هذا القضاء من ذلك الموضع ، فإن جاوزه غير محرم لزمه الدم كما يلزمه بمجاوزة الميقات الشرعى ، وإن كان أحرم في الأداء بعد مجاوزة الميقات الشرعى نظر — إن جاوزه مسيئا — لزمه في القضاء الإحرام من الميقات الشرعى ، وليس له أن يسيء ثانيا ، وهذا مما يدخل في قول الأصحاب : يحرم في القضاء من أبعد الموضعين ، وإن جاوزه غير مسيء بأن لم يرد النسك ، ثم بدا له بعد مجاوزته فأحرم ثم أفسده ، فوجهان (أصحابهما) وبه قطع البغوى وغيره : يلزمه أن يحرم في القضاء من الميقات الشرعى (والثانى) له أن يحرم من ذلك الموضع ، ليسلك بالقضاء مسلك الأداء ولهذا لو اعتبر من الميقات ثم أحرم بالحج من مكة وأفسده كفاه في القضاء أن يحرم بالحج من نفس مكة بلا خلاف ، وكذا لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ، ثم أفسدها ، كفاه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل بلا خلاف .

قال الرافعى وغيره والوجهان فيمن لم يرجع في الأداء إلى الميقات ، أما من كان رجع ثم عاد فيلزمه في القضاء الإحرام من الميقات ، وجهها واحدا والله أعلم واتفق أصحابنا على أنه لا يلزم في القضاء الطريق الذى سلكه في الأداء ، بل سلوك طريق آخر ، ولكن بشرط أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء . واتفق أصحابنا على أنه لا يجب أن يحرم في القضاء في

الزمن الذي أحرم منه في الأداء ، بل له التأخير عنه بخلاف المكان الذي أحرم منه في الأداء ، وممن صرح بالمسألة القاضي حسين والبعوى والرافعى ، وفرقوا بأن اعتناء الشرع بالميقات المكانية أكمل ، ولهذا يتعين مكان الإحرام بالنذر ولا يتعين زمانه بالنذر حتى لو نذر الإحرام في شوال له تأخير ، هكذا ذكر هذا الاستشهاد القاضي حسين والرافعى وغيرهما ، قال القاضي : هو استشهاد مشكل ، لأن طول الإحرام عبادة ، وما كان عبادة لزمه بالنذر ، قال : وأصل هذه المسألة أنه لو نذر الصوم في أيام طوال ، له أن يصوم في قصار ، ولو نذر أن يصوم أطول أيام السنة لزمه ، لأنه متعين . وكذا قال الرافعى ، وأظن هذا الاستشهاد لا يخلو من نزاع والله أعلم .

(فرع) قال المتولى : لو أرادت المرأة القضاء على الفور ، هل للزوج منعها أم لا ؟ (إن قلنا) القضاء على التراخي فيه منعها ، وإلا فلا وقال البغوى : هل يلزمه أن يأذن لها في القضاء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه كما لا يلزمه في الابتداء (والثاني) يلزمه لأنه هو الذي ألزمها القضاء .

(فرع) ذكر القفال وآخرون من الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على الفور أم على التراخي جاريان في كل كفارة وجبت بعدوان (وأما) الكفارة بلا عدوان فعلى التراخي ، وذكروا قضاء الصوم والصلاة ، وقد سبق بيان هذا كله في موضعين من هذا الشرح في آخر باب مواقيت الصلاة وفي آخر كتاب الصوم .

(فرع) اتفق أصحابنا على أن من أفسد حجا مفردا أو عمرة مفردة فله أن يقضيه مع النسك الآخر قارنا ، وله أن يقضيه متمتعا ، واتفقوا على أن للقارن والمتمتع أن يقضيا على سبيل الأفراد ، ولا يسقط دم القران بالقضاء على سبيل الأفراد ، قال الشافعى والأصحاب : إذا أفسد القارن

لزمه البدنة للافساد ، ويلزمه شاة للقران ، وإذا قضاه قارنا لزمه شاة أخرى للقران الثاني ، وإن قضاه مفردا لزمه أيضا شاة أخرى ، لأن الذي وجب عليه أن يقضى قارنا ، فلما أفرد كان متبرعا بالإفراد فلا يسقط عنه الدم ، هكذا نقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الشافعي ، واتفق الأصحاب في الطريقتين على أن القارن إذا أفسده وقضاه مفردا يلزمه مع البدنة شاتان ، شاة في السنة الأولى للقران الفاسد ، وشاة في السنة الثانية لأن واجبه القران ، وفيه شاة ، فإذا عدل إلى الإفراد لم تسقط عنه الشاة ، وكل الأصحاب مصرحون بهذا ، منهم الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد ، والمحاملي في كتابيه ، والماوردي في الحاوي ، وابن الصباغ والمتولي ، وصاحب البيان ، وآخرون ولا خلاف فيه .

قال الشيخ أبو حامد في تعليقه والماوردي والمحاملي والقاضي أبو الطيب في المجرد : قال الشافعي : وإذا قضى القارن نسكيه مفردا لم يكن له ذلك قالوا : ومراده لم يكن له إسقاط الدم عنه بالإفراد ، بل عليه دم القران للقضاء ، وإن قضاه مفردا لم يرد أن فرض الحج والعمرة الواجبين بالقران الفاسد لا يسقطان عنه إفرادهما . وإنما أراد أن الدم لا يسقط ، هكذا ذكر التأويل هؤلاء ونقله الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد عن أصحابنا كلهم ، ولا خلاف فيه ، وإنما بسطت هذا الكلام بعض البسط لأن عبارة المصنف غير موضحة لمقصود المسألة ، بل موهمة خلاف الصواب ، والوهم حاصل من تعليقه في قوله : لا يسقط دم القران لأنه واجب عليه فلا يسقط بالافساد ، كدم الطيب ، وهذا التعليق يوهم أنه يلزمه دم بسبب إفساد القران وأنه لا يلزمه في القضاء مفردا دم آخر ، وليس الحكم كذلك ، بل يلزمه في القضاء مفردا دم آخر بلا خلاف ، كما حكيناه عن الأصحاب ، ودليله ما ذكرناه .

ويجاب عن كلام المصنف أنه ذكر أن الدم الواجب بالقران في سنة

الإفساد لا يسقط ، ولم يقل : إنه لا يجب في القضاء مفردا دم آخر ، بل سكت عن إثباته ونفيه ، فيكون ساكتا عن مسألة ، وليس ذلك غلطا إنما هو فوات فضيلة وفائدة (واعلم) أن صاحب الإبانة حكى وجها أنه لا يلزم القارن شاة في سنة الإفساد ، لأن نسكه لم يصح قرانا ، فلم يلزمه الدم ، وتابعه على حكايته عنه صاحب البيان وغيره ، وهذا الوجه غلط ، إنما أذكره للتبصير على بطلانه لئلا يفتر به ، فإنه خطأ من حيث المذهب ، ومن حيث الدليل (أما) المذهب ، فالأصحاب مطبقون على خلافه (وأما) الدليل فلأنه يجب عليه المضى في فاسده ويبقى له حكم الصحيح ، ومن أحكام الصحيح وجوب الدم والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا جامع القارن — فإن كان قبل التحليل الأول — فسد حجه وعمرته بلا خلاف ، ولزمته بدنة واحدة بسبب الإفساد لاتحاد الإحرام ، ويلزمه مع ذلك شاة للقران وفيه الوجه الضعيف المحكى عن صاحب الإبانة . وإن جامع بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه بلا خلاف ، ولا يفسد عمرته أيضا على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه البغوى وغيره عن أبى بكر الأودنى من متقدمى أصحابنا أنه تفسد عمرته ، لأنه لم يأت بشيء من أعمالها ، قال البغوى وغيره ممن حكى هذا الوجه : هذا غلط ، لأن العمرة في القران تتبع الحج ، فإذا لم يفسد الحج لم تفسد العمرة ، قالوا : ولهذا يحل للقارن معظم محظورات الإحرام بعد التحلل الأول ، وإن لم يأت بأعمال العمرة ، ولأنه لو فاته الوقوف بعرفات فاته الحج ، وكذا العمرة على الصحيح كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى . فإن كان وقت العمرة موسعا ، ولأنه لو قدم القارن مكة وطاف وسعى ثم جامع ، بطل حجه وعمرته وإن كان قد فرغ من أعمال العمرة ، الله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : إذا فات القارن الحج لفوات الوقوف ، فهل يحكم بفوات عمرته ؟ فيه قولان (أصحابهما) نعم ، تبعا للحج ، كما

تفسد بفساده (والثاني) لا ، لأنها لا تفوت ، وأنه يتحلل بعملها ، فإن قلنا بفواتها فعليه دم واحد للفوات ، ولا يسقط دم القران ، فإذا قضاهما فالحكم كما ذكرناه في قضائهما عند الإفساد ، فإن قرن في القضاء أو تمتع فعليه دم ثالث ، وإن أفرد فكذلك على المذهب ، وفيه الخلاف السابق عن الإبانة ومتابعيه .

(فرع) إذا كانت المرأة الموطوءة محرمة أيضا نظر بـ إن جامعها نائمة أو مكرهة - فهل يفسد حجها وعمرتها ؟ فيه طريقان (أصحهما) على القولين في وطء الناسي هل يفسد الحج ؟ (أصحهما) لا يفسد وبهذا الطريق قطع ابن المرزباني ، والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرى (والثاني) وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة أنه لا يفسد وجها واحدا ، وعلى هذا فالفرق أن المكروهة لا فعل لها بخلاف الناسي ، وممن حكى الطريقين الدارمي ، وإن كانت طائفة عامة فسد نسكها كالرجل ولزمها المضي في فاسده والقضاء (وأما) البدنة فهل تجب عليها أم لا ؟ فيه طريقان مشهوران (أحدهما) حكاه الخراسانيون وجماعة من العراقيين يجب عليها بدنة في مالها قولاً واحداً كما يجب على الرجل بدنة (والطريق الثاني) أن فيه الأقوال الثلاثة السابقة في جماع الصائم الصائمة (أحدها) تجب على كل واحد منهما بدنة (والثاني) تجب عليه بدنة عنه وعنهما (والثالث) تجب عليه بدنة عن نفسه فقط ولا شيء عليها ، وهذا الطريق أشهر ، وبه قطع أكثر العراقيين .

ومن قال بالأول فرق بأن الصائمة تفطر بكل واصل إلى باطنها ، ولا يفطر الرجل إلا بالجماع ، ولو أدخل الرجل أصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، وأما الحج فلا يبطل حجها إلا بالجماع ، فلو أدخلت أصبعها أو نحوها لم يبطل حجها فهي في الحج كالرجل لا فرق بينهما في الجماع بخلاف الصوم فإن بطلان صومها لا يتعين لكونه جماعاً ، بل

لدخول الداخل ، فلا تلزمها الكفارة وانفرد الدارمي بطريقة أخرى سبق له مثلها في الوطء في نهار رمضان فقال : في الكفارة أربعة أقوال كفارة الصيام (أحدها) يلزمه بدنة عنه فقط (والثاني) بدنة عنه وعنهما (والثالث) يلزمه بدتان بدنة عنه وبدنة عنها (والرابع) يلزمه بدنة ، ويلزمها في مالها بدنة أخرى . وذكر الماوردي في الحاوي الأقوال الأربعة .

(فرع) أما نفقة الزوجة في قضاء الحج ، فإن كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يلزم الزوج (والثاني) يجب في مالها ومأخذ الخلاف أن الشافعي رحمه الله قال : يحج بامرأته واختلفوا في مراده فقيل : أراد وجوب ذلك عليه وهذا هو ظاهر كلامه وهو الأصح عند الأصحاب وقيل : إنه يأذن لها في الحج ومنهم من قال : أراد أنه يستحب له ذلك قال القاضي حسين : والزاد والراحلة من النفقة الزائدة ففيها الوجهان قال القاضي حسين والبعوى : ولوزمت الزوجة وصارت معضوبة هل يلزم الزوج أن يستأجر من ماله من يحج عنها قضاء ؟ فيه الوجهان في النفقة الزائدة والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : أحد الوجهين تجب النفقة في مالها كنفقة الأداء ، فمراده إذا سافرت وحدها للحج بغير إذن الزوج أو بإذنه فإنها إذا سافرت بغير إذنه فلا نفقة لها بلا خلاف وإذا سافرت بإذنه ففي وجوب نفقتها عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب في كتاب النفقات (الأصح) لا تجب عليه ، فقاس المصنف على الأصح (وأما) إذا سافرت في الأداء معه فيجب نفقتها عليه بلا خوف ^{فلا} لأنها في قبضته ، وقد ذكره المصنف والأصحاب في كتاب النفقات ، ولم يوضح المصنف المسألة هنا وحكمها ما ذكرناه والله أعلم قال المصنف : وفي ثمن الماء الذي تفتسل به وجهان هذان الوجهان مشهوران ، وقد سبق بيانهما في آخر باب صفة

الغسل ، وذكرنا هناك حكم ماء غسلها من الوطء والنفاس والحيف والاحتلام وماء وضوئها من لمسة أو غيره ، وماء طهارة المملوك وأوضحناه كله والله الحمد . قال الماوردي : فإن كانت الموطوءة أجنبية وطئها بشبهه أو زنا فمؤنتها في مالها بلا خلاف ، وإن كانت أمة للوطيء فعليه مؤنتها في القضاء بلا خلاف والله أعلم .

(فرع) إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة ، واصطحبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فإذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة ؟ فيه خلاف حكاه المصنف والجمهور وجهين ، واتفقوا على أن الأصح أنه مستحب ليس بواجب (والثاني) أنه واجب ، وقال القاضي أبو حامد في جامعهم والدارمي والقاضيان أبو الطيب وحسين في تعليقهما ، والمتولى والبغوي وغيرهم : هذا الخلاف قولان (الجديد) أنه مستحب (والقديم) واجب (فإن قلنا) يجب فتركاه أثما وصح جهما ، ولا دم عليهما ، وإذا تفرقا لم يجتمعا إلا بعد التحلل ، سواء قلنا التفرق واجب أو مستحب صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي وغيرهما ، قال الماوردي : ويعتزلان كل في السير والمنزل ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : المفسد لحجه وعمرته إذا مضى في فاسده ، وارتكب محظورا بعد الإفساد أتم ولزمه الكفارة ، فإذا تطيب أو لبس أو قتل صيدا أو فعل غير ذلك من المحظورات ، لزمه الفدية ولا يستثنى من هذا إلا الجماع مرة ثانية ، ففيه الخلاف الذي سنذكره قريبا إن شاء الله ، ولا خلاف فيما ذكرناه إلا ما انفرد به المتولى ، فإنه حكى قولاً شاذاً ضعيفاً أنه لا يلزمه شيء بارتكاب المحظورات كما لو وطئ في نهار رمضان ثم وطئ ثانياً ، لا شيء عليه مع وجوب الإمساك ، وهذا القول باطل والله أعلم .

(فرع) هذا الذى ذكرناه كله فى جماع العامد العالم بتحريمه المختار له العاقل (أما) الناسى والجاهل والمكره والمجنون والمغشى عليه ، فقد سبق بيان حكمهم فى الباب الذى قبل هذا ، والله أعلم •

(فرع) إذا أحرم مجامعا فيه ثلاثة أوجه ، حكاها البغوى والمتولى وغيرهما (أصحهما) لا ينعقد إحرامه ، كما لا تنعقد الصلاة مع الحدث (والثانى) ينعقد صحيحا فان نزع فى الحال فذاك وإلا فسد نسكه ، وعليه المضى فى فاسده والقضاء والبدنة ، واحتجوا له بالقياس على الصوم فيما إذا طلع الفجر وهو مجامع ، إن نزع فى الحال ، صح صومه وإلا فسد (والثالث) ينعقد فاسدا وعليه القضاء والمضى فى فاسده ، سواء نزع أو مكث (وأما) الكفارة فان نزع فى الحال لم يجب شىء وإن مكث وجبت وفى الواجب القولان فى نظائره (أحدهما) بدنة (والثانى) شاة واستدل البغوى لهذا الوجه الثالث بأن الحج لا يبطل ولا يخرج منه بمنافيه وهو الجماع فلا يتمتع انعقاده معه بخلاف الصلاة والله أعلم •

(فرع) إذا ارتد فى أثناء حجته أو عمرته فوجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف فى آخر باب الفوات والإحصار (أصحهما) يفسد كالصوم والصلاة صححه الأصحاب ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين ، وهذا هو الأصح عند الشيخ أبى حامد (والثانى) لا يفسد كما لا يفسد بالمجنون ، فعلى هذا لا يعتد بالمفعول فى حال الردة ، لكن إذا أسلم بنى على ما فعله قبل الردة إن كان وقف بعرفات إن كان وقت الوقوف باقيا فان لم يكن وقف وأسلم بعد فوات وقته لزمه أن يتحلل بعمل عمرة وعليه القضاء كسائر أنواع الفوات وسواء طال زمن الردة أم قصر فالوجهان جاريان (إن قلنا) بالفساد فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون يبطل النسك من أصله فلا يمضى فيه لا فى الردة ولا بعد الإسلام (والثانى) أنه كالإفساد بالجماع فيمضى فى فاسده إن

أسلم ، لكن لا كفارة عليه ، وحكى الدارمي في آخر باب الإحصار وجها
عن حكاية ابن القطان أنه يبطل حجه وعليه بدنة ، وهذا شاذ ضعيف ،
والله أعلم •

(فرع) قد ذكرنا أنه يجب على من أفسد حجه أو عمرته بالجماع
دم واختلف الأصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ؟ ففيه طرق (أصحها)
عند المصنف وسائر الأصحاب ، وهو المنصوص في المختصر وغيره ، قال
القاضي أبو الطيب في تعليقه : هو نص الشافعي في عامة كتبه أنه دم ترتيب
وتعديل ، فيجب بدنة فإن عجز عنها فبقرة ، وإن عجز فسبع شياه ، فإن
عجز قوم البدنة دراهم بسعر مكة حال الوجوب ، ثم الدراهم بطعام
وتصدق به ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما •

(والطريق الثاني) طريق أبي العباس بن سريج أن في المسألة قولين ،
حكاه عنه القاضي حسين وغيره (أصحهما) كالطريق الأول (والثاني)
أنه مخير بين هذه الأشياء الخمسة ، وهي البدنة والبقرة والشاة والإطعام
والصيام ، فأياها شاء فعله وأجزأه مع القدرة على الثاني •

(والطريق الثالث) حكاه المصنف والأصحاب عن أبي إسحق المروزي
أن في المسألة قولين (أصحهما) الطريق الأول (والثاني) أنه مخير بين
الثلاثة الأولى وهي البدنة والبقرة والشاة فلا يجزئ الإطعام والصيام مع
القدرة على واحد من الثلاثة ، فإن عجز عن الثلاثة قوم أيها شاء وتصدق
بقيمه طعاما ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما •

(والطريق الرابع) أنه يجب بدنة فإن عجز فبقرة فإن عجز فسبع
شياه فإن عجز قوم البدنة وصام ، فإن عجز عن الصيام أطعم فيقدم الصيام
على الإطعام ككفارة الظهار ونحوها • وقيل : لا مدخل للإطعام والصيام
هنا بل إذا عجز عن الغنم ثبت الهدى في ذمته إلى أن يجد تخريجا من أحد
القولين في دم الإحصار والله أعلم •

وحيث قلنا بالصيام فإن كسر مد صام عن بعض المد يوما كاملا بلا خلاف كما في نظائره من اليمين وغيرها . ومن صرح به الماوردي ، وحيث قلنا بالإطعام قال صاحب البحر : أقل ما يجزى أن يدفع الواجب إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن أمكنه ثلاثة فإن دفع إلى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن ، وفي قدر الضمان وجهان أحدهما الثلث (وأصحهما) ما يقع عليه الاسم ، وهما كالخلاف فيمن دفع نصيب صنف من أهل الزكاة إلى اثنين ، فإن فرق على مساكين فهل يتعين لكل مسكين مد أم لا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردي والرويانى وغيرهما (أصحهما) لا يتعين ، بل يجوز أن يعطى المسكين أقل من مد وأكثر من مد ، كما لو ذبح الدم وفرق اللحم ، فإنه لا يتقدر بشيء ، ويجزى أن يدفع إلى المسكين القليل والكثير (الثانى) يتقدر بمد كال كفارة ، فإن أعطاه أكثر لم تحسب الزيادة ، وإن أعطاه أقل من مد لم يحسب شيء منه إلا أن يعطيه تمام المد ، والله أعلم . وحيث قلنا بالبدنة أو البقرة أو الشاة ، فالمراد ما يجزى في الأضحية بلا خلاف ، وسيأتى إيضاحه في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

(فرع) لو وطئ المحرم زوجات له فهو كوطء الواحدة فيفسد حجه وحجهن ، وعليه وعليهن المضى في فاسده والقضاء ، قال الدارمى : وحكم نفقتهن وغيرها كما مضى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان المحرم صبيا فوطئ عامدا بنيت على القولين : فإن قلنا : إن عمدته خطأ فهو كالناسى ، وقد بيناه . وإن قلنا : عمدته عمد فسد نسكه ، ووجبت الكفارة ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (أحدهما) في ماله (والثانى) على الولى ، وقد بيناه في أول الحج ، وهل يجب عليه القضاء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يجب لأنها عبادة تتعلق بالبدن ، فلا تجب على الصبى كالصوم والصلاة (والثانى) يجب لأن من فسد الحج بوطئه وجب عليه القضاء كالبالغ ، فإن قلنا : يجب فهل يصح منه في حال الصفر ؟ فيه قولان (أحدهما)

لا يصح ، لأنه حج واجب ، فلا يصح من الصبي حجة الإسلام (والثاني)
يصح لأنه يصح منه إذاؤه فصح منه قضاؤه كالبالغ ؟ وإن وطئ العبد في
إحرامه عامدا فسد حجه ، ويجب عليه القضاء .

ومن أصحابنا من قال : لا يلزمه لأنه ليس من أهل فرض الحج ، وهذا
خطا لأنه يلزمه الحج بالنذر فلزمه القضاء بالإفساد كالحر ، وهل يصح منه
القضاء في حال الرق ؟ على القولين على ما ذكرناه في الصبي . فإن قلنا : إنه
يصح منه القضاء ، فهل للسيد منعه منه ؟ يبنى على الوجهين في أن القضاء
على الفور أم لا ؟ فإن قلنا : إن القضاء على التراخي فله منعه لأن حق السيد
على الفور ، فقدم على الحج ، وإن قلنا : إنه على الفور ففيه وجهان (أحدهما)
أنه لا يملك منعه ، لأنه موجب ما أذن فيه ، وهو الحج ، فصار كما لو أذن
فيه (والثاني) أنه يملك منعه لأن الماذون فيه حجة صحيحة ، فإن اعتق
بعد التحلل من الفاسد وقبل القضاء لم يجز أن يقضى حتى يحج حجة الإسلام
ثم يقضى ، وإن اعتق قبل التحلل من الفاسد نظرت - فإن كان بعد الوقوف -
مضى في فاسده ثم يحج حجة الإسلام في السنة الثانية ، ثم يحج عن القضاء
في السنة الثالثة ، وإن اعتق قبل الوقوف مضى في فاسده ثم يقضى ، ويجزئه
ذلك عن القضاء وعن حجة الإسلام ، لأنه لو لم يفسد لكان إذاؤه يجزئه عن
حجة الإسلام فإذا فسد وجب أن يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام) .

(الشرح) هذا الفصل تقدم بيان جميعه مع فروع كثيرة متعلقة به
في أوائل الباب الأول من كتاب الحج وأوضحناه هناك وقول المصنف :
بنيت - يعني المسألة - وقوله : في الصبي إذا أفسد حجه بالجماع هل
يجب القضاء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يجب ، لأنه عبادة تتعلق بالبدن
فلا يجب على الصبي كالصوم احتراز به عن الزكاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وطئ وهو قارن وجب مع البدنة دم القران ، لأنه دم وجب
بغير الوطء فلا يسقط بالوطء ، كدم الطيب ، وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر
عن الأول ففيه قولان ، قال في القديم : يجب عليه بدنة واحدة كما لو زنى
ثم زنى كفاه لهما حد واحد ، وقال في الجديد : يجب عليه للثاني كفارة
أخرى ، وفي الكفارة الثانية قولان (أحدهما) شاة لأنها مباشرة لا توجب

الفساد ، فوجب فيها شاة كالقبلة بشهوة (والثاني) يلزمه بدنة لانه وطىء في إحرام منعقد فاشبه الوطء في إحرام صحيح ، وإن وطىء بعد التحلل الأول لم يفسد حجه لانه قد زال الإحرام فلا يلحقه فساد ، وعليه كفارة ، وفي كفارته قولان (أحدهما) انها بدنة لانه وطىء في حال يحرم فيه الوطء ، فاشبه ما قبل التحلل (والثاني) انها شاة لانها مباشرة لا توجب الفساد ، فكانت كفارتها شاة ، كالمباشرة فيما دون الفرج ، وإن جامع في قضاء الحج لزمت بدنة ، ولا يلزمه إلا قضاء حجة واحدة ، لأن المقتضى واحد فلا يلزمه أكثر منه) .

(الشرح) فيه ثلاث مسائل (إحداها) إذا فسد حجه بالجماع ثم جامع ثانيا ففيه خلاف ذكر المصنف بعضه ، وباقيته مشهور ، وحاصله خمسة أقوال (أصحها) تجب بالأول بدنة وبالثاني شاة (والثاني) يجب لكل واحد بدنة (والثالث) يكفي بدنة عنهما جميعا (والرابع) إن كفر عن الأول قبل الجماع الثاني وجبت الكفارة للثاني ، وهى شاة في الأصح وبدنة في الآخر ، وإن لم يكن كفر عن الأول كفته بدنة عنهما (والخامس) إن طال الزمان بين الجماعين أو اختلف المجلس وجبت كفارة أخرى للثاني ، وفيها القولان ، وإلا فكفارة واحدة . ولو وطىء مرة ثالثة ورابعة وأكثر ففيه هذه الأقوال (الأظهر) يجب للأول بدنة ، ولكل مرة بعده شاة (والثاني) يجب لكل مرة بدنة وباقي الأقوال ظاهرة ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف ، قال إمام الحرمين : هذا الخلاف إذا كان قد قضى في كل جماع وطره ، قال : فأما لو كان ينزع ويعود ، والأفعال متواصلة ، وحصل قضاء الوطر آخرها فالجميع جماع واحد بلا خلاف .

(المسألة الثانية) إذا وطىء بعد التحلل الأول وقبل التحلل الثاني فهذا الوطء حرام بلا خلاف ، كما سيأتى بيانه في صفة الحج إن شاء الله تعالى ، وهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم لا يفسد ، لما ذكره المصنف (والثاني) في فساده وجهان (أصحهما) يفسد (والثاني) لا يفسد حكاه إمام الحرمين

وآخرون (والثالث) حكاة الدارمي والرافعي وغيرهما فيه قولان (الجديد) لا يفسد (والقديم) أنه يفسد ما بقي من حجه دون ما مضى فلا يمضي في فاسده ، بل يخرج إلى أدنى الحل ويجدد منه إحراما ، ويأتي بعمل عمرة وهو مذهب مالك ، لأن الباقي من حجه طواف وسعى وحلق ، وذلك هو عمل العمرة ، وهذا ضعيف لأن العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعض . فإذا قلنا بالمذهب : إنه لا يفسد فقولان (أصحهما) عند الجمهور يلزمه شاة ، وبه قطع المحاملي في المقنع (والثاني) يلزمه بدنة ، وصححه البغوي وأشار المحاملي في المجموع والتجريد إلى ترجيحه ، وحكى الرافعي وجها أنه لا شيء عليه وهو شاذ ضعيف . واعلم أن جمهور الأصحاب أطلقوا القولين في المسألة كما ذكره المصنف ، وحكاها الجرجاني في البحر وجهين ، وقال المحاملي في المجموع والتجريد : المنصوص يلزمه بدنة وفيه قول مخرج أنه شاة والمشهور قولان مطلقا كما سبق .

(فرع) قال المتولي : إذا وقف الحاج بعرفات ولم يرم ولا طاف ولا حلق ، وفات وقت الرمي ثم جامع فإن قلنا : الحلق نسك فسد حجه ، لأنه لم يحصل التحلل الأول فعليه البدنة والمضي في فاسده والقضاء ، وإن قلنا : الحلق ليس نسكا فوجهان قال ابن سريج : يفسد حجه ، وقال غيره : لا يفسد وأصل الوجهين أن رمى جمرة العقبة إذا فات وجب فيه الدم ، وهل يتوقف التحلل على ذبح الدم ؟ فيه وجهان (أصحهما) يتوقف فإن قلنا يتوقف فسد حجه لأنه لم يحصل التحلل الأول وإلا فلا . هذا كلام المتولي ، وذكر القاضي حسين نحوه .

(المسألة الثالثة) إذا جامع في قضاء الحج قبل التحلل الأول ففسد القضاء ، ولزمه المضي في فاسده والبدنة بلا خلاف ويلزمه قضاء واحد عن الإحرام الأول ولو تكرر القضاء والإفساد مائة مرة لم يجب إلا قضاء واحد وتجب البدنة في كل مرة أفسدها .

(فرع) لو رمى جمرة العقبة في الليل معتقدا أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل ، فطريقان حكاهما الدارمي (وأصحهما) كما لو وطئ ناسيا فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد قطعاً لتقصيره ، وقد سبقت المسألة في الباب الماضي •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والوطء في الدبر واللواط وإتيان البهيمة كالوطء في القبل في جميع ما ذكرناه لأن الجميع وطء والله أعلم) •

(الشرح) هذا الذي قاله هو المذهب ، وبه قطع الجمهور من العراقيين والخراسانيين ، وقيل : لا يفسد الحج بشيء من ذلك وحكى القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيره من أصحابنا قولاً أنه لا يجب في جميع ذلك إلا شاة ، وظاهر عبارتهم أنه لا يفسد به الحج ولا العمرة على هذا القول قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون : يفسد الحج والعمرة بالوطء في دبر الرجل أو المرأة ، وتجب البدنة وهو كالوطء في قبلها قالوا : (وأما) البهيمة فإن قلنا : وطؤها يوجب الحد فكذلك وإن قلنا : يوجب التعزير فوجهان والصحيح ما قدمنا عن الجمهور • والله أعلم •

(فرع) لو لف على ذكره خرقة وأولجه في امرأة فهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الصيمري والماوردي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم (أصحها) يفسد كما لو لم يلف خرقة ، لأنه يسمى جماعاً (الثاني) لا ، لأنه إنما أولج في خرقة (والثالث) اختاره أبو الفياض البصري والصيمري إن كانت الخرقة رقيقة لا تمنع الحرارة واللذة فسد حجه وإلا فلا ، وقد سبقت هذه الأوجه في باب ما يوجب الغسل وسبق أنها جارية في كل الأحكام والصحيح أنه جماع في كل الأحكام والله أعلم •

(فرع) قد سبق في باب ما يوجب الغسل ، أن أحكام الوطء تتعلق بتغيب جميع الخشفة ولا يتعلق شيء من أحكام الوطء ببعض الخشفة وأنه إذا كان مقطوعا فإن بقي من الذكر دون قدر الخشفة فلا حكم لإيلاجها وإن كان قدرها تعلق الأحكام بتغيبه كنه وإن كان أكثر فوجهان (الأصح) يتعلق بقدرها (والثاني) لا يتعلق إلا بكل الباقي وسبق هناك أن استدخال المرأة ذكر بهيمة له حكم وطء الرجل لها ، وفي استدخال الذكر المقطوع وجهان (الأصح) أنه كالوطء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن قبلها بشهوة أو باشرها فيما دون الفرج بشهوة لم يفسد حجه لأنها مباشرة لا يجب الحد بجنسها ، فلم تفسد الحج كالمباشرة بغير شهوة ، وتجب عليه فدية الأذى لأنه استمتاع لا يفسد الحج فكانت كفارته [ككفارة] فدية الأذى والطيب والاستمضاء كالمباشرة فيما دون الفرج في الكفارة ، لأنه بمنزلتها في التحريم والتعزيز ، فكان بمنزلتها في الكفارة) .

(الشرح) قد سبق في الإحرام أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالقبلة والمفاخضة واللمس باليد بشهوة ونحو ذلك ، وهذا إذا كان قبل التحليلين فإن كان بينهما أففى تحريم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة خلاف مشهور في باب صفة الحج ومتى ثبت التحريم فباشر عمدا علما بالتحريم مختارا لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ولا تلزمه البدنة بلا خلاف ، وتلزمه الفدية الصغرى وهي فدية الحلق وقد سبق بيانها في أول الباب (وأما) اللمس والقبلة ونحوهما بغير شهوة فليس بحرام ؟ ولا فدية فيه بلا خلاف (وأما) قول إمام الحرمين والغزالي : كل مباشرة نقضت الوضوء فهي حرام على المحرم فغلط وسبق قلم يتأول على أن المراد كل ملاسة تنقض الوضوء فهي محرمة ، بشرط كونها بشهوة . ومرادهما بهذه العبارة استيعاب صور اللمس اتفاقا واختلافا والله أعلم .

قال النصيرى والماوردى وصاحب البيان : لو قدم المحرم من سفر ، أو قدمت امرأته من سفر فقبلها أو أراد أحدهما سفرا فودعها وقبلها ، فإن قصد تحية القادم والمسافر وإكرامه ، ولم يقصد شهوة فلا فدية ، وإن قصد الشهوة عصى ولزمته الفدية ، وإن لم يقصد شيئا فوجهان (أحدهما) لا فدية لأن ظاهر الحال يقتضى التحية (والثانى) تجب لأنها موضوعة للشهوة ، فلا تنصرف عنها إلا بنية ، هكذا قالوه ، وهذا الوجه ضعيف ، والصواب أن لا فدية ، لأنها لا تجب إلا بالشهوة ، ولم يقصد هنا شهوة ، ولا يشترط قصد غير الشهوة ، والله أعلم •

(فرع) إذا قبل المحرم امرأته بشهوة ولزمته الفدية ثم جامعها ، فلزمته البدنة ، فهل تسقط عنه الشاة وتندرج فى البدنة ؟ أم تجبان معا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردى وآخرون ، قال الماوردى : هما مبنيان على الوجهين فى المحدث إذا أجنب هل يندرج الحدث فى الجنبانة ويكفيه الغسل أم لا ؟ إن أدرجناه هناك أدرجناه هنا وإلا فلا ، وقد سبقت هذه المسألة قريبا فى فصل من لبس ثم لبس ، أو تطيب ثم تطيب وذكرنا فيه أربعة أوجه (أصحها) تكفيه بدنة (والثانى) تجب بدنة وشاة (والثالث) إن قصد بالمباشرة الشروع فى الجماع فبدنة وإلا فبدنة وشاة (والرابع) إن قصر الزمان بينهما فبدنة ، وإلا فبدنة وشاة والله أعلم • ولو وطئ وطئا يوجب البدنة ثم باشر دون الفرج بشهوة ، قال الدارمى : إن كان كفر عن الجماع قبل المباشرة لزمه للمباشرة شاة ، وإلا ففى اندراجها فى البدنة وجهان والله أعلم •

(فرع) إذا استمنى بيده ونحوها فأنزله ، عصى بلا خلاف ، وفى لزوم الفدية وجهان حكاهما القاضى حسين والقصورانى وإمام الحرمين والبعوى والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) عندهم وجوبها ، وبه قطع المصنف هنا وفى التنبيه والماوردى وغيرهما لما ذكره المصنف

(والثاني) لا فدية لأنه إنزال من غير مباشرة غيره ، فأشبهه من نظر فأنزّل فإنه لا فدية (فإن قلنا) بالفدية فهي فدية الحلق كما قلنا في مباشرة المرأة بغير الجماع ولا يفسد حجه بالاستمناء بلا خلاف (وأما) إذا نظر إلى امرأة بشهوة وكرر النظر حتى أنزل فلا يفسد حجه ، ولا فدية بلا خلاف عندنا وقال عطاء والحسن البصري ومالك : يفسد حجه ، وعليه القضاء وعن ابن عباس في الفدية روايتان (إحداهما) تجب بدنة (والثانية) شاة وبه قال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق . ودليلنا أنه إنزال من غير مباشرة فأشبهه إذا فكر فأنزّل من غير نظر .

(فرع) لو يأثر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كمباشرة المرأة لأنها مباشرة مجرمة فأشبهتها فوجبت الفدية وفيه وجه ضعيف حكاه البغوي أنه لا فدية ، وقد سبق بيانه في باب الإحرام وأوضحنا هناك ضعف هذا الوجه .

(فرع) قال الماوردي : لو أولج المحرم ذكره في قبل خشي مشكل لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا لأنه يحتمل أنه رجل ، فيكون قد أولج في عضو زائد من رجل ، فلا يفسد بالشك لكن إن أنزل لزمه الغسل وشاة ، كمباشرة المرأة بدون الجماع ، وإن لم ينزل فلا غسل ولا شاة ، ولا شيء سوى التعزير والإثم .

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها (إحداهما) إذا وطئها في القبل عامدا عالما بتحريمه قبل الوقوف بعرفات ، فسد حجه بإجماع العلماء ، وفيما يجب عليه خلاف لهم ، فمذهبنا أن واجبه بدنة كما سبق وبه قال وأحمد وهو مذهب جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ذكرنا بعضهم في أول هذا الفصل وقال أبو حنيفة : عليه شاة لا بدنة وقال داود : هو مخير بين بدنة وبقرة وشاة .

(الثانية) إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين فسد حجه •
وعليه المضى في فاسده وبدنة والقضاء • هذا مذهبا ، وبه قال مالك وأحمد ،
وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، ولكن عليه بدنة وعن مالك رواية أنه لا يفسد
دليلنا أنه وطئ في إحرام كامل فأشبهه الوطء قبل الوقوف • احتجوا
بالحديث : « الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه » قال أصحابنا :
هذا متروك الظاهر بالإجماع فيجب تأويله وهو محمول على أن معناه فقد
أمن الفوات •

(الثالثة) إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه
عندنا ولكن عليه الفدية ووافقنا أبو حنيفة في أنه لا يفسد ، وقال مالك :
إذا وطئ بعد جمرة العقبة وقبل الطواف لزمه أعمال عمرة ولا يجزئه حجه
لأن الباقي عليه أعمال عمرة وهى الطواف والسعى والحلق ، وقالوا : فيلزمه
الخروج إلى الحل ويحرم بعمره ، ويلزمه الفدية ، وعن أحمد روايتان في
الفدية هل هى شاة أم بدنة ؟

(الرابعة) إذا وطئ في الحج وطئا مفسدا لم يزل بذلك عقد الإحرام ،
بل عليه المضى في فاسده والقضاء ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد
والجمهور وقال الماوردى والعبدري : هو قول عامة الفقهاء • وقال
داود : يزول الإحرام بالإفساد ويخرج منه بمجرد الافساد ، وحكاة
الماوردى عن ربيعة أيضا قال وعن عطاء نحوه ، قال : واستدلوا بحديث
عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من عمل
عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » رواه مسلم قالوا : والفاسد ليس مما عليه
أمره ، وقياسا على الصلاة والصوم • واستدل أصحابنا بإجماع الصحابة ،
وقد قدمنا ذلك عن جماعة منهم في أول هذا الفصل ، ولأنه سبب يجب به
قضاء الحج فوجب أن لا يخرج به من الحج كالفوات • والجواب عن
الحديث أن الذى ليس عليه أمر صاحب الشرع إنما هو الوطء ، وهو

مزدود ، وأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع (وأما) قياسهم على الصوم والصلاة فجوابه أنه يخرج منهما بالقول ، فكذا بالإفساد بخلاف الحج ولأن محظورات الصلاة والصوم تنافيهما بخلاف الحج .

(الرابعة) ^(١) إذا وطئ امرأته وهما محرمان فسد حجها وقضيا وفرق بينهما في الموضع الذي جامعها فيه فلا يجتمعان إلا بعد التحلل وهل التفريق واجب ؟ أم يستحب ؟ فيه قولان أو وجهان عندنا (أصحابهما) مستحب . وقال مالك وأحمد : واجب ، وزاد مالك فقال : يفترقان من حيث يحرمان ، ولا ينتظر موضع الجماع . وقال عطاء وأبو حنيفة : لا يفرق بينهما ولا يفترقان ، ومن قال بالتفريق عمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري وإسحق وابن المنذر . واحتج أبو حنيفة بالقياس على الوطء في نهار رمضان ، فإنهما إذا قضيا لا يفترقان . واحتج أصحابنا بأن ما قلناه قول الصحابة ولأنه لا يؤمن إذا اجتمعا أن يتذكرا ما جرى فيتوقا إليه فيفعلاه ، والجواب عن قياسه على الصوم أن زمنه قصير ، فإذا تاق أمكنه الجماع بالليل بخلاف الحج .

(الخامسة) إذا أحرم بالحج أو العمرة من موضع قبل الميقات ثم أفسده ، لزمه في القضاء الإحرام من ذلك الموضع ، وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحق وابن المنذر . وحكى ابن المنذر عن النخعي أنه يحرم من المكان الذي جامع فيه ، وقال مالك وأبو حنيفة : إن كان حاجا كفاه الإحرام من الميقات . وإن كان معتمرا فمن أدنى الحل ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ارفضي غمرتك ثم أمرها أن تحرّم من التعميم بالعمرة » رواه البخاري ومسلم ، واحتج أصحابنا بأنها مسافة وجب قطعها في أداء الحج فوجب في القضاء كالميقات وأما حديث عائشة فإنها صارت قارئة فأدخلت الحج على العمرة ، ومعنى

(١) الرابعة هنا مكررة ولعلها الرابعة عشرة ويكون موضعها عقب الثالثة عشرة فتأمل .

ارفضى عمرتك أى دعى إتمام العمل فيها واقتصرى على أعمال الحج فإنها تكفيك عن حجك وعن عمرتك ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لها فى صحيح مسلم وغيره : « طوافك وسعيك يجزئك لحجك وعمرتك » فهذا تصريح بأنها لم تبطلها من أصلها ، بل أعرضت عن أعمالها منفردة لدخولها فى أعمال الحج ، وقد بسطت هذا التأويل بأدلتها الصحيحة الصريحة فى شرح صحيح مسلم رحمه الله والله أعلم •

(السادسة) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة ، وبه قال ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والثورى وأبو ثور وإسحق ، إلا أن الثورى وإسحق قالوا : إن لم يجد بدنة كفاه شاة • وعندنا وعند آخرين إن لم يجد بدنة فبقرة ، فإن فقدوها فبيع من الغنم ، فإن فقدوها أخرج بقيمة البدنة طعاما ، فإن فقد صام عن كل مد يوما • وعن أحمد رواية أنه مخير بين هذه الخمسة ، وسبق بيان مذهب أبى حنيفة فى المسألة الأولى والثانية • دليلنا آثار الصحابة •

(السابعة) إذا وطىء القارن فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما وتلزمه بدنة للوطء ، وشاة بسبب القران ، فإذا قضى لزمه أيضا شاة أخرى ، سواء قضى قارنا أم مفردا لأنه توجه عليه القضاء قارنا ، فإذا قضى مفردا لا يسقط عنه دم القران ، قال العبدري : وبهذا كله قال مالك وأحمد • وقال أبو حنيفة إن وطىء قبل طواف العمرة فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما ، والقضاء وعليه شاتان شاة لإفساد الحج وشاة لإفساد العمرة • ويسقط عنه دم القران ، فإن وطىء بعد طواف العمرة فسد حجه ، وعليه قضاؤه وذبح شاة ولا تفسد عمرته فيلزمه بدنة بسببها ويسقط عنه دم القران ، قال ابن المنذر • وممن قال : يلزمه هدى واحد عطاء وابن جريج ومالك والشافعى وإسحق وأبو ثور وقال الحكم : يلزمه هديان •

(الثامنة) إذا أفسد المحرم والمحرمه حجها بالوطء فقد ذكرنا الخلاف في مذهبن أن هـ هل يلزمها بدنة ؟ أم بدتتان ؟ قال ابن المنذر : وأوجب ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحكم وحماد والثوري وأبو ثور على كل واحد منهما هديا ، وقال النخعي ومالك : على كل واحد منهما بدنة ، وقال أصحاب الرأي : إن كان قبل عرفة فعلى كل واحد منهما شاة ، وعن أحمد روايتان (إحداهما) يجزئها هدى (والثانية) على كل واحد منهما هدى ، وقال عطاء وإسحق لزمها هدى واحد .

(التاسعة) إذا جامع مرارا فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يجب في المرة الأولى بدنة ، وفي كل مرة بعدها شاة ، قال ابن المنذر : وقال عطاء ومالك وإسحق : عليه كفارة واحدة ، وقال أبو ثور : لكل وطء بدنة ، وقال أبو حنيفة إن كان في مجلس واحد قدم ، وإلا فدمان وقال محمد : إن لم يكن كفر عن الأول كفاه لهما كفارة وإلا فعليه للثاني كفارة أخرى . دليلنا أن الثاني مباشرة محرمة مستقلة لم تفسد نسكا فوجبت فيها شاة كالمباشرة بغير الوطء .

(العاشرة) لو وطئ امرأة في دبرها أو لاط برجل أو أتى بهيمة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يفسد حجه وعمرته بكل واحد من هذا ، وقال أبو حنيفة البهيمة لا تفسد ولا فدية ، وفي الدبر روايتان ، وقال داود : لا تفسد البهيمة واللواط .

(الحادية عشرة) لو وطئها فيما دون الفرج لم يفسد حجه عندنا ، وعليه شاة في أصح القولين ، وبدنة في الآخر ، سواء أنزل أم لا وكذا قال جمهور العلماء لا يفسد ممن قاله الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال سعيد ابن جبير والثوري وأحمد وأبو ثور وعليه بدنة . وقال أبو حنيفة : دم ، وقال ابن المنذر عدى عليه شاة ، وقال عطاء والقاسم بن محمد والحسن ومالك وإسحق : إن أنزل فسد حجه ولزمه قضاؤه وعن أحمد في فساده

روايتان ، وأما إذا قبلها بشهوة فهو عندنا كالوطء فيما دون الفرج فلا يفسد الحج ، وتجب شاة في الأصح وبه قال ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهرى وقتادة ومالك والثوري وأحمد وإسحق وأبو حنيفة وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : روينا ذلك عن ابن عباس ، وروينا عنه أنه يفسد حجه ، وعن عطاء رواية أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه ، وعن سعيد بن جبير أربع روايات (إحداها) كقول ابن المسيب (والثانية) عليه بقرة (والثالثة) يفسد حجه (والرابعة) لا شيء عليه بل يستغفر الله تعالى •

(الثانية عشرة) لو ردد النظر إلى زوجته حتى أمنى لم يفسد حجه ، ولا فدية عليه ، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ، وقال الحسن البصرى ومالك : يفسد حجه وعليه الهدى ، وقال عطاء : عليه الحج من قابل وعن ابن عباس روايتان (إحداها) عليه بدنة (والثانية) دم وقال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق : عليه دم •

(الثالثة عشرة) إذا وطئ المعتمر بعد الطواف وقبل السعى فسدت عمرته وعليه المضى في فاسدها ، والقضاء والبدنة ، وبه قال أحمد وأبو ثور لكنهما قالوا : عليه القضاء والهدى ، وقال عطاء : عليه شاة ولم يذكر القضاء ، وقال الثوري وإسحق : يريق دما وقد تمت عمرته ، وقال ابن عباس : العمرة والطواف ، واحتج إسحق بهذا ، وقال أبو حنيفة : إن جامع بعد أن طاف بالبيت أربعة أشواط لم تفسد عمرته ، وعليه دم : وإن كان طاف ثلاثة أشواط فسدت وعليه إتمامها والقضاء ودم ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه لو وطئ قبل الطواف فسدت عمرته ، أما إذا جامع بعد الطواف والسعى وقبل الحلق فقد ذكرنا أن مذهبنا فساد العمرة إن قلنا : الحلق نسك وهو الأصح ، قال ابن المنذر : ولا أحفظ هذا عن غير الشافعي ، وقال ابن عباس والثوري وأبو حنيفة : عليه دم ، وقال مالك : عليه الهدى ، وعن عطاء أنه يستغفر الله ولا شيء عليه ، قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن قتل صيدا نظرت إن كان له مثل من النعم وجب عليه مثله من النعم والنعم هي الإبل والبقر والغنم ، والدليل عليه قوله عز وجل : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فيجب في النعمة بدنة ، وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وفي الضبع كبش ، وفي الغزال غزال وفي الأرنب عناق^(١) وفي اليربوع جفره ، لما روى عن عثمان وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم « أنهم قضوا في النسيئة بدنة » وعن عمر رضى الله عنه أنه « جعل في حمار الوحش بقرة » وحكم في الضبع بكبش وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة » وعن عثمان رضى الله عنه أنه حكم في أم حنين بخلان وهو الحمل ، فما حكم فيه الصحابة لا يحتاج فيه إلى اجتهد ، وما لم تحكم فيه الصحابة يرجع في معرفة المماثلة بينه وبين النعم إلى عدلين من أهل المعرفة ، لقوله تعالى : (يحكم به ذوا عدل منكم هديا) . وروى فبيصة بن جابر الأسدي قال : « أصبت ظبيا وأنا محرم فاتيت عمر رضى الله عنه ومعى صاحب لى ، فذكرت ذلك له ، فاقبل على رجل إلى جانبه فشاوره ، فقال لى : اذبح شاة ، فلما أنصرفنا قلت لصاحبى : إن أمير المؤمنين لم يدبر ما يقول ، فسمعتنى عمر فاقبل على ضربا بالذرة وقال اتقتل صيدا وانت محرم وتغمص الفتيا - أى تحقرها - وتظعن فيها قال الله عز وجل : (يحكم به ذوا عدل منكم) ها أنذا عمر وهذا ابن عوف » .

(فصل) المستحب أن يكونا فقيهين ، وهل يجوز أن يكون القاتل أحدهما فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يكون المتلف للمال أحد المقومين (والثانى) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يجب عليه لحق الله تعالى فجاز أن يجعل من يجب عليه أمينا فيه كرب المال في الزكاة ، ويجوز أن يفدى الصغير بالصغير ، والكبير بالكبير ، فإن فدى الذكر بالأنثى جاز لأنها أفضل ، وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور من اليسار جاز ، لأن المقصود فيهما واحد [وإذا وجب عليه المثل فهو بالخيار بين أن يذبح المثل ويفرقه وبين أن يقومه بالدرهم والدرهم طعام ويتصدق

(١) العناق كسحاب من أولاد المعز (ط) .

به ، وبين أن يصوم عن كل مد يوما لقوله تعالى « هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما »^(١) .

وإن جرح صيدا له مثل فنقص عشر قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل ، وقال بعض أصحابنا : يجب عليه عشر المثل ، وتأول النص عليه إذا لم يجد عشر المثل ، لأن ما ضمن كله بالمثل ضمن بعضه بالمثل كالطعام ، والدليل على المنصوص أن إيجاب بعض المثل يشق فوجب العدول إلى القيمة كما عدل في خمس من الإبل إلى الشاة حين شق إيجاب جزء من البعير ، وإن ضرب صيدا حاملا فأسقطت ولدا حيا ثم ماتا ضمن الأم بمثلها ، وضمن الولد بمثله ، وإن ضربها فأسقطت جنينا ميتا والأم حية ضمن ما بين قيمتها حاملا وحائلا ، ولا يضمن الجنين •

(فصل) وإن كان الصيد لا مثل له من النعم وجب عليه قيمته في الموضع الذي أتلفه فيه ، لما روى أن مروان سأل ابن عباس رضى الله عنه عن الصيد بصيده المحرم ولا مثل له من النعم قال ابن عباس : ثمنه يهدى إلى مكة ، ولأنه تعذر إيجاب المثل فيه فضمن بالقيمة كمال الآدمي ، فإذا أراد أن يؤدي فهو بالخيار بين أن يشتري بثمنه طعاما ويفرقه ، وبين أن يقوم بثمنه طعاما ، ويصوم عن كل مد يوما ، وإن كان الصيد طائرا نظرت فإن كان حماما وهو الذي يعب ويهدر كالذي يقتنيه الناس في البيوت ، كالدبسي والقمرى والفاخته فانه يجب فيه شاة ، لأنه روى ذلك عن عمر وعثمان ونافع بن عبد الحرث وابن عباس رضى الله عنهم ، ولأن الحمام يشبه الغنم ، لأنه يعب ويهدر كالغنم فضمن به ، وإن كان أصغر من الحمام كالعصفور والبلبل والجراد ضمنه بالقيمة ، لأنه لا مثل له فضمن بالقيمة ، وإن كان أكبر من الحمام كالقطا واليعقوب والبط والأوز ففيه قولان (أحدهما) يجب فيه شاة ، لأنها إذا وجبت في الحمام فلا تنجب

(١) ما بين المقوفين ساقط ش وق (ط) •

في هذا وهو أكبر أولى (الثاني) أنه يجب فيها قيمتها لأنه لا مثل لها من النعم ، فضمن بالقيمة ، وإن كسر بيض صيد ضمنه بالقيمة ، وإن تنف ريش طائر ثم نبت ففيه وجهان (أحدهما) لا يضمن (والثاني) يضمن بناء على القولين فيمن قلع شيئا ثم نبت .

(فصل) وإن قتل صيدا بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء ، لأنه ضمان متلف فيتكرر بتكرر الإتلاف ، وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد ، لأنه بدل متلف يتجزأ ، فإذا اشترك الجماعة في إتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات ، وإذا اشترك حلال وحرام في قتل صيد وجب على المحرم نصف الجزاء ، ولم يجب على الحلال شيء ، كما لو اشترك رجل وسبع في قتل آدمي . وإن أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء ثم يرجع به على القاتل لأن القاتل أدخله في الضمان فرجع عليه ، كما لو غصب مالا من رجل فأتلفه آخر في يده .

(فصل) وإن جنى على صيد فأزال امتناعه نظرت — فإن قتله غيره — ففيه طريقتان ، قال أبو العباس : عليه ضمان ما نقص ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا إن كان محرما ، ولا شيء عليه إن كان حلالا ، وقال غيره : فيه قولان (أحدهما) عليه ضمان ما نقص لأنه جرح ولم يقتل ، فلا يلزمه جزاء كامل ، كما لو بقى ممتنعا ، ولأننا لو أوجبنا عليه جزاء كاملا وعلى القاتل إن كان محرما — جزاء كاملا ، سويتا بين القاتل والجرح ولأنه يؤدي إلى أن نوجب على الجرح أكثر مما يجب على القاتل ، لأنه يجب على الجرح جزاؤه صحيحا ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا ، وهذا خلاف الأصول (والقول الثاني) أنه يجب عليه جزاؤه كاملا لأنه جعله غير ممتع فأشبهه الهالك . فأما إذا كسره ثم أخذه وأطعمه وسقاه حتى برىء نظرت — فإن عاد ممتنعا — ففيه وجهان ، كما قلنا فيمن تنف ريش طائر فعاد ونبت ، فإن لم يعد ممتنعا فهو على القولين (أحدهما) يلزمه ضمان ما نقص (والثاني) يلزمه جزاء كامل .

(فصل) والمفرد والقارن في كفارات الإحرام واحد ، لأن القارن
كالمفرد في الأفعال ، فكان كالمفرد في الكفارات) .

(الشرح) هذه الآثار مشهورة ، فالوجه أن أذكر الآثار الواردة في
المسألة (منها) الأثر المذكور عن قبيصة بن جابر الأسدي . رواه البيهقي
بإسناد صحيح وعن أبي حريز - بالحاء وآخره زاي - قال : « أصبت ظيبا
وأنا محرم فأتيت عمر فسأله فقال إيت رجلين من إخوانك فليحكما عليك ،
فأتيت عبد الرحمن بن عوف وسعيدا فحكما تيسا أعفر » رواه البيهقي .
وعن طارق قال : « خرجنا حججا فأوطأ رجل يقال له أربد ضبا ففرز ظهره ،
فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال عمر : احكم يا أربد فقال : أنت خير مني
يا أمير المؤمنين وأعلم ، فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم آمرك أن
تزكيني ، فقال : أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر ، فقال عمر
بذلك فيه » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح وعن علي بن أبي طلحة
عن ابن عباس قال : إن قتل نعمة فعليه بدنة من الإبل ، رواه البيهقي وهو
منقطع لأن علي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس ، سقط بينهما مجاهد
أو غيره .

وعن ابن عباس : « وفي بقرة الوحش بقرة ، وفي الإبل بقرة » رواه
الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح . وعن عطاء الخراساني : أن عمر
وعثمان وعلياً وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم قالوا : في
النعامة يقتلها المحرم بدنة من الإبل » رواه الشافعي والبيهقي . قال
الشافعي : هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث ، وهو قول الأكثرين
من لقيت ، فبقولهم : في النعامة بدنة ، وبالقياص قلنا : بالنعامة لا بهذا ،
قال البيهقي : وجه ضعفه أنه مرسل ، فإن عطاء الخراساني ولد سنة خمسين
ولم يدرك عمر ، ولا عثمان ، ولا علياً ، ولا زيدا ، وكان في زمن معاوية
صيباً ولم يثبت له سماع من ابن عباس ، وإن كان يحتمل أنه سمع منه ،

فان ابن عباس توفي سنة ثمان وخمسين ، ثم إن عطاء الخراساني مع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم بالحديث •

وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضبع فقال : « هي صيد ، وجعل فيها كبشا ، إذا صاها المحرم » رواه البيهقي قال : وهو حديث جيد يقوم به الحجة ثم قال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال هو حديث صحيح • وعن عكرمة قال : « أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبع صيدا وقضى فيها كبشا » رواه الشافعي والبيهقي قال الشافعي : هذا حديث لا يثبت مثله ، لو انقرد ، قال البيهقي : وانما قال ذلك لأنه مرسل قال وروى موصولا ، ثم رواه بإسناد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق بيان اختلاف المحدثين في الاحتجاج بعمر بن أبي عمرو وهذا والله أعلم • وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة ، هذا إسناد مبلج صحيح •

قال البيهقي : وروى مرفوعا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والصحيح أنه موقوف على عمر » وعن ابن عباس قال : في الضبع كبش » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح أو حسن • قال البيهقي : وروى عن علي رضي الله عنهم أجمعين ، وعن عمر أنه قضى في الضبع بكبش ، وفي الظبي بشاة ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة • وروى الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن شريح ، قال : لو كان معي حكم حكمت في الثعلب بجدي • قال البيهقي : وروى عن عطاء أن في الثعلب سطة وعن عثمان رضي الله عنه أنه قضى في أم حبين بجلان من الغنم ، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد ضعيف فيه مطرف بن مازن قال يحيى بن معين • هو كذاب والله أعلم •

(أما) ألفاظ الفصل فالعناق - بفتح العين - وهى من أولاد المعز خاصة وهى التى^(١) ((وأما) الجفرة فهى التى بلغت أربعة أشهر ، وفصلت عن أمها ((وأما) أم حبين^(٢) - فمعروفة وهى - بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة المخففة - ((وأما) الحلان^(٣) - بضم الحاء المهملة وتشديد اللام - ((وأما) الحمل - بفتح الحاء والميم - وهو الخروف • قال الأزهري : هو الجدى ، ويقال له : حلام - بالميم - أيضا (قوله) تغمص الفتيا هو - بفتح التاء وكسر الميم وبالصاد المهملة - أى تحتقرها وتستصغرها ، ويقال : فتيا وفتوى (الأولى) - بضم الفاء - (والثانية) - بفتحها - (قوله :) يجب عليه لحق الله تعالى احتراز من التقويم •

(أما الأحكام) فقال الشافعى والأصحاب : الصيد ضربان مثلى وهو ماله مثل من النعم ، وهى الإبل والبقر والغنم ، وغير مثلى وهو ما لا يشبه شيئا من النعم ، فالمثلئى جزءان على التخيير والتعديل ، فيخير القاتل بين أن يذبح مثله فى الحرم ويتصدق به على مساكين الحرم ، إما بأن يفرق لحمه عليهم ، وإما بأن يسلم جملته إليهم مذبوحا ويملكهم إياه ، ولا يجوز أن يدفعه إليهم حيا ، وبين أن يقوم المثل دراهم ، ثم لا يجوز تفرقة الدراهم ، بل إن شاء اشترى بها طعاما وتصدق به على مساكين الحرم ، وإن شاء صام عن كل مد يوما ، ويجوز الصيام فى الحرم وفى جميع البلاد ، وإن انكسر مد وجب صيام يوم ، وأما غير المثلئى فيجب فيه قيمته ، ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم ، بل يقوم بها طعاما ثم يتخير إن شاء أخرج الطعام ، وإن شاء صام عن كل مد يوما ، فإن انكسر مد صام يوما ، فحصل من هذا أنه فى المثلئى مخير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام ، وفى

(١) بياض بالاصل وتحريره هكذا : وهى التى من حين تولد الى أن ترعى •

(٢) أم حبين هى على خلقة الحرباء مريضة الصدر عظيمة البطن على قدر الضفدع غيراء لها أربع قوائم •

(٣) وأما الحلان فهو الجدى يوجد فى بطن أمه • (الطيمى)

غيره بين الطعام والصيام ، هذا هو المذهب وهو المقطوع به في كتب الشافعي والأصحاب .

وروى أبو ثور عن الشافعي قولاً قديماً أنها على الترتيب ، هكذا حكاه أبو علي الطبري في الإفصاح ، ومن بعده من المصنفين ، قال القاضي أبو الطيب : أصحابنا كلهم لا يعرفون هذا عن الشافعي ، وهي رواية عن الشافعي شاذة ، وكذا نقل البنديجي عن الأصحاب إنكار هذه الرواية ، وأنه نص في القديم على التخيير لا غير قال أصحابنا : وإذا لم يكن مثلياً فالمعتبر قيمته في محل الإتلاف ووقته ، وإن كان مثلياً فقيمه في مكان يوم الانتقال إلى الإطعام ، لأن محل ذبحه مكة فإذا عدل عن ذبحه وجبت قيمته بمحل الذبح ، هذا هو المذهب في الصورتين وقيل : فيهما قولان (أحدهما) الاعتبار بقيمة يوم الإتلاف (والثاني) بقيمة يوم العدول إلى الإطعام وقيل : القولان فيما لا مثل له ، وأما ماله مثل فالمعتبر قيمة المثل حال العدول إلى الإطعام قولاً واحداً ، فهذه ثلاثة طرق (المذهب) منها الأول صححه الشيخ أبو حامد والأصحاب .

ومأخذ الخلاف أن الشافعي نص في أكثر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام ، وقال في موضع : يجب تقويمه يوم قتل الصيد ، فقال الأكثرون : ليست على قولين ، بل على حالين ، فقوله : يعتبر يوم الانتقال إلى الإطعام أراد إذا كان الصيد مثلياً ، وقوله : يعتبر حين القتل أراد إذا كان غير مثلي ، ومنهم من قال : بل هما قولان فيهما ، ومنهم من قال بالطريق الثالث ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : الطريق الأول أصح ، وحيث اعتبرناه بمحل الإتلاف فإمام الحرمين احتمسالة في أنه يعتبر في العدول إلى الطعام سعر الطعام في ذلك المكان أم سعره بمكة (والثاني) منهما أصح .

(فرع) في بيان المثلي ، قال أصحابنا : ليس المثلي معتبراً على

التحقيق والتحديد ، بل المعتبر التقريب ، وليس معتبرا في القيمة ، بل في الصورة والخلقة ، والكلام في الدواب ثم الطيور (أما) الدواب فما ورد فيه نص ، أو حكم فيه صحايان أو عدلان من التابعين ، أو ممن بعدهم من النعم أنه مثل الصيد المقتول اتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد ، وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بكبش ، وحكمت الضحابة رضى الله عنهم في النعامة بيدنة ، وفي حمار الوحش وبقرته ببقرة ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليروع بجفرة ، وعن عثمان رضى الله عنه أنه حكم في أم حنين بحلان ، وعن عطاء ومجاهد أنهما حكما في الوبر بشاة .

قال الشافعى رحمه الله : إن كانت العرب تأكله ففيه جفرة ، لأنه ليس أكبر بدنا منها ، وعن عمر وغيره في الضب جدى ، وعن ابن عباس في الإبل بقره ، وهذا صحيح عنه سبق بيانه قريبا وعن عطاء في الثعلب شاة وكذا قال الشافعى في الثعلب شاة وأما الوعل فقال صاحب البيان : حكى ابن الصباغ أن فيه بقره وبهذا جزم البندنجى وغيره وقال الصيمرى : فيه تيس قال الشافعى في الأم : في الأروى غضب والغضب دون الجذع من البقر . أما العناق فهي الأثى من المعز من حين تولد إلى حين ترعى ما لم تستكمل سنة وجميعها أعنق وعنوق وأما الجفرة فقال أهل اللغة : هي ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز ، من حين تولد وفصلت عن أمها ، والذكر جفر ، سمي بذلك لأنه جفر جنباه أى عظما ، هذا معناها في اللغة : قال الرافعى : لكن يجب أن يكون المراد هنا بالجفرة ما دون العناق ، لأن الأرنب خير من اليربوع .

(وأما) أم حنين فدابة على صورة الحرياء عظيمة النظر ، وفي حل أكلها خلاف سنوضحه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى (الأصح) أنها حلال ، وفيها الجزاء (والثانى) حرام فلا جزاء ، قال الرافعى : ويقع في بعض كتب الأصحاب في الظبى كبش ، وفي الغزال عنز ، وممن صرح به

البنديجي ، وكذا قاله أبو القاسم الكرخي ، وزعم أن الطبي ذكر الغزال ،
والأثني غزال ، قال إمام الحرمين : هذا وهم بل الصحيح أن في الطبي
عزرا وهو شديد الشبه بها . فانه أجرد الشعر متقلص الذنب ، وأما الغزال
فولد الطبي فيجب فيه ما يجب في الصغار (قلت) هذا الذي قاله الإمام
هو الصواب ، قال أهل اللغة : الغزال ولد الغليية إلى حين يقوى ويطلع
قرناه ، ثم هي غليية ، والذكر غليي .

هذا بيان ما فيه حكم (أما) ما ليس فيه حكم عن السلف فيرجع
فيه إلى قول عدلين فطنين ، قال الشافعي والأصحاب : ويستحب كونهما
فقيهين لأنهما أعرف بالشبه المعتبر شرعا ، وهل يجوز أن يكون قاتل الصيد
أحد الحكمين ؟ أو يكون قاتلاه هما الحكمين ؟ قال أصحابنا : ينظر إن
كان القتل عدوانا فلا ، لأنه يفسق وإن كان خطأ أو مضطرا إليه جاز على
الأصح المنصوص وفيه وجه أنه لا يجوز ، وقد ذكر المصنف دليلهما ولو
حكم عدلان أن له مثلا ، وعدلان أن لا مثل فهو مثلي لأن معهما زيادة
علم بمعرفة دقيق الشبه ، ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر ،
فوجهان حكاهما الماوردي والرويانى (أحدهما) يتخير في الأخذ بأيهما
شاء (والثاني) يأخذ بأغلظهما بناء على الخلاف في اختلاف المفتين ،
والأصح التخيير في الموضعين والله أعلم .

(وأما) الطيور فحمام وغيره ، فالحمامة فيها شاة وغيرها ، إن كان
أصغر منها جثة ، كالرزور والصعوة والبلبل والقبرة والوظاوط ، ففيه
القيمة ، وإن كان أكبر من الحمام أو مثله فقولان (أصحهما) وهو الجديد
وأحد قولي القديم : الواجب القيمة إذ لا مثل له (والثاني) شاة لأنها
إذا وجبت في الحمامة فالذى أكبر منها أولى ، ومن هذا النوع الكركي
والبطة والأوزة والجباري ونحوها ، والمراد بالحمام كل ما عب في الماء ،
وهو أن يشربه جرعا ، وغير الحمام يشرب قطرة قطرة ، كذا نص الشافعي
عليه في عيون المسائل ، قال الشافعي : ولا حاجة في وصف الحمام إلى

ذكر التهدير مع العب فانهما متلازمان ولهذا اقتصر الشافعى على العب ،
قال أصحابنا : ويدخل فى اسم الحمام اليمام اللواتى يألفن البيوت ،
والقمرى والفاخنة والدسى والقطاء ، والعرب تسمى كل مطوق حماما •

قال الشيخ أبو حامد فى التعليق : قال الشافعى : إنما أوجبنا فى
الحمامة شاة اتباعا ، يعنى إجماع الصحابة على ذلك ، وإلا فالقياس إيجاب
القيمة فيها ، ومن أصحابنا من قال : إنما أوجبت الشاة فيها لأنها تشبهها
من وجه ، فإنها تعب كالغنم ، قال أبو حامد : وليس بشئ • بل المنصوص
بما ذكرناه وهذا الذى ذكرناه من وجوب شاة فى الحمامة لا خلاف فيه
عندنا ، قال أصحابنا : سواء فيه حمام الجبل وحمام الحرم ، وقال مالك :
إن قتلها المحرم وهى فى الحل فعليه القيمة ، وإن أصيبت فى الحرم ففيها
شاة ، وقال أبو حنيفة : فيها شاة مطلقا ، والله أعلم •

(فرع) قال الشافعى والمصنف والأصحاب : يفدى الكبير من
الصيد بكبير من مثله من النعم والصغير بصغير ، والسمين بسمين ،
والمهزول بمهزول ، والصحيح بصحيح ، والمريض بمرىض ، والمعيب
بسعيب ، إذا اتحد جنس العيب ، كأعور بأعور ، فإن اختلف كالعور
والجرب فلا ، وإن كان عور أحدهما فى اليمين والآخر فى اليسار ففى
إجزائه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين : يجوز ،
لأن المقصود لا يختلف (والثانى) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما)
هذا (والثانى) لا يجوز كما لو اختلف نوع العيب كالجرب والعور ،
وسواء كان عور اليمينى فى الصيد أو فى المثل ، فالحكم واحد بلا خلاف ،
وربما أوهم تخصيص المصنف خلاف هذا ، ولكن لا خلاف فيه ، وإنما
ذكره كالمثال ، ولو قال فدى الأعور من عين بالأعور من أخرى لكان
أحسن ، قال أصحابنا : ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو
أفضل •

ولو فدى الذكر بالأثني ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحهما) الإجزاء (والثاني) المنع (والطريق الثاني) القطع بالإجزاء ، وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد (والثالث) إن أراد الذبح لم يجز وإن أراد التقويم جاز لأن قيمة الأثني أكثر ولحم الذكر أطيب (والرابع) إن لم تلد الأثني جاز وإلا فلا ، لأنها تضعف بالولادة (والخامس) حكاه صاحب البيان وغيره إن قتل ذكرا صغيرا أجزأه أثني صغيرة ، وإن قتل كبيرا لم تجزئه كبيرة ، فإن جوزنا الأثني فهل هي أفضل منه ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا للخروج من الخلاف (والثاني) نعم وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام المصنف وإن فدى الأثني بالذكر فوجهان وقيل قولان ، قال أبو علي البندنجي : (المذهب) أنه يجزى ، قال الرافعي : وإذا تأملت ما ذكرناه من كلام الأصحاب وجدتهم طاردين الخلاف مع نقص اللحم ، وقال إمام الحرمين : الخلاف فيما إذا لم ينقص اللحم في القيمة وفي الطيب ، فإن كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ، هذا كلامه والله أعلم .

(فرع) لو قتل نعامة فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح المشهور (وبه قطع الأكثرون تصريحاً وتعريضاً وفيه وجه حكاه الرويانى في البحر أنه يجوز ، لأنها كهى في الإجزاء في الأضحية وغيرها .

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : وإن جرح ظلياً فنقص عشر قيمته فعليه عشر قيمة شاة ، قال المزنى تخريجا يلزمه عشر شاة ، قال جمهور الأصحاب الحكم ما قاله المزنى ، وإنما ذكر الشافعي القيمة لأنه قد لا يجد شريكاً في ذبح شاة فأرشده إلى ما هو أسهل ، لأن جزاء الصيد على التخير ، فعلى هذا هو مخير إن شاء أخرج عشر المثل ، وإن شاء صرف قيمته في طعام وتصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوماً . ومن الأصحاب من أخذ بظاهر النص وقال : الواجب عشر القيمة ، وجعل في المسألة قولين المنصوص وتخريج المزنى فعلى هذا إذا قلنا بالمنصوص ففيه

أوجه (أصحابها) تتعين الصدقة بالدرهم (والثاني) لا تجزئه الدراهم ، بل يتصدق بالطعام أو يصوم . (والثالث) يتخير بين عشر المثل وبين إخراج الدراهم (والرابع) إن وجد شريكا في الدم أخرجه ولم تجزئه الدراهم . وإلا أجزأه (والخامس) وبه قطع الشيخ أبو حامد مخير بين أربعة أشياء إن شاء أخرج الدراهم وإن شاء اشترى به جزءا من مثل ذلك الصيد من النعم وإن شاء أخرج بها طعاما وإن شاء صام عن كل مد يوما ، هذا كله في الصيد المثل ، فأما غيره فالواجب ما نقص من قيمته قطعاً ثم يتخير بين الصيام والطعام والله أعلم .

(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابله بمثله حاملا ، ولا نذبح الحامل ، بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما أو يصوم ، هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه ضعيف غريب حكاه الرافعي أنه يجوز ذبح حائل نفيسة بقيمة حامل وسط ، ويجعل التفاوت كالتفاوت بين الذكر والأنثى ولو ضرب بطن صيد حامل فألقت جنينا ميتا نظر إن ماتت الأم أيضا فهو كقتل الحامل ، وإن عاشت الأم ضمن ما نقصت . ولا يضمن الجنين . هكذا قطع به المصنف والأصحاب بخلاف جنين الأمة فإنه يضمن بعشر قيمة الأم لأن الحمل يزيد في قيمة البهائم وينقص الآدميات فلا يمكن اعتبار التفاوت في الآدميات . وإن ألقت جنينا حيا ثم مات ضمن كل واحد منهما بانفراده ، فيضمن كل واحد بمثله إن كان مثليا . وإن مات الولد المنفصل حيا من آثار الجنائية ، وعاشت الأم ضمن الولد بانفراده بكامل أجزائه . وضمن نقص الأم وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا .

(فرع) لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زمنا ففيه وجهان مشهوران وحكاهما المصنف قولين ، وكذا حكاهما أبو علي البنديجي في الجامع (أصحابهما) يلزمه جزاء كامل كما لو أزم من عبدا لزمه كل قيمته (والثاني) يلزمه أرش النقص وبه قال ابن سريج كما لو

جنى على شاة فأزمتها ، وصحح صاحب البيان هذا الثانى وهو تصحيح شاذ بل غلط ، والصواب أنه يلزمه جزاء كامل ، ومن نص على تصحيحه أبو على البنديجى فى كتاب الجامع ، وإمام الحرمين والمصنف فى التنبية ، والغزالى والرافعى وآخرون ، وقطع به جماعات من كبار الأصحاب ممن قطع به الشيخ أبو حامد فى تعليقه والمحاملى فى المجموع والماوردى فى الحاوى والقاضى وحسين فى تعليقه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن أصحابنا مطلقا . ونقله إمام الحرمين عن معظم الأئمة ، قال : والوجه الثانى القائل بأرش ما نقص مزيف متروك والله أعلم .

(فإن قلنا :) يلزمه أرش النقص فهل يجب قسط من المثل إن كان مثليا ؟ أو من قيمة المثل ؟ فيه الخلاف السابق قريبا فيما إذا جرحه فنقص عشر قيمته ، ولو أزمنه ^(١) فجاء محرم آخر فقتله بعد الاندمال أو قبله ، فعلى القاتل جزاؤه زمنا بلا خلاف ، ويبقى على الأول الجزاء الذى كان كما كان وهو كمال الجزاء أو أرش النقص هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر أنه إن أوجبنا هناك جزاء كاملا عاد بجناية الثانى إلى أرش النقص ، لأنه يبعد إيجاب جزاءين لمتلف واحد ، وهذا الوجه هو الأصح عند الشيخ أبى حامد فى تعليقه .

(أما) إذا أزمنه محرم ثم عاد هو فقتله ، فإن قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد ، كما لو قطع يدي رجل ثم قتله فعليه دية فقط ، ولنا هناك وجه أنه يلزمه أرش الطرف مع دية النقص . قال إمام الحرمين وغيره : فيجىء ذلك الوجه هنا وإن قتله بعد الاندمال أفردت كل جناية بحكمها . وفى القتل جزاؤه زمنا وفى الإزمان الوجهان (الأصح) جزاء كامل إذا أوجبنا فى الإزمان جزاء كاملا ، وإن كان للصيد امتناعان كالنعامة

(١) أزمنه أى أحدث به عادة دائمة فينقص ذلك من جزائه إذا قتله آخر بعد اندماله أو قبله (الطبعي)

تمتنع بالعدو وبالجناح فأبطل أحد امتناعيه فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين
عن العراقيين ، وحكاها غيره (أحدهما) يتعدد الجزاء لتعدد الامتناع
(وأصحهما) لا ، لاتحاد الممتنع ، وعلى هذا فما الواجب ؟ قال إمام
المحرمين : الغالب على الظن أنه يجب ما نقص لأن امتناع النعامة في الحقيقة
واحد إلا أنه يتعلق بالرجل والجناح فالزائل بعض الامتناع .

(فرع) لو جرح صيدا فغاب ثم وجده ميتا ، فإن علم أنه مات
بجراحته أو وقع بسببه في ماء أو من من جبل ونحو ذلك ، لزمه جزاء
كامل ، وإن علم أنه مات بسبب آخر بأن قتله آخر - نظر إن لم يكن
الأول صيده غير ممتنع - فعليه أرش ما نقص وإن كان الثاني صيره غير
ممتنع ففيما على الأول الخلاف السابق في أواخر الفرع قبله . وإن شك
فلم يعلم بماذا مات فقولان : حكاها القاضي حسين والبغوي والمتولي
وغيرهم (أحدهما) يلزمه جزاء كامل ، لأن الغالب أنه مات من جرحه
(وأصحهما) لا يجب إلا ضمان الجرح ، وبه قطع الماوردي لاحتمال
موته بسبب آخر ، والأصل براءته . قال القاضي والمتولي : هذا الخلاف
مبنى على القولين في الحلال إذا جرح صيدا وغاب عنه فوجده ميتا ، هل
يحل أكله أم لا ؟ (الأصح) لا يحل (فإن قلنا) يحل أكله فقد جعلناه
قاتلا ، فيلزمه جزاء كامل ، وإلا فعليه أرش الجرح فقط .

(أما) إذا جرحه وغاب ولم يتبين حاله فلم يعلم أمات أم لا ؟ قل
أصحابنا لا يلزمه جزاء كامل لأن الأصل براءته ، ولأن الأصل حياة
الصيد ، وإنما يلزمه أرش الجراحة ، قالوا : والاحتياط إخراج جزاء كامل
لاحتمال موته بسببه . هكذا قطع الأصحاب بالمسألة في الطريقتين كما
ذكرته ، ونقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب . وحكى الشيخ
أبو حامد في تعليقه عن أبي إسحق المروزي أنه يلزمه جزاء كامل ، إذا كان
قد صيره غير ممتنع ، لأن الأصل بقاؤه كذلك حتى يعلم سلامته . قال

أبو حامد : وهذه من غلطات أبي إسحق على مذهب الشافعي ، لأن الشافعي نص في الإملاء على أنه يلزمه ما نقص . قال في الإملاء : لأنه قد يعرض سبب الهلاك ولا يهلك ، وهذا صحيح لأن الأصل الحياة ما لم يعلم التلف .

(فسرع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برأ وعاد ممتنعا كما كان ففي سقوط الضمان عنه وجهان، حكاها المصنف والأصحاب (الأصح) لا يسقط الضمان (والثاني) يسقط بناء على القولين فيمن قلع سن كبير فنبت هل يسقط عنه ديته؟ (فإن قلنا) لا يسقط فعليته ما كان واجبا وهو كمال الجزاء في الأصح ، وأرشد ما نقص في الوجه الآخر ، وفي وجه ثالث جزم به البندنجي أنه يجب ما بين قيمته صحيحا ومندملا ، والمذهب الأول ، وإذا قلنا : أرشد ما نقص فهل يجب بقسطه من المثل؟ أو من القيمة؟ فيه الطرق السابقة ، فيمن جرح ظبيا فنقص عشر قيمته . هذا كله إذا لم يبق بعد برئه فيه نقص ، فإن صار ممتنعا ولكن بقي فيه شين ونقص وجب ضمانه بلا خلاف (وأما) إذا داواه حتى برأ وبقي زنا ففيه الوجهان السابقان فيمن أزمه (أصحهما) يلزمه كمال الجزاء (والثاني) أرشد نقصه .

ولو تنف ريش طير فهو كجرح الصيد في كل ما سبق فإن نبت وبقي نقص ضمنه ، وإلا فوجهان كما سبق ، فإن وجب اعتبر نقصه حال الجرح ، كذا ذكره أصحابنا مع باقي فروع جرح الصيد والله أعلم .

(فسرع) يجب في بيض الصيد قيمته . وقال المزني : لا يجب ، وسبقت المسألة في الباب الماضي ، وسبق هناك الخلاف في قيمة لبن الصيد ، وأن الأصح وجوبها ، وسبق أن الجراد مضمون بقيمته على المشهور ، وسبق قول شاذ أنه لا يحرم الجراد ولا ضمان فيه وليس بشيء ، قال الشافعي : ويجب في الدبا قيمته والدبا صغار الجراد ، وقيمته أقل من

قيمة الجراد . قال أصحابنا : وما نقل عن الصحابة من تقدير الجزاء في الجراد فهو مجمول على أن ذلك قيمته في ذلك الوقت . قال أصحابنا : فإذا وجبت القيمة في البيض والجراد واللبن فهو مخير بين إخراج الطعام وبين أنه يصوم عن كل مد يوما ، فإن انكسر مد وجب صيام يوم كما سبق في الصيد الذي لا مثل له .

(فروع) إذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء ، وإن بلغ مائة صيد وأكثر ، سواء أخرج جزاء الأول أم لا ، وهذا لا خلاف فيه وفيه خلاف بيننا وبين أبي حنيفة وغيره ، وقد سبق بيانه ودليله في الباب السابق ومما استدل به أصحابنا أنه بدل متلف فتكرر بتكرر الإلتلاف كمال الآدمي بخلاف ما إذا كرر المحرم لبسا أو طيبا لأنه ليس بإلتلاف . وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزمهم جزاء واحد . واستدل المصنف بأنه بدل متلف يتجزأ فإذا اشترك جماعة في إلتافه قسم البدل بينهم كقسم المتلفات وكالدية وفي قوله : يتجزأ ، احتراز من القصاص في النفس والطرف .

ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ، ولا شيء على الحلال ، وكذا لو اشترك محرم ومحلون أو محل ومحرمون وجب على المحرم من الجزاء بقسطه على عدد الرؤوس كبذل المتلفات . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ونص عليه الشافعي في الأم ، وقطع المتولي بأنه يجب على المحرم جزاء كامل وهذا شاذ ضعيف .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء لأنه تسبب إلى إلتافه ، وهل يرجع به على الحلال القاتل ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع ، وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب والبلغوي . لأن القاتل أدخل المحرم في الضمان ، فرجع عليه ، كما لو غصب مالا فألتافه إنسان في يده ، فإن الغاصب يرجع على المتلف (وأصحهما) لا يرجع .

وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع ،
وصححه صاحب الشامل وغيره ، لأنه أئلف صيدا يجوز له إتلافه ، فانه
غير ممنوع منه لا لحق الله تعالى ، ولا لحق الآدمي ، فان الممسك لا يملكه ،
وإذا جاز له إتلافه لم يجب عليه ضمانه بخلاف مسألة الغصب ، فإن المتلف
للمغصوب متعدد قضمن والله أعلم .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله محرم آخر فثلاثة أوجه (أصحها)
يجب الجزاء كله على القاتل ، لأنه وجد من الممسك سبب ، ومن القاتل
مباشرة ، فوجب تقديم المباشرة كما في قتل الآدمي وغيره (والثاني) يجب
الجزاء بينهما نصفين لأنهما من أهل ضمانه ، وهذا ينتقض بضمان الآدمي ،
وبهذا الوجه قطع المصنف في التنبيه (والثالث) قاله القاضي أبو الطيب
وصححه أبو المكارم ، يجب الضمان على كل واحد منهما ، فان أخرجه
الممسك رجع به على القاتل ، وإن أخرجه القاتل لم يرجع به على الممسك ،
كما لو غصب شيئا فأتلفه آخر في يده ، وقال صاحب الشامل : هذا الوجه
أقيس عندي ، لأن ما ذكره الأول ينتقض بمن غصب شيئا وأتلفه غيره في
يده ، وما ذكره الثاني فاسد ، لأن الضمان لا ينقسم على المباشرة والسبب
الذي لا يلجئ في شيء من الأصول ، والله أعلم .

(فرع) قال الماوردي وغيره لو جرح الحلال صيدا في الحل ثم
دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فمات منهما لزمه نصف الجزاء ، لأنه مات
من جرحين وجرح أحدهما مضمون دون الآخر .

(فرع) القارن والمفرد والمتمتع في جزاء الصيد ، وفي جميع كفارات
الإحرام سواء ، فإذا قتل القارن صيدا لزمه كفارة واحدة ، وإن ارتكب
محظورا آخر لزمه فدية واحدة . بلا خلاف عندنا . وقال أبو حنيفة : يلزمه
جزاءان ، وقد سبقت المسألة بدلائلها في الباب السابق والله أعلم .

(فرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعا ، نص عليه الشافعى ونقله عن ابن المنذر ، ولا نعلم فيه خلافا لقوله تعالى : (أو عدل ذلك صياما) .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى مسائل من جزاء الصيد (إحداها) إذا قتل المحرم صيدا أو قتله الحلال فى الحرم ، فإن كان له مثل من النعم وجب فيه الجزاء بالإجماع ، ومذهبنا أنه مخير بين ذبح المثل ، والإطعام بقيمته والصيام عن كل مد يوما . وبه قال مالك وأحمد فى أصح الروايتين عنه وداود ، إلا أن مالكا قال : يقوم الصيد ولا يقوم المثل ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه المثل من النعم . وإنما يلزمه قيمة الصيد ، وله صرف تلك القيمة فى المثل من النعم . وقال ابن المنذر : قال ابن عباس : إن وجد المثل ذبحه وتصدق به ، فإن فقد قومه دراهم ، والدراهم طعاما ، وصام ولا يطعم . قال : وإنما أريد بالطعام الصيام ووافقه الحسن البصرى والنخعى وأبو عياض وزفر . وقال الثورى : يلزمه المثل ، فإن فقد فإطعام ، فإن فقد صام . دليلنا قوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل) إلى آخر الآية .

واحتج المخالفون بأن المتلف يجب مثله من جنسه أو قيمته ، وليست النعم واحدا منهما فلم يضمن به كالصيد الذى لا مثل له من النعم ، وكما لو أتلف الحلال صيدا مملوكا وكضمان المحرم للصيد المملوك لمالكه . قال أصحابنا : هذا قياس منابذ لنص القرآن فلا يلتفت إليه ، ثم ما ذكره منتقض للآدمى الحر ، فانه يضمن بالإبل ويضمن فى حق الله تعالى بما لا يضمن به فى حق الآدمى ، فانه يضمن للآدمى بقصاص أو إبل ، ويضمن لله تعالى بالكفارة ، وهى عتق ، وإلا فصيام ، وبهذا يحصل الجواب عن قياسهم . قال أصحابنا : والفرق بينه وبين صيد لا مثل له أنه لا يمكن فيه المثل فتعذر فوجب اعتبار القيمة بخلاف المثل .

(الثانية) إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام ، فمذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما وبه قال عطاء ومالك . وحكى ابن المنذر عن ابن عباس والحسن البصري والثوري وأبى حنيفة وأحمد وإسحق وأبى ثور أنه يصوم عن كل مدين يوما . قال ابن المنذر : وبه أقول . (قال :) وقال سعيد بن جبير الصوم في جزاء الصيد ثلاثة أيام إلى عشرة ، وعن أبى عياض أن أكثر الصوم أحد وعشرون يوما ، قال : ومال أبو ثور إلى أن الجزاء في هذا ككفارة الحلق دليلنا أن الله تعالى قال : (أو عدل ذلك صياما) وقد قابل سبحانه وتعالى صيام كل يوم بإطعام مسكين في كفارة الظهار ، وقد ثبت بالأدلة المعروفة أن إطعام كل مسكين هناك مد ، فكذا هنا يكون كل يوم مقابل مد ، واحتجوا بحديث كعب بن عجرة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعله مخيرا بين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع ، فدل على أن اليوم مقابل بأكثر من مد (والجواب) أن حديث كعب إنما ورد في فدية الحلق ، ولا يلزم طرده في كل فدية ، ولو طرد لكان ينبغي أن يقابل كل صاع بصوم يوم وهذا لا يقول به المخالفون ، ولا نحن ولا أحد ، والله أعلم .

(الثالثة) قال أصحابنا : مذهبنا أن ما حكمت الصحابة رضي الله عنهم فيه بمثل فهو مثله ، ولا يدخله بعدهم اجتهد ولا حكم ، وبه قال عطاء وأحمد وإسحق وداود (وأما) أبو حنيفة فجرى على أصله السابق أن الواجب القيمة ، وقال مالك : يجب الحكم في كل صيد ، وإن حكمت فيه الصحابة . دليلنا أن الله تعالى قال : (يحكم به ذوا عدل منكم) وقد حكما ، فلا يجب تكرار الحكم .

(الرابعة) الواجب في الصغير من الصيد المثل صغير مثله من النعم ، وبه قال ابن عمر وعطاء والثوري وأحمد وأبو ثور ، وقال مالك : يجب فيه كبير لقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) والصغير لا يكون هديا وإنما

يجزىء من الهدى ما يجزىء فى الأضحية وبالقياس على قتل الآدمى ، فانه يقتل الكبير بالصغير • دليلنا قوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) • مثل الصغير صغير ، ودليل آخر وهو ما قدمناه عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حكموا فى الأرنب بعناق ، وفى اليربوع بجفرة ، وفى أم حبين بحلان ، فدل على أن الصغير يجزىء • وأن الواجب يختلف باختلاف الصغير والكبير ، وقياسا على سائر المضمونات فانها تختلف مقادير الواجب فيها •

(والواجب) عن الآية التى احتج بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل ، وعن قياسهم على قتل الآدمى أن تلك الكفارة لا تختلف باختلاف أنواع الآدميين من حر وعبد ومسلم وذمى ، لم تختلف فى قدرها بخلاف ما نحن فيه والله أعلم •

(وأما) الصيد المعيب فمذهبنا أنه يفديه بمعيب ، وعن مالك يفديه بصحيح ، ودليلنا ما سبق فى الصغير •

(الخامسة) إذا اشترك جماعة فى قتل صيد وهم محرمون ، لزهمم جزاء واحد عندنا ، وبه قال عمر وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وعطاء والزهرى وحماد وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود ، وقال الحسن والشعبى والنخعى والثورى ومالك وأبو حنيفة : يجب على كل واحد جزاء كامل ، ككفارة قتل الآدمى ، دليلنا أن المقتول واحد فوجب ضمانه موزعا ، كقتل العبد وإتلاف سائر الأموال •

(السادسة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد ، وإذا تطيب ولبس لزمه فدية واحدة • هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد فى أظهر الروايتين عنه وابن المنذر وداود ، وقال أبو حنيفة : يلزمه جزاءان وكفارتان ، وسبقت المسألة مع دليلنا عليهم •

(السابعة) في النعامة بدنة عندنا وعند العلماء كافة ، منهم عمر
وعثمان وعلى وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية وعطاء ومجاهد ومالك ،
وآخرون إلا النخعي ، فحكى ابن المنذر عنه أن في النعامة وشبهها ثمنها ،
دليلنا الآية .

(الثامنة) مذهبنا أن الثعلب صيد يؤكل ويحرم على المحرم قتله ،
فإن قتله لزمه الجزاء ، وبه قال طاوس والحسن وقتادة ومالك ، وهو إحدى
الروایتين عن عطاء ، وقال عمرو بن دينار والزهرى وابن المنذر . لا يحل
أكله ولا يحرم على المحرم ، ولا فدية فيه ، وهو عندهم من السباع ، وقال
أحمد أمره مشتبه .

(التاسعة) مذهبنا أن في الضب جديا نص عليه الشافعي والأصحاب
وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وعن جابر وعطاء أن
فيه شاة وعن مجاهد حفنة من طعام ، وعن مالك قبضة من طعام ، فإن شاء
أطعم وإن شاة صام ، وعن قتادة صاع من طعام وعن أبي حنيفة قيمته .

(العاشرة) مذهبنا أن في الحمامة شاة ، سواء قتلها محرم أو قتلها
حلال في الحرم وبه قال عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وناقع بن
عبد الحارث وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير وقتادة وأحمد وإسحق
وأبو ثور ، وقال مالك في حمامة الحرم شاة ، وحمام الحل القيمة ، وعن
ابن عباس في حمامة الحل ثمنها وعن النخعي والزهرى وأبي حنيفة ثمنها ،
وعن قتادة درهم . دليلنا ما روى الشافعي والبيهقي بالإسناد الصحيح عن
عثمان وناقع بن الحارث وابن عباس أنهم أوجبوا في الحمامة شاة .

(الحادية عشرة) العصفور فيه قيمته عندنا ، وبه قال أبو ثور ،
وقال الأوزاعي : مد طعام وعن عطاء نصف درهم ، وفي رواية عنه ثمنها
عدلان .

(الثانية عشرة) ما دون الحمام من العصافير ونحوها من الطيور
تجب فيه قيمته عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وهو
الصحيح في مذهب داود ، وقال بعض أصحاب داود : لا شيء فيه لقوله
تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فدل على أنه لا شيء فيما لا مثل
له . واحتج أصحابنا بأن عمر وابن عباس وغيرهما أوجبوا الجزاء في
الجرادة ، فالعصفور أولى . وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس قال :
في كل طير دون الحمام قيمته .

(الثالثة عشرة) كل صيد يحرم قتله تجب القيمة في إتلاف بيضه ،
سواء بيض الدواب والطيور ، ثم هو مخير بين الطعام والصيام ، وبه قال
جماعة ، وقال مالك : يضمه بعشر بدنة ، وقال المزني وبعض أصحاب
داود : لا جزاء في البيض وسبقت .

(المسألة الرابعة عشرة) إذا قتل الصيد على وجه لا يفسق به فالأصح
عندنا أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين كما سبق ، وبه قال عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ، كما سبق عنه في قصة أريد ، وبه قال إسحق
ابن راهوية وابن المنذر ، وقال النخعي ومالك : لا يجوز ، دليلنا فعل عمر
مع عموم قول الله تعالى (يحكم به ذوا عدل) ولم يفرق بين القاتل
وغيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم صيد الحرم على الحلال والمحرم ، لما روى ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تعالى حرم مكة ، لا يغتلى خلاها ،
ولا يعصد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، فقال العباس : إلا الإذخر لصاغتتنا ؟
فقال (إلا الإذخر) وحكمه في الجزاء حكم صيد الإحرام لأنه مثله في التحريم .
فكان مثله في الجزاء ، فإن قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد ، لأن
المقتول واحد ، فكان الجزاء واحدا كما لو قتله في الحل . وإن اصطاد الحلال
صيدا من الحل وأدخله إلى الحرم جاز له التصرف فيه بالإمساك والذبح

وغير ذلك مما كان يملكه به قبل أن يدخل إلى الحرم ، لأنه من صيد الحل ، فلم يمنع من التصرف فيه . وإن ذبح الحلال صيدا من صيود الحرم لم يحل له أكله ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه طريقان (من) أصحابنا من قال : هو على قولين ، كالحرم إذا ذبح صيدا (ومنهم) من قال : يحرم ههنا قولا واحدا ، لأن الصيد في الحرم محرم على كل واحد فهو كالحيوان الذي لا يؤكل .

وإن رمى من الحل إلى صيد في الحرم فأصابه لزمه الضمان ، لأن الصيد في موضع آمنه ، وإن رمى من الحرم إلى صيد في الحل فأصابه ضمنه ، لأن كونه في الحرم يوجب تحريم الصيد عليه . وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل ومر السهم في موضع من الحرم فأصابه ففيه وجهان (أحدهما) يضمه ، لأن السهم مر من الحرم إلى الصيد (والثاني) لا يضمه ، لأن الصيد في الحل والرامي في الحل ، وإن كان في الحرم شجرة وأغصانها في الحل فوفقت حمامة على غصن في الحل فرماه من الحل فأصابه لم يضمه ، لأن الحمام غير تابع للشجرة فهو كطير في هواء الحل ، وإن رمى إلى صيد في الحل فعُدل السهم وأصاب صيدا في الحرم فقتله لزمه الجزاء ، لأن العمد والخطأ في ضمان الصيد سواء ، وإن أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فقتله لم يلزمه الجزاء ، لأن للكلب اختيارا ودخل الحرم باختياره ، بخلاف السهم . قال في الإملاء : إذا أمسك الحلال صيدا في الحل ، وله فرخ في الحرم فمات الصيد في يده ومات الفرخ ، ضمن الفرخ لأنه مات في الحرم بسبب من جهته ، ولا يضمّن الأم لأنه صيد في الحل مات في يد الحلال .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم من طرق ، والخلا يفتح الخاء المعجمة مقصور ، هو رطب الكلا قال أهل اللغة : الحشيش هو اليابس من الكلا ، والخلا هو الرطب منه ، ومعنى يعضد يقطع ، والإذخر — بكسر الهمزة والخاء المعجمة — نبت طيب الرائحة معروف .

أما الأحكام فصيد حرم مكة حرام على الحلال والحرام بالإجماع ، ودليله الحديث المذكور ونبه صلى الله عليه وسلم بالتفريق على الإلتاف وغيره ، قال أصحابنا : فيحرم في صيد الحرم كل ما يحرم في صيد الإحرام

من اصطیاده وتملكه وإتلافه ، وإتلاف أجزائه وجرحه وتنفيره والتسبب إلى ذلك ويحرم بيضه ، وإتلاف ريشه وغير ذلك مما سبق ، ولا يختلفان في شيء من ذلك . وحكم لبنه حكم لبن صيد الإحرام كما سبق ، فإن قتل حلال أو محرم صيدا في الحرم أو أتلف جزءا منه أو تلف بسبب منه ضمنه ، وضابطه ما ذكره المصنف والأصحاب أنه كصيد الإحرام في التحريم والجزاء ، وقدر الجزاء وصفته .

ولو قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف . ولو أدخل حلال إلى الحرم صيدا مملوكا له كان له إمساكه وذبحه والتصرف فيه ، كيف شاء كالنعم وغيرها لما ذكره المصنف . وإن ذبح حلال صيدا حرميا حرم عليه آكله بلا خلاف ، وفي تحريمه على غيره طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، وقد سبق بيانهما بفروعهما في الباب السابق والمذهب تحريمه ، فيكون ميتة نجسا كذبيحة الجوسى ، وكالحيوان الذى لا يؤكل . ولو رمى من الحر صيدا في الحرم أو من الحرم صيدا في الحل ، وأرسل كلبا في الصورتين على الصيد فقتله لزمه الجزاء لما ذكره المصنف . ولو رمى حلال في الحرم صيدا فأحرم قبل أن يصيبه ثم أصابه ، أو رمى محرم إليه فتحلل قبل أن يصيبه ثم أصابه ، لزمه الضمان على الأصح ، وسبق مثله في صيد الحرم في الباب السابق .

ولو رمى من الحل إلى صيد ، بعضه في الحل وبعضه في الحرم ففيه خمسة أوجه الثلاثة الأولى منها حكاه صاحب الحاوى والجرجاني في المعاياة وغيرهما (أحدها) لا جزاء فيه ، لأنه لم يتمحض حرميا (والثانى) إن كان أكثره في الحرم وجب الجزاء ، وإن كان أكثره في الحل فلا ، اعتبارا بالغالب (والثالث) إن كان خارجا من الحرم إلى الحل ضمنه ، وإن كان عكسه فلا ، اعتبارا بما كان عليه (والرابع) وبه قطع القاضى حسين والبغوى والرافعى إن كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل فلا جزاء

عليه وإن كان بعض قوائمه في الحرم وجب الجزاء وإن كانت قائمة واحدة تغليباً للحزمة (والخامس) يجب فيه الجزاء بكل حال ، حتى لو كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل ، وهو نائم أو مستيقظ وجب الجزاء ، وبهذا قطع أبو علي البندنجي وصاحب البيان تغليباً لحزمة الحرم ، والله أعلم .

(أما) إذا رمى من الحل صيدا في الحل فمر السهم في ذهابه في طرف من الحرم ، ثم أصاب الصيد في الحل ففى وجوب ضمانه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يضمن كما لو أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل فتخير في مروره في طرف الحرم فإنه لا يضمن على المذهب ، وبه قطع الجمهور وفيه وجه أو قول حكاه صاحب الحاوي أنه يضمن وهو شاذ ضعيف (وأصحهما) يضمن ، لأنه تلف بفعل الكلب ، فإن للكلب اختيارا بخلاف السهم ، ولهذا قال المصنف والأصحاب كلهم : لو رمى صيدا في الحل فعدل الصيد فدخل الحرم فأصابه السهم وجب الضمان ، وبمثله لو أرسل كلبا فأصابه لم يجب ، ثم في مسألة إرسال الكلب وتخطيه طرف الحرم إنما لا يجب الضمان إذا كان للصيد مقر آخر فأما إذا تعين دخوله الحرم عند الهرب فيجب الضمان قطعا ، سواء كان المرسل عالما بالبحال أو جاهلا ، ولكن يأنم العالم دون الجاهل ، قال صاحب الحاوي فيما إذا أرسل الكلب من الحل على صيد في الحل فعدل الصيد إلى الحرم فتبعه الكلب فقتله ، قال الشافعي : لا جزاء عليه ، لأنه إنما أرسله على صيد في الحل ، قال صاحب الحاوي : قال أصحابنا : أراد الشافعي إذا كان مرسله قد زجره عن اتباع الصيد في الحرم ، فلم ينزجر ، فإن لم ينزجر فعليه الجزاء ، لأن الكلب المعلم إذا أرسل إلى صيد تبعه أين توجه هذا كلامه ، وهذا الذي شرطه من الزجر غريب لم يذكره الأصحاب .

(فصرع) لو كانت شجرة ثابتة في الحرم ، وأغصانها في الحل ، فوقع

على الغصن طائر فقتله إنسان في الحل ، فلا ضمان ولو قطع الغصن ضمن الغصن لأن الغصن جزء من الشجرة تابع لها والشجرة مضمونة فكذا غصنها وأما الطائر فليس جزءا من الشجرة ولا هو في الحرم ، وإنما هو في الحل فلا يجب ضمانه وعكسه لو كانت الشجرة ثابتة في الحل ، وغصنها في الحرم ، فوقع عليه طائر فقتله ، لزمه ضمانه لأنه في هواء الحرم ، ولو قطع الغصن لم يضمنه لأنه تابع لشجرة في الحل ، وهذا الفرع لا خلاف فيه ، وعبارة المصنف تشير إلى التنبيه على الصورتين • قال الدارمي : ولو وقف الحلال على الغصن ورمى إلى صيد في الحل فقتله فهو كما لو قتل الصيد الذي على الغصن ، فإن كان الغصن في هواء الحرم ضمن ، وإلا فلا والله أعلم •

(فرع) لو قتل إنسان صيدا مملوكا في الحرم ، فإن كان القاتل محرما فقد سبق في الباب الماضي أن عليه الجزاء للمساكين ، وعليه القيمة لمالكه ، وإن كان حلالا فعليه القيمة لمالكه ولا جزاء عليه ، لأنه ليس له حكم صيد الحرم ، ولهذا لو قتله صاحبه لم يلزمه الجزاء بخلاف صيد الإحرام ومن صرح بالمسألة الماوردي •

(فرع) لو أخذ حمامة في الحل أو أتلفها فهلك فرخها في الحرم ضمنه ، ولا يضمنها لما ذكر المصنف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ولو أخذ الحمامة من الحرم وقتلها فهلك فرخها في الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعا • لأنه أتلفه بسبب جرى منه في الحرم كما لو رمی من الحرم إلى صيد في الحل قال أبو علي البنديجي : لو أخذ الصيد ففسد بيضه في الحرم ضمنه كما يضمن الفرخ قال أصحابنا : ولو نفر صيدا حرميا عامدا أو غير عامد تعرض لضمانه فإن مات بسبب التفسير بصدمة أو أخذ سبع ونحوه ، لزمه الجزاء ، وكذا لو دخل الحل فقتله حلال لزم المنفر الجزاء ، ولا شيء على الحلال القاتل ، فإن أخذه محرما في الحل

وجب الجزاء على الآخذ تقديمًا للمباشرة على السبب هكذا ذكره
الأصحاب .

وقال الماوردي : إذا قتله الحلال في الحل فلا جزاء عليه كما ذكرناه . قال :
وأما المنفر له من الحرم فقال أصحابنا : إن كان حين نقره ألجأه إلى الحل
ومنه من الحرم فعليه الجزاء لأن الصيد ملجأ والتنفير سبب ، وإن لم يكن
ألجأه إلى الخروج إلى الحل ، ولا منعه العود إلى الحرم ، فلا جزاء عليه ،
لأنه غير ملجأ . والمباشرة أقوى من السبب ، هذا كلام الماوردي ،
والمذهب ما قدمناه ، وهو أنه يجب على المنفر من الحرم ضمانه إذا قتله
حلال في الحل ، ما لم يسكن نفاره ، ولا يزال في ضمانه حتى يسكن
نفاره ، ويسكن في موضع من الحل أو الحرم ، فإذا سكن في مكان منهما
زال عنه الضمان ، وقبل السكون هو في ضمانه . هكذا صرح به القاضي
حسين وإمام الحرمين والبعقوي والمتولي والرافعي وآخرون ونقله إمام
الحرمين عن الأصحاب فقال : لو نقر صيدا حرميا فقد تعرض للضمان ،
فإن استمر النفار حتى خرج من الحرم فسكن في الحل ، وجب الضمان
بلا خلاف ، قال : ثم قال الأئمة : يدوم التعرض للضمان حتى يزول نفاره ،
قال الصيدلاني : حتى يعود إلى الحرم ، قال الإمام : وهذا أراه ذلة فليس
عليه أن يسعى في رده إلى الحرم ولا يتعرض لخروجه للضمان والله أعلم .

(فرع) إذا خرج الصيد الحرمي إلى الحل حل للحلال اصطیاده
في الحل ولا شيء عليه في إتلافه ، لأنه صار صيد الحل كما أن صيد الحل
إذا دخل الحرم حرم اصطیاده لأنه صار صيد حرم ، وحكى البغوي عن
مالك أنه لا يجوز أخذ صيد الحرم في الحل ، كما لو قلع شجرة من حرم
وغرسها في الحل لا يحل قطعها ، قال : والفرق على مذهبنا أن الصيد
يتحول بنفسه ، فيكون له حكم المكان المتحول إليه بخلاف الشجرة ،
والله أعلم .

(فسرع) قال البغوى : إذا دخل شيء من الجوارح إلى الحرم فقلت قاتلف صيدا فلا ضمان على صاحبه لأنه لا فعل له ، وقد سبق نظير هذا في الحرم .

(فسرع) إذا حفر بئرا في الحرم فهلك فيها صيد ، فقد سبق في الباب الماضى أنه إن حفرها في محل عدوان لزمه ضمانه وإن حفرها في ملكه أو موات فالأصح الضمان أيضا ، وسبقت المسألة مبسوطه هناك . ولو نصب شبكة في الحرم فهلك بها صيد ضمن ، قال البغوى : ولو أخرج يده من الحرم فنصبها في الحل قاتلف بها صيد لم يضمن ، ولو أدخل يده من الحل فنصبها في الحرم ضمن والله أعلم .

(فسرع) لو كان الحلال جالسا في الحرم فرأى صيدا في الحل فعدا إليه فقتله في الحل فلا ضمان بلا خلاف ، قال القاضى أبو الطيب وغيره : والفرق بينه وبين من رمى سهما من الحرم إلى صيد في الحل فانه يضمن إن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لأن السهم ليس له اختيار وليس ابتداء الاصطياد من حين العدو بل من حين ضربه ، ولهذا شرع له التسمية عند ابتداء إرسال السهم ولا يشرع عند ابتداء العدو إلى ضربه بل عند ابتداء ضربه وإذا ثبت هذا علم أن مرسل السهم اصطاد في الحرم ، بخلاف العادى قال أبو على البندنجى في كتابه الجامع : وهكذا لو عدا من الحل إلى صيد في الحل فسلك الحرم ، ثم خرج إليه فقتله فلا شيء عليه بلا خلاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن دخل كافر إلى الحرم فقتل فيه صيدا فقد قال بعض اصحابنا : يجب عليه الضمان ، لأنه ضمان يتعلق بالإتلاف ، فاستوى فيه المسلم والكافر ، كضمان الأموال ، ويحتمل عندى أنه لا ضمان عليه ، لأنه غير ملتزم بحرمة الحرم فلا يضمن صيده) .

(الشرح) المشهور في المذهب وجوب الجزاء عليه ، وينكر على

المصنف قوله : قال بعض أصحابنا ، فأوهم انفراد بعض الأصحاب به ، مع أنه مشهور ، قطع به الأصحاب في الطريقتين ، وهذا الاحتمال الذي قاله المصنف غريب انفراد به . وجعله صاحب البيان وجها ، فحكاه عن المصنف ، ورجحه الفارقي تلميذ المصنف ، وليس كما قال ، بل المذهب وجوب الضمان ، وبه قطع الأصحاب في الطريقتين ، ممن صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد ، وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع ، والدارمي والمحاملي في كتابيه ، قال البندنجي وسائر الأصحاب : ولا يفارق الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره ، وسائر نباته إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يجوز له الجزاء بالصيام ، بل يتخير بين المثل والطعام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم قلع شجر الحرم ، ومن أصحابنا من قال : ما أنبت الآدميون يجوز قلعه ، والمذهب الأول ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولأن ما حرم لحرمه الحرم استوى فيه المباح والمنكوك كالصيد ، ويجب فيه الجزاء ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها بقرة ، وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « في الدوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شاة » فإن قطع غصنا منها ضمن ما نقص ، فإن نبت مكانه فهل يسقط عنه الضمان على القولين بناء على القولين في السن إذا قلع ثم نبت . ويجوز أخذ الورق ولا يضمه ، لأنه لا يضر بها وإن قلع شجرة من الحرم لزمه ردها إلى موضعها ، كما إذا أخذ صيدا منه لزمه تخليته ، فإن أعادها إلى موضعها فنبتت لم يلزمه شيء وإن لم تنبت وجب عليه ضمانها .

ويحرم قطع حشيش الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يختلى خلاها » ويضمه ، لأنه ممنوع من قطعة لحرمه الحرم ، فضمنه كالشجر ، وإن قطع الحشيش فنبت مكانه لم يلزمه الضمان قولاً واحداً ، لأن ذلك يستخلف في العادة ، فهو كسن الصبي إذا قلعه فنبت مكانه مثله ، بخلاف الأغصان ، ويجوز قطع الإذخر لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولأن الحاجة تدعو إليه ، ويجوز رعي الحشيش لأن الحاجة تدعو إلى ذلك لحجاز ،

كقطع الإذخر ، ويجوز قطع العوسج والشوك لأنه مؤذ فلم يمنع من إنلافه كالسبع والذئب) •

(الشرح) قوله : ولأن ما حرم لحرمة الحرم احتراز من الصيد في الحل في حق الحلال ، فانه لا يستوى فيه المباح والمملوك ، بل يحل له اصطياد المباح دون المملوك ، قال القلعي : وقياسه على الصيد في هذه العلة غير مسلم ، لأن الصيد المملوك يجوز ذبحه وتبث اليد عليه في الحرم دون المباح ، وإنما يستوى المباح والمملوك في التحريم على المحرم خاصة ، والدوحة - بدال مفتوحة وحاء مهملتين بينهما واو ساكنة - وهى العظيمة وقوله :) ممنوع قطعه لحرمة الحرم احتراز من قطع شجر و جّ والنقيع وغيرهما ، وقال القلعي : احتراز من قطع يد نفسه ، وهذا صحيح ، لكن الأول أحسن (قوله :) يستخلف ، لو قال : يخلف كان أجود •

اما الاحكام فقال الشافعى والأصحاب : يحرم قطع نبات الحرم ، كما يحرم اصطياد صيده ، وهذا مجمع عليه ، لحديث ابن عباس ، وهو فى الصحيحين كما سبق ، وهل يتعلق بنباته الضمان ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف والعراقيون وجماعة غيرهم يتعلق كالصيد (والثانى) حكام الخراسانيون فيه قولان (أحدهما) هذا (والثانى) لا ضمان فيه بأن الصيد نص فيه على الجزاء بخلاف النبات وهذا القول حكوه عن القديم والمذهب وجوب الضمان •

ثم النبات ضربان ، شجر وغيره (أما) الشجر فيحرم التعرض بالقلع والقطع لكل شجر رطب حرمى غير مؤذ فاحتزنا بالرطب عن اليابس ، فلا يحرم قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ، كما لو قد صيدا ميتا نصفين • هكذا قاسه البغوى والأصحاب ، واحتزنا بغير مؤذ عن العوسج وكل شجرة ذات شوك فلا يحرم ، ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤذى • هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور « وفى وجه حكاه القاضى

حسين والمتولى واختاره المتولى أنه مضمون لإطلاق الحديث ويخالف الحيوان ، فإنه يقصد للأذى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ولا يعضد شوكتها » وهذا مما يقوى هذا الوجه ، وللقائلين بالمذهب أن يجيوا عنه بأنه مخصوص بالقياس على الفواسق الخمس ونحوها من المؤذى والله أعلم .

واحترزنا بالحرمة عن أشجار الحل فلا يجوز أن يقطع شجرة من الحرم وينقلها إلى الحل ، محافظة على حرمتها ولو نقل فعلية ردها بخلاف ما لو نقل من بقعة من الحرم إلى بقعة أخرى منه لا يؤمر بالرد ، وسواء نقل أشجار الحرم أو أغصانها إلى الحل أو الحرم ، ينظر إن يثبت لزومه الجزاء ، وإن ثبتت في الموضع المنقول إليه فلا جزاء عليه ، فلو قطعها قالع لزم القالع الجزاء إبقاء لحرمة الحرم ، ولو قطع شجرة أو غصنا من الحل وغرسها في الحرم فنبتت لم يثبت لها حكم الحرم ، فلو قطعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف . اتفق أصحابنا على هذا في الطريقين . ونقل إمام الحرمين عن الأصحاب أنهم نقلوا الاتفاق عليه بخلاف الصيد إذا دخل الحرم وهو على الإباحة فإنه يحرم التعرض له ، ويجب الجزاء ، لأن الصيد ليس بأصل ثابت فاعتبر مكانه والشجر أصل ثابت فله حكم منيته ، حتى لو كان أصل الشجرة في الحرم وأغصانها في الحل حرم قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ، قال أبو علي البندنجي والمتولى والرويانى : ولو كان بعض أصل الشجرة في الحل وبعضه في الحرم فلجميعها حكم الحرم .

(فسر) إذا أخذ غصنا من شجرة حرمة ولم يخلف فعلية ضمان النقصان وسيله سبيل ضمان جرح الصيد ، وإن أخلف في تلك الستة

لكون الفصن لطيفا كسواك وغيره فلا ضمان • وإذا أوجبنا الضمان لعدم
إخلافه فنبت الفصن - وكان المقطوع مثل الثابت - ففي سقوط الضمان
القولان اللذان حكاهما المصنف (أصحهما) لا يسقط •

(فرع) اتفق أصحابنا على جواز أخذ أوراق الأشجار ، لكن
يؤخذ بسهولة ، ولا يجوز خبطها بحيث يؤذى قشورها • قال أصحابنا :
قال الشافعي في القديم : يجوز أخذ الورق من شجر الحرم وقطع الأغصان
الصغار للسواك وقال في الاملاء : لا يجوز ذلك قال أصحابنا : ليست على
قولين بل على حالين فالوضع الذي قال • يجوز أراد إذا لقط الورق بيده
وكسر الأغصان الصغار بيده بحيث لا تتأذى نفس الشجرة ، والموضع
الذي قال لا يجوز أراد إذا خبط الشجرة حتى تساقط الورق وتكسرت
الأغصان ، لأن ذلك يضر بالشجرة هكذا ذكر هذا التأويل للحصر والجمع
بينهما الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البنديجي والمحاملي في كتابيه
المجموع والتجريد ، وآخرون ، ونقله صاحب البيان عن الأصحاب والله
أعلم •

واتفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار شجر الحرم ، وإن كانت أشجارا
مباحة كالأراك ، ويقال لثمرة الأراك السكاث - بكاف مفتوحة ثم باء
موحدة مخففة ثم ألف ثم ثاء مثلثة - واتفقوا على أخذ عود السواك
ونحوه ، وسبق في الباب الماضي الفرق بين أخذ الأوراق وأخذ شعر
الصيد ، فإنه مضمون ، لأن أخذه يضر الحيوان في الحر والبرد •

(فرع) هل يعم التحريم والضمان ما ينبت من الأشجار بنفسه ؟
وما يستنبت أم يختص بما نبت بنفسه ؟ فيه طريقان حكاهما الشيخ أبو حامد
وأبو علي البنديجي وآخرون (أصحهما) وأشهرهما على قولين ، وبهذا
قطع المصنف والجمهور (وأصح) القولين عند المصنف وسائر العراقيين
والجمهور من غيرهم التعميم (والثاني) التخصيص ، وبه قطع إمام الحرمين

والغزالي (والطريق الثاني) القطع بالتعميم وهو الذى اختاره الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى تعليقهما وآخرون ، قال أبو حامد : وشجر الحرم حرام سواء نبت بنفسه أو أنبته آدمى . قال : وحكم بعض أصحابنا عن الشافعى أنه قال : إنما يحرم ما نبت بنفسه دون ما أنبته آدمى . قال أبو حامد : وإنما أخذ هذا من قول الشافعى فى الإملاء : ولو قطع شجرة من شجر الحرم فعليه الجزاء إذا كان لا مالك له فمفهومه أنه إذا كان له مالك فلا جزاء .

قال أبو حامد : وهذا ليس بشيء لأنه إنما خص الشجر الذى لا مالك له فتبين أن الواجب فيه الجزاء فقط ، ولم يذكر ماله مالك لأن فيه الجزاء أو القيمة . هذا كلام أبى حامد ، وقطع الماسرجسى والدارمى والماوردى بأن ما زرعه آدمى من التمر كالعنب والنخل والتفاح والتين ونحوها فلا ضمان فيه ، ولا يحرم قطعه ، وأنكر القاضى أبو الطيب فى المجرد هذا عليهم ، وقال : هذا خلاف نص الشافعى ، وخلاف قول أكثر أصحابنا ، فإن التحريم والضمان عام فى الجميع ، وهكذا نقل أبو على البندنجى عن نص الشافعى فى عامة كتبه أنه يجب الضمان فى شجر السفرجل والتفاح ، وسائر ما أنبته الأرض من الثمار فالحاصل أن المذهب التعميم ، فاذا قلنا — بالضعيف — وهو التخصيص ، زيد فى الضابط الذى قدمناه قيد آخر ، وهو كون الشجر مما ينبت بنفسه ، وعلى هذا القول يحرم الأراك والطرفا وغيرهما من أشجار البوادي ، دون التين والعنب والتفاح والسنوبر وسائر ما ينبته آدمى ، سواء كان مثمرا كما ذكرنا أو غيره ، كالخلاف .

وأدرج إمام الحرمين فى هذا القسم العوسج . وأنكر الأصحاب ذلك عليه لأنه ذو شوك ، وقد سبق اتفاق الجمهور على أن ماله شوك لا يحرم ولا ضمان فيه . وعلى القول الضعيف ، وهو التخصيص ، لو نبت ما يستتبت أو عكسه فوجهان (الصحيح) الذى قطع به الجمهور

أن الاعتبار بالجنس ، فيجب الضمان في الثاني دون الأول (والثاني) وهو قول أبي العباس بن القاص في التلخيص أن الاعتبار بالقصد ، فينعكس الحكم (وإن قلنا) بالمذهب وهو التعميم ، فجميع الشجر حرام سواء ما نبت بنفسه وما أنبته آدمي ، والمثمر وغيره ، إلا العوسج وسائر شجر الشوك . وكذا ما قطع من الحل ، وغرس في الحرم ، فإنه لا يحرم كما سبق والله أعلم . قال صاحب البيان : صورة مسألة الخلاف فيما أنبته الآدمي أن يأخذ غصنا من شجرة حرمة فيغرسه في موضع من الحرم أما إذا أخذ شجرة أو غصنا من الحل فغرسه في الحرم ثم قلعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف كما سبق .

(فرع) لو انتشرت أغصان شجرة حرمة ومنعت الناس الطريق ، أو آذتهم ، جاز قطع المؤذى منها . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ومن قطع به أبو الحسن بن المرزبان ، والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرد ، والرويانى وآخرون ، وحكاه الدارمي عن ابن المرزبان ثم قال : ويحتمل عندى الضمان .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب حيث وجب ضمان الشجر ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن شاء يبدنه ، وما دونها بشاة . قال إمام الحرمين وغيره : والمضمونة بشاة ما كانت قرية من سبع الكبيرة ، فإن صغرت جدا فالواجب القيمة . قال أصحابنا : ثم البقرة والشاة والقيمة على التعديل والتخيير كالصيد ، فإن شاء أخرج البقرة فذبحها وفرق لحمها ، وإن شاء قومها دراهم وأخرج بقيمتها طعاما ، وإن شاء صام عن كل مد يوما إلا أن يكون المتلف كافرا فإنه لا يدخل ذلك صيامه كما سبق والله أعلم . قال الشيخ أبو حامد : الدوحة هي الشجرة الكبيرة ذات الأغصان ، والجزلة التي لا أغصان لها ، وأطلق أكثر الأصحاب أن الجزلة هي الصغيرة .

(الضرب الثاني) من نبات الحرم غير الشجر ، وهو نوعان (أحدهما)

ما زرعه الآدمي كالحنطة والشعير والذرة والقطرفة والبقول والخضراوات
فيجوز لمالكه قطعه ولا جزاء عليه ، وإن قطعه غيره فعليه قيمته لمالكه ،
ولا شيء عليه للمساكين ، وهذا لا خلاف فيه ، صرح به الماوردي وابن
الصباغ وصاحب البيان وآخرون (النوع الثاني) ما لم ينبت الآدمي
وهو أربعة أصناف (الأول) الإذخر ، وهو مباح ، فيجوز قلعها وقطعها
بلا خلاف لحديث ابن عباس ، ولعموم الحاجة إليه (والثاني) الشوك
فيجوز قطعه وقلعه كما سبق في العوسج وشجر الشوك ، ومن صرح به
هنا الماوردي (الثالث) ما كان دواء كالسنا ونحوه ، وفيه طريقان .

(أحدهما) القطع بجوازه لأنه مما يحتاج إليه ، فألحق بالإذخر ،
وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم الإذخر للحاجة وهذا في معناه . ومن
حزم بهذا الطريق الماوردي .

(والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) الجواز (والثاني) المنع .
ومن حكى هذا الطريق الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص ،
وإمام الحرمين والبعوى وآخرون ، لكن خص هؤلاء الخلاف بما إذا احتاج
إلى ذلك للدواء ، ولم يخصه الماوردي بل غنمه وجعله مباحا مطلقا
كالإذخر (الرابع) الكلأ ، فيحرم قطعه وقلعه إن كان رطبا ، فإن قلعه لزمت
القيمة وهو مخير بين إخراجها طعاما والصيام كما سبق في الشجر والصيد .
هذا إذا لم يخلف المقلوع فإن أخلف فلا ضمان على الصحيح ، وبه قطع
المصنف والجمهور ، لأن الغالب هنا الإخلاف ، فهو كسب الصبي ، فإنها
إذا قلعت فنبتت فلا ضمان قولاً واحدا هكذا ذكر الأصحاب في الطريقتين
الحكم والدليل . وشذ عنهم القاضي أبو الطيب فقال في تعليقه : إذا قطع
الحشيش ثم نبت ضمنه قولاً واحداً ، ولا يكون على القولين في الغصن
إذا عاد ، قال : والفرق أن الحشيش يخلف في العادة ، فلو أسقطنا الضمان
عن قاطعه بعوده أدى ذلك إلى الإغراء بقطعه بخلاف الغصن ، فإنه قد

يعود وقد لا يعود ، هذا كلام القاضى فى تعليقه ، وجزم هو فى كتابه المجرى بسقوط الضمان إذا نبت الحشيش كما قاله الأصحاب . وهو المذهب . هذا إذا عاد كما كان فإن عاد ناقصا ضمن ما نقص بلا خلاف والله أعلم .

هذا كله فى غير اليابس (أما) اليابس فقال البغوى : إن كان قطعه فلا شئ عليه ، كما سبق فى الشجر اليابس ، وإن قلعه لزمه الضمان ، لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانيا ، هذا لفظ البغوى وتابعه عليه الرافعى . وقال الماوردى : إذا جف الحشيش ومات جاز قلعه وأخذه ، وهذا لا يخالف قول البغوى ، فيكون قول البغوى : إن القلع يوجب الضمان فيما إذا كان اليابس لم يمت ، بل هو مما ينبت لولا القلع ولم يفسد أصله ، وقول الماوردى : إنما هو فيما مات ، ولا يرجى نباته لو بقى ، والله أعلم . واتفق أصحابنا على جواز تسريح البهائم فى كلاً الحرم لترعى ، واستدلوا بحديث ابن عباس قال : « أقبلت راكبا على أتان فوجدت النبى صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فدخلت فى الصف وأرسلت الأتان يرتع » رواه البخارى ومسلم ، ومنى من الحرم .

ولو أخذ الكلاً لعلف البهائم ففى جوازه وجهان ، حكاهما الشيخ أبو على السنجى فى شرح التلخيص . وإمام الحرمين والبغوى والرافعى وآخرون (أحدهما) التحريم ووجوب الضمان ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يخلئ خلاها » (والثانى) الجواز ولا ضمان قال الرافعى : وهو الأصح كما لو أرسل دابته ترعى ، ولأن تحريم الاحتشاش إنما كان لتوفير الكلاً للبهائم والصيود وقال الإمام : وهذا القائل يقول : إنما يحرم الاختلا والاحتشاش للبيع وغيره من الأغراض ، سوى العلف ، والله أعلم .

(فرع) قال أهل اللغة : العشب والخلا مقصور اسم للرطب ، والحشيش اسم لليابس . وقد ذكر ابن مكى وغيره فى لحن العوام إطلاقهم

الحشيش على الرطب ، قالوا : والصواب اختصاص الحشيش باليابس ، قالوا : والكلام مهموز يقع على الرطب واليابس وهذا يصح على المجاز ، فسمى الرطب حشيشا باسم ما ينول إليه لكونه أقرب إلى افهام أهل العرف ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز إخراج تراب الحرم واحجاره ، لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما انهما كانا يكرهان ان يخرج من تراب الحرم إلى الحل ، او يدخل من تراب الحل إلى الحرم . وروى عبد الأعلى بن عبد الله ابن عامر قال : « قدمت مع أمي او مع جدتي مكة فأتينا صفيية بنت شيبة ، فارسلت إلى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخرجنا به ، فترلنا أول منزل ، فذكر من علتهم جميعا ، فقالت أمي او جدتي : ما أرانا أتينا إلا انا اخرجنا هذه القطعة من الحرم ، قال : وكنت انا امثلهم ، فقالت لي : انطلق بهذه القطعة إلى صفيية فردها ، وقل لها : إن الله عز وجل وضع في حرمه شيئا لا ينبغي أن يخرج منه ، قال عبد الأعلى : فما هو إلا ان نحينا ذلك فكانما انشطنا من عقال » ويجوز إخراج ماء زمزم ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « استهدى راوية من ماء زمزم ، فبعث إليه براوية من ماء ، ولأن الماء يستخلف بخلاف التراب والأحجار) .

(الشرح) أما حديث ماء زمزم فروى البيهقي باسناده عن ابن عباس رضى الله عنه قال : « استهدى النبي صلى الله عليه وسلم سهل بن عمرو من ماء زمزم » وباسناده عن جابر رضى الله عنه قال : « أرسلني صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة قبل أن يفتح مكة إلى سهل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، فبعث إليه بمزادتين » وعن عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها « كانت تحمل ماء زمزم ، وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه الترمذي وقال : حديث حسن الاسناد ورواه البيهقي هكذا ثم قال : وفي رواية : « حمله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأداوى والقرب ، وكان يصب على المرضى ويسقيهم » .

(وأما) تراب الحرم وأحجاره فروى الشافعى والبيهقى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيء (وأما) حديث عبد الأعلى الذى ذكره المصنف فرواه الشافعى والبيهقى بلفظ يخالف رواية المصنف ، فلفظهما عن عبد الأعلى قال : « قدمت مع أمى ، أو قال جدتى فأتتها صفية بنت شيبة فأكرمتها ، وفعلت بها قالت صفية : ما أدرى ما أكافئها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجنا بها ، فنزلنا بأول منزل ، فذكرنا من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمى أو جدتى ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم ، فقالت لى وكنت أمثلهم انطلق بهذه القطعة إلى صفية فزدها ، وقل لها : إن الله تعالى قد وضع فى حرمه شيئا فلا ينبغى أن يخرج منه قال عبد الأعلى : فقالوا لى : فما هو إلا أن نجينا بدخولك الحرم ، فكأنما أنشطنا من عقل » هذا لفظ رواية الشافعى والبيهقى وغيرهما .

وذكر أبو الوليد الأزرقى فى كتاب مكة فى مضل الحجر الأسود أنها أعطتهم قطعة من الحجر الأسود ، كانت عندها أصابتها حين اقتلع الحجر فى زمن ابن الزبير ، حين حاصر الحجاج ، وهذا معنى رواية الشافعى قطعة من الركن أى الركن الأسود ، والمراد الحجر الأسود والله أعلم وعبد الأعلى هذا تابعى قريشى (وأما) صفية هذه فى صحاية قريشية عبدرية وهى صفية بنت شيبة الصحابى ، حاجب الكعبة ، وهو شيبة بن عثمان بن طلحة ابن أبى طلحة . واسم طلحة هذا عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصى ، قالت صفية : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يستلم الركن بمحجن » رواه أبو داود ، ولها فى الصحيحين خمسة أحاديث عن عائشة .

أما الأحكام ففيه مسائل (إحداهما) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم إلى جميع البلاد ، واستحباب أخذه للتبرك ، ووديله ما ذكره المصنف مع ما ذكرته (الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن

لا يدخل تراب الجبل وأحجاره الحرم ، لئلا يحدث لها حرمة لم تكن ، ولا يقال : إنه مكروه ، لأنه لم يرد فيه نهى صحيح صريح ، وأما قول صاحب البيان : قال الشيخ أبو إسحق : لا يجوز إدخال شيء من تراب الجبل وأحجاره إلى الحرم فغلط منه ، ولم يذكر الشيخ أبو إسحق هذا الذي ادعاه (الثالثة) قال المصنف لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى الجبل ، هذه عبارة المصنف ، وكذا قال المحاملى فى كتابيه المجموع والتجريد : لا يجوز إخراجهما ، وتابعهما صاحب البيان فى هذه العبارة ، وقال صاحب الحاوى : يمنع من إخراجهما ، وقال الدارمى : لا يخرجهما ، وقال كثيرون ، أو الأكثرون من أصحابنا : يكره إخراجهما ، فأطلقوا لفظ الكراهية . ممن قال يكره : الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، وأبو على البنديجى ، والقاضى حسين والبعوى والمتولى وصاحب العدة والرافعى وآخرون .

وقال القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرى : قال الشافعى فى الجامع الكبير ولا أجزى فى أن يخرج من حجارة الحرم وترابه شيئاً إلى الجبل ، لأن له حرمة قال : وقال فى القديم : ثم أكره إخراجهما ، قال الشافعى : ورخص بعض الناس فى ذلك ، واحتج بشراء البرام من مكة ، قال الشافعى : هذا غلط فإن البرام ليست من حجارة الحرم ، بل تحمل من مسيرة يومين أو ثلاثة من الحرم . هذا نقل القاضى . وهكذا نقل الأصحاب عن الشافعى نحو هذا فحصل خلاف للأصحاب فى أن إخراجهما مكروه أو حرام ، قال المحاملى وغيره : فإن أخرجه فلا ضمان ، قال المساورى وغيره : وإذا أخرجه فعليه رده إلى الحرم قال الشيخ أبو حامد فى موضع آخر ، وهو آخر الحج من تعليقه : ذكر الشافعى هذه المسألة فى الأمالى القديمة ، وعللها بأن الحرم بقعة تخالف سائر البقاع ، ولها شرف على غيرها بدليل اختصاص النساكين بها ووجوب الجزاء فى صيدها فلا تقوت هذه الحرمة لترابها ، والله أعلم .

(فرع) في حكم سترة الكعبة ، قال صاحب التلخيص : لا يجوز بيع أستار الكعبة ، وكذا قال أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا : لا يجوز قطع أستار الكعبة ، ولا قطع شيء من ذلك ، قال ولا يجوز نقله ولا بيعه وشراؤه ، خلاف ما يفعله العامة : يشترونها من بنى شيبة ، وربما وضعوه في أوراق المصاحف ، قال : ومن حمل منه شيئا لزمه رده . وحكى الرافعي قول ابن عبدان وسكت عليه ولم يذكر غيره ، فكأنه ارتضاه ووافقه عليه ، وكذا قال أبو عبد الله الحلي من أئمة أصحابنا : لا ينبغي أن يؤخذ منها شيء ، وحكى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الحلي وابن عبدان ثم قال : الأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يبعها وعطاء ، واحتج بما رواه الأزرقى صاحب كتاب مكة ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يزرع كسوة البيت كل سنة ، فيقسمها على الحاج ، وهذا الذى اختاره الشيخ أبو عمرو حسن متعين ، لئلا يودى إلى تلفها بطول الزمان . وقد روى الأزرقى عن عمر رضى الله عنه ما سبق ، وروى الأزرقى أيضا عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما أنهما قالوا : تباع كسوتها ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ، قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة : لا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما ، والله أعلم .

(فرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ، ومن أخذ شيئا منه لزمه رده إليها ، فإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذه ، والله أعلم .

(فرع) مهم في بيان حدود حرم مكة الذى يحرم فيه الصيد والنبات ، ويمنع أخذ ترابه وأحجاره ، وبيان ما يتعق به من الأحكام وما يخالف فيه غيره من الأرض ، وفيه مسائل (إحداها) في حدود الحرم ، وقد ذكرها المصنف في أواخر كتاب الجزية مختصرة والله أعلم أن الحرم

هو مكة ، وما أحاط بها من جوانبها جعل الله تعالى لها حكمها في الحرمة
تشريفا لها ، ومعرفة حدود الحرم من أهم ما يعتنى به لكثرة ما يتعلق به
من الأحكام وقد اجتهدت في إيضاحه وتتبع كلام الأئمة في اتقانه على أكمل
وجوه بحمد الله تعالى ، فحد الحرم من جهة المدينة دون التتبع عند بيوت
بنى نفار ، على ثلاثة أميال من مكة ، ومن طريق اليمن ، طرف أضاة لبن
على سبعة أميال من مكة ، ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نمرة
على سبعة أميال ، ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال
ومن طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال ، ومن
طريق جدة منقطع الأعشاش على عشرة أميال من مكة .

هكذا ذكر هذه الحدود أبو الوليد الأزرقى في كتاب مكة ، وأبو
الوليد هذا أحد أصحاب الشافعى الآخذين عنه ، الذين رووا عنه الحديث
والفقه . وكذا ذكر هذه الحدود الماوردى صاحب الحاوى في كتابه
الأحكام السلطانية وكذا ذكرها المصنف وأصحابنا في كتب المذهب ، إلا
أن عبارة بعضهم أوضح من بعض ، لكن الأزرقى قال في حده من طريق
الطائف أحد عشرة ميلا ، والذي قاله الجمهور سبعة فقط ، بتقديم السين
على الباء ، وفي هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغي ضبطها فقولهم : بيوت
نفار هو - بكسر النون وبالفاء - وقولهم أضاة لبن - بفتح الهمزة
وبالضاد المعجمة - على وزن القضاة ، وهى مستنقع الماء (وأما) لبن
- فبلام مكسورة ثم باء موحدة ساكنة - كذا ضبطها الإمام الحافظ
أبو بكر الحازمى المتأخر فى كتابه المؤتلف والمختلف فى أسماء الأماكن
(وقولهم :) الأعشاش هو - بفتح الهمزة وبشيينين معجمتين - جمع عش
(وقولهم :) فى جدة من جهة الجعرانة تسعة أميال هو بتقديم التاء على
السين (وأما) الحدود الثلاثة الباقية فانها بتقديم السين .

(واعلم) أن الحرم عليه علامات منصوبة فى جميع جوانبه ذكر الأزرقى

وغيره بأسانيدهم أن إبراهيم الخليل عليه السلام علمها ، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ، ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديداتها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضى الله عنهم ، وهى إلى الآن بينة والله الحمد قال الأزرقى فى آخر كتاب مكة : أنصاب الحرم التى على رأس الشية ما كان من وجوها فى هذا الشق فهو حرم ، وما كان فى ظهرها فهو حل قال : وبعض الأعشاش فى الحل وبعضه فى الحرم •

(المسألة الثانية) حكى الماوردى خلافا للعلماء فى أن مكة مع حرمتها هل صارت حرما آمنا بقول إبراهيم عليه السلام ؟ أم كانت قبله كذلك ؟ فمنهم من قال : لم تزل حرما ، ومنهم من قال : كانت مكة حلالا قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد ، وإنما صارت حرما بدعوته ، كما صارت المدينة حرما بتحريم النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن كانت حلالا واحتج هؤلاء بحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى جملة حديث طويل : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة حراما مأزميها أن لا يراق فيها دم ، ولا يحتمل فيها سلاح لقتال ، ولا يخطب فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم فى آخر كتاب الحج من صحيحه ، وفى رواية لمسلم عن أبى سعيد أيضا أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « إنى حرمت ما بين لابتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة » وعن جابر رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة ، ما بين لابتيها لا يعضد عضائها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم •

وعن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم المدينة ، وما بين لابتيها » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم ، وفى رواية للبخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أشرف على المدينة قال : « اللهم إنى أحرم ما بين جليها ، مثل

ما حرم به إبراهيم مكة » ٢٠ وعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتيها ، يريد المدينة » رواه مسلم ، وعن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإني دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة » رواه البخاري ومسلم •

واحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل من حين خلق الله السموات والأرض بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض ، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة » رواه البخاري ومسلم وعن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس » رواه البخاري ومسلم ، ومن قال بهذا أجاب عن الأحاديث السابقة بأن إبراهيم عليه السلام أظهر تحريمها بعد أن كان خفياً مهجوراً لا يعلم ، لا أنه ابتداء ، ومن قال بالمذهب الأول أجاب عن حديث ابن عباس بأن المراد أن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ أو غيره أن مكة سيحرمها إبراهيم ، أو أظهر ذلك للملائكة (والأصح) من القولين أنها ما زالت محرمة من حين خلق الله تعالى السموات والأرض والله أعلم •

(المسألة الثالثة) مذهبن أنهما يجوز بيع دور مكة وإجاراتها وسائر المعاملات عليها ، وكذا سائر الحرم كما يجوز في غيرها ، وستأتي المسألة مبسطة بدلائلها وفروعها ، حيث ذكرها الأصحاب في آخر باب ما يجوز بيعه إن شاء الله تعالى •

(الرابعة) مذهبنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة صلحاً لا عنوة ، لكن دخلها صلى الله عليه وسلم متأهباً للقتال خوفاً من غدر أهلها

وستأتى المسألة بدلائلها وفروعها حيث ذكرها المصنف في كتاب السير
والغنائم إن شاء الله تعالى .

(الخامسة) مذهبنا جواز إقامة الحدود والقصاص في الحرم ، سواء
كان قتلًا أو قطعًا ، سواء كانت الجناية في الحرم أو خارجه ، ثم لجأ إليه
وستأتى المسألة بأدلتها وفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر باب استيفاء
القصاص إن شاء الله تعالى .

(السادسة) في الأحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد ،
وهي كثيرة ، نذكر منها أطرافًا (أحدها) أنه ينبغي أن لا يدخله أحد إلا
باحرام ، وهل ذلك واجب أم مستحب ؟ فيه خلاف سبق (الأصح) مستحب
(الثاني) يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين (الثالث)
يحرم شجره وخلاه (الرابع) منع إخراج ترابه وأحجاره ، وهل هو منع
كراهة أو تحریم فيه الخلاف السابق (الخامس) أنه يمنع كل كافر من
دخوله مقيمًا كان أو مرًا هذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وجوزه أبو حنيفة
ما لم يستوطنه ، وستأتى المسألة بأدلتها وفروعها حيث ذكرها المصنف في
كتاب الجزية إن شاء الله تعالى (السادس) لا تحل لقطته لمملك ، ولا تحل
إلا لمنشد ، هذا هو المذهب ، وفيه وجه ضعيف (السابع) تغليظ الدية
بالقتل فيه (الثامن) تحريم دفن المشرك فيه ويجب نبشه منه (التاسع)
تخصيص ذبح دماء الجزاءات في الحج والهدايا (العاشر) لا دم على المتمتع
والقارن إذا كان من أهله (الحادي عشر) لا يكره صلاة النفل التي لا سبب
لها في وقت من الأوقات في الحرم سواء في مكة وسائر الحرم ، وفيما عدا
مكة وجه شاذ سبق بيانه في بابه .

(الثاني عشر) إذا نذر قصده لزمه الذهاب إليه بحج أو عمرة ،
بخلاف غيره من المساجد فإنه لا يجب الذهاب إليه إذا نذره ، إلا مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى على أحد القولين فيهما

(الثالث عشر) إذا نذر النحر وحده بمكة لزمه النحر بها ، وتفرقة اللحم على مساكين الحرم ، ولو نذر ذلك في بلد آخر لم ينعقد نذره في أصح الوجهين (الرابع عشر) يحرم استقبال الكعبة واشتدبارها بالبول والغائط في الصحراء (الخامس عشر) تضعيف الأجر في الصلوات بالمسجد الحرام ، وكذا سائر الطاعات (السادس عشر) يستحب لأهل مكة أن يصلوا العيد في المسجد الحرام (وأما) غيرهم فهل الأفضل صلاتهم في مسجدهم ؟ أم في الصحراء ؟ فيه خلاف سبق في باب صلاة العيد (السابع عشر) لا يجوز إحرام المقيم في الحرم بالحج خارجه .

(المسألة السابعة) مكة عندنا أفضل الأرض ، وبه قال علماء مكة والكوفة وابن وهب وابن حبيب المالكيان وجمهور العلماء قال العبدري : هو قول أكثر الفقهاء ، وهو مذهب أحمد في أصح الروايتين عنه وقال مالك وجماعة : المدينة أفضل وأجمعوا على أن مكة والمدينة أفضل الأرض ، وإنما اختلفوا في أيهما أفضل ، دليلك حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » رواه الترمذي والنسائي وغيرهما ، ذكره الترمذي في جامعه في كتاب المناقب وقال : هذا حديث حسن صحيح وسنزيد المسألة سطا وإيضاحا إن شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في كتاب النذر ، فيمن نذر الهدى إلى أفضل البلاد . وعن ابن الزبير : قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » حديث حسن رواه أحمد في مسنده ، والبيهقي بإسناد حسن . ونقل القاضى عياض في آخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم إجماع المسلمين على أن موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الأرض ، وأن الخلاف فيما سواه .

(الثامنة) يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة • لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل أن يحمل السلاح بمكة » رواه مسلم •

(التاسعة) قال أصحابنا : من فروض الكفاية أن تحج الكعبة في كل سنة فلا تعطل وليس لعدد المحصلين لهذا الغرض قدر متعين ، بل الغرض وجود حجها كل سنة من بعض المكلفين ، وستأتى المسألة مبسطة في أول كتاب السير حيث ذكر الشافعى والمزنى والأصحاب فروض الكفاية إن شاء الله تعالى •

(العاشرة) عن أبي ذر رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع في الأرض قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أى ؟ قال : المسجد الأقصى قلت : كم بينهما ؟ قال أربعون عاما » رواه البخارى ومسلم •

(الحادية عشر) قال الماوردى فى الأحكام السلطانية فى خصائص الحرم : لا يحارب أهله فإن بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقهاء : يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا عن البغى ، ويدخلوا فى أحكام أهل العدل ، قال : وقال جمهور الفقهاء : يقاتلون على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغى إلا بالقتال ، لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى التى لا تجوز إضاعتها ، فحفظها فى الحرم أولى من إضاعتها • هذا كلام الماوردى ، وهذا الذى نقله عن أكثر الفقهاء هو الصواب ، وقد نص عليه الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم ونص عليه الشافعى فى آخر كتابه المسمى بسير الواقدى من كتب الأم • وقال القفال المروذى ، فى كتابه شرح التلخيص فى أول كتاب النكاح فى ذكر الخصائص : لا يجوز القتال بمكة ، قال : حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها ، وهذا الذى قاله القفال غلط نهت عليه لئلا يقترب به •

(فإن قيل :) فقد ثبت عن أبي شريح الخزازي رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي بعد يوم فتح مكة يقول : « إن مكة حرّمها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ، ولا يعضد بها شجرة ، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له : إن الله قد أذن لرسوله ، ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ثم عادت اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » رواه البخاري ومسلم . وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بمعناه في تحريم القتال بمكة ، وأنها لم يحل القتال بها إلا ساعة للنبي صلى الله عليه وسلم (فالجواب) أن معنى الحديث تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كالمنجنيق وغيره ، إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك ، بخلاف ما إذا تحصن كفار في بلد تحصن كفار في بلد آخر ، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء ، وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا التأويل في آخر كتابه المعروف بسير الواقدي من كتب الأمم والله أعلم .

(الثانية عشرة) سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك ، وهذا حق مستحق لبني طليحة الحنظليين من بني عبد الدار بن قصي ، اتفق العلماء على هذا ، وممن نقله عن العلماء القاضي عياض في أواخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم ، وذكرته أنا هناك في شرح صحيح مسلم ، وأوضحته بدليله ، قال العلماء فهي ولاية لهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبقى دائمة أبدا ولهم ولذرياتهم ، لا تحل لأحد منازعتهم فيها ما داموا موجودين صالحين لذلك ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت » .

(فروع) ذكر العلماء أن الكعبة الكريمة بنيت خمس مرات (إحداها)

بنتهما الملائكة قبل آدم ، وحجها آدم فمن بعده من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم (الثانية) بناها إبراهيم صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : (وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت) ^(١) وقال تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم

(١) قال أهل التفسير : أعلم أن هذا هو النوع الرابع من الأمور التي حكاه الله تعالى من إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وهو أنهما عند بناء البيت ذكرا ثلاثة من الدعاء ثم ههنا مسائل :

(المسألة الأولى) قوله : وإذ يرفع حكاية حال ماضيه ، والقواعد جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوقه وهي صفة غالبة ومضاهي الثابتة أو نقلت من هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع وتناولت بعد التقاصر ويجوز أن يكون المراد بها سافات البناء ، لأن كل ساف قاعدة للذي يبنى عليه وبوضع فوقه ، ومعنى رفع القواعد رفعها بالبناء لأنه إذا وضع سافا فوق ساف فقد رفع السافات .

(المسألة الثانية) الأكثرون من أهل الأخبار على أن هذا البيت كان موجودا قبل إبراهيم عليه السلام على ما روي من الأحاديث فيه ، واحتجوا بقوله وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت فإن هذا صريح في أن تلك القواعد كانت موجودة مهيأة إلا أن إبراهيم عليه السلام رفعها وعمرها .

(المسألة الثالثة) اختلفوا في أنه هل كان شريكا له في ذلك والتقدير : وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت والدليل عليه أنه تعالى عطف إسماعيل ، فلا بد وأن يكون ذلك العطف في فعل من الأفعال التي سلف ذكرها ولم يتقدم إلا ذكر رفع القواعد فوجب أن يكون إسماعيل معطوفا على إبراهيم في ذلك ، ثم إن إشراكهما في ذلك يحتمل وجهين :

(أحدهما) أن يشتركا في البناء ورفع الجدران (والثاني) أن يكون أحدهما بانيا للبيت والآخر يرفع إليه الحجر والطين ويهيئ له الآلات والأدوات . وعلى الوجهين تصح إضافة الرفع إليهما ، وإن كان الوجه الأول أدخل في الحقيقة . ومن الناس من قال : أن إسماعيل في ذلك الوقت كان طفلا صغيرا ، وروى معناه عن علي رضي الله عنه ، وأنه لما بنى البيت خرج وخلف إسماعيل وهاجرا قحلا : إلى من نكلنا ؟ فقال إبراهيم : إلى الله فعتش إسماعيل فلم ير شيئا من الماء فناداهما جبريل عليه السلام وفحص الأرض بإصبعه فنبئت زمزم ، وهؤلاء جعلوا الوقف على قوله من البيت ثم ابتدأوا وإسماعيل رينا تقبل منا طاعتنا بإنشاء هذا البيت فعلى هذا التقدير يكون إسماعيل شريكا في الدعاء لا في البناء ، وهذا التأويل ضعيف لأن قوله تقبل منا ليس فيه ما يدل على أنه تعالى ماذا يقبل فوجب صرفه إلى المذكور السابق وهو رفع البيت فإذا لم يكن ذلك من فعله كيف يدعو الله بأن يقبله منه ، فاذن هذا القول على خلاف ظاهر القرآن فوجب رده . =

القواعد من البيت) الآية (الثالثة) بنتها قريش في الجاهلية ، وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء قبل النبوة ، ثبت ذلك في الصحيحين ، وكان له صلى الله عليه وسلم حينئذ خمس وعشرون سنة ، وقيل : خمس وثلاثون (الرابعة) بناها ابن الزبير ثبت ذلك في الصحيحين (الخامسة) بناها الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان ، ثبت ذلك في الصحيح ، واستقر بناؤها الذي بناء الحجاج إلى الآن ، وقيل : إنها بنيت مرتين آخرتين قبل بناء قريش ، وقد أوضحت في كتاب المناسك الكبير ،

(المسألة الرابعة) انما قال : واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت ولم يقل يرفع الله تعالى حكى عنهما بعد ذلك ثلاثة انواع من الدعاء (النوع الاول) في قوله : تقبل منا انك انت السميع العليم وفيه مسائل « المسألة الاولى » اختلفوا في قوله (تقبل منا) فقال المتكلمون : كل عمل يقبله الله تعالى فهو يثيب صاحبه ويرضاه منه والذي لا يثيبه عليه ولا يرضاه منه فهو المردود فهنا خبر عن أحد المتكلمين باسم الآخر ، فذكر لفظ القبول واراد به الثواب والرضا لان التقبل هو ان يقبل الرجل ما يهدى اليه ، فثبه الفعل من العبد بالعطية والرضا من الله تعالى بالقبول توسعا ، وقال المارغون : فرق بين القبول والتقبل ، فان التقبل عبارة عن ان يتكلف الإنسان في قبوله وذلك انما يكون حيث يكون العمل ناقصا لا يستحق ان يقبل ، فهذا اعتراف منهما بالتقصير في العمل ، واعترااف بالمعجز والانتكاس ، وايضا فلم يكن المقصود اعطاء الثواب عليه ، لان كون الفعل واتما موقع القبول من المخدم الله عند الخادم العاقل من اعطاء الثواب عليه « المسألة لثانية » انهم بعد ان اتوا بتلك العبادة مخلصين تضرعوا الى الله تعالى في قبولها وطلبوا الثواب عليها على ما قاله المتكلمون ، ولو كان ترتيب الثواب على الفعل المقرون بالاخلاص واجبا على الله تعالى لما كان في هذا الدعاء والتضرع فائدة فانه يجري مجرى ان الانسان يتضرع الى الله فيقول : يا الهى اجعل النار حارة والجمد باردا بل ذلك الدعاء احسن لانه لا استبعاد عند المتكلم في سيورة النار حال بقائها على صورتها في الاشراق ، والاستبعاد باردة والجمد حال بقائه على صورته في الانجماد والبياض حارا ، ويستحيل عند المعتزلة ان لا يترتب الثواب على مثل هذا الفعل فوجب ان يكون الدعاء هنا اقبح فلما لم يكن كذلك علمنا انه لا يجب للعبد على الله أصلا « المسألة الثالثة » انه انما عقب هذا الدعاء بقوله (انك انت السميع العليم) كأنه يقول : تسمع دعاءنا وتضرعنا وتعلم ما في قلوبنا من الاخلاص وترك الالتفات الى احد سواك .

فان قيل : قوله : انك انت السميع العليم بغيد الحمر وليس الامر كذلك فان غيره قد يكون سميعا . قلنا : انه سبحانه لكماله في هذه الصفة يكون كأنه المختص بها دون غيره والله تعالى اعلم .

قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب دخول مكة في آخر مسألة افتتاح الطواف بالاستلام : قال الشافعي : أحب أن تترك الكعبة على حالها فلا تهدم ، لأن هدمها يذهب حرمتها ، ويصير كالتلاعب بها ، فلا يريدون بتغييرها إلا هدمها فلذلك استحبنا تركها على ما هي عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم صيد المدينة وقطع شجرها ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة ، لا ينفر صيدها ، ولا يعصد شجرها ولا يختلي خلاها ولا تحل لقطتها إلا لمنشد ») فإن قتل فيها صيدا ففيه قولان ، قال في القديم : يسلب القاتل لما روى « أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلبوه » وقال في الجديد : لا يسلب لأنه موضع يجوز دخوله من غير إحرام فلا يضمن صيده كوج فإن قلنا : يسلب دفع سلبه إلى مساكين المدينة كما يدفع جزاء صيد مكة إلى مساكين مكة وقال شيخنا أبو الطيب رحمه الله : يكون سلبه من أخذه لأن سعد بن أبي وقاص أخذ سلب القاتل وقال : طعمة اطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فصل) ويحرم صيد وج وهو واد بالطائف لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل صيد وج فإن قتل فيه صيدا لم يضمنه بالجزاء لأن الجزاء وجب بالشرع والشرع لم يرد إلا في الإحرام والحرم ، ووج لا يبلغ الحرم من الحرمة فلم يلحق به في الجزاء) .

(الشرح) حديث أبي هريرة ليس بمعروف عن أبي هريرة ولكن في الصحيح أحاديث عن غير أبي هريرة ويحصل بها مقصود المصنف في الدلالة هنا (منها) عن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » الحديث رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة قال : « حرم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة» رواه البخاري ومسلم ،
وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة
جراما ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ولا يجمل فيها سلاح لقتال ،
ولا تخبط فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم ، وعن سعد بن أبي وقاص
رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني أحرم ما بين
لابتي المدينة أن تقطع عضاها أو يقتل صيدها » رواه مسلم ، وعن جابر
رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم
مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها ، لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها »
رواه مسلم ، وعن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها ، من
أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البخاري .

وعن علي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في
المدينة : « لا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها ، ولا يلتقط لقطتها إلا لمن
أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يجمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن
يقطع منها شجر إلا أن يعلف رجل بعيره » رواه أبو داود بإسناد صحيح ،
وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما سبق والله أعلم .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص المذكور في الكتاب فرواه مسلم في
صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أن سعدا وجد عبدا يقطع شجرا
ويخبطه فسلبه ، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يرد عليهم
غلامهم أو ما أخذ من غلامهم ، فقال : معاذ الله أن أرد شيئا فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرد عليهم » رواه مسلم « وعن سليمان بن
أبي عبد الله قال : رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة
الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلبه ثيابه ، فجاء مواليه

فكلموه فيه ، فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم ، وقال من وجد أحدا فيه فليسلبه فلا أرد عليكم طعمة أطعنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه »
 رواه أبو داود بإسناد كلهم ثقات حفاظ إلا سليمان بن أبي عبد الله هذا ، فقال أبو حاتم : ليس هو بالمشهور ، ولكن يعتبر بحديثه ، ولم يضعفه أبو داود ، وهذا الذي رواه بمعنى ما رواه مسلم ، فيقتضى مجموع هذا أن هذه الرواية صحيحة أو حسنة ، وفي رواية للبيهقي « أن سعدا كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه ، فيكلم فيه فيقول : لا أدع غنيمة غنمناها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنى لمن أكرز الناس مالا » والله أعلم .

(وأما) حديث صيد وج فرواه البيهقي بإسناده عن الزبير بن العوام رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إن صيد وج وعضاهه يعنى شجره حرام محرم » وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفا ، لكن إسناده ضعيف قال البخارى فى تاريخه : لا يصح ، وج — بواو مفتوحة ثم جيم مشددة — (وأما) قول المصنف : إنه واد بالطائف فكذا قاله غيره من أصحابنا الفقهاء (وأما) أهل اللغة فيقولون : هو بلدة الطائف ، وقال الحازمى فى كتابه المؤتلف والمختلف فى الأماكن : وج اسم لحصون الطائف ، وقيل لواحد منها ، وربما اشتبه وج هذا بوج — بالحاء المهملة قال الخازمى : هى ناحية بنعمان والله أعلم .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجره ، هذا هو المذهب ، وعليه نص الشافعى ، وأطبق عليه جماهير أصحابنا وحكى المتولى والرافعى قولاً شاذاً أنه مكروه ليس بحرام ، قال المتولى : وأخذ هذا القول من قول الشافعى ، ولا يحرم قتل صيد إلا صيد الحرم ، وأكره قتل صيد المدينة ، وهذا النقل شاذ ضعيف ، بل باطل منابذ

للأحاديث الصحيحة السابقة (وأما) نص الشافعي فقال القاضي أبو الطيب :
هذه الكراهة التي ذكرها الشافعي كراهة تحريم باتفاق أصحابنا ، ثم
استدل ببعض ما قدمناه من الأحاديث الصحيحة السابقة ، فالصواب الجزم
بالتحريم ، وعلى هذا فإذا ارتكب هذا الحرام هل يضمن ؟ فيه قولان
مشهوران (الجديد) لا يضمن (والقديم) يضمن ودليلهما في الكتاب ،
وأجابوا للجديد عن حديث سعد في سلب الصائد بجوابين ضعيفين (أحدهما)
جواب الشيخ أبي حامد في تعليقه أنه محمول على التغليظ (والثاني) جواب
القاضي أبي الطيب في تعليقه وجماعة بأنه يحمل على أنه كان هذا حين كانت
العقوبة بالأموال ثم نسخ ، وهذان الجوابان ضعيفان بل باطلان . والمختار
ترجيح القديم ، وجوب الجزاء فيه ، وهو سلب القاتل لأن الأحاديث فيه
صحيحة بلا معارض والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا قلنا : يضمن فوجهان حكاهما الفوراني والبنغوي
وصاحب البيان والرافعي (أحدهما) يضمن كضمان حرم مكة على ما سبق
(والثاني) وهو الصحيح ، وبه قطع الجمهور في الطريقتين أنه سلب
الصائد وقاطع الشجر أو الكلاء ، وعلى هذا في المراد بالسلب طريقان
(أصحهما) وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار ممن قطع به
الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي في جامعهم والدارمي
والمأوردى والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والقاضي أبو الطيب
في كتابيه التعليق والمجرد والقاضي حسين والجرجاني وابن الصباغ
والمصنف والشاشي والبنغوي وخلائق لا ينحسرون ، ودليله الحديث
(والطريق الثاني) حكاه الرافعي فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني)
أن سلبه ثيابه فقط ، وبه قطع إمام الحرمين والغزالي ، وقد أشار المتولي
إلى هذا .

وفي مصرف سلبه ثلاثة أوجه (أصحها) أنه للسلب كالقتيل ، ودليله

الحديث ، فان سعدا أخذ السلب لنفسه ، ومن صحح هذا الوجه الدارمي والمحاملى فى المجموع ، والقاضى أبو الطيب كما حكاه المصنف (والثانى) أنه لفقراء المدينة وهذا الوجه حكاه القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرى وغيرهم ، وقطع به المحاملى فى التجريد ، واختاره القاضى أبو الطيب فى تعليقه عن الأصحاب ، وأشار هو والمصنف إلى ترجيحه ، ولم يوافقا على هذا الترجيح وليس هو ترجيحا راجحا (والثالث) أنه لبيت المال ، حكاه إمام الحرمين والغزالى وغيرهما ، وينكر على المصنف عبارته المذكورة فإنه أوهم أن المشهور فى المذهب تفريعا على القديم أن السلب للمساكين وأن القاضى أبا الطيب انفرد باختيار كونه للسالب ، وليس الحكم كذلك ، بل الخلاف مشهور جدا للمتقدمين والمتأخرين ، فمن حكى الأوجه الثلاثة إمام الحرمين وآخرون ، ومن حكى الوجهين الأولين ، وهما كونه للسالب أو للفقراء الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والدارمي وأبو على البنديجي والماوردي والمحاملى فى المجموع ، والقاضى حسين وخلأق نحوهم وكل هؤلاء أقدم من المصنف وحكاها من معاصري المصنف ونحوهم ابن الصباغ والجرجاني والمتولى والبغوى وآخرون لكن الجرجاني حكاها فى كتابه التحرير قولين ، والله أعلم .

فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القليل ، قال أصحابنا : فهو مثله فى كل شيء ، فكل شيء اتفقوا عليه هناك اتفقوا عليه هنا ، وكل شيء قالوا هناك : لا يدخل كالمحتاج الذى فى منزله لا يدخل هنا أيضا ، وكل شيء اختلفوا فيه هناك كالطوق والمنطقة ففيه هنا ذاك الخلاف . هكذا صرح به الشيخ أبو حامد وأبو على البنديجي والماوردي وآخرون ، فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القليل وأنه للسالب ، فقال الشيخ أبو حامد : يأخذ جميع ما معه من ثياب وفرش ونحو ذلك ، ويعطيه إزارا يستر به عورته ، فإذا قدر على ما يستر به عورته أخذ منه الإزار ، وقال الدارمي : لو كان عليه سراويل يأخذه السالب ويستر المسلوب نفسه ، فأشار إلى

أنه لا يخلى له ساترا ، وقطع الماوردي بأنه يترك له ما يستر عورته وحكى
الروائي وجهين في أنه هل يترك له ساتر العورة ؟ واختار أنه يترك ، قال :
وهو قول الماوردي ، وهذا هو الأصح والله أعلم .

ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب مفضوبة لم يسلب بلا خلاف .
صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرى ، وهو ظاهر كما لو كان
مع الحربى المقتول مال أخذه من مسلم ، فانه لا يستحقه السالب والله
أعلم . قال الرافعى : وأعلم أن ظاهر الحديث وكلام الأصحاب أنه يسلب
إذا اصطاد ، ولا يشترط الإلتاف ، وقال إمام الحرمين : لا أدري أيسلب
إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ؟ قال : وكلاهما محتمل ، قال :
وليس عندنا فيه ثبت من توقيف ولا قياس قاله الإمام ، ولا فرق في هذا
المذكور بين صيد وصيد ، ولا شجرة وشجرة ، وكان السلب في معنى
المعاقبة للمتعاوى ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) قال الشافعى فى الإملاء : أكره صيد وج وللأصحاب
فيه طريقان (أصحهما) عندهم القطع بتحريمه ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد
والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملى والمصنف والبعوى والمتولى
والجمهور من أصحابنا فى الطريقتين . قالوا : ومراد الشافعى بالكراهة
كراهة تحريم (الطريق الثانى) حكاه الشيخ أبو على السنجى وإمام الحرمين
والغزالى ومن تابعهم فيه وجهان (أصحهما) يحرم (والثانى) يكره ،
ويجرى الخلاف فى شجره وخلاه ، صرح به الأصحاب ونقل أبو على
البنديجى عن نسه فى الإملاء أن الشجر كالصيد (فإذا قلنا) بالمذهب وهو
تحريمه فاصطاد فيه أو احتطب أو احتش فطريقان (أصحهما) وبه قطع
صاحب التلخيص وجماهير الأصحاب فى الطريقتين أنه يائىم ولا ضمان ،
ونقل القاضي أبو الطيب فى تعليقه اتفاق الأصحاب على هذا ، لأن الأصل
أن لا ضمان إلا فيما ورد فيه الشرع ، ولم يرد فى هذا شئ (والطريق

(الثاني) حكاه إمام الحرمين والبغوي وغيرهما فينه خلاف (الصحيح)
لا ضمان (والثاني) أنه كصيد المدينة وشجرها وخلها ، والله أعلم •

(الثالثة) النقيع بالنون على المشهور ، وقيل بالباء ، وهو الحمى
الذي حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الصدقة ونحوها ليس هو
بحرم ، ولا يحرم صيده باتفاق الأصحاب (وأما) خلاه فحرام باتفاقهم
صرح به أبو على السنجي وإمام الحرمين والغزالي والبغوي والمتولي
وآخرون (وأما) شجره ففيه طريقان قطع المتولي والبغوي بتحريمه ، وقال
أبو على والإمام الغزالي : في تحريمه وجهان لتردد الصيد والخلا ، فإن
أخذ منه شجرا أو كلاً ففي وجوب ضمانه وجهان ، حكاهما أبو على والإمام
والبغوي وغيرهم (أحدهما) لا كصيده (وأصحهما) وجوب الضمان
كحرم مكة • صححه إمام الحرمين والرافعي فعلى هذا تجب القيمة بلا خلاف
ولا يسلب القاتل • قال البغوي والرافعي : تصرف القيمة في مصرف نعم
الزكاة والجزية ، هذا كلامهما وينبغي أن يكون مصرفه بيت المال والله
أعلم • واستدلوا لهذه المسألة بحديث جابر رضي الله عنه قال : (قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يخط ولا يعضد حمى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولكن يهش هشاً رقيقاً) رواه أبو داود بإسناد غير
قوى ، لكنه لم يضعفه وروى البيهقي بإسناده أن عمر بن الخطاب قال
لرجل : « إني أستعملك على الحمى فمن رأيت يعضد شجراً أو يخط فخذ
فأسه وجبله ، قال آخذ ردائه ؟ قال : لا » والله أعلم •

(مخرج) في بيان الأحاديث الواردة في بيان حرم المدينة (منها) عن
علي رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المدينة
حرام ما بين غير إلى تور » رواه البخاري ومسلم هكذا ، وفي رواية
للبخاري ما بين عائر إلى كذا • قال أبو عبيد وغيره من العلماء : غير • ويقال
له : عائر جبل معروف بالمدينة ، قالوا : وأما تور فلا يعرف أهل المدينة بها

جبلًا يقال له : تور ، وإنما تور جبل بمكة قالوا : فنرى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد ، ولكنه غيره غلط الرواة فيه ، واستمرت الرواية . وقال أبو بكر الخازمي في كتابه الموثلف في الأماكن : الرواية الصحيحة ما بين غير إلى أحد ، قال : وقيل : إلى تور قال : وليس له معنى . هذا كلامهم في هذا الحديث ، ولا يبعد أن الجبل كان يسمى تورا ثم هجر ذلك الاسم .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بين لابتها حرام » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة » واللابتان الحرتان ، تشية لابة ، وهى الأرض الملبسة حجارة سوداء ، والمدينة بين لابتين فى شرقها وغربها ، وعن أبى سعيد الخدرى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إني حرمت ما بين لابتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة » رواه مسلم . وعن أبى سعيد أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حرما ، وإني حرمت المدينة حراما ما بين مآزميها أن لا يهراق فيها دم ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا يخط فيها شجر إلا لعلف » رواه مسلم .

وعن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لابتها لا يقطع عضاها ، ولا يضاد صيدها » رواه مسلم . وعن أنس قال : أشرف النبى صلى الله عليه وسلم على المدينة فقال : « اللهم إني أحرم ما بين جبلها ، مثل ما حرم إبراهيم مكة » رواه البخاري ومسلم ذكره البخاري فى كتاب الدعوات فى باب التعوذ من غلبات الرجال ، وفيها أحاديث أخر سبقت . وعن عدى بن زيد الخزاعى الصحابى قال : « حصى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بريدا بريدا لا تخط شجرة ولا تعضد إلا ما يساق به الجبل »

رواه أبو داود بإسناد غير قوى ، فالحاصل أن حرم المدينة ما بين جبلتها طولاً ، وما بين لابتيتها عرضاً والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم ونباته (إحداهما) أجمعت الأمة على تحريم صيد الحرم على الحلال ، فإن قتله فعليه الجزاء ، هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة ، وقال داود : لا جزاء عليه لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فقيده بالمحرمين • دليلنا ما سبق عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين تلف بسببه الطائر في دار الندوة ، وما سبق عن ابن عباس في الجراد ، وغير ذلك من الآثار ، وقياساً على صيد الإحرام وداود - وإن لم يقل بالقياس - فيستدل على إثبات القياس •

(الثانية) حكم جزاء الحرم كجزاء الإحرام ، فيتخير بين المثل والإطعام والصيام ، هذا مذهبنا ، وبه قال الأكثرون ، منهم مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة لا مدخل للصيام فيه ، قال : لأنه يضمن ضمان الأموال ، بدليل أنه يضمنه لمعنى في غيره وهو الحرم ، فأشبه مال الآدمى • دليلنا القياس على صيد الإحرام • ولو سلك به مسلك مال الآدمى لم يدخله المثل والإطعام ، وليعتبر نقد البلد ، ولأن هذا المعنى موجود في صيد الإحرام وينتقض ما قالوه أيضاً بكفارة القتل •

(الثالثة) إذا صاد الحلال في الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح والأكل وغيرها ، ولا جزاء عليه ، وبه قال مالك وداود • وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذبحه ، بل يجب إرساله • قالوا : فإن أدخله مذبوحاً جاز أكله وقاسوه على المحرم • واستدل أصحابنا بحديث أنس أنه كان له أخ صغير يقال له : أبو عمير ، وكان له نمر يلقب به ، فمات النمر ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « يا أبا عمير ما فعل النمر » رواه البخارى ومسلم وموضع الدلالة أن النمر من جملة الصيد ، وكان

مع أبي عمير في حرم المدينة ، ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضا فإن الذي عني الشرع منه صيد الحرم ، وهذا ليس بصيد حرم ، وقياسا على من أدخل شجرة من الحل أو حشيشا والله أعلم .

(الرابعة) شجر الحرم عندنا حرام مضيون ، سوى ما أثبتته الآدمي ، وما ثبت بنفسه على المذهب . وبه قال أحمد . وقال بعض أصحابنا : لا يحرم ما أثبتته الآدمي كما سبق . وقل أبو حنيفة : إن أثبتته آدمي أو كان من جنس ما يثبت له يحرم ، وإن كان مما لا يثبت آدمي وثبت بنفسه حرم . وقال مالك وأبو ثور وداود هو حرام ، لكن لا ضمان فيه . احتج لهم بالقياس على الزرع واحتج أصحابنا بعموم النهي ، وفرقوا بأن الزرع تدعو إليه الحاجة .

(الخامسة) يجوز رعي حشيش الحرم وخلاه عندنا ، وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز . ودلينا حديث ابن عباس السابق حيث أرسل الأتان يرتع في منى ، ومنى من الحرم .

(السادسة) إذا أتلف شجرة في الحرم ضمن الكبيرة ببقرة ، والصغيرة بشاة ، وبه قال أحمد . وقال أبو حنيفة : يضمنها بالقيمة . ودليلك أثر ابن الزبير وابن عباس .

(السابعة) إذا أرسل كلبا من الحل على صيد في الحرم ، أو من الحرم على صيد في الحل لزمه الجزاء . وقال أبو ثور : لا يلزمه .

(الثامنة) صيد حرم المدينة حرام عندنا ، وبه قال مالك وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فقال : ليس بحرام دلينا الأحاديث السابقة . وإذا أتلف صيد المدينة فلا ضمان على الأشهر في مذهبا ، وقال في القديم : يسلب القاتل وبه قال أحمد وهو المختار كما سبق ، وبه قال سعد بن أبي

وقاص وجماعة من الصحابة ، وقال جمهور العلماء : لا ضمان فيه لا سلب ولا غيره .

(التاسعة) صيد وج حرام عندنا . قال العبدري : وقال العلماء
كافة لا يحرم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا وجب على المحرم دم لأجل الإحرام كدم التمتع والقران ، ودم الطيب ، وجزاء الصيد ، (وجب) عليه صرفه لمساكين الحرم لقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) فإن ذبحه في الحل وادخله الحرم نظرت فإن تغير وأنتن لم يجزئه لأن المستحق لحوم كامل غير متغير فلا يجزئه المنتن المتغير وإن ، لم يتغير ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لأن الذبيح أحد مقصودي الهدى فاختص بالحرم كالتفرقة (والثاني) يجزئه لأن المقصود هو اللحم ، وقد أوصل ذلك إليهم ، وإن وجب عليه طعام لزمه صرفه إلى مساكين الحرم ، قياسا على الهدى ، وإن وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان ، لأنه لا منفعة لأهل الحرم في الصيام ، وإن وجب عليه هدى وأحصر عن الحرم جاز له أن يذبح ويفرق حيث أحصر ، لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج معتمرا فحالت كفار قريش بينه وبين البيت فنحرهديه وحلق رأسه بالحديبية ، وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال » ولأنه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحلل لأجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع النحر) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم ، وسبق أن الحديبية تقال — بالتخفيف والتشديد — والتخفيف أجود ، والمنتن — بضم الميم وكسرهما — والهدى بإسكان الدال مع تخفيف الياء وبكسرهما مع تشديد الياء لغتان الأولى أفصح .

أما الأحكام فقال الأصحاب : الدماء الواجبة في الحج لها زمان ومكان (أما) الزمان فالدماء الواجبة في الإحرام لفعل محظور أو ترك مأمور ، لا تختص بزمان ، بل تجوز في يوم النحر وغيره ، وإنما تختص

يوم النحر والتشريق الضحايا • ثم ما سوى دم الفوات يراق في النسك الذي هو فيه (وأما) دم الفوات فيجوز تأخيرهُ إلى سنة القضاء ، وهل يجوز إراقته في سنة الفوات ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أحصهما) لا ، بل يجب تأخيرهُ إلى سنة القضاء ، وقد ذكرهما المصنف بدليلهما في باب الفوات (فإن قلنا) يجوز فوق الوقت الوجوب سنة الفوات (وإن قلنا) بالأصح ففي وقت الوجوب وجهان (أحصهما) وقته إذا أحرم بالقضاء ، كما يجب دم التمتع بالإحرام بالحج ، ولهذا لو ذبح قبل تحلله من الفات لم يجز على أصح الوجهين ، كما لو ذبح المتمتع قبل فراغ العمرة •

هذا إذا كفر بالذبح فإذا كفر بالصوم (فإن قلنا) وقت الوجوب أن يحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ، ويصوم السبعة إذا رجع (وإن قلنا) يجب بالفوات ففي جواز صوم ثلاثة في حجة الفوات وجهان ، ووجه المنع أنه إحرام ناقص والله أعلم •

(وأما) المكان فالدماء الواجبة على المحرم ضربان واجب على المحصر بالإحصار ، أو بفعل محذور ، وسيأتي بيانه قريبا في فصل الدماء إن شاء الله تعالى (والضرب الثاني) واجب على غير المحصر ، فيختص بالحرم ، ويجب تفريقه على مساكن الحرم ، سواء الغرياء الطارئون والمستوطنون ، لكن الصرف إلى المستوطنين أفضل ، وله أن يخص به أحد الصنفين ، نص عليه الشافعي ، واتفقوا عليه وفي اختصاص ذبحه بالحرم خلاف حكاه المصنف وآخرون وجهين ، وحكاه آخرون قولين (أحصهما) يختص ، فلو ذبحه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه (والثاني) لا يختص ، فيجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقله ويفرقه في الحرم قبل تغيير اللحم ، وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم ، أو بسبب مباح كالحلق للأذى • أو بسبب محرم ، وهذا هو الصحيح •

وفي القديم قول : إن ما أنشئ سببه في الحل يجوز ذبحه وتفرقته في الحل قياسا على دم الإحصار . ومن حكى هذا القول ^(١) وفي وجه ضعيف أن ما وجب بسبب مباح لا يختص ذبحه وتفرقته بالحرم ، وفيه وجه أنه لو حلق قبل وصوله الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز ، وكل هذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق . قال الشافعي والأصحاب : ويجوز الذبح في جميع بقاع الحرم قريبا وبعيدا ، لكن الأفضل في حق الحاج الذبح بمنى ، وفي حق المعتمر المروة ، لأنهما محل تحللها . وكذا حكم ما يسوقانه من الهدى .

(فرع) قال القاضي حسين في الفتاوى : لو لم يجد في الحرم مسكينا لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر سواء جوزنا نقل الزكاة أم لا ، لأنه وجب لمساكين الحرم ، كمن نذر الصدقة على مساكين بلد فلم يجد فيه مساكين ، يصبر حتى يجدهم ، ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة على أحد القولين ، لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف الهدى .

(فرع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا عن الذبح ، وجب صرفه على مساكين الحرم ، سواء المستوطنون والطارئون كما قلنا في لحم المذبوح (أما) إذا كان الواجب الصوم فيجوز أن يصوم حيث شاء من أقطار الأرض لما ذكره المصنف .

(فرع) قال الماوردي والرويانى : أقل ما يجزى أن يدفع الواجب من اللحم إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر ، فإن دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن وفي قدر الضمان وجهان (أحدهما) الثلث (وأصحهما) أقل ما يقع عليه الاسم كالقولين في الزكاة (وأما) إذا فرق الطعام فوجهان (أحدهما) يتقدر لكل مسكين مد كال كفارة فلا يزداد ولا ينقص ، فإن زاد لم يحسب ، وإن نقص لم يجزئه حتى يتمه مدا (وأصحهما) لا يتقدر ، بل تجوز الزيادة على مد والنقص عنه .

(١) بياض بالأصل فحور .

(فرع) لو ذبح الهدى في الحرم فسرق منه قبل التفرقة لم يجزئه عما في ذمته ، ويلزمه إعادة الذبح ، وله شراء اللحم والتصدق به بدل الذبح ، لأن الذبح قد وجد ، وفي وجه ضعيف يكفيه التصدق بالقيمة حكاه الرافعي .

(فرع) قال الروياني وغيره : تلزمه النية عند التفرقة كسائر العبادات .

(فرع) قال أصحابنا : الدماء الواجبة في المناسك سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهي حيث أطلقناها أردنا بها شاة ، فإن كان الواجب غيرها كالبدنة في الجماع نصصنا عليها ، ولا يجزئ فيها جميعا إلا ما يجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد ، فيجب المثل في الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، وفي المعيب والكسور مثله كما سبق . قال أصحابنا : وكل من لزمه شاة جاز له ذبح بقرة أو بدنة مكانها ، لأنها أكمل ، كما يجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد فلا يجزئ حيوان عن المثل . قال أصحابنا : وإذا ذبح بدنة أو بقرة مكان الشاة فهل الجميع فرض حتى لا يجوز أكل شيء منها ؟ أم الفرض سبعة فقط حتى يجوز أكل الباقي ؟ فيه وجهان (الأصح) سبعة صححه الروياني وغيره ، وسبقت نظائر المسألة في باب صفة الوضوء ومواضع أخرى . ولو ذبح بدنة ونوى التصدق بسبعة عن الشاة الواجبة عليه وأكل الباقي جاز ، وله نحر البدنة عن سبع شياه لزمته . ولو اشترك جماعة في ذبح بدنة أو بقرة أراد بعضهم الهدى ، وبعضهم الأضحية ، وبعضهم اللحم ، جاز ، ولا يجوز اشتراك اثنين في شاتين لأن الانفراد ممكن .

(فرع) في كيفية وجوب الدماء وإبدالها ، وقد سبقت مقاصده مفرقة فأحببت جمعها ملخصا كما فعله الأصحاب ، وقد لخصها الرافعي متقنة فاقصر على نقله ، قال : في ذلك نظران (أحدهما) النظر في أن أي

دم يجب مرتبا ، وأى دم يجب على التخيير ، وهاتان الصفتان متقابلتان
فمعنى الترتيب أنه يجب الدم ، ولا يجوز العدول إلى غيره إلا إذا عجز
عنه ، ومعنى التخيير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه •

(النظر الثانى) فى أنه أى دم يجب على سبيل التقدير ، وأى دم يجب
على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان ، فمعنى التقدير أن الشرع
قدر البدل المعدول إليه ترتيبا أو تخييرا ، أى مقدرا لا يزيد ولا ينقص ،
ومعنى التعديل أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة ، وكل
دم بحسب الصفات المذكورة لا يخلو من أحد أربعة أوجه (أحدها) التقدير
والترتيب (والثانى) الترتيب والتعديل (والثالث) التخيير والتقدير
(والرابع) التخيير والتعديل وتفصيلهما بشمانية أنواع (أحدها) دم التمتع ،
وهو دم ترتيب وتقدير كما ورد به نص القرآن العزيز ، وقد سبق بيانه ،
ودم القران فى معناه وفى دم القوات طريقان (أحدهما) وبه قطع الجمهور
أنه كدم التمتع فى الترتيب والتقدير وسائر الأحكام ، والثانى على قولين
(أحدهما) هذا (والثانى) أنه كدم الجماع فى الأحكام إلا أن هذا شاة
والجماع بدنة لاشارك الصورتين فى وجوب القضاء •

(والثانى) جزاء الصيد ، وهو دم ترتيب وتعديل ، ويختلف بكون
الصيد مثليا أو غيره ، وسبق إيضاحه ، وجزاء شجر الحرم وحشيشه كجزاء
الصيد وقد سبق حكاية قول عن رواية أبى ثور أن دم الصيد على الترتيب ،
وهو شاذ (الثالث) دم الحلق والقلم ، وهو دم تخيير وتقدير ، فإذا حلق
جميع شعره أو ثلاث شعرات تخير بين دم وثلاثة أصع لسته مساكين ،
وصوم ثلاثة أيام وسبق بيانه •

(الرابع) الدم الواجب فى ترك المأمرات كالإحرام من الميقات ،
والرمى والمبيت بعرفة ليلة النحر ، وبمنى ليلالى التشريق والدفع من عرفة
قبل الغروب وطواف الوداع ، وفى هذا الدم أربعة أوجه (أحدها) وبه

قطع العراقيون وكثيرون من غيرهم أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير ، فإن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (والثاني) أنه دم ترتيب وتعديل لأن التعديل هو القياس ، وإنما يصار إلى الترتيب بتوقيف . فعلى هذا يلزمه شاة ، فإن عجز قومها دراهم ، واشترى بها طعاما وتصدق به ، فإن عجز صام عن كل مد يوما ، وإذا ترك حصة ففيه أقوال مشهورة (أصحها) يجب مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة ، فإن عجز فالطعام ثم الصوم على ما يقتضيه التعديل بالقيمة (والرابع) أنه دم ترتيب ، فإن عجز لزمه صوم الحلق (والخامس) أنه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد ، وهذان الوجهان شاذان ضعيفان (الخامس) دم الاستمتاع كالطيب والأدهان واللبس ومقدمات الجماع ، وفيه أربعة أوجه (أصحها) أنه دم تخيير وتقدير كالحلق ، لاشتراكهما في الترفه (والثاني) دم تخيير وتعديل كالصيد (والثالث) دم ترتيب وتعديل (والرابع) دم ترتيب وتقدير كالتمتع .

(السادس) دم الجماع ، وفيه طرق للأصحاب ، واختلاف منتشر المذهب منه أنه ترتيب وتعديل فيجب بدنة ، فإن عجز عنها فبقرة ، فإن عجز فسبع شياه فإن عجز قوم البدنة بدراهم ، والدراهم بطعام ثم تصدق به ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) : إذا عجز عن الغنم قوم البدنة وصام فإن عجز أطعم فيقدم الصيام على الإطعام ، ككفارة الظهار ونحوها ، وقيل : لا مدخل للإطعام والصيام هنا ، بل إذا عجز عن الغنم ثبت الفداء في ذمته إلى أن يجد تخريجا من أحد القولين في دم الإحصار ، ولنا قول ، وقيل : وجه . أنه يتخير بين البدنة والبقرة والغنم ، فإن عجز عنها فالإطعام ، ثم الصوم ، وقيل : يتخير بين البدنة والبقرة والشياه والإطعام والصيام (السابع) دم الجماع الثاني أو الجماع بين التحليلين ، وقد سبق خلاف في أن واجبهما بدنة أم شاة ؟ (فإن قلنا) بدنة فهي في الكيفية كالجماع الأول قبل التحليلين كما سبق (وإن قلنا) شاة فكمقدمات الجماع .

(الثامن) دم الإحصار فمن تحلل بالإحصار فعليه شاة ولا عدول عنها إن وجدها ، فإن عدها فهل له بدل ؟ فيه قولان مشهوران (أحدهما) نعم كسائر الدماء (والثاني) لا ، إذا لم يذكر في القرآن بدله بخلاف غيره (فإن قلنا) بالبدل ، ففيه أقوال (أحدها) بدله الإطعام بالتعديل ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) يتخير على هذا بين صوم الحلق وإطعامه (والقول الثاني) بدله الإطعام فقط ، وفيه وجهان (أحدهما) ثلاثة أصع كالحلق (والثاني) يطعم ما يقتضيه التعديل (والقول الثالث) بدله الصوم فقط ، وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) عشرة أيام (الثاني) ثلاثة (والثالث) بالتعديل عن كل مد يوما ، ولا مدخل للطعام على هذا القول غير أنه يعتبر به قدر الصيام (المذهب) على الجملة الترتيب والتعديل هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم •

تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن بإذن الله تعالى وأوله باب صفة الحج •

فهارس الجزء السابع من المجموع شرح المذهب

- أولا : الآيات القرآنية .
- ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار .
- ثالثا : الأشعار الاستشهادية .
- رابعا : الأعـلام .
- خامسا : الأحكام .

أولا : الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
— أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة ، وحرم عليكم	
صيد البر ما دمتم حرما (٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٣٤)	
— الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق	
ولا جدال في الحج (١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ٢٧٣ ، ٣٧٤)	
— الزانى لا ينكح إلا زانية (٣٠٢)	
— اليوم اكملت لكم دينكم (٨٨)	
— إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها (١٦٦)	
— إنه من يتقى ويصبر (٣١٨)	
— أو عدل ذلك صياما (٤٤٠)	
— أولئك لهم اللعنة (١٦٦)	
— بل يدها مبسوطتان (٢٥٧)	
— ثم أتموا الصيام إلى الليل (١٨٤)	
— ثم ليقضوا تفثهم (٣٨٠)	
— عفا الله عما سلف (٣٤٤)	
— فاستبقوا الخيرات (٨٥)	
— فانكحوا ما طاب لكم من النساء (٣٠٢)	
— فانكحوهن بإذن أهلهن (٣٠٢)	
— فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (٣٠٢)	
— فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد	
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتكم تلك عشرة كاملة	
ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١١٨ ، ١٤٣ ،	
١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧)	
— فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو	
صدقة أو نسك (٣٥٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨)	
— فيهما عينان نضاختان (٢٣٤)	
— قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٢١)	
— قل هو الله أحد (١٣٨ ، ٢٣٢)	
— قل يا أيها الكافرون (٢٣٢)	
— كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده (٢٩٨)	

- لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل
 — ما قتل من النعم (٣٠٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٤٢٢ ،
 (٤٧٩ ، ٤٤١ ، ٤٣٩
 — ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ... (٦٢ ، ٦١)
 — هديا بالغ الكعبة ... (٤٨١)
 — هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما (٤٢٣ ، ٤٤٠)
 — وأنتموا الحج والعمرة لله ... (١٣٥ ، ٣٩٩)
 — وأنتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى
 ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا
 أو به أذى من رأسه ... (٨٦ ، ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٧٤)
 — وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ... (٤٦٩)
 — وأذن في الناس بالحج ... (٢٥٨)
 — وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت ... (٤٦٩)
 — وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ... (٨٨ ، ١٤٥)
 — وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ... (٨٥)
 — وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ... (٣٤٥ ، ٣٤٦)
 — وطعامه متاعا لكم وللسيارة ... (٣٥٥)
 — ولا تحلقوا رءوسكم ... (٣٨٧)
 — ولا تقتلوا أنفسكم ... (٦٦)
 — ولا تعضلوهن أن ينكحن ... (٣٠٢)
 — ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ... (٦٦)
 — والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (٧ ، ٨)
 (١١ ، ٥١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٤٤)
 — ومن عاد فينتقم الله منه ... (٣٤٢ ، ٣٤٤)
 — ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة ... (٣٤٣)
 — ومن يرئد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم (١٤)
 — يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا ... (١٣٣)
 — يتريصن بأنفسهم أربعة أشهر إلا عشرا ... (١٣٣)
 — يتريصن بأنفسهم ثلاثة قروء ... (١٢٩ ، ١٣٧)
 — يحكم به نوا عدل منكم هديا ... (٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣)
 — يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ... (١٣٤ ، ١٣٥)

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

الصفحة

الحديث

- أبصر ابن عمر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال : أصبح لمن أحرمت له (٢٨٠ ، ٣٧٨)
- أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال أو قال بالتلبية فإنها من شعائر الحاج (٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥)
- أنت امرأة النبي — صلى الله عليه وسلم — فقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قال : حجي عن أمك (٩٢)
- أتى رجلاً ابن عمر فقال : بم أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : بالحج ، ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال : ألم تأتني عام أول قال : بلى ولكن أنسا يزعم أنه قرن ، قال ابن عمر : إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤوس ، وإني كنت تحت ناقة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فكنت أسمعه يلبي بالحج (١٤٦)
- أتى رجلاً من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في مرضه الذي قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج (١٥١)
- أتى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجل بالجمرة وعليه جبه وهو مصفر رأسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بعمرة وأنا كما ترى فقال : اغسل عنك الصفرة وانزع عنك الجبة وما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك (٣٦١)
- أتى عبد الله بن عمرو وأنا معه يسأله عن محرم وقع بامرأته فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فسله قال شعيب فلم يعزم الرجل فذهب معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك فقال الرجل فما أصنع ، قال : أخرج مع الناس وأصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابل فحج واحد ، فرجع إلى عبد الله ابن عمرو وأنا معه فأخبره فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله ،

قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله فقال كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره عما قال ابن عباس ثم قال : ما تقول أنت فقال : قولي مثل ما قال ... (٣٩٧ ، ٣٩٨) .

— أحب أن يكون لكل واحد منهما سنة ماضية ... (١٥٣)

— أحرم النبي — صلى الله عليه وسلم — بالحج مطلقا ... (١٦١)

— إحرام النبي — صلى الله عليه وسلم — من الجعرانة ... (٢١٠)

— أحرم النبي — صلى الله عليه وسلم — من ذى الحليفة إحراما موقوفا ، وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحي وهو على الصفا فأمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحج ... (١٥٦)

— أحرمت عائشة — رضى الله عنها بعمرة عام حجة الوداع فحاضت فأمرها النبي — صلى الله عليه وسلم — أن تحرم بحج ففعلت وصارت قارئة ووقفت المواقف فلما ظهرت طانت وسعت فقال لها النبي — صلى الله عليه وسلم — قد حلت من حجك وعمرتك فطلبت من النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يعمرها عمرة أخرى فأذن لها فاعتمرت من التمتع عمرة أخرى ... (١٤٠)

— أحرم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة من الميقات (٢٠٦)

— أحرم — صلى الله عليه وسلم — عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحليفة ... (٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٢)

— أخبرني ابن عمر أن الأثم للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج « الحج أشهر معلومات » شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فأخلصوا فيهن الحج ، واعتمروا فيما سواهن من الشهور ، قال : وإن أعمر بذلك لزمه إتمام العمرة لقول الله تعالى « واتموا الحج والعمرة » وذلك أن العمرة إنما يتمتع بها إلى الحج ، والتمتع لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا ، والعمرة في غير أشهر الحج تتم بلا هدى ولا صيام ، فأراد عمر بترك التمتع إتمام العمرة كما أمر الله تعالى بإتمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة في كل سنة مرتين . فكره التمتع لئلا يقتصر على زيارة مرة فتردد الأئمة في التمتع حتى ظن الناس أن الأئمة يرون ذلك حراما ، قال :

- ولعمري لم ير الأئمة ذلك حراما ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر
رضي الله عنه إجماعا للخير (١٥١ ، ١٥٢)
- أخذ سعد بن وقاص رضي الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في
المدينة ، وقال سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول
من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلبوه (٤٧١)
- إذا دل الحرم حلالا فقتله لزم المحرم الجزاء (٣٥١)
- إذا رحتم إلى منى متوجهين فأهلوا بالحج (٢٢٢)
- أراد عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة شيبه
ابن جبير ، فأرسل إلى أبيان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان
فأنكر ذلك عليه أبيان ، وقال سمعت عثمان بن عفان يقول : قال
رسول الله — صلى الله عليه وسلم : لا ينكح المحرم ولا ينكح
ولا يخطب (٣٠٣)
- أشهر الحج شهران وعشر ليال ، وإذا أطلقت الليالي تبعتهما
الأيام فيكون يوم النحر منها (١٣٦)
- أشهر الحج معلومات شوال وذو القعدة وعشر ليال من
ذو الحجة (١٢٨ ، ١٣٦)
- أفتى الناس بالذي أمر به النبي — صلى الله عليه وسلم — عن
التمتع في حياة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وزمن
أبي بكر وصدر خلافة عمر (١٥١)
- أفرد النبي — صلى الله عليه وسلم — للحج وقد جمع بعض
أصحابه بين الحج والعمرة (١٤٩)
- أفرد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الحج (١٤٥ ، ١٤٦)
- أفضل الحج العج والثج (٢٥٣)
- أقبل ابن عباس رضي الله عنهما على اتان فوجدت النبي — صلى
الله عليه وسلم — يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار فدخلت
وأرسلت الاتان يرتع (٤٥٧)
- أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في إناس محرمين من بيت
المقدس بعمرة حتى إذا كنا ببعض الطريق وتعبد على نار يصطلي

نمرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين قتلهما ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتقاها ، فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضى الله عنه ، قال : ما جعلت على نفسك يا كعب ، قال : درهمين ، قال : نج درهمان خير من مائة جراداة اجعل ما جعلت في نفسك (١٣٥٣)

— أصبت ظبياً وأنا محرم فأتيت عمر رضى الله عنه ومعى صاحب لى فذكرت ذلك له ، فأقبل على رجل إلى جانبه فشاوره فقال لى : اذبح شاة فلما انصرفنا قلت لصاحبى : إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول ، سمعنى عمر فأقبل على ضربا بالدرة وقال : أنتقل صيدا وأنت محرم وتغمض الفتيا — أى تحتقرها — وتطعن فيها قال الله عز وجل فى كتابه : (يحكم به ذوا عدل منكم) ها انذا عمر وهذا ابن عوف (٤٢٢) ، (٤٢٥)

— أصبنا سربا من جراد فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم فقبل له : إن هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : إنما هو من صيد البحر (٣٥٣)

— الا إن صيد وج وعضاهه يعنى شجره حرام محرم (٤٧٣)

— الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتغتسل من الجنبلة وتم الوضوء وتصوم رمضان قال : فإن قلت هذا فأنا مسلم قال : نعم ، قال : صدقت (٩)

— الإسلام يجب ما قبله (٢٠)

— اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة حراما ما زعمها أن لا يراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا يخطب فيها شجرة إلا لعلف (٤٦٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨)

— أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — أزواجه أن يحلن عام حجة الوداع ، قالت فقلت : ما يمنك أن تحل فقال : إني لبدت رأسى وقلت هدى فلا أحل حتى أحر هدى (٢٣١) ، (٢٣٢)

— أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بقبة من شعر أن تضرب له بنمرة (٣٧٣)

- أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بقتل الوزغ وسماه نويسقا (٣٣٦)
- أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ويجعله عمرة ... (٨٩)
- أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقتل الزنبيور ... (٣٣٦)
- أمرنا النبي — صلى الله عليه وسلم — لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ... (١٨١)
- إن أبا موسى سأل عمر نهيه فقال عمر : قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ، ثم يروحون في الحج تقطر رعوسهم ... (١٥١)
- إن إبراهيم الخليل عليه السلام علمها ، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم (٤٦٣)
- إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ، ما بين لا بتيها ، لا يعضد عضائها ولا يصاد صيدها ... (٤٧٢ ، ٤٧٨)
- إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة ، لا ينفر صيدها ولا يعضد شجرها ولا يختلى خلاها ، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد ... (٤٧١)
- إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة وإنى دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة ... (٤٦٤)
- إن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين ... (٧٤)
- إن أزواج النبي — صلى الله عليه وسلم — كن يختصن بالحناء وهن محرمات ... (٢٨٦ ، ٢٨٧)
- إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ... (٣٤٢)
- إن الله تعالى حرم مكة لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ، فقال العباس : إلا الإذخر لصاغت ؟ فقال : إلا الإذخر (٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨)

- إن الله تعالى يباهى بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم انظروا إلى عبادي جاعوني شعثا غبرا ... (٣٨٠)
- إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة من نهار ... (١٨ ، ١٩ ، ٢٠)
- إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة (٣٣٧)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — جعله مخيرا بين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع ... (٤٤٠)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — سئل عن العمرة أهى واجبة ، قال لا ، وإن تعتمر خير لك ... (٨ ، ٩ ، ١٠)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلطت الدم وقلدها ثعلين ثم ركبها فلما استوت به على البيداء أهل بالحج (١٤٦)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى أن يقرن بين الحج والعمرة (١٥١)
- إن امرأة رفعت صبيا إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — من محبتها فقالت : يا رسول الله لهذا حج ؟ فقال : نعم ولك أجر (٢٤ ، ٢٨ ، ٤٠)
- إن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما (٣٠٣)
- إن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إني أجريت أنا وصاحبي فرسين لنا نستيق إلى ثغرة فأصبنا ظيبا ونحن محرمان فقال عمر لرجل إلى جنبه : تعالى حتى أحكم أنا وأنت ، فحكم عليه بعنز ... (٣٤٢)
- أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال لهما : اقضيا نسككما واهديا هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ولا يري واحد متحما صاحبه وعليكما حجة أخرى فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما واهديا ... (٣٩٦)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اعتمر ثلاث عمر قبل حجته

- وكان أصحابه في حجة الوداع أقساما منهم من اعتمر قبل الحج
ومنهم من حج قبل العمرة (١٦٧)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة (٢٢٣ ، ٢٢٥)
— إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — جمع بين حجة وعمرة
ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه (١٤٩)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حرم هذا الحرم وقال
من وجد أحدا فيه فليسلبه فلا ارد عليكم طعمة اطعمنيها رسول
الله — صلى الله عليه وسلم — ولكن شئتم دفعت إليكم ثمنه ... (٤٧٣)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : لا يلبس ثوبا
مسه ورس أو زعفران (٢٩٤)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان إذا أدخل رجله في
الفرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذي الحليفة (٢٢٦)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان ذات يوم والناس
يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فقال : لبيك إن العيش عيش
الآخرة (٢٥٤ ، ٢٥٦)
- إن سعدا كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجرة رطب
قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول :
لا ادع غنيمة غنمناها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وإني
لن اكفر الناس مالا (٤٧٣)
- إن طريف المري تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه
— انطلق النبي — صلى الله عليه وسلم — من المدينة بعد ما ترجل
وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من
الأزر والاردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، حتى أصبح
بذي الحليفة ركب راحلته ، حتى استوى على البداء أهل هو
وأصحابه (٢٢٣)
- إن عائشة رضى الله عنها أحرمت بالعمرة فحاضت فدخل عليها
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهى تبكى فقال لها رسول
الله أهلى بالحج واصنمى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت
ولا تصلى (١٦٧)

- إن عبد الله بن الحرث منع لعثمان بن عفان طعمية وصنع فيه من
الحجل واليعافير ولحوم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب
فجاء فقالوا له كل فقال أطمعوه قوما حلالا فينا حرم ثم قال علي:
أنشد الله من كان ههنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم
فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم (٣٥٠)
- إن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت مروان بن الحكم كانوا يخمرون
وجوههم وهم حرم (٢٨٠)
- إن عمر أخبر الصبي بن معبد بأن القرآن سنة (١٦٠)
- إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بعيرا له في طين بالسقيا
وهو محرم (٣٣٦)
- إن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة رضى الله عنهم
سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان
لوجهها حتى يقضيا حجها ثم عليهما الحج من قابل والهدى ،
وقال علي : فإذا أهلا بالحج من قابل تفرقا حتى يقضيا حجها
(٣٩٧)
- إن عمر وعثمان وعلي بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضى الله
عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم بدنة من الإبل (٤٢٥)
- إن قتل نعامة فعليه بدنة من الإبل (٤٢٥)
- إن كان الصيد حيا قال ابن عباس رضى الله عنهما يجب فيه شاة
إن كانت أعانتك فعلى كل واحد منكما بدنة حسناء جملاء ، وإن
كانت لم تعنك فعليك ناقدة حسناء جملاء (٣٩٨)
- إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى (٢٣٥ ، ٢٣٨)
- إنما جمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة
لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها (١٥٠)
- إنما نهيت أن يصاد وأن ابن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال
للمحرم فقال : كان عمر يأكله (٣٤٧)
- إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لامرئ يؤمن
بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرة فإن أحد

- ترخص لقتال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيها فقولوا له : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار ثم عادت اليوم كحرمتها بالأمس . وليلغ الشاهد الغائب (٤٦٤ ، ٤٦٨)
- إن من الشعر لحكمة (٣٧٩)
- إن نملة ترصت نبيا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمز بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله تعالى إليه أفي أن ترصتك نملة أهلك أمة من الأمم تسبح (٣٣٧)
- إني أحرّم ما بين لابتي المدينة أن تقطع عضاها أو يقتل صيدها (٤٧٢)
- إني أستعملك على الحمى فمن رأيت يعضد شجرا أو تخبط فخذ ناسه وحبله قال : آخذ زداءه لا قال : لا (٤٧٧)
- إني حرمت ما بين لابتي المدينة كما حرم إبراهيم مكة (٤٦٣ ، ٤٦٤)
- أهدى الصعب بن جثامة إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حمار وحشي فزده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم (٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩)
- أهدى الصعب بن جثامة للنبي — صلى الله عليه وسلم — عجز حمار وهو بالجحفة فاكل منه واكل القوم (٣٤٨ ، ٣٥٠)
- أهل ابن عمر من إيليا وهو بيت المقدس (٢٠٨)
- أهل النبي — صلى الله عليه وسلم — هو وأصحابه بالحج (١٤٢)
- أهل النبي — صلى الله عليه وسلم — هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبي — صلى الله عليه وسلم — وطلحة وكان على قدم من اليمين ومعه هدى فقال : أهلت بما أهل به النبي — صلى الله عليه وسلم — فأمر النبي — صلى الله عليه وسلم — أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلوا إلا من كان معه الهدى فقالوا : ننطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر فبلغ النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحتلت وأن سراقه بن مالك لقي النبي — صلى الله عليه وسلم — بالمقبة وهو يرميها فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله قال : بل للأبد (١٦٣ ، ١٦٤)

- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالتوحيد لبك واللهم لبك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — تلبيته ، قال جابر : لسنا ننوى إلا الحج لسنا نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن وذكر الطواف والسعى قال فلما كان آخر طوافه على المروة قال : لو أتى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة ... (١٦٢)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج ... (١٤٥ ، ٢٣٧)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج فقدم لأربع مضين من ذى الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة ... (١٤٦)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بحج ليس معه عمرة (١٤١)
- أهل في هذا الوادى وقتل عمرة في حجة ... (١٥٨)
- أهلنا أصحاب محمد — صلى الله عليه وسلم — بالحج خالصا وحده فقدمنا صبح رابعة من ذى الحجة فأمرنا أن نحل ... (١٤٦)
- أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى ... (٤٥)
- بعثنى النبي — صلى الله عليه وسلم — إلى قومي باليمن فجئت وهو منيخ بالبطحاء فقال : بم أهلت فقلت : أهلت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم — قال : هل معك من هدى قلت : لا فأمرنى فطفت بالبيت والصفاء والمروة ثم أمرنى فأحللت فأتيت امرأة من قومي فمشطتني أو غسلت رأسي ... (١٤٨)
- بنا الكعبة ابن الزبير ... (٤٧٠)
- بناها الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان ... (٤٧٠)
- بنتها قريش في الجاهلية وحضر النبي — صلى الله عليه وسلم — هذا البناء قبل النبوة ... (٤٧٠)
- تباع كسوة الكعبة ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ... (٤٦١)

— بيض النعامة يصيبه المحرم (٢٣٩)

— بينما أنا عند النبي — صلى الله عليه وسلم — إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أتى إليه آخر فشكا قطع السبيل فقال : يا عدى هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها وقد أنبت عنها قال : فإن طالت بك الحياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله تعالى (٦٠)

— إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك (٢٠٤)

— تمتعت فنهاني فاس عن ذلك فسالت ابن عباس فأمرني بها فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي حج مبرور وعمرة متقبلة فأخبرت ابن عباس فقال سنة النبي — صلى الله عليه وسلم ... (١٤٨ ، ١٤٩)

— تمتع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فليأته لا يحل من شيء حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحل ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هدبا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فاتصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف البيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثلما فعل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من أهدى وساق الهدى من الناس ... (١٤١ ، ١٤٧)

— تمتعنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ونزل فيه القرآن

فليل رجل برأيه ما شاء (١٤٨ ، ١٥١)

- جعل عمر رضي الله عنه في حمار الوحش بقرة ... (٤٢٢)
- حتى تذوق عسيلته ... (٣٠٢)
- الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة ... (١٥٣)
- حج الحسن بن علي خبسا وعشرين حجة ماشيا وإن النجائب
لتقاد معه ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات حتى كان يعطى
- الخف ويمسك النعل ... (٧٤)
- حج النبي — صلى الله عليه وسلم — بأغيلة بنى عبد المطلب ... (٣٩)
- حج النبي — صلى الله عليه وسلم — راكبا ... (٧٣ ، ٧٤)
- حج أنس على رجل ولم يكن صحيحا ... (٧٥)
- حج بي مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع
وأنا ابن سبع سنين ... (٢٨)
- حججت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — حجة الوداع فرأيت
أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي — صلى الله عليه
وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة
(٢٨٠ ، ٣٧٣)
- حججنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عام ساق
الهدى معه يعني حجة الوداع وقد أهلوا بالحج مفردا ، فقال
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأطوا من إحرامكم فطوفوا
بالبیت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالا حتى إذا كان
يوم التروية فأهلوا بالحج واجطلوا التي قدمتم بها متعة ... (١٨١)
- حججنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ومعنا النساء
والصبیان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ... (٢٤ ، ٢٨)
- حج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حج على رجل وكانت
زائلة ... (٧٥)
- الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه ... (٤١٧)
- احتجم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو محرم ... (٣٧٣)
- الحج والعمرة فريضتان واجبتان ... (١٠)
- حرم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ما بين لابتي المدينة ... (٤٧٢)

- حضر مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفا كلهم وسمع منه (٨٨)
- حكم عثمان رضي الله عنه في أم حبين بحلان وهو الحمل (٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦)
- تحللنا فواقعنا النساء وتطيئنا وليسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعنى بالحج (١٨١)
- حمل رسول الله — صلى الله عليه وسلم ماء زمزم في الأداوى والقرب وكان يصب على المرضى ويسقيهم (٤٥٨)
- حمى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كل ناحية من المدينة بريدا بريدا لا تخط شجرة ولا تعض الا ما يساق به الجمل (٤٧٨)
- اختلف على وعثمان وهما يعسفان فكان عثمان نهى عن المتعة او العمرة فقال علي : ما تزيد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إني لا أستطيع أن أدعك فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعا (١٤٩)
- خرج النبي — صلى الله عليه وسلم معتمرا فحالت قريش بينه وبين البيت فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال (٤٨١)
- خرج النبي — صلى الله عليه وسلم — ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل الحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة (١٤٤ ، ١٦١)
- خرج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يريد مكة وهو محرم فنحر بالمرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز فقال لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — هذه ربيتي فشاكنم بها فأمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أبا بكر فقسمه بين الرفاق (٣٤٧)
- خرجنا حجاجا فأوكأ رجل يقال له أريد ضبا ففرز ظهره فقدمنا على عمر فسأله أريد فقال عمر : أحكم يا أريد ، فقال : أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم

- أمرك أن تزكيني فقال أريد : أرى فيه جديا وقد جمع الماء الشجر
فقال عمر بذلك فيه ... (٤٢٥)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حجة الوداع
منا من أهل بعرة ومنا من أهل بحجة حتى قدمنا مكة فقال رسول
الله — صلى الله عليه وسلم : من أحرم بعرة ولم يهد فليحل ومن
أحرم بعرة وأهدى فلا يتحل حتى ينحر هديه ومن أهل بحجة
فليتم حجه ... (١٨٠)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عام حجة الوداع
فمنا من أهل بعرة ومنا من أهل بحج وعرة ومنا من أهل بحج ،
وأهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج ... (١٤٥ ، ١٤١)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلما بلغنا
الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية
(٢٥٦)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لا يذكر لنا الحج
فلما جئنا سرف طمشت ... (١٤٥)
- خطبنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : أيها الناس
قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله
فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم :
لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال : ذروني ما تركتكم ، إنما
هلك من قبلكم بكرة سئالهم واختلافهم على أنبيائهم
فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء
فدعوه ... (١٩ ، ١٢)
- خمس من الدواب كلهن فاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحذأة
والعقرب والفأرة والكلب العقور ... (٣٣٥ ، ٣٥٦)
- دخل ابن عباس حماما وهو بالجحفة وهو محرم وقال : ما يعبا
الله بأوساخنا شيئا ... (٣٧٥)
- دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — مكة عام الفتح وعلى رأسه
مقفر ... (١٤)
- دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — مكة يوم الفتح وعليه عمامة
سوداء بغير إحرام ... (١٤)

- دخل عمر رضي الله عنه دار الندوة فعلق رداءه فوقع عليه طائر فخاف أن ينجسه فطيره فنهشته حية فقال : طير طردته حتى نهشته الحية ، فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة (٢٠٧ ، ٢٠٨)
- أدهن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بزيت غير مقتب وهو محرم (٢٩٥)
- رأى عمر رضي الله عنه على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام فقال أيها الرهط أنتم أئمة يقتدى بكم ولو أن جاهلا رأى عليك ثوبيك لقال قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة وهو محرم فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئا (٣٧٣)
- رآيت النبي — صلى الله عليه وسلم — يستلم الركن بمحجن (٤٥٩)
- رآيت عثمان بن عفان رضي الله عنه بالمرج في يوم صائف وهو محرم وقد قطى وجهه بتطينة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ، قالوا : ألا تأكل انت ، قال : إني لست كهيتكم إنما صيد من أجلى (٢٨١ ، ٣٤٧)
- رجل وقع على امرأته وهو محرم قال ابن عباس : أقضيا نسككما ، وأرجعا إلى بلدكما فإذا كان عام قابل فآخرجا حاجين فإذا أحرمتما ففترقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما وأهديا هديا (٣٩٧)
- رجم النبي — صلى الله عليه وسلم — بأعز (١٥٦)
- أرسلني — صلى الله عليه وسلم — وهو بالمدينة قبل أن يفتح مكة إلى سهل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، فبعث إليه بمزادتين (٤٥٨)
- أرفض عمرتك ثم أمرها أن تحرم من التثعيم بالمعبرة (٤١٨)
- أرفض عمرتك وأمتشطى وأهلى بالحج (١٤١)
- رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ (٢٢ ، ٣٨)
- روى أن مروان سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن الصيد يصيده المحرم ولا مثل له من النعم ، قال ابن عباس ثمنه يهدي إلى مكة (٤٢٣)

- روى عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما يجب على القارن دم (١٩٢)
- روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعبد الله ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهم أنهم قالوا في الجوع : تجب به الكفارة ... (٣٠٥)
- تزوج النبي — صلى الله عليه وسلم — ميمونة وهو حلال وبنى بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما ... (٣٠٣ ، ٣٠٤)
- تزوج النبي — صلى الله عليه وسلم — ميمونة وهو محرم ... (٣٠٢)
- سئل ابن عباس عن رجل وقع على أهله وهو ببنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة ... (٣٩٧)
- سئل ابن عباس عن صيد الجراد فقال : لا ، نهى عنه ، قال : فإنها قلت له وإما رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال : لا يعلمون ... (٣٥٤)
- سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقيل : إنك تخالف أباك فقال : إن أبى لم يقتل الذى يقولون إنما قال : أفردوا الحج من العمرة أى أن العمرة لا تتم فى أشهر الحج فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الناس عليها وقد أحلها الله عز وجل وعمل بها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : فإذا أكثروا عليه قال : فكتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ... (١٥٢)
- سأل أصحابه أن ينالوه سوطه فأبوا فسألهم رحمه فأبوا فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فسألوه عن ذلك فقال : إنما هى طعمة أطعمتموها الله عز وجل ... (٣١٩)
- سأل رجل ابن عباس رضى الله عنهما أو أجز نفسى من هؤلاء القوم فأنسك معهم الخناسك إلى آخرها فقال ابن عباس : نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ... (٦٢)
- سئل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أى الأعمال أفضل قال : إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال : حج مبرور ... (٧)

- سألت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن أول مسجد وضع في الأرض قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أي قال : المسجد الأقصى ، قلت : كم بينهما ، قال : أربعون عاماً ... (٤٦٧)
- سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقال : فعلناها مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهذا يومئذ كافر بالعرش — يعني بيوت مكة ... (١٤٧)
- سألت عائشة أهلك المحرم جسده قالت : نعم فليحكه وليشد ... (٣٧٤)
- سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقالت : اختلف فيه أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأساً ولا بأساً به ... (٣٥٠)
- سئل جابر أهل بالحج في غير أشهر الحج ؟ قال : لا ... (١٣٤)
- سئل جابر عن الريحان أيشمه المحرم ؟ والطيب والدهن فقال : لا ... (٢٨٧)
- سئل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن الضبع فقال : هي صيد وجعل فيها كبشاً إذا صادها المحرم ... (٤٢٦)
- سئل عثمان رضي الله عنه عن المحرم يدخل البستان فقال : نعم ، ويشم الريحان ... (٢٨٦)
- سئل نافع بن عمرو أيسمى أحدنا حجا أو عمرة فقال : أتنبئون الله بما في قلوبكم ، إنما هي نية أحدكم ... (٢٣٨)
- السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعني المحرم ... (٢٧٨)
- سمع أبو الزبير جابراً يسأل عن المهل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : ومهل أهل العراق من ذات عرق ... (١٩٧)
- سمع رجل من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر : هي حلال ، قال الشامى : إن أباك قد نهى عنها ، قال ابن عمر : رأيت إن كان أبى نها عنها وصنعها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : لقد صنعها رسول الله — صلى الله عليه وسلم ... (١٤٨)

- سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجلا يقول : لبيك
عن شبرمه ، فقال : أججبت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج
عن نفسك ثم حج عن شبرمة ... (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : بنى الإسلام
على خمس شهادة ألا إله إلا الله وإن محمدا رسول الله وإقام
الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ... (٨)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول بوادي
العقيق : أتاني الليل أت من ربي فقال : صل في هذا الوادي
المبارك ، وقال : عمرة في حجة ... (١٤٩)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : من حج
فلم يرفث ولم يفesk رجع كيوم ولدته أمه ... (٧)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يلبى بالحج
والعمرة جميعا ، قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي
بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس :
ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : لبيك عمرة وحجا ... (١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢٣٨)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يهمل ملبدا ... (٢٣١)
- سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية
ابن أبي سفيان وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال
الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال
سعد : بئس ما قلت يا ابن أخي ، قال الضحاك : فإن عمر بن
الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — وصنعناها معه ... (١٤٨)
- سمع عبد الله بن عدي بن الحمراء رضي الله عنه النبي — صلى
الله عليه وسلم — وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة : والله
إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى ولولا إني أخرجت منك
ما خرجت ... (٤٦٦)
- الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه ... (٣٧٩)
- اشتكت عيني وأنا محرمة فسألت عائشة أم المؤمنين رضي الله

- عنها عن الكحل فقالت : اكفلى يأي كحل شئت غير الإثم أو
قالت : غير كل كحل أسود أما إنه ليس بخرام ولكنه زينة ونحن
نكرهه ، وقالت : إن شئت كطكتك بصبر ، فأبيت ... (٣٧٦)
- صحبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فما رأيته مضطربا
قسطاطا حتى رجع ... (٢٨٠)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا
بناتنه فأشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقتلها
نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج (١٤٦)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم — الظهر بذى الحليفة ، ثم
ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج (٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم — في التعميم وأراد المدخل
لعمرته منها ... (٢١٢)
- صلاة ابن عباس مع النبي — صلى الله عليه وسلم ... (٤٠)
- تصويم الصبيان يوم عاشوراء ... (٤٠)
- صيد البر لكم خلال ما لم تصيدوه مرة أو يصاد لكم ... (٣٤٦ ، ٣٥٠)
- الصيد خلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم ... (٣١٧ ، ٣١٨)
- طيبت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عند إجرامه ثم طاف
على نسائه ثم أصبح مخزما ... (٢٣٤)
- أعطتهم قطعة من الحجر الأسود كانت عندها أصابتها حين اقتلع
الحجر في زمن ابن الزبير حين حاصر الحجاج ... (٤٥٩)
- على كل واحد منهما بدنة فإن لم يجد فعليه بقرة لأن البقرة كالبدنة
لأنها تجزىء في الأضحية عن سبعة ، فإن لم يجد لزمه سبع من
الغنم ، فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والدراهم طعاما وتصدق
به ، فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما ... (٣٩٦)
- اعتبر ابن عمر رضى الله عنهما أعواما في عهد ابن الزبير مرتين
في كل عام ... (١٤٠)
- العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ... (١٤٠)

- العمرة إلى العمرة كجارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلى الجنة ... (٨٠٧)
- اعتمر النبي — صلى الله عليه وسلم عائشة من التبعيم (٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢)
- اعتمر النبي — صلى الله عليه وسلم — عمرتين في ذى القعدة وفي شوال ... (١٣٧ ، ١٣٨)
- اعتمر النبي — صلى الله عليه وسلم — قبل أن يحج ... (١٦٧)
- اعتمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب فبلغ ذلك عائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد وما اعتمر قط في رجب ... (١٣٨)
- اعتمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجه ... (١٣٨)
- اعتمرت عائشة في سنة مرتين بعد وفاة النبي — صلى الله عليه وسلم ... (١٤٠)
- عمرة في رمضان تعدل حجة أو حجة معي ... (٨ ، ١٣٧)
- عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا جامع فعلى كل واحد منهما بدنة (٣٩٨)
- عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا ... (١٠٥)
- عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي — صلى الله عليه وسلم — عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فبصر أصحابنا بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحملت عليه الفرس فطعنته فأنثته ، فاستعنتهم فلم يعينوني فاكلنا منه ، ثم لحقت برسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقلت : يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لأصحابه : كلوا وهم محرمون ... (٣١٨)
- غنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو محرم ... (٣٧٩)
- اغتسل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لإحرامه ... (٢١٨)
- فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ،

- قال ابن عباس : الفسوق المنايذة بالالغاب ، وتقول لأكيك : ياظالم
يا فاسق ، والجدال : أن تمارى صاحبك حتى تغضبه ... (٣٧٢)
- في الدوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شاه ... (٤٥٠)
- في بقرة الوحش بقرة ، وفي الإبل بقرة ... (٤٢٥)
- قدمت على النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : كيف أهلت ؟
فقال : قلت لبيك يا هلال النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال :
أحسن ... (٢٣٨)
- قدمت مع أمي أو مع جدتي مكة فأتينا صفية بنت شيبة ، ف أرسلت
إلى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخرجنا به فنزلنا أول منزل
نذكر من علمهم جميعا ، فقالت أمي أو جدتي : ما أرانا أتينا إلا أنا
أخرجنا هذه القطعة من الحرم قال : وكنت أنا أمثلهم فقالت لي :
انطلق بهذه القطعة إلى صفية فردها وقل لها إن الله عز وجل
وضع في حرمة شيئا لا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فما هو
إلا أن نحينا ذلك فكانما أنشطنا من عقاب ... (٤٥٨ ، ٤٥٩)
- قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس تتذكر كيف أخبرتني
عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فردده فقال : إنا
لا نأكله إنا حبرم ... (٣٥٠)
- قراءة (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن ... (١٣٨)
- قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الضبع بكبش وفي الغزال
يعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليزبوع بجفرة ... (٤٢٦)
- قضوا في النعامة ببذنة ... (٤٢٢)
- قطع النبي — صلى الله عليه وسلم — سارق رداء صفوان ... (١٥٦)
- قال ابن عباس : الرفث الجماع ... (٣٠٥)
- قال ابن عباس : في كل طير دون الحمام قيمته ... (٤٤٣)
- قال ابن عباس وابن عمر : الفسوق هو المعاصي كلها ... (١٢٩)
- قال ابن عباس وابن عمر في قوله تعالى (وطعامه مماها لكم
وللسيارة وما لفظه البحر ... (٣٥٥)

- قال ابن عمر : القملة إذا قتلها المحرم أهون مقتول أى لا شيء فيها (٣٥٧)
- قال ابن عمر رضى الله عنهما يكحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه (٣٧٦)
- قال أبو قتادة حين اصطاد الحمار الوحش فذكرت شأنه لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — وذكرت إنى لم أكن أحرمته وإنما اصطدته لك ، فأمر النبى — صلى الله عليه وسلم — أصحابه فأكلوا ولم يأكل حتى أخبرته أنى اصطدته له (٣٤٦)
- قال أبو نصر لجابر بن عبد الله أن ابن الزبير ينهى عن المتعة وإن ابن عباس يأمر بها ، فقال جابر : على يدى دار الحديث تمتعنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله — صلى الله عليه وسلم — ما شاء بما شاء وأن القرآن قد نزل منازلها فاتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله وابتغوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالججارة (١٥٣ ، ١٥٢)
- قال النبى — صلى الله عليه وسلم — فى المحرم الذى خر من بغيره ميتا اغسلوه بماء وسدر وكفنوه فى ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخرموا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبدا (٢٣١ ، ٢٦٣ ، ٣٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٦٥)
- قال النبى — صلى الله عليه وسلم — فى المدينة لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجر إلا أن يعلف رجل بغيره (٤٧٢)
- قال النبى — صلى الله عليه وسلم — فيمن لم يجد النملين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (٢٢٤)
- قال النبى — صلى الله عليه وسلم — لا تسافر امرأة إلا مع محرم ، فقال رجل : يا رسول الله إنى أريد أن أخرج فى جيش كذا وكذا وامراتى تريد الحج ، قال : أخرج معها (٧٠)
- قال النبى — صلى الله عليه وسلم — لعائشة رضى الله عنها ولكنها على قدر نفقتك أو نصيبك (٧٤)

- قالت عائشة : يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد ،
 قال : لكن أفضل من الجهاد حج مبرور ... (٨)
- قالت عائشة : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد
 لا قتال فيه الحج والعمرة ... (٨)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم : العمرة تطوع ... (١٠)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صلاة في مسجدى هذا
 أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ،
 والمسجد الحرام أفضل مائة صلاة في مسجدى ... (٤٦٦)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لعائشة : دعى عمرتك
 وانفضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ... (٢٣٠)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لعائشة رضى الله
 عنها : طوافك وسعيك يجزئك لحجك وعمرتك ... (٤١٩)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى المحرم يعنى اشتكى
 عينيه قال يضمدهما بالصبر ... (٣٧٦)
- قال سعيد بن جبير لابن عباس : عجبت لاختلاف اصحاب رسول
 الله — صلى الله عليه وسلم — فى إهلال رسول الله — صلى الله
 عليه وسلم — حين أوجب فقال : إني لأعلم الناس بذلك إنها إنما
 كانت حجة واحدة من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فمن
 هناك اختلفوا ، وخرج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حاجا
 فلما صلى فى مسجده بذي الحليفة ركعتيه أوجبه فى مجلسه أهل
 بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظته عنه ،
 ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه اقوام ،
 وذلك ان الناس كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به
 ناقته يهل فقالوا : إنما أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم
 حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله — صلى الله عليه وسلم
 فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه اقوام فقالوا :
 أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حين علا شرف البيداء ،
 وأيم الله لقد أوجب فى مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل
 حين علا شرف البيداء ... (٢٢٧)

- قال — صلى الله عليه وسلم — في مكة لا ينفر صوبها (٣٠٧ ، ٣٠٨)
- قال علي بن أبي طالب لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما أنهيت من المتعة ؟ قال : لا ولكنني أردت كثرة زيارة البيت ، فقال علي : من أفرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ... (١٥٢)
- قال علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لابنه يا بني أفرد الحج فإنه أفضل ... (١٤٧)
- قال عمر بن الخطاب في محرم أصاب امرأته يعني وهي محرمة فقال : يتضيان حجها وعليهما الحج من قابل ... (٣٩٧)
- قلت للنبي — صلى الله عليه وسلم — ما شأن الناس حلوا ولم تحل عمرتك قال : إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج ... (١٥٠)
- قلت يا رسول الله : أرايت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بل لكم خاصة ... (١٦٤)
- قلت يا رسول الله : عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : لا بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ... (١٢)
- كان أبو ذر رضي الله عنه يقول فيمن حج ثم فسخاها بعمرة ولم يكن ذلك إلا الركيب الذين كانوا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (١٥٣ ، ١٦٥)
- كان ابن عباس لا يرى بأسا للمحرم بشم الرياحن ... (٢٨٧)
- كان ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما كاتا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم إلى الحل أو يدخل من تراب الحل إلى الحرم (٤٥٨)
- كان ابن عمر إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم التروية ، فقال له عبيد بن جريح في ذلك فقال إني لم أر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يهل حتى تنبعث به راحلته ... (١٨٢)
- كان ابن عمر يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ركعتين ثم يركب ،

- فإذا استوثق به راحلته قائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (٢٥٥)
- كان ابن عمر يزيد في التلبية لبك وسعديك والخير كله بيدك والرغبة إليك والعمل ... (٢٥٤)
- كان ابن عمر يكره شم الرياحين للمحرم ... (٢٨٧)
- كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو حلال فأبصر حمار وحش فاختلس من بعضهم سوطا فضربه به حتى صرعه ثم ذبحه وأكله هو وأصحابه فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم — فقال : هل أشار إليه أحد منكم قالوا : لا قال : فلم ير بأكله بأسا ... (٣١٧)
- كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ... (١٧١)
- كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات فإذا حازونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزتنا كشفنا ... (٢٦٥ ، ٢٦٦)
- كان الزبير بن العوام يتزود لحم الظباء في الإحرام ... (٣٤٧)
- كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم — خاصة ... (١٥٣ ، ١٦٥)
- كانت عائشة رضي الله عنها تحمل ماء زمزم وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم — كان يفعله ... (٤٥٨)
- كانت عكاظ ومكة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فقالوا أن يتجروا في المواسم فنزلت : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) في مواسم الحج ... (٦١)
- كان خروج عائشة إلى التمتع عن رحيل الحجاج وانصرافهم وواعدها النبي صلى الله عليه وسلم — إلى موضع في الطريق ... (٢١٢)
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من تلبية في حج أو عمرة سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار ثم يدعو بما أحب ... (٢٥٤ ، ٢٥٦)

- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يحب الخطب ولا يحب ريح الحناء ... (٢٨٧)
- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقتل وهو محرم ... (٣٧٢)
- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يلبي إذا رأى ركبا أو صعد أكمة أو هبط واديا وفي أدبار المكتوبة وآخر الليل ... (٢٥٣)
- كان عثمان ينهى عن المتعة وكان على يأمر بها فقال عثمان لعلى كلمة ثم قال على : لقد علمت إنا قد تمتعنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : أجل ولكننا كنا خائفين ... (١٥٣)
- كان على بن أبي طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد ... (٣٤٥)
- كان عمر بن الخطاب يأمر بقتل الزنبيور ... (٣٥٧)
- كان عمر بن الخطاب يقول للمحرم كل ما صاده الحلال ... (١٣٤٥)
- كان عمر وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ينهيان عن التمتع ... (١٤٣)
- كان قطبة بن مالك الصحابي رضي الله عنه يكره أن يقتل الرجل مالا يضره ... (٣٣٧)
- كان لأنس أخ صغير يقال له أبو عمير وكان له نقر يلقب به، فمات النقر ، فكان النبي — صلى الله عليه وسلم — يقول : يا أبا عمير ما فعل الصغير ... (٤٧٩)
- كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ، ويجعلون المحرم صفرا ، ويقولون : إذا برا الدبر وعفى الأثر ، وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر فقدم النبي — صلى الله عليه وسلم — وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أي الحل ؟ قال : « حل كله » ... (١٦٣)
- كل مائرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت ... (٤٦٨)
- كنا عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأتاه رجل وهو بالجرانة وعليه جبة وعليه أثر الخلق فقال يا رسول الله : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ، فقال النبي — صلى الله عليه وسلم —

- وسلم : اطلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلق ، واصنع
 في عمرتك كما تصنع في حجك (٢٢٣)
- كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طير وطلحة راقد
 فمنا من أكل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله
 وقال : أكلنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم (٢٤٦)
- كنا نخرج مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إلى مكة
 فنضهد جباهنا بالمسك الطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحداها
 سألت على وجهها فيراه النبي — صلى الله عليه وسلم — فلا ينهانا
 (٢٣٠)
- كنت أطيب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لإحرامه قبل
 أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت كأنما انظر إلى وبيض الطيب
 في مفرق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو محرم
 (٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤)
- كنت تحت ناقة النبي — صلى الله عليه وسلم — يمسني لعابها
 اسمعه يلبي بالحج (١٥٨)
- كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو
 محرم فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام بقبضة من جرادات
 ولكن ولو (٢٥٣)
- كنت جالسا مع رجال من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 في طريق مكة والقوم محرمون وأنا غير محرم فأبصروا
 حمارا وحشيا وأنا مشغول أخضف نعلني فلم يؤذوني به وأحبوا
 لو أني أبصرته فالتفت فأبصرته فمضت إلى الفرس فأسرجه
 ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولوني السوط
 والرمح فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء فغضبت فنزلت
 فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار فمقرته ثم جئت به وقد
 مات ، فوقعوا عليه يأكلونه ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم
 فرحنا وخباب العضد معي فأدركنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 فسألناه عن ذلك فقال : هل معكم من شيء فنأولته العضد
 فأكلها حتى تعرقها وهو محرم (٣١٩)
- كنت رجلا أكرى في هذا الوجه وإن ناسا يقولون : ليس لك حج ،

فقال ابن عمر : ليس يحرم ويلبى ويطوف بالبيت ويفضى من عرفات ويرمى الجمار قلت : بلى قال : فإن لك حجا ، جاء رجل إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فسأله عما سألتنى عنه فسكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فأرسل إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقرأ هذه الآية وقال : لك حج ... (٦١ ، ٦٢)

— كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فأهللت بالحج والعمرة فلما أتيت العذيب لقينى سلمان بن ربيعة وزيد بن صوجان وأنا أهل بهما جميعا فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من بعيره ، قال : فكأنها أتت على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب فقلت له : يا أمير المؤمنين إني كنت رجلا أعرابيا نصرانيا وإنى أسلمت وأنا حريص على الجهاد وإنى وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فاتيت رجلا من قومي فقال لى : اجمعهما وأذبح ما استيسر من الهدى وإنى أهللت بهما جميعا فقال عمر : هديت لسنة نبيك - صلى الله عليه وسلم ... (١٥٠)

— لا بأس أن يلبس كسوة الكعبة من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما ... (٤٦١)

— لا تسافر امرأة مسيرة ليلة إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)

— لا تسافر امرأة مسيرة يوم إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)

— لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)

— لا تنكح المرأة على عمتها ... (٣٠٢)

— لا ضرورة في الإسلام ... (٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢)

— لا يحج الاغلف حتى يخن ... (٥١)

— لا يحرم بالحج إلا في أشهره فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج

في أشهر الحج ... (١٢٥)

— لا يحل أن يحمل السلاح بمكة ... (٤٦٧)

— لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال

إلا ومعها ذو محرم ... (٧٠)

- لا يحل لعلة مكة ولا لمنفذ (٤٧١)
- لا يخط ولا يعرض حتى رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
- ولكن يهش هشا رفيقا (٤٧٧)
- لا يدخل أحدكم مكة إلا محرما وروخص للحطابين (١٤)
- لا يركب أحد بحرا إلا غازيا أو معقرا أو حاجا وإن تحت البحر
- نارا وتحت النار بحرا (٦٧)
- لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة
- ولا الخف إلا الأيحد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس
- من الثياب ما مسبه ورس أو زعفران ولا يلبس القباء (٢٦٤ ،
- ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩)
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب (٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣)
- تلبية رسول الله — صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك ، لبك
- لا شريك لك لبك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
- لك (٢٥٤ ، ٢٥٩)
- لبك عمرة في حجة (١٥٤ ، ١٥٩)
- البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خيار ثيابكم ، وكفتموا فيها
- موتاكم (٢٢٣ ، ٢٢٤)
- لتأخذوا عني مناسككم (٧٥ ، ٢٣٧)
- لعلك أذاك هوام رأسك قلت : نعم يا رسول الله ، قال : احلق
- رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم سقة مساكين أو أنسك شاة
- للسائل حق وإن جاء على فرس (١٩٧)
- لم أر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يهل حتى تنبث به
- راجلته (٢٢٦)
- لما صاد أبو قتادة الخمار الوحشي سأل النبي — صلى الله عليه
- وسلم — عنه فقال صلى الله عليه وسلم للمحرمين كلوا ، وأكل
- النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو محرم (٣٤٥)
- لما فتح المضران أتوا عمر رضي الله عنه . قالوا : إن رسول الله
- صلى الله عليه وسلم — حد لأهل نجد قرنا وإنا إذا أردنا أن نأتى

- ثربنا شق علينا ، قال : فانظروا حظوها من هريتككم ، قال : فخذ لهم ذات عرق ... (١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١)
- لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليتحلل وليجعلها عمرة (١٤٦ ، ١٨٠)
- ليحرم أحدكم في إزار ورداء عليه ... (٢٢٣ ، ٢٢٤)
- ما بين لابتئها حرام ... (٤٧٨)
- ما شأن الناس حلوا العمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ، قال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أئخر ... (١٨٠)
- ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم ... (٢٨٠)
- ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه ... (٢٨٠ ، ٣٧٨)
- ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفه (٨)
- ما ندمت على شيء فأننى في شبابى إلا أنى لم أحج ماشياً ... (٧٤)
- المدينة حرام ما بين عير إلى تور ... (٤٧٧)
- المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها ، من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ... (٤٧٢)
- من قوم محرمون على أبى هريرة فاستفتوه في لحم صيد وجده ناسن محلون أياكلونه فأنفاهم بأكله ، قال : ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال : بم أفتيتهم ؟ قلت : أفتيتهم بأكله قال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك ... (٣٤٧)
- مروا أولادكم بالصلاة لسبع ... (٤٠)
- من أراد الحج فليعجل ... (٨٦ ، ٨٧ ، ٩١)
- من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجب له الجنة ... (٢٠٤ ، ٢٠٥)
- من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه ... (٣٧٣)
- من حج من مكة ماشياً حتى رجع إليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة ... (٧٤)

- من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال كأنه صام الدهر (١٢٣) ...
- من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد (٤١٧) ...
- من قبل امرأة وهو محرم فليهرق دما (٣٠٦) ...
- من كان معه هدى فليهد ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله (١٨٥) ...
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت (٣٧٩) ...
- من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين (٢٢٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨) ...
- من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا (٥١ ، ٨٧ ، ٩١) ...
- انكحى أسامة (٣٠٢) ...
- نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — النساء في إحرامهن عن القمازين والنقاب وما منه الوركس والزعفران من الثياب وليلبس بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حرير أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف (٢٦٥ ، ٢٦٦) ...
- نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — عن صيد وج (٤٧١) ...
- نهى — صلى الله عليه وسلم — عن قتل أربع في الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد (٣٣٧) ...
- نهينا أن نسأل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال : صدق قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال ؟ وجعل فيها ما جعل قال : الله ، قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم

- رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سفتنا ، قال : صدق ،
قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم
رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال : صدق (٨٨ ، ٨٩)
- استهدى راويه من ماء زمزم فبعث إليه براويه من ماء ... (٤٥٨)
— حديث لسنة نبيك — صلى الله عليه وسلم ... (١٥٩)
- هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض وهو حرام
بحرمة الله إلى يوم القيامة ... (٤٦٤)
- هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه ... (٣٤٦)
— (وأتموا الحج والعمرة لله) قال عمر وعلى رضي الله عنهما
إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك ... (١٥٩)
- والله إنك لخير أرض وأحب أرض إلى الله ولولا أنى أخرجت منك
ما خرجت ... (٤٦٦)
- والله ما أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عائشة في ذي
الحجة إلا ليقطع أمر أهل الشرك فإن هذا الحى من قريش ومن
دان دينهم كانوا يقولون : « إذا عفا الوبر وبرأ الدبر ودخل صفر
وقد حلت العمرة لمن اعتمر » فكانوا يحرمون العمرة حتى يشلخ
ذو الحجة والمحرم ... (١٣)
- أوجب ابن عباس رضي الله عنهما العمرة ... (٩)
— أوجب عمر وابن عباس رضي الله عنهما الجزاء في الجراد ... (٤٤٣)
- الوزغ فويسق ولم تسمع عائشة رضي الله عنها رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — أمر بقتله ... (٣٦٦)
- وجد سعدا عبدا يقطع شجرا وتخبطه فسلبه فلما رجع سعد جاء
أهل العبد فكلموه أن يرد عليهم غلامهم أو ما أخذ من غلامهم فقال:
معاذ الله أن أرد شيئا فعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
وأبى أن يرد عليهم ... (٤٧٢)
- وصف لقمان بن عاد أخاه قال : صفاق أفاق ... (٢٠٠)
— ومث النبي — صلى الله عليه وسلم — لأهل المراق ذات
عرق ... (١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨)

- وهدت النبي — صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ،
ولأهل الشام الجعفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم
وقال : هن لمن ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج
والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة
من مكة (١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧)
- وقت النبي — صلى الله عليه وسلم — لأويس بن عامر من مراد
ثم قرن (١٩٩)
- وقت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لأهل المشرق
العقيق (١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨)
- وقف على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحديبية ورأس
يتهاجت تملا فقال : يؤذيك هوامك ؟ قلت : نعم يا رسول الله
قال أبو داود : يقال قد أذاك هو أم رأسك قال : نعم قال : فأطلق
رأسك ، قال : ففي نزلة هذه الآية (فمن كان مريضا أو به أذى من
رأسه ففدية) (٨٧)
- ولا يعضد شوكتها (٤٥٢)
- ولا يلبس من الثياب ما منسه ورس أو زعفران (٢٨١)
- ولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر بالبغداد فذكر ذلك
أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مروها فلتقتسل ثم
لتهل (٢١٨ ، ٢٢٩)
- وليلبس ما أحب من المعصر (٢٩٦)
- يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظمن ،
قال : حج عن أبيك واعتبر (٩ ، ٨٤ ، ٩٥)
- يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ فقال : الزاد والراحلة (٥٢ ، ٦٢)
- يشم المحرم الزيحان ويتداوى بأكل الزيت والسمن (٢٨٧)

ثالثا : الأشعار الاستشهادية

— الفائقون الرائقون الأفقون على المعاصر (الكميث) ... (٢٠٠)

— ألم يأنك والأنبياء تنمى

بما لاقت لبون بني زياد

(امرؤ القيس) ... (٣١٨)

— عاب التفقه قوم لا عقول لهم

وما عليه إذا عابوه من ضرر

ما ضر شمس الضحى والشمس طالعة

الا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

(أبو الحسن التميمي) ... (٣٠٠)

* * *

رابطا : فهرست الأعلام

- أبان بن عثمان ٣٠٣
- أبى بن كعب ٣٧٩
- إبراهيم (خليل الرحمن) ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٨
- إبراهيم بن عبد السلام المكي ١٩٧
- إبراهيم بن يزيد الجوزي ١٩٧
- إبراهيم بن يزيد الخوزي ٥٢ ، ١٩٧
- أحمد بن حنبل رضى الله عنه ٩ — ١٢ — ١٣ — ١٨ — ٢٧ — ٣٨
- ٥٠ — ٥١ — ٦٠ — ٦١ — ٦٢ — ٦٦ — ٦٧ — ٨٤ — ٨٥ — ٩٨
- ١٠١ — ١٠٣ — ١٠٥ — ١٢٧ — ١٣٢ — ١٣٦ — ١٣٩ — ١٤٠ — ٢٥٥
- ٢٥٦ — ٢٦١ — ٢٦٣ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٢٩٦
- ٣٠٢ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣١٧ — ٣٤١ — ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٤٧
- ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٢
- ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٥
- ٤١٦ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠
- ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٦٦ — ٤٧٩ — ٤٨٠
- أحمد بن سالم عبد الله بالمشى ٣
- أحمد مشهور الخداد ٤
- أريد ٤٢٥ — ٤٤٣
- الأزرقى ٣٠٩ — ٣١٠
- الأزهرى = أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى ٧ —
- ٢٥٦ — ٢٦٦ — ٤٢٧
- أسامة بن زيد = زيد بن حارثة ٣٣٣
- ابن إسحق ٢٢٥ — ٢٢٦
- أبو إسحق السبيعي ٢٠٨
- إسحق بن راهوية ١٢ — ١٣ — ٥٠ — ٦٢ — ٨٤ — ٨٥ — ١٠٣ —

— ٢٠٩ — ٢٠٨ — ١٩٤ — ١٨٢ — ١٨١ — ١٤٣ — ١٢٨ — ١٠٥
 — ٢٤٥ — ٢٤٣ — ٢٤٢ — ٣٠٢ — ٢٩٦ — ٢٦٣ — ٢٢٣ — ٢٢٤
 — ٢٨٠ — ٣٧٧ — ٣٧٦ — ٣٦٥ — ٣٥٧ — ٣٥٦ — ٣٥٢ — ٣٥١
 — ٤٤٢ — ٤٤١ — ٤٤٠ — ٤٢١ — ٤٢٠ — ٤١٩ — ٤١٨ — ٤١٦
 ٤٤٣

— أبو إسحق المروزي ١٥ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٨ — ٦٥ — ٧٩ — ٩٢
 — ١٩٤ — ١٨٧ — ١٤٣ — ١٤٣ — ١٢٢ — ١١٤ — ١٠٨ — ٩٤
 — ٣٩٦ — ٣٦٨ — ٣٦٧ — ٣٣٠ — ٢٩١ — ٢٨٢ — ٢٤٧ — ٢٣٥
 ٤٦٠ — ٤٣٦ — ٤٣٥ — ٤٠٨

— اسماء بنت عميس ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٩٥

— إسماعيل بن إبراهيم ٤٦٩

— إسماعيل بن عياش ٣٨٠

— الأسود بن يزيد النخعي ١٥٣ — ٢٠٨ — ٣٧٧

— أشعث بن سوار ٢٤

— الأعمش ٣٤٨ — ٣٤٩

— أفلح بن حميد ١٩٧

— الأقرع بن حابس ١٢

— إمام الحرمين = عبد الملك الجويني أبو المعالي إمام الحرمين (الإمام)

— ٢٨ — ٢٢ — ٣٦ — ٣٩ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٣ — ٦٤

— ٦٥ — ٦٦ — ٦٩ — ٧٧ — ٨٠ — ٨١ — ٨٦ — ٩٠ — ٩١ — ٩٣

— ٩٨ — ١٠٧ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٣ — ١١٦ — ١١٧

— ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٧٠ — ١٧١ — ١٧٥ — ١٨٧

— ١٨٨ — ١٨٩ — ٢٩٢ — ٣٠٦ — ٣١٤ — ٣٢٢ — ٣٢٨ — ٣٢٩

— ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٤ — ٣٣٦ — ٣٣٨ — ٣٣٩ — ٣٥٩ — ٣٦٠

— ٣٦١ — ٣٦٢ — ٣٦٥ — ٣٦٩ — ٣٧٢ — ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٨٤

— ٣٨٦ — ٣٨٧ — ٣٩٣ — ٤٠٧ — ٤١١ — ٤١٤ — ٤١٥ — ٤٣٠

— ٤٣٢ — ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٤٨ — ٤٥٢ — ٤٥٣ — ٤٥٥ — ٤٥٦

٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧

— أبو أمامه رضي الله عنه ٥١ — ٦٢

— أبو امامة التيمي ٦١ —

— ابن الانباري ٢٥٧ — ٢٥٨ —

— الأنماطي ٣٨٥ —

— أنس بن مالك رضي الله عنه ١٤ — ٥٣ — ٧٥ — ٨٦ — ٨٨ — ١٣٨ —

— ١٤٠ — ١٤٥ — ١٤٦ — ٢١٠ — ٢٢٦ — ٢٣٨ — ٢٥٦ — ٣٨٠ —

— ٤٦٣ — ٤٧٢ — ٤٧٨ — ٤٧٩ —

— الأوزاعي ٣٩ — ٨٦ — ١٠٣ — ١٠٥ — ١٣٣ — ١٤٣ — ٢٧٩ —

— ٣٥١ — ٣٥٥ — ٣٨٠ —

— أويس بن عامر ١٩٩ —

— أبو أيوب رضي الله عنه ٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٧ —

— أيوب السخيتاني ١٠٣ —

— أيوب السخيتاني ٣٥١ —

— البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه

الجعفي) ٧ — ٨ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ٣٨ — ٤٠ — ٤٦ — ٦١ —

— ٦٧ — ٦٨ — ٧٠ — ٧٤ — ٧٥ — ٨٤ — ٨٧ — ٨٩ — ٩٦ — ١٠٢ —

— ١٠٥ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٤٠ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٥ — ١٤٦ —

— ١٤٧ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٦٣ — ١٦٥ — ١٦٧ —

— ١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٦ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠٣ — ٢٠٤ —

— ٢٠٦ — ٢١٠ — ٢١٢ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣٠ — ٢٣١ —

— ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٨ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٥٧ — ٢٦١ —

— ٢٦٥ — ٢٧٨ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٤ — ٣٠٢ — ٣٠٨ — ٣١٧ —

— ٣١٨ — ٣١٩ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٣٥ — ٣٣٦ — ٣٣٧ — ٣٤٥ —

— ٣٤٦ — ٣٤٨ — ٣٥٨ — ٣٦٢ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٣٧٩ — ٣٨٠ —

— ٣٨٤ — ٤١٨ — ٤٢٦ — ٤٤٤ — ٤٥١ — ٤٥٢ — ٤٥٧ — ٤٥٩ —

— ٤٦٣ — ٤٦٤ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٧٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ —

— ٤٧٧ — ٤٧٨ — ٤٧٩ — ٤٨١ —

— البراء بن عازب ١٣٨ —

— أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ١١ —

— بريدة بن الحصيب ٩٢ — ٩٥ — ٩٦ —

— البغوي (الحسين بن مسعود صاحب التهذيب) ٢٥ — ٢٣ — ١٥ —
 — ٢٦ — ٢٨ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٦ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ —
 — ٤٤ — ٤٨ — ٥٠ — ٥٤ — ٥٧ — ٦٢ — ٦٣ — ٦٤ — ٦٦ — ٧٠ —
 — ٧٣ — ٧٧ — ٧٨ — ٨٣ — ٨٦ — ٩٣ — ٩٨ — ٩٩ — ١٠٠ — ١٠٤ —
 — ١٠٧ — ١٠٨ — ١١١ — ١١٣ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ — ١٧٠ —
 — ١٧٢ — ١٧٦ — ١٧٧ — ١٨٦ — ١٨٧ — ٢٠٠ — ٢١٤ — ٢٢١ —
 — ٢٢٩ — ٢٣٢ — ٢٤٠ — ٢٤٢ — ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٢٦٨ —
 — ٢٧٢ — ٢٧٤ — ٢٩١ — ٢٩٣ — ٣٠٧ — ٣١٤ — ٣١٦ — ٣٢٢ —
 — ٣٢٣ — ٣٦٠ — ٣٦٥ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧١ —
 — ٣٨٤ — ٤٠٠ — ٤٠١ — ٤٠٣ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤١٥ —
 — ٤١٦ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٤٥ — ٤٤٨ — ٤٤٩ — ٤٥١ — ٤٥٦ —
 ٤٥٧ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧

— أبو بكر الحازمي محمد بن موسى (صاحب المؤتلف والمختلف) و (الناسخ
 والمنسوخ) ٤٦٢ ، ٤٧٨

— أبو بكر الحميدي ٣٨٤

— أبو بكر بن أبي شيبة ٣٤٩

— أبو بكر الصديق ٨٧ — ١٥١ — ١٥٩ — ١٦٣ — ٢١٨ — ٢١٩ —
 ٢٥٥ — ٣٤٧

— أبو بكر الطاهري ١٣٣

— بكر بن عبد الله المزني ١٤٥ — ١٤٩ — ٣٥١

— أبو بكر الفارسي ١٦٩

— أبو بكر محمد بن داود ١٩٢

— أبو بكر النيسابوري ٣٤٦

— أبو بكر الأوزي ٤٠٣

— بلال بن رباح رضي الله عنه ٣٧٣

— بلال بن الحرث ١٦٤

— البندنيجي (محمد بن حمد بن خلف حنفي) (أبو بكر) (صاحب ذخيرة)

— ١٥ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٤١ — ٤٣ — ٤٤ —
 — ٤٨ — ٥٧ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٦ — ١٠٨ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ —

— ٢٥٩ — ٢٣٥ — ٢٣٢ — ١٩٩ — ١٦٩ — ١٢١ — ١٢٠ — ١١٨
 — ٢٩٨ — ٢٩٢ — ٢٩١ — ٢٩٠ — ٢٨٩ — ٢٨٥ — ٢٨٣ — ٢٦٨
 — ٣٣١ — ٣٣٠ — ٣٢٨ — ٣٢٧ — ٣٢٢ — ٣١٥ — ٣١٣ — ٣٠١
 — ٣٧٧ — ٣٧٥ — ٣٧٤ — ٣٦٩ — ٣٦٧ — ٣٦١ — ٣٤٠ — ٣٣٢
 — ٤٣٤ — ٤٣٣ — ٤٣٢ — ٤٣٠ — ٤٢٩ — ٤٢٨ — ٣٧٩ — ٣٧٨
 — ٤٥٢ — ٤٥٠ — ٤٤٩ — ٤٤٧ — ٤٤٦ — ٤٤٣ — ٤٢٨ — ٤٣٦
 ٤٧٦ — ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٦٠ — ٤٥٤ — ٤٥٣

— البويطى (أبو يعقوب يوسف بن يحيى) ٢٠٥ — ٣٦٧

— البيهقى (أحمد بن الحسين بن على) (أبو بكر) ٨ — ٩ — ١٠ — ٤٦
 — ٥١ — ٥٢ — ٥٣ — ٦٢ — ٦٧ — ٧٤ — ٨٧ — ٩٦ — ١٠٢ — ١٠٣
 — ١٤٩ — ١٤٧ — ١٤٦ — ١٤٢ — ١٤١ — ١٤٠ — ١٣٦ — ١٣٥
 — ١٨٦ — ١٧٢ — ١٦٥ — ١٦١ — ١٥٣ — ١٥٢ — ١٥١ — ١٥٠
 — ٢٥٤ — ٢٣٨ — ٢٢٧ — ٢٢٦ — ٢٢٥ — ٢٠٤ — ٢٠١ — ١٩٨
 — ٢٩٥ — ٢٨٧ — ٢٨١ — ٢٨٠ — ٢٧٩ — ٢٦٥ — ٢٥٦ — ٢٥٥
 — ٣٤٧ — ٣٤٦ — ٣٣٩ — ٣٣٧ — ٣٣٦ — ٣٣٥ — ٣٠٨ — ٣٠٣
 — ٣٧٩ — ٣٧٨ — ٣٧٦ — ٣٧٤ — ٣٥٥ — ٣٥٣ — ٣٥٠ — ٣٤٩
 — ٤٥٩ — ٤٥٨ — ٤٤٣ — ٤٤٢ — ٤٢٦ — ٣٩٨ — ٣٩٧ — ٣٨٠
 ٤٧٧ — ٤٧٣ — ٤٦٥

— الترمذى (محمد عيسى) ٩ — ١٠ — ١٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٥٢ — ٨٤
 — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٤٨ — ١٩٧ — ٢١٠ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٢٥
 — ٢٣٧ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٩٥ — ٣٠٤ — ٣١٧ — ٣٣٥ — ٣٤٦
 ٣٥٣ — ٤٢٦ — ٤٥٨ — ٤٦٦

— ثعلب ٢٠٠ — ٢٥٨

— ثمامة بن عبد الله بن أنس ٧٥

— أبو ثور (إبراهيم بن خالد) ١٢ — ٥٠ — ١٠١ — ١٣٣ — ١٣٦
 — ١٤٣ — ١٨١ — ١٨٢ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٤ — ٢٣٣ — ٢٧٩
 — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥
 — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٨ — ٤٤٠
 ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٨٠ — ٤٨٥

— الثورى (سفيان بن شعيب أبو عبد الله) ١٢ — ٣٩ — ٨٤ — ٨٦

— ١٣. — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٤٣ — ١٨٢ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٤ —
— ٢٣٣ — ٢٦٣ — ٢٨١ — ٢٩٠ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٤٢ — ٣٤٥ —
— ٣٥١ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٤١٨ — ٤١٩ —
٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ —

— جابر بن زيد (أبو الثمءاء) ٢٠١ — ٣٤٥ — ٣٥٧ —

— جابر بن سمرة (رضى الله عنه) ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٤ —
— ٢٤ — ٣٨ — ٤٠ — ٨٦ — ١٢٨ — ١٣٣ — ١٣٤ — ١٣٥ — ١٣٨ —
— ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٦ — ١٥٨ — ١٦١ —
— ١٦٢ — ١٦٣ — ١٨١ — ١٨٥ — ١٨٦ — ١٩٧ — ٢٢٣ — ٢٢٤ —
— ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٥٣ — ٢٦٣ — ٢٧٨ — ٢٨٠ — ٢٨٧ — ٢٩٥ —
— ٢٩٦ — ٣١٦ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣٤٥ — ٣٧٣ — ٣٧٨ — ٤٢٦ —
٤٤٢ — ٤٥٨ — ٤٦٣ — ٤٦٧ — ٤٧٢ — ٤٧٧ — ٤٧٨ —

— جابر بن عبد الله (رضى الله عنه) ١٤٦ — ١٥٢ — ١٨٢ — ١٩٦ —
٢١٩ — ٢٦٥ — ٣٥٠ — ٣٧٧ —

— ابن جبير ١١ — ٦٢ — ١٨١ — ٢١٥ — ٢٢٦ — ٢٦٣ — ٢٩٥ —
— ٣٣٥ — ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٥ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥١ — ٣٥٧ —
٤١٦ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٤٠ —

— الجرجاني (القاضي أبو العباس أحمد بن محمد) ١٧ — ٤١ — ٥٩ —
— ٧٣ — ٩٨ — ٣٣٠ — ٣٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦٨ — ٣٨٤ — ٤١٢ — ٤٤٥ —
٤٧٤ — ٤٧٥ —

— ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) ٢٥٦ — ٤١٩ —

— ابن جرير ٧ —

— أبو جعفر الطبري الحنفي ١٥٦ —

— جعفر بن محمد (جعفر الصادق رضى الله عنه) ١٠٣ —

— أبو حنيفة ١٤٨ —

— الجواليقي = موهوب بن أحمد (أبو منصور) ٢٦٧ —

— الجوخدار ٥ —

— الجوهري (الحسن بن علي) ٧ — ١٩٨ — ٢٦٦ — ٢٨٨ — ٣٣٤ —

- الخويني (الشيخ أبو محمد) عبد الله بن يوسف ١٥ — ٢٠ — ٦٥ —
 — ٨٠ — ١٠٠ — ١١٠ — ١١٧ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٣٩ — ٢٣٦ —
 — ٢٣٩ — ٢٧٣ — ٢٩٢ — ٣١٢ — ٣٢٩ — ٣٧٤ —
 — أبو حاتم الرازي وأبناه ابن أبي حاتم ٤٧٣ —
 — أبو حاتم السجستاني ٣٣٥ —
 — ابن أبي حاتم ٨٦ — ٣١٧ — ٣١٨ —
 — الحارث بن عمرو السهمي ١٩٨ —
 — الحارث بن يزيد العكلي ٣٥١ —
 — الحازمي = أبو بكر ٣١٠ — ٤٧٣ —
 — الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري بن البيع ٥٣ — ٢٠٥ —
 — أبو حامد (الشيخ) أحمد بن أحمد الاسفراييني ١٥ — ٢٧ — ٢٨ —
 — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٤٤ — ٤٧ — ٥٧ —
 — ٥٩ — ٦٠ — ٧٠ — ٧٩ — ٨٣ — ٩٧ — ٩٨ — ١٠٧ — ١٠٨ —
 — ١٠٩ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢٣ —
 — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٧٨ — ١٨٧ — ٢٠١ — ٢١١ —
 — ٢١٣ — ٢١٧ — ٢٢٣ — ٢٣١ — ٢٥٩ — ٢٦٨ — ٢٧١ — ٢٧٦ —
 — ٣٢٣ — ٣٢٦ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٦٠ — ٣٦٦ —
 — ٣٦٧ — ٣٧٥ — ٣٩١ — ٣٩٢ — ٣٩٣ — ٤٠٢ — ٤٠٧ —
 — ٤٢٨ — ٤٣١ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٣٦ — ٤٣٨ —
 — ٤٥٠ — ٤٥٣ — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —
 — أبو حامد المروزي (القاضي أبو حامد) ٢٨ — ٣٣ — ٨١ — ٢٤٣ —
 — ٢٧٧ — ٤٠٦ —
 — حامد أحمد مشهور الحداد ٤ —
 — حامد بن أبي بكر الحضار ٤ — ٦٧ —
 — ابن حبيب المالكي ٤٦٦ —
 — حبيب بن أبي ثابت ٣٤٨ — ٣٤٩ —
 — أم حبيبة (رضى الله عنها) ٢٣٣ —
 — الحجاج بن أرطاة ٩ — ١٠ — ١١ — ١٩٧ — ١٩٨ —

- الخجاج يوسف ٤٥٩ — ٤٧٠
- ابن حجر (الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني)
١٩٧ — ٢٢٦
- السيد الحداد ٥٣ — ٩٨ — ١٣٧
- ابن الحداد (أبو بكر محمد بن أحمد القاضي صاحب الفروع) ٢٤٩ — ٢٥٠
- الحرث بن بلال بن الحرث ١٦٤ — ١٦٥
- حرملة (بن يحيى النجيبى) ١٨٧
- ابو حريز (سهل مولى المغيرة بن أبي الفيث) ٢٥٦ — ٤٢٥
- ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الظاهري صاحب المحلى والأحكام
والفصل) ٣ — ١٥٤
- الحسن البصري ١١ — ٥٠ — ٥٣ — ٦٢ — ٨٤ — ١٠٣ — ١٤٠ —
١٨٢ — ٢٠٨ — ٢١٥ — ٢٢٠ — ٢٨١ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٣ —
٣٥١ — ٣٥٤ — ٣٧٧ — ٤١٦ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —
٤٤١ — ٤٤٢
- حسين باسندوه ٤
- الحسن بن صالح ٢٩٥
- حسن العادلى ٥
- الحسن بن علي ٧٤ — ١٩٢
- الحسن بن عمارة ١٠٣
- أبو الحسين بن القصار البغدادي القاضي ١٥٦
- حسن عمر باتيس ٤
- أبو الحسن بن المرزيان ٤٥٥
- حسين بن محمد المروزي (القاضي حسين) ١٧ — ٥٧ — ٥٨ —
٥٩ — ٦٠ — ٦٣ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٩ — ١٠٤ —
١٠٥ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ —
١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٦١ — ١٨١ — ١٩٤ — ٢٠١ — ٢٣٢ —
٢٨٣ — ٣٠٦ — ٣١٥ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣٢ — ٣٣٣ —

— ٣٨٤ — ٣٧٥ — ٣٧١ — ٣٦٧ — ٣٥٩ — ٣٤١ — ٣٣٨ — ٣٣٦
— ٤٣٤ — ٤١٥ — ٤١٢ — ٤٠٨ — ٤٠٦ — ٤٠٥ — ٤٠١ — ٣٨٦
— ٤٨٣ — ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٦٠ — ٤٥٢ — ٤٤٨ — ٤٤٥ — ٤٣٥

— أبو حفص بن مكي الصقلي ٢٨٨ —

— حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها ٢٣١ — ١٨٠ — ١٥٠ —

— الحكم بن أبي خالد ١٨٢ — ٣٠٢ — ٣٤٩ — ٣٥١ — ٤١٩ — ٤٢٠ —

— حماد بن زيد ٣٥٣ — ٤٢٠ — ٤٤١ —

— ابن الحمراء ٤٦٦ —

— الحبيدي (عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري) ٣٤٨ —

— حميد الأعرج ١٤٩ — ٢٥٦ —

— الحناطي (أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري) ٥٦ —

— ١٧٣ — ١٧٥ — ١٨٧ — ١٩٢ — ٢٣٧ — ٢٩٧ — ٣٧٧ —

— أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الإمام) ١٢ — ١٤ — ١٨ — ١٩ — ٣٧ —

— ٣٨ — ٤١ — ٤٧ — ٥٠ — ٥١ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٧ — ٨٤ — ٨٥ —

— ٨٦ — ٩٥ — ٩٨ — ١٠١ — ١٠٣ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٢٨ — ١٣٠ —

— ١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٦٥ —

— ١٧٤ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٢ — ١٨٤ — ١٩١ — ١٩٢ —

— ١٩٥ — ٢٠١ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٧ —

— ٢٣٨ — ٢٦٣ — ٢٧٥ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٩٤ —

— ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٢١ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٥ —

— ٣٤٦ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٥ — ٣٦١ — ٣٦٥ — ٣٦٦ — ٣٧٢ —

— ٣٧٧ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٥ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤١٨ —

— ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣١ — ٤٣٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —

— ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٦٥ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— الحوري ٢٢٦ —

— الخرقى (صاحب متن الفقه الحنبلي) ٢٧٩ —

— خزيمية بن ثابت ٢٥٦ —

- ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن اسحق) ٢٩٨
- خفيف بن عبد الرحمن ٢٢٥ — ٢٢٦
- الخضرى (أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزى) ١٧٠ — ١٧٦ — ١٧٧
- الخطابى (أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب) ١٥٥ — ١٥٦ — ٢٥٨
- خلاد بن السائب الانصارى ٢٢٧ — ٢٥٥
- الخليل بن أحمد ٢٥٧
- الخوزى ٥٣
- ابن خيزان (أبو على) ٦٧ — ١٦٥ — ٢٣٦ — ٢٦٠
- الدار قطنى (أبو الحسن على بن عمر الحافظ صاحب السنن) ٩ — ١٢ — ٥٣ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٥٠ — ١٩٧ — ٢٥٦ — ٣٣٩ — ٣٤٦
- الدارمى (الفقيه صاحب الاستذكار أبو الفرج محمد بن عبد الواحد) ١٥ — ١٦ — ١٧ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٤١ — ٤٢ — ٤٥ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥١ — ٥٤ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٩ — ٦٧ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٣ — ١٠٩ — ١١٢ — ١٧٦ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ٢١٨ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٣ — ٢٥٩ — ٢٦٠ — ٢٦٩ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٨٣ — ٢٨٥ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٧ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٢ — ٣١٢ — ٣١٦ — ٣٣٠ — ٣٤١ — ٣٦٤ — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٤٠٤ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٨ — ٤٠٩ — ٤١٢ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٤٧ — ٤٥٠ — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦
- أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن) ٩ — ١٢ — ١٣ — ٦١ — ٦٢ — ٦٧ — ٨٤ — ٨٦ — ٨٧ — ٩٧ — ١٠٢ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٦٤ — ١٦٥ — ١٩٧ — ١٩٨ — ٢٠٤ — ٢١٠ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٣٠ — ٢٣٧ — ٢٥٥ — ٢٩٦ — ٣١٧ — ٣٣٥ — ٣٣٧ — ٣٤٦ — ٣٤٩ — ٣٥٣ — ٤٥٩ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٧ — ٤٧٩
- أبو داود الطيالسى ٣٤٩

— داود بن علي الظاهري ٢٢ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ — ٥٠ — ٧٤ — ٨٤ —
 — ١٠١ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٩ — ١٤٣ — ١٦٥ — ١٨٢ — ١٨٤ —
 — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠٥ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٧ — ٢٦٣ — ٢٧٨ —
 — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٠٢ — ٣٣٩ — ٣٤٣ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ —
 — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٤١٦ — ٤١٧ —
 — ٤٢٠ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ — ٤٤٣ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— ابن دينار ٤٤٢ —

— أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ١٥٣ — ١٦٥ — ٤٦٧ —

— ابن أبي ذؤيب ١٠١ — ٣٤٨ —

— ذوى اليسارة ١٦٣ —

— رافع بن خديج ٤٦٤ —

— أبو رافع رضي الله عنه (مولى رسول الله — صلى الله عليه وسلم) ٣٠٣ —
 — ٣٥٣ — ٣٥٤ —

— الرافعي (عبد الكريم بن محمد صاحب فتح العزيز والمحرم) ١٥ —
 — ١٧ — ١٨ — ٢٣ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٦ —
 — ٤١ — ٤٧ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٣ —
 — ٦٤ — ٦٦ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٣٢ — ١٧٣ — ١٧٥ — ١٧٦ —
 — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٨٨ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠١ — ٢٠٦ —
 — ٢٢١ — ٢٢٣ — ٢٢٨ — ٢٣٢ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٥ —
 — ٢٤٨ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦٧ — ٢٦٨ — ٢٧٢ — ٢٨٢ —
 — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣١٣ —
 — ٣١٥ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٣ — ٣٦٠ — ٣٦٨ —
 — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٨٤ — ٤٠٠ — ٤٠١ —
 — ٤١٢ — ٤٢٩ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٤٥ — ٤٤٨ — ٤٥٧ —
 — ٤٦٠ — ٤٦١ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٦ — ٤٧٧ — ٤٨٤ — ٤٨٧ —

— الرازي أبو بكر ٢٧٨ —

— ربيعة بن عبد الرحمن بن الجبير ٣٣٦ — ٤١٧ —

— أبو رزين العقيلي ٩ — ٨٤ —

— الروماني (اسماعيل بن أحمد بن محمد صاحب بحر المذهب والخطبة)

٢٧ — ٢٩ — ٣١ — ٤٥ — ٦٠ — ١١١ — ٢٠٦ — ٢٤٢ — ٢٥٩ —
٢٦٩ — ٢٨٥ — ٢٩٣ — ٣١٥ — ٣٢٣ — ٣٤٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ —
٤٠٩ — ٤١٣ — ٤٣٠ — ٤٣٢ — ٤٥٢ — ٤٥٥ — ٤٧٦ — ٤٨٣ —

٤٨٤

— أبو الزبير ١٢ — ١٣٤ — ١٩٧ — ٢٨٧ — ٣٥٥ — ٤٢٦ —
— ابن الزبير (عبد الله رضى الله عنه) ٨٤ — ١٢٨ — ١٣٦ — ١٤٠ —
١٥٢ — ٢١٥ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٦ — ٣٥٢ — ٤٢٢ — ٤٤٢ —
٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٦٥ — ٤٨٠ —

— الزبير بن بكار ٢١ —
— الزبير بن العوام (رضى الله عنه) ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٠ — ٤٧٣ —
— أبو زرعة الرازى ٨٦ — ٨٨ — ٢٢٥ — ٣١٧ —
— الزجاج (أبو اسحق ابراهيم بن السرى النحوى) ٧ —
— زفر (صاحب أبى حنيفة) ٢١٥ — ٤٣٩ —
— الزمخشري (محمود بن عمر) ١٣٣ —
— أبو الزناد (عبد الله بن زكوان) ٢٥٦ —

— الزهرى (أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشى المدنى التابعى)
١٤٧ — ١٥١ — ٢٠٣ — ٢٣٣ — ٣٤٨ — ٣٥٤ — ٤٢١ — ٤٤١ —
٤٤٢

— أبو زيد (الشيخ) من قدماء أصحاب الشافعى ١٦٩ —
— زيد بن أرقم رضى الله عنه ٣٥٠ —
— زيد بن أسلم ١٤٦ —
— زيد بن ثابت رضى الله عنه ٢١٨ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٣٠٢ — ٤٢٢ —
٤٤٢ — ٤٢٥ —

— زيد بن كعب السلمى ٣٤٧ —
— زيد بن الحباب ١٩٧ —
— زيد بن خالد الجهنى ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥ —

- زيد بن صوجان ١٥٠
- أبو زيد المروزي (الشيخ) ٢٤٩ — ٢٥٢
- السائب الأنصاري ٢٣٧
- السائب بن يزيد ٣٨ — ٤٠
- سالم بن عبد الله بن عمر ١٤٧ — ١٤٨ — ١٥١ — ١٥٢ — ٢٥١
- سالم عبد الله بالعمش ٣ — ٦٧
- ابن السبكي (تاج الدين بن تقي الدين بن عبد الكافي) ٢١٩
- سراج الكعكي ٤
- سراقبة بن مالك بن جعشم (أبو سفيان رضي الله عنه) ١٢ — ١٦٥
- السرخسي (صاحب التعليقة والإملاء عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
- الاستاذ أبو الفرج بن الزاز) ٧٨ — ٨٣ — ١٣١ — ١٤٠ — ١٤٢ — ٣٨١
- ابن سريج (أبو العباس أحمد بن عمر) ٤٦ — ٤٧ — ٥٠ — ٥٩ — ٦٠ — ٦١ — ٧٤ — ١١٤ — ١٢٣ — ١٦٩ — ١٧٤ — ١٨٧ — ١٩٢ — ٢٥٢ — ٣٦٧ — ٤٠٨ — ٤١٢ — ٤٢٤ — ٤٣٣
- أبو سعيد الاصطخري ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٤٨ — ٦٥ — ١٢٤ — ١٨٩ — ١٩٠ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٣٥٢ — ٣٩٠
- أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٧٠ — ١٦٣ — ٣٣٥ — ٤٦٣ — ٤٧٢ — ٤٧٨
- سعيد بن سالم القداح ٢٧٨
- سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ٢٥٥
- سعيد بن عبد الله بالعمش ٣
- سعيد بن المسيب ١١ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٨٠ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٥
- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ١٤٧ — ١٤٨ — ٢٣٣ — ٢٨١ — ٣٣٦ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٨٠
- السعودي ١٥

- أبو سفيان بن حرب (رضى الله عنه) ١٨
- سفيان بن عيينه ١٢ — ٢٨٠ — ٣٤٨ — ٣٨٠
- أم سلمة (أم المؤمنين بنت أبي أمية المخزومية رضى الله عنها) ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢٠٧
- سليمان بن الأسود ١٥٣ — ١٦٥
- سليمان بن بشار ١٩٧ — ٣٠٢
- سليمان بن الحارث ١٤٩
- سليمان بن حرب ٣٤٩
- سليم الرازى (أبو الفتح بن أيوب) ١٥
- سلمان بن ربيعة ١٥٠
- سليمان بن أبي عبد الله ٤٧٢ — ٤٧٣
- سهيل بن عمرو ٤٥٨
- سيويه ٢٥٧
- ابن سيرين (محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك) ١١ ، ١٠١ ،
- ١٤ ، ٢٠١ ، ٣٤٢ ، ٤٢١
- الشاشى (محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الإمام الكبير فخر الإسلام أبو بكر الشاشى صاحب المستظهرى المسمى بطلية العلماء وصاحب المعتمد وهو كالشرح له) ١٧ — ٣١ — ٦٠ — ٧٨ — ٧٩ — ٩٨ — ٢٤٢ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٤٧٤
- الشافعى (محمد بن ادريس الإمام المطلبى رضى الله عنه صاحب المذهب وكتبه الأم والإملاء والرسالة والمختصر) ٤ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٣ — ١٥ — ١٨ — ٢٢ — ٢٤ — ٢٧ — ٣٠ — ٣٩ — ٤٩ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٦ — ٥٧ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٤ — ٦٥ — ٧٣ — ٧٨ — ٨٠ — ٨٦ — ٨٧ — ٩٢ — ٩٣ — ٩٧ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٦ — ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٣١ — ١٣٣ — ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٠ — ١٥٥ — ١٥٧ — ١٥٨ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٢ — ١٨٣

— ١٩٨ — ١٩٦ — ١٩٣ — ١٩٢ — ١٩١ — ١٩٠ — ١٨٩ — ١٨٧
— ٢٠٩ — ٢٠٦ — ٢٠٥ — ٢٠٣ — ٢٠٢ — ٢٠١ — ٢٠٠ — ١٩٩
— ٢٢٢ — ٢٢١ — ٢٢٠ — ٢١٧ — ٢١٣ — ٢١٢ — ٢١١ — ٢١٠
— ٢٤٥ — ٢٤٤ — ٢٣٧ — ٢٣٦ — ٢٣٥ — ٢٢٩ — ٢٢٨ — ٢٢٤
— ٢٦٠ — ٢٥٩ — ٢٥٨ — ٢٥٦ — ٢٥٥ — ٢٥٤ — ٢٤٧ — ٢٤٦
— ٢٧٨ — ٢٧٧ — ٢٧٣ — ٢٧٢ — ٢٧١ — ٢٧٠ — ٢٦٨ — ٢٦٢
— ٢٩٠ — ٢٨٦ — ٢٨٥ — ٢٨٤ — ٢٨٣ — ٢٨٢ — ٢٨١ — ٢٨٠
— ٢٠٧ — ٢٠١ — ٢٠٠ — ٢٩٩ — ٢٩٨ — ٢٩٤ — ٢٩٢ — ٢٩١
— ٣٢٦ — ٣٢٥ — ٣١٦ — ٣١٥ — ٣١٣ — ٣١١ — ٣١٠ — ٣٠٨
— ٣٤٥ — ٣٤٢ — ٣٤٠ — ٣٣٩ — ٣٣٨ — ٣٣٦ — ٣٣٥ — ٣٢٧
— ٣٥٦ — ٣٥٥ — ٣٥٤ — ٣٥٣ — ٣٥٠ — ٣٤٩ — ٣٤٧ — ٣٤٦
— ٣٧٢ — ٣٦٧ — ٣٦٤ — ٣٦٣ — ٣٦١ — ٣٥٩ — ٣٥٨ — ٣٥٧
— ٣٩٠ — ٣٨٦ — ٣٨٤ — ٣٨٠ — ٣٧٩ — ٣٧٧ — ٣٧٥ — ٣٧٤
— ٤١٩ — ٤٠٨ — ٤٠٥ — ٤٠٢ — ٤٠١ — ٣٩٨ — ٣٩٢ — ٣٩١
— ٤٣١ — ٤٣٠ — ٤٢٩ — ٤٢٨ — ٤٢٧ — ٤٢٦ — ٤٢٥ — ٤٢١
— ٤٥٣ — ٤٤٧ — ٤٤٦ — ٤٤٢ — ٤٣٩ — ٤٣٧ — ٤٣٦ — ٤٣٢
— ٤٧٣ — ٤٧١ — ٤٦٨ — ٤٦٧ — ٤٦٥ — ٤٥٩ — ٤٥٥ — ٤٥٤
٤٨٣ — ٤٨٢ — ٤٧٦ — ٤٧٤

— شبرمة ١٠١ — ١٠٢ —

— ابن شبرمة ١٨٢ —

— شداد بن أوس رضي الله عنه ٣٣٧ —

— شريح (القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي) ٣٤٣ —

— أبو شريح الخزاعي (خويلد بن عمرو) ٣٧٩ — ٤٦٤ — ٤٦٨ —

— شعبة بن الحجاج العتكي ٣٤٩ — ٣٨٠ —

— الشعبي (عامر بن شراحيل) ١١ — ١٣٦ — ١٩٢ — ٣٥١ — ٣٥٤ —

٣٥٦ — ٤٤١ —

— شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٤٨ — ٣٩٧ — ٣٩٨ —

— شيبه بن عثمان بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصي ٤٥٩ —

— شيبه بن عمر ٣٠٣ —

- الشيرازى (الشيخ أبو اسحق إبراهيم مصنف المذهب) ٢٠٧ — ٦٥ — ٢٠٧ —
 — ٢٠٦ — ٢١١ — ٢١٩ — ٢٤٦ — ٢٩٠ — ٢٩٢ — ٣٠٦ — ٤٧٤ —
 ٤٣٨ — ٤٧٤
- صاحب الإبانة (الفورانى) ٢٩٠ — ٤٠٣ —
- صاحب التثمة (أبو سعد المتولى) ٥٩ — ٦٥ — ٣٨٦ — ٣٨٧ —
- صاحب التقريب (القاسم بن محمد الشاشى) ٣٤٩ — ٣٨٣ —
 ٣٩٣ — ٣٨٤
- صاحب التلخيص (ابن القاص أبو العباس أحمد بن أحمد الطبرى)
 ٤٦١ — ٤٧٦
- صاحب التنبيه (الشيخ أبو اسحق الشيرازى) ١١١ — ٢٣١ —
- صاحب التهذيب (البغوى الحسين بن مسعود الفراء) ٣١ —
 ٢٠٠ — ٢٤٩ — ٢٩٢ —
- صاحب الشامل (ابن الصباغ) ٣٦٨ —
- صاحب العمدة ٣٩٣ —
- صاحب المجلد ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا) ٢٦٧ —
- صاحب المحكم (ابن سيده) ٥٢ — ٢٦٦ —
- صاحب المعتمد = الشاشى (أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الإمام
 فخر الإسلام) ٣٧٩ —
- صاحب الفروع = ابن الحداد (القاضى أبو بكر محمد بن أحمد)
 ١٤٢ — ٣٨٠ —
- صالح قزاز ٤ —
- صالح بن كيسبان ٣٤٨ —
- صالح بن محمد بن زائدة ٢٥٦ —
- ابن الصباغ (أبو نصر عبد السيد بن محمد صاحب الشامل) ١٦ —
 ٢٥ — ٢٧ — ٢٨ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٤ — ٣٥ — ٥٥ — ٥٧ — ٥٩ —
 ٦٥ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٣ — ٩٨ — ١٠٠ — ١١١ — ١١٩ — ١٣٣ —
 ١٣٦ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٦٨ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٧ — ١٨٨ —
 ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٤ — ٢٠١ — ٢١٣ — ٢٢٧ —

— ٢٣. — ٢٣١ — ٢٥٠ — ٢٦٨ — ٢٨٥ — ٢٩٢ — ٣٠١ — ٣٢٦ —

— ٣٢٧ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٦٩ —

٤٠٢ — ٤٢٩ — ٤٣٨ — ٤٥٦ — ٤٧٤ — ٤٧٥

— الصبي بن معبد ١٥٠ — ١٥٩ — ١٦٠ —

— الصمب بن جثامة ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٤٥ — ٣٤٦ — ٣٤٨ — ٣٤٩ —

٣٥٠.

— صفوان بن أمية ١٥٦ —

— صفية بنت ثبيبة ٤٥٨ — ٤٥٩ —

— ابن الصلاح (أبو عمرو الشهرزوري صاحب المقدمة) ٦٤ —

٧١ — ٧٢ — ١١١ — ٢٧١ — ٤٦١ —

— الصيدلاني (القاسم بن الفضل أبو المظفر) ١٠٧ — ٢٨٩ — ٣٢٩ —

٤٤٨

— الصيمري (عبد الواحد بن الحسين بن محمد صاحب الكفاية) ٦٧ —

١٣٣ — ١٦٩ — ٢٧٣ — ٢٨٩ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٢٩ —

— الضحاک بن مزاحم الهاللي ١٤٨ — ٢٥٥ — ٤٢٠ —

— ضرار بن مرد ٢٥٥ —

— ضمام بن ثعلبة ٨٩ —

— طارق بن شهاب ٣٣٦ — ٤٢٥ —

— طاهر أحمد مشهور الحداد ٤ —

— أبو طاهر الزيادي ٧٨ —

— طاووس بن كيسان ١١ — ١٢ — ٨٦ — ١٠٣ — ١٣٣ — ١٦١ —

— ١٧٣ — ١٧٤ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٩٢ — ١٩٧ — ٢٠١ — ٢٠٩ —

٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥٠ — ٣٥٧ — ٣٨٠ — ٤١٩ — ٤٤٢ —

— الطبري (الحسين بن علي صاحب العدة شرح إيانة الفوراني) ٢٨ —

٢٩ — ٥٩ — ٦٩ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٦ — ١٧٣ — ١٧٨ — ٢٨٥ —

٣٣٢ — ٣٦٠ — ٣٧٩ — ٣٨٤ — ٤٦٠ —

— طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة ٣٤٧ —

— طلحة بن عمر ٣٠٣ — ٣٥٠ — ٣٧٣ —

— ابو الطيب بن سلمة ٣٠٤ —

— ابو الطيب (القاضي طاهر بن عبد الله القاضي ابو الطيب بن سلمة الطبري)

١١ — ١٣ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٩ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ —
٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ —
٤٣ — ٤٤ — ٤٧ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٧٣ — ٧٨ — ٧٩ —
٩١ — ٩٤ — ٩٧ — ٩٨ — ١٠٦ — ١١٢ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٣١ —
١٣٣ — ١٣٤ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٥ — ١٦١ — ١٦٦ —
١٩٢ — ٢٠١ — ٢٠٣ — ٢٠٦ — ٢٠٩ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢٢٣ —
٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٣٠ — ٢٣١ — ٢٤٠ — ٢٤٣ — ٢٥٠ — ٢٥٩ —
٢٦٠ — ٢٧٠ — ٢٧٥ — ٢٧٧ — ٢٨١ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ —
٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٢ —
٣١٠ — ٣٢١ — ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣٢ —
٣٣٩ — ٣٤٤ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧٥ — ٣٧٦ —
٣٧٩ — ٣٨٤ — ٣٩٠ — ٣٩٢ — ٤٠٢ — ٤٠٤ — ٤٠٦ — ٤٠٨ —
٤١٣ — ٤٢٨ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٥٠ — ٤٥٤ —
٤٥٥ — ٤٥٦ — ٤٥٧ — ٤٦٠ — ٤٧١ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦

— عائشة (أم المؤمنين رضى الله عنها) ٨ — ٢٣ — ٧٤ — ١٣٧ —

١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ —
١٤٧ — ١٥١ — ١٥٨ — ١٦٣ — ١٦٧ — ١٨٠ — ١٩٤ — ١٩٦ —
١٩٧ — ٢١٠ — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٣ — ٢٢٤ —
٢٣٠ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٥٦ — ٢٦٥ — ٢٦٦ — ٢٨١ — ٢٨٧ —
٢٩٥ — ٣٣٥ — ٣٥٠ — ٣٧٤ — ٣٧٦ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤٥٨ —
٤٥٩ — ٤٦١

— العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه عم النبي — صلى الله عليه وسلم ٤٤٣ —

— العباس بن الفضل ٣٤٩ —

— عبد الأعلى بن عبد الله ٤٥٨ — ٤٥٩ —

— عبد السلام المكي ١٩٧ —

— عبد الله بن أبي بكر ٢٨١ —

— عبد الله بن جعفر ٢٩٥ —

— عبد الله بن الحرث ٣٥٠ — ٣٥٥ —

— أبو عبد الله الحصرى ١٣٢

— أبو عبد الله الحليمى ٤٦١

— عبد الله بن زيد بن عاصم ٤٦٤ — ٤٧١

— عبد الله بن شداد ١١

— عبد الله بن شقيق ١٥٣

— عبد الله بن شماس ٣٥٠

— أبو عبد الله بن أبى صفرة بن المطلب ١٥٦

— عبد الله ابن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الخارث ٢٨٠

— عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى ٢٠٥

— عبد الله بن عامر بن البيعة ٢٨١ — ٣٤٧

— عبد الله بن عباس رضى الله عنه ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ —

— ١٤ — ١٩ — ٢٤ — ٢٥ — ٣٨ — ٤٠ — ٤٥ — ٤٦ — ٦١ — ٦٢ —

— ٧٠ — ٧٤ — ٨٦ — ٩٥ — ٩٦ — ٩٧ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٠٣ —

— ١٠٥ — ١٢٩ — ١٣٣ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٤٠ —

— ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٨ — ١٦٢ —

— ١٦٤ — ١٨٢ — ١٩٦ — ١٩٧ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٣ — ٢٠٨ —

— ٢٠٩ — ٢١٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣١ — ٢٣٣ —

— ٢٦٣ — ٢٦٤ — ٢٦٥ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٨ — ٢٨٠ — ٢٨١ —

— ٢٨٧ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣٠٨ —

— ٣٢٤ — ٣٣٧ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٥ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥٠ —

— ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٣٧٣ —

— ٣٧٤ — ٣٧٧ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٣٩٨ — ٤١٦ — ٤١٨ —

— ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩ —

— ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٤٤ — ٤٥٠ — ٤٥١ — ٤٥٦ —

— ٤٥٧ — ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٦١ — ٤٦٤ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— عبد الله بن عبد الله ٣٤٨

— عبد الله بن عثمان ٣٨٠

— عبد الله بن عدى ٤٦٦

— عبد الله بن أبي عمار ٣٥٣

— عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٨ — ١١ — ١٨ — ١٩ —
— ٥٢ — ٥٤ — ٦٢ — ٧٠ — ١٠٥ — ١٢٩ — ١٣٦ — ١٣٨ — ١٤٠ —
— ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٤٨ —
— ١٤٩ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٨ — ١٦٧ — ١٨١ — ١٨٢ —
— ١٨٦ — ١٩٢ — ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠١ — ٢٠٨ —
— ٢٠٩ — ٢١٠ — ٢٢٣ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٨ —
— ٢٥٤ — ٢٥٧ — ٢٥٩ — ٢٦٣ — ٢٦٤ — ٢٦٥ — ٢٦٦ — ٢٧٠ —
— ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٤ — ٢٩٥ —
— ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٠٥ — ٣٣٥ — ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٥ — ٣٥٦ —
— ٣٥٧ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤٤٠ —
٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٨١

— عبد الله بن أبي قتادة ٣١٧ — ٣١٨

— أبو عبد الله بن الم رابط ١٥٦

— ابن عبد البر أبو عمر النمرى ٣٩ ، ١٥٦

— عبد الرحمن بن الأسود ١٥٣ ، ١٦٥

— عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار ٤٢٦

— عبد الرحمن بن عثمان التيمي ٣٤٦

— عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ٣٤٣ — ٤٢٢ — ٤٢٥ — ٤٤١

— عبد الرحمن بن القاسم ٢٠٨ — ٢١٩ — ٢٨٠

— عبد الرحمن بن جهدي ٣٧٨

— عبد الرحمن بن يربوع ٢٥٥

— عبد الرحيم بن منبِت ٣٤٨

— المبدري (نسبة إلى عبد ربه) ٥٠ — ٧٤ — ١٢٦ — ١٣٦ — ١٤٠ —

— ١٦٢ — ١٩٢ — ٢٠٥ — ٢٦١ — ٢٦٣ — ٢٩٤ — ٢٩٦ — ٣٣٠ —

— ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٥٢ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٧٨ — ٣٨٤ — ٣٨٨ —

٤١٧ — ٤١٩ — ٤٦٦ — ٤٨١

— عبد الملك بن مروان ١٠٣ — ٤٧٠

- عبد المناف حاج أحمد ٥
- عبد الوهاب عبد اللطيف ٢٢٦
- أبو عبيد (أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي صاحب الفريبيين)
- ٨٩ — ١٠٥ — ١٢٩ — ٢٢٥ — ٣٥٤ — ٤٧٧
- عبيد بن جريج ١٨٢
- عبيد الله بن عمر العمرى ٢١٩
- عبيد الله بن معاذ ٣٤٩
- عبيد بن عمير ١٥٢ — ٣٧٧
- عبدة ٧٤
- أبو عبدة (ابن حربون) ٣٥٤
- عتاب بن أسيد ٨٧
- عثمان بن عتاب ١٦٤
- عثمان بن عروة ٣٨٠
- عثمان بن عفان رضى الله عنه ١٤٣ — ١٤٩ — ١٥٣ — ١٥٩ — ٢٨٠ —
- ٢٨١ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٩٦ — ٢٩٧ — ٣٠٢ — ٣٠٨ — ٣٤٥ —
- ٣٤٧ — ٣٥٠ — ٣٥٢ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٤١٨ — ٤٢٢ — ٤٢٣ —
- ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٤٢ — ٤٦٣ —
- ابن عجرة ٢٨٢
- ابن عدى (أبو أحمد عبد الله بن عدى) ١٩٧ — ٢٢٥
- عدى بن حاتم ٦٨ — ٦٩
- عدى بن زيد الخزاعى ٤٧٨
- عروة بن الزبير ١٤٧ — ١٥١ — ٢٥٦ — ٢٧٨ — ٣٧٩ — ٣٨٠ —
- ابن عساكر الحافظ ٣٨٠
- عطاء بن أبى رباح ١٠ — ١١ — ١٢ — ٦٢ — ٨٦ — ١٠١ — ١٠٣ —
- ١٠٥ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٤٠ — ١٤٦ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٤ —
- ١٩٥ — ١٩٧ — ١٩٨ — ٢٠١ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣ —

— ٢٧٨ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٣ —
— ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٧٧ — ٣٨٨ — ٣٩٧ — ٤١٦ —
٤١٧ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ — ٤٤٢ —

— عطاء الخرساني ٣٨٠ — ٤٢٥ —

— عقيل بن أبي طالب ٢٩٥ —

— عكرمة (مولى ابن عباس) ٦٢ — ١٦٤ — ٢٢٥ — ٣٨٠ — ٣٩٨ —
٤٢٦ —

— علقمه ٢٠٨ —

— علي أحمد مشهور الحداد ٤ —

— ابو علي السنجي ١٥ — ١٦٨ — ١٧٠ — ١٧١ — ٢٥٠ — ٢٥٢ —
٣٥٩ — ٤٥٦ — ٤٥٧ — ٤٧٦ — ٤٧٧ —

— علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢٣ — ٨٤ — ١٣٥ — ١٤٠ —
١٤٦ — ١٤٩ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٩ — ١٦٠ — ٢٠٤ — ٢٠٥ —
٢٠٨ — ٣٠٢ — ٣٠٥ — ٣٠٦ — ٣٤٥ — ٣٥٠ — ٣٥١ — ٣٩٦ —
٣٩٧ — ٤٢٢ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٤٢ — ٤٦٩ — ٤٧٢ — ٤٧٧ —

— ابو علي الطبري ٤٧ — ٢٦٠ — ٤٢٨ —

— ابو علي بن أبي هريرة ٦٧ — ٧٩ — ٢٣٦ — ٢٦٠ — ٢٩١ —
٣٦٧ — ٣٩٠ — ٣٩١ — ٤٠٤ —

— عماره بن خزيمة بن ثابت ٢٥٦ —

— عمران بن الحصين ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥١ —

— العمراني (القاضي يحيى بن أبي الخير سالم صاحب البيان) ١٣ —
١٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٧ — ٧٠ — ٧٣ — ٨٣ — ٩٧ —
٩٨ — ١٠٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٦٨ —
١٦٩ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٤ — ١٨٧ — ١٨٩ — ١٩٠ —
٢١٤ — ٢١٥ — ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٤٨ — ٢٥٠ — ٢٥٩ — ٢٧١ —
٢٧٢ — ٢٧٧ — ٢٨٥ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٣٠١ —
٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٤ —
٣٧٩ — ٣٩١ — ٣٩٣ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٢٩ —
٤٣٢ — ٤٣٤ — ٤٤٦ — ٤٥٠ — ٤٥٣ — ٤٥٥ — ٤٥٦ — ٤٦٠ — ٤٧٤ —

— أبو عمرو ١٢٩ —
 — عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ٨ — ١١ — ٢٤ — ٥١ — ١٣٣ —
 — ١٣٥ — ١٤٣ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ —
 — ١٥٨ — ١٥٩ — ١٦٠ — ١٦٣ — ١٨١ — ١٩٦ — ١٩٩ — ٢٠١ —
 — ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢٠٨ — ٢٣٥ — ٢٧٨ — ٢٨٠ —
 — ٢٨١ — ٢٩٥ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٨ — ٣٣٦ — ٣٤٣ — ٣٤٥ —
 — ٣٤٧ — ٣٥٠ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٧ — ٣٧٣ — ٣٧٩ —
 — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤١٨ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩ —
 — ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٦١ — ٤٦٣ — ٤٧٧ — ٤٧٩ —

— عمرو بن دينار ٣٥٦ — ٣٥١ —

— عمرو بن مسلمة ٤٠٠ —

— عمرو بن شعيب ٣٩٧ —

— عمر بن صهبان ٢٥٦ —

— عمرو بن العاص ٢١ —

— ابن عمرو بن العاص ٦٧ — ٣٠٥ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٣٩٨ —

— أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ٢١٠ —

— عمر بن عبيد الله ٣٠٣ —

— عمرو بن أبي عمرو ٣١٧ — ٤٢٦ —

— عمر باقيس ٤ —

— عمرو بن أمية الضمري ٣٥٠ —

— ابن عمير ٧٤ —

— عمير بن سلمة الضمري ٣٤٧ —

— ابن عميره ٢٢٤ —

— عنيم بن قيس ١٤٧ —

— عياض (بن موسى اليمصبي المعروف بالقاضي عياض) ٣٩ — ٨٥ —

— ١٤٣ — ١٥٦ — ١٥٨ — ١٦٢ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٥٧ — ٢٥٨ —

— ٤٦٦ — ٤٦٨ —

— أبو عياض ٣٢٩ — ٤٤٠ —

— عيسى بن سميط ٥ —

— ابن عيينه (سفيان بن عيينه بن أبي مهران الهلالي) ٣٧٧ —

— الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي الطوسي) ١٥ —

— ٥٥ — ٦٣ — ٧١ — ٧٤ — ٩٦ — ٩٩ — ١١١ — ١١٣ — ١١٤ —

— ١١٦ — ١١٧ — ١٧٣ — ١٨٨ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٢ —

— ٢١٣ — ٢٥٠ — ٢٦٨ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣٠٦ —

— ٣٢٨ — ٣٢٩ — ٤١٤ — ٤٣٤ — ٤٥٤ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —

٤٧٧

— غطفان بن طريف المري ٣٠٣ —

— ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا صاحب المعجم) ٧ —

— الفارقي ٢٨٢ — ٢٩٧ — ٣٦٠ — ٣٦٩ —

— أبو الفتح (القاضي) ٧٠ —

— أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي ٢٠٦ — ٢٢٢ — ٢٦٨ —

— أبو الفتوح (القاضي أبو الفتوح يحيى بن أبي السعادات بن سعد الله —

التكريتي) ٢٧٧ —

— أبو مديك ٢٥٥ —

— فرقد السنجي ٢٩٥ —

— أبو الفضل ابن عبدان ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ —

— ففسنك (المستشرق) ٣٣٧ —

— الفوراني (عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني) ٥٧ —

— ٨٣ — ١٧٥ — ١٩٠ — ٢٠٦ — ٢٧٤ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣٠٦ —

— ٣٩٣ — ٤١٥ — ٤٧٤ —

— أبو الفياض البصري ٤١٣ —

— القاسم ٢١٩ — ٢٥٦ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٣٥١ — ٣٥٣ — ٤٢٠ —

— أبو القاسم الأنماطي ٣٨٣ —

— القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني ٢١٨ —

— أبو القاسم الكرخي ٣٣٠ — ٤٣٠ —

— ابن القاص (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري صاحب التلخيص)
١٤ — ١٥ — ١٧ — ١٩ — ٢٠ — ٢٣٦ — ٤٥٥

— قبيصة بن جابر الأسدي ٤٢٢ — ٤٢٥

— قتادة (بن دعابة السدودي) ٥٣ — ١٣٦ — ١٨٢ — ١٩٥ — ٣٤٣ —
٣٥٧ — ٤٢١ — ٤٤٢

— أبو قتادة (الحارث بن ربعي رضي الله عنه) ١٥٠ — ٣١٨ — ٣٤٥ —
٣٤٦ — ٣٥٠

— قتيبة بن وهب ٣٠٣

— قصي بن كلاب ٣٠٩

— ابن القطان ٢٥ — ٣٣ — ٦٧ — ٧٢ — ٧٩ — ١٩١ — ١٩٧ — ٢٤٢ —
٢٦٩ — ٢٨٥ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٧٠ — ٤٠٨

— قطبة بن مالك ٣٣٧

— القفال ١٥ — ١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٦٩ — ٨٣ — ١٦٨ —
١٧٥ — ١٧٨ — ٢٠٥ — ٢٤٩ — ٣١٣ — ٣٢٦ — ٣٢٨ — ٣٦٠ — ٤٠١

— القفال المروزي ٤٦٧

— ابن القفال ٢٤٠ — ٢٤١

— أبو قلابة (عبد الله بن زيد الأنصاري الجرسى رضي الله عنه) ١٤٩

— القلعى (محمد بن علي بن أبي علي) ١٣٠ — ٢١٩ — ٢٦١ — ٣٠٨ —
٣٢٠ — ٤٥١

— ابن القيم (شمس الدين الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية) ٣

— أبو كامل ١٦٤

— ابن كثير ١٢٩

— ابن كج (القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف الديشوري)
١٧ — ٤١ — ٤٢

— الكرايبي ٦٨

— أبو كريب ٣٤٩

— كعب بن عجرة ٨٧ — ٢٦١ — ٣٥٨ — ٣٨٣ — ٤٤٠

— الكهيت ٢٠٠

— نعمان بن عاد ٢٠٠

— ابن لهيعة (عبد الله بن لهيعة) ٨ — ١٠ — ١١

— الليث ٧ — ٣٩ — ١٤٨ — ٣٤٨

— ابن ماجه (محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن) ٨ —

٩ — ١٢ — ٢٤ — ٣٨ — ٩٦ — ١٦٤ — ١٩٧ — ٢٠٤ — ٢١٨ —

٢٢٤ — ٢٣٧ — ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٣٣٥ — ٣٣٩

— الماسرجي ٤٥٤

— ماعز (رضى الله عنه) ١٥٦

— ابن مأكولا ٢١٠

— مالك بن انس إمام الأئمة وإمام دار الهجرة ١٢ — ١٨ — ٣٢ — ٣٧ —

٣٨ — ٤٧ — ٥٠ — ٥١ — ٦٢ — ٦٦ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ — ٩٥ —

٩٨ — ١٠١ — ١٠٥ — ١٢٧ — ١٣٠ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٧ —

١٣٩ — ١٤٠ — ١٤٣ — ١٦٥ — ١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٣ —

١٨٤ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٤ — ١٩٥ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٠ —

٢١١ — ٢١٥ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٤٢ — ٢٤٣ —

٢٤٥ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٣٥٠ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ —

٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٧٤ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ —

٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٥ — ٣٩٧ — ٤١٢ — ٤١٦ — ٤١٧ —

٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٦ — ٤٣١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —

٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٤٨ — ٤٥٤ — ٤٦٦ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— الماوردي (علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري صاحب الحاوي

والاحكام السلطانية وغيرها) ١٧ — ١٨ — ٥٦ — ٦٠ — ٦٧ —

٧٠ — ٧٣ — ٨٠ — ٨٦ — ١٠٠ — ١٢٧ — ١٣٣ — ١٣٩ — ١٤٠ —

١٤٣ — ١٤٤ — ١٦٠ — ١٦٩ — ١٨٤ — ١٨٧ — ١٨٨ — ١٨٩ —

١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ٢٠١ — ٢٠٦ — ٢٦٠ — ٢٦٩ —

٢٨٥ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩ —

٣٠١ — ٣٠٦ — ٣١٠ — ٣١١ — ٣١٣ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣٢١ —

٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٤٣ —

٣٤٤ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٥ — ٣٧٧ —

— ٢٧٩ — ٣٨١ — ٣٨٢ — ٣٨٤ — ٣٨٥ — ٣٩٠ — ٤٠٢ — ٤٠٥ —
 — ٤٠٦ — ٤٠٩ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤٣٠ — ٤٣٤ —
 — ٤٣٥ — ٤٣٨ — ٤٤٥ — ٤٤٦ — ٤٤٧ — ٤٤٨ — ٤٥٤ — ٤٥٦ —
 ٤٨٣ — ٤٧٦ — ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٦٧ — ٤٦٣ — ٤٦٢ — ٤٦٠ — ٤٥٧

— ابن المبارك ٢١٥ —

— المتولى (أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى صاحب القتمة)
 — ١٥ — ١٧ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٨ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ —
 — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٤٤ — ٤٨ — ٥٤ — ٥٦ — ٥٧ — ٦٠ — ٦٣ —
 — ٦٦ — ٦٩ — ٧١ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ —
 — ٨٢ — ٨٦ — ٩٣ — ٩٧ — ١٠٠ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٦ — ١١٨ —
 — ١١٩ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٣٢ — ١٣٦ — ١٣٨ — ١٤٣ — ١٧٢ —
 — ١٧٧ — ٢١٤ — ٢٢٧ — ٢٢٩ — ٢٣٢ — ٢٤٧ — ٢٦٠ — ٢٦٧ —
 — ٢٧١ — ٢٧٣ — ٢٧٤ — ٢٩١ — ٣٠٦ — ٣١٥ — ٣٢٢ — ٣٢٣ —
 — ٣٢٦ — ٣٢٩ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٦٠ — ٣٦٣ — ٣٦٩ — ٣٧٠ —
 — ٣٧١ — ٣٧٢ — ٣٨٥ — ٤٠١ — ٤٠٢ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤١٢ —
 — ٤١٥ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٤٨ — ٤٥٢ — ٤٦٠ — ٤٧٣ — ٤٧٤ —
 ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧

— مجاهد (ابن جبر) ٦٢ — ٧٤ — ١٢٩ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٨٢ —
 — ١٩٥ — ٢٠٩ — ٢٢٥ — ٢٥٦ — ٢٩٦ — ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٥ —
 ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٧٦ — ٣٨٨ — ٤١٩ — ٤٢٥ — ٤٢٩ — ٤٤٢

— محاضر الداعى ٥ —

— المحاملى (احمد بن محمد بن احمد بن القاسم) صاحب الجموع ١٥ —
 — ١٧ — ٢٨ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٤٤ — ٤٨ — ٥٥ —
 — ٥٧ — ٥٩ — ٦٠ — ٧٠ — ٧٣ — ٨٣ — ٩٨ — ١٠٧ — ١٠٨ —
 — ١٠٩ — ١١٢ — ١٣١ — ١٣٦ — ١٧٢ — ١٨٧ — ١٩٢ — ٢٠١ —
 — ٢٠٦ — ٢٢١ — ٢٢٢ — ٢٤٥ — ٢٤٦ — ٢٤٨ — ٢٩١ — ٢٩٢ —
 — ٢٩٣ — ٣٠١ — ٣٢٦ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣٢ —
 — ٣٦٠ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٤٠٢ — ٤١٢ — ٤٣٤ — ٤٥٠ —
 ٤٥٣ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦

— نحر مثنى الكمى الخراعى ٢١٠ —

- محمد بن اسحق ١٥٣ — ١٦٥ — ٣٤٨
- محمد بن اسماعيل بن ابي نديك ٢٥٥
- محمد البجاوى ٢٢٦
- محمد بن ابي بكر ٢١٨
- محمد بن حبيب ٨٩
- محمد بن الحسن ٣٧ — ٦٧ — ٨٦ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٨٢ —
- ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣ — ٢٦٦ — ٢٩٥ — ٣٥١ — ٣٧٧ — ٣٨٩ — ٣٩٥
- محمد بن سعد ٢٢٥
- محمد باشيخ ٤
- محمد بن عبد الله بن الحارث ١٤٨
- محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن
- كلاب (صلى الله عليه وسلم) ٣٠٩
- محمد بن عبد الله با عتيل ٣ — ٤ — ٦٧
- محمد بن عبد الله بالعمش ٣
- محمد بن عمرو السواق ٢٥٥
- محمد بن عمر بن علقمة ٣٤٨
- محمد بن المنكر ٩ — ١٠ — ٢٥٥
- محمد بن المنهال ٤٦
- محمود بن خيلياش بن عبد الله الخيلياشي ٢١٩
- ابن المديني (على بن عبد الله بن المديني) ٣١٨
- ابن المرزبان (على بن أحمد الهمزاني أبو الحسن ٢ — ٣٣ — ١١٢ —
- ٢٧٢ — ٣٠٠ — ٣٤١
- ابن المرزباني ٤٠٤
- مروان ٤٢٣
- مروان بن الحكم ٢٨٠ — ٢٨١
- المرزني (اسماعيل بن يحيى أبو ابراهيم المرزني) ٤٩ — ٥٠ — ٨٦ —

— ١٤٢ — ١٣٣ — ١٣١ — ١٢٠ — ١١٠ — ١٠٩ — ١٠٨ — ١٠٦
 — ٢٣٦ — ٢١٥ — ٢٠٥ — ١٩١ — ١٦٠ — ١٥٩ — ١٤٤ — ١٤٣
 — ٣٥٤ — ٣٥٢ — ٣٢٩ — ٣١١ — ٣٠٧ — ٢٩٤ — ٢٩٢ — ٢٤٦
 ٤٦٧ — ٤٤٣ — ٤٣٦ — ٤٣٢ — ٣٨٤ — ٣٧٥ — ٣٦٥ — ٣٦٣
 — ابن مسعود (عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه — ١٣٠ — ١٢٨ — ١٢٣ — ١٣٦ — ١٤٣ — ١٤٧ — ١٥٣ — ١٩٢ — ٣٥٤

— أبو مسعود الدمشقى ١٦٤ —

— مسلم بن الحجاج القشيرى (صاحب الصحيح) ٧ — ٨ — ٩ — ١٢ — ١٤
 — ٨٤ — ٧٤ — ٧٠ — ٦١ — ٤٦ — ٤٠ — ٣٨ — ٢٥ — ٢١ — ١٤
 — ١٤٠ — ١٣٨ — ١٣٧ — ١٠٥ — ١٠٢ — ٩٦ — ٩٢ — ٨٩ — ٨٧
 — ١٥١ — ١٤٩ — ١٤٨ — ١٤٧ — ١٤٦ — ١٤٥ — ١٤٣ — ١٤٢
 — ١٨٠ — ١٦٧ — ١٦٥ — ١٦٤ — ١٦٣ — ١٦٢ — ١٥٨ — ١٥٣
 — ٢١٠ — ٢٠٤ — ٢٠٣ — ١٩٧ — ١٩٦ — ١٨٦ — ١٨٢ — ١٨١
 — ٢٣١ — ٢٣٠ — ٢٢٦ — ٢٢٥ — ٢٢٤ — ٢١٩ — ٢١٨ — ٢١٢
 — ٢٦٥ — ٢٦١ — ٢٥٧ — ٢٣٨ — ٢٣٥ — ٢٣٤ — ٢٣٣ — ٢٣٢
 — ٣٠٨ — ٣٠٣ — ٣٠٢ — ٢٩٧ — ٢٩٤ — ٢٨٢ — ٢٨٠ — ٢٧٨
 — ٣٣٦ — ٣٣٥ — ٣٢٥ — ٣٢٤ — ٣٢٠ — ٣١٩ — ٣١٨ — ٣١٧
 — ٣٥٨ — ٣٥١ — ٣٤٩ — ٣٤٨ — ٣٤٧ — ٣٤٦ — ٣٤٥ — ٣٣٧
 — ٤١٨ — ٤١٧ — ٣٨٠ — ٣٧٩ — ٣٧٦ — ٣٧٤ — ٣٧٣ — ٣٦٢
 — ٤٦٦ — ٤٦٣ — ٤٥٩ — ٤٥٧ — ٤٥٢ — ٤٥١ — ٤٤٤ — ٤١٩
 — ٤٧٨ — ٤٧٧ — ٤٧٣ — ٤٧٢ — ٤٧١ — ٤٧٠ — ٤٦٨ — ٤٦٧
 ٤٨١ — ٤٧٩

— مطرف بن مازن ٤٢٦ —

— المطلب بن عبد الله بن حنطب ٣١٧ —

— معاذ بن جبل ٣٥٣ — ٣٤٩ —

— ابو معاوية ٣٤٩ —

— معاوية بن أبى سفيان ١٤٨ — ١٥١ — ٢٣٣ — ٤٢٢ — ٤٢٥ — ٤٦٣ — ٤٤٢ —

— المعتمر بن سليمان ٣٤٩ —

— أبو معشر ١٦٤ —

- أم معقل ١٣٧
- معمر ٣٨٠
- معمر بن راشد ٣٤٨
- ابن معين (يحيى بن معين) ١٩٧ — ٢٢٥ — ٢١٧ — ٣٨٠ — ٤٢٦
- المغيرة بن أبي الفيث ٢٥٦
- المقدس ٢٠٦ — ٢٢٢ — ٢٧١
- أبو المكارم (عرفة بن علي بن الحسين البنديجي) ٤٣٨
- مكحول (الشامي أبو عبد الله) ١٨٢
- ابن مكي ٣٣٥ — ٤٥٧
- ابن المنذر (أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري) ١٢ —
- ٢٧ — ٢٨ — ٤٦ — ٥٠ — ٥١ — ٦٢ — ٨٤ — ١٠١ — ١٣٥ —
- ١٣٦ — ١٣٧ — ١٤٠ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٧٢ — ١٨١ — ١٨٢ —
- ١٨٣ — ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٩ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٠ —
- ٢٢٤ — ٢٢٧ — ٢٣٣ — ٢٦٢ — ٢٦٣ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧١ —
- ٢٧٩ — ٢٨٧ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤١ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٥١ —
- ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٣٧٦ — ٣٧٧ —
- ٣٧٨ — ٣٨٠ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤٢ —
- ٤٤٣
- أبو منصور الأزهرى ١٩٩
- منصور بن اسماعيل أبو الحسن التيمي ٣٠٠
- منصور بن المعتمر ٣٤٩
- مهران بن صفوان ٨٦
- أبو المهزم يزيد بن أبي سفیان ٣٣٩ — ٣٥٢ — ٣٥٣
- المهلب بن أبي صفرة ٣٨٠
- أبو موسى الأشعري (رضى الله عنه) ١٤٨ — ١٥١ — ٢٣٨ —
- ٢٤٠ — ٣٥٤
- أبو موسى المروزي ١٥
- ميمون بن جابان ٣٥٣

— ميمونة ٣٠٣ — ٣٠٤ —

— نافع ٢٣٨ — ٣٧٨ — ٣٨٠ —

— نافع بن عبد الحارث ٣٠٨ — ٤٢٣ — ٤٤٢ —

— النخعي (ابراهيم بن يزيد بن قيس) ١٢ — ١٠١ — ١٠٣ — ١٣٣ —

— ١٣٦ — ٢١٥ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٥٤ — ٣٥٦ —

— ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٣٩ — ٤٤١ — ٤٤٢ —

— النسائي (ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان

ابن دينار الخراساني النسائي) ٩ — ١٢ — ٨٤ — ٨٥ — ١٣٧ —

— ١٤٨ — ١٥٠ — ١٦٤ — ١٩٧ — ٢١٠ — ٢٢٥ — ٢٣٧ — ٢٥٥ —

— ٣١٧ — ٣٣٧ — ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٨٠ — ٤٦٦ —

— ابو نصره ١٥٢ —

— النوى (ابو زكريا محيي الدين بن شرف) شارح المذهب الحافظ الإمام

٤ — ٩٧ — ٣٣٧ —

— هرم بن خبش ١٣٨ —

— ابو هريرة (رضى الله عنه) ٧ — ١٠ — ١٢ — ٧٠ — ٩٥ — ١٠١ —

— ١٣٨ — ١٤٠ — ٣٣٧ — ٣٣٩ — ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٢ — ٣٥٣ —

— ٣٥٤ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٣٧٩ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤٦٩ —

٤٧٨

— هشام بن عروه ٢٥٦ — ٣٧٩ —

— الواحدى (ابو الحسن علي بن احمد محمد المفسر النيسابورى) ١٣٠ —

— الواحدى (محمد بن عمر الواحدى صاحب المغازى) ٤٦٧ — ٤٦٨ —

— وكيع ١٩٧ —

— ابو الوليد ٣٤٩ —

— ابو الوليد الأزرقى ٤٥٩ — ٤٦١ — ٤٦٢ — ٤٦٣ —

— ابن وهب ٢١٠ — ٤٦٦ —

— وهب بن حبيب ١٣٨ —

— ابن ابي يحيى ٣٧٥ —

- يحيى بن اسحق ١٤٩
- أبو يحيى البلخي ٩٢
- يحيى بن حمزة ٣٨٠
- يحيى بن سعيد ٢٩٥
- يزيد بن الأصم ٣٠٣
- يزيد بن زياد ١٩٨ — ٣٣٥
- يزيد بن نعيم ٣٩٦
- بعلى بن أمية ٢٣٣ — ٣٦١
- أبو يوسف (القاضي صاحب أبي حنيفة) ٣٧ — ٦٧ — ٨٦ — ١٢٦ —
- ١٢٨ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٤٣ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣ — ٣٥١ —
- ٣٧٧ — ٣٨٧ — ٣٩٥
- يونس بن حبيب البصري ٢٥٧

الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	مقدمة المحقق للشروع في أبواب الحج — خطاب الحبيب الشريف محمد بن عبد الله بأعقيل تقدس الله روحه الطاهرة ونور ضريحه	١٣	(وأما) قوله — صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة. »
٤	سبب ذهابي إلى الحج وفائدته	١٣	(أما أحكام المسألة) فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلا حجة واحدة وعمرة واحدة بالشرع
٥	تكريم المجموع والتبرك بعلومه من حكومة ماليزيا باحلال الفقير ضيفا عليها والتنقل بين ولاياتها	١٤	(فرع) ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج
	كتاب الحج	١٤	حديث دخول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مكة يوم الفتح بغير إحرام صحيح
٧	(فرع) في طرف من فضائل الحج		(وأما حكم المسألة) : إذا حج واعتمر حجة الإسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر فهل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة
٨	الحج ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه	١٤	(أما) من يتكرر دخوله كالحطاب والحشاش والصياد والسقا ونحوهم (فطريقان)
٩	حديث جابر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ وتحسين الترمذى له	١٥	(وأما) البريد الذي يتكرر دخوله مكة للرسائل فإن قلنا يجب فللوجوب شروط
١٠	أما تحسين الترمذى لهذا الحديث . فقير مقبول	١٦	(أحدها) أن يجيء الداخل من خارج الحرم ، فأما أهل الحرم فلا إحرام عليهم
١١	وينكر على المصنف ثلاثة أشياء		(والثاني) ألا يدخلها لقتال ولا خائفا
١١	(أما حكم المسألة) فالحج فرض عين على كل مستطيع بإجماع المسلمين		
١١	العمرة فرض في مذهبنا على الصحيح		
١١	(فرض) في مذاهب العلماء في وجوب العمرة		
١٢	وأما حديث سراقته لعائنا هذا ؟ أم للأبد ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦	(الثالث) أن يكون حرا فان كان عبدا فلا إحرام عليه ان لم يأذن سيده فيه بلاخلاف	٢٢	(وقوله) : لأنه لم يلتزمه وجوبه فلم يلزمه كضمان الأديميين
١٧	(فرع) إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة	٢٢	(أما حكم المسألة) فقال الشافعي والأصحاب : إنما الحج على مسلم بالغ وعاقل حر مستطيع
١٨	(فرع) ذكر المصنف وجميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة للقتال بغير إحرام	٢٢	(فرع) قال أصحابنا : الناس في الحج خمسة أقسام
١٨	(فرع) قال المصنف والأصحاب هنا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن من أن يقاتل	٢٢	(قسم) لا يصح منه بحال وهو الكافر (القسم الثاني) من لا يصح له
١٨	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم لحاجة لا تتكرر كالجارة والزيرة وعبادة المريض ونحوها	٢٣	لا بالمباشرة كالصبي الذي لا يميز (الثالث) من يصح منه بالمباشرة وهو المسلم المميز الصبي أو العبد (الرابع) من يصح منه بالمباشرة ويجزئه عن حجة الاسلام
١٨	قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب له الاحرام ، ولا يجب واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور في الكتاب	٢٣	(الخامس) من يجب عليه وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع أجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون أما صحته ففيه وجهان (أما) من يجن ويفيق
١٩	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا قلنا : يجب الإحرام لدخول الحرم فدخل بغير إحرام عصي ، والمذهب لا يلزمه القضاء	٢٤	(فرع) يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسمي حديث ابن عباس في حج الصبي
٢٠	(فرع) قال ابن القاص في التلخيص : كل عبادة واجبة إذا تركها لزمه القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإحرام لدخول مكة	٢٤	أما أحكام الفصل فقال الشافعي والأصحاب : لا يجب الحج على الصبي ويصح منه لو كان الولي ببغداد والصبي بالكوفة
٢١	حديث « الإسلام يجب ما قبله » وقد ينكر على المصنف استدلاله بظني مع وجود القطعي	٢٦	(فرع) وأما الولي الذي يحرم عن الصبي أو يأذن له
٢١	أما قول المصنف : فان كان أصليا ، فيعني به الاحتراز عن المرتد	٢٦	(وأما) الاحرام فلا يحرم الجد عن نفسه وإنما يعقد للطفل فيقتضي ولاية له في حياة الأب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦	(وأما) غير الأب والجد فتال جمهور أصحابنا : إن كان له ولاية بأن يكون وصيا أو فيما من جهة الحاكم صح إحراره	٣٢	ومتى وجبت الفدية ، فهل هي في مال الصبي ؟ أم في مال الولي ؟
٢٧	(والطريق الثاني) القطع بالصحة مطلقا	٣٣	ومتى قلنا : الفدية على الولي فهي كالفدية الواجبة على البالغ بفعل نفسه
٢٧	(وأما) الأم فهي كالإخوة وسائر العصبيات	٣٣	(فرع) لو طيب الولي الصبي والبسه أو حلق رأسه أو قلعه ، فإن لم يكن لحاجة الصبي ، فالفدية في مال الولي بلا خلاف
٢٨	وأما الإخوة والأعمام فإن لم يكن لهم التصرف في ماله بوصية أو اذن حاكم فليس لهم الإحرام على الصحيح	٣٤	ولو جاءه الولي إلى التطيب فالفدية في مال الولي بلا خلاف
٢٩	(فرع) صفة إحرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرما	٣٤	(فرع) إذا تمتع الصبي أو قرن محكم دم التمتع ودم القران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق
٢٩	(فرع) الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي يفهم الخطاب	٣٤	(فرع) لو جامع الصبي في إحراره ناسيا أو عامدا
٣٠	(فرع) متى صار الصبي محرما بإحرامه أو إحرام وليه عنه فعلم بنفسه ما قدر عليه	٣٥	إذا بلغ ينظر في الحجة التي أفسدها وإذا جوزنا القضاء في مال الصبي فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف إلى حجة الإسلام وعليه القضاء
٣٠	(وأما) الطفل فإن قدر على الرمي أمره به الولي والارمي عنه من ليس عليه فرض الرمي	٣٥	(فرع) لو صام الصبي في شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه
٣١	(فرع) نفقة الصبي في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر من مال الصبي وفي الزائد بسبب السفر خلاف	٣٥	(فرع) لو صام الصبي في شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه
٣٢	(فرع) ليس للولي أن يسلم النفقة إلى الصبي ، ولكن إن كان معه اتفق عليه	٣٦	(فرع) إذا نوى الولي أن يعقد الإحرام للصبي ، فمر به على المقات ولم يعقده ثم عقده بعده فوجهان
٣٢	(فرع) قد سبق أنه يجب على الولي منع الصبي من محظورات الإحرام فلو تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعا	٣٦	(فرع) حكم المجنون حكم الصبي الذي لا يميز في جميع ما سبق
		٣٦	(فرع) المضي عليه ومن غشي لا يصح إحرام وليه عنه ولا يفيقه منه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧	واحتج لأبي حنيفة أيضا بأن الإحرام	٤٤	(فرع) كل دم لزم العبد المحرم بفعل
	أحد أركان الحج فدخلته النسيابة		محظور كاللباس والصيد أو بالفوات
	للمعز كالطواف		لم يلزم السيد بحال ، سواء أحرَم
٣٧	(فرع) أن المريض لا يجوز لغيره	٤٥	بأذنه أم بغيره ؟
	أن يحرم له فيصير محرما		(فرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل
٣٧	(فرع) في مذاهب العلماء في حج	٤٥	يصح منه في حالة رقعة ؟
	الصبي		(فرع) حيث جوزنا للسيد تحليله
٣٨	(وأما) الجواب عن حديث : (رفع		أردنان أنه يأمره بالتحلل لا أنه يستقل
	القلم) والمراد رفع الإثم لا إبطال		بما يحصل به التحلل ، لأن غايته
	أفعاله		أن يستخدمه ويمنعه المضى ، ويأمره
٣٩	المعول عليه في مسألة الأخبار		بفعل المحظورات أو يفعلها به ،
	الصحيحة التي لا تقبل التأويل		ولا يرتفع الإحرام بشيء من هذا
٣٩	صحح حج الصبي مالك والشافعي	٤٥	بلا خلاف
	وسائر الفقهاء		حيث جاز تحليله فاعتقه السيد قبل
٣٩	(فرع) يكتب للصبي ثواب ما يعمل		التحلل لم يجز له التحلل بل يلزمه
	من الطاعات كالطهارة والصلاة		إتمام الحج
	والصوم والزكاة والحج	٤٦	(أما حكم المسألة) فإذا أحرَم الصبي
٤٠	العبد لا يلزمه الحج ويصح منه الحج		بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق فلها
	بأذن سيده وبغير أذنه بلا خلاف		أربعة أحوال
	عندنا	٤٦	(أحدها) أن يكون البلوغ والعتق
٤١	ولو أذن له في العمرة فأحرَم بالحج		بعد فراغ الحج
	فله تحليله	٤٦	(الثاني) أن يكون البلوغ والعتق
٤٢	ولو أذن في الحج أو التمتع فقرن		قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج
	ليس له تحليله بالاتفاق		وقت الوقوف بعرفات
٤٢	فلو أذن في الإحرام مطلقا فأحرَم	٤٧	(الثالث) أن يكون قبل الوقوف
	وأراد صرفه إلى نسك وأراد السيد		بعرفات أو في حال الوقوف
	غير ذلك فوجهان (أحدهما) القول	٤٧	(الرابع) أن يكون بعد الوقوف
	قول العبد (والثاني) كاختلاف		بعرفات وقبل خروج وقت الوقوف
	الزوجين	٤٧	(وأما) السمي فانتقض بكماله في
٤٣	ولو أحرَم المكاتب بغير إذن مولاه		حال النقص
	ففى جواز تحليله لسيدة طريقان	٤٨	والطواف في العمرة كالوقوف في
٤٣	(فرع) إذا أفسد العبد الحجة		الحج ، فإذا بلغ أو عتق أجزأته عن
	بالجماع فهل يلزمه القضاء ؟		عمرة الإسلام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٨	(فرع) إذا أفسد الصبي والعبد حجهما وقتلنا : يلزمهما القضاء ، ولا يصح في الصبا والرق	٥٤	(فرع) لو لم يجد ما يصرفه في الزاد والماء ، ولكنه كسوب يكتسب ما يكفيهِ ووجد نفقة ، فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب ؟
٤٨	ولو فات الصبي والعبد الحج وبلغ وعتق فإن كان اليلوغ والعتق قبل الفوات فعليه حجة واحدة	٥٥	(أما حكم المسألة) فإذا كان بينه وبين مكة مسافة قصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج
٤٩	(فرع) في حكم إحرام الكافر ومروره بالميقات وإسلامه في إحرامه	٥٥	وإذا وجد مشقة شديدة في ركوب المحمل اشترط في حقه التكنيس ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة
٤٩	فإن لم يمكن بأن أسلم بعد الفجر من ليلته لم يجب عليه الحج في هذه السنة فإن استطاع بعد ذلك لزمه	٥٦	وإن وجد ما يشترى به الزاد والراحلة ، وهو محتاج إليه لدين عليه لم يلزمه
٥٠	(فرع) في حج العبد والصبي سوى ما سبق	٥٧	أما إذا احتاج إليه لنفقته من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج
٥٠	(فرع) في المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج ، لكن لا يجوز للولى دفع المال إليه ، بل يصحبه الولى وينفق عليه بالمعروف	٥٧	(أما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم يحتاج إلى خدمته وليس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه (والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم
٥١	(فرع) يصح حج الأغلف وهو الذى لم يختن	٥٨	(فرع) لو كان فقيها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج ؟ إن لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة لم يلزمه
٥١	(فرع) إذا حج بمال حرام أو راكبا دابة مفصوية أثم وصح حجه	٥٨	وإن احتاج إلى النكاح وهو يخاف العنت قدم النكاح
٥٢	(أما الأحكام) فلا استطاعة شرط لوجوب الحج بأجماع المسلمين	٦٠	إذا كانت له بضاعة يتكسب بها كتابته وكفاية عياله فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه
٥٣	(أما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب : ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التى جرت العادة بوجودها فيها ويشترط وجودها بثمن المثل فإن زاد لم يجب الحج	٦٠	(الثانى) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة
٥٣	ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦١	وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لنفقاته ، استحب نه أن يحج (فرع) يستحب لقاصد الحج أن يكون مغليا عن التجارة فان خرج بنية الحج والتجارة فحج وانجر صحت حجه	٦٧	إن وجد للأعشى زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه لزمه الحج
٦١	(فرع) يستحب لقاصد الحج أن يكون مغليا عن التجارة فان خرج بنية الحج والتجارة فحج وانجر صحت حجه	٦٩	(أما حكم المسألة) لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها بزواج أو محرم أو نسوة ثقات لزمها الحج بخلاف
٦٢	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عادته سؤال الناس والمشى . مذهبنا انه لا يلزمه الحج	٦٩	والجواب عن حديث عدى بن حاتم انه إخبار عما سيقع فهو محمول على الجواز
٦٣	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في النفس والمال والبضع . ويكره بذل المال للراصدين	٦٩	ولم يشترط أحد من أصحابنا أن يكون مع كل واحدة منهم محرم أو زوج (فرع) هل يجوز للمرأة أن تنافر لحج التطوع ؟
٦٤	ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجره	٧٠	ويستدل للتحريم أيضا بحديث ابن عمر
٦٤	(فرع) يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة بلده بالخروج فيه	٧٠	(فرع) يجب الحج على الخنثى المشكل البالغ
٦٥	اختلفت نصوص الشافعى في ركوب البحر فقال في الأم والاملاء ما ذكره المصنف وقتل في المختصر : ولا يتبين لى أن أوجب عليه ركوب البحر	٧١	(فرع) اتفق أصحابنا على أن المرأة إذا أسلمت في دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام
٦٦	(أما) المرأة فان لم نوجب ركوب البحر على الرجل فهي أولى	٧١	إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه
٦٦	(فرع) إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار الباحة	٧٢	(وأما) الصلاة فانها تجب بأول وقتها لامكان تكميلها
٦٦	(فرع) إذا كان البحر مغرقا أو كان قد اغتمل وهاج جرم ركوبه لكل سفر (فرع) في أنه يجب الحج في البحر إن غلبت فيه السلامة وإلا فلا هو الصحيح عندنا	٧٢	من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فان كان قويا على المشى لزمه الحج ومن قدر على الحج ماشيا وراكبا فالأفضل أن يحج راکبا
٦٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشيا وراكبا أيهما أفضل ؟	٧٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشيا وراكبا أيهما أفضل ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٥	(فرع) الحج على المقتب والزاملة أفضل من الحمل لمن اطلق ذلك	٨١	(فرع) إذا بذل الولد الطاعة لأبويه فقبلا لزمه
٧٦	(أما الأحكام) فأولها بيان حقيقة المغضوب ، فمن كان به علة يرجى زوالها فليس هو بمغضوب	٨١	(فرع) وإذا كان على المغضوب حجة نذر أو قضاء فهي كحجة الإسلام
٧٦	وإن وجد مالا ، ووجد من استأجره بأجرة المثل لزمه الحج	٨١	(فرع) لا يجزئ الحج عن المغضوب بغير إذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره
٧٧	إذا لزمه الحج فلم يحج حتى صار معضوبا ، فهل يلزمه الحج على الفور ؟ أم على التراخي ؟	٨٢	(وأما) صحة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له وأما المغضوب فآزمه الاستنابة
٧٨	لوجوب الحج على المغضوب أن لا يجد المال ، لكن يجد من يحصل له الحج وله أحوال (أحدها) أن يبذل له أجنبى مالا ليستأجر به	٨٢	(فرع) المغضوب إذا كان من مكة أو بينه وبينها دون مسافة القصد لا يجوز له أن يستناب في الحج
٧٨	(الثانى) أن يبذل واحد من بنيه أو بناته أو أولادهم وإن سفلوا الاطاعة في الحج عنه	٨٢	(فرع) إذا طلب الوالد المغضوب العاجز عن الاستئجار من الولد أن يحج عنه
٧٨	ولو شك في طاعة الولد لم يلزمه الحج بلا خلاف	٨٢	(فرع) لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المغضوب فإن كان المطيع ولدا فالمذهب أنه يلزم المطاع الحج
٧٩	وإذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأذن له أو رجع عن الطاعة	٨٣	(فرع) إذا كان للمغضوب مالا ، ولم يستأجر من يحج عنه لامتناعه (فرع) يشترط أن ينوى الباذل للحج عن المغضوب
٧٩	ولو بذل الولد الطاعة ثم اراد الرجوع . فإن كان بعد إحرامه - لم يجز بلا خلاف	٨٣	(فرع) إذا بذل الولد الطاعة ، وقبلها الأب ، ثم مات الباذل قبل الحج
٨٠	(الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها	٨٣	(فرع) يلزم الباذل أن يحج من المقات فان جاوزه لزمه دم (فرع) وشرط الباذل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن يكون ممن يصح منه أداء حجة الإسلام بنفسه
٨٠	(الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال ، فهل يجب قبوله والحج ؟ فيه وجهان أصحهما لا يجب		
٨١	(فرع) إذا أفسد المطيع الباذل حجة انقلب إليه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٣	(الثاني) كونه لا حج عليه (الثالث) أن يكون موثوقا ببذله له (الرابع) أن لا يكون معضوبا	٩٠	(والثاني) ما تعلق بغير مصلحة المكلف وتعلق بأوقات شريفة فالصلاة وصوم رمضان
٨٤	(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الحج على المعضوب إذا وجد مالا وأجيرا بأجرة المثل	٩٠	(والثالث) عبادة تستغرق العمر وهي الإيمان
٨٥	(فرع) في مذاهبهم في المعضوب إذا لم يجد مالا يحج به غيره	٩٠	(والرابع) عبادة لا تتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مستغرقة للعمر ، وكانت مرة واحدة في العمر وهي الحج
٨٥	(فرع) في مذاهبهم فيما إذا أحج المعضوب عنه ثم شفى	٩١	(وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور
٨٥	والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يقدمه	٩١	(وأما) الحديث (من أراد الحج فليعجل) فهو ضعيف
٨٦	(أما أحكام الفصل) ففيه مسألتان (إحداها) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله (ثانيها) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب التراخي	٩١	(والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج
٨٦	(فرع) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخي	٩١	(والجواب) عن قياسهم على الجهاد وجهين (أحدهما) لا نسلم وجوبه على الفور بل هو موكول إلى رأى الإمام
٨٧	واحتج الشافعى والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة	٩٢	(والثاني) أن في تأخير الجهاد ضررا على المسلمين
٨٨	وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق العلماء أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غزا حنيناً بعد فتح مكة	٩٢	(والجواب) على قولهم إذا أخره ومات فالصحيح عندنا موته عاصيا
٨٩	واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمر في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ويجعله عمرة	٩٢	(وفي الفصل مسائل) (إحداها) إذا وجب عليه الحج فلم يحج احتج مات تبينا عدم الوجوب لتبين علامة عدم الامكان
٩٠	اسلوب الكلام في المسألة أن تقول : العبادة الواجبة ثلاثة أقسام (أحدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة	٩٣	وإن هلك ماله بعد حج الناس وقبل الرجوع أو إمكانه فانه لا يستقر لانه يشترب بقاؤه في الذهاب والرجوع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٣	(ثانيهما) حيث وجب عليه الحج وأمكنه الأداء فمات بعد استقراره يجب تضاؤه من تركته	١٠٠	(فرع) يعرف المايوس منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة
٩٣	قول غريب للشافعي : أنه لا يحج عن الميت إلا إذا أوصى بها	١٠٠	(فرع) الجنون غير مايوس من زواله
٩٤	(الثالثة) إذا وجب عليه الحج وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فمات بعد ذلك ولم يحج	١٠١	(فرع) غير المايوس لا يصح استنابته في حج فرض ولا نفل
٩٥	ولو أخر الصلاة عن أول الوقت فمات أثناءه	١٠١	(فرع) غير المايوس إن مات وعليه حج الإسلام أو قضاء أو نذر وجب تضاؤها من تركته أوصى بها أم لم يوص
٩٥	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج عن الميت	١٠١	ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه
٩٥	وتجوز النيابة في حج الفرض في موضعين	١٠١	قصة (لبيك عن شبرمة)
٩٧	(الصلوة) هو الذي لم يحج حجة الإسلام	١٠٣	(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (إحداها) قال الشافعي والأصحاب لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره
٩٧	(أما الأحكام) قال الشافعي والأصحاب : تجوز النيابة في حج الفرض المستقر في الذمة في موضعين (أحدهما) المعضوب (والثاني) الميت	١٠٣	لا يجوز للضرورة الحج عن غيره
٩٧	(فاما) حج التطوع فلا تجوز الاستنابة فيه عن حي ليس بمعضوب ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف	١٠٤	(المسألة الثانية) (وأما) إذا استأجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج ففقرن الأجير
٩٨	(وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النيابة فيها عن المعضوب بأذنه ولا تجوز بغيره ، وتجوز عن الميت بأذنه وبغيره	١٠٤	لا يمكن صرف مال لم يأمر به المستأجر إليه
٩٩	(أما) إذا كان المرض والعلة غير مرجو الزوال فله الاستنابة	١٠٤	(المسألة الثالثة) (أما) إذا استأجر رجلان شخصا ليحج عن أحدهما ويعتمر عن الآخر
١٠٠	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا كان مريضا غير مايوس منه لا يجسوز أن يستناب ، ولو استناب ومات لا يجزئه على أصح القولين	١٠٤	(فرع) لو أحرم الأجير عن المستأجر ، ثم نذر حجة
		١٠٤	(المسألة الرابعة) هل يكره تسمية من لم يحج ضرورة ؟
		١٠٥	هل يكره تسمية الطواف شوطا ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٥	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر	١١٠	(فرع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة
١٠٦	فصل في الاستئجار للحج	١١١	(فرع) تجويز تقديم إجارة العين على وقت خروج الناس للحج
١٠٦	(فرع) الاستئجار إما عن الشخص أو إلزام ذمته	١١٣	(فرع) إذا لم يشرع في الحج في السنة الأولى لعذر أو لفير عذر وإن كان الاستئجار عن ميت
١٠٧	(فرع) البيع ينقسم إلى ضربين مالاجارة (أحدهما) بيع عين (والآخر) بيع صفة وهو السلم	١١٤	(فرع) إذا انتهى الأجير إلى الميقات المتعين للأحرام
١٠٨	(فرع) أعمال الحج يجب أن يعلمها المتعاقدان	١١٥	إذا تجاوز الميقات يلزم الأجير الدم
١٠٨	هل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الأجير للأصحاب أربع طرق (أصحابها) فيه قولان (أصحابها) لا يشترط	١١٦	(فرع) قال الشافعي : الواجب على الأجير أن يحرم من الميقات الواجب بالشرع أو الشرط
١٠٨	(والطريق الثاني) إن كان للبلد طريقان مختلفان الميقات اشترط ببيانه	١١٧	إذا عدل الأجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان
١٠٨	(الطريق الثالث) إن كان الاستئجار عن حى اشترط وإن كان عن ميت فلا	١١٧	لو لزم الدم لترك مأمور به ففيه طريقان
١٠٩	(الطريق الرابع) يشترط قولاً واحداً	١١٨	(فرع) إذا استأجره للقران فلم يمتثل
١٠٩	(فرع) إذا قال المعضوب من حج عنى فله مائة درهم ، فحج عنه إنسان استحق المائة	١١٨	إذا عدل إلى الأفراد فحج ثم اعتمر فإن كانت الإجارة على العين لزم أن يرد من الأجرة حصة العمرة
١٠٩	للأصحاب في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وقوع الحج عن المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسماة	١١٩	إن عدل إلى التمتع
١١٠	(الوجه الثاني) يقع عن المستأجر ، ويستحق الأجير أجرة المثل	١١٩	(فرع) إذا استأجره للتمتع فامتنل فهو كما لو استأجره للقران فامتنل
١١٠	(الوجه الثالث) يفسد الإذن ، ويقع الحج عن الأجير	١٢٠	(فرع) لو استأجره للأفراد فامتنل
		١٢٠	(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم قبل التحلل الأول فسد حجه ، وانقلب الحج إليه
		١٢١	(فرع) إذا أحرم الأجير عن المستأجر ثم صرف الأحرام إلى نفسه ظناً منه أنه ينصرف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٢	(فرع) إذا مات الحاج عن نفسه في اثنتائه هل يجوز النيابة على حجه ؟	١٢٨	لا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج
١٢٣	(فرع) إذا مات الأجير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان وقبل فراغها	١٢٩	(في الفصل مسائل) (إحداها) فيها يتعلق بالفاظه فقوله تعالى (فمن قرض فيهن الحج)
١٢٤	(الحال الثاني) أن يموت بعد الشروع في السفر وقبل الإحرام	١٢٩	(وأما) الرقت
١٢٤	(الحال الثالث) أن يموت بعد فراغ الأركان وقبل فراغ باقى الأعمال	١٢٩	(وأما) الفسوق
١٢٥	(فرع) إذا أحصر الأجير قبل إمكان الأركان تحلل	١٢٩	(وأما) الجدال
١٢٥	(فرع) لو استأجر المعضوب من يحج عنه فأحرم الأجير عن نفسه تطوعاً فوجهان	١٢٩	(وأما) قوله تعالى (الحج أشهر) والمراد شهران وبعض الثالث
١٢٦	(فرع) قال أصحابنا : لو استأجر رجلان رجلاً يحج عنهما فأحرم عنهما معا	١٣٠	(وأما) قول المصنف : ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج
١٢٦	(فرع) إذا استأجر اثنان ليحج عنهما أو امرأة بلا إجارة	١٣٠	(وأما) قول المصنف : لأنها عبادة مؤقتة
١٢٧	(فرع) زيارة قبره — صلى الله عليه وسلم — لا تدخله النيابة	١٣٠	وأما قوله : كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فانه ينعقد إحرامه بالفعل
١٢٧	أما الدعاء عند قبره — صلى الله عليه وسلم — فتدخله النيابة	١٣١	(المسألة الثانية) لا ينعقد الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج
١٢٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الاستئجار للحج	١٣١	(المسألة الثالثة) هل ينعقد الإحرام بالحج في غير أشهره عمرة ؟
١٢٨	(فرع) إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة فقرن عنه	١٣٢	(المسألة الرابعة) لا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة
١٢٨	(فرع) لا بأس أن يكرى حملاً من نوى والذى لا يدخل الحرم	١٣٢	قال أصحابنا : ولو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداها ولا تنعقد الأخرى
١٢٨	(فرع) إذا أوصى أن يحج عنه فلان فمات أحجوا عنه غيره	١٣٢	(فرع) لو أحرم قبل أشهر الحج، ثم شك هل أحرم بحج أم بعمرة ؟
		١٣٣	(فرع) قال الشافعى في مختصر المزنى : أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٣	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الإحرام بالحج	١٤٥	(وأما) حديث عائشة
١٣٥	(فرع) في مذاهب العلماء في أشهر الحج	١٤٥	(وأما) حديث ابن عمر
١٣٧	(فرع) في مذاهبهم فيما أهل بهجتين	١٤٦	(وأما) حديث جابر
١٣٧	وأما العمرة فإنها تجوز في جميع شهور السنة	١٤٦	(وأما) حديث ابن عباس
١٣٨	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : جميع السنة وقت للعمرة	١٤٧	(وأما) ترجيح التمتع
١٣٨	قال أصحابنا : ويستحب الاعتناء في أشهر الحج وفي رمضان	١٤٩	(وأما) القرآن فجاءت فيه أحاديث
١٣٩	(وأما) إذا نفر النفر الأول فأحرم بعمرة فيما بقي من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته صحيحة	١٥٤	(فرع) في الجمع بين هذه الأحاديث
١٣٩	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت العمرة	١٥٥	(فرع) قال الخطابي : طعن جماعة من الجهال وكثرة من الملحدن
١٤٠	(فرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة	١٥٦	فهذه الروايات المختلفة وفي الظاهر ليس فيها تكاذب
١٤١	ويجوز أفراد الحج والتمتع بالعمرة والقرآن	١٥٦	وقال القاضي عياض : (قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث)
١٤٢	(أما الأحكام) فقد اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع : الأفراد والتمتع والقرآن والإطلاق والتعلق	١٥٧	وأما إحرامه - صلى الله عليه وسلم - بنفسه فأخذ بالأنفصل
١٤٣	(فرع) في مذاهب العلماء في الأفراد والتمتع والقرآن	١٥٧	وقد اتفق جمهور العلماء على إدخال الحج على العمرة
١٤٣	(فرع) في مذاهبهم في الأنفصل من هذه الأنواع الثلاثة	١٥٨	(فرع) قد ذكرنا ما جاء من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقرآن والإطلاق
١٤٤	(فرع) قال المزني في المختصر : قال الشافعي في اختلاف الحديث : ليس شيء من الاختلاف أيسر من هذا	١٦٠	حديث الصبي بن معبد
١٤٥	ما ورد من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقرآن	١٦١	(فرع) ذكر القاضي حسين في هذا الباب من تعليقه والقاضي أبو الطيب
		١٦٢	في آخر باب صوم المتمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعي نقل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحرم بالحج مطلقا
		١٦١	نزول القضاء وبيان جبريل
		١٦٢	ظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحرم إحراما مطلقا بل معينا
		١٦٢	(فرع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة
		١٦٤	يحتمل أن البخاري أخذ الحديث عن مسلم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٤	قال العلماء : والخاري يستعمل هذه العبارة فيما أخذه لرضا ومناولة لا سماعا	١٧٥	(فرع) لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات
١٦٥	(فرع) مذهبنا أن المكي لا يكره له التمتع والقران ولا دم عليه	١٧٦	(الشرط الخامس) يختلف فيه وهو اشتراط وقوع النسيكين عن شخص واحد
١٦٧	(فرع) أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج	١٧٧	(وشرط سانس) أخرجه النسوي وهو نية التمتع
١٦٧	والافراد أن يحج ثم يعتمر	١٧٨	(وشرط سابع) أن يحرم بالعمرة من الميقات
١٦٨	(أما) الافراد فصورته الأصلية أن يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة	١٧٨	الفرق بين دم المتمتع ودم الإساءة (فرع) قال اصحابنا : هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم وفاقا وخلافا ، وهل يعتبر في تسميته متمتعا ؟
١٦٨	(وأما) التمتع فصورته الأصلية أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، ويدخل مكة ويفرغ من أعمال العمرة ، ثم ينشئ بالحج من مكة	١٧٨	(فرع) إذا اعتمر المتمتع ولم يرد العودة إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة
١٦٨	(وأما) القران فصورته الأصلية إدراج أعمال العمرة في الحج	١٧٩	(فرع) قال صاحب البيان : قال الشافعي في القديم : إذا حج رجل لنفسه من ميقات في أشهر الحج ، فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من أنى الحل
١٦٩	وإذا شرع المحرم بالعمرة في الطواف ثم أحرم بالحج	١٨٠	(فرع) إذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار حلالا
١٧٠	(أما) إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة	١٨١	(فرع) إذا تحلل المتمتع من العمرة السائل له أن يحرم بالحج إلا يوم التروية
١٧١	ويجب على المتمتع دم بخمسة شروط	١٨٢	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وفعل أمثالا في أشهره
١٧٢	(أحدها) ألا يكون من حاضري المسجد الحرام	١٨٢	(ومنها) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت
١٧٤	(فرع) هل يجب على المكي إذا قرن إنشاء الإحرام من أو في الحل ، كما لو أفرد بالعمرة ؟		
١٧٤	(الشرط الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج		
١٧٥	(الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة		
١٧٥	(الشرط الرابع) ألا يعود إلى الميقات		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٣	(ومنها) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمره في أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع	١٨٧	قال أصحابنا : يستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس
١٨٣	(ومنها) إذا خرج المكي إلى بعض الأفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمرة منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه	١٨٧	قال أصحابنا : وإذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها
١٨٣	ويجب دم التمتع بالأحرام بالحج لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى)	١٨٧	(وأما) السبعة فوقتها إذا رجع
١٨٣	(أما حكم المسألة) فقد سبق أن دم التمتع واجب بإجماع المسلمين ووقف وجوبه عند الإحرام بالحج	١٨٨	ما المراد بالرجوع هل الفراغ أم العودة إلى الوطن ؟
١٨٣	(وأما) وقت جوازها فقال أصحابنا : لا يجوز قبل الشروع في العمرة بلا خلاف	١٨٩	(وأما) من بقى عليه طواف الإنفاضة فلا يجوز صيامه
١٨٣	وهل تجوز إراقتة بعد التحلل من العمرة وقبل الأحرام بالحج ؟	١٩١	(فرع) كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة — لا يجب التتابع فيه
١٨٤	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع	١٩١	(فرع) ينوى بهذا الصوم صوم التمتع ، وإن كان قارنا نوى صوم القران
١٨٥	(فرع) قال أصحابنا : دم التمتع شاة صفتها صفة الأضحية	١٩١	فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدي ولا يلزمه
١٨٥	فإن لم يجد الهدى في موضعه انتقل إلى الصوم	١٩٢	ويجب على القارن دم بلا خلاف ، فإن لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع
١٨٦	(وأما حكم الفصل) فقال أصحابنا : إذ وجد المتمتع الهدى في موضعه لم يجز له العدول إلى الصوم	١٩٢	القارن أخف حالا من المتمتع
١٨٦	قال أصحابنا : فإن وجد الهدى أكثر من ثمن المثل فله الانتقال إلى الصوم	١٩٣	(فرع) قال الشافعي في المختصر : فإن مات المتمتع قبل أن يصوم تصدق عما فاته صدق عن كل يوم بمد من حنطة
١٨٦	قال البغوي : ولو كان يرجو الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم	١٩٣	فإن مات معسرا فقد مات وفرضه الصوم
١٨٦	هل يستحب انتظار الهدى ؟	١٩٤	(فرع) في مذاهب العلماء في متمتع ولم يجد الهدى
		١٩٥	(فرع) مذاهب العلماء فيمن فاته صوم الثلاثة في الحج
		١٩٦	باب المواقيت
		١٩٦	ميقات أهل المدينة ذو الحليفة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٦	ميقات أهل الشام وأهل العراق وأهل اليمن	٢٠٦	والأصح على الجملة أن الإحرام من الميقات أفضل للأحاديث الصحيحة المشهورة
١٩٧	حديث جابر في ذات عرق فضعيف	٢٠٨	(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة
١٩٨	(وأما) القاب الفصل والفاظه	٢٠٨	(فرع) ما الفرق بين ميقات الزمان والمكان
١٩٩	(أما الأحكام) فقد قال ابن المنذر وغيره : أجمع العلماء على هذه المواقيت	٢٠٨	ومن كان داره دون الميقات فميقاته موضعه
١٩٩	قال أصحابنا : ميقات الحج والعمرة زماني ومكاني	٢٠٩	إذا مر الأماشي بالميقات لا يريد نسكا
٢٠٠	(وأما) إذا أحرم خارج الحرم كمنى بلا خلاف	٢٠٩	(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة
٢٠٠	(وأما) الميقات الزماني للمكي فهو كغيره	٢٠٩	(فرع) حكى الشافعي وابن المنذر عن ابن عمر أنه أحرم من الفرع
٢٠٠	غير المكي صنفان	٢١٠	أهل مكة ميقاتهم حجة ، وأدنى الحل عمرة
٢٠٢	لو أحرم أهل المشرق من انعقيق كان أفضل	٢١٠	والأفضل من الجعرانة جعرانة ، وإلا من التنعيم
٢٠٢	(فرع) أعيان هذه المواقيت لا تشترط بل يصح حذوها	٢١١	(أما الأحكام) ففيه مسائلان (إحداهما) ميقات المكي بالحج نفس مكة
٢٠٢	(فرع) الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لا باسم القرية والبناء	٢١١	(المسألة الثانية) إذا كان بمكة مستوطن أو عابر سبيل ، وأراد العمرة فميقاته أدنى الحل
٢٠٣	المواقيت لأهلها ولن مر بها من غير أهلها	٢١١	(وأما) المستحب أن يعتمر من جعرانه
٢٠٣	(فرع) ومن لا ميقات له فميقاته حذاء أقرب المواقيت	٢١١	(وأما) قول المصنف في التنبيه . الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فغلط ومنكر ، ولا يعد من المذهب
٢٠٤	ومن كانت داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات ، وله أن يحرم فوق الميقات	٢١٢	(وأما) قول الغزالي في البسيط ، وقول غيره إنه - صلى الله عليه وسلم - هم بالإحرام بالعمرة من الحديبية فغلط صريح
٢٠٥	(أما أحكام الفصل) فأجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات ومما فوقه		
٢٠٥	هل الإحرام قبل الميقات أفضل ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٢	(فرع) يستحب لمن أراد الإحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم الترويه	٢٢٣	ثم يتجرد من الخيط في إزار ورداء ونعلين
٢١٢	من بلغ الميقات مريدا للنسك لا يجاوزة حتى يحرم	٢٢٣	والمستحب أن يكون ذلك بياضا
٢١٥	(فرع) مذاهب العلماء في هذه المسألة	٢٢٣	والمستحب أن يتطيب في بدنه
٢١٥	(فرع) قال صاحب البيان : سمعت الشريف العثماني من أصحابنا يقول : إذا جاوز المديني ذا الحليفة غير محرم وهو مريد للنسك ، فبلغ مكة غير محرم ، ثم خرج منها إلى ميقات بلد آخر وأحرم منه فلا دم عليه	٢٢٣	والمستحب أن يصلى ركعتين
٢١٥	وإن نذر الإحرام من موضع فوق الميقات	٢٢٤	حديث من لم يجد الإزار فليلبس السراويل
٢١٦	فإن كان من أهل مكة خرج لإحرام الحج	٢٢٦	تعليق ابن عباس لاختلاف الناس في حجة - صلى الله عليه وسلم
٢١٧	جماع الناس لا يفسد العمرة	٢٢٧	(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (إحداها) السنة أن يحرم في إزار ورداء ونعلين
٢١٨	باب الإحرام وما يحرم فيه	٢٢٧	(المسألة الثانية) يستحب أن يتطيب في بدنه عند الإحرام سواء الذي يبقى له جرم بعد الإحرام والذي لا يبقى وسواء الرجل والمرأة
٢١٨	المستحب أن يغتسل قبل الإحرام	٢٢٧	قال أصحابنا : وسواء في استحبابه للمرأة الشابة والعجوز
٢١٨	قصة ولادة أسماء بنت عميس في حجة الوداع	٢٢٩	(المسألة الثالثة) اتفق أصحابنا على أنه لا يستحب تطيب ثوب المحرم عند الإحرام
٢٢٠	(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) اتفق العلماء على أنه يستحب الغسل عند إرادة الإحرام	٢٢٩	(فرع) قال الشافعي في الأم والمختصر : أحب للمرأة أن تختضب للإحرام
٢٢١	(المسألة الثانية) إذا عجز المحرم عن الغسل تيمم	٢٣٠	قال أصحابنا : ويستحب للمرأة عند الإحرام أن تمسح وجهها أيضا بشيء من الحناء
٢٢١	(وأما) إذا وجد من الماء ما لا يكفي للغسل	٢٣٠	قال أصحابنا : ويكره للمرأة الخضاب بعد الإحرام
٢٢١	(المسألة الثانية) قال المصنف : قال الشافعي في الأم يغتسل المحرم لسبعة مواطن	٢٣١	(المسألة الرابعة) قال أصحابنا : يستحب أن يتأهب للإحرام مع ما سبق عليه العانة وننف الإبط ، وقص الشارب ، وقلم الأظفار وغسل الرأس بسدر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٢	(المسألة الخامسة) يستحب أن يصلى ركعتين عند الاحرام	٢٣٩	وإن قال : إهلالا فاهلال فلان
٢٣٢	(المسألة السادسة) هل الأفضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس أم إذا انبعثت به راحلته متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير؟	٢٤٠	إذا أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز بلا خلاف
٢٣٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الطيب عند إرادة الاحرام	٢٤٠	(أما) إذا كان إحرام زيد فاسدا فوجهان (أصحهما) انعقاده
٢٣٥	(فرع) في مذاهبهم في الوقت المستحب للاحرام	٢٤٠	(أما) إذا كان أحرم مطلقا ثم عينه قبل احرام عمرو فوجهان (أصحهما) ينعقد إحرام عمرو مطلقا
٢٣٥	ولا يصح الاحرام الا بالنية	٢٤٢	(فرع) أما إذا علق إحرامه فقال : إذا أحرم زيد فانا محرم فلا يصح إحرامه
٢٣٥	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : ينبغي لمريد الاحرام أن ينويه بقلبه ويلفظ بذلك بلسانه	٢٤٣	(فرع) إذا أحرم عمرو كاحرام زيد فأحصر زيد وتحلل ، لم يجز لعمرو أن يتحلل
٢٣٦	(وأما) إذا لبى ولم ينو فللأصحاب طريقتان (المذهب) القطع بأنه لا يفترق إحرامه	٢٤٣	(فرع) إذا أحرم يحج أو عمرة وقال في بيته : إن شاء الله
٢٣٦	ولو نوى ولم يلب ففيه أربعة أوجه الصحيح ينعقد إحرامه	٢٤٣	إذا أحرم بحجتين أو عمرتين لم ينعقد الاحرام بهما
٢٣٧	(فرع) قد ذكرنا أنه مذهبا المشهور أن الاحرام ينعقد بالنية دون التلبية ولا ينعقد بالتلبية بلا نية	٢٤٤	إذا أحرم بنفسك ثم نسيه
٢٣٧	وله أن يعين ما يحرم به لفظيا ولا ينعقد إلا ما نواه بقلبه	٢٤٦	للشك حالان (أحدهما) عروض الشك قبل عمل شيء من أفعال الحج، فلفظ الشافعي أنه فازن
٢٣٨	(أما الأحكام) ففيه مسائل (إحداها) للاحرام حالان (أحدهما) أن ينعقد معينا (والثاني) أنه ينعقد مطلقا	٢٤٨	(الحال الثاني) عروض الشك بعد فعل شيء من أفعال التمسك هو ثلاثة أضرب : (الضرب الاول) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف فيجزئه الحج
٢٣٩	(والمسألة الثانية) هل الأفضل إطلاق الاحرام أو تعيينه ؟ ففيه قولان أصحهما التعيين أفضل	٢٤٩	(والضرب الثاني) أن يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف
٢٣٩	(المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا ولبى بعمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه	٢٥١	(والضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف
		٢٥١	(فرع) لو تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف طواف الإناضة ثم بان أنه كان محدثا في طواف العمرة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٥٣	يستحب أن يكثر من التلبية	٢٦٤	ويحرم عليه لبس الخفين للخبر
٢٥٥	الكلام على حديث (أفضل الحج السح والسبخ)	٢٦٥	ولا يحرم عليه ستر الوجه
٢٥٧	معنى (لبيك) وهنهي مفرد أو مثنى	٢٦٥	ويحرم على المرأة ستر الوجه
٢٥٨	(أما الأحكام) فانفق العلماء على استحباب التلبية	٢٦٦	(وأما) حديث عائشة (كان الركبان يمرون بنا) فضعيف
٢٥٩	وهل يستحب التلبية في طواف القدوم ؟ والسعى بعده ؟	٢٦٧	(أما الأحكام) فالحرام على الرجل من اللباس في الإحرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بياقى البدن
٢٥٩	قال الشافعي والمصنف والأصحاب : ويستحب ألا يزداد على تلبية رسول الله - صلى الله عليه وسلم	٢٦٨	وحكى الشافعي في الأم أنه لا بأس بحمل المكل على رأسه وحكى البنديجي وجوب الفدية في الأملاء ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس
٢٦٠	ويستحب ألا يتكلم في أثناء تلبينه بأمر أو نهى أو غيرهما لكن لو سلم عليه رد	٢٦٨	أجمع العلماء على منع المحرم من لبس القميص والعمامة والقلنسوة والسرراويل والبرنس والخف واللبس الحرام الموجب للفدية محمول على ما يعتاد في كل ملبوس (فرع) يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا
٢٦٠	(فرع) قال صاحب الحاوي : قال الشافعي في الأم : وإذا لبى فاستحب أن يلبي ثلاثا	٢٦٩	(وأما) عقد الرداء فحرام وكذلك خله بخلال أو بمسك . ولا يحرم الإزار
٢٦٠	(فرع) قد ذكرنا أن التلبية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة	٢٧٠	(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعل له ذيلين ولف على كل مساق نصفاً وشده فالصحيح وجوب الفدية (فرع) يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف
٢٦١	(فرع) في استحباب انتبية في كل مكان وفي الأمطار والبرارى	٢٧٠	(فرع) لبس الخف حرام على الرجل المحرم
٢٦١	إذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس	٢٧١	(فرع) إذا أدخل رجله إلى مساق خفيه أو أدخل إحدى رجليه إلى قرار الخف دون الأخرى فلا فدية
٢٦٢	(أما الأحكام) فأجمع المسلمون على تحريم حلق الرأس	٢٧١	
٢٦٢	قال أصحابنا : ولو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها شمر أو ظفر فلا فدية بلا خلاف	٢٧٢	
٢٦٢	(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالحلق والقلم	٢٧٢	
٢٦٣	ويحرم عليه أن يستر رأسه	٢٧٣	
٢٦٣	ويحرم عليه لبس القميص	٢٧٣	
٢٦٤	ويحرم عليه لبس السراويل	٢٧٣	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧٣	(فرع) لو كان على المحرم جراحة تشد عليها خرقة فان كانت في غير الرأس فلا فدية	٢٨٠	(فرع) مذهبنا أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه
٢٧٤	(فرع) لو لف وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم قميص منفصل فلا فدية	٢٨١	(فرع) قد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريم لبس القفازين للمرأة
٢٧٤	(فرع) قال أصحابنا : سواء في كل ما ذكرناه اللبس في زمن طویل وقصير	٢٨٢	(أما الأحكام) فيحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب
٢٧٤	(فرع) هذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن للرجل عذر في اللبس فان كان عذر ففيه مسائل (إحداها) إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط فجاز الستر ووجب الفدية	٢٨٣	ولا عبت رائحة الطيب دون عينه بأن جلس في دكان عطار أو عند الكعبة وهي تخر فلا فدية بلا خلاف
٢٧٤	(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص	٢٨٤	ولو شد مسكا أو كافورا أو عنبرا في طرف ثوبه أو لبسته المرأة حشوا بشيء منها وجبت الفدية قطعا
٢٧٥	(الثالثة) إذا لم يجد نعليه جاز لبس الداس وهو المكعبة	٢٨٤	(فرع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره حرم استعماله
٢٧٦	(فرع) هذا الذي سبق في أحكام الرجل (أما) المرأة	٢٨٥	(فرع) لو كان المحرم أخشم لا يجد رائحة فاستعمل الطيب لزمته الفدية بلا خلاف
٢٧٦	(فرع) ما ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها من نصوص الشافعي والأصحاب لم يفرقوا بين الحرة والأمة	٢٨٥	وإن لبس إزارا مطيبا لزمته فدية واحدة للطيب
٢٧٧	(فرع) أما الخنثى المشكل أن ستر وجهه فلا فدية فيه	٢٨٦	الطيب كالمسك والكافور والعنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران . . . الخ
٢٧٨	(فرع) في مذاهب العلماء فبين لم يجد نعلين	٢٨٦	وأما الأترج فليس بطيب
٢٧٨	(فرع) إذا لم يجد إزارا جاز له لبس السراويل بلا فدية	٢٨٨	(أما الفاظ الفضل) فالياسمين والياسمون أعربت بالواو والياء
٢٧٩	(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء	٢٨٩	(أما الأحكام) فقال أصحابنا رحمهم الله : يشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب
٢٧٩	(فرع) مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في الحمل بما شاء	٢٨٩	ما يطلب للأكل أو للتبداوى ليس بطيب فيجوز أكله وشبهه وصبغ الثوب به ولا فدية فيه إلا القرنفل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٩	ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب ليس بطيب	٢٩٤	(فرع) الحناء ليس بطيب
٢٨٩	ما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب كالنرجس ففيه طريقان حكاها البندنجي (أصحها) عنده أنها طيب (والطريق الثاني) وهو الصحيح فيه قولان	٢٩٥	(فرع) إذا لبس ثوبا معصفا فلا فدية
٢٩٠	(الصحيح) الجديد أنها طيب و (القديم) ليست بطيب	٢٩٥	(فرع) إذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب
٢٩٠	(وأما) اللينوتر ففيه طريقان (المشهور) أنه كالنرجس فيكون فيه القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته	٢٩٥	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه
٢٩٠	(وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة (أصحها) أنه طيب	٢٩٦	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن في تحريم الرياحين قولين (الأصح) تحريمه ووجوب الفدية
٢٩٠	(فرع) الحناء والعصفر ليسا بطيب	٢٩٦	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العطار
٢٩١	(فرع) في أنواع النبات غريبة كالكاذي	٢٩٦	(فرع) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن
٢٩١	(فرع) حب المحلب قال الدارمي : ليس بطيب	٢٩٦	ويحرم عليه أن يتزوج أو أن يزوج غيره
٢٩١	(فرع) الأدهان ضربان	٢٩٧	(أما أحكام الفصل) فيحرم على المحرم أن يتزوج ويحرم أن يزوج موليته بالولاية الخاصة
٢٩٣	(فرع) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يجوز أن يجلس المحرم عند عطار وهو في موضع يخر ، والأولى ، اجتنابه	٢٩٧	وهل يجوز للقاضي والإمام أن يزوج بالولاية العامة
٢٩٣	(فرع) متى لصق الطيب ببذنه أو ثوبه	٢٩٧	وهل يجوز كون المحرم شاهدا في العقد ؟ وينعقد بحضوره ؟
٢٩٤	(فرع) قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم شري الطيب	٢٩٨	قال الشافعي والأصحاب : ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره
٢٩٤	(فرع) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب	٢٩٨	قال البندنجي وغيره : ويكره للمحرم أن يخطب لغيره
٢٩٤	(فرع) قد ذكرنا أن الطيب حرام على المحرم	٢٩٩	(فرع) من فاته الحج ، هل يصح نكاحه قبل التحلل بعمل غيره ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٩	(فرع) إذا وكل حلال حلالا في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففى انعزال الوكيل وجهان (أصحهما) لا ينعزل	٣٠٣	(الجواب الرابع) أنه ثبت عن قتبية بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنه شيبة فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فانكر ذلك عليه
٢٩٩	(فرع) إذا وكل حلال حلالا في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففى انعزال الوكيل وجهان (أصحهما) لا ينعزل	٣٠٣	(وأما) الجواب عن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة
٢٩٩	قال الرافعى : ومن الحق الاحرام بالجنون لم يصححه	٣٠٤	(وأما) الجواب عن اقيستهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحا
٣٠٠	(فرع) لو أحرم رجل ثم اذن لعبده في التزويج قال ابن القطان : الاذن باطل ولا يصح نكاح العبد	٣٠٤	(فرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل ويفرق بينهما بفرقة الأبدان بغير طلاق
٣٠٠	(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمهن وأحرم فله أن يختار في إحرامه أربعة منهن	٣٠٤	(فرع) قد ذكرنا أن المشهور في مذهبنا صحة رجعة المحرم وبه قال مالك والعلماء إلا أحمد
٣٠٠	(فرع) إذا وكل المحرم رجلا ليزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك	٣٠٥	وأجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام سواء كان الإحرام صحيحا أم فاسدا
٣٠١	(فرع) إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم	٣٠٥	(وأما) إتيان البهيمة فالذهب أنه كوطء المرأة
٣٠٢	(فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المحرم	٣٠٥	(وأما) الخنثى المشكل فيحرم عليه الايلاج والايلاج فيه
٣٠٢	قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزويج المحرم ولا تزويجه	٣٠٦	يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالفاخذة والقبلة واللمس باليد بشهوة
٣٠٢	فان قيل : المراد بالنكاح الوطء فالجواب من أوجه	٣٠٦	(وأما) اللمس بغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف
٣٠٢	(أحدها) أن اللفظ إذا اجتمع عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع	٣٠٦	(وأما) الاستمناء باليد فحرام بلا خلاف لأنه حرام في غير الاحرام ففى الاحرام أولى
٣٠٣	(الجواب الثانى) أنه يصح حمل قوله — صلى الله عليه وسلم — « ولا ينكح » على الوطء	٣٠٦	فان استمنى المحرم فأنزل فهل تلزمه الفدية ؟ (الصحيح) لزومها
٣٠٣	(الجواب الثالث) أن هذا الحديث (لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب) والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح	٣٠٧	ويحرم عليه الصيد <u>المأكول</u> من الوحش والطير

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٠٧	وإن كان الصيد مملوكا لأدمى وجب عليه الجزاء والقيمة	٣١٣	(إحداهما) لو نصب الحلال شبكة في الحرم
٣٠٨	ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إغارة أو آلة	٣١٣	(الثانية) قال الشافعى والأصحاب: يكره للمحرم استصحاب البازي وكل صائد من كلب وغيره
٣٠٩	دار الندوة كانت منزل قصي بن كلاب	٣١٤	(الثالثة) إذا نفر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعمار لزمه الضمان سواء قصد تنفيره أم لا
٣١٠	(أما الأحكام) فأجمعت الأمة على تحريم الصيد في الإحرام ، وإن اختلفوا في فروع منه ودلائله نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة	٣١٤	(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه أو صاح حلال على صيد في الحرم فمات به (فوجهان) (أحدهما) يضمه (والثاني) لا يضمه
٣١٠	(أما) ما ليس بمأكول ولا هو متولد من مأكول وغير مأكول فليس بحرام بلا خلاف عندنا	٣١٤	(الخامسة) إذا حفر المحرم بئرا في كل عدوان أو حفرها حلال في الحرم في محل عدوان فهلك فيها صيد لزمها الضمان بلا خلاف
٣١٠	(وأما) صيد البحر فحلال للحلال والمحرم بالنص والاجماع	٣١٥	(السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب صيدا آخر فقتلها لزمه جزاؤهما
٣١١	(أما) ما يعيش في البر والبحر فحرام .	٣١٥	(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد ثم أحرم ثم أصابه ففى وجوب ضمانه وجهان (الأصح) يضمن
٣١١	(وأما) الطيور المائية فمحرمة على المحرم	٣١٥	(الثامنة) إذا دل الحلال محرما على صيد فقتله وجب الجزاء على المحرم ، ولا ضمان على الحلال سواء كان الصيد في يده أم لا ، لكنه يأثم
٣١١	(وأما) الجراد فبرى على المشهور	٣١٦	ولو دل المحرم حلالا على صيد فقتله - فإن كان الصيد في يد المحرم لزمه الجزاء ، وإن لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما ، لكن يأثم المحرم بدلالته
٣١١	(وأما) المتولد من مأكول وغير مأكول فيحرم على المحرم		
٣١١	(وأما) الصيد المحرم فيحرم جميع أنواعه		
٣١١	قال الشافعى والأصحاب : يضمن المحرم الصيد المملوك بالجزاء والقيمة إنسى لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف		
٣١١	قال أصحابنا : ولو توحش حيوان (فرع) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم ضمنه		
٣١٢	(فرع) قال أصحابنا : جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة واليد والتسبب		
٣١٣	(وأما) التسبب ففيه مسائل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٦	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : العاق والمخطئ عوهو الناس والجاهل في ضمان الصيد سواء فيضمنه كل واحد منهم بالجزاء ، ولكن يأنم العاق دون الناس والجاهل	٣٢١	(والثالث) يضمن قتيبة ما أكل دراهم فان شاء تصدق بها درايم وإن شاء اشترى بها طعاما وتصدق به
٣١٦	ويحرم عليه أكل ما صيد له لحديث جابر « الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم »	٣٢١	إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه بلا خلاف
٣١٧	مالك لا يروى إلا عن ثقة	٣٢٢	هل ذبيحة المحرم ميتة ؟
٣١٧	الجرح لا يثبت إلا مفسرا .	٣٢٣	(أما) إذا كسر المحرم بيض صيد وتلاه فيحرم عليه بلا خلاف
٣١٨	مذهب على بن الدين والبخاري والأكثرين اشتراط اللقاء	٣٢٤	يحرم شراء الصيد وإتهابه
٣٢٠	(أما حكم المسألة) فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على المحرم أكل صيد صاده هو ، أو أعان على اصطياده ، أو أعان على قتله بدلالة أو إعاره أو آلة	٣٢٤	حديث الصعب بن جثامة
٣٢٠	(وأما) إذا صاد الحلال شيئا ولم يقصد اصطياده للمحرم ولا كان من المحرم فيه إعانة ولا دلالة فيحصل للمحرم أكله بلا خلاف ولا جزاء عليه	٣٢٦	(أما الأحكام) ففيها مسائل
٣٢٠	فان أكل المحرم مما صاده الحلال به أو بإعانتة أو دلالتة ففي وجوب الجزاء عليه قولان (الأصح) الجديد لا جزاء	٣٢٦	(إحداهما) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته والوصية له به
٣٢١	وقال الماوردي : في كيفية الضمان على القديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله لحما من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم	٣٢٨	(المسألة الثانية) إذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟
٣٢١	(والثاني) يضمن مثله من النعم ، فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم	٣٣٠	(المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه قولان (والأصح) من القولين أنه يزول
		٣٣١	(فرع) قال الأصحاب : متى أمر بارسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان
		٣٣١	(فرع) لو اشترى صيدا فوجده معييا وقد أحرم البائع
		٣٣٢	(فرع) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالثمن والبائع محرم فهل له الرجوع في الصيد فيه طريقتان (أصحهما) ليس له ذلك
		٣٣٢	(فرع) لو استعمار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى
		٣٣٣	(فرع) قال أصحابنا : حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء — فان تلف في يده — لزمه الجزاء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٣٤	(فرع) قال إمام الحرمين : لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما	٣٤٠	(فرع) إذا كسر المحرم بيض صيد أو قتله حرم عليه أكله بلا خلاف
٣٣٤	وإن كان الصيد غير مأكول	٣٤٠	(فرع) إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه
٣٣٥	(أما الأحكام) فتمهد قبلها بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله (ص) قال : « خمس من الدواب كل من فاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحدأة والمقرب والفارة والكلب العقور » رواه البخساري ومسلم	٣٤١	(فرع) يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف
٣٣٦	قال أصحابنا : ما ليس مأكولا من الدواب والطيور ضريان	٣٤١	(فرع) إذا رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصاة في الجمرة لزمه الجزاء
٣٣٧	(وأما) الكلب الذي ليس بعقور ، فإن كان فيه منفعة ، مباحة فقتله حرام بلا خلاف وإن لم يكن فيه منفعة مباحة فالأصح أنه يحرم قتله وقيل : يكره	٣٤١	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق في حق المحرم
٣٣٨	(فرع) قال الشافعي : فإن أتلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا ؟ أو شك هل خالطه وحش مأكول أم لا ؟ لم يجب الجزاء لأن الأصل براءته	٣٤١	(إحداها) إذا قتل المحرم الصيد عمدا أو خطأ أو ناسيا لأحرامه لزمه الجزاء
٣٣٩	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : كل صيد على المحرم حرم عليه بيض وإذا كسره لزمه قيمته	٣٤٣	(المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيدا ولزمه جزاؤه ثم قتل صيدا آخر لزمه للثاني جزاء آخر
٣٣٩	قال أصحابنا : ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه قيمتها	٣٤٥	(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة فلحمه حرام على هذا المحرم
٣٤٠	قال أصحابنا : وبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء	٣٤٥	وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب
٣٤٠	(وأما) بيض السمك فمباح للمحرم كالسمك	٣٤٥	للمحرم كل ما صاده الحلال
		٣٤٥	أكل النبي (ص) مما اصطاده له أبو قتاده
		٣٤٦	احتمال أن يكون قد جرى لأبي قتادة فضيتان للجمع بين الروایتين
		٣٤٦	هل أكل النبي (ص) من صيد صيد له ؟
		٣٤٨	(فرع) في بيان أمر مهم وهو حديث الصعب بن جثامة
		٣٤٩	عرض روايات الصعب بن جثامة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥٠	حديث مالك أهدى حمارا أثبت من حديث لحم حمار	٣٥٦	وقال مالك في الذباب والذر والقمل إذا قتلن : أرى أن يتصدق بشيء من الطعام
٣٥١	(المسألة الرابعة) إذا ذبح الحرم صيدا في الحل لم يحل له أكله بالإجماع	٣٥٧	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب قتل القراد في الإحرام وغيره
٣٥١	(المسألة الخامسة) إذا ذبح الحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل شيء فيه	٣٥٩	(أما الأحكام) ففيها مسائل
٣٥١	(والمسألة السادسة) إذا دل الحرم حلالا على صيد في الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما	٣٥٩	(إحداهما) إذا احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمى وغيره جاز له فعله وعليه الفدية
٣٥١	الحارث بن يزيد العكلى كوفي ثقة	٣٥٩	(الثانية) إذا نبت في عينه شعرة أو شعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز قلعها بلا خلاف
٣٥٢	(المسألة السابعة) إذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى وقيمته للمالك	٣٥٩	ولو أنكر بعض ظفر فتأذى به قطع المنكر وحده ولا فدية
٣٥٢	(المسألة الثامنة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد	٣٦٠	(الثالثة) لو صال عليه صيد وهو محرم أدنى الحرم ولم يمكن دفعه إلا بقتله فقتله للدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف
٣٥٢	(المسألة التاسعة) يجب الجزاء على الحرم باتلاف الجراد عندنا	٣٦٠	(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عنه معدلا ولم يمكنه المشيء إلا عليه فقتله في مروره ففيه طريقان (أصحهما) في وجوب ضمانه قولان
٣٥٤	حديث أبي هريرة الجراد من صيد البحر (ضعيف)	٣٦١	(الخامسة) إذا باض صيد على فراشه فقتله عنه فلم يحضنه الصيد حتى فسد أو تقلب في نومه فقتله ولم يعلم به ففي وجوب الجزاء فيه القولان كالجراد المفترس
٣٥٤	(المسألة العاشرة) كل طائر وصيد حرم على الحرم عليه بيعه ، فإن اتلفه ضمنه بقيته	٣٦١	(السادسة) إذا قطع الحرم يده وعليها شعر أو كشط جلدة منها عليها شعر ، أو قطع يده وعليها أظفار لم يلزمه فدية بلا خلاف
٣٥٥	(الحادية عشرة) إذا أحرم وفي ملكه صيد فالأصح أنه يلزمه إرساله ويزول ملكه عنه	٣٦١	
٣٥٥	(الثانية عشرة) قال ابن المنذر : أجمع أصل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم واصطياده وأكله وبيعه وشراؤه	٣٦١	
٣٥٥	(الثالثة عشرة) قال العبدري : الحيوان ضربان أهلى ووحشى	٣٦١	
٣٥٦	(وأما) الفأرة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها	٣٦١	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦١	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان عليه	٣٦٥	(فرع) قول أمام الحرمين والبغوى وآخرون في ضابط هذه المسائل
٣٦١	إن لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بالتحريم أو ناسيا للأحرام لم يلزمه الفدية	٣٦٥	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا لبس أو تطيب ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه فلا فدية
٣٦١	ما ثبت للجاهل ثبت للناسي	٣٦٥	وإن حلق رجل رأسه فإن كان بأذنه وجبت عليه الفدية
٣٦٢	وإن مس طيبا وهو يظن أنه يابس فكان رطب ففيه قولان (أحدهما) تلزمه الفدية لأنه قصد مس الطيب (والثاني) لا تلزمه لأنه جهل بتحريمه	٣٦٦	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : للحالق والمحلوق أربعة أحوال
٣٦٢	(أما الأحكام) ففيها مسائل	٣٦٦	(أحدها) أن يكونا حلالين فلا شيء عليهما
٣٦٢	(إحداهما) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بتحريم ذلك أو ناسيا للأحرام فلا فدية عليه	٣٦٦	(الثاني) أن يكون الحالق محرما والمحلوق حلالا فلا منع ولا شيء عليهما
٣٦٣	قال أصحابنا : ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية وجبت الفدية لأنه مقصر	٣٦٦	(الثالث) أن يكونا محرمين
٣٦٣	قال المنولي : ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب أنه ليس بحرام فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره	٣٦٦	(الرابع) أن يكون المحلوق محرما دون الحالق
٣٦٤	(المسألة الثانية) إذا حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية	٣٦٦	في الحالين الثالث والرابع يائمه الحالق ثم إن كان الحلق باذن المحلوق أثم أيضا ، ووجبت الفدية على المحلوق ولا شيء على الحالق بلا خلاف
٣٦٤	(الثالثة) إذا قتل الصيد ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه ففيه طريقان مشهوران (أصحابهما) القطع بوجوب الفدية	٣٧١	(فرع) إذا حلق إنسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكره لكنه ساكت ففيه طريقان (أصحابهما) أنه كما لو حلق بأذنه فتكون الفدية على المحلوق
٣٦٤	(الرابعة) إذا جامع المحرم قبسل التحلل من العمرة أو قبسل التحلل الأول من الحج ناسيا لأحرامه أو جاهلا لتحريمه ففيه قولان (الأصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة	٣٧١	(فرع) لو أمر حلالا حلالا بحلق رأس محرم فائمه بالفدية على الأمر إن لم يعرف الحالق الحال فإن عرفه فوجهان (الأصح) أنها عليه
		٣٧١	(فرع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير صنع آدمى فلا فدية بلا خلاف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧٢	(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرها وجبت الفدية على الحالق في الأصح	٣٧٧	(السادسة) قال الشافعي والأصحاب : له أن يستظل سائرا ونازلا
٣٧٢	(فرع) في مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية ويكره للمحرم أن يحك شعره بأظفاره حتى لا ينتثر شعره ، فإن انتثر منه شعره لزمته الفدية	٣٧٨	(السابعة) قال المصنف والأصحاب : يكره للمحرم لبس الثياب المصبغة كراهة تنزيه
٣٧٣	ويكره أن يحمل بازأ أو كلبا معلما لأنه ينفّر به الصيد	٣٧٨	(الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بازيا أو كلبا معلما أو غيرها من جوارح السباع والطيور
٣٧٤	(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل	٣٧٩	(التاسعة) قال المصنف والأصحاب : ينبغي أن ينزه إحرامه من الشتم والكلام القبيح والخصومة والمرار والجدال ومخاطبة النساء بما يتعلق بالجماع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع
٣٧٤	(إحداهما) يكره حك الشعر في الأحرار بالأظفار لئلا ينتف شعرا ، ولا يكره ببطون إلا نامل	٣٧٩	(العاشرة) قال أصحابنا : لا بأس بنظر المحرم في المرأة : ولا كراهة في ذلك سواء كان رجلا أو امرأة
٣٧٤	قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم ذلك البدن وإزالة الوسخ عنه	٣٧٩	ترجمة أبي شريح الخزاعي
٣٧٥	(الثانية) يكره أن يفلّ رأسه ولحيته	٣٨٠	(الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه إلى أنه يستحب كون الحاج أشعث
٣٧٥	(الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب	٣٨٠	(فرع) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر : المرأة فالرجل في ذلك إلا ما أمرت به من الستر
٣٧٦	قال أبو الطيب وآخرون : ويكره للمحرمة الاكتحال بالإثمد أشد من كراهته للرجال	٣٨١	قال صاحب الحاوي (أما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة في شيء منها وإنما يختلفان في هيئات الأحرار فهي تخالفه في خمسة أشياء
٣٧٦	(فرع) اتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس فيه طيب ولا فدية في ذلك وإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز فعله وعليه الفدية	٣٨١	(أحدها) أنها مأمورة بلبس المخيط والخفين وما هو أستر لها
٣٧٦	(المسألة الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره وينغمس في الماء	٣٨١	(الثاني) أنها مأمورة بخفض صوتها في التلبية
٣٧٧	(الخامسة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يحتجم ويفتصد ويقطع العرق ما لم يقطع شعرا ولا فدية عليه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٨١	(الثالث) أن احرامها في وجهها	٣٨٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الحلق
	فلا تغطيه	٣٨٧	(والجواب) على دليل مالك أن
٣٨١	(الرابع) ليس للرجل لبس القفازين		إمطاة الأذى ليست شرطا لوجوب
	بلا خلاف		الفدية
٣٨١	(الخامس) يستحب لها أن تختضب	٣٨٨	(أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه
	لاحرامها بحناء		فمذهبنا وجوب الفدية كحلق شعر
٣٨٢	قال الماوردي : وتخالفه في ثلاثة		الرأس
	أشياء من هيئات الوقوف بعرفات	٣٨٨	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن فدية
٣٨٢	(أحدها) يستحب لها أن تقف نازلة		الحلق على التمييز بين شاة وصوم
	لا راكبة		ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع لستة
٣٨٢	(الثاني) يستحب لها أن تكون		مساكين
	جالسة والرجل قائما	٣٨٩	(أما) الأظفار فلهما حكم الشعر
٣٨٢	(الثالث) أنه يستحب لها أن تكون	٣٨٩	وإن تطيب أو لبس المخطط في شيء من
	في حاشية الموقف وأطراف عرفات		بدنه أو غطى رأسه أو شيئا منه أو
٣٨٣	باب ما يجب في محظورات الاحرام		دهن رأسه أو لحيته وجب عليه
	من كسرة وغيرها		ما يجب في حلق الشعر
٣٨٣	دم الحلق والقلم دم تخيير وتقدير		وإن لبس ثوبا مطيبا وجبت كفارة
٣٨٤	ولو حلق ثلاث شعرات فهو كحلق	٣٨٩	واحدة
	كل رأسه		وإن تكرر الفعل بسببين أو أسباب
٣٨٤	(أما) إذا حلق شعرة واحدة أو	٣٩١	مختلفة
	شعرتين ففيه أربعة أقوال (أصحابها)		فطريقان (المذهب) وبه قطع كثيرون
	يجب في شعرة مدوق وشعرتين مدان	٣٩٢	فيه قولان كما لو اتحد السبب
٣٨٥	(فرع) قال أصحابنا : تجب الفدية		وإن كان في أمكنة أو في مكان واحد
	بازالة ثلاث شعرات متواليات	٣٩٢	في أوقات متفرقة فطريقان تتعدد
٣٨٥	ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن		الفدية
	استوعب جميع أعلاه فهو كقطع		(أما) حلق ثلاث شعرات في ثلاثة
	بعض شعرة ، فيجب فيه ما يجب في	٣٩٢	أمكنة أو ثلاثة أزمنة متفرقة ففيه
	الشعرة بكاملها		الطريقان (أصحابها) أنه يفرد كل
٣٨٥	(فرع) هذه الأقوال الثلاثة في		شعرة بحكمها
	الشعرة والشعرتين والظفر		(فرع) فيما إذا فعل المحرم
	والظفرين تجزى في ترك حصاة من	٣٩٢	محظورين فأكثر ، هل تتداخل
	الجمرات وفي ترك مبيت ليلة من ليالي		الفدية ؟
	منى		(فرع) في مذاهب العلماء
٣٨٦	الشاة كانت تساوى ثلاثة دراهم	٣٩٥	
	على عهد النبي (ص)		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩٥	وإن وطئ في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فقد فسد نسكه ويجب عليه أن يمضي في فاسده ثم يقضي وفي نفقة المرأة في القضاء وجهان (أحدها) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج	٤٠١	الفور أم على التراخي جاريان في كل كفارة وجبت بعدوان (فرع) اتفق أصحابنا على أن من أفسد حجا مفردا أو عمرة مفردة فله أن يقضيه مع النسك الآخر قارنا له أن يقضيه متمعا
٣٩٦	إسناد عمرو بن شعيب متصل والدليل عليه	٤٠٣	قال أصحابنا : وإذا جامع القارن — فإن كان قبل التحلل الأول فسد حجه وعمرته بلا خلاف ولزمته بدنة واحدة بسبب الإفساد لاتحاد الاحرام ويلزمه مع ذلك شاة للقران
٣٩٨	إذا وطئ المحرم عامدا غالبا فعليه ناقة حسناء	٤٠٣	(فرع) قال أصحابنا : إذا فات القارن الحج لفوات الوقوف فهل يحكم بفوات عمرته ؟ فيه قولان (أصحهما) نعم
٣٩٨	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا وطئ المحرم بالحج في الفرج عامدا بتحريمه ، وبالإحرام قبل التحلل الأول فسد حجه	٤٠٤	(فرع) إذا كانت المرأة الموطوءة محرمة أيضا نظر — إن جامعها نائمة أو مكروهة — فهل يفسد حجهما وعمرتها ؟
٣٩٨	وتفسد العمرة أيضا بالجماع قبل التحلل	٤٠٤	وإن أدخل الرجل أصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، أما الحج فلا يبطل حجهما إلا بالجماع (فرع) أما نفقة الزوجة في قضاء الحج فإن كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران (أصحهما) يلزم الزوج
٣٩٩	(فرع) يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف ، وفي مفسد العمرة طريقان (أصحهما) يجب عليه بدنة كمفسد الحج	٤٠٤	(فرع) إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة ، واصطحبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فإذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة ؟
٣٩٩	(فرع) يجب على مفسد الحج والعمرة القضاء بلا خلاف سواء كان نفلا أو فرضا	٤٠٥	(فرع) قال أصحابنا : فإن أحصر بعد الإفساد وتحلل قبل فوات الوقوف وأمكنه الإحرام بالقضاء وإدراك الحج في سنته لزمه ذلك
٤٠٠	قال أصحابنا : فإن أحصر بعد الإفساد وتحلل قبل فوات الوقوف وأمكنه الإحرام بالقضاء وإدراك الحج في سنته لزمه ذلك	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة ، واصطحبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فإذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة ؟
٤٠١	(فرع) قال المتولي : لو أرادت المرأة القضاء على الفور ، هل للزوج منعها أم لا ؟	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : المفسد لحجة وعمرته إذا مضى في فاسده واركتب
٤٠١	(فرع) ذكر القفال وآخرون من الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	محظورا بعد الإفساد أثم ولزمه الكفارة	٤١٥	دون الفرج بشهوة لم يفسد حجه (فرع) إذا قبل المحرم امرأته بشهوة ولزمته الفدية ثم جامعها فلزمته البدنة فهل تسقط عنه الشاة وتندرج في البدنة ؟ أم تجبان معا ؟
٤٠٧	(فرع) هذا الذي ذكرناه كله في جماع العاق العالم بتحريمه المختار له العاقل	٤١٥	(فرع) إذا استمنى بيده ونحوها فأنزل عصى بلا خلاف وفي لزوم الفدية وجهان (أصحابها) وجوبها
٤٠٧	(فرع) إذا أحرمت مجامعا ففيه ثلاثة أوجه (أصحابها) لا ينعقد إحرامه (فرع) إذا ارتد في أثناء حجته أو عمرته فوجهان (أصحابها) يفسد كالصوم والصلاة	٤١٦	(فرع) لو باشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كباشر المرأة
٤٠٨	(فرع) قد ذكرنا أنه يجب على من أفسد حجه أو عمرته بالجماع دم واختلف الأصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ؟ ففيه طرق (أصحابها) أنه دم ترتيب وتعديل	٤١٦	(فرع) قال الماوردي : لو أولج المحرم ذكره في قبل خنثى شكل لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا
٤٠٩	(فرع) لو وطء المحرم زوجات له فهو كوطء الواحدة	٤١٦	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها
٤١١	إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني فهذا الوطء حرام بلا خلاف	٤١٧	إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين ففسد حجه وعليه المضى في فاسده وبدنة والقضاء
٤١٢	(فرع) قال المتولى : إذا وقف الحاج بعرفات ولم يرم ولا طاف ولا حلق ومات وقت الرمي ثم جامع . . الخ	٤٢٠	إذا جامع مرارا وجب في المرة الأولى بدنة وفي كل مرة بعدها شاة
٤١٣	(فرع) لو رمى جبرة العقبة في الليل معتقدا أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل	٤٢٣	وإن جرح صيدا له مثل فنقص عشر قيمته فالمتصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل
٤١٣	والوطء في الدبر واللواط وإتيان البهيمة كالوطء في القبل	٤٢٣	(فصل) وإن كان الصيد لا مثل له من النعم وجبت عليه قيمته في الموضع الذي أتلفه فيه
٤١٣	(فرع) لو لف على ذكره خرقة وأولج في امرأة فهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاثة أوجه (أصحابها) يفسد	٤٢٥	(فصل) وإن قتل صيدا بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء
٤١٤	(فرع) قد سبق في باب ما يوجب الغسل أن أحكام الوطء تتعلق بتغيير جميع الحشفة	٤٢٤	(فصل) وإن جنى على صيد فأزال امتناعه نظرت . . . الخ
٤١٤	وإن قبلها بشهوة أو باشرها فيما	٤٢٥	(فصل) والمفرد والقارن في كفارات الإحرام واحد
		٤٢٦	ابن عباس توفي عام ٥٨
		٤٢٦	عطاء الخراساني ولد سنة ٥ وتكلم فيه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٧	وصف بعض الحيوانات الواردة في الباب	٤٣٣	(فرع) لو جرح صيدا فانتمل جرحه وصار الصيد زمنا ففيه وجهان (أصحهما) يلزمه جزاء كامل
٤٢٧	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : الصيد ضربان مثلي وهو ماله مثل من النعم وغير مثلي وهو مالا يشبه شيئا من النعم	٤٣٤	(أما) إذا أزمه محرم ثم عاد هو فقتله ، فان قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد
٤٢٨	ماخذ الخلاف أن الشافعي نص في أكثر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام ... الخ	٤٣٥	(فرع) لو جرح صيدا فغاب ثم وجدته ميتا ... الخ
٤٢٨	(فرع) في بيان المثلي	٤٣٦	(فرع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برا وعاد ممتمعا كما كان ففي سقوط الضمان عنه وجهان (الأصح) لا يسقط الضمان ولو نتف ريش طير فهو كجرح الصيد
٤٢٩	(وأما) أم حبين فدابة على صورة الحرباء عظيمة النظر وفي حل أكلها خلاف	٤٣٦	(فرع) يجب في بيض الصيد قيمته
٤٣٠	(أما) ما ليس فيه حكم عن السلف فيرجع فيه إلى قول عدلين فطنين	٤٣٧	(فرع) إذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء
٤٣٠	(وأما) الطيور فحرام وغيره ... الخ	٤٣٧	ولو اشتراك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ولا شيء على الحلال
٤٣١	قال الشافعي : إنما أوجبت في الحامة شاة اتباعا	٤٣٧	ولو أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء لأنه تسبب إلى إتلافه
٤٣١	(فرع) قال الشافعي والمصنف والأصحاب : يفدى الكبير بكبير من مثله من النعم والصغير بصغير	٤٣٨	(فرع) قال الماوردي وغيره لو جرح الحلال صيدا في الخل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فماتت منه لزمه نصف الجزاء
٤٣٢	ولو فدى الذكر بالأنثى ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحهما) الأجزاء (والثاني) المنع	٤٣٨	(فرع) قال القارن والمفرد والمتمتع في جزاء الصيد وفي جميع كسرات الإحرام سواء
٤٣٢	(فرع) لو قتل نعامة فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح المشهور	٤٣٩	(فرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعا
٤٣٢	(فرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : وإن جرح ظبيا فنقص عشر قيمته فعليه عشر قيمة شاة	٤٣٩	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من جزاء الصيد
٤٣٣	(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابلهناه بمثله حاملا ولا نذبح الحامل ، بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما أو يصوم	٤٣٩	واحتج المخالفون بأن التلف يجب مثله من جنسه أو قيمته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤٠	إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام فمذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما	٤٤٨	(فرع) إذا خرج الصيد الحرمي إلى الحل حل للحلال اصطياده في الحل ، ولا شيء عليه في إتلافه
٤٤٠	حديث كعب إنها ورد في فدية الحلق	٤٤٩	(فرع) قال البغوي : إذا دخل شيء من الجوارح إلى الحرم فقلت فألتف صيدا فلا ضمان على صاحبه
٤٤١	(والجواب) عن الآية التي احتج بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل	٤٤٩	(فرع) إذا حفر بئرا في الحرم فهلك فيها صيد لزمه ضمانه
٤٤١	إذا اشترك جماعة في قتل صيد وهم محرمون لزمهم جزاء واحد عندنا	٤٤٩	(فرع) لو كان الحلال جالسا في الحرم فرأى صيدا في الحل فعدا إليه فقتله في الحل فلا ضمان بلا خلاف
٤٤٢	مذهبنا أن الثعلب صيد	٤٤٩	وإن دخل كافرا إلى الحرم فقتل فيه صيدا ... الخ
٤٤٢	مذهبنا أن في الضب جديا	٤٥٠	ويحرم قلع شجر الحرم
٤٤٢	مذهبنا أن في الحمامة شاة	٤٥١	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : يحرم قطع نبات الحرم كما يحرم اصطیاد صيده
٤٤٢	العصفور فيه قيمته	٤٥١	النبات ضريان شجر وغيره
٤٤٣	ويحرم صيد الحرم على الحلال والمحرم	٤٥٢	(فرع) إذا أخذ غصنا من شجرة حرمية ولم يخلف فعليه ضمان
٤٤٤	وإن ذبح الحلال صيدا من صيود الحرم لم يحل له أكله	٤٥٢	التقصان وسبيله سبيل ضمان جرح الصيد
٤٤٤	وإن رمى من الحل إلى صيد في الحرم فأصابه لزمه الضمان	٤٥٣	(فرع) اتفق أصحابنا على جواز أخذ أوراق الأشجار ، لكن يؤخذ بسهولة
٤٤٤	وإن رمى من الحرم إلى صيد في الحل فأصابه ضمنه	٤٥٣	واتفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار الحرم
٤٤٤	وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل ومر السهم في موضع من الحرم فأصابه ففيه وجهان (أحدهما) يضمه (والثاني) لا يضمه	٤٥٣	(فرع) هل يعم التحريم والضمان ما ينبت من الأشجار بنفسه ؟ وما يستتبت أم يختص بما نبت بنفسه ؟
٤٤٤	(أما الأحكام) فصيد حرم مكة حرام على الحلال والحرام بالإجماع	٤٥٥	(فرع) لو انتشرت أغصان شجرة حرمية ومنعت الناس الطريق أو أذتهم ، جاز قطع المؤذى منها
٤٤٦	(فرع) لو كانت شجرة ثابتة في الحرم ، وأغصانها في الحل فوقع على الغصن طائر فقتله إنسان في الحل فلا ضمان ، ولو قطع الغصن ضمن الغصن		
٤٤٧	(فرع) لو قتل إنسان صيدا مملوكا في الحرم		
٤٤٧	(فرع) لو أخذ حمامة في الحل أو ألتفها فهلك فرخها في الحرم ضمنه ولا يضمها		

- ٤٥٥ (فرع) قال الشافعى والأصحاب
حيث وجب ضمان الشجر ، فإن
كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ،
وإن شاء ببذنة ، وما دونها بشاة
٤٥٦ الضرب الثانى من نبات الحرم غير
الشجر وهو نوعان
٤٥٦ (أحدهما) ما زرعه الأدمى كالحنطة
والشعير
٤٥٦ (والنوع الثانى) ما لم ينتجه الأدمى
وهو أربعة أصناف (الأول) الإذخر
(الثانى) الشوك (والثالث)
٤٦٢ ما كان دواء كالسنا (والرابع) الكلا
(فرع) قال أهل اللغة : العشب
والخلا مقصود اسم للرطب
والخشيش اسم لليابس
٤٥٨ ولا يجوز إخراج تراب الحرم
وأحجاره
٤٥٩ الكلام على حديث عبد الأعلى بن
عبد الله بن عامر
٤٥٩ قصة إهداء صفيّة قطعة من الحجر
الأسود
٤٥٩ (أما الأحكام) ففيه مسائل
٤٥٩ (إحداهما) اتفقت نصوص الشافعى
والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم
إلى جميع البلاد واستحباب أخذه
للتبرك
٤٥٩ (الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن
لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم
٤٦٠ قول نسبه صاحب البيان للمصنف
وهو خطأ
٤٦٠ (الثالثة) قال المصنف لا يجوز
إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى
الحل
٤٦٠ احتجاج بشراء البرام من مكة وجوابه
٤٦١ (فرع) في حكم ستر الكعبة
- فلا يجوز بيع ولا قطع ولا نقل
ولا شراء أستار الكعبة ومن حمل
منه شيئاً لزمه رده
٤٦١ وقال ابن الصلاح : الأمر فيها إلى
الامام يصرفها في بعض مصارف بيت
المال بيعاً وعطاءً
(فرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب
الكعبة لا للتبرك ولا لغيره
(فرع) مهم في بيان حدود حرم مكة
الذى يحرم فيها الصيد والنبات
حد الحرم من طريق الطائف أحد
عشر ميلاً والذى قاله الجمهور سبعة
فقط
(وأعلم) أن الحرم عليه علامات
منصوبة في جميع جوانبه
حكى الماوردى خلافاً للعلماء في أن
مكة مع حرمتها هل صارت حرماً
آمناً بقول إبراهيم عليه السلام ؟
أم كانت قبله كذلك ؟
واحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل
من حين خلق الله السموات والأرض
بحديث ابن عباس
(والأصح) من القولين أنها ما زالت
محرمة من حين خلق الله تعالى
السموات والأرض
٤٦٤ مذهبا أنه يجوز بيع دور مكة
وإجاراتها وسائر المعاملات عليها
٣٦٤ مذهبا أن مكة فتحت صلحا لا عنوة
٤٦٥ مذهبا جواز إقامة الحدود والقصاص
في الحرم
٤٦٥ الأحكام التى يخالف الحرم فيها غيره
من البلاد
٤٦٦ مكة عندنا أفضل الأرض
إجماع المسلمين على أن موضع قبر
الرسول (ص) أفضل الأرض

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٦٧	يكره حمل السلاح ببكة لغير حاجة	٤٧٩	إذا صاد الحلال في الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والذبح والاكل وغيرها
٤٦٧	قال أصحابنا : من فروض الكفاية أن تحج الكعبة في كل سنة	٤٨٠	شجر الحرم عندنا حرام مضمون سواء ما أنبته الآدمي ، وما نبت بنفسه
٤٦٧	من خصائص الحرم ألا يحارب أهله	٤٨٠	يجوز رعى حشيش الحرم وخلاه عندنا
٤٦٨	سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك	٤٨١	(أما الأحكام) فقال الأصحاب : الدماء الواجبة في الحج لها زمان ومكان
٤٦٨	(فرع) ذكر العلماء أن الكعبة الكريمة بنيت خمس مرات	٤٨٣	(فرع) قال القاضي حسين في الفتاوى : لو لم يجد في الحرم مسكينا لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر
٤٧١	ويحرم صيد المدينة وقطع شجرها	٤٨٣	(فرع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا عن الذبح وجب صرفه على مساكين الحرم
٤٧١	سلب من قتل صيد المدينة	٤٨٣	(فرع) قال الماوردي والرويانى : أقل ما يجزىء أن يدفع الواجب من اللحم إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر
٤٧١	(فصل) ويحرم صيد وج وهو واد بالطائف	٤٨٤	(فرع) قال الرويانى وغيره : تلزمه النية عند التفرقة كسائر العبادات
٤٧١	حديث أبى هريرة ليس بمعروف عنه	٤٨٤	(فرع) قال أصحابنا : الدماء الواجبة في المناسك سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهي حيث أطلقناها أردنا بها شاة ... الخ
٤٧٣	حديث صيد وج اسناده ضعيف	٤٨٤	(فرع) في كيفية وجوب الدماء وإيدالها
٤٧٣	(أما الأحكام) ففيها مسائل	٤٨٥	الدم الواجب في ترك المأمورات كالاحرام من الميقات
٤٧٣	(إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجره	٤٨٦	دم الجماع ، وفيه طرق للأصحاب واختلاف منتشر المذهب منه أنه ترتيب وتعديل
٤٧٤	في مصرف سلب قاتل صيد المدينة ثلاثة أوجه (أصحابها) أنه للسالب كالقتيل	٤٨٧	دم الإحصار شاة
٤٧٦	ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب مفسوبة لم يسلب بلا خلاف		
٤٧٦	(المسألة الثانية) قال الشافعى في الإملاء : أكره صيد وج وللأصحاب فيه طريقتان (أصحابها) عندهم القطع بتجريمه		
٤٧٧	(المسألة الثالثة) النقيع بالنون على المشهور وقيل بالباء ، وهو الحمى الذى حماه رسول الله (ص) لأهل الصدقة		
٤٧٧	(فرع) في بيان الأحاديث الواردة في بيان حرم المدينة		
٤٧٩	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم ونباته		
٤٧٩	حكم جزاء الحرم كجزاء الاحرام		

الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٧	٤	الحج يقال	(الشرح) الحج يقال
١٦١	١٩	طاووس	طاووس
٢٥٥	١	خلاد ابن السائب	خلاد بن السائب
٢٨١	١٠	عثان	عثمان
٣٤١	٦	إذ	إذا
٣٦٧	١١	الطوى	الحاوى
٣٨١	٢	صاحب الطوى	صاحب الحاوى
٣٩٣	١٧	النورانى	الفورانى
٤٠٣	١٠	التحليل	التحلل
٤٤١	٨	والواجب	والجواب
٤٥٨	٢٢	عروة بن الزبير	عروة بن الزبير

رقم الايداع : ١٩٨٢/٣١٢٦

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالمباسة
تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة